سلسلة نصوص تراثية للباحثين

(١٥٣٧)

في غير هذا الموضع

من إحالات ابن تيمية في مصنفاته

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٦هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

المراجع

١. مجموع الفتاوى

٢. الجواب الصحيح

٣. اقتضاء الصراط المستقيم

٤. الاستقامة

٥. بغية المرتاد

٦. بيان تلبيس الجهمية

٧. جامع المسائل

٨. درء تعارض العقل والنقل

٩. شرح حديث النزول،

١٠. شرح عمدة الفقه

فصل

في الجواب عما كتب على نسخة جواب الفتيا، وبيان بطلان ذلك، وأن الحكم به باطل بإجماع المسلمين من وجوه كثيرة، قد بسطت **في غير هذا الموضع** . وهي خمسون وجها : تبين بطلان ما كتب به، وبطلان الحكم به .

الأول : أنه نقل عن الجواب ما ليس فيه، ورتب الحكم على ذلك النقل الباطل . ومثل هذا باطل بالإجماع؛ فإنه نقل أن المجيب قال : إن زيارة الأنبياء بدعة، أو أنه ذكر نحو ذلك، والمجيب لم يذكر ذلك، ولا نقل ذلك عن أحد من العلماء، وإنما في الجواب ذكر قول العلماء فيمن سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين : هل يحرم هذا السفر، أو يجوز، وأن الطائفتين اتفقوا على أنه غير مستحب، والطائفتان لم يقولا ذلك في الزيارة المطلقة، بل جمهورهم يقولون : إن زيارة القبور مستحبة، وهذا هو الصحيح، كما

دلت عليه الأحاديث الصحيحة، ولكن لا يقولون : إنه يستحب السفر إليها، كما اتفق المسلمون على أنه يشرع إتيان المساجد غير المساجد الثلاثة، وأن إتيانها." (١)

"ص -٥٥- فأجاب :

لا يجوز ذلك؛ لأنه يشتريها لموكله بأكثر من قيمتها، فيزيد البائع على الربح المعتاد إذا اشتراها بتخبير الثمن، فيكون ذلك غشا لموكله . هذا إذا حصل مواطأة من البائع، أو عرف بذلك . وأما لو وهبه البائع ذلك من غير أن يكون قد تقدم شعوره، فهذه مذكورة **في غير هذا الموضع** .

وسئل عن وكيل آجر أرض موكله بناقص عن شركته .

فأجاب :

إذا أجرها بنصف أجرة المثل كان الوكيل ضامنا للنقص . وهل للمالك إبطال الإجارة ؟ فيه نزاع بين العلماء .

وسئل عن جماعة من الجند استأجروا وكيلا على إقطاعهم، وأمروه أن يخرج إلى ذلك الإقطاع، ويسجل بالقيمة، فواطأ الوكيل أصحابه، ووافق المزارعين على رأيهم، وسجل بدون القيمة الجاري بها العادة فهل يجوز تصرفه فيما لم يؤذن له فيه؛ لأجل ما بيده من الوكالة الشرعية ؟." (٢)

"ص -٦- الصفا والمروة، وهذا كله داخل في الحج .

وإذا كان كذلك فأفعال الحج لم يفرض الله منها شيئا مرتين، فلم يفرض وقتين، ولا طوافين، ولا سعيين، ولا فرض الحج مرتين .

وطواف الوداع ليس بركن، بل هو واجب، وليس هو من تمام الحج، ولكن كل من خرج من مكة عليه أن يودع؛ ولهذا من أقام بمكة لا يودع على الصحيح، فوجوبه ليكون آخر عهد الخارج بالبيت، كما وجب الدخول بالإحرام في أحد قولي العلماء لسبب عارض لا كون ذلك واجبا بالإسلام، كوجوب الحج .

ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يعتمرون بمكة، لا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا على عهد خلفائه، بل لم يعتمر أحد عمرة بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة وحدها، لسبب

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/

عارض . وقد بسطنا الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** .

وسئل عمن حج ولم يعتمر، وتركها إما عامدا أو ناسيا . فهل تسقط." (١)

"ص -٦- امرأته طلقة واحدة، إذا طهرت من حيضتها، بعد أن تغتسل وقبل أن يطأها، ثم يدعها فلا يطلقها حتى تنقضي عدتها . وهذا الطلاق يسمى [طلاق السنة] . فإن أراد أن يرتجعها في العدة فله ذلك بدون رضاها ولا رضا وليها، ولا مهر جديد . وإن تركها حتى تقضي العدة، فعليه أن يسرحها بإحسان، فقد بانت منه .

فإن أراد أن يتزوجها بعد انقضاء العدة جاز له ذلك، لكن يكون بعقد؛ كما لو تزوجها إبتداء أو تزوجها غيره ثم ارتجعها في العدة، أو تزوجها بعد العدة وأراد أن يطلقها؛ فإنه يطلقها كما تقدم . ثم إذا ارتجعها، أو تزوجها مرة ثانية، وأراد أن يطلقها، فإنه يطلقها كما تقدم، فإذا طلقها الطلقة الثالثة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره، كما حرم الله ذلك ورسوله، وحينئذ فلا تباح له إلا بعد أن يتزوجها غيره، النكاح المعروف الذي يفعله الناس إذا كان الرجل راغبا في نكاح المرأة ثم يفارقها .

فأما إن تزوجها بقصد أن يحلها لغيره، فإنه محرم عند أكثر العلماء، كما نقل عن الصحابة و التابعين لهم بإحسان، وغيرهم، وكما دلت على ذلك النصوص النبوية، والأدلة الشرعية . ومن العلماء من رخص في ذلك، كما قد بين ذلك **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص -٢٥٦- والهلال يستسر آخر الشهر : إما ليلة، وإما ليلتين . كما يستسر ليلة تسع وعشرين، وثلاثين، والشمس لا تكسف إلا وقت استسراره . وللشمس والقمر ليالي معتادة، من عرفها عرف الكسوف والخسوف . كما أن من علم كم مضي من الشهر يعلم أن الهلال يطلع في الليلة الفلانية أو التي قبلها .
لكن العلم بالعادة في الهلال علم عام، يشترك فيه جميع الناس، وأما العلم بالعادة في الكسوف والخسوف فإنما يعرفه من يعرف حساب جريانهما، وليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب، ولا من باب ما يخبر به من الأحكام التي يكون كذبه فيها أعظم من صدقه، فإن ذلك قول بلا علم ثابت، وبناء على غير أصل صحيح .

وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/

من السحر، زاد ما زاد " . وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أتي عرافا فسأله عن شيء فصدقه، لم يقبل الله صلاته أربعين يوما " . والكهان أعلم بما يقولونه من المنجمين في الأحكام، ومع هذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن إتيانهم، ومسألتهم، فكيف بالمنجم ؟ ! وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع**، عن هذا الجواب .." (١)

"ص -١٠٥- يشترط لأحدهما زرع مكان معين ولا مقدارا محدودا من نماء الزرع وكذلك لا يشترط لأحدهما ربح سلعة بعينها ولا مقدارا محدودا من الربح . فأما اشتراط عود مثل رأس المال فهو مثل اشتراط عود الشجر والأرض . وفي اشتراط عود مثل البذر كلام ذكرته **في غير هذا الموضع** فإذا كان هذا في تخصيص أحدهما بمعين أو مقدار من النماء حتى يكون مشاعا بينهما؛ فتخصيص أحدهما بما ليس من النماء أولى : مثل أن يشترط أحدهما على الآخر أن يزرع له أرضا أخرى أو يبضعه بضاعة يختص ربها بربحها أو يسقي له شجرة أخرى ونحو ذلك مما قد يفعله كثير من الناس . فإن العامل لحاجته قد يشترط عليه المالك نفعه في قالب آخر فيضاربه ويبضعه بضاعة أو يعامله على شجر وأرض ويستعمله في أرض أخرى أو في إعانة ماشية له أو يشترط استعارة دوابه أو غير ذلك؛ فإن هذا لا يجوز شرطه بلا نزاع أعلمه بين العلماء . فإنه في معنى اشتراط بمعين أو بقدر من الربح؛ لأنه إذا اشترط منفعته أو منفعة ماله اختص أحدهما باستيفاء هذه المنفعة وقد لا يحصل نماء أو يحصل دون ما ظنه فيكون الآخر قد أخذ منفعته بالباطل وقامره ورباه فإن فيه ربا وميسرا .." (٢)

"ص -١٥٩- وأما نكاح الشغار فلهم في علة إبطاله أقوال : هل العلة التشريك في البضع ؟ أو تعليق أحد النكاحين على الآخر ؟ أو كون أحد العقدين سلفا من الآخر ؟ إلى غير ذلك مما ذكر بأقلامهم **في غير هذا الموضع** .

وأما النكاح بالمهر الفاسد وشرط نفي المهر فصححوه موافقة لأبي حنيفة، بناء على أن النكاح يصح بدون تسمية المهر، فيصح مع نفي المهر . وهؤلاء جعلوا نكاح المتعة أصلا لما يبطلونه من الأنكحة، ونكاح المفوضة أصلا لما يصححونه، ونكاح الشغار جعلوه نوعا آخر، وهذا أصل قول أبي حنيفة في الشروط الفاسدة في النكاح، والفرق بينها وبين الشروط الفاسدة في البيع والإجارة؛ فإنه قال : إنه لا يصح مع عدم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

تسمية العوض، فلا يصح مع الجهل به، ولا مع الشروط الفاسدة؛ لأن ذلك يتضمن الجهل بالعوض؛ لأنه يجب إسقاط الشرط الفاسد، وإسقاط ما يقابله من الثمن، فيكون باقي الثمن مجهولا .

وقد احتج الأكثرون على هؤلاء بالنصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بنهيه عن نكاح الشغار، وعن نكاح التحليل، كنهيه عن نكاح المتعة . والنهي عن النكاح يقتضي فساده، كنهيه عن النكاح في العدة، والنكاح بلا ولي، ولا شهود . وبأن الصحابة أبطلوا هذه العقود، ففرقوا بين الزوجين في نكاح الشغار، وجعلوا نكاح التحليل سفاحا، وتوعدوا المحلل بالرجم، ومنعوا من غير نكاح الرغبة، كما ذكرنا الآثار الكثيرة عنهم بذلك في كتاب [إبطال التحليل] ، فتبين بالنصوص وإجماع الصحابة فساد هذه الأنكحة .." (١)

"ص -٢٢٢- وقد تنازع العلماء في خروج النجاسة من غير السبيلين كالجرح والفصاد والحجامة والرعاف والقيء : فمذهب مالك والشافعي : لا ينقض . ومذهب أبي حنيفة وأحمد : ينقض . لكن أحمد يقول : إذا كان كثيرا .

وتنازعوا في مس النساء ومس الذكر : هل ينقض ؟ فمذهب أبي حنيفة : لا ينقض . ومذهب الشافعي : ينقض . ومذهب مالك : الفرق بين المس لشهوة وغيرها . وقد اختلفت الرواية عنه هل يعتبر ذلك في مس الذكر ؟ واختلف في ذلك عن أحمد، وعنه كقول أبي حنيفة : أنه لا ينقض شيء من ذلك وروايتان كقول مالك والشافعي .

واختلف السلف في الوضوء من ما مست النار : هل يجب أم لا ؟ واختلفوا في القهقهة في الصلاة : فمذهب أبي حنيفة تنقض . ومن قال : إن هذه الأمور لا تنقض : فهل يستحب الوضوء منها ؟ على قولين . وهما قولان في مذهب أحمد وغيره . والأظهر في جميع هذه الأنواع : أنها لا تنقض الوضوء، ولكن يستحب الوضوء منها . فمن صلى ولم يتوضأ منها صحت صلاته . ومن توضأ منها فهو أفضل . وأدلة ذلك مبسوطة **في غير هذا الموضع**، ولكن كلهم يأمر بإزالة النجاسة، ولكن إن كانت من الدم أكثر من ربع." (٢)

"ص -٨- الأولى من خلافته، لكنه في السنة الثانية أتمها بمنى لأعذار مذكورة **في غير هذا الموضع**

.

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/

وأما الحديث المذكور : فلا ريب أنه خطأ على عائشة . وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى المدني القدري . وهو وطلحة بن عمرو المكي ضعيفان، باتفاق أهل الحديث لا يحتج بواحد منهما فيما هو دون هذا . وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر . وقيل لعروة : فلم أتمت عائشة الصلاة ؟ قال : تأولت، كما تأول عثمان . فهذه عائشة تخبر بأن صلاة السفر ركعتان، وابن أختها عروة أعلم الناس بها يذكر أنها أتمت بالتأويل، لم يكن عندها بذلك سنة . وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : صلاة السفر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الأضحى ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم .

وأيضا، فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي صلىالله عليه وسلم لم يصل في السفر إلا ركعتين، ولم ينقل عنه أحد أنه صلى أربعا قط، ولكن الثابت عنه أن صام في السفر وأفطر، وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر .." (١)

"ص -٢١٣- ومن هذا : الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما،عن عبادة بن الصامت، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أول ما خلق الله القلم، فقال له : اكتب . قال : وما أكتب ؟ قال : ما هو كائن إلى يوم القيامة " ، فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان مخلوقا قبل خلق السموات والأرض، وهو أول ما خلق من هذا العالم، وخلقه بعد العرش كما دلت عليه النصوص، وهو قول جمهور السلف، كما ذكرت أقوال السلف **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا بيان ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة .

والدليل على هذا القول الثاني وجوه :

أحدها : أن قول أهل اليمن : " جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر " ، إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم، أو جنس المخلوقات، فإن كان المراد هو الأول كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أجابهم؛ لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم، وإن كان المراد الثاني لم يكن قد أجابهم؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقا،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/

بل قال : "كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض " ، فلم يذكر إلا خلق السموات والأرض،." [١]

"ص -٣٠٠- وقال رحمه الله :

فصل

في الحمام

قد كره الإمام أحمد بناء الحمام، وبيعه، وشراءه، وكراءه، وذلك لاشتماله على أمور محرمة كثيرا، أو غالبا، مثل كشف العورات ومسها والنظر إليها، والدخول المنهي عنه إليها، كنهي النساء، وقد تشتمل على فعل فواحش كبيرة وصغيرة بالنساء، والرجال . وجاء في الحديث الذي رواه الطبراني : " إن الشيطان قال : يارب اجعل لي بيتا، قال : بيتك الحمام " . ومن المنكرات التي يكثرها فيها تصوير الحيوان في حيطانها، وهذا متفق عليه .

قلت : قد كتبت **في غير هذا الموضع** : أنه لابد من تقييد ذلك بما إذا لم يحتج إليها، فأقول هنا : إن جوابات أحمد ونصوصه إما أن تكون مقيدة في نفسه، بأن يكون خرج كلامه على الحمامات التي يعهدها في العراق والحجاز واليمن، وهي جمهور البلاد التي انتابها، فإنه لم يذهب." [٢]

"ص -٢٢٥- " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها " . وهذه المسائل مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا بيان أن الله تعالى ما جعل على المسلمين من حرج في دينهم، بل هو سبحانه يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر . ومسألة هذا السائل أولى بالرخصة، ولهذا كانت متفقا عليها بين العلماء وهذه المسائل مبسوطة في مواضع أخر . والله أعلم .

وسئل عن رجل يصلي الخمس لا يقطعها ولم يحضر صلاة الجمعة، وذكر أن عدم حضوره لها أنه يجد ريحا في جوفه تمنعه عن انتظار الجمعة، وبين منزله والمكان الذي تقام فيه الجمعة قدر ميلين أو دونهما : فهل العذر الذي ذكره كاف في ترك الجمعة مع قرب منزله ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/

بل عليه أن يشهد الجمعة، ويتأخر بحيث يحضر ويصلي مع بقاء وضوئه . وإن كان لا يمكنه الحضور إلا مع خروج الريح فليشهدها وإن خرجت منه الريح، فإنه لا يضره ذلك . والله أعلم .." (١)

"ص -٥٩٨- وسئل شيخ الإسلام رحمه الله عن رجل له حق فى بيت المال، إما لمنفعة فى الجهاد أو لولايته، فأحيل ببعض حقه على بعض المظالم .

فأجاب :

لا تستخرج أنت هذا، ولا تعن على استخراجه، فإن ذلك ظلم، لكن اطلب حقك من المال المحصل عندهم، وإن كان مجموعا من هذه الجهة وغيرها؛ لأن ما اجتمع فى بيت المال ولم يرد إلى أصحابه، فصرفه فى مصالح أصحابه والمسلمين أولى من صرفه فيما لا ينفع أصحابه أو فيما يضره وقد كتبت نظير هذه المسألة **فى غير هذا الموضع** وأيضا، فإنه يصير مختلطا . فلا يبقى محكوما بتحريمه بعينه، مع كون الصرف إلى مثل هذا واجبا على المسلمين .

فإن الولاة يظلمون تارة فى استخراج الأموال، وتارة فى صرفها، فلا تحل إعانتهم على الظلم فى الاستخراج، ولا أخذ الإنسان ما لا يستحقه .

وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد . وأما ما لا يسوغ فيه اجتهاد من الأخذ والإعطاء فلا يعاونون،." (٢)

"ص -٢٠٨- الرؤية، وليست طريقة مستقيمة، ولا معتدلة، بل خطؤها كثير، وقد جرب، وهم يختلفون كثيرا : هل يرى أم لا يرى ؟

وسبب ذلك : أنهم ضبطوا بالحساب ما لا يعلم بالحساب، فأخطؤوا طريق الصواب، وقد بسطت الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**، وبينت أن ما جاء به الشرع الصحيح هو الذي يوافقه العقل الصريح، كما تكلمت على حد اليوم أيضا وبينت أنه لا ينضبط بالحساب؛ لأن اليوم يظهر بسبب الأبخرة المتصاعدة، فمن أراد أن يأخذ حصة العشاء من حصة الفجر، إنما يصح كلامه لو كان الموجب لظهور النور وخفائه مجرد محاذاة الأفق التي تعلم بالحساب .

فأما إذا كان للأبخرة في ذلك تأثير، والبخار يكون في الشتاء والأرض الرطبة أكثر مما يكون في الصيف

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/

والأرض اليابسة، وكان ذلك لا ينضبط بالحساب؛ فسدت طريقة القياس الحسابي .

ولهذا توجد حصة الفجر في زمان الشتاء أطول منها في زمان الصيف، والآخذ بمجرد القياس الحسابي يشكل عليه ذلك؛ لأن حصة الفجر عنده تتبع النهار، وهذا أيضا مبسوط في موضعه، والله سبحانه أعلم، وصلى الله على محمد .." (١)

"ص -٢٧٦- في رمضان، أمر أصحابه بالفطر، فبلغه أن قوما صاموا فقال : " أولئك العصاة " وصلى على ظهر دابته مرة، وأمر من معه أن يصلوا على ظهور دوابهم، فوثب رجل عن ظهر دابته فصلى على الأرض، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " مخالف، خالف الله به " فلم يمت حتى ارتد عن الإسلام . وقال ابن مسعود : إني إذا صمت ضعفت عن قراءة القرآن، وقراءة القرآن أحب إلى . وهذا باب واسع قد بسط في غير هذا الموضع .

وأما الأصل الثاني : وهو أنه إذا عاهد الله على ذلك ونذره، فالأصل فيه ما أخرجا في الصحيحين عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه " فإذا كان المنذور الذي عاهد الله يتضمن ضررا غير مباح، يفضي إلى ترك واجب، أو فعل محرم؛ كان هذا معصية لا يجب الوفاء به، بل لو نذر عبادة مكروهة مثل قيام الليل كله، وصيام النهار كله، لم يجب الوفاء بهذا النذر .

ثم تنازع العلماء : هل عليه كفارة يمين ؟ على قولين :

أظهرهما : أن عليه كفارة يمين؛ لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم." (٢)

"ص -٣٤٧- ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية، والمنكر لها يكفر بالاتفاق .

وإن قال الأصول : هي المسائل القطعية، قيل له : كثير من مسائل العمل قطعية، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسألة قطعية أو ظنية، هو من الأمور الإضافية، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له، كمن سمع النص من الرسول صلى الله عليه وسلم، وتيقن مراده منه . وعند رجل لا تكون ظنية، فضلا عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/

العلم بدلالته .

وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الذي قال لأهله : " إذا أنا مت، فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله على ليعذبني الله عذابا ما عذبه أحدا من العالمين . فأمر الله البر برد ما أخذ منه، والبحر برد ما أخذ منه، وقال : ما حملك على ما صنعت ؟ قال : خشيتك يا رب، فغفر الله له " . فهذا شك في قدرة الله وفي المعاد، بل ظن أنه لا يعود، وأنه لا يقدر الله عليه إذا فعل ذلك، وغفر الله له . وهذه المسائل مبسوطة **في غير هذا الموضع** .." [1]

"ص -٤٥٨- وهذا الشيء منتشر . فرائي المنام غالبا ما يكون كاذبا، وبتقدير صدقه، فقد يكون الذي أخبره بذلك شيطان . والرؤيا المحضة التي لا دليل يدل علي صحتها لا يجوز أن يثبت بها شيء بالاتفاق . فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الرؤيا ثلاثة : رؤيا من الله، ورؤيا مما يحدث به المرء نفسه، ورؤيا من الشيطان " .

فإذا كان جنس الرؤيا تحته أنواع ثلاثة . فلابد من تمييز كل نوع منها عن نوع .

ومن الناس حتى من الشيوخ الذي لهم ظاهر علم وزهد من يجعل مستنده في مثل ذلك حكاية يحكيها عن مجهول، حتى إن منهم من يقول : حدثني أخي الخضر أن قبر الخضر بمكان كذا . ومن المعلوم الذي بيناه **في غير هذا الموضع** أن كل من ادعي أنه رأي الخضر، أو رأي من رأي الخضر أو سمع شخصا رأي الخضر أو ظن الرائي أنه الخضر : أن كل ذلك لا يجوز إلا علي الجهلة المخرفين، الذين لا حظ لهم من علم ولا عقل ولا دين، بل هم من الذين لا يفقهون ولا يعقلون .

وأما ما يذكر من وجود رائحة طيبة، أو خرق عادة أو نحو ذلك مما يتعلق بالقبر، فهذا لا يدل علي تعينه . وأنه فلان أو فلان، بل." [2]

"ص -٣٢- يقسم به على الله في طلب حاجاته، وتفريج كرباته . فهذه كلها من البدع التي لم يشرعها النبي صلى الله عليه وسلم، ولا فعلها أصحابه . وقد نص الأئمة على النهى عن ذلك، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

ولهذا لم يكن أحد من الصحابة يقصد زيارة [قبر الخليل] ، بل كانوا يأتون إلى بيت المقدس فقط طاعة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/

للحديث الذي ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال : " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدى هذا " .

ولهذا اتفق أئمة الدين على أن العبد لو نذر السفر إلى زيارة [قبر الخليل] ، و [الطور] الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام أو جبل حراء ونحو ذلك، لم يجب عليه الوفاء بنذره، وهل عليه كفارة يمين ؟ على قولين؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه " .

والسفر إلى هذه البقاع معصية في أظهر القولين، حتى صرح من يقول : إن الصلاة لا تقصر في سفر المعصية بأن صاحب هذا السفر لا يقصر الصلاة، ولو نذر إتيان المسجد الحرام لوجب عليه الوفاء بالاتفاق . ولو نذر إتيان مسجد المدينة، أو بيت المقدس ففيه قولان للعلماء . أظهرهما : وجوب الوفاء به، كقول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه . والثانى :." (١)

"ص -١٢- رووا الحديث تارة هكذا، وتارة هكذا .

ثم تعيين اللفظ العربي في مثل هذا في غاية البعد عن أصول أحمد ونصوصه، وعن أصول الأدلة الشرعية؛ إذ النكاح يصح من الكافر والمسلم، وهو وإن كان قربة فإنما هو كالعتق والصدقة . ومعلوم أن العتق لا يتعين له لفظ؛ لا عربي ولا عجمي . وكذلك الصدقة والوقف والهبة لا يتعين لها لفظ عربي بالإجماع، ثم العجمي إذا تعلم العربية في الحال، قد لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ كما يفهمه من اللغة التي اعتادها .

نعم، لو قيل : تكره العقود بغير العربية لغير حاجة كما يكره سائر أنواع الخطاب بغير العربية لغير حاجة؛ لكان متوجها، كما قد روي عن مالك وأحمد والشافعي ما يدل على كراهة اعتياد المخاطبة بغير العربية لغير حاجة . وقد ذكرنا هذه المسألة **في غير هذا الموضع** .

وقد ذكر أصحاب مالك والشافعي وأصحاب أحمد؛ كالقاضي أبي يعلي، وابن عقيل،والمتأخرين : أنه يرجع في نكاح الكفار إلى عادتهم . فما اعتقدوه نكاحا بينهم جاز إقرارهم عليه إذا أسلموا وتحاكموا إلينا، إذا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/

لم يكن حينئذ مشتملا على مانع، وإن كانوا يعتقدون أنه ليس بنكاح لم يجز الإقرار عليه، حتى قالوا : لو قهر حربي حربية فوطئها." (١)

"ص -٣٤٣- بعضهم رواية عن أحمد . وأما المورثون للأخوة مع الجد فهم علي وابن مسعود وزيد، ولكل واحد قول انفرد به . وعمر بن الخطاب كان متوقفا في أمره . والصواب بلا ريب قول الصديق؛ لأدلة متعددة، ذكرناها **في غير هذا الموضع** .

وأما [العمريتان] ، فليس في القرآن ما يدل على أن للأم الثلث مع الأب والزوج، بل إنما أعطاها الله الثلث إذ ورثت المال هي والأب، فكان القرآن قد دل على أن ما رثته هي والأب تأخذ ثلثه، والأب ثلثيه، واستدل بهذا أكابر الصحابة؛ كعمر، وعثمان، وعلى وابن مسعود، وزيد وجمهور العلماء، على أن ما يبقى بعد فرض الزوجين، يكونان فيه أثلاثا، قياسا على جميع المال، إذا اشتركا فيه، وكما يشتركان فيما يبقى بعد الدين، والوصية .

ومفهوم القرآن ينفي أن تأخذ الأم الثلث مطلقا، فمن أعطاها الثلث مطلقا حتى مع الزوجة، فقد خالف مفهوم القرآن .

وأما الجمهور فقد عملوا بالمفهوم، فلم يجعلوا ميراثها إذا ورثه أبوه كميراثها إذا لم يرث؛ بل إن ورثه أبوه فلأمه الثلث مطلقا، وأما إذا لم يرثه أبوه، بل ورثه من دون الأب؛ كالجد، والعم، والأخ، فهي بالثلث أولى فإنها إذا أخذت الثلث مع الأب فمع غيره من العصبة أولى .." (٢)

"ص -١٢٨- والفريق الثاني : من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقا، من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه وما لا يقدر كما في حديث أبي ثعلبة الخشني : سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعا ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه ورأيت أمرا لا يدان لك به فعليك بنفسك ودع عنك أمر العوام، فإن من ورائك أيام الصبر فيهن على مثل قبض على الجمر للعامل فيهن كأجر خمسين رجلا يعملون مثل عمله " .

فيأتي بالأمر والنهي معتقدا أنه مطيع في ذلك لله ورسوله وهو معتد في حدوده كما انتصب كثير من أهل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

البدع والأهواء، كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك وكان فساده أعظم من صلاحه، ولهذا " أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال : أدوا إليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم " .

وقد بسطنا القول في ذلك **في غير هذا الموضع** . ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة . وأما أهل الأهواء –كالمعتزلة – فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم." (١)

"ص –١٣٠– بخلاف مثل أن ينهاها عن فاحشة أو خيانة أو ظلم فيقول : إن فعلتيه أنت طالق . فهو وإن كان يكره طلاقها، لكن إذا فعلت ذلك المنكر كان طلاقها أحب إليه من أن يقيم معها على هذا الوجه، فهذا يقع به الطلاق، فقد ثبت عن الصحابة أنهم أوقعوا الطلاق المعلق بالشرط إذا كان قصده وقوعه عند الشرط، كما ألزموه بالنذر، بخلاف من كان قصده اليمين .

والذي قصده اليمين هو مثل الذي يكره الشرط ويكره الجزاء وإن وقع الشرط، مثل أن يقول : إن سافرت معكم فنسائي طوالق، وعبيدي أحرار ومالي صدقة وعلى عشر حجج، وأنا بريء من دين الإسلام، ونحو ذلك فهذا مما يعرف قطعا أنه لا يريد أن تلزمه هذه الأمور، وإن وجد الشرط، فهذا هو الحالف . فيجب الفرق في جميع التعليقات، ومن قصده وقوع الجزاء ومن قصده اليمين، فإذا طلق امرأته طلاقا منجزا، أو معلقا بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها، وقع به الطلاق إذا كان حلالا، وهو أن يطلقها طلقة واحدة في طهر لم يصبها فيه، أو حامل قد تبين حملها .

وأما الطلاق الحرام، كما لو طلق في الحيض، أو الطهر بعد أن وطأها وقبل أن يتبين حملها، ففيه نزاع، والأظهر أنه لا يلزم، كما لا يلزم النكاح المحرم ونحوه . وجمع الثلاث حرام عند الجمهور . فإذا طلق ثلاثا : فهل يلزمه الثلاث، أو واحدة ؟ ففيه قولان، أظهرهما أنه لا يلزمه إلا واحدة، وقد بسطنا الكلام على هذه المسائل **في غير هذا الموضع** . والله أعلم .." (٢)

"ص –١٩١– واتفق الأئمة على أنه لا يتمسح بقبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقبله .

وهذا كله محافظة على التوحيد، فإن من أصول الشرك بالله : اتخاذ القبور مساجد، كما قال طائفة من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

السلف في قوله تعالى : ﴿وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا ﴾ [نوح : ٢٣] ، قالوا : هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا على صورهم تماثيل، ثم طال عليهم الأمد فعبدوها . وقد ذكر البخارى في صحيحه هذا المعنى عن ابن عباس . وذكره محمد بن جرير الطبرى وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف وذكره [وثيمة] وغيره في قصص الأنبياء من عدة طرق . وقد بسطت الكلام على أصول هذه المسائل في غير هذا الموضع .

وأول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التى على القبور، أهل البدع، من الرافضة ونحوهم، الذين يعطلون المساجد، ويعظمون المشاهد، يدعون بيوت الله التى أمر أن يذكر فيها اسمه، ويعبد وحده لا شريك له، ويعظمون المشاهد التى يشرك فيها ويكذب، ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا؛ فإن الكتاب والسنة إنما فيهما ذكر المساجد، دون المشاهد، كما قال تعالى :." (١)

"ص -١٢٩- ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة : [التوحيد] الذي هو سلب الصفات، و [العدل] الذي هو التكذيب بالقدر، و [المنزلة بين المنزلتين] و [إنفاذ الوعيد] و [الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر] الذي منه قتال الأئمة . وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع .

وجماع ذلك داخل في [القاعدة العامة] : فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاحمت، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد .

فإن الأمر والنهي وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورا به، بل يكون محرما إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر وقل إن تعوز النصوص من يكون خبيرا بها وبدلالتها على الأحكام .

وعلى هذا إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما، بل إما أن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١

يفعلوهما جميعا، أو يتركوها جميعا : لم يجز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا من منكر، ينظر : فإن كان المعروف أكثر أمر به، وإن استلزم ما هو دونه من المنكر . ولم ينه." (١)

"ص -٦٩- وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين . إنما الضابط قوله تعالى : ﴿إن الأبرار لفي نعيم﴾ [الانفطار : ١٣] ﴿وإن الفجار لفي جحيم﴾ [الانفطار : ١٤] . وإذا كان كذلك : فولاية الحرب في عرف هذا الزمان في هذه البلاد الشامية والمصرية تختص بإقامة الحدود التي فيها إتلاف مثل قطع يد السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك . وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه إتلاف، كجلد السارق . ويدخل فيها الحكم في المخاصمات والمضاربات، ودواعي التهم التي ليس فيها كتاب وشهود . كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود وكما تختص بإثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك، والنظر في حال نظار الوقوف وأوصياء اليتامى وغير ذلك مما هو معروف . وفي بلاد أخرى كبلاد المغرب : ليس لوالى الحرب حكم في شيء وإنما هو منفذ لما يأمر به متولي القضاء، وهذا اتبع السنة القديمة، ولهذا أسباب من المذاهب والعادات مذكورة في غير هذا الموضع .

وأما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان ونحوهم وكثير من الأمور الدينية هو مشترك بين ولاة الأمور فمن أدى فيه الواجب وجبت طاعته فيه فعلى المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس، وأما القتل فإلى غيره ويتعهد الأئمة والمؤذنين،." (٢)

"ص -١٤- الله في الحج على عباده أدركت أبي، وهو شيخ كبير . فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحج عن أبيها، مع أن إحرام الرجل أكمل من إحرامها . والله أعلم .

وقال رحمه الله :

فصل

في الحج عن الميت، أو المعضوب بمال يأخذه إما نفقة، فإنه جائز بالاتفاق، أو بالإجارة أو بالجعالة على نزاع بين الفقهاء في ذلك، سواء كان المال المحجوج به موصي به لمعين، أو عينا مطلقا، أو مبذولا، أو مخرجا من صلب التركة . فمن أصحاب الشافعي من استحب ذلك، وقال : هو من أطيب المكاسب؛

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١

لأنه يعمل صالحا ويأكل طيبا . والمنصوص عن أحمد أنه قال : لا أعرف في السلف من كان يعمل هذا، وعده بدعة، وكرهه . ولفظ نصه مكتوب **في غير هذا الموضع** . ولم يكره إلا الإجارة والجعالة .
قلت : حقيقة الأمر في ذلك : أن الحاج يستحب له ذلك إذا كان مقصوده أحد شيئين : الإحسان إلى المحجوج عنه، أو نفس." (١)

"ص -٢٩١- واختلف هؤلاء في المختلعة : هل عليها عدة ثلاثة قروء أو تستبرأ بحيضة ؟ على قولين : هما روايتان عن أحمد : أحدهما : تستبرئ بحيضة، وهذا قول عثمان، وابن عباس؛ وابن عمر في آخر روايتيه، وهو قول غير واحد من السلف، ومذهب إسحاق، وابن المنذر وغيرهما، وروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في السنن من وجوه حسنة، كما قد بينت طرقها **في غير هذا الموضع** .
وهذا مما احتج به من قال : إنه ليس من الطلاق الثلاث، وقالوا : لو كان منه لوجب فيه تربص ثلاث قروء بنص القرآن، واحتجوا به على ضعف من نقل عن عثمان، أنه جعلها طلقة بائنة؛ فإنه قد ثبت عنه بالإسناد المرضي أنه جعلها تستبرئ بحيضة، ولو كانت مطلقة لوجب عليها تربص ثلاثة قروء . وإن قيل : بل عثمان جعلها مطلقة تستبرئ بحيضة فهذا لم يقل به أحد من العلماء، فاتباع عثمان في الرواية الثابتة عنه التي يوافقه عليها ابن عباس، ويدل عليها الكتاب والسنة : أولى من رواية راويها مجهول وهي رواية جمهان الأسلمي عنه أنه جعلها طلقة بائنة . وأجود ما عند من جعلها طلقة بائنة من النقل عن الصحابة هو هذا النقل عن عثمان، وهو مع ضعفه قد ثبت عنه بالإسناد الصحيح ما يناقضه، فلا يمكن الجمع بينهما؛ لما في ذلك من خلاف النص والإجماع .." (٢)

"ص -٦٣٣- الصيام مرتين، إلا بتفريط من العبد . فأما مع عدم تفريطه، فلم يوجب الله صوم شهرين في السنة، ولا صلاة ظهرين في يوم، وهذا مما يعرف به ضعف قول من يوجب الصلاة، ويوجب إعادتها . فإن هذا أصل ضعيف . كما بسط القول عليه **في غير هذا الموضع** .
ويدخل في هذا من يأمر بالصلاة خلف الفاسق وإعادتها، وبالصلاة مع الأعذار النادرة التي لا تتصل وإعادتها . ومن يأمر المستحاضة بالصيام مرتين ونحو ذلك مما يوجد في مذهب الشافعي وأحمد في أحد القولين .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١

فإن الصواب ما عليه جمهور المسلمين أن من فعل العبادة كما أمر بحسب وسعه، فلا إعادة عليه، كما قال تعالى : ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ [التغابن : ١٦] . ولم يعرف قط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر العبد أن يصلي الصلاة مرتين، لكن يأمر بالإعادة من لم يفعل ما أمر به مع القدرة على ذلك، كما قال للمسيء في صلاته : " ارجع فصل فإنك لم تصل " ، وكما أمر من صلي خلف الصف وحده أن يعيد الصلاة . فأما المعذور كالذي يتيمم لعدم الماء، أو خوف الضرر باستعماله لمرض أو لبرد، وكالاستحاضة، وأمثال هؤلاء، فإن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في هؤلاء أن يفعلوا ما يقدرون عليه بحسب استطاعتهم، ويسقط عنهم ما يعجزون عنه،بل سنته فيمن كان لم يعلم الوجوب أنه لا قضاء." (١)

"ص -٣٥٠- البدع فقد يقتل لكف ضرره عن الناس، كما يقتل المحارب . وإن لم يكن في نفس الأمر كافرا، فليس كل من أمر بقتله يكون قتله لردته . وعلي هذا قتل غيلان القدري وغيره قد يكون على هذا الوجه . وهذه المسائل مبسوطة **في غير هذا الموضع** وإنما نبهنا عليها تنبيها .

فصل

وأما من لا يقيم قراءة الفاتحة، فلا يصلي خلفه إلا من هو مثله فلا يصلي خلف الألثغ الذي يبدل حرفا بحرف، إلا حرف الضاد إذا أخرجه من طرف الفم كما هو عادة كثير من الناس، فهذا فيه وجهان :

منهم من قال : لا يصلي خلفه، ولا تصح صلاته في نفسه؛ لأنه أبدل حرفا بحرف؛ لأن مخرج الضاد الشدق، ومخرج الظاء طرف الأسنان . فإذا قال : [ولا الظالين] ، كان معناه ظل يفعل كذا .

والوجه الثاني : تصح، وهذا أقرب؛ لأن الحرفين في السمع شيء واحد، وحس أحدهما من جنس حس الآخر لتشابه المخرجين . والقارئ إنما يقصد الضلال المخالف للهدي، وهو الذي يفهمه المستمع، فأما المعني المأخوذ من ظل، فلا يخطر ببال أحد، وهذا بخلاف الحرفين." (٢)

"ص -١٢٢- الحسين بن على بن أبى طالب عند القبر، فنادانى وهو فى بيت فاطمة يتعشى، فقال : هلم إلى العشاء، فقلت : لا أريده . فقال : ما لى رأيتك عند القبر ؟ ! فقلت : سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : إذا دخلت المسجد فسلم، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تتخذوا بيتى عيدا، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد،وصلوا على،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

فإن صلاتكم تبلغنى حيثما كنتم، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء " . وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع .

فإذا كان هذا هو المشروع فى قبر سيد ولد آدم وخير الخلق وأكرمهم على الله، فكيف يقال فى قبر غيره ؟ ! وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا إذا نزلت بهم الشدائد كحالهم فى الجدب والاستسقاء وعند القتال والاستنصار يدعون الله ويستغيثونه فى المساجد والبيوت، ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر." (١)

"ص -٢٢٤- في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم . وقد ذكر بعض هذا المعنى البخارى في صحيحه، كما ذكر قول ابن عباس : أن هذه الأوثان صارت إلى العرب، وذكره ابن جرير الطبرى وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف . وذكره غيره في قصص الأنبياء من عدة طرق . وقد بسطت الكلام على هذه المسائل في غير هذا الموضع .

وأول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التى على القبور هم أهل البدع من الرافضة وغيرهم الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد؛ التى يشرك فيها، ويكذب فيها، ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا، فإن الكتاب والسنة إنما فيه ذكر المساجد دون المشاهد، كما قال تعالى : ﴿قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين كما بدأكم تعودون ﴾ [الأعراف : ٢٩] ، وقال : ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ﴾ [الجن : ١٨] ، وقال : ﴿إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ﴾ [التوبة : ١٨] ، وقال تعالى : ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، وقال تعالى : ﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ﴾ [البقرة : ١١٤] ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : " إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد،." (٢)

"ص -١٥- فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأبو داود لما لم يرو في سننه الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده فقال : حديث [البتة] أصح من حديث ابن جريج : أن ركانة طلق امرأته ثلاثا؛ لأن أهل بيته أعلم، لكن الأئمة الأكابر العارفين بعلل الحديث والفقه فيه؛ كالإمام أحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهما وأبي عبيد، وأبي محمد بن حزم، وغيره، ضعفوا حديث البتة، وبينوا أن رواته قوم مجاهيل؛

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

لم تعرف عدالتهم وضبطهم . وأحمد أثبت حديث الثلاث، وبين أنه الصواب مثل قوله : حديث ركانة لا يثبت أنه طلق امرأته البتة .

وقال أيضا : حديث ركانة في البتة ليس بشيء؛ لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس : أن ركانة طلق امرأته ثلاثا . وأهل المدينة يسمون من طلق ثلاثا طلق البتة . وأحمد إنما عدل عن حديث ابن عباس؛ لأنه كان يري أن الثلاث جائزة، موافقة للشافعي . فأمكن أن يقال : حديث ركانة منسوخ . ثم لما رجع عن ذلك، وتبين أنه ليس في القرآن والسنة طلاق مباح إلا الرجعي عدل عن حديث ابن عباس؛ لأنه أفتى بخلافه، وهذا علة عنده في إحدى الروايتين عنه، لكن الرواية الأخرى التي عليها أصحابه أنه ليس بعلة، فيلزم أن يكون مذهبه العمل بحديث ابن عباس .

وقد بين **في غير هذا الموضع** أعذار الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم الذين ألزموا من أوقع جملة الثلاث بها مثل عمر، رضي الله عنه، فإنه لما رأى الناس قد أكثروا مما حرمه الله عليهم من جمع الثلاث، ولا ينتهون عن ذلك إلا بعقوبة :." (١)

"ص -١١٤- حديث رافع بن خديج في حديثه المتفق عليه : " أنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك "] . وقد بسط الكلام على هذه المسائل **في غير هذا الموضع** . وبين أن المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة . وقد تنازع المسلمون في الجميع؛ فإن المزارعة مبناها على العدل : إن حصل شيء فهو لهما وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان . وأما الإجارة فالمؤجر يقبض الأجرة والمستأجر على خطر : قد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل؛ فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الإجارة؛ وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معين حتى يشترط فيها العمل بالأجرة؛ بل هي من جنس المشاركة : كالمضاربة ونحوها . وأحمد عنده هذا الباب هو القياس . ويجوز عنده أن يدفع الخيل والبغال والحمير والجمال إلى من يكاري عليها والكراء بين المالك والعامل وقد جاء في ذلك أحاديث في سنن أبي داود وغيره . ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به : الصقر والشباك والبهائم وغيرها إلى من يصطاد بها وما حصل بينهما . ويجوز عنده أن يدفع الحنطة إلى من يطحنها وله الثلث أو الربع . وكذلك الدقيق إلى من يعجنه والغزل إلى من ينسجه والثياب إلى من يخيطها بجزء في الجميع من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/

النماء . وكذلك الجلود إلى من يحذوها نعالا وإن حكي عنه في ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده – في أظهر." (١)

"ص –١٣١– حول ولا قوة إلا بالله . ومن هذا الباب إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أبي وأمثاله من أئمة النفاق والفجور لما لهم من أعوان فإزالة منكره بنوع من عقابه مستلزمة إزالة معروف أكثر من ذلك بغضب قومه وحميتهم، وبنفور الناس إذا سمعوا أن محمدا يقتل أصحابه، ولهذا لما خاطب الناس في قصة الإفك بما خاطبهم به واعتذر منه وقال له سعد بن معاذ قولا الذي أحسن فيه : حمي له سعد بن عبادة مع حسن إيمانه . وأصل هذا أن تكون محبة الإنسان المعروف وبغضه للمنكر، وإرادته لهذا، وكراهته لهذا : موافقة لحب الله وبغضه وإرادته وكراهته الشرعيين . وأن يكون فعله للمحبوب ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته : فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها وقد قال : ﴿فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ [التغابن : ١٦] .

فأما حب القلب وبغضه وإرادته وكراهيته فينبغي أن تكون كاملة جازمة، لا يوجب نقص ذلك إلا نقص الإيمان .

وأما فعل البدن فهو بحسب قدرته ومتى كانت إرادة القلب وكراهته كاملة تامة وفعل العبد معها بحسب قدرته : فإنه يعطى ثواب الفاعل الكامل كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** : فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وإرادته وكراهته بحسب محبة نفسه وبغضها، لا." (٢)

"ص –٢٣١– المغرب، ولا يستحب أن يؤخر بالناس المغرب إلى مغيب الشفق، بل هذا حرج عظيم على الناس، وإنما شرع الجمع لئلا يحرج المسلمون .

وأيضا، فليس التأخير والتقديم المستحب أن يفعلهما مقترنتين؛ بل أن يؤخر الظهر ويقدم العصر، ولو كان بينهما فصل في الزمان . وكذلك في المغرب والعشاء بحيث يصلون الواحدة وينتظرون الأخرى لا يحتاجون إلى ذهاب إلى البيوت ثم رجوع، وكذلك جواز الجمع لا يشترط له الموالاة في أصح القولين، كما قد ذكرناه **في غير هذا الموضع** .

وأيضا، فقد ثبت في صحيح البخاري، عن أسماء بنت أبي بكر قالت : أفطرنا يوما من رمضان في غيم

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم طلعت الشمس . وهذا يدل على شيئين : على أنه لا يستحب مع الغيم التأخير إلى أن يتيقن الغروب؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك ولم يأمرهم به النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة مع نبيهم أعلم وأطوع لله ولرسوله ممن جاء بعدهم . والثاني : لا يجب القضاء؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لو أمرهم بالقضاء لشاع ذلك كما نقل فطرهم، فلما لم ينقل ذلك دل على أنه لم يأمرهم به .

فإن قيل : فقد قيل لهشام بن عروة : أمروا بالقضاء ؟ قال : أو بد من القضاء ؟." (١)

"ص -١٧- والتابعين نازعوا من قال ذلك؛ إما لأنهم لم يروا التعزير بمثل ذلك . وإما لأن الشارع لم يعاقب بمثل ذلك . وهذا فيمن يستحق العقوبة . وأما من لا يستحقها بجهل أو تأويل فلا وجه لإلزامه بالثلاث . وهذا شرع شرعه النبي صلى الله عليه وسلم، كما شرع نظائره لم يخصه؛ ولهذا قال من قال من السلف والخلف : إن ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم في فسخ الحج إلى العمرة التمتع كما أمر به أصحابه في حجة الوداع هو شرع مطلق، كما أخبر به لما سئل : أعمرتنا هذه لعامنا هذا ؟ أم للأبد ؟ فقال : " لا، بل لأبد الأبد، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " . وإن قول من قال : إنما شرع للشيوخ لمعني يختص بهم مثل بيان جواز العمرة في أشهر الحج، قول فاسد؛ لوجوه مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

وقد قال تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ [النساء : ٥٩] ، فأمر المؤمنين عند تنازعهم برد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، فما تنازع فيه السلف والخلف وجب رده إلى الكتاب والسنة، وليس في الكتاب والسنة ما يوجب الإلزام بالثلاث بمن أوقعها جملة بكلمة أو كلمات بدون رجعة أو عقدة، بل إنما في الكتاب والسنة الإلزام بذلك من طلق الطلاق الذي أباحه الله ورسوله، وعلى هذا." (٢)

"ص -٤٨٩- ربويا بالاتفاق، وإن كان غير ربوي فعلى قولين، وكذلك رخص النبي صلى الله عليه وسلم في ابتياع الثمر بعد بدو صلاحه بشرط التبقية، مع أن إتمام الثمر لم يخلق بعد، ولم ير . فجعل ما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/

لم يوجد ولم يخلق ولم يعلم تابعا لذلك، والناس محتاجون إلى بيع هذه النباتات في الأرض .

ومما يشبه ذلك بيع المقاثي؛ كمقاثي البطيخ والخيار والقثاء، وغير ذلك، فمن أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما من يقول : لا يجوز بيعها إلا لقطة لقطة . وكثير من العلماء من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما قالوا : إنه يجوز بيعها مطلقا على الوجه المعتاد، وهذا هو الصواب؛ فإن بيعها لا يمكن في العادة إلا على هذا الوجه، وبيعها لقطة لقطة إما متعذر، وإما متعسر؛ فإنه لا يتميز لقطة عن لقطة؛ إذ كثير من ذلك لا يمكن التقاطه، ويمكن تأخيره . فبيع المقثاة بعد ظهور صلاحها كبيع ثمرة البستان بعد بدو صلاحها، وإن كان بعض المبيع لم يخلق بعد ولم ير؛ ولهذا إذا بدا صلاح بعض الشجرة كان صلاحا لباقيها باتفاق العلماء، ويكون صلاحها صلاحا لسائر ما في البستان من ذلك النوع في أظهر قولي العلماء . وقول جمهورهم : بل يكون صلاحا لجميع ثمرة البستان التي جرت العادة بأن يباع جملة في أحد قولي العلماء . وهذه المسائل وغيرها مما ذكرنا في هذا الجواب مبسوطة **في غير هذا الموضع** .." (١)

"ص -١٩- نصراني، فيراه قد جاءه، وربما يكلمه، وإنما هو شيطان تصور بصورة ذلك المستغاث به لما أشرك به المستغيث تصور له، كما كانت الشياطين تدخل في الأصنام وتكلم الناس، ومثل هذا موجود كثير في هذه الأزمان في كثير من البلاد، ومن هؤلاء من تحمله الشياطين فتطير به في الهواء إلى مكان بعيد، ومنهم من تحمله إلى عرفة فلا يحج حجا شرعيا، ولا يحرم ولا يلبى ولا يطوف ولا يسعى؛ ولكن يقف بثيابه مع الناس، ثم يحملونه إلى بلده . وهذا من تلاعب الشياطين بكثير من الناس، كما قد بسط الكلام **في غير هذا الموضع**، والله أعلم بالصواب، و صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .." (٢)

"ص -٢٥٩- وإما بإحسان ورغبة، وفي الحقيقة فلابد منهما .

وسئل بعض العلماء : إذا لم يوجد من يولي القضاء إلا عالم فاسق، أو جاهل دين، فأيهما يقدم ؟ فقال : إن كانت الحاجة إلى الدين أكثر لغلبة الفساد، قدم الدين . وإن كانت الحاجة إلى العلم أكثر لخفاء الحكومات، قدم العالم . وأكثر العلماء يقدمون ذا الدين؛ فإن الأئمة متفقون على أنه لابد في المتولي، من أن يكون عدلا أهلا للشهادة، واختلفوا في اشتراط العلم : هل يجب أن يكون مجتهدا، أو يجوز أن يكون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/

مقلدا، أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل، كيفما تيسر ؟ على ثلاثة أقوال، وبسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** .

ومع أنه يجوز تولية غير الأهل للضرورة، إذا كان أصلح الموجود فيجب مع ذلك السعي في إصلاح الأحوال، حتى يكمل في الناس ما لابد لهم منه، من أمور الولايات والإمارات ونحوها، كما يجب على المعسر السعي في وفاء دينه، وإن كان في الحال لا يطلب منه إلا ما يقدر عليه، وكما يجب الاستعداد للجهاد، بإعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز، فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، بخلاف الاستطاعة في الحج ونحوها فإنه لا يجب تحصيلها؛ لأن الوجوب هنا لا يتم إلا بها .." (١)

"ص -٣٠- مذهب أبي حنيفة وغيره أن الأب لا يجبرها إذا كانت بالغا . وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الأصول . فقد تبين في هذه المسألة أن أكثر العلماء يقولون : إذا اختارت هي العقد جاز، وإلا يحتاج إلى استئناف . وقد يقال : هو الأقوي هنا؛ لا سيما والأب إنما عقد معتقدا أنها بكر، وأنه لا يحتاج إلى استئذانها؛ فإذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان معذورا . فإذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي . ووقف العقد على الإجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء، والأظهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض . كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وقال الشيخ رحمه الله :

ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد، وأنه إذا امتنع لا يكون عاقا، وإذا لم يكن لأحد أن يلزمه بأكل ما ينفر عنه مع قدرته على أكل ما تشتهيه نفسه كان النكاح كذلك، وأولى؛ فإن أكل المكروه مرارة ساعة، وعشرة المكروه من الزوجين على طول يؤذي صاحبه كذلك، ولا يمكن فراقه .

وسئل رحمه الله عن رجل تحت حجر والده، وقد تزوج بغير إذن والده، وشهد المعروفون أن والده مات وهو حي : فهل يصح العقد أم لا ؟ وهل يجب على الولد إذا تزوج بغير إذن والده حق أم لا ؟." (٢)

"ص -٢٠- يجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين [خلفاء] وإن كانوا ملوكا، ولم يكونوا خلفاء الأنبياء بدليل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "كانت بنو إسرائيل يسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وستكون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٧

خلفاء فتكثر، قالوا فما تأمرنا ؟ قال : فوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم " . فقوله : " فتكثر " دليل على من سوى الراشدين فإنهم لم يكونوا كثيرا . وأيضا قوله : " فوا ببيعة الأول فالأول " دل على أنهم يختلفون، والراشدون لم يختلفوا . وقوله : " فأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم " دليل على مذهب أهل السنة، في إعطاء الأمراء حقهم، من المال والمغنم . وقد ذكرت في غير هذا الموضوع أن مصير الأمر إلى الملوك ونوابهم من الولاة، والقضاة والأمراء ليس لنقص فيهم فقط بل لنقص في الراعي والرعية جميعا، فإنه "كما تكونون يولى عليكم " وقد قال الله تعالى : ﴿ وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا ﴾ [الأنعام : ١٢٩] ، وقد استفاض وتقرر **في غير هذا الموضع** ما قد أمر به صلى الله عليه وسلم من طاعة الأمراء في غير معصية الله، ومناصحتهم والصبر عليهم في حكمهم وقسمهم، والغزو معهم والصلاة خلفهم ونحو ذلك من." (١)

"ص -٣٧١- هو ما يتمثل في نفس النبي من الأشكال النورانية، فيقولون : إن النبي يأخذ عن تلك الصور الخيالية وهي الملك عندهم، فمن أخذ المعاني العقلية عن العقل المجرد كان أعظم وأكمل ممن يأخذ عن الأمثلة الخيالية، فهؤلاء اعتقدوا أقوال هؤلاء الفلاسفة الملحدين وسلكوا مسلك الرياضة، فأخذوا يتكلمون بتلك الأمور الإلحادية الفلسفية، ويخرجونها في قالب المكاشفات والمخاطبات .

وما ذكروه من خاتم الأولياء لا حقيقة له، وإن كان قد ذكره الحكيم الترمذي في كتاب [خاتم الأولياء] فقد غلط في ذلك الكتاب غلطا معروفا عند أهل المعرفة والعلم والإيمان . وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

فهذه الأحاديث، وأمثالها مما هو كذب وفرية عند أهل العلم، لاسيما إذا كانت معلومة البطلان بالعقل، بل متخلية في العقل، ليس لأحد أن يرويها ويحدث بها إلا على وجه البيان لكونها كذبا، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من روى عني حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " . وعلى ولاة الأمور أن يمنعوا من التحدث بها في كل مكان، ومن أصر على ذلك فإنه يعاقب العقوبة البليغة التي تزجره وأمثاله عن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل بيته، وغيرهم من أهل العلم والدين، والله أعلم .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/

"ص –١٨٣– بالنفس والقيام بالنفس مستلزمة للوحدانية والمشاركة مستلزمة للفقر إلى الغير والإمكان بالنفس وعدم القيام بالنفس وكذلك الفقر والإمكان وعدم القيام بالنفس مستلزم للاشتراك .

فهذه وأمثالها من دلائل توحيد الربوبية وأعلامها وهي من دلائل إمكان المخلوقات المشهودات وفقرها وأنها مربوبة فهي من أدلة إثبات الصانع لأن ما فيها من الافتراق والتعداد والاشتراك يوجب افتقارها وإمكانها والممكن المفتقر لا بد له من واجب غني بنفسه وإلا لم يوجد ولو فرض تسلسل الممكنات المفتقرات فهي بمجموعها ممكنة والممكن قد علم بالاضطرار أنه مفتقر في وجوده إلى غيره فكل ما يعلم أنه ممكن فقير فإنه يعلم أنه فقير أيضا في وجوده إلى غيره فلا بد من غني بنفسه واجب الوجود بنفسه وإلا لم يوجد ما هو فقير ممكن بحال .

وهذه المعاني تدل على توحيد الربوبية، وعلى توحيد الإلهية، وهو : التوحيد الواجب الكامل الذي ج١ء به القرآن، لوجوه قد ذكرنا منها ما ذكرنا **في غير هذا الموضع** . مثل : أن المتحركات لا بد لها من حركة إرادية ولا بد للإرادة من مراد لنفسه وذلك هو الإله . والمخلوق يمتنع أن يكون مرادا لنفسه كما يمتنع أن يكون فاعلا بنفسه فإذا امتنع أن يكون فاعلان بأنفسهما امتنع أن يكون مرادان بأنفسهما .." (١)

"ص –٤٩٠– وفي الجملة، للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها كالماء .

والثاني : أنها أولى بعدم التنجس من الماء؛ لأنها طعام وإدام، فإتلافها فيه فساد، ولأنها أشد إحالة للنجاسة من الماء، أو مباينة لها من الماء .

والثالث : أن الماء أولى بعدم التنجس منها لأنه طهور . وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة **في غير هذا الموضع**، وذكرنا حجة من قال : بالتنجيس، وأنهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إن كان جامدا فألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم . وإن كان مائعا فلا تقربوه " . رواه أبو داود وغيره، وبينا ضعف هذا الحديث . وطعن البخاري والترمذي وأبو حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم فيه، وأنهم بينوا أنه غلط فيه معمر على الزهري .

قال أبو داود : [باب في الفأرة تقع في السمن] حدثنا مسدد، حدثنا سفيان، حدثنا الزهري، عن عبيد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٨

الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " ألقوها وما حولها وكلوه " . وقال : ثنا أحمد بن صالح والحسين بن على واللفظ للحسين." (١)

"ص -٣٤٣- صلى الله عليه وسلم : " لا تطروني كما أطرت النصاري ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا : عبد الله، ورسوله " . وهذه المسألة مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

و [الزيارة البدعية] هي من أسباب الشرك بالله تعالى، ودعاء خلقه، وإحداث دين لم يأذن به الله . و [الزيارة الشرعية] هي من جنس الإحسان إلى الميت بالدعاء له، كالإحسان إليه بالصلاة عليه، وهي من العبادات لله تعالى التي ينفع الله بها الداعي، والمدعو له، كالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، وطلب الوسيلة، والدعاء لسائر المؤمنين أحيائهم وأمواتهم .

وأما المسألة المتنازع فيها : فالزيارة المأذون فيها : هل فيها إذن للنساء، ونسخ للنهي في حقهن ؟ أو لم يأذن فيها،بل هن منهيات عنها ؟ وهل النهي نهي تحريم، أو تنزيه ؟ في ذلك للعلماء ثلاثة أقوال معروفة . والثلاثة أقوال في مذهب الشافعي، وأحمد أيضا وغيرهما . وقد حكي في ذلك ثلاث روايات عن أحمد . وهو نظير تنازعهم في تشييع النساء للجنائز، وإن كان فيهم من يرخص في الزيارة دون التشييع، كما اختار ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم .

فمن العلماء من اعتقد أن النساء مأذون لهن في الزيارة، وأنه أذن." (٢)

"ص -٥٤٤- ومن صفتها، بحسب ما جاءت به الشريعة . وذلك أيضا مقدر عند العذر، كما هو مقدر عند غير العذر؛ ولهذا فليس للجامع بين الصلاتين أن يؤخر صلاة النهار إلى الليل، أو صلاة الليل إلى النهار، وصلاتى النهار : الظهر والعصر، وصلاتى الليل : المغرب والعشاء . وكذلك أصحاب الأعذار الذين ينقصون من عددها وصفتها، وهو موقوت محدود، ولابد أن تكون الأفعال محدودة الابتداء والانتهاء . فالقيام محدود بالانتصاب، بحيث لو خرج عن حد المنتصب إلى حد المنحنى الراكع باختياره، لم يكن قد أتى بحد القيام .

ومن المعلوم أن ذكر القيام الذى هو القراءة أفضل من ذكر الركوع والسجود، ولكن نفس عمل الركوع والسجود أفضل من عمل القيام؛ ولهذا كان عبادة بنفسه . ولم يصح فى شرعنا إلا لله بوجه من الوجوه،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٩

وغير ذلك من الأدلة المذكورة **في غير هذا الموضع** .

وإذا كان كذلك، فمن المعلوم أن هذه الأفعال مقدرة محدودة بقدر التمكن منها . فالساجد : عليه أن يصل إلى الأرض، وهو غاية التمكن، ليس له غاية دون ذلك إلا لعذر، وهو من حين انحنائه أخذ فى السجود، سواء سجد من قيام أو من قعود . فينبغى أن يكون ابتداء السجود مقدرا بذلك، بحيث يسجد من قيام أو قعود، لا." (١)

"ص -٢٢- هؤلاء : الارتجاع واجب، أو مستحب ؟ وهل له أن يرتجعها في الطهر الأول أو الثاني ؟ وفي حكمة هذا النهي أقوال، ذكرناها وذكرنا مأخذها **في غير هذا الموضع** .

وفهم طائفة أخري : أن الطلاق لم يقع، ولكنه لما فارقها ببدنه، كما جرت العادة من الرجل إذا طلق امرأته اعتزلها ببدنه واعتزلته ببدنها، فقال لعمر : " مره فليراجعها " ، ولم يقل : فليرتجعها . و " المراجعة " مفاعلة من الجانبين، أي ترجع إليه ببدنها فيجتمعان كما كانا؛ لأن الطلاق لم يلزمه، فإذا جاء الوقت الذي أباح الله فيه الطلاق طلقها حينئذ إن شاء الله .

قال هؤلاء : ولو كان الطلاق قد لزم لم يكن في الأمر بالرجعة ليطلقها طلقة ثانية فائدة، بل فيه مضرة عليهما؛ فإن له أن يطلقها بعد الرجعة بالنص والإجماع، وحينئذ يكون في الطلاق مع الأول تكثير الطلاق، وتطويل العدة، وتعذيب الزوجين جميعا؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه أن يطأها قبل الطلاق، بل إذا وطئها لم يحل له أن يطلقها حتى يتبين حملها، أو تطهر الطهر الثاني . وقد يكون زاهدا فيها يكره أن يطأها فتعلق منه، فكيف يجب عليه وطؤها ؟ ! ولهذا لم يوجب الوطء أحد من الأئمة الأربعة وأمثالهم من أئمة المسلمين، ولكن أخر الطلاق إلى الطهر الثاني . ولولا أنه طلقها أولا لكان له أن يطلقها في الطهر الأول؛ لأنه لو أبيح له الطلاق في." (٢)

"ص -١٢٦- على النكاح الذي لم يزل تقدير الصداق فيه، كما فعل أصحاب أبي حنيفة والشافعي، وأكثر متأخرى أصحاب أحمد .

ثم طرد أبو حنيفة قياسه فصحح نكاح الشغار بناء على أنه لا يوجب إشغاره عن المهر . وأما الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد فتكلفوا الفرق بين الشغار وغيره؛ لأن فيه تشريكا في البضع، أو تعليق العقد أو

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/

غير ذلك مما قد بسط **في غير هذا الموضع** . وبين فيه أن كل هذه فروق غير مؤثرة . وأن الصواب مذهب أهل المدينة مالك وغيره، وهو المنصوص عن أحمد في عامة أجوبته، وعامة أكثر قدماء أصحابه : أن العلة في إفساده بشرط إشغار النكاح عن المهر، وأن النكاح ليس بلازم إذا شرط فيه نفي المهر أو مهر فاسد، فإن الله فرض فيه المهر، فلم يحل لغير الرسول النكاح بلا مهر، فمن تزوج بشرط أنه لا يجب مهر فلم يعتبر الذي أذن الله، فإن الله إنما أباح العقد لمن يبتغي بماله محصنا غير مسافح، كما قال تعالى : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ﴾ [النساء : ٢٤] ، فمن طلب النكاح بلا مهر فلم يفعل ما أحل الله، وهذا بخلاف من اعتقد أنه لابد من مهر، لكن لم يقدره، كما قال تعالى : ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، فهذا نكاح المهر المعروف، وهو مهر المثل .." (١)

"ص -٥١٣- ومن أنكر عليه فهو مخطئ باتفاق العلماء . فإن هذا ليس مأمورا به، لا أمر إيجاب ولا أمر استحباب، في هذا الموطن . والمنكر على التارك أحق بالإنكار منه، بل الفاعل أحق بالإنكار . فإن المداومة على ما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه في الصلوات الخمس ليس مشروعا، بل مكروه، كما لو داوم على الدعاء قبل الدخول في الصلوات، أو داوم على القنوت في الركعة الأولي، أو في الصلوات الخمس، أو داوم على الجهر بالاستفتاح في كل صلاة، ونحو ذلك، فإنه مكروه . وإن كان القنوت في الصلوات الخمس قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم أحيانا، وقد كان عمر يجهر بالاستفتاح أحيانا، وجهر رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ذلك، فأقره عليه، فليس كل ما يشرع فعله أحيانا تشرع المداومة عليه .

ولو دعا الإمام والمأموم أحيانا عقيب الصلاة لأمر عارض، لم يعد هذا مخالفا للسنة، كالذي يداوم على ذلك . والأحاديث الصحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو دبر الصلاة قبل السلام، ويأمر بذلك . كما قد بسطنا الكلام على ذلك، وذكرنا ما في ذلك من الأحاديث، وما يظن أن فيه حجة للمنازع **في غير هذا الموضع**؛ وذلك لأن المصلي يناجي ربه، فإذا سلم انصرف عن مناجاته . ومعلوم أن سؤال السائل لربه حال مناجاته هو الذي يناسب، دون سؤاله." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/

"ص -١٨٤- إلا لعجزه عنه، وإن تخلف عن الجمعة لسفر أو أنوثة، والله أعلم .

وكذلك يحتمل أن يقال بوجوب الجمعة على من في المصر من المسافرين، وإن لم يجب عليهم الإتمام، كما لو صلوا خلف من يتم فإن عليهم الإتمام تبعا للإمام، كذلك تجب عليهم الجمعة تبعا للمقيمين، كما أوجبها على المقيم غير المستوطن تبعا من أثبت نوعا ثالثا بين المقيم المستوطن وبين المسافر وهو المقيم غير المستوطن فقال : تجب عليه، ولا تنعقد به . وقد بين **في غير هذا الموضع** أنه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله إلا مقيم ومسافر . والمقيم هو المستوطن، ومن سوي هؤلاء، فهو مسافر يقصر الصلاة، وهؤلاء تجب عليهم الجمعة؛ لأن قوله : ﴿إذا نودي للصلاة ﴾ [الجمعة : ٩] ، ونحوها يتناولهم، وليس لهم عذر، ولا ينبغي أن يكون في مصر المسلمين من لا يصلي الجمعة إلا من هو عاجز عنها كالمريض، والمحبوس، وهؤلاء قادرون عليها؛ لكن المسافرين ل١ يعقدون جمعة، لكن إذا عقدها أهل المصر، صلوا معهم، وهذا أولى من إتمام الصلاة خلف الإمام المقيم .

وكذلك، وجوبها على العبد قوي : إما مطلقا، وإما إذا أذن له السيد . والمسافر في المصر لا يصلي على الراحلة وإن كان يقصر الصلاة، فكذلك الجمعة . وأما إفطاره : فالنبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في شهر رمضان، وكان هو والمسلمون مفطرين، وما نقل أنهم أمروا بابتداء." (١)

"ص -٣١٧- وكان صلى الله عليه وسلم يجاهد من يليه من الكفار من المشركين وأهل الكتاب، فمن جاهد من يليه من هؤلاء فقد اتبع السنة، وإن كان نوع هؤلاء غير نوع أولئك؛ إذ أولئك كان غالبهم عربا، ولهم نوع من الشرك هم عليه، فمن جاهد سائر المشركين تركهم، وهندهم وغيرهم، فقد فعل ما أمر الله به . وإن كانت أصنامهم ليست تلك الأصنام .

ومن جاهد اليهود والنصارى فقد اتبع السنة، وإن كان هؤلاء اليهود والنصارى من نوع آخر، غير النوع الذين جاهدهم البنى صلى الله عليه وسلم، فإنه جاهد يهود المدينة : كقريظة، والنضير، وبنى قينقاع، ويهود خيبر، وضرب الجزية على نصارى نجران، وغزا نصارى الشام، عربها ورومها، عام تبوك، ولم يكن فيها قتال، وأرسل إليهم زيدا، وجعفرا، وعبد الله بن رواحة، قاتلوهم في غزوة مؤتة . وقال : " أميركم زيد، فإن قتل فجعفر فإن قتل فعبد الله ابن رواحة " .

وصالح أهل البحرين، وكانوا م جوسا على الجزية، وهم أهل هجر وفي الصحيح أنه قدم مال البحرين فجعله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٣

في المسجد، وما ثاب حتى قسمه، وهذا باب واسع قد بسطناه **في غير هذا الموضع**، وميزنا بين السنة والبدعة، وبينا أن السنة هى ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله، سواء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو فعل." (١)

"ص -٨٥- بالمعروف، والتسريح بالمعروف، والمعاشرة بالمعروف، وأن لهن وعليهن بالمعروف كما قال : ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾، فهذا المذكور في القرآن هو الواجب العدل في جميع ما يتعلق بالنكاح من أمور النكاح وحقوق الزوجين، فكما أن ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو بالمعروف، وهو العرف الذي يعرفه الناس في حالهما نوعا وقدرا وصفة، وإن كان ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والإعسار، والزمان كالشتاء والصيف والليل والنهار، والمكان فيضعها في كل بلد مما هو عادة أهل البلد وهو العرف بينهم . وكذلك ما يجب لها عليه من المتعة والعشرة، فعليه أن يبيت عندها، ويطأها بالمعروف، ويختلف ذلك باختلاف حالها وحاله . وهذا أصح القولين في الوطء الواجب أنه مقدر بالمعروف، لا بتقدير من الشرع، قررته **في غير هذا الموضع** .

والمثال المشهور هو النفقة فإنها مقدرة بالمعروف تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين . ومنهم من قال : هي مقدرة بالشرع نوعا وقدرا : مدا من حنطة، أو مدا ونصفا، أو مدين، قياسا على الإطعام الواجب في الكفارة على أصل القياس .

والصواب المقطوع به ما عليه الأمة علما وعملا قديما وحديثا، فإن القرآن قد دل على ذلك، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم." (٢)

"ص -٨٥- فصل

وأما إذا قال : إن فعلته فعلى إذن عتق عبدي . فاتفقوا على أنه لا يقع العتق بمجرد الفعل، لكن يجب عليه العتق . وهو مذهب مالك، وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة . وقيل : لا يجب عليه شيء، وهو قول طائفة من التابعين، وقول داود، وابن حزم . وقيل : عليه كفارة يمين، وهو قول الصحابة وجمهور التابعين، ومذهب الشافعي وأحمد، وهو مخير بين التكفير والإعتاق على المشهور عنهما . وقيل : يجب التكفير عينا؛ ولم ينقل عن الصحابة شيء في الحلف بالطلاق فيما بلغنا بعد كثرة البحث، وتتبع كتب المتقدمين والمتأخرين،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٤

بل المنقول عنهم إما ضعيف؛ بل كذب من جهة النقل، وإما ألا يكون دليلا على الحلف بالطلاق؛ فإن الناس لم يكونوا يحلفون بالطلاق على عهدهم، ولكن نقل عن طائفة منهم في الحلف بالعتق أن يجزيه كفارة يمين، كما إذا قال : إن فعلت كذا فعبدي حر . وقد نقل عن بعض هؤلاء نقيض هذا القول . وأنه يعتق . وقد تكلمنا على أسانيد ذلك **في غير هذا الموضع** . ومن قال من الصحابة والتابعين : إنه لا يقع العتق، فإنه لا يقع الطلاق بطريق الأولى، كما صرح بذلك من صرح به من التابعين . وبعض العلماء ظن أن الطلاق لا نزاع فيه فاضطره ذلك إلى أن عكس موجب الدليل فقال : يقع الطلاق، دون العتاق ! وقد بسط الكلام على هذه المسائل، وبين ما فيها من مذاهب الصحابة والتابعين لهم." (١)

"ص -٢٣٤- وكذلك إذا قيل : كلامه كله قديم العين، وهو حروف وأصوات قديمة لازمة لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة، كان هذا مع ما يظهر من تناقضه وفساده في المعقول لا كمال فيه؛ إذ لا يتكلم بمشيئته ولا قدرته ولا إذا شاءه .

أما قول من يقول : ليس كلامه إلا ما يخلقه في غيره، فهذا تعطيل للكلام من كل وجه، وحقيقته أنه لا يتكلم كما قال ذلك قدماء الجهمية، وهو سلب للصفات؛ إذ فيه من التناقض والفساد حيث أثبتوا الكلام المعروف ونفوا لوازمه ما يظهر به أنه من أفسد أقوال العالمين بأنهم أثبتوا أنه يأمر وينهى، ويخبر ويبشر، وينذر وينادي، من غير أن يقوم به شيء من ذلك، كما قالوا : إنه يريد ويحب ويبغض ويغضب، من غير أن يقوم به شيء من ذلك، وفي هذا من مخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ماهو مذكور **في غير هذا الموضع** .

وأما القائلون بقدم هذا العالم فهم أبعد عن المعقول والمنقول من جميع الطوائف؛ ولهذا أنكروا الكلام القائم بذاته والذي يخلقه في غيره، ولم يكن كلامه عندهم إلا ما يحدث في النفوس . من المعقولات والمتخيلات، وهذا معني تكليمه لموسي عليه السلام عندهم، فعاد التكليم إلى مجرد علم المكلم . ثم إذا قالوا مع ذلك : إنه لا يعلم الجزئيات، فلا علم ولا إعلام، وهذا غاية التعطيل والنقص، وهم ليس لهم دليل قط." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/

"ص -٨٦- بإحسان، والأئمة الأربعة، وغيرهم من علماء المسلمين، وحجة كل قوم في غير هذا الموضع .

وتنازع العلماء فيما إذا حلف بالله أو الطلاق أو الظهار أو الحرام أو النذر أنه لا يفعل شيئا ففعله ناسيا ليمينه، أو جاهلا بأنه المحلوف عليه : فهل يحنث، كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد، وأحد القولين للشافعي وإحدى الروايات عن أحمد ؟ أو لا يحنث بحال، كقول المكيين، والقول الآخر للشافعي والرواية الثانية عن أحمد ؟ أو يفرق بين اليمين بالطلاق والعتاق وغيرهما، كالرواية الثالثة عن أحمد، وهو اختيار القاضي والخرقي وغيرهما من أصحاب أحمد، والقفال من أصحاب الشافعي ؟ وكذلك لو اعتقد أن امرأته بانت بفعل المحلوف عليه، ثم تبين له أنها لم تبن ؟ ففيه قولان . وكذلك إذا حلف بالطلاق أو غيره على شيء يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه ؟ ففيه ثلاثة أقوال كما ذكر، ولو حلف على شيء يشك فيه ثم تبين صدقه ؟ ففيه قولان . عند مالك يقع، وعند الأكثرين لا يقع، وهو المشهور من مذهب أحمد . والمنصوص عنه في رواية حرب التوقف في المسألة، فيخرج على وجهين، كما إذا حلف ليفعلن اليوم كذا ومضى اليوم، أوشك في فعله هل يحنث ؟ على وجهين .

واتفقوا على أنه يرجع في اليمين إلى نية الحالف إذا احتملها لفظه، ولم يخالف الظاهر، أو خالفه وكان مظلوما . وتنازعوا : هل يرجع إلى سبب." (١)

"ص -٣٠٨- الإقالة المقصود بها تراد العوض . وإذا كرهنا أو حرمنا أخذ زيادة على صداقها فهذا لأن العوض المطلق في خروجها من ملك الزوج هو المسمي في النكاح فإن البضع لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما يباع المال ويوهب ويورث، وكما تؤجر المنافع وتعار وتورث والتجارة والإجارة جائزة في الأموال بالنص والإجماع .

وأما التجارة المجردة في المنافع : مثل أن يستأجر دارا ويؤجرها بأكثر من الأجرة من غير عمل يحدثه، ففيه قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد أشهرهما عنه : يجوز، وهو قول أكثر العلماء، كمالك والشافعي . والثاني : لا يجوز كقول أبي حنيفة . قالوا : لأنه يدخل في ربح مالم يضمن . والأول أصح؛ لأن هذه المنافع مضمونة على المستأجر، بمعني أنه إذا سلم إليه العين المؤجرة ولم ينتفع بالعين تلفت على ملكه، بخلاف ما إذا تلفت العين المؤجرة، فإن هذا بمنزلة تلف الثمر قبل صلاحه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/

والمقصود هنا أن المنافع التي تورث قد تنوزع في جواز التجارة فيها، فكيف بالأبضاع التي لا توهب ولا تورث بالنص والإجماع، وإنما كان أهل الجاهلية يرثون الأبضاع، فأبطل الله ذلك . فلو أراد الزوج أن يفارق المرأة ويزوجها بغيره ليأخذ صداقها لم يملك ذلك . ولو وطئت بشبهة لكان المهر لها دونه، فلهذا نهي عن الزيادة . وإذا شبه الخلع بالإقالة، فالإقالة في كل عقد بحسبه . وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .." (١)

"ص -٢٣٧- أنهم خلقوا من آبائهم وأمهاتهم، ولأن اعترافهم بذلك لا يوجب إيمانهم، ولا يمنع كفرهم . والاستفهام استفهام إنكار، مقصوده تقريرهم أنهم لم يخلقوا من غير شيء، فإذا أقروا بأن خالقا خلقهم نفعهم ذلك، وأما إذا أقروا بأنهم خلقوا من مادة لم يغن ذلك عنهم من الله شيئا .

الوجه الخامس عشر : أن الإقرار بأن الله لم يزل يفعل ما يشاء، ويتكلم بما يشاء هو وصف الكمال الذي يليق به، وما سوي ذلك نقص يجب نفيه عنه، فإن كونه لم يكن قادرا ثم صار قادرا على الكلام أو الفعل مع أنه وصف له، فإنه يقتضي أنه كان ناقصا عن صفة القدرة التي هي من لوازم ذاته، والتي هي من أظهر صفات الكمال، فهو ممتنع في العقل بالبرهان اليقيني، فإنه إذا لم يكن قادرا ثم صار قادرا فلابد من أمر جعله قادرا بعد أن لم يكن، فإذا لم يكن هناك إلا العدم المحض امتنع أن يصير قادرا بعد أن لم يكن، وكذلك يمتنع أن يصير عالما بعد أن لم يكن قبل هذا، بخلاف الإنسان فإنه كان غير عالم ولا قادر، ثم جعله غيره عالما قادرا، وكذلك إذا قالوا : كان غير متكلم ثم صار متكلما .

وهذا مما أورده الإمام أحمد على الجهمية؛ إذ جعلوه كان غير متكلم ثم صار متكلما . قالوا : كالإنسان ، قال : فقد جمعتم بين تشبيه وكفر . وقد حكيت ألفاظه **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص -٢٣٣- يعم هذا كله قالوا : إن مجالس الحلال والحرام ونحو ذلك مما فيه ذكر أمر الله ونهيه ووعده ووعيده ونحو ذلك هي من مجالس الذكر .

والمقصود هنا : أن يعرف مراتب المصالح والمفاسد وما يحبه الله ورسوله وما لا يبغضه مما أمر الله به ورسوله : كان لما يتضمنه من تحصيل المصالح التي يحبها ويرضاها، ودفع المفاسد التي يبغضها ويسخطها، وما نهى عنه كان لتضمنه ما يبغضه ويسخطه، ومنعه مما يحبه ويرضاه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٩

وكثير من الناس يقصر نظره عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب والنفوس ومفاسدها، وما ينفعها من حقائق الإيمان، وما يضرها من الغفلة والشهوة، كما قال تعالى : ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ﴾ [الكهف : ٢٨] ، وقال تعالى : ﴿ فأعرض عن من تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا ذلك مبلغهم من العلم ﴾ [النجم : ٢٩،٣٠] ، فتجد كثيرا من هؤلاء في كثير من الأحكام لا يري من المصالح والمفاسد إلا ما عاد لمصلحة المال والبدن . وغاية كثير منهم إذا تعدي ذلك أن ينظر إلى سياسة النفس، وتهذيب الأخلاق بمبلغهم من العلم، كما يذكر مثل ذلك المتفلسفة والقرامطة مثل أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم، فإنهم يتكلمون في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق بمبلغهم من علم الفلسفة، وما ضموا إليه مما ظنوه من الشريعة، وهم في غاية ما ينتهون إليه دون اليهود والنصاري بكثير، كما بسط **في غير هذا الموضع** .." (١)

"ص -١٢٦- وتبين له في آخر عمره أن لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الأصوب، وله فتاوي رجع ببعضها عن بعض، كقوله في أمهات الأولاد، فإن له فيها قولين : أحدهما : المنع من بيعهن، والثاني : إباحة ذلك . والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان، إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ إذ لا نبي بعده .

وقد وصي الحسن أخاه الحسين بألا يطيع أهل العراق، ولا يطلب هذا الأمر، وأشار عليه بذلك ابن عمر وابن عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا أن مصلحته ومصلحة المسلمين ألا يذهب إليهم، لا يجيبهم إلي ما قالوه من المجيء إليهم والقتال معهم، وإن كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين، ولكنه رضي الله عنه فعل ما رآه مصلحة، والرأي يصيب ويخطئ . والمعصوم ليس لأحد أن يخالفه؛ وليس له أن يخالف معصوما آخر، إلا أن يكونا علي شريعتين، كالرسولين، ومعلوم أن شريعتهما واحدة . وهذا باب واسع مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود أن من ادعي عصمة هؤلاء السادة، المشهود لهم بالإيمان والتقوي والجنة : هو في غاية الضلال والجهالة، ولم يقل هذا القول من له في الأمة لسان صدق، بل ولا من له عقل محمود .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/

"ص -٤٤٥- ما اكتسبوه في حال الكفر بالتأويل،ويجوز لغيرهم من المسلمين الذين يعتقدون تحريم ذلك أن يعاملوهم فيه،كما يجوز للمسلم أن يعامل الذمي فيما في يده من ثمن الخمر، وغيره، لكن عليهم إذا سمعوا العلم أن يتوبوا من هذه المعاملات الربوية . ولا يصلح أن يقلد فيها أحدا ممن يفتي بالجواز تقليدا لبعض العلماء؛ فإن تحريم هذه المعاملات ثابت بالنصوص والآثار، ولم يختلف الصحابة في تحريمها، وأصول الشريعة شاهدة بتحريمها .

والمفاسد التي لأجلها حرم الله الربي موجودة في هذه المعاملات، مع زيادة مكر وخداع، وتعب وعذاب . فإنهم يكلفون من الرؤية والصفة والقبض وغير ذلك من أمور يحتاج إليها في البيع المقصود، وهذا البيع ليس مقصودا لهم، وإنما المقصود أخذ دراهم بدراهم، فيطول عليهم الطريق التي يؤمرون بها، فيحصل لهم الربا، فهم من أهل الربا المعذبين في الدنيا قبل الآخرة، وقلوبهم تشهد بأن هذا الذي يفعلونه مكر وخداع وتلبيس؛ ولهذا قال أيوب السختياني : يخادعون الله، كما يخادعون الصبيان، فلو أتوا الأمر على وجهه لكان أهون على .

والكلام على هذا مبسوط **في غير هذا الموضع**، وقد صنفت كتابا كبيرا في هذا . والله أعلم .." (١)

"ص -٣٥- بل والإجماع دل على أنه نهي عن البول فيما ينجسه البول، بل تقدير الماء وغير ذلك فيما يشترك فيه القليل والكثير، كان هذا الوصف المشترك بين القليل والكثير مستقلا بالنهي، فلم يجز تعليل النهي بالنجاسة، ولا يجوز أن يقال : إنه صلى الله عليه وسلم إنما نهي عن البول فيه؛ لأن البول ينجسه، فإن هذا خلاف النص والإجماع .

وأما من فرق بين البول فيه وبين صب البول فقوله ظاهر الفساد؛ فإن صب البول أبلغ من أن ينهي عنه من مجرد البول؛ إذا الإنسان قد يحتاج إلى أن يبول، وأما صب الأبوال في المياه فلا حاجة إليه .

فإن قيل : ففي حديث القلتين أنه سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب، فقال : " إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث " ، وفي لفظ | : " لم ينجسه شيء " ، قيل : حديث القلتين فيه كلام قد بسط **في غير هذا الموضع**، وبين أنه من كلام ابن عمر لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/

"ص -٢٤٠- وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام، فلم يفرقوا بين كون كلامه قديما بمعني أنه لم يزل متكلما إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديما .

وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديما، وبين كون نوع الفعل المعين قديما، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كل ما سواه، وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها **في غير هذا الموضع**،وبينا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح .

وإن غلط أهل الفسلفة والكلام، أو غيرهم فيهما، أو في أحدهما ، وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضا، لا يكذب بعضه بعضا، قال تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ [الزمر : ٣٣] ، بعد قوله : ﴿ ومن أظلم ممن افتري على الله كذبا أو كذب بالحق لما جاءه ﴾ [العنكبوت : ٦٨] ، وإنما مدح من جاء بالصدق وصدق بالحق الذي جاءه . وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق، ولم يرد ما يجيئه به غيره من الصدق، بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدهما بالآخر،." (١)

"ص -١٥٣- ثبت ذلك في الصحيح، فتبين أن تركه للقنوت لم يكن ترك نسخ؛ إذ قد ثبت أنه قنت بعد ذلك، وإنما قنت لسبب، فلما زال السبب ترك القنوت، كما بين في هذا الحديث أنه ترك الدعاء لهم لما قدموا . وليس أيضا قوله في حديث أنس المتفق عليه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على أحياء من أحياء العرب ثم تركه، أنه ترك الدعاء فقط، كما يظنه من ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مداوما على القنوت في الفجر بعد الركوع أو قبله، بل ثبت في أحاديث أنس التي في الصحيحين : أنه لم يقنت بعد الركوع إلا شهرا، وغير ذلك مما يبين أن المتروك كان القنوت .

وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع**، وبينا أن من تأمل الأحاديث علم علما يقينا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم على القنوت في شيء من الصلوات، لا الفجر ولا غيرها؛ ولهذا لم ينقل هذا أحد من الصحابة : بل أنكروه . ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم حرفا واحدا مما يظن أنه كان يدعو به في القنوت الراتب، وإنما المنقول عنه ما يدعو به في العارض : كالدعاء لقوم وعلى قوم، فأما ما يدعو به

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٢

من يستحب المداومة على قنوت الفجر من قول : " اللهم اهدنا فيمن هديت " ، فهذا إنما في السنن أنه علمه للحسن يدعو به في قنوت الوتر .." [١]

"ص -٣٧٧- قال الشافعي وغيره : إن الصبي إذا صلى ثم بلغ لم يعد الصلاة؛ لأنها تلك الصلاة بعينها، سابق إليها قبل وقتها . وهو قول في مذهب أحمد وهذا القول أقوى من إيجاب الإعادة . ومن أوجبها قاسه على الحج، وبينهما فرق . كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وهذا الذي ذكرناه في الوضوء هو بعينه في التيمم؛ ولهذا كان قول العلماء : إن التيمم كالوضوء،فهو طهور المسلم ما لم يجد الماء . وإن تيمم قبل الوقت وتيمم للنافلة، فيصلى به الفريضة وغيرها، كما هو قول ابن عباس . وهو مذهب كثير من العلماء أبي حنيفة وغيره وهو أحد القولين عن أحمد .

والقول الآخر وهو التيمم لكل صلاة هو المشهور من مذهب مالك والشافعي وأحمد، وهو قول لم يثبت عن غيره من الصحابة كما قد بسط في موضعه .

فالآية محكمة ولله الحمد . وهي على ما دلت عليه، من أن كل قائم إلى الصلاة فهو مأمور بالوضوء . فإن كان قد توضأ قبل ذلك فقد أحسن وفعل الواجب قبل تضييقه، وسارع إلى الخيرات، كمن سعى إلى الجمعة قبل النداء .

فقد تبين أن الآية ليس فيها إضمار ولا تخصيص، ولا تدل على." [٢]

"ص -٥٠٠- فساد . فإن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " أينما لقيتموهم فاقتلوهم " ، وقال : " لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد " . وقال عمر لصبيع بن عسل : لو وجدتك محلوقا لضربت الذى فيه عيناك . ولأن على بن أبى طالب طلب أن يقتل عبد الله ابن سبأ أول الرافضة حتى هرب منه . ولأن هؤلاء من أعظم المفسدين فى الأرض . فإذا لم يندفع فسادهم إلا بالقتل قتلوا، ولا يجب قتل كل واحد منهم إذا لم يظهر هذا القول، أو كان فى قتله مفسدة راجحة . ولهذا ترك النبى صلى الله عليه وسلم قتل ذلك الخارجى ابتداء لئلا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه، ولم يكن إذ ذاك فيه فساد عام؛ ولهذا ترك على قتلهم أول ما ظهروا لأنهم كانوا خلقا كثيرا، وكانوا داخلين فى الطاعة والجماعة ظاهرا لم يحاربوا أهل الجماعة، ولم يكن يتبين له أنهم هم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٣

وأما تكفيرهم وتخليدهم، ففيه أيضا للعلماء قولان مشهوران، وهما روايتان عن أحمد . والقولان فى الخوارج والمارقين من الحرورية والرافضة ونحوهم . والصحيح أن هذه الأقوال التى يقولونها التى يعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر، وكذلك أفعالهم التى هى من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هى كفر أيضا . وقد ذكرت دلائل ذلك **فى غير هذا الموضع**، لكن تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده فى النار، موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه . فإنا نطلق." (١)

"ص –٢٨٠– وهؤلاء يقولون : الفسخ إنما كان جائزا لمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم . وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** .

وبين أن السلف والعلماء تنازعوا في الفسخ . فمذهب ابن عباس وأصحابه، وكثير من الظاهرية والشيعة : يرون أن الفسخ واجب، وأنه ليس لأحد أن يحج إلا متمتعا . ومذهب كثير من السلف والخلف أنه وإن جاز التمتع، فليس لمن أحرم مفردا، أو قارنا، أن يفسخ . وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي . ومذهب كثير من فقهاء الحديث وغيرهم؛ كأحمد بن حنبل، أن الفسخ هو الأفضل، وأنه إن حج مفردا أو قارنا، ولم يفسخ جاز . وأما من ساق الهدي فلا يفسخ بلا نزاع والفسخ جائز ما لم يقف بعرفة، وسواء كان قد نوي عند الطواف طواف القدوم، أو غير ذلك، وسواء كان قد نوي عند الإحرام القران، أو الإفراد، أو أحرم مطلقا .

فالأفضل عند هؤلاء لكل من لم يسق الهدي أن يحل من إحرامه بعمرة تمتع، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلمأصحابه بذلك في حجة الوداع، وليس له أن يتحلل بعمرة إذا كان قصده أن يحج من عامه فيكون متمتعا .

فأما الفسخ بعمرة مجردة، فلا يجوزه أحد من العلماء، ولا للذي." (٢)

"ص –٩٤– والتحليل فيه البغضة والنفرة؛ ولهذا لا يظهره أصحابه، بل يكتمونه كما يكتم السفاح . ومن شعائر النكاح إعلانه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أعلنوا النكاح، واضربوا عليه بالدف " ؛ ولهذا يكفي في إعلانه الشهادة عليه عند طائفة من العلماء، وطائفة أخرى توجب الإشهاد والإعلان؛ فإذا تواصوا بكتمانه بطل .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/

ومن ذلك الوليمة عليه، والنثار، والطيب، والشراب، ونحو ذلك مما جرت به عادات الناس في النكاح .

وأما [التحليل] فإنه لا يفعل فيه شيء من هذا؛ لأن أهله لم يريدوا أن يكون المحلل زوج المرأة، ولا أن تكون المرأة امرأته؛ وإنما المقصود استعارته لينزو عليها، كما جاء في الحديث المرفوع تسميته بالتيس المستعار؛ ولهذا شبه بحمار العشريين الذي يكتري للتقفيز على الإناث؛ ولهذا لا تبقي المرأة مع زوجها بعد التحليل كما كانت قبله، بل يحصل بينهما نوع من النفرة .

ولهذا لما لم يكن في التحليل مقصود صحيح يأمر به الشارع، صار الشيطان يشبه به أشياء مخالفة للإجماع، فصار طائفة من عامة الناس يظنون أن ولادتها لذكر يحلها، أو أن وطئها بالرجل على قدمها أو رأسها أو فوق سقف أو سلم هي تحته يحلها . ومنهم من يظن أنهما إذا التقيا بعرفات، كما التقي آدم وامرأته أحلها ذلك . ومنهن من إذا تزوجت بالمحلل به لم تمكنه من نفسها، بل تمكنه من أمة لها . ومنهن من تعطيه شيئا، وتوصيه بأن يقر بوطئها . ومنهم من يحلل الأم وبنتها . إلى أمور أخر قد بسطت **في غير هذا الموضع**، بيناها." (١)

"ص -١٣٦- أن ما يأخذه قدر حقه وكل واحد إنما يشهد استحقاق نفسه دون استحقاق بقية الناس وهو لا يعلم مقدار الأموال المشتركة . وهل يجعل له منها بالقيمة هذا أو أقل ؟ والإنسان ليس له أن يكون حاكما لنفسه ولا شاهدا لنفسه فكيف يكون قاسما لنفسه ؟ . ومعلوم عند كل أحد أن دخول الشركاء تحت قاسم غيرهم ودخول الخصماء تحت حاكم غيرهم ولو كان ظالما أو جاهلا [أولى] من أن يكون كل خصم حاكما لنفسه وكل شريك قاسما لنفسه فإن الفساد في هذا أعظم من الفساد في الأول . والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ورجحت خير الخيرين بتفويت أدناهما وهذا من فوائد نصب ولاة الأمور . ولو كان على ما يظنه الجاهل لكان وجود السلطان كعدمه وهذا لا يقوله عاقل فضلا عن أن يقوله مسلم؛ بل قد قال العقلاء : ستون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان . وما أحسن قول عبد الله بن المبارك :

لولا الأئمة لم يأمن لنا سبل

وكان أضعفنا نهبا لأقوانا .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٤

وأصل هذه المسألة مبسوط بسطا تاما **في غير هذا الموضع** وإنما نبهنا على قدر ما يعرف به مقصود الجواب . والله أعلم .." (١)

"ص -١٥٤- مفتدية لنفسها به، وهو خالع لها بأي لفظ كان، ولم ينقل أحد قط لا عن ابن عباس وأصحابه ولا عن أحمد بن حنبل أنهم فرقوا بين الخلع بلفظ الطلاق وبين غيره، بل كلامهم لفظه ومعناه يتناول الجميع .

والشافعي رضي الله عنه لما ذكر القولين في الخلع هل هو طلاق أم لا ؟ قال : وأحسب الذين قالوا هو طلاق هو فيما إذا كان بغير لفظ الطلاق؛ ولهذا ذكر محمد بن نصر والطحاوي أن هذا لا نزاع فيه، والشافعي لم يحك عن أحد هذا، بل ظن أنهم يفرقون . وهذا بناه الشافعي على أن العقود وإن كان معناها واحدا فإن حكمها يختلف باختلاف الألفاظ . وفي مذهبه نزاع في الأصل .

وأما أحمد بن حنبل، فإن أصوله ونصوصه وقول جمهور أصحابه أن الاعتبار في العقود بمعانيها لا بالألفاظ، وفي مذهبه قول آخر : أنه تختلف الأحكام باختلاف الألفاظ، وهذا يذكر في التكلم بلفظ البيع، وفي المزارعة بلفظ الإجارة، وغير ذلك . وقد ذكرنا ألفاظ ابن عباس وأصحابه، وألفاظ أحمد وغيره، وبينا أنها بينة في عدم التفريق . وأن أصول الشرع لا تحتمل التفريق، وكذلك أصول أحمد . وسببه ظن الشافعي أنهم يفرقون . وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** وبينا أن الآثار الثابتة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وغيره تدل دلالة بينة أنه خلع، وإن كان بلفظ الطلاق، وهذه الفرقة توجب البينونة . والطلاق الذي ذكره الله تعالى في كتابه هو الطلاق الرجعي .." (٢)

"ص -٣٩- أظهر الأقوال للعلماء؛ وهو إحدى الروايات عن أحمد .

وأما إن كان الماء قد تغير بالنجاسة، فإنه ينزح منه حتى يطيب، وإن لم يتغير الماء لم ينزح منه شيء، فإنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : إنك تتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر يلقى فيها الحيض، ولحوم الكلاب، والنتن ؟ فقال : " الماء طهور لا ينجسه شيء " .

وقد بسط الكلام على هذه المسألة **في غير هذا الموضع** . والله أعلم .

وسئل : عن بئر سقطت فيه دجاجة ثم ماتت : هل ينجس أم لا ؟

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٥/

(٢)

فأجاب :

إذا لم يتغير الماء لم ينجس . والله أعلم .

وسئل : عن البئر تكون في وسط البلد فيتغير لونه بالزبل، فيصير أصفر،." (١)

"ص -٣٩١- الطعام، وينسجون الثياب، ويبنون البيوت، ولم يخلق لهم مثل ذلك .

وكذلك الزجاج يصنعونه من الرمل والحصي، ولم يخلق مثله . وهذا مما احتج به الكيماوية على صحة الكيمياء، وهي حجة باطلة لما ذكر، فإنه لو خلق زجاج، وصنع زجاج مثله، لكان في هذا حجة، وليس الأمر كذلك .

وجماهير العقلاء من الأولين والآخرين، الذين تكلموا بعلم في هذا الباب، يعلمون أن الكيمياء مشبه، وأن الذهب المخلوق من المعادن ما يمكن أن يصنع مثله، بل ولا يصنع، وكل ينكشف قريبا، أو بعيدا، ولكن منه ما هو شديد الشبه، ومنه ما هو أبعد شبها منه . وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** .

وسئل عن رجل اشتري عبدا سليما من العيب، ثم باعه كذلك، فسرق العبد من المشتري الثاني مبلغا وأبق، فهل يرجع بالثمن على البائع الأول ؟ أو الثاني ؟ أو بالأرش، أم لا ؟

فأجاب :

للمشتري أن يطالب بالأرش بلا نزاع بين العلماء، ومعني." (٢)

"ص -١٤٦- ﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا ﴾ [الإسراء : ٥٦، ٥٧] ، وقد قال تعالى : ﴿ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ﴾ [آل عمران : ٧٩، ٨٠] . وقد بسط هذا **فى غير هذا الموضع** .

فصل

وكذلك النذر للقبور أو لأحد من أهل القبور، كالنذر لإبراهيم الخليل، أو للشيخ فلان أو فلان، أو لبعض

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٦/

(٢) م جموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٦/

أهل البيت، أو غيرهم : نذر معصية، لا يجب الوفاء به باتفاق أئمة الدين، بل ولا يجوز الوفاء به، فإنه قد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه " . وفى السنن عنه صلى الله عليه وسلم، أنه قال : " لعن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج " ، فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يبنى على القبور المساجد، ويسرج فيها السرج؛." (١)

"ص -١٠٢- وقال : إنه الخضر، كما أن الرافضة تري شخصا تظن أنه الإمام المنتظر المعصوم، أو تدعي ذلك، وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال وقد ذكر له الخضر : من أحالك على غائب فما أنصفك . وما ألقي هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان . وقد بسطنا الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** .

وأما إن قصد القائل بقوله : [القطب الغوث الفرد الجامع] أنه رجل يكون أفضل أهل زمانه فهذا ممكن، لكن من الممكن أيضا أن يكون في الزمان اثنان متساويان في الفضل، وثلاثة وأربعة، ولا يجزم بألا يكون في كل زمان أفضل الناس إلا واحدا، وقد تكون جماعة بعضهم أفضل من بعض من وجه دون وجه، وتلك الوجوه إما متقاربة وإما متساوية .

ثم إذا كان في الزمان رجل هو أفضل أهل الزمان فتسميته ب [القطب الغوث الجامع] بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تكلم بهذا أحد من سلف الأمة وأئمتها، وما زال السلف يظنون في بعض الناس أنه أفضل أو من أفضل أهل زمانه ولا يطلقون عليه هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان، لا سيما أن من المنتحلين لهذا الاسم من يدعي أن أول الأقطاب هو الحسن بن على بن أبي طالب رضي الله عنهما ثم يتسلل الأمر إلى ما دونه إلى بعض مشايخ." (٢)

"ص -٥٤٢- المخلوقين فيكون من الذين هم بربهم يعدلون ويشركون فإن هذا من أعظم القياس الفاسد وهؤلاء يقولون : ﴿تالله إن كنا لفي ضلال مبين ﴾ [الشعراء : ٩٧] . ﴿إذ نسويكم برب العالمين ﴾ [الشعراء : ٩٨] .

ولهذا قال طائفة من السلف : أول من قاس إبليس وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس أي : بمثل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٠

هذه المقاييس التي يشتبه فيها الشيء بما يفارقه كأقيسة المشركين . ومن كان له معرفة بكلام الناس في العقليات رأى عامة ضلال من ضل من الفلاسفة والمتكلمين بمثل هذه الأقيسة الفاسدة التي يسوى فيها بين الشيء ين لاشتراكهما في بعض الأمور مع أن بينهما من الفرق ما يوجب أعظم المخالفة واعتبر هذا بكلامهم في وجود الرب ووجود المخلوقات ؛ فإن فيه من الاضطراب ما قد بسطناه **في غير هذا الموضع** . وهذا الذي ذكرناه في الإجارة بناء على تسليم قولهم : إن بيع الأعيان المعدومة لا يجوز .

وهذه المقدمة الثانية والكلام عليها من وجهين . أحدهما : أن نقول : لا نسلم صحة هذه المقدمة فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ؛ بل ولا عن أحد من الصحابة أن بيع المعدوم." (١)

"ص -١٦١- بحال، فالنهى في حقه حكم مبتدأ، لكن هل يثبت الحكم في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب ؟ فيه ثلاثة أقوال لأصحاب أحمد وغيرهم :

أحدها : أنه يثبت مطلقا .

والثاني : لا يثبت مطلقا .

والثالث : الفرق بين الحكم الناسخ والحكم المبتدأ .

وعلى هذا يقال : الجاهل لم يبلغه حكم الخطاب، وقد يفرق بين الناسي والجاهل : ألا تري من نام عن صلاة أو نسيها فإنه يعيدها باتفاق المسلمين ؟ وكذلك من ترك شيئا من فروضها نسيانا ثم ذكر قبل أن يذكر أنه صلي بلا وضوء، أو ترك القراءة أو الركوع ونحو ذلك فإنه يعيد . وأما من نسي واجبا كالتشهد الأول، فإنه يسجد قبل السلام، فإن تعمد تركه ففي بطلان صلاته وجهان : أشهرهما : تبطل، ولو نسيه مطلقا لم تبطل صلاته، فهنا قد أثر النسيان في سقوط الواجب مطلقا .

وأما الجاهل فلو صلي غير عالم بوجوب الوضوء من لحم الإبل، أو صلي في مباركها غير عالم بالنهى ثم بلغه، ففي الإعادة روايتان، لكن الأظهر في الحجة أنه لا يعيد، كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص -٤٣- والتعجيز . ثابت في لفظه ونظمه ومعناه، كما هو مذكور **في غير هذا الموضع** .

ومن أمثال ذلك : ما تنازع المسلمون فيه من مسائل الطلاق، فإنك تجد الأقوال فيه [ثلاثة] : قول فيه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤١/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤١/

آصار وأغلال، وقول فيه خداع واحتيال . وقول فيه علم واعتدال . وقول يتضمن نوعا من الظلم والاضطراب . وقول يتضمن نوعا من الظلم والفاحشة والعار، وقول يتضمن سبيل المهاجرين والأنصار . وتجدهم في مسائل الأيمان بالنذر، والطلاق والعتاق، على ثلاثة أقوال : قول يسقط أيمان المسلمين، ويجعلها بمنزلة أيمان المشركين . وقول يجعل الأيمان اللازمة ليس فيها كفارة ولا تحلة، كما كان شرع غير أهل القبلة . وقول يقيم حرمة أيمان أهل التوحيد والإيمان، ويفرق بينهما وبين أيمان أهل الشرك والأوثان، ويجعل فيها من الكفارة والتحليل ما جاء به النص والتنزيل واختص به أهل القرآن دون أهل التوراة والإنجيل . وهذا هو الشرع الذي جاء بـه خاتم المرسلين، وإمام المتقين، وأفضل الخلق أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .." (١)

"ص -١٠٥- يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقي في النار " .

وقد بين في كتابه حقوقه التي لا تصلح إلا له وحقوق رسله وحقوق المؤمنين بعضهم على بعض، كما بسطنا الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين ﴾ [النور : ٢٥] ، فالطاعة لله . والرسول والخشية والتقوي لله وحده، وقال تعالى : ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون ﴾ [التوبة : ٥٩] ، فالإيتاء لله والرسول والرغبة لله وحده، وقال تعالى : ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ [الحشر : ٧] ، لأن الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، وأما الحسب فهو لله وحده، كما قال : ﴿وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله ﴾ [التوبة : ٥٩] ، ولم يقل : حسبنا الله ورسوله، وقال تعالى : ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ [الأنفال : ٦٤] أي : يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين، وهذا هو الصواب المقطوع به في هذه الآية؛ ولهذا كانت كلمة إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام حسبنا الله ونعم الوكيل . والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .." (٢)

"ص -٥٦٨- النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة " .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٣

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**، وبين فيه حال الفرقة الناجية الذين هم على مثل ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

ومما يوضح ما تقدم أن قوله : ﴿لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾ [الكافرون : ٢ ، ٣] ، معناه المعبود . ولكن هو لفظ مطلق يتناول الواحد والكثير، والمذكر والمؤنث . فهو يتناول كل معبود لهم .

والمعبود هو الإله، فكأنه قال : لا أعبد إلهكم، ولا تعبدون إلهي،كما ذكر الله في قصة يعقوب . قال تعالى : ﴿أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلها واحدا ونحن له مسلمون ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، واسم الإله والمعبود يتضمن إضافة إلى العابد . وقال : ﴿إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق ﴾ ، هو الذي يعبده هؤلاء صلوات الله وسلامه عليهم ويألهونه .

وإنما يعبده من كان على ملتهم، كما قال يوسف :." [1]

"ص -٢٧٦- وعيا كتأويل من يتأول قوله : " أيما امرأة نكحت من غير إذن وليها " ، على المكاتبة . وبيان ندوره : أن المسلم الجاهل لا يدخل في الحديث والمسلم العالم بأن هذا الشرط لا يجب الوفاء به لا يشترطه معتقدا وجوب الوفاء به إلا أن يكون كافرا والكافر لا ينكح نكاح المسلمين إلا أن يكون منافقا وصدور هذا النكاح على مثل هذا الوجه من أندر النادر ولو قيل إن مثل هذه الصورة لا تكاد تخطر ببال المتكلم لكان القائل صادقا .

وقد ذكرنا الدلائل الكثيرة **في غير هذا الموضع** على أن هذا الحديث قصد به المحلل القاصد وإن لم يشترط وكذلك الوعيد الخاص من اللعنة والنار وغير ذلك قد جاء منصوصا في مواضع مع وجود الخلاف فيها مثل حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج " قال الترمذي حديث حسن وزيارة النساء رخص فيها بعضهم وكرهها بعضهم ولم يحرمها . وحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لعن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٤

الله الذين يأتون النساء في محاشهن " وحديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون " .." (١)

"ص -٣٣٩- وكذلك مذهب مالك، وأهل المدينة في أعيان النجاسات الظاهرة، في العبادات أشبه شيء بالأحاديث الصحيحة، وسيرة الصحابة، ثم إنهم لا يقولون بنجاسة البول والروث، مما يؤكل لحمه وعلى ذلك بضع عشرة حجة من النص والإجماع القديم، والاعتبار، ذكرناها **في غير هذا الموضع**، وليس مع المنجس إلا لفظ يظن عمومه، وليس بعام أو قياس يظن مساواة الفرع فيه للأصل، وليس كذلك، ولما كانت النجاسات من الخبائث المحرمة لأعيانها، ومذهبهم في ذلك أخذ من مذهب الكوفيين، كما في الأطعمة، كان ما ينجسونه أولئك أعظم، وإذا قيل له خالف حديث الولوغ ونحوه، في النجاسات فهو كما يقال أنه خالف حديث سباع الطير ونحوه ولا ريب أن هذا أقل مخالفة للنصوص ممن ينجس روث ما يؤكل لحمه وبوله، أو بعض ذلك، أو يكره سؤر الهرة.

وقد ذهب بعض الناس إلى أن جميع الأرواث والأبوال طاهرة، إلا بول الإنسي وعذرته، وليس هذا القول بأبعد في الحجة من قول من ينجس الذي يذهب إليه أهل المدينة، من أهل الكوفة، ومن وافقهم، ومن تدبر مذهب أهل المدينة وكان عالما بسنة رسول الله صلى الله." (٢)

"ص -٥٠- دائما مؤبدا على عمل لا ينتفع به هو ولا ينتفع به العامل ؟ ! فيكون في ذلك ضرر على حبس الورثة وسائر الآدميين بحبس المال عليهم بلا منفعة حصلت لأحد، وفي ذلك ضرر على المتناولين باستعمالهم في عمل هم فيه مسخرون، يعوقهم عن مصالحهم الدينية والدنيوية، فلا فائدة تحصل له ولا لهم، وقد بسطنا الكلام في هذه القاعدة **في غير هذا الموضع** .

فإذا عرف هذا، فقراءة القرآن كل واحد على حدته أفضل من قراءة مجتمعين بصوت واحد، فإن هذه تسمي [قراءة الإرادة] وقد كرهها طوائف من أهل العلم، كمالك، وطائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم . ومن رخص فيها كبعض أصحاب الإمام أحمد لم يقل : إنها أفضل من قراءة الانفراد، يقرأ كل منهم جميع القرآن .

وأما هذه القراءة فلا يحصل لواحد جميع القرآن، بل هذا يتم ما قرأه هذا، وهذا يتم ما قرأه هذا، ومن كان

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٧

لا يحفظ القرآن يترك قراءة ما لم يحفظه .

وليس في القراءة بعد المغرب فضيلة مستحبة يقدم بها على القراءة في جوف الليل، أو بعد الفجر، ونحو ذلك من الأوقات، فلا قربة في تخصيص مثل ذلك بالوقت .

ولو نذر صلاة أو صياما أو قراءة أو اعتكافا في مكان بعينه، فإن." (١)

"ص -٣٨٧- فرضه، فإنه يؤمهم، كما أم النبي صلى الله عليه وسلم لطائفة بعد طائفة من أصحابه مرتين، وكما كان معاذ يصلي ثم يؤم قومه أهل قباء؛ لأنه كان أحقهم بالإمامة، وقد ادعي بعضهم أن حديث معاذ منسوخ، ولم يأتوا على ذلك بحجة صحيحة، وما ثبت من الأحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوي نسخه بأمور محتملة للنسخ وعدم النسخ . وهذا باب واسع قد وقع في بعضه كثير من الناس، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع .

وكذلك الصلاة على الجنازة إذا صلى عليها الرجل إماما، ثم قدم آخرون، فله أن يصلي بالطائفة الثانية، إذا كان أحقهم بالإمامة، وله إذا صلى غيره على الجنازة مرة ثانية أن يعيدها معهم تبعا، كما يعيد الفريضة تبعا، مثل أن يصلي في بيته، ثم يأتي مسجدا فيه إمام راتب، فيصلي معهم . فإن هذا مشروع في مذهب الإمام أحمد بلا نزاع، وكذلك مذهبه فيمن لم يصل على الجنازة فله أن يصلي عليها بعد غيره، وله أن يصلي على القبر إذ فاتته الصلاة . هذا مذهب فقهاء الحديث قاطبة، كالشافعي وأحمد، وإسحاق، وغيرهم، ومالك لا يري الإعادة، وأبو حنيفة لا يراها إلا للولي .

وأما إذا صلى هو على الجنازة، ثم صلى عليها غيره : فهل له أن يعيدها مع الطائفة الثانية ؟ فيه وجهان في مذهب أحمد . قيل :." (٢)

"ص -٥٢- وأصحاب أبي حنيفة، وطائفة من أصحاب مالك فهذا يعتبر أمرا آخر، وهو أن هذا إنما يكون من العبادات ما قصد بها وجه الله، فأما ما يقع مستحقا بعقد إجارة أو جعالة فإنه لا يكون قربة، فإن جاز أخذ الأجر والجعل عليه، فإنه يجوز الاستئجار على الإمامة، والأذان، وتعليم القرآن، نقول : . . .

وسئل رحمه الله عمن وقف مدرسة بيت المقدس، وشرط على أهلها الصلوات الخمس فيها، فهل يصح

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٩

هذا الشرط ؟ وهل يجوز للمنزلين الصلوات الخمس في المسجد الأقصى دونها، ويتناولون ما قرر لهم ؟ أم لا يحل التناول إلا بفعل هذا الشرط ؟

فأجاب :

ليس هذا شرطا صحيحا يقف الاستحقاق عليه، كما كان يفتي بذلك في هذه الصورة بعينها الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وغيره من العلماء؛ لأدلة متعددة، وقد بسطناها **في غير هذا الموضع** مع ما في ذلك من أقوال العلماء . ويجوز للمنزلين أن يصلوا في المسجد الأقصى الصلوات الخمس، ولا يصلوها في المدرسة، ويستحقون مع ذلك ما قدر لهم، وذلك أفضل لهم." (١)

"ص -٣٧٣- عصى، دخل النار، وهذا هو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة والجماعة

.

والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء وهي الجنة والنار،وأما عرصات القيامة فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ، فيقال لأحدهم : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ وقال تعالى : ﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون ﴾ [القلم : ٤٢، ٤٣] . وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يتجلي الله لعباده في الموقف، إذا قيل : ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون . فيتبع المشركون آلهتهم، ويبقى المؤمنون فيتجلي لهم الرب الحق في غير الصورة التي كانوا يعرفون فينكرونه، ثم يتجلي لهم في الصورة التي يعرفون، فيسجد له المؤمنون، وتبقي ظهور المنافقين كقرون البقر، فيريدون أن يسجدوا فلا يستطيعون . وذلك قوله : ﴿يوم يكشف عن ساق ﴾ " الآية [القلم : ٤٢] . والكلام على هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود ههنا أن الله لا يعذب أحدا في الآخرة إلا بذنبه، وأنه لا تزر وازرة وزر أخري . وقوله : " إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه " ، ليس فيه أن النائحة لا تعاقب، بل النائحة تعاقب على النياحة، كما في." (٢)

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/

"ص -١١١- وإسحاق بن راهويه، وابن المنذر، وغيرهم من فقهاء الحديث . وهذا هو الصحيح كما قد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر . فإذا كانت المختلعة لكونها ليست مطلقة ليس عليها عدة المطلقة بل الاستبراء ويسمى الاستبراء عدة فالموطوءة بشبهة أولي، والزانية أولى .

وأيضا، [فالمهاجرة] من دار الكفر كالممتحنة التي أنزل الله فيها : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ﴾ الآية [الممتحنة : ١٠] . قد ذكرنا **في غير هذا الموضع** الحديث المأثور فيها، وأن ذلك كان يكون بعد استبرائها بحيضة، مع أنها كانت مزوجة، لكن حصلت الفرقة بإسلامها واختيارها فراقه، لا بطلاق منه . وكذلك قوله : ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ [النساء : ٢٤] ، فكانوا إذا سبوا المرأة أبيحت بعد الاستبراء، والمسبية ليس عليها إلا الاستبراء بالسنة واتفاق الناس، وقد يسمي ذلك عدة . وفي السن‍ن في حديث بريرة لما أعتقت : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تعتد؛ فلهذا قال من قال من أهل الظاهر كابن حزم : إن من ليست بمطلقة تستبرأ بحيضة إلا هذه، وهذا ضعيف؛ فإن لفظ [تعتد] في كلامهم يراد به الاستبراء، كما ذكرنا سو هذه، وقد روي ابن ماجه عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بثلاث حيض، فقال : كذا، لكن هذا حديث معلول .." (١)

"ص -٢٦٩- الإمام أحمد وغيره، كما قد ذكر **في غير هذا الموضع** .

ومذهب أهل الظاهر : يجوز للجنب أن يقرأ القرآن، واللبث في المسجد، هذا مذهب داود وأصحابه، وابن حزم . وهذا منقول عن بعض السلف .

وأما مذهبهم فيما تجب له الطهارتان ؟ فالذي ذكره ابن حزم أنها لا تجب إلا لصلاة : هى ركعتان، أو ركعة الوتر، أو ركعة في الخوف، أو صلاة الجنازة، ولا تجب عنده الطهارة لسجدتى السهو، فيجوز عنده للجنب والمحدث والحائض قراءة القرآن، والسجود فيه، ومس المصحف قال : لأن هذه الأفعال خير مندوب إليها، فمن ادعى منع هؤلاء منها فعليه الدليل .

وأما الطواف فلا يجوز للحائض بالنص، والإجماع .

وأما الحدث ففيه نزاع بين السلف، وقد ذكر عبد الله بن الإمام أحمد في المناسك بإسناده عن النخعى، وحماد بن أبي سليمان : أنه يجوز الطواف مع الحدث الأصغر، وقد قيل إن هذا قول الحنفية، أو بعضهم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥١

. وأما مع الجنابة والحيض فلا يجوز عند الأربعة، لكن مذهب أبي حنيفة أن ذلك واجب فيه لا فرض، وهو قول في مذهب أحمد .." (١)

"ص -١١٢- أما أولا، فإن عائشة قد ثبت عنها من غير وجه أن العدة عندها ثلاثة أطهار، وأنها إذا طعنت في الحيضة الثالثة حلت، فكيف تروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها أن تعتد بثلاث حيض ؟ ! والنزاع بين المسلمين من عهد الصحابة إلى اليوم في العدة : هل هي ثلاث حيض، أو ثلاث أطهار ؟ وما سمعنا أحدا من أهل العلم احتج بهذا الحديث على أنها ثلاث حيض، ولو كان لهذا أصل عن عائشة، لم يخف ذلك على أهل العلم قاطبة . ثم هذه سنة عظيمة تتوافر الهمم والدواعي على معرفتها؛ لأن فيها أمرين عظيمين :

أحدهما : أن المعتقة تحت عبد تعتد بثلاث حيض .

والثاني : أن العدة ثلاث حيض .

وأيضا فلو ثبت ذلك كان يحتج به من يري أن المعتقة إذا اختارت نفسها كان ذلك طلقة بائنة كقول مالك وغيره وعلى هذا، فالعدة لا تكون إلا من طلاق، لكن هذا أيضا قول ضعيف . والقرآن والسنة والاعتبار يدل على أن الطلاق لا يكون إلا رجعيا، وأن كل فرقة مباينة، فليست من الطلقات الثلاث حتى الخلع، كما قد بسط الكلام عليه **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا الكلام في نكاح الزانية، وفيه مسألتان :

إحداهما : في استبرائها، وهو عدتها، وقد تقدم قول من قال : لا حرمة لماء الزاني . يقال له : الاستبراء، لم يكن لحرمة ماء الأول، بل لحرمة ماء الثاني؛ فإن الإنسان ليس له أن يستلحق ولدا ليس منه، وكذلك إذا لم يستبرئها وكانت قد علقت من الزاني . وأيضا ففي استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة." (٢)

"ص -٥٧٦- ولهذا يجعل سبحانه ذلك من باب الافتراء والكذب كما قال أصحاب الكهف : ﴿هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولا يأتون عليهم بسلطان بين فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ﴾ [الكهف : ١٥] ، وقال الخليل : ﴿إنما تعبدون من دون الله أوثانا وتخلقون إفكا ﴾ [العنكبوت : ١٧] . وقال : ﴿وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون ﴾ [يونس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٢

: ٦٦] ، أي : أي شيء يتبع الذين يشركون ؟ وإنما يتبعون الظن والخرص، وهو الحزر . هذا صواب، وإن ما استفهامية . وقد قيل : إنها نافية . وبعضهم لم يذكر غيره، كأبي الفرج . وهو ضعيف كما قد بين ذلك **في غير هذا الموضع** .

وقال هود : ﴿اعبدوا الله ما لكم من إله غيره إن أنتم إلا مفترون ﴾ [هود : ٥٠] .

وإذا كانت إلهية ما سوى الله أمرا مختلقا يوجد في الذهن واللسان لا وجود له في الأعيان . هو من باب الكذب والاعتقاد الباطل الذي ليس بمطابق . وما عند عابديها من الحب والخوف والرجاء لها تابع لذلك الاعتقاد الباطل . كمن اعتقد في شخص أنه صادق فصدقه فيما يقول، وبني على إخباره أعمالا كثيرة . فلما تبين كذبه، ظهر فساد تلك الأعمال كأتباع مسيلمة،والأسود، وغيرهما من أصحاب الزوايا والترهات، وما يشرعونه لأتباعهم مما لم يأذن به الله، بخلاف الصادق والصدق .." [١]

"ص -٥٢٥- من العلماء : كالزهري، والبخاري صاحب الصحيح .

وقد ذكر ذلك رواية عن مالك، وهو أيضا مذهب أبي حنيفة، فإنه سوى بين الماء والمائعات بملاقاة النجاسة، وفي إزالة النجاسة، وهو رواية عن أحمد في الإزالة، لكن أبو حنيفة رأى مجرد الوصول منجسا، وجمهور الأئمة خالفوا في ذلك فلم يروا الوصول منجسا، مع الكثرة .

وتنازعوا في القليل .

إذ من الفقهاء من رأى أن مقتضى الدليل أن الخبث إذا وقع في الطيب أفسده، ومنهم من قال : إنما يفسده إذا كان قد ظهر أثره، فأما إذا استهلك فيه واستحال فلا وجه لإفساده، كما لو انقلبت الخمرة خلا بغير قصد آدمى فإنها طاهرة حلال باتفاق الأئمة، لكن مذهبه في الماء معروف، وعلى هذا أدلة قد بسطناها **في غير هذا الموضع**، ولا دليل على نجاسته لا في كتاب الله ولا سنة رسوله .

وعمدة الذين نجسوه، احتجاجهم بحديث رواه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : " إن كان جامدا فألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم، وإن كان مائعا فلا." [٢]

"ص -٢٩٢- عقد عقدا لم يقصده وإنما قصد إزالته، وهذا فسخ فسخا لم يقصده وإنما قصد إزالته، وهذه حيلة محدثة باردة قد صنف أبو عبد الله ابن بطة جزءا في إبطالها، وذكر عن السلف في ذلك من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٣

الآثار ما قد ذكرت بعضه **في غير هذا الموضع** .

الحيلة الثالثة : إذا تعذر الاحتيال في المحلوف عليه احتالوا في المحلوف به، فيبطلونه بالبحث عن شروطه، فصار قوم من المتأخرين من أصحاب الشافعي يبحثون عن صفة عقد النكاح لعله اشتمل على أمر يكون به فاسدا؛ ليرتبوا على ذلك أن الطلاق في النكاح الفاسد لا يقع، ومذهب الشافعي في أحد قوليه وأحمد في إحدي روايته : أن الولي الفاسق لا يصح نكاحه، والفسوق غالب على كثير من الناس، فينفق سوق هذه المسألة بسبب الاحتيال لرفع يمين الطلاق حتى رأيت من صنف في هذه المسألة مصنفا مقصوده به الاحتيال لرفع الطلاق، ثم تجد هؤلاء الذين يحتالون بهذه الحيلة إنما ينظرون في صفة عقد النكاح، وكون ولاية الفاسق لا تصح عند إيقاع الطلاق الذي قد ذهب كثير من أهل العلم أو أكثرهم إلي أنه يقع في الفاسد في الجملة . وأما عند الوطء والاستمتاع الذي أجمع المسلمون على أنه لا يباح في النكاح الفاسد فلا ينظرون في ذلك، ولا ينظرون في ذلك أيضا عند الميراث وغيره من أحكام النكاح الصحيح، بل عند وقوع الطلاق خاصة، وهذا نوع من اتخاذ آيات الله هزوا، ومن المكر في آيات الله، إنما أوجبه الحلف بالطلاق، والضرورة إلي عدم وقوعه .." (١)

"ص -٥٥٣- من الآثار والأدلة الشرعية ما هو مذكور **فى غير هذا الموضع** . والله أعلم .

وسئل رحمه الله عن طائفة من رعية البلاد كانوا يرون مذهب النصيرية، ثم أجمعوا على رجل، واختلفت أقوالهم فيه . فمنهم من يزعم أنه إله، ومنهم من يزعم أنه نبى مرسل، ومنهم من ادعى أنه محمد بن الحسن يعنون المهدى وأمروا من وجده بالسجود له وأعلنوا بالكفر بذلك، وسب الصحابة، وأظهروا الخروج عن الطاعة، وعزموا على المحاربة . فهل يجب قتالهم وقتل مقاتلتهم ؟ وهل تباح ذراريهم وأموالهم أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله، هؤلاء يجب قتالهم ما داموا ممتنعين حتى يلتزموا شرائع الإسلام؛ فإن النصيرية من أعظم الناس كفرا بدون اتباعهم لمثل هذا الدجال، فكيف إذا اتبعوا مثل هذا الدجال ؟ ! وهم مرتدون من أسوأ الناس ردة، تقتل مقاتلتهم، وتغنم أموالهم . وسبى الذرية فيه نزاع، لكن أكثر العلماء على أنه تسبى الصغار من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٣/

أولاد المرتدين، وهذا هو الذى دلت عليه سيرة الصديق فى قتال المرتدين . وكذلك قد تنازع العلماء فى استرقاق المرتد، فطائفة تقول : إنها تسترق،." (١)

"ص -٣٤٦- بحسب عادات الناس وعرفهم، فما عدوه بيعا فهو بيع، وما عدوه هبة فهو هبة، وما عدوه إجارة فهو إجارة . ومن هذا الباب أن مالكا يجوز بيع المغيب في الأرض كالجزر واللفت وبيع المقاثي جملة، كما يجوز هو والجمهور بيع الباقلاء ونحوه في قشره . ولا ريب أن هذا هو الذي عليه عمل المسلمين من زمن نبيهم صلى الله عليه وسلم وإلى هذا التاريخ، ولا تقوم مصلحة الناس بدون هذا، وما يظن أن هذا نوع غرر، فمثله جائز في غيره من البيوع، لأنه يسير والحاجة داعية إليه، وكل واحد من هذين يبيح ذلك، فكيف إذا اجتمعا ؟ وكذلك ما يجوز مالك من منفعة الشجر تبعا للأرض مثل أن يكري أرضا أو دارا فيها شجرة أو شجرتان هو أشبه بالأصول من قول من منع ذلك . وقد يجوز ذلك طائفة من أصحاب أحمد بن حنبل مطلقا، وجوزوا ضمان الحديقة التي فيها أرض وشجر، كما فعل عمر بن الخطاب لما قبل الحديقة من أسيد بن الحضير ثلثا، وقضى بما تسلفه دينا، كان عليه وقد بسطت الكلام على هذه المسألة **في غير هذا الموضع** . وهذا يتبين بذكر الربا؛ فإن تحريم الربا أشد من تحريم القمار ، لأنه ظلم محقق ، والله سبحانه وتعالى لما جعل خلقه نوعين : غنيا وفقيرا." (٢)

"ص -٢٦٥- الحج واجبا في أول الإسلام؛ وإنما وجب في سورة آل عمران بقوله تعالى : ﴿ولله على الناس حج البيت ﴾ [آل عمران : ٩٧] . هذا هو الذي اتفق عليه المسلمون، أنه يفيد إيجابه . وأما قوله : ﴿وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ [البقرة : ١٩٦] فقيل : إنه يفيد إيجابهما ابتداء، وإتمامهما بعد الشروع . وقيل : إنما يفيد وجوب إتمامهما بعد الشروع، لا إيجابهما ابتداء . وهذا هو الصحيح، فإن هذه الآية نزلت عام الحديبية بإجماع الناس بعد شروع النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة عمرة الحديبية لما صده المشركون، وأبيح فيها التحلل للمحصر، فحل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لما صدهم المشركون، ورجعوا، والحج والعمرة يجب على الشارع فيهما إتمامهما باتفاق الأئمة . وتنازعوا في الصيام والصلاة والاعتكاف، على قولين مشهورين . ومذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه : أنه لا يجب الإتمام، ومذهب مالك وأبي حنيفة : أنه يجب ، كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٤

والمقصود أن مسجد الرسول فضيلة السفر إليه لأجل العبادة فيه، والصلاة فيه بألف صلاة؛ وليس شيء من ذلك لأجل القبر بإجماع المسلمين . وهذا من الفروق بين مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وغيره، وبين قبره وغيره، فقد ظهر الفرق من وجوه .." (١)

"ص -٥٨- وسئل رحمه الله : عمن يلعن [معاوية] فماذا يجب عليه ؟ وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأحاديث، وهي إذا " اقتتل خليفتان فأحدهما ملعون " ؟ وأيضا : " إن عمارا تقتله الفئة الباغية " . وقتله عسكر معاوية ؟ وهل سبوا أهل البيت ؟ أو قتل الحجاج شريفا ؟

فأجاب :

الحمد لله، من لعن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كمعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، ونحوهما، ومن هو أفضل من هؤلاء؛ كأبي موسي الأشعري، وأبي هريرة، ونحوهما، أو من هو أفضل من هؤلاء؛ كطلحة، والزبير، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، أو أبي بكر الصديق، وعمر، أو عائشة أم المؤمنين، وغير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فإنه مستحق للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين . وتنازع العلماء : هل يعاقب بالقتل ؟ أو ما دون القتل ؟ كما قد بسطنا ذلك **في غير هذا الموضع**

.

وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل." (٢)

"ص -٥٢٨- **في غير هذا الموضع** . كيف وفي تنجيس مثل ذلك وتحريمه من فساد الأطعمة العظيمة، وإتلاف الأموال العظيمة القدر، ما لا تأتى بمثله الشريعة الجامعة للمحاسن كلها . والله سبحانه إنما حرم علينا الخبائث تنزيها لنا عن المضار، وأباح لنا الطيبات كلها لم يحرم علينا شيئا من الطيبات، كما حرم على أهل الكتاب بظلمهم طيبات أحلت لهم . ومن استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها واشتمالها على مصالح العباد في المبدأ والمعاد، تبين له من ذلك ما يهديه الله إليه ﴿ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾ [النور : ٤٠] ، والله سبحانه أعلم . والحمد لله وحده وصلاته على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٥

وسئل عن الزيت إذا كان في بئر، ووقعت فيه نجاسة : مثل الفأرة والحية، ونحوهما، وماتا فيه . فما الحكم إذا كان دون القلتين ؟ وإذا ولغ الكلب في الزيت أو اللبن فما الحكم فيه ؟

فأجاب رحمه الله :

إذا كان أكثر من القلتين فهو طاهر عند جمهور العلماء كمالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم . وإن كان دون القلتين، ففيه قولان في مذهب أحمد، وغيره . ومذهب المدنيين وكثير من أهل الحديث أنه طاهر، كإحدى الروايتين عن أحمد،." (١)

"ص -٣٥٢- كما إذا رضخ رأسه كما " رضخ النبي صلى الله عليه وسلم رأس اليهودي الذي رضخ رأس الجارية "كان ذلك أتم في العدل بمن قتله بالسيف في عنقه، وإذا تعذر القصاص عدل إلى الدية، وكانت الدية بدلا لتعذر المثل . وإذا أتلف له مالا؛ كما لو تلفت تحت يده العارية : فعليه مثله، إن كان له مثل، وإن تعذر المثل كانت القيمة، وهي الدراهم والدنانير، بدلا عند تعذر المثل، ولهذا كان من أوجب المثل في كل شيء، بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة أقرب إلى العدل ممن أوجب القيمة من غير المثل، وفي هذا كانت قصة داود وسليمان . وقد بسطنا الكلام على هذه الأبواب كلها **في غير هذا الموضع**، وإنما المقصود هنا : التنبيه .

وحينئذ فتجويز العرايا أن تباع بخرصها لأجل الحاجة عند تعذر بيعها بالكيل، موافق لأصول الشريعة مع ثبوت السنة الصحيحة فيه، وهو مذهب أهل المدينة، وأهل الحديث، ومالك جوز الخرص في نظير ذلك للحاجة، وهذا عين الفقه الصحيح . ومذهب أهل المدينة ومن وافقهم كالشافعي، وأحمد في جزاء الصيد : أنه يضمن بالمثل في الصورة، كما مضت بذلك السنة وأقضية الصحابة، فإن في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الضبع بكبش،." (٢)

"ص -٢٨٩- أو حسنات ماحية أو غير ذلك .

واعلم أن هذه السبيل هي التي يجب سلوكها، فإن ما سواها طريقان خبيثان :

أحدهما : القول بلحوق الوعيد لكل فرد من الأفراد بعينه ودعوى أن هذا عمل بموجب النصوص ، وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب والمعتزلة وغيرهم وفساده معلوم بالاضطرار وأدلته معلومة **في غير**

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٠

هذا الموضع .

الثاني : ترك القول والعمل بموجب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ظنا أن القول بموجبها مستلزم للطعن فيما خالفها .

وهذا الترك يجر إلى الضلال واللحوق بأهل الكتابين الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لم يعبدوهم ولكن أحلوا لهم الحرام فاتبعوهم وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم " ويفضي إلى طاعة المخلوق في معصية الخالق ويفضي إلى قبح العاقبة وسوء التأويل المفهوم من فحوى قوله تعالى : ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ [النساء : ٥٩] .." (١)

"ص -٣٠١- وقد قال تعالى : ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴾ [المائدة : ٣٣، ٣٤] ، فاستثنى التائبين قبل القدرة عليهم فقط، فالتائب بعد القدرة عليه باق فيمن وجب عليه الحد للعموم، والمفهوم، والتعليل . هذا إذا كان قد ثبت بالبينة . فأما إذا كان بإقرار، وجاء مقرا بالذنب تائبا، فهذا فيه نزاع مذكور فى غير هذا الموضع . وظاهر مذهب أحمد : أنه لا تجب إقامة الحد فى مثل هذه الصورة، بل إن طلب إقامة الحد عليه أقيم، وإن ذهب لم يقم عليه حد .

وعلى هذا حمل حديث ماعز بن مالك، لما قال : " فهلا تركتموه " ، وحديث الذى قال : " أصبت حدا فأقمه " مع آثار أخر . وفى سنن أبى داود والنسائى عن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغنى من حد فقد وجب " . وفى سنن النسائى وابن ماجه عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " حد يعمل به فى الأرض، خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحا " . وهذا لأن المعاصى سبب لنقص الرزق والخوف من العدو، كما يدل عليه الكتاب والسنة . فإذا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦١

"ص -١٧٧- فإذا كان مع ذلك محسنا فقد اجتمع أن يكون عمله صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا وهو قول عمر رضي الله عنه : اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا .

والعمل الصالح هو الإحسان : وهو فعل الحسنات وهو ما أمر الله به والذي أمر الله به هو الذي شرعه الله وهو الموافق لسنة الله وسنة رسوله، فقد أخبر الله تعالى أنه من أخلص قصده لله وكان محسنا في عمله فإنه مستحق للثواب سالم من العقاب .

ولهذا كان أئمة السلف يجمعون هذين الأصلين، كقول الفضيل ابن عياض في قوله تعالى : ﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ [الملك : ٢] قال : أخلصه وأصوبه فقيل : يا أبا على ما أخلصه وأصوبه ؟ فقال : إن العمل إذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل . وإذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا . والخالص : أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة .

وقد روى ابن شاهين وال‍لالكائي عن سعيد بن جبير قال : لا يقبل قول وعمل إلا بنية ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة . ورويا عن الحسن البصري مثله ولفظه : [لا يصلح] مكان يقبل . وهذا فيه رد على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافيا فأخبر أنه لا بد من قول وعمل إذ الإيمان قول وعمل، لا بد من هذين كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع** . وبينا أن مجرد تصديق القلب واللسان." (١)

"ص -١٥٩- لا يؤمن أحدكم حتي أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين " ، بل يجب تقديم الجهاد الذي أمر به على هذا كله، كما قال تعالي : ﴿قل إن كان آباؤكم وأبنآؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ [التوبة : ٢٤] ، وقال تعالي : ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين﴾ [التوبة : ٦٢] .

وبسط مافي هذا المختصر وشرحه مذكور **في غير هذا الموضع** . والله سبحانه وتعالي أعلم، وصلي الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٣

"ص -٤٠٩- وعلى هذا : فأحمد إنما نص على من ترك ذلك ناسيا . ولهذا قيل له : نسي المضمضة وحدها ؟ فقال : الاستنشاق عندي أوكد . يعني إذا نسي ذلك وصلى . قال : يغسلهما، ويعيد الصلاة . والإعادة إذا ترك الاستنشاق عنده أوكد، للأمر به في الأحاديث الصحيحة . وكذلك الحديث المرفوع،فإن جميع من نقل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أخبروا : أنه بدأ بهما .

وهذا حكى فعلا واحدا، فلا يمكن الجزم بأنه كان متعمدا .

وحينئذ، فليس في تأخيرهما عمدا سنة، بل السنة في النسيان، فإن النسيان متيقن . فإن الظاهر أنه كان ناسيا إذا قدر الشك . فإذا جاز مع التعمد، فمع النسيان أولى . فالناسي معذور بكل حال، بخلاف المتعمد . وهو القول الثالث . وهو الفرق بين المتعمد لتنكيس الوضوء وبين المعذور بنسيان أو جهل .

وهو أرجح الأقوال . وعليه يدل كلام الصحابة، وجمهور العلماء .

وهو الموافق لأصول المذهب **في غير هذا الموضع** . وهو المنصوص عن أحمد في الصورة التي خرج منها أبو الخطاب .

فمن ذلك : إذا أخل بالترتيب بين الذبح والحلق، فإن الجاهل يعذر بلا خلاف في المذهب . وأما العالم المتعمد، فعنه روايتان .." [١]

"ص -٣٥٨- ﴿قل أمر ربي بالقسط ﴾ [الأعراف ٢٩] . الآية فبين لهم ما أمرهم به، وما حرمه هو، وقال ذما لهم : ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ [الشورى ٢١] . الآية .

وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود أنه ليس لأحد أن يحرم إلا ما جاءت الشريعة بتحريمه، وإلا فالأصل عدم التحريم . سواء في ذلك الأعيان والأفعال، وليس له أن يشرع دينا واجبا أو مستحبا ما لم يقم دليل شرعي على وجوبه واستحبابه .

إذا عرف هذا فأهل المدينة أعظم الناس اعتصاما بهذا الأصل ؛ فإنهم أشد أهل المدائن الإسلامية كراهية للبدع، وقد نبهنا على ما حرمه غيرهم من الأعيان والمعاملات، وهم لا يحرمونه .

وأما الدين فهم أشد أهل المدائن اتباعا للعبادات الشرعية، وأبعدهم عن العبادات البدعية . ونظائر هذا كثيرة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٥

منها أن طائفة من الكوفيين وغيرهم استحبوا للمتوضئ والمغتسل والمصلي ونحوهم أن يتلفظوا ب ا لنية في هذه العبادات، وقالوا : إن التلفظ بها أقوى من مجرد قصدها بالقصد، وإن كان التلفظ بها لم يوجبه أحد من الأئمة . وأهل المدينة لم يستحبوا شيئا من." [١]

"ص –٦٧– وطلاق السنة المباح : إما أن يطلقها طلقة واحدة ويدعها حتى تنقضي العدة فتبين، أو يراجعها في العدة . فإن طلقها ثلاثا، أو طلقها الثانية، أو الثالثة في ذلك الطهر، فهذا حرام، وفاعله مبتدع عند أكثر العلماء كمالك، وأبي حنيفة، وأحمد في المشهور عنه وكذلك إذا طلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة أو العقد عند مالك وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما، ولكن هل يلزمه واحدة، أو ثلاث ؟ فيه قولان : قيل : يلزمه الثلاث، وهو مذهب الشافعي، والمعروف من مذهب الثلاثة . وقيل : لا يلزمه إلا طلقة واحدة، وهو قول كثير من السلف والخلف، وقول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة، وهذا القول أظهر . وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وصدرا من خلافة عمر : طلاق الثلاث واحدة . وفي مسند الإمام أحمد بإسناد جيد عن ابن عباس : أن ركانة بن ع بد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هي واحدة " ، ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ثابت أنه ألزم بالثلاث لمن طلقها جملة واحدة . وحديث ركانة الذي يروي فيه أنه طلقها البتة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم سأله، وقال : " ما أردت إلا واحدة ؟ " ضعيف عند أئمة الحديث، ضعفه أحمد، والبخاري، وأبو عبيد، وابن حزم، بأن رواته ليسوا موصوفين بالعدل والضبط . وبين أحمد أن الصحيح في حديث ركانة أنه طلقها ثلاثا وجعلها واحدة . وقد بسطنا الكلام **في غير هذا الموضع** . والله أعلم .." [٢]

"ص –٧٤– وهذا يتضح بمسألة أخري،وهو : أن الأرض وإن كانت ترابا أو غير تراب إذا وقعت عليها نجاسة من بول أو عذرة أو غيرهما، فإنه إذا صب الماء على الأرض حتي زالت عين النجاسة، فالماء والأرض طاهران، وإن لم ينفصل الماء في مذهب جماهير العلماء، فكيف بالبلاط ؟ ولهذا قالوا : إن السطح إذا كانت عليه نجاسة وأصابه ماء المطر حتي أزال عينها، كان ما ينزل من الميازيب طاهرا، فكيف بأرض الحمام ؟ فإذا كان بها بول أو قيء فصب عليه ماء حتي ذهبت عينه، كان الماء والارض طاهرين

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٨

وإن لم يجر الماء فكيف إذا جري وزال عن مكانه ؟ والله أعلم .
وقد بسطنا الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**؛ وذكرنا بضعة عشر دليلا شرعيا على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه، فإذا كانت طاهرة فكيف بالمستحيل منها أيضا ؟ وطهارة هذه الأرواث بينة في السنة، فلا يجعل الخلاف فيها شبهة يستحب لأجله اتقاء ما خالطته؛ إذ قد ثبت بالسنة الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يلابسونها . وأما روث ما لا يؤكل لحمه كالبغال والحمير، فهذه نجسة عند جمهور العلماء . وقد ذهب طائفة إلى طهارتها، وأنه لا ينجس من الأرواث والأبوال إلا بول الآدمي وعذرته؛ لكن على القول المشهور قول الجمهور إذا شك في الروثة : هل هي من روث ما يؤكل لحمه أو." (١)

"ص -١٣٢- قال الله تعالى : ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ [النور : ٣٢] ، وقال تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، فخاطب الرجال بإنكاح الأيامي، كما خاطبهم بتزويج الرقيق . وفرق بين قوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركين ﴾ ، وقوله : ﴿ ولا تنكحوا المشركات ﴾ [البقرة : ٢٢١] . وهذا الفرق مما احتج به بعض السلف من أهل البيت .
وأيضا، فإن الله أوجب الصداق **في غير هذا الموضع**، ولم يوجب الإشهاد . فمن قال : إن النكاح يصح مع نفي المهر، ولا يصح إلا مع الإشهاد، فقد أسقط ما أوجبه الله، وأوجب ما لم يوجبه الله .
وهذا مما يبين أن قول المدنيين وأهل الحديث أصح من قول الكوفيين في تحريمهم نكاح الشغار وأن علة ذلك إنما هو نفي المهر، فحيث يكون المهر، فالنكاح صحيح، كما هو قول المدنيين، وهو نص الروايتين، وأصحهما عن أحمد بن حنبل، واختيار قدماء أصحابه .
وهذا وأمثاله مما يبين رجحان أقوال أهل الحديث والأثر وأهل الحجاز كأهل المدينة على ما خالفها من الأقوال التي قيلت برأي يخالف النصوص، لكن الفقهاء الذين قالوا برأي يخالف النصوص بعد اجتهادهم واستفراغ وسعهم رضي الله عنهم قد فعلوا ما قدروا عليه من طلب العلم واجتهدوا، والله يثيبهم، وهم مطيعون لله سبحانه في ذلك، والله يثيبهم على اجتهادهم، فآجرهم الله على ذلك . وإن كان الذين علموا ما جاءت به النصوص." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٢

"ص -٢٢٣- فإن في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري . وهذا المستأجر إذا بذل ماله لتحصل له الثمرة هو في معني المشتري الذي نهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم على قولهم، فكيف يبذل ماله في مثل ذلك .

والأدلة على فساد مثل هذه المعاملة كثيرة، قد تكلمنا عليها **في غير هذا الموضع** .

وليس الفقيه من عمد إلى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم دفعا لفساد يحصل لهم، فعدل عنه إلى فساد أشد منه، فإن هذا بمنزلة المستجير من الرمضاء بالنار .

وهذا يعلم من قاعدة إبطال الحيل، فإن كثيرا منها يتضمن من الفساد والضرر أكثر مما في إتيان المنهى عنه ظاهرا، كما قال أيوب السختياني : يخادعون الله، كأنما يخادعون الصبيان، لو أتوا الأمر على وجهه لكان أهون علي .

ولهذا يوجد في نكاح التحليل من الفساد أعظم مما يوجد في نكاح المتعة؛ إذ المتمتع قاصد للنكاح إلى وقت، والمحلل لا غرض له في ذلك، فكل فساد نهى عنه المتمتع فهو في التحليل، وزيادة؛ ولهذا تنكر قلوب الناس التحليل أعظم مما تنكر المتعة . والمتعة أبيحت أول الإسلام." (١)

"ص -٣٣٢- حتى أنكروا فحوي الخطاب وتنبيهه . كقوله تعالي : ﴿ فلا تقل لهمآ أف ﴾ [الإسراء : ٢٣] وقالوا : إن هذا لا يدل إلا على النهي عن التأفيف، لا يفهم منه النهي عن الضرب والشتم، وأنكروا [تنقيح المناط] وادعوا في الألفاظ من الظهور ما لا تدل عليه . وقوم يقدمون القياس تارة، لكون دلالة النص غير تامة، أو لكونه خبر الواحد . وأقوام يعارضون بين النص والقياس ويقدمون النص ويتناقضون، ونحن قد بينا **في غير هذا الموضع** أن الأدلة الصحيحة لا تتناقض، فلا تتناقض الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية ولا تتناقض دلالة القياس إذا كانت صحيحة، ودلالة الخطاب إذا كانت صحيحة .

فإن القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين، وهذا هو العدل الذي أنزل الله به الكتب، وأرسل به الرسل، والرسول لا يأمر بخلاف العدل، ولا يحكم في شيئين متماثلين بحكمين مختلفين، ولا يحرم الشيء ويحل نظيره .

وقد تأملنا عامة المواضع التي قيل : إن القياس فيها عارض النص، وأن حكم النص فيها على خلاف القياس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٤

. فوجدنا ما خصه الشارع بحكم عن نظائره، فإنما خصه به لاختصاصه بوصف أوجب اختصاصه بالحكم، كما خص العرايا بجواز بيعها بمثلها خرصا؛ لتعذر الكيل مع." (١)

"ص -٥٧٩- والشافعي و أحمد في أنص الروايتين عنه وهو مضمون بالمسمى كما يقوله مالك و أحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعي يقول : هو مضمون بمهر المثل والنزاع بينهم فيما إذا شهد شهود أنه طلق امرأته ورجعوا عن الشهادة فقيل : لا شيء عليهم : بناء على أن خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم وهو قول أبي حنيفة و أحمد في إحدى الروايتين ؛ اختارها متأخرو أصحابه كالقاضي أبي يعلى وأصحابه وقيل : عليهم مهر المثل وهو قول الشافعي وهو وجه في مذهب أحمد وقيل : عليهم المسمى وهو مذهب مالك وهو أشهر في نصوص أحمد وقد نص على ذلك فيما إذا أفسد نكاح امرأته برضاع أنه يرجع بالمسمى والكتاب والسنة دلا على هذا القول ففي سورة الممتحنة في قول الله تعالى : ﴿ واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا ﴾ [الممتحنة : ١٠] . وقوله : ﴿ فآتوا الذين ذهبت أزواجهم مثل ما أنفقوا ﴾ [الممتحنة : ١١] .

وهذا المسمى دون مهر المثل وكذلك " أمر النبي صلى الله عليه وسلم زوج المختلعة أن يأخذ ما أعطاها " . ولم يأمر بمهر المثل وهو إنما يأمر في المعاوضات المطلقة بالعدل وهو مبسوط **في غير هذا الموضع** فقصة عمر تنبني على هذا .

والقول بوقف العقود عند الحاجة متفق عليه بين الصحابة ثبت." (٢)

"ص -٦٠٣- شيطان قام فنقر أربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلا " . وقد كتبنا في ذلك من دلائل الكتاب والسنة **في غير هذا الموضع**، ما يطول ذكره هنا والله أعلم .

وسئل رحمه الله عمن يحصل له الحضور في الصلاة تارة، ويحصل له الوسواس تارة، فما الذي يستعين به على دوام الحضور في الصلاة ؟ وهل تكون تلك الوساوس مبطلة للصلاة ؟ أو منقصة لها أم لا ؟ وفي قول عمر : إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة . هل كان ذلك يشغله عن حاله في جمعيته أو لا ؟ .

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين، الوسواس لا يبطل الصلاة إذا كان قليلا باتفاق أهل العلم، بل ينقص الأجر، كما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٨

قال ابن عباس : ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها .

وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن العبد لينصرف من صلاته، ولم يكتب له منها إلا نصفها، إلا ثلثها، إلا ربعها، إلا خمسها، إلا سدسها، إلا سبعها، إلا ثمنها، إلا تسعها، إلا عشرها " .." (١)

"ص -٣٧٣- أفضل، وعلماء الحديث لا يرتابون أن النبي صلى الله عليه وسلم إن كان قارنا كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع**، قيل هذه المسائل كثر نزاع الناس فيها واضطرب عليهم ما نقل فيها وما من طائفة إلا وقد قالت فيها قولا مرجوحا والتحقيق الثابت بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حج بأصحابه، أمرهم أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدي وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد ساق الهدي فلما لم يحلل توقفوا فقال " لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة " وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع بين العمرة والحج، فالذي تدل عليه السنة، أن من لم يسق الهدي فالتمتع أفضل له، وأن من ساق الهدي فالقران أفضل له، هذا إذا جمع بينهما في سفرة واحدة، وأما إذا سافر للحج سفرة، وللعمرة سفرة، فالإفراد أفضل له، وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة .

اتفقوا على أن الإفراد أفضل إذا سافر كل منهما سفرة، والقران الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بطواف واحد وبسعي واحد، لم يقرن بطوافين وسعيين، كما يظنه من يظنه من أصحاب أبي حنيفة كما أنه لم يفرد الحج كما يظنه من ظنه من أصحاب الشافعي ومالك ولا اعتمر بعد الحج لا هو ولا أحد من أصحابة إلاعائشة لأجل عمرتها التي حاضت فيها، مع أنه قد." (٢)

"ص -٣٤٢- إجماع الأمة فيما زاد على الفاتحة، وهو قول جماهير السلف من الصحابة وغيرهم في الفاتحة وغيرها، وهو أحد قولي الشافعي، واختاره طائفة من حذاق أصحابه : كالرازي، وأبي محمد بن عبد السلام، فإن القراءة مع جهر الإمام منكر مخالف للكتاب والسنة، وما كان عليه عامة الصحابة . ولكن طائفة من أصحاب أحمد استحبوا للمأموم القراءة في سكتات الإمام . ومنهم من استحب أن يقرأ بالفاتحة وإن جهر، وهو اختيار جدي . كما استحب ذلك طائفة منهم الأوزاعي وغيره، واستحب بعضهم للإمام أن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨١/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨١/

يسكت عقب الفاتحة ليقرأ من خلفه، وأحمد لم يستحب هذا السكوت، فإنه لا يستحب القراءة إذا جهر الإمام؛ وبسط هذا له موضع آ خر .

والمقصود هنا أن سكوت الاستفتاح ثبت بهذا الحديث الصحيح . ومع هذا، فعامة العلماء من الصحابة ومن بعدهم يستحبون الاستفتاح بغيره كما يستحب جمهورهم الاستفتاح بقوله : " سبحانك اللهم " وقد بينا سبب ذلك **في غير هذا الموضع**، وهو أن فضل بعض الذكر على بعض هو لأجل ما اختص به الفاضل، لا لأجل إسناده .

والذكر ثلاثة أنواع أفضله ما كان ثناء على الله ، ثم ما كان إنشاء من العبد، أو اعترافا بما يجب لله عليه، ثم ما كان دعاء من العبد .." [١]

"ص -٣٢٥- يلزمني لأفعلن كذا، وإن كنت فعلت كذا فعبيدي أحرار، أو إن كنت فعلت كذا فإني يهودي أو نصراني، فهذه المسألة للعلماء فيها ثلاثة أقوال : فقيل : إذا حنث يلزمه التوبة . وقيل : لا شيء عليه . وقيل : بل عليه كفارة يمين، وهو أظهر الأقوال، كما بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** .

فإن كان قد حلف بهذه الأيمان يمينا غموسا فمن أوجب الكفارة في اليمين الغموس وقال : إن هذه الأيمان تكفر فإنه يوجب فيها كفارة . وأما من قال : اليمين الغموس أعظم من أن تكفر، فلهم قولان :

أحدهما : أن هذه يلزمه فيها ما التزمه من نذر وطلاق وعتاق وكفر، وإن قيل : إن ذلك لا تلزمه اليمين المغفورة، وهي الحلف على المستقبل، وهذا قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة وأحمد . واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم لإسلام كاذبا فهو كما قال، قالوا : لأن هذه اليمين غير منعقدة بل الحنث فيها مقارن للعفو فلا كفارة فيها، وقد التزم فيها ما التزمه مع علمه بكذبه فيجب إلزامه بذلك عقوبة له على كذبه وزجرا لمن يحلف يمينا كاذبة، بخلاف اليمين المنعقدة فإن صاحبها مطيع لله ليس بعاص .." [٢]

"ص -١٤٦- الأنبياء عما يباح . كيف وفي نساء الأنبياء من هي، كافرة كما في أزواج المؤمنات من هو كافر ؟ ! كما قال تعالى : ﴿ ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيء ا وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٦

مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين ﴾ [التحريم : ١٠، ١١] . وأما البغايا فليس في الأنبياء ولا الصالحين من تزوج بغيا؛ لأن البغاء يفسد فراشه؛ ولهذا أبيح للمسلم أن يتزوج الكتابية إليهودية والنصرانية، إذا كان محصنا غير مسافح ولا متخذ خدن، فعلم أن تزوج الكافرة قد يجوز، وتزوج البغي لا يجوز؛ لأن ضرر دينها لا يتعدى إليه . وأما ضرر البغايا فيتعدي إليه . والله أعلم .

فصل

في اعتبار النية في النكاح، قد بسط الكلام **في غير هذا الموضع**، وبين أن المقصود في العقود معتبر . وعلى هذا ينبغي إبطال الحيل، وإبطال نكاح المحلل إذا قصد التحليل، والمخالع بخلع اليمين؛ فإن هذا لم يقصد." (١)

"ص -٢٠٥- والوجوب والفعل أو التحريم أو الحرمة أو الإيقاع أو الوقوع أو الحرمة التي هي موجب ذلك .

قال هؤلاء : وأما حجة من احتج بالخلع والكتابة وتعليق ذلك بعوض فجوابه عند أهل الظاهر ابن حزم ونحوه أنهم يقولون : لا يقع شيء من العتاق والطلاق، والمعلق بالشرط، بناء على أن هذا لم يرد به نص، وما لم يرد نص بإباحته في العقود والشروط فهو عندهم باطل . ولا يكتفون في ذلك بالأدلة العامة الدالة على وجوب الوفاء بالشروط والعهد وتحريم الغدر ونحو ذلك، لا اعتقادهم أن هذه النصوص منسوخة . وهذا القول ضعيف، كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** . واسم الطلاق والعتاق في القرآن يتناول المنجز، والمعلق بالشرط إذا كان المقصود وقوعه عند الشرط، فإن كلاهما داخل في مسمى التطليق، بخلاف ما يكره وقوعه عند الشرط فإنه يمين داخل في مسمى التطليق .

وعلى هذا فالجواب على قول الأئمة والجمهور مبني على الفرق بين الشرط المقصود وجوده، والشرط المقصود عدمه وعدم الجزاء الذي علق به، وهو الذي يراد به الحلف ولا يراد به وقوع الجزاء عند الشرط . والفرق بين هذين هو مذهب الصحابة، لا يعرف عنهم فيه خلاف، وهو مذهب جماهير السلف." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٦

"ص –٢٤١– ثم من هؤلاء من جوز ذلك، إذا كان البياض هو المقصود، والشجر تابع، كما يذكر عن مالك . ومن هؤلاء من يجوز الاحتيال على ذلك؛ بأن يؤجر الأرض ويساقي على الشجر بجزء من الخارج منه، ولكن هذا إن شرط فيه أحد العقدين في الآخر لم يصح، وإن لم يشترطا كان لرب البستان أن يلزمه بالأجرة عن الأرض بدون المساقاة . وأكثر مقصود الضامن هو الثمر، وهي جزء كبير من مقصوده . وقد يكون المكان وقفا، ومال يتيم، فلا تجوز المحاباة في مساقاته .

وهذه الحيلة وإن كان القاضي أبو يعلى ذكرها في كتاب [إبطال الحيل] موافقة لغيره، فالمنصوص عن أحمد أنها باطلة . وقد بينا بطلان الحيل التي يكون ظاهرها مخالفا لباطنها، ويكون المقصود بها فعل ما حرم الله ورسوله؛ كالحيل على الربا، وعلى إسقاط الشفعة، وغير ذلك بالأدلة الكثيرة **في غير هذا الموضع** .

ومن العلماء من جوز الضمان للأرض والشجر مطلقا، وإن كان الشجر مقصودا، كما ذكر ذلك ابن عقيل، وهذا القول أصح، وله مأخذان :

أحدهما : أنه إذا اجتمع الأرض والشجر، فتجوز الإجارة لهما جميعا؛ لتعذر التفريق بينهما في العادة .." (١)

"ص –١٩٠– أوائل السور، وهي مع حذف التكرير أربعة عشر حرفا . وحسابها في الجملة الكثير ستمائة وثلاثة وتسعون . ومن هذا أيضا ما ذكر في التفسير أن الله لما أنزل ﴿ حم ﴾ قال بعض اليهود : بقا هذه الملة إحدى وثلاثون، فلما أنزل بعد ذلك ﴿ الر ﴾ و ﴿ حم ﴾ قالوا : خلط علينا .

فهذه الأمور التي توجد في ضلال اليهود والنصارى، وضلال المشركين والصابئين من المتفلسفة والمنجمين، مشتملة من هذا الباطل على مالا يعلمه إلا الله تعالى .

وهذه الأمور وأشباهها خارجة عن دين الإسلام محرمة فيه، فيجب إنكارها، والنهي عنها على المسلمين على كل قادر بالعلم والبيان، واليد واللسان؛ فإن ذلك من أعظم ما أوجبه الله من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وهؤلاء وأشباههم أعداء الرسل، وسوس الملل .

ولا ينفق الباطل في الوجود إلا بشوب من الحق، كما أن أهل الكتاب لبسوا الحق بالباطل بسبب الحق اليسير الذي معهم، يضلون خلقا كثيرا عن الحق الذي يجب الإيمان به، ويدعونه إلى الباطل الكثير الذي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٩٢

هم عليه . وكثيرا ما يعارضهم من أهل الإسلام من لا يحسن التمييز بين الحق والباطل، ولا يقيم الحجة التي تدحض باطلهم، ولا يبين حجة الله التي أقامها برسله، فيحصل بسبب ذلك فتنة . وقد بسطنا القول في هذا الباطل ونحوه **في غير هذا الموضع** . والله أعلم .." [1]

"ص -٢٥٩- بعده . كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة .

وأما ضمان البساتين عاما،أو أعواما، ليستغلها الضامن بسقيه وعمله كالإجارة، ففيها نزاع .

وكذلك إذا بدا الصلاح في جنس من الثمر كالتوت، فهل يباع جميع البستان ؟ فيه نزاع . والأظهر جواز هذا وهذا . كما قد بسط الكلام عليه **في غير هذا الموضع** .

وسئل رحمه الله عن الرجل يكتري أرضا للزرع، فتصيبه آفة، فيهلك . فهل فيه جائحة ؟ أم لا ؟

فأجاب :

أما إذا اكتري أرضا للزرع، فأصابته آفة . فهذه [مسألة وضع الجوائح في الثمر] ، فإن اشتري ثمرا قد بدا صلاحه، فأصابته جائحة أتلفته قبل كمال صلاحه، فإنه يتلف من ضمان البائع عند فقهاء المدينة؛ كمالك، وغيره . وفقهاء الحديث كأحمد وغيره . وهو قول معلق للشافعي؛ فإن الشافعي علق القول بصحة الحديث . والحديث قد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :." [2]

"ص -٢٠٣- صلى وصام وزعم أنه مسلم " ، وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر " .

ولكن إن قال : لا إله إلا الله خالصا صادقا من قلبه ومات على ذلك فإنه لا يخلد في النار، إذ لا يخلد في النار من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان كما صحت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن من دخلها من فساق أهل القبلة من أهل السرقة، والزنا وشرب الخمر، وشهادة الزور وأكل الربا وأكل مال اليتيم، وغير هؤلاء - فإنهم إذا عذبوا فيها عذبهم على قدر ذنوبهم، كما جاء في الأحاديث الصحيحة : " منهم من تأخذه النار إلى كعبيه ومنهم من تأخذه إلى ركبتيه، ومنهم من تأخذه إلى حقويه ومكثوا فيها ما شاء الله أن يمكثوا، أخرجوا بعد ذلك كالحمم، فيلقون في نهر يقال له الحياة، فينبتون فيه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٦/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٠/

كما تنبت الحبة في حميل السيل، ويدخلون الجنة مكتوب على رقابهم : هؤلاء الجهنميون عتقاء الله من النار " . وتفصيل هذه المسألة **في غير هذا الموضع**، والله أعلم .." [1]

"ص –٣٥٠– بن إسحاق : كان مالك يرى في كفارة اليمين أن المد يجزئ بالمدينة، قال مالك : وأما البلدان فإن لهم عيشا غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم؛ لقول الله تعالى : ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم ﴾ وهو مذهب داود وأصحابه مطلقا .

والمنقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول؛ ولهذا كانوا يقولون : الأوسط خبز ولبن، خبز وسمن، خبز وتمر . والأعلى خبز ولحم . وقد بسطنا الآثار عنهم **في غير هذا الموضع** وبينا أن هذا القول هو الصواب الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار،وهو قياس مذهب أحمد وأصوله، فإن أصله أن ما لم يقدره الشارع فإنه يرجع فيه إلى العرف، وهذا لم يقدره الشارع فيرجع فيه إلى العرف، لا سيما مع قوله تعالى : ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ ، فإن أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد ولا المملوك، ولا يقدر أجرة الأجير المستأجر بطعامه وكسوته في ظاهر مذهبه، ولا يقدر الضيافة الواجبة عنده قولا واحدا، ولا يقدر الضيافة المشروطة على أهل الذمة للمسلمين في ظاهر مذهبه : هذا مع أن هذه واجبة بالشرط، فكيف يقدر طعاما واجبا بالشرع ؟ بل ولا يقدر الجزية في أظهر الروايتين عنه، ولا الخراج، ولا يقدر أيضا الأطعمة الواجبة مطلقا، سواء وجبت بشرع أو شرط، ولا غير الأطعمة مما وجبت مطلقا، فطعام الكفارة أولى ألا يقدر .." [2]

"ص –٣٧٤– أنس : أنه لم يزل يقنت حتي فارق الدنيا مع ضعف في إسناده، وأنه ليس في السنن، إنما فيه القنوت قبل الركوع .

وفي الصحاح عن أنس أنه قال : لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع إلا شهرا والقنوت قبل الركوع هو القيام الطويل إذ لفظ القنوت معناه دوام الطاعة، فتارة يكون في السجود وتارة يكون في القيام، كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** .

وأما حجة الوداع وإن اشتبهت على كثير من الناس فإنما أتوا من جهة الألفاظ المشتركة حيث سمعوا بعض الصحابة يقول : إنه تمتع بالعمرة إلى الحج . وهؤلاء أيضا يقولون : إنه أفرد الحج، ويقول بعضهم : إنه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١٢

قرن العمرة إلى الحج، ولا خلاف في ذلك . فإنهم لم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل من إحرامه، وأنه كان قد ساق الهدي ونحره يوم النحر، وأنه لم يعتمر بعد الحجة في ذلك العام، لا هو ولا أحد من أصحابه، إلا عائشة أمر أخاها أن يعمرها من التنعيم أدني الحل وكذلك الأحاديث الصحيحة عنه فيها أنه لم يطف بالصفا والمروة إلا مرة واحدة، مع طوافه الأول .

فالذين نقلوا أنه أفرد الحج صدقوا، ل أنه أفرد أعمال الحج لم يقرن." (١)

"ص -١٨٣- بالتيمم خيرا من تفويت الصلاة، لكن في وجوب الإعادة عليه قولان، هما وجهان في مذهب أحمد، وغيره .

ومفوت الوقت لا تمكنه الإعادة . كما قد بسط **في غير هذا الموضع** . وبكل حال فقد دل النص مع اتفاقهم على أن النهي ليس شاملا لكل صلاة، وقد احتج الجمهور على قضاء الفوائت في وقت النهي بقوله في الحديث الصحيح المتفق عليه : " من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك " . وفي حديث أبي قتادة المتفق عليه، واللفظ لمسلم : " ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخري، فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها، فإذا كان الغد، فليصلها عند وقتها " ، فقد أمره بالصلاة حين ينتبه، وحين يذكر، وهذا يتناول كل وقت .

وهذا العموم أولى من عموم النهي؛ لأنه قد ثبت أن ذاك لم يتناول الفرض، لا أداء ولا قضاء، لم يتناول عصر يومه، ولم يتناول الركعة الثانية من الفجر؛ ولأنه إذا استيقظ أو ذكر، فهو وقت تلك الصلاة فكان فعلها في وقتها، كفعل عصر يومه في وقتها، مع أن هذا معذور وذاك غير معذور لكن يقال : هذا المفوت لو أخرها حتى يزول وقت النهي، لم يحصل له تفويت ثان بخلاف العصر، فإنه لو لم يصلها لفاتت، وكذلك الثانية من الفجر .." (٢)

"ص -٣٩٧- أي الكلام أفضل ؟ قال : " ما اصطفى الله لملائكته : سبحان الله وبحمده " فهذه الكلمة هي أول ما في الاستفتاح، وهي أفضل الكلام .

وأيضا، فالله قد أمر بالتسبيح بحمده، وعبر بذلك عن الصلاة . بقوله : ﴿ وسبح بحمد ربك حين تقوم ﴾ [الطور : ٤٨] ، فكان ابتداء الامتثال بهذا الذكر أولي . وقد قال طائفة من المفسرين كالضحاك في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٣٢

تفسير هذه الآية : هو قول المصلي : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، وقد بسطت الكلام على معني هذه الكلمة **في غير هذا الموضع**، وبينت أنها تشتمل على التنزيه والتحميد والتعظيم بصفات البقاء والإثبات : وأفعاله كلها سبحانه وبحمده .

فصل

التكبير مشروع في الأماكن العالية، وحال ارتفاع العبد، وحيث يقصد الإعلان، كالتكبير في الأذان، والتكبير في الأعياد، والتكبير إذا علا شرفا، والتكبير إذا رقي الصفا والمروة، والتكبير إذا ركب الدابة، والتسبيح في الأماكن المنخفضة، وحيث ما نزل العبد، كما في السنن عن جابر قال : "كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا علونا كبرنا، وإذا هبطنا سبحنا فوضعت الصلاة على ذلك " .." (١)

"ص -١٧٩- عند أكثرهم ، كأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد .

ويملك المرهون ويجب عليه مؤونته، ولا يملك فيه من التصرف ما يزيل حق المرتهن لا ببيع ولا هبة . وفي العتق خلاف مشهور .

والعبد المنذور عتقه، والهدي، والمال الذي قد نذر الصدقة بعينه، ونحو ذلك مما استحق صرفه إلى القربة، قد اختلف فيه الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : هل يزول ملكه عنه بذلك أم لا ؟ وكلا القولين خارج عن قياس الملك المطلق . فمن قال : لم يزل ملكه عنه كما قد يقوله أكثر أصحابنا فهو ملك لا يملك صرفه إلا إلى الجهة المعينة بالإعتاق، أو النسك، أو الصدقة . وهو نظير العبد المشتري بشرط العتق، أو الصدقة، أو الصلة، أو الفدية المشتراة بشرط الإهداء إلى الحرم . ومن قال : زال ملكه عنه؛ فإنه يقول : هو الذي يملك عتقه وإهداءه والصدقة به . وهو أيضا خلاف قياس زوال الملك **في غير هذا الموضع** .

وكذلك اختلاف الفقهاء في الوقف على معين : هل يصير الموقوف ملكا لله،أو ينتقل إلى الموقوف عليه،أو يكون باقيا على ملك الواقف ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .

وعلى كل تقدير، فالملك الموصوف نوع مخالف لغيره من الملك في البيع والهبة . وكذلك ملك الموهوب له، حيث يجوز للواهب الرجوع." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٤١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٨٠

"ص –٤٧١– وسئل عن أقوام حصل بينهم كلام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم منهم من قال : إنها فرض واجب في كل وقت، ومن لا يصلي عليه يأثم . وقال بعضهم : هي فرض في الصلاة المكتوبة؛ لأنها من فروض الصلاة، وما عدا ذلك فغير فرض؛ لكن موعود الذي يصلي عليه بكل مرة عشرة ؟

فأجاب :

الحمد لله، مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنها واجبة في الصلاة، ولا تجب في غيرها، ومذهب أبي حنيفة، ومالك وأحمد في الرواية الأخرى أنها لا تجب في الصلاة، ثم من هؤلاء من قال : تجب في العمر مرة، ومنهم من قال : تجب في المجلس الذي يذكر فيه، والمسألة مبسوطة **في غير هذا الموضع** . والله أعلم .." (١)

"ص –٤٧٨– بالعكس : الدعاء عندهم أوسع، وهذا هو الصواب؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه " ولم يوقت في دعاء الجنازة شيئا، ولم يوقت لأصحابه دعاء معينا، كما وقت لهم الذكر، فكيف يقيد ما أطلقه الرسول صلى الله عليه وسلم من الدعاء، ويطلق ما قيده من الذكر، مع أن الذكر أفضل من الدعاء، كما قررناه **في غير هذا الموضع** ؟

ولهذا توجب الأذكار العلمية ما لم يجب من الثنائية .

ولهذا كان أفضل الكلام بعد القرآن، الكلمات الباقيات الصالحات : " سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر " فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الكلمات لمن عجز عن القرآن، وقال : " هن أفضل الكلام بعد القرآن " ولهذا كان أفضل الاستفتاحات في الصلاة، ما تضمنت ذلك، وهو قوله : " سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك " لما قد بيناه **في غير هذا الموضع** .

وذكرنا أن هذا ثناء، فهو أفضل من الدعاء، وهو ثناء بمعني أفضل الكلام بعد القرآن، وذلك مقتضي للإجابة، يبين ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :.." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢١٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٢٢

"ص -٢٧٢- ظلمهم، لم يظلمهم المشتري، فتكون له حلالا . والكلام في هذه المسألة مبسوط **في غير هذا الموضع** .

ونكتة المنع أن المحرم لها يقول : بيعت بغير إذن، ولا وكالة، ولا ولاية . وهذا ممنوع، بل يقال : هم يرضون بيعها، وقد أذنوا في ذلك ؛ولكن لم يرضوا أن تؤخذ الأثمان، كما لو قدر أن شخصا أذن لشخص فباع، وأخذ الثمن لنفسه، فالمالك راض بالبيع،دون قبضه الثمن له . ولو قدر أن المالك لم يأذن في البيع فمصلحته في الشرع تقتضي أن يباع،فهذا خير له من أن يفسد،ولا يمكن أن يباع إلا على هذا الوجه، وأن يباع ويقبض الثمن كائنا من كان خير من أن يفسد؛ فإنه حينئذ يمكن مطالبة البائع بالثمن مع انتفاع الناس بها، وهو خير من مطالبة الغاصب بالقيمة مع فسادها . والكلام في مثل هذا يطول . والله أعلم بالصواب .

وسئل رحمه الله عن الذين غالب أموالهم حرام، مثل المكاسين، وأكلة الربا، وأشباههم . ومثل أصحاب الحرف المحرمة كمصوري الصور، والمنجمين، ومثل عوان الولاة، فهل يحل أخذ طعامهم بالمعاملة أم لا ؟." (١)

"ص -٢٧٩- وقد قررت **في غير هذا الموضع** أن أداء الواجب أعظم من ترك المحرم، وأن الطاعات الوجودية أعظم من الطاعات العدمية، فيكون جنس الظلم بترك الحقوق الواجبة أعظم من جنس الظلم بتعدي الحدود .

وقررت أيضا أن الورع المشروع هو أداء الواجب، وترك المحرم، ليس هو ترك المحرم فقط، وكذلك التقوي اسم لأداء الواجبات، وترك المحرمات . كما بين الله حدها في قوله : ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ﴾ إلى قوله : ﴿أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

ومن هنا يغلط كثير من الناس فينظرون ما في الفعل، أو المال من كراهة توجب تركه، ولا ينظرون ما فيه من جهة أمر يوجب فعله . مثال ذلك ما سئل عنه أحمد : عن رجل ترك مالا فيه شبهة، وعليه دين، فسأله الوارث هل يتورع عن ذلك المال المشتبه ؟ فقال له أحمد : أتترك ذمة أبيك مرتهنة ؟ ! ذكرها أبو طالب وابن حامد . وهذا عين الفقه؛ فإن قضاء الدين واجب، والغريم حقه متعلق بالتركة، فإن لم يوف الوارث الدين، وإلا فله استيفاؤه من التركة، فلا يجوز إضاعة التركة المشتبهة إلى تعلق بها حق الغريم، ولا يجوز

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٧٣

أيضا إضرار الميت بترك ذمته مرتهنة . ففي الإعراض عن التركة إضرار الميت، وإضرار المستحق، وهذان ظلمان محققان بترك واجبين . وأخذ المال المشتبه." (١)

"ص -٢٩٢- أصح القولين، لا يعطي للزاني . وكذلك في الخمر، ونحو ذلك مما أخذ صاحبه منفعة محرمة، فلا يجمع له العوض والمعوض؛ فإن ذلك أعظم إثما من بيعه . وإذا كان لا يحل أن يباع الخمر بالثمن، فكيف إذا أعطي الخمر وأعطي الثمن ؟ ! وإذا كان لا يحل للزاني أن يزني وإن أعطي، فكيف إذا أعطي المال والزنا جميعا ؟ ! بل يجب إخراج هذا المال كسائر أموال المصالح المشتركة، فكذلك هنا إذا كان قد باع السلعة وقت النداء بربح، وأخذ سلعته، فإن فاتت تصدق بالربح، ولم يعطه للمشتري، فيكون أعانه على الشراء . والمشتري يأخذ ثمنه، ويعيد السلعة، فإن باعها بربح تصدق به، ولم يعطه للبائع فيكون قد جمع له بين ربحين .

وقد تنازع الفقهاء في المقبوض بالعقد الفاسد، هل يملك ؟ أو لا يملك ؟ أو يفرق بين أن يفوت أو لا يفوت، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع . والله أعلم .." (٢)

"ص -٣١٥- الغالب على أموال الناس . ولو كان الحرام هو الأغلب، والدين لا يقوم في الجمهور إلا به، للزم أحد أمرين : إما ترك الواجبات من أكثر الخلق، وإما إباحة الحرام لأكثر الخلق، وكلاهما باطل .

و [الورع] من قواعد الدين، ففي الصحيح عن عثمان بن بشير، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن ترك الشبهات استبرأ لعرضه ودينه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعي حول الحمي يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمي، ألا وإن حمي الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب " .

وفي الحديث الآخر : " دع ما يريبك إلا ما لا يريبك " ورأي تمرة ساقطة فقال : " لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها " . وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وهذا يتبين بذكر أصول :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٩٣

أحدها : أنه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراما، إنما الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو قياس مرجح لذلك . وما تنازع فيه العلماء رد إلى هذه الأصول . ومن الناس." (١)

"ص -٢٤- وهو يحب ذلك، ويرضي به، ويرضي عن أهله، ويفرح بتوبة من عاد إليه؛ كما أن في ذلك لذة العبد وسعادته ونعيمه، وقد بينت بعض معنى محبة الله لذلك وفرحه به **في غير هذا الموضع** .

فليس فى الكائنات ما يسكن العبد إليه ويطمئن به، ويتنعم بالتوجه إليه، إلا الله سبحانه، ومن عبد غير الله وإن أحبه وحصل له به مودة فى الحياة الدنيا ونوع من اللذة فهو مفسدة لصاحبه أعظم من مفسدة التلذاذ أكل الطعام المسموم،﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، فإن قوامهما بأن تأله الإله الحق، فلو كان فيهما آلهة غير الله لم يكن إلها حقا؛ إذ الله لا سمي له ولا مثل له؛ فكانت تفسد لانتفاء ما به صلاحها هذا من جهة الإلهية .

وأما من جهة الربوبية فشيء آخر؛ كما نقرره في موضعه .

واعلم أن فقر العبد إلى الله أن يعبد الله لا يشرك به شيئا، ليس له نظير فيقاس به؛ لكن يشبه من بعض الوجوه حاجة الجسد إلى الطعام والشراب، وبينهما فروق كثيرة .

فإن حقيقة العبد قلبه، وروحه، وهى لا صلاح لها إلا بإلهها الله الذى لا إله إلا هو، فلا تطمئن فى الدنيا إلا بذكره، وهى كادحة إليه كدحا فملاقيته، ولابد لها من لقائه، ولا صلاح لها إلا بلقائه .

ولو حصل للعبد لذات أو سرور بغير الله فلا يدوم ذلك، بل ينتقل من نوع إلى نوع، ومن شخص إلى شخص، ويتنعم بهذا فى وقت وفى بعض الأحوال، وتارة أخرى يكون ذلك الذى يتنعم به والتذ غير منعم له ولا ملتذ له، بل قد." (٢)

"ص -٤٧- الذى عليه جمهور علماء السلف والخلف : أن القنوت، والاستسلام، والتسبيح أمر زائد على ذلك، وهذا كقول بعضهم : إن سجود الكاره وذله وانقياده لما يريده الله منه من عافية ومرض وغنى وفقر، وكما قال بعضهم فى قوله : ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ [الإسراء : ٤٤] . قال : تسبيحه دلالته على صانعه، فتوجب بذلك تسبيحا من غيره، والصواب : أن لها تسبيحا وسجودا بحسبها .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١٦/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٥

والمقصود أن فقر المخلوقات إلى الخالق، ودلالتها عليه وشهادتها، له أمر فطرى فطر الله عليه عباده، كما أنه فطرهم على الإقرار به بدون هذه الآيات، كما قد بسط الكلام على هذا فى مواضع، وبين الفرق بين دلالة الآيات ودلالة القياس الشمولى، والتمثيلى، فإن القياس البرهإني العقلى، سواء صيغ بلفظ الشمول، كالأشكال المنطقية، أو صيغ بلفظ التمثيل، وبين أن الجامع هو علة الحكمة ويلزم ثبوت الحكم أينما وجد، وقد بسطنا الكلام على صورة القياسين **فى غير هذا الموضع** .

والتحقيق : أن العلم بأن المحدث لابد له من محدث هو علم فطرى، ضرورى فى المعينات الجزئية، وأبلغ مما هو فى القضية الكلية، فإن الكليات إنما تصير كليات فى العقل بعد استقرار جزئياتها فى الوجود، وكذلك عامة القضايا الكلية، التى يجعلها كثير من النظار المتكلمة والمتفلسفة أصول علمهم، كقولهم : الكل أعظم من الجزء، أو النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والأشياء المساوية لشىء واحد متساوية ونحو ذلك، فإنه أى كلى تصوره الإنسان علم أنه أعظم من جزئيه، وإن لم تخطر له القضية الكلية، كما يعلم أن بدن الإنسان بعضه أكثر من بعض، وأن الدرهم أكبر من بعضه، وأن المدينة أكثر من بعضها." [1]

"ص -٨٧- أحدهما : أمر بما لم يأمر الله به كالشرك، ونهى عما لم ينه الله عنه كتحريم الطيبات، فالأول : شرع من الدين ما لم يأذن به الله .

والثانى : تحريم لما لم يحرمه الله .

وكذلك فى الحديث الصحيح حديث عياض بن حمار، عن النبى صلى الله عليه وسلم، عن الله تعالى : " إنى خلقت عبادى حنفاء فاجتالتهم الشياطين، فحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا " .

ولهذا كان ابتداع العبادات الباطلة، من الشرك ونحوه، هو الغالب على النصارى ومن ضاهاهم من منحرفة المتعبدة، والمتصوفة . وابتداع التحريمات الباطلة هو الغالب على اليهود ومن ضاهاهم من منحرفة المتفقهة، بل أصل دين اليهود فيه آصار وأغلال من التحريمات؛ ولهذا قال لهم المسيح : ﴿ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم﴾ [آل عمران : ٥٠] ، وأصل دين النصارى فيه تأله بألفاظ متشابهة، وأفعال مجملة، فالذين فى قلوبهم زيغ اتبءوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما قررته **فى غير هذا الموضع** : بأن توحيد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٦

الله الذى هو إخلاص الدين له، والعدل الذى نفعله نحن هو جماع الدين يرجع إلى ذلك، فإن إخلاص الدين لله أصل العدل، كما أن الشرك بالله ظلم عظيم .." (١)

"ص –١٣٤– والتحقيق : أنها نعمة من وجه وإن لم تكن نعمة تامة من وجه، وأما الإنعام بالدين الذى ينبغى طلبه فهو ما أمر الله به من واجب ومستحب، فهو الخير الذى ينبغى طلبه باتفاق المسلمين، وهو النعمة الحقيقية عند أهل السنة، إذ عندهم أن الله هو الذى أنعم بفعل الخير . والقدرية عندهم إنما أنعم بالقدرة عليه، الصالحة للضدين فقط .

والمقصود هنا : أن الله لم يأمر مخلوقا أن يسأل مخلوقا إلا ما كان مصلحة لذلك المخلوق، إما واجب أو مستحب، فإنه سبحانه لا يطلب من العبد إلا ذلك، فكيف يأمر غيره أن يطلب منه غير ذلك ؟ بل قد حرم على العبد أن يسأل العبد ماله إلا عند الضرورة .

وإن كان قصده مصلحة المأمور أو مصلحته ومصلحة المأمور، فهذا يثاب على ذلك، وإن كان قصده حصول مطلوبه من غير قصد منه لانتفاع المأمور، فهذا من نفسه أتى، ومثل هذا السؤال لا يأمر الله به قط، بل قد نهى عنه، إذ هذا سؤال محض للمخلوق من غير قصده لنفعه ولا لمصلحته، والله يأمرنا أن نعبده ونرغب إليه، ويأمرنا أن نحسن إلى عباده، وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا، فلم يقصد الرغبة إلى الله ودعائه، وهو الصلاة، ولا قصد الإحسان إلى المخلوق الذى هو الزكاة، وإن كان العبد قد لا يأثم بمثل هذا السؤال، لكن فرق ما بين ما يؤمر به العبد وما يؤذن له فيه، ألا ترى أنه قال فى حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب : إنهم [لا يسترقون] . وإن كان الاسترقاء جائزا . وهذا قد بسطناه فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه، كالوسائط التى." (٢)

"ص –١٧٤– وتارة يجلبون له من يريده من الإنس .

وتارة يسرقون له ما يسرقونه من أموال الناس من نقد وطعام وثياب وغير ذلك، فيعتقد أنه من كرامات الأولياء وإنما يكون مسروقا .

وتارة يحملونه فى الهواء فيذهبون به إلى مكان بعيد . فمنهم من يذهبون به إلى مكة عشية عرفة ويعودون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/١٣

به فيعتقد هذا كرامة، مع أنه لم يحج حج المسلمين : لا أحرم ولا لبى، ولا طاف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، ومعلوم أن هذا من أعظم الضلال .

ومنهم من يذهب إلى مكة ليطوف بالبيت من غير عمرة شرعية، فلا يحرم إذا حاذى الميقات . ومعلوم أن من أراد نسكا بمكة لم يكن له أن يجاوز الميقات إلا محرما، ولو قصدها لتجارة أو لزيارة قريب له أو طلب علم كان مأمورا أيضا بالإحرام من الميقات، وهل ذلك واجب أو مستحب ؟ فيه قولان مشهوران للعلماء . وهذا باب واسع .

ومنه السحر والكهانة، وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** . وعند المشركين عباد الأوثان ومن ضاهاهم من النصارى ومبتدعة هذه الأمة فى ذلك من الحكايات ما يطول وصفه، فإنه ما من أحد يعتاد دعاء الميت والاستغاثة به نبيا كان أو غير نبى إلا وقد بلغه من ذلك ما كان من أسباب ضلاله؛ كما أن الذين يدعونهم فى مغيبهم ويستغيثون بهم فيرون من يكون فى صورتهم، أو يظنون أنه فى صورتهم ويقول : أنا فلان ويكلمهم ويقضى بعض حوائجهم، فإنهم يظنون أن الميت المستغاث به هو الذى كلمهم وقضى مطلوبهم، وإنما هو من الجن والشياطين .." (١)

"ص -٢٠٧- إن وافقت ليلة القدر ماذا أقول ؟ قال : " قولى : اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عنى " .

وهدايته ودلالته من مقتضى اسمه الهادى، وفى الأثر المنقول عن أحمد بن حنبل أنه أمر رجلا أن يقول : يا دليل الحيارى، دلنى على طريق الصادقين، واجعلنى من عبادك الصالحين .

وجميع ما يفعل الله بعبده من الخير من مقتضى اسمه الرب؛ ولهذا يقال فى الدعاء : يا رب، يا رب، كما قال آدم : ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾ [الأعراف : ٢٣] ، وقال نوح : ﴿رب إني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين﴾ [هود : ٤٧] ، وقال إبراهيم : ﴿ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع﴾ [إبراهيم : ٣٧] وكذلك سائر الأنبياء . وقد كره مالك وابن أبى عمران من أصحاب أبى حنيفة وغيرهما أن يقول الداعى : يا سيدى، يا سيدى . وقالوا : قل كما قالت الأنبياء : رب، رب . واسمه " الحى القيوم " يجمع أصل معانى الأسماء والصفات، كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع**؛ ولهذا كان النبى صلى الله عليه وسلم يقوله إذا اجتهد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٤٢

فى الدعاء .

فإذ سئل المسؤول بشيء والباء للسبب سئل بسبب يقتضى وجود المسؤول .

فإذا قال : أسألك بأن لك الحمد أنت الله المنان، بديع السموات والأرض، كان كونه محمودا منانا، بديع السموات والأرض يقتضى أن يمن على عبده السائل،." [1]

"ص -٣٥٨- وقد قال تعالى : ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب﴾ [الشورى : ١٣] ، وقال تعالى : ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ [المؤمنون : ٥١ : ٥٣] ، وقال تعالى : ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ [الروم : ٣٠ : ٣٢] وهذا هو دين الإسلام الذى لا يقبل الله دينا غيره من الأولين والآخرين، كما قد بسط الكلام عليه فى غير هذا الموضع .." [2]

"ص -٣٦٧- فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، إنما تدعون سميعا قريبا، إن الذى تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته " .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : " إذا قام أحدكم إلى صلاته فلا يبصقن قبل وجهه فإن الله قبل وجهه، ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا،ولكن عن يساره أو تحت قدمه " وهذا الحديث فى الصحيح من غير وجه .

وهو سبحانه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، ليس فى مخلوقاته شيء من ذاته ولا فى ذاته شيء من مخلوقاته،وهو سبحانه غنى عن العرش وعن سائر المخلوقات، لا يفتقر إلى شيء من مخلوقاته، بل هو الحامل بقدرته العرش وحملة العرش .

وقد جعل تعالى العالم طبقات، ولم يجعل أعلاه مفتقرا إلى أسفله، فالسماء لا تفتقر إلى الهواء، والهواء لا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٧٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٢٣٦

يفتقر إلى الأرض، فالعلى الأعلى رب السموات والأرض وما بينهما الذى وصف نفسه بقوله تعالى : ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ [الزمر : ٦٧] ، أجل وأعظم وأغنى وأعلى من أن يفتقر إلى شيء بحمل أو غير حمل، بل هو الأحد الصمد الذى لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، الذى كل ما سواه مفتقر إليه، وهو مستغن عن كل ماسواه .

وهذه الأمور مبسوطة **فى غير هذا الموضع**، قد بين فيه التوحيد الذى بعث الله به رسوله قولا وعملا، فالتوحيد القولى مثل سورة الإخلاص : ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص] ، والتوحيد العلمى : ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ [الكافرون] ،ولهذا كان النبى." [1]

"ص -٦- ﴿ مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فيها صر أصابت حرث قوم ﴾ الآية [آل عمران : ١١٧] ، وقوله : ﴿ وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ﴾ [الفرقان : ٣٢] ، ونحو ذلك كثير .

وذكر حال جميع الأمم المهتدية أنهم كذلك، في قوله : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا ﴾ الآية [البقرة : ٦٢]

ولهذا أمر أهل العقل بتدبره، وأهل السمع بسمعه، فدعا فيه إلى التدبر، والتفكير، والتذكر، والعقل، والفهم، وإلى الاستماع، والإبصار، والإصغاء والتأثر بالوجل والبكاء وغير ذلك، وهذا باب واسع .

ولما كان الإقرار بالصانع فطريا – كما قال صلى الله عليه وسلم : "كل مولود يولد على الفطرة . . . " الحديث – فإن الفطرة تتضمن الإقرار بالله، والإنابة إليه، وهو معنى لا إله إلا الله، فإن الإله هو الذي يعرف ويعبد، وقد بسطت هذا المعنى **في غير هذا الموضع** .

وكان المقصود بالدعوة : وصول العباد إلى ما خلقوا له من عبادة ربهم،وحده لا شريك له،والعبادة أصلها عبادة القلب،المستتبع للجوارح،فإن القلب هو الملك،والأعضاء جنوده . وهو المضغة الذي إذا صلحت صلح لها سائر الجسد،وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد . وإنما ذلك بعلمه،وحاله كان هذا الأصل الذي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٢٤٥

هو عبادة الله بمعرفته،ومحبته،هو أصل الدعوة في القرآن . فقال تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ [الذاريات : ٦٥]." [١]

"ص –٨– وقسم بنوا عليها الأصول العلمية والعملية، كالمعتزلة،حتى إن هؤلاء يأخذون القدر المشترك في الأفعال بين الله وبين عباده، فما حسن من الله حسن من العبد، وما قبح من العبد قبح من الله، ولهذا سماهم الناس مشبهة الأفعال .

ولا شك أن هؤلاء هم المتكلمة المذمومون عند السلف؛ لكثرة بنائهم الدين على القياس الفاسد الكلامي، وردهم لما جاء به الكتاب والسنة .

والآخرون لما شاركوهم في بعض ذلك،لحقهم من الذم، والعيب، بقدر ما وافقوهم فيه، وهو موافقتهم في كثير من دلائلهم، التي يزعمون أنهم يقررون بها أصول الدين، والإيمان، وفي طائفة من مسائلهم التي يخالفون بها السنن والآثار، وما عليه أهل العقل والدين .

وليس الغرض هنا تفصيل أحوالهم، فإنا قد كتبنا فيه أشياء **في غير هذا الموضع** . وإنما الغرض هنا أن طريقة القرآن جاءت في أصول الدين، وفروعه في الدلائل والمسائل بأكمل المناهج .

والمتكلم يظن أنه بطريقته التي انفرد بها– قد وافق طريقة القرآن، تارة في إثبات الربوبية، وتارة في إثبات الوحدانية، وتارة في إثبات النبوة، وتارة في إثبات المعاد، وهو مخطئ في كثير من ذلك، أو أكثره . مثل هذا الموضع .

فإنه قد أخطأ المتكلم في ظنه أن طريقة القرآن توافق طريقته من وجوه .." [٢]

"ص –١٢– وقد بسطت هذا المعنى **في غير هذا الموضع**، وذكرت دعوة الأنبياء عليهم السلام أنه جاء بالطريق الفطرية كقولهم : ﴿ أفي الله شك فاطر السماوات والأرض ﴾ [إبراهيم : ١٠] وقول موسى : ﴿ رب السماوات والأرض ﴾ [مريم : ٦٥] وقوله في القرآن : ﴿ اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون . الذي جعل لكم الأرض فراشا ﴾ [البقرة : ٢١، ٢٢] ،بين أن نفس هذه الذوات آية لله،كما أشرنا إليه أولا من غير حاجة إلى ذينك المقامين، ولما وبخهم بين حاجتهم إلى الخالق بنفوسهم، من غير أن تحتاج إلى مقدمة كلية : هم فيها وسائر أفرادها سواء، بل هم أوضح . وهذا المعنى

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/١٦

قررته مبسوطا في غير هذا .

الوجه الثاني – في مفارقة الطريقة القرآنية الكلامية – : أن الله أمر بعبادته التي هي كمال النفوس، وصلاحها، وغايتها، ونهايتها، لم يقتصر على مجرد الإقرار به، كما هو غاية الطريقة الكلامية، فلا وافقوا لا في الوسائل، ولا في المقاصد، فإن الوسيلة القرآنية قد أشرنا إلى أنها فطرية قريبة، موصلة إلى عين المقصود، وتلك قياسية بعيدة، ولا توصل إلا إلى نوع المقصود، لا إلى عينه .

وأما المقاصد، فالقرآن أخبر بالعلم به والعمل له، فجمع بين قوتي الإنسان العلمية، والعملية : الحسية، والحركية، الإرادية الإدراكية، والاعتمادية : القولية، والعملية، حيث قال : ﴿ اعبدوا ربكم ﴾ فالعبادة لابد فيها من معرفته، والإنابة إليه، والتذلل له، والافتقار إليه، وهذا هو المقصود . والطريقة الكلامية، إنما تفيد مجرد الإقرار، والاعتراف بوجوده .." [(١)]

"ص –١٥– وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه :

فصل في تمهيد الأوائل، وتقرير الدلائل

وذلك ببيان وتحرير أصل العلم والإيمان، كما قد كتبته أولا في بيان أصل العلم الإلهي . والذي أكتبه هنا : بيان الفرق بين المنهاج النبوي، الإيماني، العلمي، الصلاحي، والمنهاج الصابئ الفلسفي، وما تشعب عنه من المنهاج الكلامي والعبادي، المخالف لسبيل الأنبياء وسنتهم .

وذلك أن الأنبياء – عليهم السلام – دعوا الناس إلى عبادة الله أولا بالقلب واللسان، وعبادته متضمنة لمعرفته، وذكره .

فأصل علمهم وعملهم هو العلم بالله،والعمل لله، وذلك فطري كما قد قررته **في غير هذا الموضع**، في موضعين أو ثلاثة، وبينت أن أصل العلم الإلهي فطري ضروري، وأنه أشد رسوخا في النفوس من مبدأ العلم الرياضي كقولنا : إن الواحد نصف الاثنين، ومبدأ العلم الطبيعي،كقولنا : إن الجسم." [(٢)]

"ص –١٩– وقال آخر للشيخ :

قالوا ائتنا ببراهين فقلت لهم أنى يقوم على البرهان برهان ؟

وقال الشيخ العارف للمتكلم : اليقين عندنا واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها، فأجابه بأنه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/١٧

ضروري .

وقال الشيخ إسماعيل الكوراني للشيخ المتكلم : أنتم تقولون : إن الله يعرف بالدليل . ونحن نقول : إنه تعرف إلينا فعرفناه . يعني : أنه تعرف بنفسه، وبفضله . مع أن كلام هذين الشيخين فيه إشارة إلى الطريقة العبادية،وقد تكلمت عليها **في غير هذا الموضع** .

فإذا كان الحق، الحي، القيوم، الذي هو رب كل شيء ومليكه،ومؤصل كل أصل، ومسبب كل سبب وعلة، هو الدليل والبرهان والأول والأصل، الذي يستدل به العبد، ويفزع إليه، ويرد جميع الأواخر إليه في العلم، كان ذلك سبيل الهدى وطريقه، كما أن الأعمال والحركات لما كان الله مصدرها، وإليه مرجعها كان المتوكل عليه في عمله، القائل أنه لا حول ولا قوة إلا بالله مؤيدا منصورا .

فجماع الأمر : أن الله هو الهادي وهو النصير، ﴿ وكفى بربك هاديا ونصيرا ﴾ [الفرقان : ٣١] . وكل علم فلابد له من هداية، وكل عمل فلابد له من قوة . فالواجب." [١]

"ص -٢٦- وهم يسلمون من القواعد العقلية – مما هو يعلم بضرورة العقل ما يوجب أن يكون الموجود – بشرط الإطلاق – إنما وجوده في الأذهان لا في الأعيان كالحيوان المطلق بشرط الإطلاق، والإنسان المطلق بشرط الإطلاق ونحو ذلك . وأن المطلق لا بشرط، ليس له حقيقة، غير الوجود العيني، والذهني، ليس في الأعيان الموجودة وجود مطلق، سوى أعيانها، كما ليس في هذا الإنسان، وهذا الإنسان إنسان مطلق وراء هذا الإنسان، فيكون وجود الرب على الأول ذهني وعلى الثاني نفس وجود المخلوقات .

وقول الجهمية من المتقدمين، والمتأخرين، لا يخرج عن هذين القولين، وهو حقيقة التعطيل، لكن هم يثبتونه أيضا، فيجمعون بين النفي والإثبات، فيبقون في الحيرة؛ ولهذا يجعلون الحيرة منتهى المعرفة، ويروون عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا مكذوبا عليه " أعلمكم بالله أشدكم حيرة " وأنه قال : " اللهم زدني فيك تحيرا " ويجمعون بين ال‌نقيضين ملتزمين لذلك .

وهذا قول القرامطة الباطنية، والاتحادية، وهو لازم لقول الفلاسفة والمعتزلة، وإن لم يصرح هؤلاء بالتزامه؛ بخلاف الباطنية، والاتحادية من المتصوفة . فإنهم يصرحون بالتزامه، ويذكرون ذلك عن الحلاج .

والمقصود هنا أن يقال : أما كون وجود الخالق هو وجود المخلوق؛ فهذا كفر صريح باتفاق أهل الإيمان،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/٦

وهو من أبطل الباطل في بديهة عقل كل إنسان، وإن كان منتحلوه يزعمون أنه غاية التحقيق والعرفان، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .." [1]

"ص -٣٧- بالاضطرار أنه يفتقر في وجوده إلى غيره، فكل ما يعلم أنه ممكن فقير، فإنه يعلم أنه فقير أيضا في وجوده إلى غيره، فلابد من غني بنفسه واجب الوجود بنفسه، وإلا لم يوجد ما هو فقير ممكن بحال .

وهذه المعاني تدل على توحيد الربوبية، وعلى توحيد الإلهية، وهو التوحيد الواجب الكامل، الذي جاء به القرآن، لوجوه :

قد ذكرنا منها ما ذكرنا **في غير هذا الموضع**، مثل أن المتحركات لابد لها من حركة إرادية، ولابد للإرادة من مراد لنفسه، وذلك هو الإله، والمخلوق يمتنع أن يكون مرادا لنفسه، كما يمتنع أن يكون فاعلا لنفسه، فإذا امتنع أن يكون فاعلان بأنفسهما امتنع أن يكون مرادان بأنفسهما .

وأيضا، فالإله الذي هو المراد لنفسه إن لم يكن ربا امتنع أن يكون معبودا لنفسه، ومن لا يكون ربا خالقا لا يكون مدعوا مطلوبا منه، مرادا لغيره، فلأن لا يكون معبودا مرادا لنفسه من باب الأولى فإثبات الإلهية يوجب إثبات الربوبية، ونفي الربوبية يوجب نفي الإلهية؛ إذ الإلهية هي الغاية، وهي مستلزمة للبداية كاستلزام العلة الغائية للفاعلة .

وكل واحد من وحدانية الربوبية والإلهية وإن كان معلوما بالفطرة الضرورية البديهية، وبالشرعية النبوية الإلهية فهو أيضا معلوم بالأمثال الضرورية، التي هي المقاييس العقلية .

لكن المتكلمون إنما انتصبوا لإقامة المقاييس العقلية على توحيد الربوبية،." [2]

"ص -٣٨- وهذا مما لم ينازع في أصله أحد من بني آدم، وإنما نازعوا في بعض تفاصيله، كنزاع المجوس والثنوية والطبيعية والقدرية، وأمثالهم من ضلال المتفلسفة، والمعتزلة، ومن يدخل فيهم، وأما توحيد الإلهية فهو الشرك العام الغالب، الذي دخل من أقر أنه لا خالق إلا الله، ولا رب غيره من أصناف المشركين،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/١٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/١٨

كما قال تعالى : ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ [يوسف : ١٠٦] ، كما قد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع** .." [(١)]

"ص -٤٥- يقينية أفادت اليقين أيضا، وإن عرف أنها غير يقينية لم تفد إلا الظن، وإن لم تشعر النفس بواحد منهما بقي اعتقادا مجردا، لا يثبت له اليقين، ولا ينفي عنه .

وأما الحكمة في القرآن، فهي معرفة الحق وقوله والعمل به، كما كتبت تفسيرها **في غير هذا الموضع** .

والموعظة الحسنة تجمع التصديق بالخبر والطاعة للأمر؛ ولهذا يجيء الوعظ في القرآن مرادا به الأمر والنهي بترغيب وترهيب، كقوله : ﴿ ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به ﴾ [النساء : ٦٦] ، وقوله : ﴿ يعظكم الله أن تعودوا لمثله ﴾ [النور : ١٧] ، وقوله : ﴿ فجعلناها نكالا لما بين يديها وما خلفها وموعظة ﴾ [البقرة : ٦٦] ، أي : يتعظون بها فينتبهون، وينزجرون .

وكذلك الجدل الأحسن، يجمع الجدل للتصديق، وللطاعة .

الوجه الثاني : ويمكن أن يقسم هذا إلى وجه آخر بأن يقال : الناس ثلاثة أقسام : إما أن يعترف بالحق ويتبعه، فهذا صاحب الحكمة، وإما أن يعترف به، لكن لا يعمل به، فهذا يوعظ حتى يعمل، وإما ألا يعترف به، فهذا يجادل بالتي هي أحسن؛ لأن الجدال في مظنة الإغضاب، فإذا كان بالتي هي أحسن : حصلت منفعته بغاية الإمكان، كدفع الصائل .

الوجه الثالث : أن كلام الله لا يشتمل إلا على حق يقين، لا يشتمل على ما تمتاز به الخطابة والجدل عن البرهان، بكون المقدمة مشهورة، أو مسلمة غير." [(٢)]

"ص -٦٣- والثالث : المعنى المطلق الجامع .

فاستعمال القياس الجامع في نفي الأول خطأ، وكذلك استعماله في إثبات الثاني . وأما استعماله في إثبات الثالث، فيحتاج إلى إدراك العقل لثبوت المعنى الجامع الكلي، وهذا أصل القياس والدليل، فإن لم يعرف العقل بنفسه – أو بواسطة قياس آخر– ثبوت هذا، وإلا لم يستقم القياس .

وكذلك في معارفهم الثبوتية لا يأتون إلا بمعان مطلقة مجملة . مثل ثبوت الوجود، ووجوب الوجود، أو كونه ربا أو صانعا أو أولا، أو مبدأ أو قديما، ونحو ذلك من المعاني الكلية، التي لا يعلم بها خصوص الرب

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/١٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٩

تعالى، إذ القياس لا يدل على الخصوص، فإنه إذا استدل بأن كل ممكن فلابد له من موجب وبأن كل محدث فلابد له من محدث، كان مدلول هذا القياس أمرا عاما، وقد بسطت هذا **في غير هذا الموضع** .
وكذلك أصحاب الرياضة والتجرد، فإن صفوتهم الذين يشتغلون بذكر بسيط مثل لا إله إلا الله إن لم يغلوا فيقتصروا على مجرد [الله، الله] ويعتقدون أن ذلك أفضل وأكمل، كما فعله كثير منهم، وربما اقتصر بعضهم على [هو، هو] أو على قوله : [لا هو إلا هو] ؛ لأن هذا الذكر المبتدع الذي هو لا يفيد بنفسه إلا أنه مطلقا، ليس فيه بنفسه ذكر لله إلا بقصد المتكلم .
فقد ينضم إلى ذلك اعتقاد صاحبه أنه لا وجود إلا هو، كما يصرح به بعضهم ويقول : لا هو إلا هو، أو لا موجود إلا هو، وهذا عند الاتحادية." [1]

"ص -٦٩- وذلك نظير من وصف له ملك مدينة، بأنواع من الصفات، فقدم حتى رأى بعض شؤونه التي دلته على صدق المخبر فيما لم يشهد . ولست أجعل مجرد هذه الشهادة مصدقة، فإن المخبر قد يصدق في بعض، ويخطئ في بعض،وإنما ذلك بواسطة إخبار المخبر – أي رسول الله – وشهوده منه ما يوجب له امتناع الكذب عليه، كما يذكر **في غير هذا الموضع** .
فإن قلت : فمن أين له ابتداء صحة الإيمان بالله ورسوله، حتى يصير ذلك أصلا يبني عليه، وينتقل معه إلى ما بعده ؟ فأهل القياس والوجد إنما تعبوا التعب الطويل في تقرير هذا الأصل في نفوسهم، ولهذا يسمي المتكلمون كل ما يقرر الربوبية والنبوة : العقليات والنظريات، ويسميها أولئك : الذوقيات، والوجديات، ورأوا أن ما لا يتم معرفة الله ورسوله إلا به فمعرفته متقدمة على ذلك، وإلا لزم الدور . فسموا تلك عقليات، والعقليات لا تنال إلا بالقياس العقلي المنطقي .
قلت : جواب هذا من وجوه :
أحدها : المعارضة بالمثل، فإن سالك سبيل النظر القياسي، أو الإرادة الذوقية، من أين له ابتداء أن سلوك هذا الطريق يحصل له علما، ومعرفة، ليس معه ابتداء إلا مجرد إخبار مخبر بأنه سلك هذا الطريق فوصل، أو خاطر يقع في قلبه سلوك هذا الطريق، إما مجوزا للوصول أو متحريا أو غير ذلك، أو سلوكا ابتداء بلا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٢٠

انتهاء، وليس ذلك مختصا بالعلم الإلهي، بل كل العلوم لابد للسالك فيها ابتداء من مصادرات يأخذها مسلمة إلى أن تتبرهن فيما بعد .." (١)

"ص -٧٢- الوجه الثاني في الجواب : أن الطريقة القياسية، والرياضية، إذا سلكها الرجل وأفضت به إلى المعرفة – إن أفضت – علم حينئذ أنه سلك طريقا صحيحا وأن مطلوبه قد حصل، وأما قبل ذلك فهو لا يعرف، فأدني أحوال الإيمانية – ولا دناءة فيها – أن تكون كذلك . فإنه إذا أخذ الإيمان بالله ورسله مسلما، ونظر في موجبه،وعمل بمقتضاه، حصل له بأدني سعي مطلوبه من معرفة الله، وأن الطريق التي سلكها صحيحة، فإن نفس تصديق الرسول فيما أخبر به عن ربه وطاعته، يقرر عنده علما يقينيا بصحة ذلك أبلغ بكثير مما ذكر أولا .

الوجه الثالث : أن الإقرار بالله قسمان : فطري، وإيماني . فالفطري : وهو الاعتراف بوجود الصانع – ثابت في الفطرة . كما قرره الله في كتابه في مواضع وقد بسطت القول فيه **في غير هذا الموضع** . فلا يحتاج هذا إلى دليل، بل هو أرسخ المعارف، وأثبت العلوم، وأصل الأصول .

وأما الإقرار بالرسول، فبأدنى نظر فيما جاء به، أو في حاله، أو في آياته، أو نحو ذلك من شؤونه يحصل العلم بالنبوة، أقوى بكثير مما يحصل المطالب القياسية، والوجدية، في الأمور الإلهية . ثم إذا قوي النظر في أحواله حصل من اليقين الضروري الذي لا يمكن دفعه ما يكون أصلا راسخا . وبسط هذا مذكور **في غير هذا الموضع**؛ إذ المقصود هنا بيان خطأ من سلك طريق القياس، أو الرياضة، دون الإيمان ابتداء . وأما تقرير طريقة الإيمان فشأنه عظيم، أعظم مما كتبته هنا .

الوجه الرابع : أنا نخاطب المسلمين المتسمين بالإيمان، الذين غرض أحدهم." (٢)

"ص -٧٤- قلت : النظر لا ريب في صحته في الجملة، وأنه إذا كان في دليل أفضى إلى العلم بالمدلول، وإذا كان في آيات الله أفضى إلى الإيمان به، الذي هو رأس العبادة، كما أن العبادة والإرادة لا ريب في صحتها في الجملة، وأنها إذا كانت على منهاج الأنبياء أفضت إلى رضوان الله، لكن عليك أن تفرق بين الآيات وبين القياس، كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** .

فإن الآية هي العلامة . وهي ما تستلزم بنفسها لما هي آية عليه، من غير توسط حد أوسط، ينتظم به قياس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٢٠

مشتمل على مقدمة كلية، كالشعاع فإنه آية الشمس، وكذلك النبات للمطر في الأرض القفر، والدخان للنار، وإن لم ينعقد في النفس قياس، بل العقل يعلم تلازمهما بنفسه، فيعلم من ثبوت الآية ثبوت لازمها، والعلم بالتلازم قد يكون فطريا، وقد لا يكون .

الوجه السادس : أن تينك الطريقين ليستا باطلا محضا، بل يفضي كل منهما إلى حق ما، لكن ليس هو الحق الواجب، وكثيرا ما يقترن معه الباطل فلا يحصل بكل منهما بمجرده أداء الواجب ولا اجتناب المحرم، و لا تحصلان المقصود الذي فيه سعادة العبد من نجاته ونعيمه، بعد مبعث الرسول .

أما الطريقة النظرية القياسية، فإنه لابد فيها من الاستدلال بالممكن على الواجب، أو المحدث على المحدث، أو بالحركة على المحرك، وذلك يعطي فاعلا عظيما من حيث الجملة .

وكذلك الطريقة الرياضية الذوقية تعطي انقياد القلب وخضوعه إلى الصانع." (١)

"ص -٩١- وإن عنى به بعضهم كونه حقا في نفسه، فهذا ليس هو حقيقته التي هي هو، كما قد قرر هذا في غير هذا الموضع .

وإن من قال من المتفلسفة أو المتكلمة : إن حقيقة الرب هي وجوده أو وجوب وجوده، أو أنهم علموا حقيقته فقد أخطأ في ذلك خطأ قبيحا، وأن هذا بمنزلة من قال : حقيقة سائر الكائنات كونها ممكنة، وهؤلاء بعداء عن الله محجوبون عن معرفته، لم يعرفوا منه إلا صفة كلية من صفاته فظنوا أنهم عرفوا حقيقته .

وبهذا يتبين لك أن من قال : العلم الأعلى هو علم ما بعد الطبيعة، وهو الناظر في الوجود ولواحقه، فإنما حقيقة ذلك أنه أعلى في ذهن الطالب لمعرفة الله بالقياس علي خلقه، لا أنه أعلى في نفسه، ولا أن معلومه أعلى، ولا أعلى عند من عرف حقائق الموجودات، ولا أعلى عند من عرف الله بالفطرة، فضلا عمن عرفه بالشرعة، فضلا عمن عرفه بالولاية، فضلا عمن عرفه بالوحي والنبوة، فضلا عمن عرفه بالرسالة، فضلا عمن عرفه بالكلام، فضلا عمن عرفه بالروية .

فلما كان منتهى الفلاسفة الصابئية، وأعلى علمهم هو الوجود المطلق، وكان أصل التجهم، وتعطيل صفات

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/٢٠

الرب إنما هو مأخوذ عن الصابئة، وكان هؤلاء الاتحادية في الأصل جهمية، وأنه بما فيهم من النصرانية – المشاركة للصابئة صار بينهم وبين الصابئة نسب – صار معبودهم وإلههم هو." (١)

"ص –١١٢– حيا فإنه مع ربه كالميت مع الغاسل ليس له من نفسه فعل بغير الله؛ لأنه سبحانه لو لم يقو العبد على القيام بالتكليف، لما قدر على ذلك . فالفعل لله حقيقة، وللعبد مجازا، ودليل ذلك قول : لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، أي لا حول عن المعصية، ولا قوة على الطاعة إلا بالله .

وقد علم أن الرب ليس عليه تكليف؛ لأنه لا مكلف له، والعبد ليس يقوم بما كلف به إلا بالله، والتكليف حق .

فتعجب القائل عند شهوده لهذه الحال ! وحار في ذلك مع الإقرار به، وأنه على العبد حق، فما ينبغي لعاقل أن يقع فيمن لا يفهم كلامه، بل التقصير من الفهم القصير، فمع أيهما الحق ؟

فأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه فقال :

الحمد لله، كلام هذا الثاني كلام باطل، وخوض فيما لم يحط بعلمه، ولم يعرف حقيقته، ولا هو عارف بحقيقة قول ابن عربي وأصله، الذي تفرع منه هذا الشعر وغيره، ولا هو أخذ بمقتضى هذا اللفظ ومدلوله .

فأما أصل ابن عربي فهو أن الوجود واحد . وأن الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن، والقول بأن المعدوم شيء وأعيان المعدومات ثابتة في العدم، ووجود الحق فاض عليها، فوجود كل شيء عين وجود الحق عنده، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص –١١٥– إن قلت عبد فذاك نفى

لأن العبد ليس له عنده وجود مخلوق، بل وجوده هو الوجود الواجب القديم عنده، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

فإن كلام الرجل يفسر بعضه بعضا، وهذا الأصل وهو القول بوحدة الوجود قوله وقول ابن سبعين، وصاحبه الششتري، والتلمساني، والصدر القونوي، وسعيد الفرغاني، وعبد الله البلياني، وابن الفارض صاحب نظم السلوك، وغير هؤلاء من أهل الإلحاد، القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد .

وأما مدلول هذا الشعر : فإن قوله :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٢٢

ياليت شعري من المكلف

استفهام إنكار للمكلف . ثم قال :

إن قلت عبد فذاك ميت

وفي موضع آخر قال : فذاك نفى . وكلاهما باطل، فإن العبد موجود وثابت ليس بمعدوم منتف، ولكن الله هو الذي جعله موجودا ثابتا، وهذا هو دين المسلمين، أن كل ما سوى الله مخلوق لله موجود، يجعل الله له وجودا، فليس لشيء من الأشياء وجود إلا بإيجاد الله له، وهو باعتبار نفسه لا يستحق إلا العدم . . . موجودا حيا ناطقا فاعلا مريدا قادرا، بل هذا كله . . . لا يمنع ثبوت ذواتها، وصفاتها، وأفعالها .." [(١)]

"ص -١٢٠- وإنما يتصف بخلقه وفعله، كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد، وهي مفعولة للرب .

لكن هذه الصفات لم يخلقها الله بتوسط قدرة العبد، ومشيئته، بخلاف أفعاله الاختيارية، فإنه خلقها بتوسط خلقه لمشيئة العبد وقدرته، كما خلق غير ذلك من المسببات بواسطة أسباب أخر، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**، ولكن هذا قدر ما وسعته هذه الورقة، والله أعلم .." [(٢)]

"ص -١٩١- الوجه التاسع : أنه متناقض من حيث جعل الروح بياضها، والنفس الكلية سوادها، والسموات الجفن الأعلى، والأرضون الجفن الأسفل .

ومعلوم أن جفني عين الإنسان محيطان بالسواد والبياض، والروح والنفس عنده هي فوق السموات والأرض، ليست بين السماء والأرض، كما أن سواد العين وبياضها بين الجفنين، فهذا التمثيل مع أنه من أقبح الكفر، ففيه من الجهالة والتناقض ما تراه .

الوجه العاشر : أن النفس الكلية اسم تلقاه عن الصابئة الفلاسفة .

وأما الروح : فإن مقصوده بها هو الذي يسمونه العقل، وهو أول الصادرات، وسماه هو روحا، وهذا بناه على مذهب الصابئة، وليس هذا من دين الحنفاء، وقد بينا فساد ذلك **في غير هذا الموضع** .

لكن الصابئة الفلاسفة خير من هؤلاء، فإنهم يقرون بواجب الوجود الذي صدرت عنه العقول، والنفوس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٢٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/٢٢

والأفلاك، والأرض لا يجعلونها إياه وهؤلاء يجعلونها إياه .

فقولهم إنما ينطبق على المعطلة، مثل فرعون وحزبه الذي قال : ﴿ وما رب العالمين ﴾ [الشعراء : ٢٣] ، وقال : ﴿ ما علمت لكم من إله غيري ﴾ [القصص : ٣٨] ، وقال : ﴿ وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلى أبلغ الأسباب أسباب السماوات ﴾ الآية [غافر : ٣٦، ٣٧]

فإن فرعون يقر بوجود هذا العالم، ويقول : ما فوقه رب، ولا له خالق غيره .." [(١)]

"ص -٢١٧- صلى الله عليه وسلم عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة ! فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير، وكان أبو بكر هو أعلمنا به، فكان أبو بكر هو أعلمهم بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقاصده في كلامه، وإن كانوا كلهم مشتركين في فهمه .

وهذا كما في الصحيح أنه قيل لعلى رضي الله عنه : هل ترك عندكم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ؟ وفي لفظ : هل عهد إليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعهده إلى الناس ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهما يؤتيه الله عبدا في كتابه، وما في هذه الصحيفة : وفيها العقل، وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر . وبهذا الحديث ونحوه من الأحاديث الصحيحة، استدل العلماء على أن كل ما يذكر عن على وأهل البيت، من أنهم اختصوا بعلم خصهم به النبي صلى الله عليه وسلم دون غيرهم كذب عليهم، مثل ما يذكر منه الجفر، والبطاقة، والجدول، وغير ذلك وما يأثره القرامطة الباطنية عنهم، فإنه قد كذب على جعفر الصادق رضي الله عنه ما لم يكذب على غيره، وكذلك كذب على على رضي الله عنه وغيره من أئمة أهل البيت رضي الله عنهم كما قد بين هذا وبسط **في غير هذا الموضع** .

وهكذا يكذب قوم من النساك ومدعي الحقائق على أبي بكر وغيره، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخاطبه بحقائق لا يفهمها عمر مع حضوره، ثم قد يدعون أنهم عرفوها، وتكون حقيقتها زندقة وإلحادا .." [(٢)]

"ص -٢٢٢- وفي هذا الكلام أنواع قد بيناها **في غير هذا الموضع** :

منها : أن دعوى المدعي وجود خاتم الأولياء على ما ادعوه باطل لا أصل له .

ولم يذكر هذا أحد من المعروفين قبل هؤلاء، إلا أبو عبد الله محمد بن على الترمذي الحكيم، في كتاب [

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٩/٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٥/٢٤

ختم الولاية] وقد ذكر في هذا الكتاب ما هو خطأ وغلط، مخالف للكتاب والسنة والإجماع .

وهو رحمه الله تعالى وإن كان فيه فضل ومعرفة، و له من الكلام الحسن المقبول والحقائق النافعة أشياء محمودة، ففي كلامه من الخطأ ما يجب رده، ومن أشنعها ما ذكره في كتاب [ختم الولاية] ، مثل دعواه فيه أنه يكون في المتأخرين من درجته عند الله أعظم من درجة أبي بكر، وعمر، وغيرهما .

ثم إنه تناقض في موضع آخر، لما حكى عن بعض الناس أن الولي يكون منفردا عن الناس، فأبطل ذلك واحتج بأبي بكر وعمر وقال : يلزم هذا أن يكون أفضل من أبي بكر وعمر، وأبطل ذلك .

ومنها : أنه ذكر في كتابه ما يشعر أن ترك الأعمال الظاهرة ولو أنها التطوعات المشروعة أفضل في حق الكامل ذي الأعمال القلبية، وهذا أيضا خطأ عند أئمة الطريق، فإن أكمل الخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخير الهدي هدى محمد صلى الله عليه وسلم، وما زال محافظا على ما يمكنه من الأوراد والتطوعات البدنية إلى مماته .." (١)

"ص -٢٢٥- وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يقول الله تعالى : من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته ولابد له منه " .

فالمتقربون إلى الله بالفرائض هم الأبرار المقتصدون أصحاب اليمين، والمتقربون إليه بالنوافل التي يحبها بعد الفرائض هم السابقون المقربون، وإنما تكون النوافل بعد الفرائض . وقد قال أبو بكر الصديق في وصته لعمر بن الخطاب : اعلم أن لله عليك حقا بالليل لا يقبله بالنهار، وحقا بالنهار لا يقبله بالليل، وأنه لا يقبل النافلة حتى تؤدى الفريضة .

والاتحادية يزعمون أن قرب النوافل يوجب أن يكون عين الحق عين أعضائه، وأن قرب الفرائض يوجب أن يكون الحق عين وجوده كله، وهذا فاسد من وجوه كثيرة، بل كفر صريح، كما بيناه **في غير هذا الموضع** .

وإذا كان خاتم الأولياء آخر مؤمن تقي في الدنيا، فليس ذلك الرجل أفضل الأولياء، ولا أكملهم، بل أفضلهم

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٠/٢٤

وأكملهم سابقوهم، الذين هم أخص بأفضل الرسل من غيرهم، فإنه كلما كان الولي أعظم اختصاصا بالرسول، وأخذا عنه وموافقة له كان أفضل، إذ الولي لا يكون وليا لله إلا بمتابعة الرسول باطنا وظاهرا، فعلى قدر المتابعة للرسول يكون قدر الولاية لله .." (١)

"ص -٢٣٤- الناس عامة " ، وقال : " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة " ، وقد قال تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ﴾ [سبأ : ٢٨] ، وقال تعالى : ﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا ﴾ الآية [الأعراف : ١٥٨] . فمحمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى جميع الثقلين : إنسهم وجنهم، عربهم وعجمهم، ملوكهم وزهادهم، الأولياء منهم وغير الأولياء، فليس لأحد الخروج عن متابعته باطنا وظاهرا، ولا عن متابعة ما جاء به من الكتاب والسنة، في دقيق ولا جليل، لا في العلوم ولا الأعمال، وليس لأحد أن يقول له كما قال الخضر لموسى، وأما موسى فلم يكن مبعوثا إلى الخضر .

الثاني : أن قصة الخضر ليس فيها مخالفة للشريعة، بل الأمور التي فعلها تباح في الشريعة، إذا علم العبد أسبابها كما علمها الخضر، ولهذا لما بين أسبابها لموسى وافقه على ذلك، ولو كان مخالفا لشريعته لم يوافقه بحال .

وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع، فإن خرق السفينة مضمونه : أن المال المعصوم يجوز للإنسان أن يحفظه لصاحبه بإتلاف بعضه، فإن ذلك خير من ذهابه بالكلية، كما جاز للراعي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أن يذبح الشاة، التي خاف عليها الموت، وقصة الغلام مضمونها : جواز قتل الصبي الصائل؛ ولهذا قال ابن عباس لنجدة : وأما الغلمان فإن كنت تعلم منهم ما علمه الخضر." (٢)

"ص -٣٢٨- يقول : أنت إذا أطعت جعلت نفسك خالقا لطاعتك، فتنسى نعمة الله عليك أن جعلك مطيعا له، وإذا عصيت لم تعترف بأنك فعلت الذنب،بل تجعل نفسك بمنزلة المجبور عليه بخلاف مراده،أو المحرك الذي لا إرادة له ولا قدرة ولا علم، وكلاهما خطأ .

وقد ذكر أبو طالب المكي عن سهل بن عبد الله التستري أنه قال : إذا عمل العبد حسنة فقال : أي رب،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٣/٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٢/٢٤

أنا فعلت هذه الحسنة، قال له ربه : أنا يسرتك لها وأنا أعنتك عليها . فإن قال : أي رب، أنت أعنتني عليها ويسرتني لها، قال له ربه : أنت عملتها وأجرها لك، وإذا فعل سيئة فقال : أي رب، أنت قدرت على هذه السيئة . قال له ربه : أنت اكتسبتها وعليك وزرها،فإن قال : أي رب،إني أذنبت هذا الذنب وأنا أتوب منه، قال له ربه : أنا قدرته عليك وأنا أغفره لك . وهذا باب مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وقد كثر في كثير من المنتسبين إلى المشيخة والتصوف شهود القدر فقط، من غير شهود الأمر والنهي، والاستناد إليه في ترك المأمور وفعل المحظور، وهذا أعظم الضلال

ومن طرد هذا القول والتزم لوازمه، كان أكفر من اليهود والنصارى والمشركين، لكن أكثر من يدخل في ذلك يتناقض ولا يطرد قوله

وقول هذا القائل هو من هذا الباب فقوله : آدم كان أمره بكل باطنا فأكل، وإبليس كان توحيده ظاهرا فأمر بالسجود لآدم فرآه غيرا فلم يسجد." [١]

"ص -٣٣٦- وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه، وقوله : " أتاني البارحة ربي في أحسن صورة " الحديث الذي رواه الترمذي وغيره، إنما كان بالمدينة في المنام، هكذا جاء مفسرا .

وكذلك حديث أم الطفيل وحديث ابن عباس وغيرهما مما فيه رؤية ربه إنما كان بالمدينة كما جاء مفسرا في الأحاديث، والمعراج كان بمكة كما قال تعالى : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ [الإسراء : ١] ، وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** .

وقد ثبت بنص القرآن أن موسى قيل له : ﴿ لن ترآني ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، وأن رؤية الله أعظم من إنزال كتاب من السماء، كما قال تعالى : ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة ﴾ [النساء : ١٥٣] ، فمن قال : إن أحدا من الناس يراه، فقد زعم أنه أعظم من موسى بن عمران،ودعواه أعظم من دعوى من ادعى أن الله أنزل عليه كتابا من السماء .

والناس في رؤية الله على ثلاثة أقوال :

فالصحابة والتابعون وأئمة المسلمين على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار عيانا، وأن أحدا لا يراه في الدنيا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/٢٥

بعينه، لكن يرى في المنام ويحصل للقلوب من المكاشفات والمشاهدات ما يناسب حالها .

ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه، حتى يظن أنه رأى ذلك بعينه،." [1]

"ص -٣٣٧- وهو غالط، ومشاهدات القلوب تحصل بحسب إيمان العبد، ومعرفته في صورة مثالية، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

والقول الثاني : قول نفاة الجهمية : أنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة .

والثالث : قول من يزعم أنه يرى في الدنيا والآخرة .

وحلولية الجهمية يجمعون بين النفي والإثبات، فيقولون : إنه لا يري في الدنيا ولا في الآخرة، وأنه يرى في الدنيا والآخرة، وهذا قول ابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله؛ لأن الوجود المطلق الساري في الكائنات لا يرى، وهو وجود الحق عندهم .

ثم من أثبت الذات قال : يرى متجليا فيها، ومن فرق بين المطلق والمعين قال : لا يرى إلا مقيدا بصورة .

وهؤلاء قولهم دائر بين أمرين : إنكار رؤية الله، وإثبات رؤية المخلوقات، ويجعلون المخلوق هو الخالق، أو يجعلون الخالق حالا في المخلوق، وإلا فتفريقهم بين الأعيان الثابتة في الخارج وبين وجودها هو قول من يقول : بأن المءدوم شيء في الخارج، وهو قول باطل، وقد ضموا إليه أنهم جعلوا نفس وجود المخلوق هو وجود الخالق .

وأما التفريق بين المطلق والمعين مع أن المطلق لا يكون هو في الخارج مطلقا فيقتضي أن يكون الرب معدوما، وهذا هو جحود الرب وتعطيله،/." [2]

"ص -٣٣٨- وإن جعلوه ثابتا في الخارج جعلوه جزءا من الموجودات،فيكون الخالق جزءا من المخلوق أو عرضا قائما بالمخلوق، وكل هذا مما يعلم فساده بالضرورة، وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

وأما تناقضه فقوله :

ما غبت عن القلب ولا عن عيني ما بينكم وبيننا من بين

يقتضى المغايرة، وأن المخاطب غير المخاطب، وأن المخاطب له عين وقلب لا يغيب عنهما المخاطب،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٤/٢٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٥/٢٥

بل يشهده القلب والعين، و الشاهد غير المشهود .

وقوله :

ما بينكم وبيننا من بين

فيه إثبات ضمير المتكلم وضمير المخاطب، وهذا إثبات لاثنين، وإن قالوا : هذه مظاهر ومجال، قيل : فإن كانت المظاهر والمجالي غير الظاهر والمتجلي، فقد ثبتت التثنية وبطلت الوحدة، وإن كان هو إياها فقد بطل التعدد، فالجمع بينهما تناقض .

وقول القائل :

فارق ظلم الطبع وكن متحدا بالله وإلا فكل دعواك محال

إن أراد الاتحاد المطلق، فالمفارق هو المفارق، وهو الطبع وظلم الطبع، وهو المخاطب بقوله : وكن متحدا بالله وهو المخاطب بقوله : كل دعواك محال وهو القائل هذا القول، وفي ذلك من التناقض ما لا يخفى .." (١)

"ص -٤١١- عند حد، ولا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة، بل هم كما قال الله : ﴿ وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ﴾ [الأحزاب : ٧٢] ، ظلمة جهال، مثل السبع العادي، يفعلون بحكم الأهواء المحضة، ويدفعون عن أنفسهم الملام والعذل، أو ما يجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجبر الباطل، وبملاحظة القدر النافذ، معرضين عن الأمر والنهي، ولا يفعلون مثل ذلك بمن اعتدى عليهم وظلمهم وآذاهم، بل ولا بمن قصر في حقوقهم، بل ولا بمن أطاع الله، فأمر بما أمر الله به، ونهى عما نهى الله عنه، وقد بسطت الكلام في هؤلاء القدرية والقسم الأول، وذكرت القدرية الإبليسية **في غير هذا الموضع**، وإنما الغرض هنا التنبيه على معاقد الأقوال .

وقد فرق الله في كتابه بين القسمين بين من قام بكلماته الكونيات، وبين من اتبع كلماته الدينيات وذلك في أمره وإرادته وقضائه، وحكمه وإذنه وبعثه وإرساله، فقال في الأمر الديني الشرعي : ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى ﴾ [النحل : ٩٠] ، ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ [النساء : ٥٨] ، ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ [البقرة : ٦٧] . وقال في الأمر الكوني القدري : ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ﴾ [يس : ٨٢] ، ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾ [

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٦/٢٥

النحل : ١] ، وكذلك قوله : ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها ﴾ [الإسراء : ١٦] على أحد الأقوال .

وقال في الإرادة الدينية الشرعية : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ [البقرة : ١٨٥] ،." [١]

"ص -٤٩٥- وهل وراء ذلك جوهر قائم بنفسه سيال هو الدهر ؟ هذا مما تنازع فيه الناس، فأثبته طائفة من المتفلسفة من أصحاب أفلاطون، كما أثبتوا الكليات المجردة في الخارج، التي تسمى المثل الأفلاطونية والمثل المطلقة، وأثبتوا الهيولي التي هي مادة مجردة عن الصور، وأثبتوا الخلاء جوهرا قائما بنفسه .

وأما جماهير العقلاء من الفلاسفة وغيرهم، فيعلمون أن هذا كله لا حقيقة له في الخارج، وإنما هي أمور يقدرها الذهن ويفرضها، فيظن الغالطون أن هذا الثابت في الأذهان هو بعينه ثابت في الخارج عن الأذهان، كما ظنوا مثل ذلك في الوجود المطلق، مع علمهم أن المطلق بشرط الإطلاق وجوده في الذهن، وليس في الخارج إلا شيء معين وهي الأعيان، وما يقوم بها من الصفات، فلا مكان إلا الجسم أو ما يقوم به، ولا زمان إلا مقدار الحركة، ولا مادة مجردة عن الصور، بل ولا مادة مقترنة بها غير الجسم الذي يقوم به الأعراض، ولا صورة إلا ما هو عرض قائم بالجسم، أو ما هو جسم يقوم به العرض، وهذا وأمثاله مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وإنما المقصود التنبيه على ما يتعلق بذلك على وجه الاختصار، والله أعلم .

تم الموجود الآن من كتاب توحيد الربوبية ويليه كتاب مجمل اعتقاد السلف .." [٢]

"ص -٦٦- وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذي يختص بها، التي هي حقيقة لا يعلمها إلا هو؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية، وأمثالهم من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال أحمد في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله .

وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله، وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه، وإن كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله، ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم؛ من أن لفظ التأويل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٣٠

يراد به التفسير المبين لمراد الله به، فذلك لا يعاب بل يحمد، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها،فذاك لا يعلمه إلا هو . وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع** .

ومن لم يعرف هذا، اضطربت أقواله،مثل طائفة يقولون : إن التأويل باطل، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره، ويحتجون بقوله تعالى : ﴿وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ [آل عمران : ٧] . ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل، وهذا تناقض منهم؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله، وهم ينفون التأويل مطلقا .

وجهة الغلط : أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو .." [١]

"ص -٧٣- من تولى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وبناء على أن من أحبهما فقد أبغض عليا رضي الله عنه ومن أبغضه فهو ناصبي .

وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى، ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه، وأكثر العقلاء على خلاف ذلك، وقد بسطنا الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**، وبينا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفي ذلك، وبينا فساد قول من يقول بتماثلها .

وأيضا، فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل، وذلك أنه إذا أثبت تماثل الأجسام، فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التي ينفون بها الجسم .

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم، وثبت امتناع الجسم، كان هذا وحده كافيا في نفي ذلك، لا يحتاج نفي ذلك . إلى نفي مسمى التشبيه، لكن نفي التجسيم يكون مبنيا على نفي هذا التشبيه بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسما، ثم يقال : والأجسام متماثلة، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع، وهذا ممتنع عليه .

لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمدا في نفي التشبيه على نفي التجسيم، فيكون أصل نفيه نفي الجسم، وهذا مسلك آخر، سنتكلم عليه إن شاء الله .." [٢]

"ص -٨٨- وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه، واستيفاء طرق ذلك؛ لأن هذا مبسوط **في غير هذا الموضع**، وإنما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/٧١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/٧٨

وما سكت عنه السمع نفيا وإثباتا، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه سكتنا عنه، فلا نثبته ولا ننفيه . فنثبت ما علمنا ثبوته، وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته . والله أعلم .." (١)

"ص -١٠٣- والكلابية والأشعرية خير من هؤلاء في باب الصفات فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع وأما في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة والكلابية هم أتباع أبى محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب الذي سلك الأشعرى خطته وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبى وأبى العباس القلانسي ونحوهما خير من الأشعرية في هذا وهذا فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم اليه أحد حيث جعلوا الإيمان قول اللسان وان كان مع عدم تصديق القلب فيجعلون المنافق مؤمنا لكنه يخلد في النار فخالفوا الجماعة في الإسم دون الحكم وأما في الصفات والقدر والوعيد فهم اشبه من اكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات ويقاربون قول جہم لكنهم." (٢)

"ص -١١٣- الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إذا شاء إلا الله وحده، قال تعالى : ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون﴾ [الذاريات : ٤٩] أي : فتعلمون أن خالق الأزواج واحد .

ولهذا من قال : إن الله لا يصدر عنه إلا واحد لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد كان جاهلا، فإنه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء لا واحد ولا اثنان إلا الله الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون .

فالنار التي خلق الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها، وبمحل يقبل الاحتراق، فإذا وقعت على السمندل [السمندل : طائر بالهند لا يحترق بالنار . انظر : القاموس المحيط، مادة سمندل] والياقوت ونحوهما لم تحرقهما، وقد يطلى الجسم بما يمنع إحراقه .

والشمس التي يكون عنها الشعاع لابد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف، لم يحصل الشعاع تحته، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه لابد من [الإيمان بالقدر] ، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٣/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١١/٣٢

: هو نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده .
ولابد من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه .." (١)

"ص -١١٤- والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا، فإنه لابد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته، والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه، والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده، فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لابد له من فعل وترك، فإن الإنسان همام حارث، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أصدق الأسماء حارث وهمام " ، وهو معنى قولهم : متحرك بالإرادات، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها، ولابد أن يعرف ما يريده، هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟

وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم لهم .

وفي هذا المقام تكلم الناس في أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل، أم ليس لها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما قد بسط **في غير هذا الموضع**، وبينا ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل، وهو." (٢)

"ص -١٩١- وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته، وكل منهما أصاب من وجه، فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطئ، كما قد قررته **في غير هذا الموضع** وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين .

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه : فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب، فإنا وإن قلنا أن وجود الشيء عين ماهيته لا يجب أن يكون الاسم مقولا عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظى فقط كما في جميع أسماء الأجناس فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطئ وليس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٣/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٤/٣٢

عين هذا السواد هو عين هذا السواد إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي لكنه لا يوجد مطلقا بشرط الإطلاق إلا في الذهن ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج فإنه على ذلك تنتفي الأسماء المتواطئة وهي جمهور الأسماء الموجودة في الغالب وهي أسماء الأجناس اللغوية وهو الاسم المطلق على الشيء وعلى كل ما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامدا أو مشتقا وسواء كان جنسا منطقيا أو فقهيا أو لم يكن بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك وكلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة .

وطلب بعضهم إعادة قراءة الاحاديث المذكورة في العقيدة ليطعن في." (١)

"ص –٢٠٠– وليس معنى قوله ﴿وهو معكم أين ما كنتم ﴾ [الحديد : ٤] . أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لا توجبه اللغة؛ وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة وخلاف ما فطر الله عليه الخلق؛ بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر أينما كان .

ولما ذكرت أن جميع أسماء الله التي يسمى بها المخلوق كلفظ الوجود الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب والممكن تنازع كبيران، هل هو مقول بالاشتراك ؟ أو بالتواطئ ؟ فقال أحدهما : هو متواطئ وقال آخر : هو مشترك لئلا يلزم التركيب وقال هذا قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا ؟ ! فمن قال إن وجود كل شيء عين ماهيته قال أنه مقول بالاشتراك؛ ومن قال أن وجوده قدر زائد على ماهيته قال أنه مقول بالتواطئ، فأخذ الأول يرجح قول من يقول أن الوجود زائد على الماهية لينصر أنه مقول بالتواطئ، فقال الثاني مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته، فأنكر الاول ذلك فقلت أما متكلموا أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته وكل منهما أصاب من وجه فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطئ كما قد قررته **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص –٣٢٦– لي : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال : جبر العباد . فقلت لأبي عبد الله فما الجواب في هذه المسألة ؟ قال : يضل الله من يشاء، ويهدي من يشاء .

قال المروذي في هذه المسألة : إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال : لم يجبر، وعلى من رد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/٣٥

عليه : جبر، فقال أبوعبد الله : كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال : يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثه، وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام، إذا لم يكن له فيها إمام مقدم . قال المروذي : فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبر ومعه مشيخة، وكتاب من أهل عكبر، فأدخلت أحمد بن علي على أبي عبد الله . فقال : يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب، ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم على منبر عكبر، وأستغفر الله عز وجل . فقال أبو عبد الله لي : ينبغي أن تقبلوا منه، فرجعوا إليه .

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام **في غير هذا الموضع** وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي يسمونه جبرا ينافى الأمر والنهي، حتى جعله القدرية منافيا للأمر والنهي مطلقا .

وجعله طائفة من الجبرية منافيا لحسن الفعل وقبحه، وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل، ومن المعلوم أنه لا ينافى ذلك، إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائما للفاعل ونافعا له، وكونه منافيا للفاعل وضارا له .." (١)

"ص -٣٣٢- التوحيد، والنبوة، والمعاد بالبراهين التي لا ينتهي إلى تحقيقها نظر، خلاف المتكلمين من المسلمين والفلاسفة وأتباعهم، واحتج فيه بالأمثال الصمدية، التي هي المقاييس العقلية المفيدة لليقين، وقد بسطنا الكلام **في غير هذا الموضع** .

وأما الآيات المشهودة، فإن ما يشهد، وما يعلم بالتواتر من عقوبات مكذبي الرسل ومن عصاهم، ومن نصر الرسل وأتباعهم على الوجه الذي وقع، وما علم من إكرام الله تعالى لأهل طاعته وجعل العاقبة له، وانتقامه من أهل معصيته وجعل الدائرة عليهم فيه عبرة تبين أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وغير ذلك، مما يوافق القرآن .

ولهذا قال تعالى : ﴿هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا ﴾ إلى قوله : ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار ﴾ [الحشر : ٢] .

فهذا بين الاعتبار في أصول الدين، وإن كان قد تناول الاعتبار في فروعه، وكذلك قوله : ﴿قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ﴾ إلى قوله : ﴿إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار ﴾ [آل عمران: ١٣] .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٠/٤١

وأما العمل، فإن العمل بموجب العلم يثبته ويقرره ومخالفته تضعفه، بل قد تذهبه، قال الله تعالى : ﴿فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم﴾ [الصف : ٥] ، وقال تعالى : ﴿ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة﴾ [الأنعام : ١١٠] ،." (١)

"ص -٣٣٥- أي النفس الموصوفة، فإذا قال هؤلاء المؤكدون : [الذات] ، فإنما يعنون به النفس الحقيقية، التي لها وصف ولها صفات .

والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذي يوصف به الموصوف، كقول الصحابي في ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص : ١] أحبها؛ لأنها صفة الرحمن، وتارة يراد به المعاني التي دل عليها الكلام، كالعلم والقدرة، والجهمية والمعتزلة وغيرهم تنكر هذه، وتقول : إنما الصفات مجرد العبارة التي يعبر بها عن الموصوف . والكلابية ومن اتبعهم من الصفاتية قد يفرقون بين الصفة والوصف، فيجعلون الوصف هو القول، والصفة المعنى القائم بالموصوف .

وأما جماهير الناس فيعلمون أن كل واحد من لفظ الصفة والوصف مصدر في الأصل كالوعد والعدة، والوزن والزنة، وأنه يراد به تارة هذا، وتارة هذا .

ولما كان أولئك الجهمية ينفون أن يكون الله وصف قائم به علم أو قدرة، أو إرادة أو كلام وقد أثبتها المسلمون ص١روا يقولون : هؤلاء أثبتوا صفات زائدة على الذات . وقد صار طائفة من مناظريهم الصفاتية يوافقونهم على هذا الإطلاق، ويقولون : الصفات زائدة على الذات التي وصفوا لها صفات ووصف فيشعرون الناس أن هناك ذاتا متميزة عن الصفات، وأن لها صفات متميزة عن الذات، ويشنع نفاة الصفات بشناعات ليس هذا موضعها، وقد بينا فسادها **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص -٤٠٩- عنهم لما خصهما الله به من الفضائل التي سبقا بها عثمان وعليا جميعا . وقد نهى الله في كتابه عن التفرق والتشتت، وأمر بالاعتصام بحبله .

فهذا موضع يجب على المؤمن أن يتثبت فيه ويعتصم بحبل الله؛ فإن السنة مبناها على العلم والعدل، والاتباع لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فالرافضة لما كانت تسب الصحابة صار العلماء يأمرون بعقوبة من يسب الصحابة، ثم كفرت الصحابة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٤١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٤١

وقالت عنهم أشياء، قد ذكرنا حكمهم فيها في غير هذا الموضع .

ولم يكن أحد إذ ذاك يتكلم في يزيد بن معاوية ولا كان الكلام فيه من الدين، ثم حدثت بعد ذلك أشياء، فصار قوم يظهرون لعنة يزيد بن معاوية . وربما كان غرضهم بذلك التطرق إلى لعنة غيره، فكره أكثر أهل السنة لعنة أحد بعينه، فسمع بذلك قوم ممن كان يتسنن، فاعتقد أن يزيد كان من كبار الصالحين وأئمة الهدى .

وصار الغلاة فيه على طرفي نقيض، هؤلاء يقولون : إنه كافر زنديق، وإنه قتل ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقتل الأنصار وأبناءهم بالحرة ليأخذ بثأر أهل بيته الذين قتلوا كفارا، مثل جده لأمه عتبة بن ربيعة، وخاله الوليد، وغيرهما، ويذكرون عنه من الاشتهار بشرب الخمر وإظهار الفواحش أشياء .." (١)

"ص -٤٠- وأما الخالق ـ جل جلاله، سبحانه وتعالى ـ فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد . وبالذكر، وبما أخبر به عن نفسه، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة، لا تنال بمجرد التفكير والتقدير ـ أعني من العلم به نفسه، فإنه الذي لا تفكير فيه .

فأما العلم بمعاني ما أخبر به، ونحو ذلك، فيدخل فيها التفكير والتقدير كما جاء به الكتاب والسنة؛ ولهذا كان كثير من أرباب العبادة والتصوف يأمرون بملازمة الذكر، ويجعلون ذلك هو باب الوصول إلى الحق . وهذا حسن، إذا ضموا إليه تدبر القرآن والسنة واتباع ذلك، وكثير من أرباب النظر والكلام يأمرون بالتفكر والنظر، ويجعلون ذلك هو الطريق إلى معرفة الحق .

والنظر صحيح إذا كان في حق ودليل ـ كما تقدم ـ فكل من الطريقين فيها حق، لكن يحتاج إلى الحق الذي في الأخرى، ويجب تنزيه كل منهما عما دخل فيها من الباطل، وذلك كله باتباع ما جاء به المرسلون، وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع، وبينا طرق أهل العبادة والرياضة والذكر، وطريق أهل الكلام والنظر والاستدلال، وما في كل منهما من مقبول ومردود، وبينا ما جاءت به الرسالة من الطريق الكاملة الجامعة لكل حق، وليس هذا موضع بسط ذلك .." (٢)

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/٤٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤١/٤٧

"ص -٥٦- فيقال لهم : ليس هذا بحق؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة، من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ [النظر والاستدلال] ولفظ [الكلام] ، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال .

وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمى ما وضعه [أصول الدين] ، وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم . فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل : قد أنكروا أصول الدين . وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سماه ہذا أصول الدين، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فالدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بين أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بين فروع الدين دون أصوله، كما قد بينا هذا **في غير هذا الموضع**، فهكذا لفظ النظر، والاعتبار، والاستدلال .

وعامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة، كما كان." (١)

"ص -٧٠- الزنادقة والجهمية، فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله] فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه، ولم يقل أحمد ولا أحد من الأئمة : إن الرسول لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها، ولا قالوا : إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه .

كيف وقد أمر الله بتدبر كتابه، فقال تعالى : ﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ﴾ [ص : ٢٩] ، ولم يقل : بعض آياته ؟ وقال : ﴿أفلا يتدبرون القرآن ﴾ [النساء : ٨٢، محمد : ٢٤] ، وقال : ﴿أفلم يدبروا القول ﴾ [المؤمنون : ٦٨] ، وأمثال ذلك في النصوص التي تبين أن الله يحب أن يتدبر الناس القرآن كله، وأنه جعله نورا وهدى لعباده، ومحال أن يكون ذلك مما لا يفهم معناه، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن ـ عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود ـ أنهم قالوا : كنا إذا تعلمنا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم نجاوزها، حتى نتعلم ما فيها من العلم والعمل، قالوا

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٧/٤٧

: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعا، وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن من يقول في الرسول وبيانه للناس مما هو من قول الملاحدة، فكيف يكون قوله في السلف ؟ حتى يدعي اتباعه، وهو مخالف للرسول والسلف عند نفسه وعند طائفته، فإنه قد أظهر من قول النفاة ما كان الرسول يرى عدم إظهاره، لما فيه من فساد الناس . وأما عند أهل العلم والإيمان فلا .." (١)

"ص -١٠٠- والعلمية جميعا، وأما غير هؤلاء فلا ينكرون العمليات الظاهرة المتواترة، لكن قد يجعلونها لعموم الناس لا لخصوصهم، كما يقولون مثل ذلك في الأمور الخبرية .

ومدار كلامهم على أن الرسالة متضمنة لمصلحة العموم علما وعملا، وأما الخاصة فلا . وعلى هذا يدور كلام أصحاب [رسائل إخوان الصفا] وسائر فضلاء المتفلسفة .

ثم منهم من يوجب اتباع الأمور العملية من الأمور الشرعية، وهؤلاء كثيرون في متفقهتهم ومتصوفتهم وعقلاء فلاسفتهم . وإلى هنا كان ينتهي علم ابن سينا؛ إذ تاب والتزم القيام بالواجبات الناموسية، فإن قدماء الفلاسفة كانوا يوجبون اتباع النواميس التي وضعها أكابر حكماء البلاد، فلأن يوجبوا اتباع نواميس الرسل أولى . فإنهم كماقال ابن سينا : اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من هذا الناموس المحمدي .

وكل عقلاء الفلاسفة متفقون على أنه أكمل وأفضل النوع البشري، وأن جنس الرسل أفضل من جنس الفلاسفة المشاهير، ثم قد يزعمون أن الرسل والأنبياء حكماء كبار، وأن الفلاسفة الحكماء أنبياء صغار، وقد يجعلونهم صنفين . وليس هذا موضع شرح ذلك، فقد تكلمنا عليه **في غير هذا الموضع** .

وإنما الغرض أن هؤلاء الأساطين من الفلاسفة والمتكلمين، غاية." (٢)

"ص -١٤٨- يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى وعماد المذهب عنهم : إثبات كل صفة في القرآن، وأما الصفات التي في الحديث، فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها .

فإذا كنت تذم جميع أهل الإثبات من سلفك وغيرهم، لم يبق معك إلا الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم على نفي الصفات الخبرية من متأخري الأشعرية ونحوهم ولم تذكر حجة تعتمد .

فأي ذم لقوم في أنهم لا يتحاشون مما عليه سلف الأمة وأئمتها وأئمة الذام لهم ؟

وإن لم تدخل في اسم الحشوية من يثبت الصفات الخبرية، لم ينفعك هذا الكلام، بل قد ذكرت أنت **في**

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٧/٧١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٧/١٠٢

غير هذا الموضع هذا القول .

وإذا كان الكلام لا يخرج به الإنسان عن أن يذم نفسه، أو يذم سلفه الذين يقر هو بإمامتهم، وأنهم أفضل ممن اتبعهم كان هو المذموم بهذا الذم على التقديرين، وكان له نصيب من الخوارج الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم لأولهم : (لقد خبت وخسرت، إن لم أعدل) يقول : إذا كنت مقرا بأني رسول الله، وأنت تزعم أني أظلم، فأنت خائب خاسر . وهكذا من ذم من يقر بأنهم خيار الأمة وأفضلها، وأن طائفته إنما تلقت العلم والإيمان منهم، هوخائب خاسر في هذا الذم، وهذه حال الرافضة في ذم الصحابة .." (١)

"ص -١٦٣- بالشام، فأضل أهل تلك الناحية وبقاياه فيهم إلى اليوم يقولون بإلهية الحاكم وقد أخرجهم عن دين الإسلام، فلا يرون الصلوات الخمس، و لا صيام شهر رمضان، ولا حج البيت الحرام، ولا تحريم ما حرمه الله ورسوله من الميتة، والدم، ولحم الخنزير، والخمر وغير ذلك .

وهؤلاء يدعون المستجيب لهم أولا إلى التشيع، والتزام ما توجبه الرافضة وتحريم ما يحرمونه، ثم بعد هذا ينقلونه درجة بعد درجة حتى ينقلونه في الآخر إلى الانسلاخ من الإسلام، وأن المقصود هو معرفة أسرارهم، وهو العلم الذي به تكمل النفس، كما تقوله الفلاسفة الملاحدة، فمن حصل له هذا العلم وصل إلى الغاية، وسقطت عنه العبادات التي تجب على العامة، كالصلوات الخمس، وصيام رمضان، وحج البيت، وحلت له المحرمات التي لا تحل لغيره .

فهؤلاء يجعلون الرسول صلى الله عليه وسلم إذا عظموه وقالوا : كان كاملا في العلم من جنس رؤوسهم الملاحدة، و أنه كان يظهر للعامة خلاف ما يبطنه للخاصة . وقد بينا من فساد أقوالهم **في غير هذا الموضع** ما لا يناسبه هذا المقام .

فإن المقصود هنا أن هؤلاء النفاة للعلو وللصفات الخبرية، كصاحب اللمعة وأمثاله يقولون في الرسول من جنس قول هؤلاء : إن الذي أظهره ليس هو الحق الثابت في نفس الأمر؛ لأن ذلك ما كان يمكنه إظهاره للعامة، فإذا." (٢)

"ص -٢١٤- : ﴿فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة ﴾ إلى قوله : ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها ﴾ [الحج : ٤٢٤٦] ، وقوله : ﴿وإنكم لتمرون عليهم

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٣/٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٩/٤٧

مصبحين

وبالليل أفلا تعقلون ؟ ﴾ [الصافات : ١٣٧، ١٣٨]

وقال : ﴿إن في ذلك لآيات للمتوسمين ﴾ [الحجر : ٧٥] .

فبين أنه تارك آثار القوم المعذبين للمشاهدة، ويستدل بذلك على عقوبة الله لهم، وقال تعالى : ﴿وكم أهلكنا من القرون ﴾ الآيتين [الإسراء : ١٧، ١٨] . فذكر طريقين يعلم بهما ذلك :

أحدهما : ما يعاين ويعقل بالقلوب .

والثاني : ما يسمع، فإنه قد تواتر عند كل أحد حال الأنبياء، ومصدقهم ومكذبهم، وعاينوا من آثارهم ما دل على أنه سبحانه عاقب مكذبهم وانتقم منهم، وأنهم كانوا على الحق الذي يحبه ويرضاه، وأن من كذبهم كان على الباطل الذي يغضب الله على أهله، وأن طاعة الرسل طاعة لله، ومعصيتهم معصية لله .

ومن الطرق أيضا : أن يعلم ما تواتر من معجزاتهم الباهرة، وآياتهم القاهرة، وأنه يمتنع أن تكون المعجزة على يد مدعي النبوة وهو كذاب، من غير تناقض، ولا تعارض، كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** .." (١)

"ص -٢٢٦- (لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون) ، ثم قال : (اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين وأفسح له في قبره، ونور له فيه) .

وروى مسلم أيضا عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ألم تروا أن الإنسان إذا مات شخص بصره ؟) قالوا : بلى . قال : (فكذلك حين يتبع بصره نفسه) فسماه تارة روحا، وتارة نفسا .

وروى أحمد بن حنبل، وابن ماجه عن شداد بن أوس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر؛ فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيرا، فإنه يؤمن على ما يقول أهل الميت) .

ودلائل هذا الأصل وبيان مسمى [الروح والنفس] وما فيه من الاشتراك كثير لا يحتمله هذا الجواب، وقد بسطناه **في غير هذا الموضع** .

فقد بان بما ذكرناه أن من قال : إن أرواح بني آدم قديمة غير مخلوقة، فهو من أعظم أهل البدع الحلولية،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٤٩

الذين يجر قولهم إلى التعطيل، بجعل العبد هو الرب وغير ذلك من البدع الكاذبة المضلة .

وأما قوله تعالى : ﴿قل الروح من أمر ربي ﴾ [الإسراء : ٨٥] ، فقد قيل : إن الروح هنا ليس هو روح الآدمي، وإنما هو ملك في قوله : ﴿يوم يقوم الروح والملائكة صفا ﴾ [النبأ : ٣٨] ،." (١)

"ص -٢٧٢- سبحانه فوق سمواته، على عرشه، بائن من خلقه؛ ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

وقال تعالى : ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ [طه : ٧١] ، وقال : ﴿فسيحوا في الأرض ﴾ [التوبة : ٢] ، وقال : ﴿يتيهون في الأرض ﴾ [المائدة : ٢٦] وليس المراد أنهم في جوف النخل، وجوف الأرض، بل معنى ذلك أنه فوق السموات، وعليها، بائن من المخلوقات، كما أخبر في كتابه عن نفسه أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش .

وقال : ﴿يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي ﴾ [آل عمران : ٥٥] ، وقال تعالى ﴿ تعرج الملائكة والروح إليه ﴾ [المعارج : ٤] ، وقال : ﴿بل رفعه الله إليه ﴾ [النساء : ١٥٨] ، وأمثال ذلك في الكتاب والسنة وجواب هذه المسألة مبسوط **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص -٣٠٤- وأما عرصات القيامة ، فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ ، فيقال لأحدهم : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ وقال تعالى : ﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ الآية [القلم : ٤٢] .

وقد ثبت في الصحاح من غير وجه حديث تجلى الله لعباده في الموقف ، إذا قيل : (ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون ، فيتبع المشركون آلهتهم ، ويبقى المؤمنون ، فيتجلى لهم الرب في غير الصورة التي يعرفون فينكرونه ، ثم يتجلى لهم في الصورة التي يعرفونها ، فيسجد له المؤمنون ، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر ، يريدون السجود فلا يستطيعون) . وذكر قوله : ﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ الآية . والكلام على هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع** ، والله أعلم .." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٥٦

(٣) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٦٠

"ص -٣٢٩- لكن عيسى صعد إلى السماء بروحه وجسده، وكذلك قد قيل في إدريس .

وأما إبراهيم وموسى وغيرهما، فهم مدفونون في الأرض .

والمسيح صلى الله عليه وسلم وعلى سائر النبيين لابد أن ينزل إلى الأرض على المنارة البيضاء شرقي دمشق، فيقتل الدجال، ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة؛ ولهذا كان في السماء الثانية مع أنه أفضل من يوسف، وإدريس، وهارون؛ لأنه يريد النزول إلى الأرض قبل يوم القيامة، بخلاف غيره .

وآدم كان في سماء الدنيا؛ لأن نسم بنيه تعرض عليه أرواح السعداء والأشقياء لا تفتح لهم أبواب السماء، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط فلا بد إذا عرضوا عليه أن يكون قريبا منهم .

وأما كونه رأى موسى قائما يصلي في قبره، ورآه في السماء أيضا، فهذا لا منافاة بينهما، فإن أمر الأرواح من جنس أمر الملائكة، في اللحظة الواحدة تصعد، وتهبط كالملك، ليست في ذلك كالبدن .

وقد بسطت الكلام على أحكام الأرواح بعد مفارقة الأبدان **في غير هذا الموضع**، وذكرت بعض ما في ذلك من الأحاديث، والآثار، والدلائل .

وهذه الصلاة ونحوها مما يتمتع بها الميت، ويتنعم بها كما يتنعم أهل الجنة." [١]

"اللاوجه الثالث : أنه ذكر في الذبيح أنه غلام حليم، ولما ذكر البشارة بإسحاق ذكر البشارة بغلام عليم **في غير هذا الموضع**، والتخصيص لابد له من حكمة." [٢]

"ص -٣٧٠- منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك كالمستقر عندهم .

الدليل الحادي عشر : أحاديث المباهاة مثل : أن الله تعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا وعشية عرفة فيباهي ملائكته بالحاج، وكذلك يباهي بهم المصلين، يقول : (انظروا إلى عبادي، قد قضوا فريضة وهم ينتظرون أخرى) ، وكلا الحديثين في صحيح مسلم، والمباهاة لا تكون إلا بالأفاضل .

فإن قيل : هذه الأخبار رواها آحاد غير مشهورين، ولا هي بتلك الشهرة، فلا توجب علما، والمسألة علمية .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/٦٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٦١

قلنا : أولا : من قال : إن المطلق في هذه القضية اليقين الذي لا يمكن نقيضه، بل يكفي فيها الظن الغالب، وهو حاصل .

ثم ما المراد بقوله : علمية ؟ أتريد أنه لا علم ؟ فهذا مسلم . ولكن كل عقل راجح يستند إلى دليل فإنه علم، وإن كان فرقة من الناس لا يسمون علما إلا ما كان يقينا لا يقبل الانتقاض، وقد قال تعالى : ﴿فإن علمتموهن مؤمنات ﴾ [الممتحنة : ١٠] وقد استوفي القول في ذلك **في غير هذا الموضع**، فإن أريد علمية؛ لأن المطلوب الاستيقان، فهذا لغو من القول لا دليل عليه، ولو كان حقا لوجب الإمساك عن الكلام في كل أمر غير علمي إلا باليقين، وهو تهافت بين .

ثم نقول : هي بمجموعها وانضمام بعضها إلى بعض ومجيئها من طرق." [١]

"ص -٣٩٦- في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا عدد قليل، إما اثنتان أو أربع) ، وأكثر أزواجه لسن من ذلك القليل .

والأحاديث المفضلة للصحابة كقوله صلى الله عليه وسلم : (لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا) : يدل على أنه ليس في الأرض أهل، لا من الرجال ولا من النساء، أفضل عنده من أبي بكر، وكذلك ما ثبت في الصحيح عن على أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، وما دل على هذا من النصوص التي لا يتسع لها هذا الموضع .

وبالجملة، فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة، له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة، وهذا كقوله : إن مريم نبية، وإن آسية نبية، وإن أم موسى نبية .

وقد ذكر القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو المعالي، وغيرهم : الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن والسنة دلا على ذلك، كما في قوله : ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم من أهل القرى ﴾ [يوسف : ١٠٩] ، وقوله : ﴿ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة ﴾ [المائدة : ٧٥] ، ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه الصديقية، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .." [٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/٦٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٦٥

"ص –٤١٨– أحدها : أن الحق لا يدور مع معين إلا النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب اتباعه في كل ما قال، ومعلوم أن عليا ينازعه الصحابة وأتباعه في مسائل وجد فيها النص يوافق من نازعه؛ كالمتوفى عنها زوجها وهي حامل .

وقوله : (اللهم انصر من نصره . . . إلخ) ، خلاف الواقع، قاتل معه أقوام يوم [صفين] فما انتصروا، وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا [كسعد] الذي فتح العراق لم يقاتل معه، وكذلك أصحاب معاوية، وبني أمية الذين قاتلوه، فتحوا كثيرا من بلاد الكفار ونصرهم الله .

وكذلك قوله : (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) مخالف لأصل الإسلام ؛ فإن القرآن قد بين أن المؤمنين إخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض . وقوله : (من كنت مولاه فعلي مولاه) فمن أهل الحديث من طعن فيه كالبخاري وغيره، ومنهم من حسنه، فإن كان قاله فلم يرد به ولاية مختصا بها، بل ولاية مشتركة، وهي ولاية الإيمان التي للمؤمنين، والموالاة ضد المعاداة، ولا ريب أنه يجب موالاة المؤمنين على سواهم، ففيه رد على النواصب .

وحديث (التصدق بالخاتم في الصلاة) كذب باتفاق أهل المعرفة، وذلك مبين بوجوه كثيرة مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

وأما قوله : يوم غديرخم : (أذكركم الله في أهل بيتي) ، فليس من الخصائص." [1]

"فالقدح فيهم قدح في القرآن، والسنة؛ ولهذا تكلم الناس في تكفير الرافضة بما قد بسطناه **في غير هذا الموضع** . والله سبحانه وتعالى أعلم .." [2]

"ص –٤٨٤– أما ترك سبه ولعنته، فبناء على أنه لم يثبت فسقه الذي يقتضي لعنه، أو بناء على أن الفاسق المعين لا يلعن بخصوصه، إما تحريما، وإما تنزيها . فقد ثبت في صحيح البخاري عن عمر في قصة [حمار] الذي تكرر منه شرب الخمر وجلده لما لعنه بعض الصحابة، قال النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله) وقال : (لعن المؤمن كقتله) . متفق عليه .

هذا مع أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن الخمر وشاربها، فقد ثبت أن النبي لعن عموما شارب الخمر، ونهى في الحديث الصحيح عن لعن هذا المعين .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٦٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٦٦

وهذا كما أن نصوص الوعيد عامة في أكل أموال اليتامى، والزاني، والسارق، فلا نشهد بها عامة على معين بأنه من أصحاب النار؛ لجواز تخلف المقتضى عن المقتضي لمعارض راجح : إما توبة، وإما حسنات ماحية، وإما مصائب مكفرة، وإما شفاعة مقبولة، وإما غير ذلك كما قررناه **في غير هذا الموضع**. فهذه ثلاثة مآخذ .

ومن اللاعنين من يرى أن ترك لعنته مثل ترك سائر المباحات من فضول القول، لا لكراهة في اللعنة . وأما ترك محبته، فلأن المحبة الخاصة إنما تكون للنبيين، والصديقين، والشهداء والصالحين، وليس واحدا منهم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (المرء مع من أحب) ومن آمن بالله واليوم الآخر، لا يختار أن يكون مع يزيد، ولا مع أمثاله من الملوك، الذين ليسوا بعادلين .." (١)

"ص -٤٨٦- أحدهما : أنه مسلم ولي أمر الأمة على عهد الصحابة وتابعه بقاياهم، وكانت فيه خصال محمودة، وكان متأولا فيما ينكر عليه من أمر الحرة وغيره، فيقولون : هو مجتهد مخطئ، ويقولون : إن أهل الحرة هم نقضوا بيعته أولا، وأنكر ذلك عليهم ابن عمر وغيره، وأما قتل الحسين فلم يأمر به ولم يرض به، بل ظهر منه التألم لقتله، وذم من قتله، ولم يحمل الرأس إليه، وإنما حمل إلى ابن زياد .

والمأخذ الثاني : أنه قد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر؛ أن رسول اللهصلى الله عليه وسلم قال : (أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له) وأول جيش غزاها كان أميره يزيد .

والتحقيق أن هذين القولين يسوغ فيهما الاجتهاد؛ فإن اللعنة لمن يعمل المعاصي مما يسوغ فيها الاجتهاد، وكذلك محبة من يعمل حسنات وسيئات، بل لا يتنافى عندنا أن يجتمع في الرجل الحمد والذم، والثواب والعقاب، كذلك لا يتنافى أن يصلى عليه ويدعى له، و أن يلعن ويشتم أيضا باعتبار وجهين .

فإن أهل السنة متفقون على أن فساق أهل الملة وإن دخلوا النار، أو استحقوا دخولها فإنهم لابد أن يدخلوا الجنة، فيجتمع فيهم الثواب والعقاب، ولكن الخوارج والمعتزلة تنكر ذلك، وترى أن من استحق الثواب لا يستحق العقاب، ومن استحق العقاب لا يستحق الثواب . والمسألة مشهورة، وتقريرها **في غير هذا الموضع** .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٦٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٦٨

"ص -٤٩٠- من حين موت النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الخلفاء الراشدين لم يكونوا أهلا للولاية، وأن عقود المسلمين باطلة، وأن الله صليب، ويقرر دين اليهود والنصارى والمجوس، فإن هذا زنديق من شر الزنادقة، من جنس قرامطة الباطنية، كالنصيرية والإسماعيلية وأتباعهم .

ولهذا يتكلم بالتناقض، فإن من يقرر دين اليهود والنصارى والمجوس، ويطعن في دين الخلفاء الراشدين المهديين، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، لا يكون إلا من أجهل الناس وأكفرهم، ولو كان من المؤمنين، الذين يعلمون أن هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس، وأن خير الأمة القرن الأول، ثم الذين يلونه ثم الذين يلونه؛ لما كان مقررا لدين الكفار، طاعنا في دين المهاجرين والأنصار، والرد على هذا ونحوه مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وقد ذكرنا في ذلك في الرد على الرافضة ما لا يتسع له هذا الموضع .

ومثل هذا القول لا يقوله من يؤمن بأن محمدا رسول الله، فنجيب من يقر أن محمدا رسول الله، فنبين له مما جاء به ما يزيل شبهته، فأما من يطعن في نبوته، فنكلمه من وجه آخر، ولكل مقام مقال .." (١)

"ص -٥٠٧- كذبا على الله عز وجل ورسوله والصحابة والقرابة وغيرهم، فكذبهم على يزيد مثل كذبهم على أبي بكر وعمر وعثمان، بل كذبهم على يزيد أهون بكثير .

وطائفة تجعله من أئمة الهدى، وخلفاء العدل، وصالح المؤمنين، وقد يجعله بعضهم من الصحابة، وبعضهم يجعله نبيا، وهذا أيضا من أبين الجهل والضلال، وأقبح الكذب والمحال، بل كان ملكا من ملوك المسلمين له حسنات وسيئات، والقول فيه كالقول في أمثاله من الملوك، وقد بسطنا القول في هذا **في غير هذا الموضع** .

وأما الحسين رضي الله عنه فقتل بكربلاء قريب من الفرات، ودفن جسده حيث قتل، وحمل رأسه إلى قدام عبيد الله بن زياد بالكوفة، هذا الذي رواه البخاري في صحيحه وغيره من الأئمة .

وأما حمله إلى الشام إلى يزيد، فقد روي ذلك من وجوه منقطعة لم يثبت شيء منها، بل في الروايات ما يدل على أنها من الكذب المختلق، فإنه يذكر فيها أن يزيد جعل ينكت بالقضيب على ثناياه، وأن بعض الصحابة الذين حضروه كأنس بن مالك، وأبي برزة أنكر ذلك، وهذا تلبيس، فإن الذي جعل ينكت بالقضيب إنما كان عبيد الله بن زياد، هكذا في الصحيح والمساند . وإنما جعلوا مكان عبيد الله بن زياد [يزيد] ،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٦٩

وعبيد الله لا ريب أنه أمر بقتله، وحمل الرأس إلى بين يديه . ثم إن ابن زياد قتل بعد ذلك لأجل ذلك .." (١)

"ص -٥١٣- والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة على الميت) . وقال : (النائحة إذا لم تتب قبل موتها، تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب) ، والآثار في ذلك متعددة .

فكيف إذا انضم إلى ذلك ظلم المؤمنين، ولعنهم وسبهم، وإعانة أهل الشقاق والإلحاد على ما يقصدونه للدين من الفساد وغير ذلك، مما لا يحصيه إلا الله تعالى .

وقوم من المتسننة رووا ورويت لهم أحاديث موضوعة، بنوا عليها ما جعلوه شعارا في هذا اليوم، يعارضون به شعار ذلك القوم، فقابلوا باطلا بباطل، وردوا بدعة ببدعة، وإن كانت إحداهما أعظم في الفساد وأعون لأهل الإلحاد، مثل الحديث الطويل الذي روى فيه : (من اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام، ومن اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام) وأمثال ذلك من (الخضاب يوم عاشوراء والمصافحة فيه) ونحو ذلك . فإن هذا الحديث ونحوه كذب مختلق باتفاق من يعرف علم الحديث، وإن كان قد ذكره بعض أهل الحديث وقال : إنه صحيح وإسناده على شرط الصحيح، فهذا من الغلط الذي لا ريب فيه، كما هو مبين **في غير هذا الموضع** .

ولم يستحب أحد من أئمة المسلمين الاغتسال يوم عاشوراء، ولا الكحل فيه والخضاب، وأمثال ذلك، ولا ذكره أحد من علماء المسلمين الذين يقتدى بهم،." (٢)

"ص -٥٢١- كره مالك وغيره من أئمة المدينة أن يقول القائل : زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما المسنون السلام عليه إذا أتى قبره صلى الله عليه وسلم، وكما كان الصحابة والتابعون يفعلون إذا أتوا قبره، كما هو مذكور **في غير هذا الموضع** .

ومن ذلك الطواف بغير الكعبة، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يشرع الطواف إلا بالبيت المعمور، فلا يجوز الطواف بصخرة بيت المقدس، ولا بحجرة النبي صلى الله عليه وسلم، ولا بالقبة التي في جبل عرفات، ولا غير ذلك .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/٦٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/٦٩

وكذلك اتفق المسلمون على أنه لا يشرع الاستلام ولا التقبيل إلا للركنين اليمانيين؛ فالحجرالأسود يستلم ويقبل، واليماني يستلم . وقد قيل : إنه يقبل، وهو ضعيف .

وأما غير ذلك فلا يشرع استلامه ولا تقبيله، كجوانب البيت، والركنين الشاميين، ومقام إبراهيم، و الصخرة، والحجرة النبوية، وسائر قبور الأنبياء والصالحين .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (قاتل الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) وفي رواية لمسلم : (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) .." (١)

"ص -١٠٨- واعلم أن من المتأخرين من يقول : مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ [مجمل] ، فإن قوله : [ظاهرها غير مراد] يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين، وصفات المحدثين مثل أن يراد بكون [الله قبل وجه المصلي] : أنه مستقر في الحائط الذي يصلى إليه، وأن [الله معنا] ظاهره : أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد .

ومن قال : إن مذهب السلف أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث، فإن هذا المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه **في غير هذا الموضع** . اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبا بهذا الاعتبار، معذورا في هذا الإطلاق .

فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظا ومعنى .

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله : [الظاهر غير مراد عندهم] أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه جوازا ذهنيا، أوجوازا خارجيا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/٦٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٢/٧١

"ص –١٣١– ذلك الوقت . وهذا مناسب لنزوله إلى سماء الدنيا، وقوله : (هل من داع ؟ هل من سائل ؟ هل من تائب ؟) .

ثم إن هذا النزول : هل هو كدنوه عشية عرفة، لا يحصل لغير الحاج في سائر البلاد . إذ ليس بها وقوف مشروع، ولا مباهاة الملائكة، وكما أن تفتيح أبواب الجنة، وتغليق أبواب النار، وتصفيد الشياطين إذا دخل شهر رمضان، إنما هو للمسلمين الذين يصومون رمضان؛ لا الكفار الذين لا يرون له حرمة، وكذلك اطلاعه يوم بدر، وقوله لهم : (اعملوا ما شئتم) كان مختصا بأولئك . أم هو عام ؟ فيه كلام ليس هذا موضعه . والكلام في هذا القرب من جنس الكلام في نزوله كل ليلة، ودنوه عشية عرفة، وتكليمه لموسى من الشجرة،وقوله : ﴿ أن بورك من في النار ومن حولها﴾ [النمل : ٨] . وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** ما قاله السلف في مثل ذلك؛ مثل حماد بن زيد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما، من أنه ينزل إلى سماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، وبينا أن هذا هو الصواب، وإن كان طائفة ممن يدعى السنة يظن خلو العرش منه .

وقد صنف أبوالقاسم عبد الرحمن بن مندة في ذلك مصنفا، وزيف قول من قال : ينزل ولا يخلو منه العرش، وضعف ما قيل في ذلك عن أحمد بن حنبل." (١)

"ص –١٦٧– فإن كان الحق هو النفي . دون الإثبات . والكتاب والسنة والإجماع إنما دل على الإثبات ولم يذكر النفي أصلا . لزم أن يكون الرسول والمؤمنون لم ينطقوا بالحق في هذا الباب، بل نطقوا بما يدل . إما نصا وإما ظاهرا . على الضلال والخطأ المناقض للهدى والصواب .

ومعلوم أن من اعتقد هذا في الرسول والمؤمنين، فله أوفر حظ من قوله تعالى : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾ [النساء : ١١٥] .

فإن القائل إذا قال : هذه النصوص أريد بها خلاف ما يفهم منها، أو خلاف ما دلت عليه، أو أنه لم يرد إثبات علو الله نفسه على خلقه، وإنما أريد بها علو المكانة ونحو ذلك، كما قد بسطنا الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** .

فيقال له : فكان يجب أن يبين للناس الحق الذي يجب التصديق به باطنا وظاهرا، بل ويبين لهم ما يدلهم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٧٢

على أن هذا الكلام لم يرد به مفهومه ومقتضاه؛ فإن غاية ما يقدر أنه تكلم بالمجاز المخالف للحقيقة، والباطن المخالف للظاهر .

ومعلوم باتفاق العقلاء أن المخاطب المبين إذا تكلم بمجاز، فلابد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي؛ فإذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين للناس ما نزل إليهم، يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه، كان." (١)

"ص -١٨٢- غير هؤلاء من المصنفين في السنة، ولو كان مالك من الواقفه أو النفاة لم ينقل هذا الإثبات .

والقول الذي قاله مالك قاله قبله ربيعة بن أبي عبد الرحمن ـ شيخه ـ كما رواه عنه سفيان بن عيينة .

وقال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كلاما طويلا، يقرر مذهب الإثبات، ويرد على النفاة، قد ذكرناه **في غير هذا الموضع** .

وكلام المالكية في ذم الجهمية النفاة مشهور في كتبهم، وكلام أئمة المالكية وقدمائهم في الإثبات كثير مشهور، حتى علماءهم حكوا إجماع أهل السنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه . وابن أبي زيد إنما ذكر ما ذكره سائر أئمة السلف، ولم يكن من أئمة المالكية من خالف ابن أبى زيد في هذا . وهو إنما ذكر هذا في مقدمة الرسالة لتلقن لجميع المسلمين؛ لأنه عند أئمة السنة من الاعتقادات التي يلقنها كل أحد . ولم يرد على ابن أبى زيد في هذا إلا من كان من أتباع الجهمية النفاة، لم يعتمد من خالفه على أنه بدعة، ولا أنه مخالف للكتاب والسنة، ولكن زعم من خالف ابن أبي زيد وأمثاله إن ما قاله مخالف للعقل . وقالوا : إن ابن أبي زيد لم يكن يحسن فن الكلام الذي يعرف فيه ما يجوز على الله ـ عز وجل ـ وما لا يجوز .." (٢)

"ص -١٨٨- إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري] ، وذكر اعتقاده الذي ذكره في أول [الإبانة] وقوله فيه : فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون .

قيل له : قولنا الذي به نقول، وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكتاب الله ـ تعالى ـ وسنة نبيه صلى الله

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٧٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/٧٤

عليه وسلم، وما روى عن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل ـ نضرالله وجهه ـ قائلون، ولما خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح المنهاج به، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة المسلمين .

وجملة قولنا : إنا نقر بالله وملائكته، وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذكر ما تقدم وغيره من جمل كثيرة أوردت في غير هذا الموضع .

وقال أبو بكر الآجري في [كتاب الشريعة] : الذي يذهب إليه أهل العلم : أن الله ـ تعالى ـ على عرشه فوق سمواته، وعلمه محيط بكل شيء، قد أحاط بجميع ما خلق في السموات العلى، وجميع ما في سبع أرضين، يرفع إليه أفعال العباد .

فإن قال قائل : أي شيء معنى قوله : ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾ [المجادلة : ٧] . قيل له : علمه، والله على عرشه وعلمه محيط." [١]

"ص -٢٠٣- وأما [اللغات] فإن جميع أهل اللغات ـ من العرب والروم، والفرس، والترك، والبربر، وغيرهم ـ يقع مثل هذا في لغاتهم، وهو حقيقة في لغات جميع الأمم، بل يعلمون أن الله أحق بأن يكون قادرا فاعلا من العبد، وأن استحقاق اسم الرب القادر له حقيقة أعظم من استحقاق العبد لذلك، وكذلك غيره من الأسماء الحسنى .

وقول الناس : إن بين المسميين قدرا مشتركا، لا يريدون بأن يكون في الخارج عن الأذهان أمر مشترك بين الخالق والمخلوق؛ فإنه ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيء مشترك بينهما، فكيف بين الخالق والمخلوق، وإنما توهم هذا من توهمه من أهل [المنطق اليوناني] ومن اتبعهم، حتى ظنوا أن في الخارج ماهيات مطلقة مشتركة بين الأعيان المحسوسة، ثم منهم من يجردها عن الأعيان كأفلاطون، ومنهم من يقول : لا تنفك عن الأعيان كأرسطو، وابن سينا، وأشباههما .

وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبينا ما دخل على من اتبعهم من الضلال في هذا الموضع في [المنطق والإلهيات] ، حتى إن طوائف من النظار قالوا : إنا إذا قلنا : إن وجود الرب عين ماهيته ـ كما هو قول أهل الإثبات، ومتكلمة أهل الصفات : كابن كلاب، والأشعري وغيرهما ـ يلزم من ذلك

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/٧٤

أن يكون لفظ [الوجود] مقولا عليهما بالإشتراك اللفظي، كما ذكره أبو عبد الله الرازي عن الأشعري، وأبي الحسين البصري وغيرهم؛ وليس هذا مذهبهم." (١)

"ص -٢٠٥- الموصوف مركب من تلك الصفات التي يسمونها الأجزاء الذاتية . كما يقولون : الإنسان مركب من الحيوان والناطق؛ أو من الحيوانية والناطقية، وهذا التركيب تركيب ذهني؛ فالماهية المركبة في الذهن مركبة من هذه الأمور وهي أجزاء تلك الماهية .

وأما الحقيقة الموجودة في الخارج فهي موصوفة بهذه الصفات، ولكن كثيرا من هؤلاء اشتبه عليه الوجود الذهني بالخارجي، وهذا الغلط وقع كثيرا في أقوال المتفلسفة، فأوائلهم كأصحاب فيثاغورس كانوا يقولون بوجود أعداد مجردة عن المعدودات في الخارج، وأصحاب أفلاطون يقولون : بوجود المثل الأفلاطونية، وهي الحقائق المطلقة عن المعينات في الخارج . وهذه الحقائق مقارنة للمعينات في الخارج كما أثبتوا جواهر عقلية، وهي المجردات : كالمادة، والهيولى؛ والعقول والنفوس على قول بعضهم .

ومن هذا الباب تفريقهم بين الصفات الذاتية المتقدمة للماهية، التي تتركب منها الأنواع ويسمونها الأجناس والفصول، وبين الصفات العارضة اللازمة للماهية التي يسمونها خواصا وأعراضا عامة . وهذه الخمسة هي الكليات؛ وهي الجنس، والفصل، والنوع، والعرض العام، والخاصة، وقد وقع بسبب ذلك من الغلط في [منطقهم] وفي [الإلهيات] ما ضل به كثير من الخلق، وقد نبهنا على ذلك **في غير هذا الموضع** بما لا يتسع له هذا الموضع؛ ولهذا كان لفظ المركب." (٢)

"ص -٢٠٦- عندهم يقال على خمسة معان : على المركب من الوجود والماهية، والمركب من الذات والصفات، والمركب من الخاص والعام، والمركب من المادة والصورة، والقائلون بالجوهر الفرد يثبتون التركيب من الجواهر المفردة .

والمحققون من أهل العلم يعلمون أن تسمية مثل هذه المعاني تركيبا أمر اصطلاحي، وهو إما أمر ذهني لا وجود له في الخارج، وإما أن يعود إلى صفات متعددة قائمة بالموصوف، وهذا حق .

فإن مذهب أهل السنة والجماعة : إثبات الصفات لله ـ تعالى ـ بل صفات الكمال لازمة لذاته، يمتنع ثبوت ذاته بدون صفات الكمال اللازمة له، بل يمتنع تحقق ذات من الذوات عرية عن جميع الصفات، وهذا كله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٧٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٧٥

مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه إذا قيل : هذا إنسان، فالمشار إليه بهذا المسمى بإنسان، وليس الإنسان المطلق جزءا من هذا، وليس الإنسان هنا إلا مقيدا وإنما يوجد مطلقا في الذهن؛ لا في الخارج . وإذا قيل هذا في الإنسانية فالمعنى : أن بينهما تشابها فيها؛ لا أن هناك شيئا موجودا في الأعيان يشتركان فيه .

فليتدبر اللبيب هذا، فإنه يحل شبهات كثيرة، ومن فهم هذا الموضع تبين له غلط من جعل هذه الأسماء مقولة بالاشتراك اللفظي لا المعنوي، وغلط من جعل أسماء الله ـ تعالى ـ أعلاما محضة لا تدل على معان، ومن زعم أن في الخارج." (١)

"ص -٢٤٢- الكفر ليس فيهم من يقوم الليل فلا يحصل لهم هذا النزول، كما أن دنوه عشية عرفة لا يحصل لغير الحجاج في سائر البلاد؛ إذ ليس لها وقوف مشروع، ولا مباهاة الملائكة، وكما أن تفتيح أبواب الجنة، وتغليق أبواب النار، وتصفيد الشياطين إذا دخل شهر رمضان ـ إنما هو للمسلمين الذين يصومونه لا الكفار الذين لا يرون له حرمة .

وكذلك اطلاعه يوم بدر وقوله لهم : (اعملوا ما شئتم) كان مختصا بأولئك أم هو عام ؟ فيه كلام ليس هذا موضعه .

والكلام في هذا [القرب] من جنس الكلام في نزوله كل ليلة ودنوه عشية عرفة، وتكليمه لموسى من الشجرة، وقوله : ﴿ أن بورك من في النار ومن حولها﴾ [النمل : ٨] ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وذكرنا ما قاله السلف في ذلك، كحماد بن زيد، وإسحاق، وغيرهما، من أنه ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، وبينا أن هذا هو الصواب، وإن كان طائفة ممن يدعى السنة يظن خلو العرش منه، وقد صنف أبوالقاسم عبد الرحمن بن منده في ذلك مصنفا، وزيف قول من قال : إنه ينزل ولا يخلو منه العرش، وضعف ما نقل في ذلك عن أحمد في رسالة مسدد وقال : إنها مكذوبة على أحمد، وتكلم على راويها البردعي أحمد بن محمد وقال : إنه مجهول لا يعرف في أصحاب أحمد .

وطائفة تقف، لا تقول : يخلو، ولا : لا يخلو، وتنكر على من يقول ذلك،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٧٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٧٦

"ص -٢٨٣- فالصواب عندهم هو الأول، ولكن الثاني هو قول كثير من أهل المنطق،مع تناقض أقوالهم في ذلك، وبنوا على هذا من الجهالات ما لا يحصيه إلا الله . تعالى . كما قد بسط في غير هذا الموضع . وعلى هذا، فإذا جعل هو الوجود المطلق لا بشرط، وقيل : إن المطلق جزء من المعين ملازم له، كان الوجود الواجب جزءا من الموجودات الممكنة . وإذا قيل : ليس في الخارج مطلق مغاير للأعيان الموجودة وهو الصواب؛ إذ ليس في هذا الإنسان جواهر بعدد ما يوصف . فإذا قيل : هو جسم حساس قائم متحرك بالإرادة ناطق، لم يكن في الإنسان المعين جواهر قائمة بأنفسها غير ذلك المعين، وهذا المعلوم بالضرورة .

وعلى هذا، فإذا قيل : إن الحق هو الوجود المطلق لا بشرط، كان الوجود الواجب هو عين وجود الممكنات، فلا يكون هناك موجودان أحدهما واجب والآخر ممكن، وهذا قول أهل الوحدة، وهو تصريح بنفي واجب الوجود المبدع للموجودات المـمكنة، وتصريح بأن الوجود الواجب يقبل العدم والحدوث، كما نشاهده من حدوث الحوادث وعدمها، وهذا مع أنه كفر صريح فهو من أعظم الجهل القبيح، وكل من قال : إن الرب وجود مطلق لزمته هذه الأقوال ونحوها التي مضمونها نفي وجوده، وكذلك إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات أمر يقدره الذهن، وإلا فوجوده في الخارج ممتنع، ولفظ [ذات] يقتضي ذلك؛ فإن [ذات] هي في الأصل تأنيث [ذو] ، وأصل الكلمة ذات الصفات، أي : النفس ذات الصفات، فلفظ [الذات] معناه : الصاحبة والمستلزمة للصفات، هذا من جهة اللفظ .." (١)

"ص -٢٨٤- وأما من جهة المعنى : فلأن كل موجود لابد له من حقيقة يختص بها يتميز بها عما سواه، وكل من الموجودات يقال له : ذات، فكلها مشتركة في مسمى الذات كما هي مشتركة في مسمى الوجود، فلابد أن يكون لكل من الذاتين ما تختص به عن الأخرى، كما أنه لابد لكل من الموجودين ما يميزه عن الآخر، فإذا قدر ذات مطلقة لا اختصاص لها كان ذلك ممتنعا، كوجود مطلق لا اختصاص له . فلابد أن تختص كل ذات بما يخصها، وذلك الذي يخصها ما توصف به من الخصائص،فذات لا حقيقة لها توصف بها محال .

والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود التنبيه على مجامع مقالات الناس في هذا المقام، وأن جميع الناس يلزمهم القول بهذه القضية

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٧٩

الضرورية التي ذكرها أهل الإثبات، وهو امتناع وجود موجودين ليس أحدهما داخلا في الآخر ولا خارجا عنه، ولا مباينا له ولا محايثا له، وامتناع وجود موجود لا يشار إليه ولا إلى محله، وأن من أنكر هذه القضية لزمه أحد أمرين : إما الإقرار بقضايا ضرورية هذه أبين منها . وإما جحد عامة القضايا الضرورية الحسية، وذكرت مقالات الناس ليتبين مناظرة بعضهم لبعض في هذا المقام .

فيقول المثبتون لمباينة الله : مستو على عرشه، ليس بجسم ولا متحيز، فاستواؤه على عرشه ثابت بالسمع، وعلوه ومباينته معلوم بالعقل مع السمع .." (١)

"ص -٢٩١- قدحوا في هذه المقدمات الضرورية . قيل : فإذا جوزتم على أئمة النفاة أن يقدحوا بالباطل في المقدمات الضرورية، فالتي يستدل بها أهل الإثبات أولى وأحرى .

وقد بسط في غير هذا الموضع الكلام على أدلة النفاة ومقدمات تلك الأدلة على وجه التفصيل، بحيث يبين لكل ذي عقل خروج أصحابها عن سواء السبيل، وأنهم قوم سفسطوا في العقليات وقرمطوا في السمعيات، ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع، ولا رأي سديد ولا شرع ، بل معهم شبهات يظنها من يتأملها بينات ﴿كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب﴾ [النور : ٣٩] bهذا تغلب عليهم الحيرة والارتياب، والشك والاضطراب . وقد صارت تلك الشبهات عندهم مقدمات مسلمة، يظنونها عقليات أو برهانيات، وإنما هي مسلمات لما فيها من الاشتراك والاشتباه، فلا تجد لهم مقدمة إلا وفيها ألفاظ مشتبهة، فيها من الإجمال والالتباس ما يضل بها من يضل من الناس، وكيف تكون النتيجة المثبتة بمثل هذه المقدمات دافعة لتلك القضايا الضروريات ؟

وهذا الذي قد نبه عليه في هذا المقام، كلما أمعن الناظر فيه، وفيما تكلم أهل النفي فيه، ازداد بصيرة ومعرفة بما فيه، فإنه لا يتصور أن يبنى النفي على مقدمات ضرورية تساوي في جزم العقل بها مقدمات أهل الإثبات الجازمة." (٢)

"ص -٣٠٥- والكلام على أقوال أهل الإثبات المثبتة لفساد أدلة النفاة، وما في هذه المواضع من الأقوال المشتبهة، والكلام الدقيق ، والبحوث العقلية . مبسوط مذكور في غير هذا الموضع .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٧٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/٧٩

الجواب الرابع : جواب أهل الاستفصال، وهم الذين يقولون : لفظ [التحيز] و [الجهة] و [الجوهر] ونحو ذلك ، ألفاظ مجملة ليس لها أصل في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها : في حق الله ـ تعالى ـ لا نفيا ولا إثباتا .

وحينئذ، فإطلاق القول بنفيها أو إثباتها ليس من مذهب [أهل السنة والجماعة] بلا ريب، ولا عليه دليل شرعي، بل الإطلاق من الطرفين مما ابتدعه أهل الكلام الخائضون في ذلك، فإذا تكلمنا معهم بالبحث العقلي استفصلناهم عما أرادوه بهذه الألفاظ .

فإن قال المثبت : المراد بكونه متحيزا وجسما وفي جهة : أنه في جوف المخلوقات، أو أن المخلوقات تحوزه، أو أنه يماثلها، أو يجوز عليه ما يجوز عليها، ونحو ذلك، فهذا باطل . ومباينته للعالم لا يقتضى أن يكون على هذا التقدير متحيزا ولا في جهة ولا جسما .

وإن قال النافي لذلك : إن ما كان فوق العالم فهو في جهة، وهو متحيز وهو جسم وذلك محال .." [١]

"ص -٣٢٠- من هذه الأمور، لكان فيه ما يكفي، وقد غرس في تبينه في الفطرة ومعارف الآدميين من ذلك ما لا شيء أبين منه ولا أوكد؛ لأنك لا تسأل أحدا من الناس عنه، عربيا ولا عجميا ولا مؤمنا ولا كافرا، فتقول : أين ربك ؟ إلا قال : في السماء، إن أفصح، أو أومأ بيده، أو أشار بطرفه، إن كان لا يفصح، ولا يشير إلى غير ذلك من أرض ولا سهل ولا جبل .

ولا رأينا أحدا إذا دعاه إلا رافعا يده إلى السماء، ولا وجدنا أحدا غير الجهمية يسأل عن ربه فيقول : في كل مكان كما يقولون، وهم يدعون أنهم أفضل الناس كلهم، فتاهت العقول وسقطت الأخبار، واهتدى جهم ورجلان معه، نعوذ بالله من مضلات الفتن .

فهذا وأمثاله كلام ابن كلاب وأبي الحسن الأشعري وأتباعه، وعنه أخذ الحارث المحاسبي هذا، وقد ذكر الحارث المحاسبي في كتاب [فهم القرآن] هو وغيره من ذلك ما هو مذكور **في غير هذا الموضع**؛ فإن كلام السلف والأئمة في ذلك كثير، والله أعلم .." [٢]

"ص -٣٩٩- عن أصحابهما " وهذا الحديث في الصحيح : فلما أمر بقراءتهما وذكر مجيئهما يحاجان عن القارئ، علم أنه أراد بذلك قراءة القارئ لهما وهو عمله، وأخبر بمجيء عمله الذي هو التلاوة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٩/٤٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٩/٥٦

لهما في الصورة التي ذكرها، كما أخبر بمجيء غير ذلك من الأعمال .

وهذا فيه كلام مبسوط **في غير هذا الموضع** : هل يقلب الله العمل جوهرا قائما بنفسه أم الأعراض لا تنقلب جواهر ؟ وكذلك قوله : " يؤتى بالموت في صورة كبش أملح " [أي بياضه أكثر من سواده] .

والمقصود هنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر بمجيء القرآن في هذه الصورة أراد به الإخبار عن قراءة القارئ التي هي عمله ، وذلك هو ثواب قارئ القرآن ، ليس المراد به أن نفس كلامه الذي تكلم به ، وهو قائم بنفسه يتصور صورة غمامتين . فلم يكن في هذا حجة للجهمية على ما ادعوه .

ثم إن الإمام أحمد في المحنة عارضهم بقوله تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ [البقرة : ٢١٠] . قال : قيل : إنما يأتي أمره هكذا نقل حنبل ، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في [المحنة] كعبد الله بن أحمد ، وصالح بن أحمد، والمروزي وغيره، فاختلف أصحاب أحمد في ذلك . فمنهم من قال : غلط حنبل، لم يقل أحمد هذا . وقالوا : حنبل له غلطات معروفة وهذا منها ، وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا .." (١)

"ص -٤١٢- ولهذا يقول كثير منهم : إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات، وينكرون على من يقول : آيات الصفات وأحاديث الصفات .

وإما أن يجعلوا جميع هذه المعاني قديمة أزلية، ويقولون : نزوله ومجيئه، وإتيانه وفرحه، وغضبه ورضاه، ونحو ذلك : قديم أزلي، كما يقولون : إن القرآن قديم أزلي .

ثم منهم من يجعله معنى واحدا، ومنهم من يجعله حروفا، أو حروفا وأصواتا قديمة أزلية، مع كونه مرتبا في نفسه . ويقولون : فرق بين ترتيب وجوده، وترتيب ماهيته، كما قد بسطنا الكلام على هذه الأمور **في غير هذا الموضع** على هذه الأقوال وقائليها، وأدلتها السمعية والعقلية **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا : أنه ليس شيء من هذه الأقوال قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا قول أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة أئمة السنة والجماعة وأهل الحديث كالأوزاعي، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأمثالهم بل أقوال السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أئمة الدين، وعلماء المسلمين، موجودة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٢/٨٠

في الكتب التي ينقل فيها أقوالهم بألفاظها، بالأسانيد المعروفة عنهم .
كما يوجد ذلك في كتب كثيرة، مثل كتاب [السنة] و [الرد على الجهمية]." (١)

"ص -٤٣٢- رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال : يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثة، وأنكر على من رد شيئا من جنس الكلام إذا لم يكن له فيه إمام تقدم .

قال المروذي : فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن على من عكبرا ومعه نسخة وكتاب من أهل عكبرا، فأدخلت أحمد بن على على أبي عبد الله، فقال : يا أبا عبد الله، هذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم على منبر عكبرا وأستغفر الله، فقال أبو عبد الله لي : ينبغي أن تقبلوا منه وارجعوا إليه .

قال المروذي : سمعت بعض المشيخة يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : أنكر سفيان الثوري جبر، وقال : الله تعالى جبل العباد . قال المروذي : أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس .

قلت : هذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع**، وإنما المقصود التنبيه على أن السلف كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلا يأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي والإثبات، بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم . والألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط، بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك؛ كلفظ الجسم، والجهة، والحيز، والجبر ونحو ذلك، بخلاف ألفاظ الرسول فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه، ولو يعلم الرجل مراده لوجب عليه الإيمان بما قاله مجملا . ولو قدر معنى صحيح والرسول صلى الله عليه وسلم لم يخبر." (٢)

"ص -٥٣٥- الجواب الثالث : جواب معمر وأصحابه الذين يسمون [أهل المعاني] ، فإنهم يقولون بالتسلسل في آن واحد، فيقولون : إن الخلق له خلق وللخلق خلق، وللخلق خلق آخر، وهلم جرا لا إلى نهاية، وذلك موجود كله في آن واحد، وهذا مشهور عنهم .

والجواب الرابع : قول من يقول : الخلق الحادث يفتقر إلى سبب حادث، وكذلك ذلك السبب، وهلم جرا . وهذا يستلزم دوام نوع ذلك، وهذا غير ممتنع؛ فإن مذهب السلف : أن الله لم يزل متكلما إذا شاء،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٥/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٥/٨٠

وكلماته لا نهاية لها، وكل كلام مسبوق بكلام قبله لا إلى نهاية محدودة، وهو سبحانه يتكلم بقدرته ومشيئته
.
وكذلك يقولون : الحي لا يكون إلا فعالا، كما قاله البخاري، وذكره عن نعيم بن حماد، وعثمان بن سعيد، وابن خزيمة وغيرهم، ولا يكون إلا متحركا، كما قال عثمان ابن سعيد الدارمي وغيره، وكل منهما يذكر أن ذلك مذهب أهل السنة، وهكذا يقول ذلك من أساطين الفلاسفة من ذكر قوله بذلك **في غير هذا الموضع** من متقدميهم ومتأخريهم .
قالوا : وهذا تسلسل في الآثار والبرهان، إنما دل على امتناع التسلسل في المؤثرين، فإن هذا مما يعلم فساده بصريح المعقول، وهو مما اتفق العقلاء على امتناعه، كما بسط الكلام عليه في موضع آخر .." [1]
"ص -٥٣٧- وأما جمهور العقلاء، فنازعوهم في هذا، وقالوا : بل السواد والبياض الذي كان موجودا من ساعة هو هذا السواد بعينه، كما قد بسط **في غير هذا الموضع**؛ إذ المقصود هنا التنبيه على مقالات الطوائف في هذا الأصل .
قالت الكلابية : وأما الحوادث فلو قامت به، للزم ألا يخلو منها، فإن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده . وإذا لم يخل منها لزم أن يكون حادثا، فإن هذا هو الدليل على حدوث الأجسام . هذا عمدتهم في هذا الأصل، والذين خالفوهم قد يمنعون المقدمتين كليهما، وقد يمنعون واحدة منهما .
وكثير من أهل الكلام والحديث منعوا الأولى؛ كالهشامية والكرامية، وأبى معاذ وزهير الإبري، وكذلك الرازي، والأمدي، وغيرهما من الأشعرية، منعوا المقدمة الأولى وبينوا فسادها، وأنه لا دليل لمن ادعاها على دعواه . بل قد يكون الشيء قابلا للشيء وهو خال منه ومن ضده، كما هو الموجود؛ فإن القائلين بهذا الأصل التزموا أن كل جسم له طعم ولون وريح، وغير ذلك من أجناس الأعراض التي تقبلها الأجسام . فقال جمهور العقلاء : هذا مكابرة ظاهرة، ودعوى بلا حجة، وإنما التزمته الكلابية لأجل هذا الأصل .
وأما المقدمة الثانية : وهو منع دوام نوع الحادث، فهذه يمنعها أئمة السنة والحديث، القائلين بأن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، وأن كلماته لا نهاية لها، والقائلين بأنه لم يزل فعالا، كما يقوله البخاري وغيره، والذين يقولون :." [2]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢٤/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢٦/٨٠

"ص -٥٤٣- القرآن مخلوق؛ ولأجلها قالت الجهمية بفناء الجنة والنار؛ ولأجلها قال العلاف بفناء حركاتهم؛ ولأجلها فرع كثير من أهل الكلام، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

فقال لهم الناس : أما قولكم : إن هذه الطريق هي الأصل في معرفة دين الإسلام ونبوة الرسول صلى الله عليه وسلم، فهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإنه من المعلوم لكل من علم حال الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وما جاء به من الإيمان والقرآن، أنه لم يدع الناس بهذه الطريق أبدا، ولا تكلم بها أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، فكيف تكون هي أصل الإيمان ؟ ! والذي جاء بالإيمان وأفضل الناس أيمانا لم يتكلموا بها البتة، ولا سلكها منهم أحد .

والذين علموا أن هذه طريق مبتدعة حزبان :

حزب ظنوا أنها صحيحة في نفسها، لكن أعرض السلف عنها لطول مقدماتها وغموضها، وما يخاف على سالكها من الشك والتطويل . وهذا قول جماعة كالأشعري في رسالته إلى الثغر، والخطابي والحليمي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء .

والثاني : قول من يقول : بل هذه الطريقة باطلة في نفسها؛ ولهذا ذمها السلف، وعدلوا عنها . وهذا قول أئمة السلف كابن المبارك، والشافعي، وأحمد." (١)

"ص -٥٤٧- وقد بين **في غير هذا الموضع** أن هؤلاء أكفر من اليهود و النصارى بعد النسخ والتبديل، وإن تظاهروا بالإسلام؛ فإنهم يظهرون من مخالفة الإسلام أعظم مما كان يظهره المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : المنافقون اليوم شر من المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قيل : ولم ذلك ؟ قال : لأنهم كانوا يسرون نفاقهم، وهم اليوم يعلنونه . ولم يكن على عهد حذيفة من وصل إلى هذا النفاق ولا إلى قريب منه؛ فإن هؤلاء إنما ظهروا في الإسلام في أثناء [الدولة العباسية] وآخر [الدولة الأموية] لما عربت الكتب اليونانية ونحوها، وقد بسط الرد عليهم **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا : أن هؤلاء المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم، لم يكن الأمر كما قالوه، بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة؛ ولهذا يوجد كثير ممن دخل في هؤلاء الملاحدة إنما دخل من باب أولئك المتكلمين، كابن عربي وابن سبعين وغيرهما . وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة فإنهم يستنصرون ويستعينون بأولئك

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٢/٨٠

المتكلمين المبتدعين، ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله، فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما قد وجد ذلك عيانا .

ودعواهم أن هذه طريقة إبراهيم الخليل في قوله : ﴿ لا أحب الآفلين﴾ [الأنعام : ٧٦] كذب ظاهر على إبراهيم؛ فإن الأفول هو التغيب والاحتجاب باتفاق أهل اللغة والتفسير، وهو من الأمور الظاهرة في اللغة، وسواء أريد بالأفول ذهاب ضوء." (١)

"ص -٥٦٠- ثم نفاة الصفات يقولون : رجح بمجرد القدرة، وكذلك أصل القدرية، والمعتزلة جمعت بين الأمرين . وأما المثبتة كالكلابية والكرامية فيدعون أنه رجح بمشيئة قديمة أزلية . وكلا القولين مما ينكره جمهور العقلاء .

ولهذا صار كثير من المصنفين في هذا الباب، كالرازي، ومن قبله من أئمة الكلام والفلسفة كالشهرستاني ومن قبله من طوائف الكلام والفلسفة لا يوجد عندهم إلا العلة الفلسفية، أو القادرية المعتزلية أو الإرادية الكلابية، وكل من الثلاثة منكر في العقل والشرع؛ ولهذا كانت بحوث الرازي في مسألة القادر المختار في غاية الضعف من جهة المسلمين، وهي على قول الدهرية أظهر دلالة .

واحتج أهل الكلام المبتدع بأنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها، ويقولون : لو وجدت حوادث لا أول لها، لكنا إذا قدرنا ما وجد قبل الطوفان وما وجد قبل الهجرة، وقابلنا بينهما، فإما أن يتساويا وهو ممتنع لأنه يكون الزائد مثل الناقص، وإما أن يتفاضلا، فيكون فيما لا يتناهي تفاضلا وهو ممتنع، ويذكرون حججا أخرى قد بسط الكلام عليها **في غير هذا الموضع** .

وقد تكلم الناس في هذه [الحجة] ونحوها، وبينوا فسادها؛ بأن التفاضل إنما يقع من الطرف المتناهي لا من الطرف الذي لا يتناهي، وبأن هذا." (٢)

"ص -٨- ثم قرب الرب من عبده هل هو من لوازم هذا القرب كما أن المتقرب إلى الشيء الساكن كالبيت المحجوج والجدار والجبل كلما قربت منه قرب منك ؟ أو هو قرب آخر يفعله الرب كما أنك إذا قربت إلى الشيء المتحرك إليك تحرك أيضا إليك فمنك فعل ومنه فعل آخر . هذا فيه قولان لأهل السنة مبنيان على ما تقدم من قاعدة الصفات الفعلية كمسألة النزول وغيرها وقد تقدم الكلام في ذلك . وعلى

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٦/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥٠/٨٠

هذا فما روي من قرب الرب إلى خواص عباده وتجليه لقلوبهم كما في [الزهد لأحمد] أن موسى قال : يا رب أين أجدك ؟ قال : " عند المنكسرة قلوبهم من أجلي أقترب إليها كل يوم شبرا ولولا ذلك لاحترقت " . هذا القرب عند المتفلسفة والجهمية هو مجرد ظهوره وتجليه لقلب العبد فهو قرب المثال . ثم المتفلسفة لا تثبت حركة الروح والجهمية تسلم جواز حركة الروح إلى مكان عال وأما أهل السنة فعندهم مع التجلي والظهور تقرب ذات العبد إلى ذات ربه وفي جواز دنو ذات الله القولان وقد بسطت هذا **في غير هذا الموضع** . وعلى مذهب النفاة من المتكلمة لا يكون إتيان الرب ومجيئه ونزوله إلا تجليه وظهوره لعبده . إذا ارتفعت الحجب المتصلة بالعبد المانعة من المشاهدة الباطنة أو الظاهرة بمنزلة الذي كان أعمى أو أعمش فزال عماه فرأى الشمس." (١)

"ص -٢٧- وقال آخر :

ساكن في القلب يعمره لست أنساه فأذكره

ومولى قد رضيت به ونصيبي منه أوفره

ولقوة الاتصال : زعم بعض الناس أن العالم والعارف يتحد بالمعلوم المعروف وآخرون يرون أن المحب قد يتحد بالمحبوب . وهذا إما غلط؛ وإما توسع في العبارة فإنه نوع اتحاد : هو اتحاد في عين المتعلقات من نوع اتحاد في المطلوب والمحبوب والمأمور به والمرضي والمسخوط؛ واتحاد في نوع الصفات من الإرادة والمحبة والأمر والنهي والرضا والسخط بمنزلة اتحاد الشخصين المتحابين . وهذا له تفصيل نذكره **في غير هذا الموضع** . وإنما المقصود هنا : أن المعروف المحبوب في قلب العارف المحب : له أحكام وأخبار صادقة؛ كقوله تعالى : ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾ [الزخرف ٨٤] وقوله تعالى : ﴿ وله المثل الأعلى في السماوات والأرض ﴾ [الروم ٢٠] وقوله تعالى : ﴿ وأنه تعالى جد ربنا ﴾ [الجن ٣] وقوله : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ [الأعلى ١] . وقوله في الاستفتاح : " سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك؛ ولا إله غيرك " . ويحصل لقلوب العارفين به استواء وتجل لا يزول عنها يقر به كل أحد؛ لكن أهل السنة يقرون بكثير مما لا يعرفه أهل البدعة؛ كما يقرون باستوائه على العرش .." (٢)

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٨٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/٨٣

"ص -٣٦- هو القائم بنفسه أو الموجود أو غير ذلك من المقالات وطعنوا في أدلة نفاة الجسم بكلام طويل لا يتسع له الجواب هنا . ثم من هؤلاء من قال : هو جسم كالأجسام ومنهم من وصفه بخصائص المخلوقات وحكي عن كل واحدة من الطائفتين مقالات شنيعة . وجاء أبو محمد بن كلاب فقال هو وأتباعه : هو الموصوف بالصفات ولكن ليست الصفات أعراضا؛ إذ هي قديمة باقية لا تعرض ولا تزول ولكن لا يوصف بالأفعال القائمة به كالحركات؛ لأنها تعرض وتزول .

فقال ابن كرام وأتباعه : لكنه موصوف بالصفات وإن قيل إنها أعراض وموصوف بالأفعال القائمة بنفسه وإن كانت حادثة . ولما قيل لهم : هذا يقتضي أن يكون جسما قالوا : نعم هو جسم كالأجسام وليس ذلك ممتنعا دائما وإنما الممتنع أن يشابه المخلوقات فيما يجب ويجوز ويمتنع ومنهم من قال : أطلق لفظ الجسم لا معناه . وبين هؤلاء المتكلمين النظار بحوث طويلة مستوفاة في غير هذا الموضع .

وأما [السلف والأئمة] فلم يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفي أو إثبات بل اعتصموا بالكتاب والسنة ورأوا ذلك هو الموافق لصريح العقل فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسنة من أسمائه وصفاته حقا يجب الإيمان به وإن لم تعرف حقيقة معناه وكل لفظ أحدثه الناس فأثبته قوم ونفاه آخرون فليس علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه حتى نفهم مراد المتكلم فإن كان." (١)

"ص -٤٦- من الصفات يلزمكم فيه نظير ما أثبتموه فإما أن تعطلوا الجميع وهو ممتنع، وإما أن تمثلوه بالمخلوقات وهو ممتنع، وإما أن تثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره . وحينئذ، فلا فرق بين صفة وصفة، فالفرق بينهما بإثبات أحدهما ونفي الآخر فرارا من التشبيه والتجسيم قول باطل، يتضمن الفرق بين المتماثلين، والتناقض في المقالتين .

فإن قال : دليل العقل دل على أحدهما دون الآخر كما يقال : إنه دل على الحياة والعلم والإرادة، دون الرضا والغضب، ونحو ذلك، فالجواب من وجوه :

أحدها : أن عدم الدليل لا يستلزم عدم المدلول عليه، فهب أنه لم يعلم بالعقل ثبوت أحدها، فإنه لا يعلم نفيه بالعقل أيضا ولا بالسمع، فلا يجوز نفيه، بل الواجب إثباته إن قام دليل على إثباته وإلا توقف فيه .

الثاني : أن يقال : إنه يمكن إقامة دليل العقل على حبه وبغضه، وحكمته ورحمته، وغير ذلك من صفاته، كما يقام على مشيئته، كما قد بين في غير هذا الموضع .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٨٤

الثالث : أن يقال : السمع دل على ذلك، والعقل لا ينفيه فيجب العمل بالدليل السالم عن المعارض . فإن عاد فقال : بل العقل ينفى ذلك؛ لأن هذه الصفات تستلزم التجسيم، والعقل ينفي التجسيم . قيل له : القول في هذه الصفات التي تنفيها كالقول في الصفات التي أثبتها؛ فإن كان هذا مستلزما." (١)

"ص -٥١- فصل

في جمل مقالات الطوائف، وموادهم أما باب الصفات والتوحيد، فالنفي فيه في الجملة قول الفلاسفة والمعتزلة، وغيرهم من الجهمية، وإن كان بين الفلاسفة والمعتزلة نوع فرق، وكذلك بين البغداديين والبصريين اختلاف في السمع والبصر، هل هو علم أو إدراك غير العلم ؟ وفي الإرادة .

وهذا المذهب الذي يسميه السلف : قول جهم؛ لأنه أول من أظهره في الإسلام، وقد بينت إسناده فيه **في غير هذا الموضع**؛ أنه متلقي من الصابئة الفلاسفة، والمشركين البراهمة، واليهود السحرة .

والإثبات في الجملة مذهب الصفاتية من الكلابية والأشعرية، والكرامية وأهل الحديث، وجمهور الصوفية والحنبلية، وأكثر المالكية والشافعية، إلا الشاذ منهم، وكثير من الحنفية أو أكثرهم، وهو قول السلفية، لكن الزيادة في الإثبات إلى حد التشبيه هو قول الغالية من الرافضة، ومن جهال أهل الحديث، وبعض المنحرفين . وبين نفي الجهمية، وإثبات المشبهة مراتب .." (٢)

"ص -٥٦- وأما السالمية، فهم والحنبلية كالشيء الواحد إلا في مواضع مخصوصة، تجري مجرى اختلاف الحنابلة فيما بينهم، وفيهم تصوف، ومن بدع من أصحابنا هؤلاء يبدع أيضا التسمي في الأصول بالحنبلية وغير ذلك، ولا يرى أن يتسمى أحد في الأصول إلا بالكتاب والسنة، وهذه طريقة جيدة لكن هذا مما يسوغ فيه الاجتهاد، فإن مسائل الدق [أي : الدقيقة . انظر : لسان العرب، مادة دقق] في الأصول لا يكاد يتفق عليها طائفة؛ إذ لو كان كذلك لما تنازع في بعضها السلف من الصحابة والتابعين، وقد ينكر الشيء في حال دون حال، وعلى شخص دون شخص .

وأصل هذا ما قد ذكرته **في غير هذا الموضع**، أن المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العملية، وإن سميت تلك مسائل أصول، وهذه مسائل فروع، فإن هذه تسمية محدثة، قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين، وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب، لاسيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٨٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/٨٥

وأما جمهور الفقهاء المحققين والصوفية، فعندهم أن الأعمال أهم وآكد من مسائل الأقوال المتنازع فيها، فإن الفقهاء كلامهم إنما هو فيها، وكثيرا ما يكرهون الكلام في كل مسألة ليس فيها عمل، كما يقوله مالك وغيره من أهل المدينة . . . [سقط في الأصل نصف سطر] ، بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين مسائل أصول، والدقيق مسائل فروع .." [1]

"ص -٧٣- وقد بينا **في غير هذا الموضع** : أن الإقرار بالخالق وكماله، يكون فطريا ضروريا في حق من سلمت فطرته، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها .

وأما لفظ [الكامل] فقد نقل الأشعري عن الجبائي أنه كان يمنع أن يسمى الله كاملا، ويقول : الكامل الذي له أبعاض مجتمعة .

وهذا النزاع إن كان في المعنى فهو باطل، وإن كان في اللفظ فهو نزاع لفظي .

والمقصود هنا أن ثبوت الكمال له، ونفي النقائص عنه، مما يعلم بالعقل .

وزعمت طائفة من أهل الكلام كأبي المعالي والرازي، والآمدي وغيرهم أن ذلك لا يعلم إلا بالسمع الذي هو الإجماع، وإن نفي الآفات والنقائص عنه لم يعلم إلا بالإجماع، وجعلوا الطريق التي بها نفوا عنه ما نفوه، إنما هو نفي مسمى الجسم ونحو ذلك، وخالفوا ما كان عليه شيوخ متكلمة الصفاتية، كالأشعري، والقاضي، وأبي بكر وأبي إسحاق، ومن قبلهم من السلف والأئمة، في إثبات السمع والبصر والكلام له بالأدلة العقلية، وتنزيهه عن النقائص بالأدلة العقلية .

ولهذا صار هؤلاء يعتمدون في إثبات هذه الصفات على مجرد السمع، ويقولون : إذا كنا نثبت هذه الصفات بناء على نفي الآفات، ونفي الآفات إنما يكون بالإجماع الذي هو دليل سمعي، والإجماع إنما يثبت بأدلة سمعية من الكتاب." [2]

"ص -٧٥- وكذلك إذا قال نفاة الصفات المعلومة بالشرع، أو بالعقل مع الشرع، كالرضا والغضب، والحب، والفرح، ونحو ذلك : هذه الصفات لا تعقل إلا لجسم . قيل لهم : هذه بمنزلة الإرادة والسمع، والبصر والكلام، فما لزم في أحدهما لزم في الآخر مثله .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٨٨

وهكذا نفاة الصفات من الفلاسفة ونحوهم، إذا قالوا : ثبوت هذه الصفات يستلزم كثرة المعاني فيه، وذلك يستلزم كونه جسما أو مركبا . قيل لهم : هذا كما أثبتم أنه موجود واجب قائم بنفسه وأنه عاقل ومعقول وعقل، ولذيذ وملتذ ولذة، وعاشق ومعشوق وعشق، ونحو ذلك .

فإن قالوا : هذه ترجع إلى معنى واحد، قيل لهم : إن كان هذا ممتنعا بطل الفرق، وإن كان ممكنا أمكن أن يقال في تلك مثل هذه، فلا فرق بين صفة وصفة . والكلام على ثبوت الصفات وبطلان أقوال النفاة مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا : أن نبين أن ثبوت الكمال لله معلوم بالعقل، وأن نقيض ذلك منتف عنه، فإن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذه الطريق مستقيم في العقل والشرع، دون تلك، خلاف ما قاله هؤلاء المتكلمون . وجمهور أهل الفلسفة والكلام يوافقون على أن الكمال لله ثابت بالعقل، والفلاسفة تسميه التمام، وبيان ذلك من وجوه :." [1]

"ص –٢٠٤– ولكن هؤلاء الذين أطلقوا من الجهمية والمعتزلة أن الاسم غير المسمى، مقصودهم أن أسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق .

ولهذا قالت الطائفة الثالثة : لا نقول : هي المسمى ولا غير المسمى .

فيقال لهم : قولكم : إن أسماءه غيره،مثل قولكم : إن كلامه غيره، وإن إرادته غيره، ونحو ذلك، وهذا قول الجهمية نفاة الصفات، وقد عرفت شبههم وفسادها **في غير هذا الموضع**، وهم متناقضون من وجوه، كما قد بسط في مواضع .

فإنهم يقولون : لا نثبت قديما غير الله، أو قديما ليس هو الله، حتى كفروا أهل الإثبات، وإن كانوا متأولين، كما قال أبو الهذيل : إن كل متأول كان تأويله تشبيها له بخلقه، و تجويزا له في فعله، وتكذيبا لخبره فهو كافر، وكل من أثبت شيئا قديما لا يقال له الله، فهو كافر، ومقصوده تكفير مثبتة الصفات والقدر، ومن يقول : إن أهل القبلة يخرجون من النار ولا يخلدون فيها .

فما يقال لهؤلاء : إن هذا القول ينعكس عليكم، فأنتم أولى بالتشبيه والتجويز والتكذيب، وإثبات قديم لا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/٨٨

يقال له الله، فإنكم تشبهونه بالجمادات بل بالمعدومات، بل بالممتنعات، وتقولون : إنه يحبط الحسنات العظيمة بالذنب الواحد، ويخلد عليه في النار، وتكذبون بما أخبر به من مغفرته ورحمته،." [1]

"ص -٢١١- وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**، وبين أن هذه الآية تدل على أن القارئ مأمور أن يقرأ بسم الله، وأنها ليست كسائر القرآن، بل هي تابعة لغيرها، وهنا يقول : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ [النمل : ٣٠] كما كتب سليمان، وكما جاءت به السنة المتواترة، وأجمع المسلمون عليه؛ فينطق بنفس الاسم الذي هو اسم مسمى، لا يقول : بالله الرحمن الرحيم، كما في قوله : ﴿ واذكر اسم ربك ﴾ فإنه يقول : سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله ونحو ذلك، وهنا قال : ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ لم يقل : اقرأ اسم ربك، وقوله : ﴿ واذكر اسم ربك ﴾ يقتضي أن يذكره بلسانه .

وأما قوله : ﴿ واذكر ربك ﴾ [الأعراف : ٢٠٥] ، فقد يتناول ذكر القلب . وقوله : ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ هو كقول الآكل : باسم الله . والذابح : باسم الله، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ومن لم يكن ذبح فليذبح باسم الله " .

وأما التسبيح، فقد قال : ﴿ وسبحوه بكرة وأصيلا ﴾ [الأحزاب : ٤٢] ، وقال : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ [الأعلى : ١] ، وقال : ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ [الواقعة : ٧٤، ٩٦] .

وفي الدعاء : ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ [الإسراء : ١١٠] ، فقوله : ﴿ أيا ما تدعوا ﴾ يقتضي تعدد المدعو؛ لقوله : ﴿ أيا ما تدعوا ﴾ وقوله : ﴿ فله الأسماء الحسنى ﴾ يقتضي أن المدعو واحد له الأسماء الحسني، وقوله : ﴿ ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ ولم يقل : ادعوا باسم الله أو باسم الرحمن يتضمن أن المدعو هو الرب الواحد بذلك الاسم .." [2]

"ص -٢١٨- وأما السلف وأئمة السنة والحديث، فيقولون : إنه متصف بذلك، كما نطق به الكتاب والسنة، وهو قول كثير من أهل الكلام والفلسفة أو أكثرهم، كما ذكرنا أقوالهم بألفاظها **في غير هذا الموضع**

.

ومثل هذا : [الكلام] ، فإن السلف وأئمة السنة والحديث يقولون : يتكلم بمشيئته وقدرته، وكلامه ليس بمخلوق، بل كلامه صفة له قائمة بذاته .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/٩١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/٩١

وممن ذكر أن ذلك قول أئمة السنة، أبو عبد الله بن منده، وأبو عبد الله بن حامد، وأبو بكر عبد العزيز، وأبو إسماعيل الأنصاري وغيرهم .

وكذلك ذكر أبو عمر بن عبد البر نظير هذا في [الاستواء] وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وعثمان بن سعيد الدارمي ومن لا يحصى من الأئمة، وذكره حرب بن إسماعيل الكرماني عن سعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل،وإسحاق بن إبراهيم، وسائر أهل السنة والحديث متفقون على أنه متكلم بمشيئته، وأنه لم يزل متكلما إذا شاء، وكيف شاء .

وقد سمى الله القرآن العزيز حديثا فقال : ﴿ الله نزل أحسن الحديث ﴾ [الزمر : ٢٣] ، وقال : ﴿ ومن أصدق من الله حديثا ﴾ [النساء : ٨٧] ، وقال : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ [الأنبياء : ٢] ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله يحدث من أمره ما يشاء " وهذا مما احتج به البخاري في صحيحه، وفي غير صحيحه، واحتج به غير البخاري، كنعيم بن حماد، وحماد بن زيد .." [(١)]

"ص –٢٢٠– ولكن الجهمية والمعتزلة بنوا على أصلهم : أن الرب لا يقوم به صفة؛ لأن ذلك بزعمهم يستلزم التجسيم والتشبيه الممتنع؛ إذ الصفة عرض، والعرض لا يقوم إلا بجسم .

والكلابية يقولون : هو متصف بالصفات التي ليس له عليها قدرة، ولا تكون بمشيئته؛ فأما ما يكون بمشيئته فإنه حادث، والرب تعالى لا تقوم به الحوادث ويسمون [الصفات الاختيارية] مسألة [حلول الحوادث] فإنه إذا كلم موسى بن عمران بمشيئته وقدرته، وناداه حين أتاه بقدرته ومشيئته، كان ذلك النداء والكلام حادثا .

قالوا : فلو اتصف الرب به لقامت به الحوادث . قالوا : ولو قامت به الحوادث لم يخل منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، قالوا : ولأن كونه قابلا لتلك الصفة إن كانت من لوازم ذاته، كان قابلا لها في الأزل، فيلزم جواز وجودها في الأزل، والحوادث لا تكون فى الأزل فإن ذلك يقتضى وجود حوادث لا أول لها، وذلك محال، لوجوه قد ذكرت في غير هذا الموضع .

قالوا : وبذلك استدللنا على حدوث الأجسام، وبه عرفنا حدوث العالم، وبذلك أثبتنا وجود الصانع، وصدق

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٩٣

رسله، فلو قدحنا في تلك لزم القدح في أصول الإيمان والتوحيد .

وإن لم يكن من لوازم ذاته صار قابلا لها بعد أن لم يكن قابلا، فيكون." (١)

"ص -٢٣٣- فصل

والأفعال نوعان : متعد، ولازم، فالمتعدي مثل : الخلق والإعطاء ونحو ذلك، واللازم : مثل الاستواء، والنزول، والمجيء والإتيان، قال تعالى : ﴿ الله الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش ﴾ [السجدة : ٤] فذكر الفعلين : المتعدي واللازم، وكلاهما حاصل بمشيئته وقدرته، وهو متصف به، وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن القرآن يدل على هذا الأصل في أكثر من مائة موضع .

وأما الأحاديث الصحيحة فلا يمكن ضبطها في هذا الباب، كما في الصحيحين : عن زيد بن خالد الجهني : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه صلاة الصبح بالحديبية على أثر سماء كانت من الليل، ثم قال : " أتدرون ماذا قال ربكم الليلة ؟ قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر . فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا، ونوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكواكب " .

وفي الصحاح حديث الشفاعة : " فيقول كل من الرسل إذا أتوا إليه : إن ربي قد غضب اليوم غضبا." (٢)

"ص -٢٣٩- المتأخرون كالرازي، والآمدي قدحوا في المقدمة الأولى في نفس هذه المسألة، وقدح الرازي في المقدمة الثانية في غير موضع من كتبه، وقد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** .

وقولهم : إنا عرفنا حدوث العالم بهذه الطريق، وبه أثبتنا الصانع، يقال لهم : لاجرم ابتدعتم طريقا لا يوافق السمع ولا العقل، فالعالمون بالشرع معترفون أنكم مبتدعون محدثون في الإسلام ما ليس منه، والذين يعقلون ما يقولون، يعلمون أن العقل يناقض ما قلتم، وأن ما جعلتموه دليلا على إثبات الصانع، لا يدل على إثباته بل هو استدلال على نفي الصانع . وإثبات الصانع حق، وهذا الحق يلزم من ثبوته إبطال استدلالكم، بأن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث .

وأما كون طريقكم مبتدعة، ما سلكها الأنبياء ولا أتباعهم ولا سلف الأمة، فلأن كل من يعرف ما جاء به

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٩٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٩٣

الرسول وإن كانت معرفته متوسطة، لم يصل في ذلك إلى الغاية يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس في معرفة الصانع وتوحيده، وصدق رسله إلى الاستدلال بثبوت الأعراض، وأنها حادثة، ولازمة للأجسام، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها .

فعلم بالاضطرار أن هذه الطريق لم يتكلم بها الرسول، ولا دعا إليها ولا أصحابه، ولا تكلموا بها، ولا دعوا بها الناس . وهذا يوجب العلم الضروري من دين الرسول، فإن عند الرسول والمؤمنين به أن الله يعرف." (١)

"ص -٢٤٧- فصل

وفحول النظار كأبي عبد الله الرازي، وأبى الحسن الآمدي وغيرهما، ذكروا حجج النفاة لحلول الحوادث وبينوا فسادها كلها . فذكروا لهم أربع حجج :

إحداها : الحجة المشهورة، وهي : أنها لو قامت به لم يخل منها ومن أضدادها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث . ومنعوا المقدمة الأولى، والمقدمة الثانية ذكر الرازي وغيره فسادها، وقد بسط **في غير هذا الموضع** .

والثانية : أنه لو كان قابلا لها في الأزل، لكان القبول من لوازم ذاته، فكان القبول يستدعى إمكان المقبول، ووجود الحوادث في الأزل محال، وهذه أبطلوها هم بالمعارضة بالقدرة بأنه قادر على إحداث الحوادث، والقدرة تستدعى إمكان المقدور، ووجود المقدور وهو الحوادث في الأزل محال، وهذه الحجة باطلة من وجوه :

أحدها : أن يقال : وجود الحوادث؛ إما أن يكون ممتنعا، وإما أن يكون ممكنا، فإن كان ممكنا أمكن قبولها، والقدرة عليها دائما، وحينئذ فلا يكون وجود جنسها في الأزل ممتنعا، بل يمكن أن يكون جنسها مقدورا مقبولا،." (٢)

"ص -٢٥١- الكمال، قال تعالى : ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص : ٨٨] ، وقال تعالى : ﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن : ٢٦، ٢٧] .

ولكن هؤلاء النفاة، هم الذين يلزمهم أن يكون قد تغير، فإنهم يقولون : كان في الأزل لا يمكنه أن يقول شيئا، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، وكان ذلك ممتنعا عليه لا يتمكن منه، ثم صار الفعل ممكنا يمكنه أن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/٩٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/٩٣

يفعل .

ولهم في الكلام قولان : من يثبت الكلام المعروف وقال : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته قال : إنه صار الكلام ممكنا له بعد أن كان ممتنعا عليه، ومن لم يصفه بالكلام المعروف، بل قال : إنه يتكلم بلا مشيئة وقدرة كما تقوله الكلابية، فهؤلاء أثبتوا كلاما لا يعقل، ولم يسبقهم إليه أحد من المسلمين، بل كان المسلمون قبلهم على قولين :

فالسلف وأهل السنة يقولون : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وكلامه غير مخلوق . والجهمية يقولون : إنه مخلوق بقدرته ومشيئته، فقال هؤلاء : بل يتكلم بلا مشيئته وقدرته، وكلامه شيء واحد لازم لذاته، وهو حروف، أو حروف وأصوات أزلية لازمة لذاته، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود أن هؤلاء كلهم، الذين يمنعون أن الرب لم يزل يمكنه أن يفعل ما يشاء، ويقولون : ذلك يستلزم وجود حوادث لا تتناهى، وذلك محال، فهؤلاء يقولون : صار الفعل ممكنا له بعد أن كان ممتنعا عليه، وحقيقة قولهم : أنه." (١)

"ص -٢٥٧- فهي تجادل وتشتكي حال سمع الله تحاورهما، وهذا يدل على أن سمعه كرؤيته المذكورة في قوله : ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ [التوبة : ١٠٥] وقال : ﴿ ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون ﴾ [يونس : ١٤] فهذه رؤية مستقلة ونظر مستقل، وقد تقدم أن المعدوم لا يرى ولا يسمع منفصلا عن الرائي السامع باتفاق العقلاء، فإذا وجدت الأقوال والأعمال سمعها ورآها .

والرؤية والسمع أمر وجودي، لابد له من موصوف يتصف به، فإذا كان هو الذي رآها وسمعها، امتنع أن يكون غيره هو المتصف بهذا السمع وهذه الرؤية، وأن تكون قائمة بغيره فتعين قيام هذا السمع وهذه الرؤية به بعد أن خلقت الأعمال والأقوال، وهذا مطعن لا حيلة فيه .

وقد بسط الكلام على هذه المسألة، وما قال فيها عامة الطوائف **في غير هذا الموضع**، وحكيت ألفاظ الناس بحيث يتيقن الإنسان أن النافي ليس معه حجة لا سمعية ولا عقلية، وأن الأدلة العقلية الصريحة موافقة لمذهب السلف، وأهل الحديث، وعلى ذلك يدل الكتاب والسنة مع الكتب المتقدمة؛ التوراة والإنجيل والزبور، فقد اتفق عليها نصوص الأنبياء وأقوال السلف وأئمة العلماء، ودلت عليها صرائح

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٦/٩٣

المعقولات .

فالمخالف فيها كالمخالف في أمثالها ممن ليس معه حجة لا سمعية ولا عقلية، بل هو شبيه بالذين قالوا : ﴿ وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾ [الملك : ١٠] .." [١]

"ص –٢٩٠– كما أن الجهمية أتوا بحجج عقلية، اشتبهت على أكثر الناس وراجت عليهم، إلا على قليل ممن لهم خبرة بذلك .

والكلام على أحاديث الرافضة وبيان الفرقان بين الحديث الصدق والكذب مذكور **في غير هذا الموضع**، كالرد على الرافضة .

والمقصود هنا الكلام على الأدلة العقلية، التي يحتج بها المبطل من الجهمية نفاة الصفات، ومن الممثلة الذين يمثلونه بخلقه، وعلى الأدلة التي يحتج بها القدرية النافية، والقدرية المجبرة الجهمية، فإن هذين الأصلين وهما : الصفات والقدر ويسميان التوحيد والعدل هما أعظم وأجل ما تكلم فيه في الأصول، والحاجة إليهما أعم، ومعرفة الحق فيهما أنفع من غيرهما، بل وكذلك بسائر ما يحتج به في أصول الدين من الحجج العقلية والسمعية .

وأصل ذلك الكلام في أفعال الرب تعالى وأقواله في [مسألة حدوث العالم] وفي [مسألة القرآن، وكلام الله] .

فنقول : إذا تدبر الخبير ما احتج به من يقول : إن القرآن قديم كالأشعري وأتباعه، ومن وافقهم، كالقاضي أبي يعلى وأتباعه، وأبي المعالي وأبي الوليد الباجي، وأبي منصور الماتريدي، وغيرهم من الحنبلية، والشافعية، والمالكية، والحنفية لم توجد عند التحقيق تدل إلا على مذهب السلف والأئمة الذي يدل عليه الكتاب والسنة .." [٢]

"ص –٣٠٤– الرازي في أول [المطالب العالية] ، فزعموا أنهم لم يثبتوا بها خبرا، فضلا عن بيان الأدلة العقلية المصدقة لخبرهم .

وقد تكلمنا على فساد ما ذكره في ذلك **في غير هذا الموضع**، والمقصود هنا : التنبيه على طريقة هؤلاء الذين سلكوا مسلك الجمع بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء، و زعموا أنهم أصحاب الجواب الباهر . وهذه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٢/٩٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٩٦

الطريقة قد ذكرها الرازي في كتبه ورجحها، وأخذها عنه الأرموي، وذكرها في كتاب الأربعين وأخذها عنه القشيري المصري، وهذا القول يشبه مذهب الحرنانيين القائلين بالقدماء الخمسة، الذي نصره محمد بن زكريا الرازي وصنف فيه .

والرازي يقوى هذا المذهب في مجمله وغيره، وإن كان مذهبا متناقضا، كما بين فساده محمد بن زكريا البلخي، وأبو حاتم صاحب كتاب [الزينة] وغيرهما، لكن بين مذهب الحرنانيين وبين مذهب هؤلاء فرق، كما سنبينه إن شاء الله .

قال هؤلاء : المتكلمون إنما أقاموا الأدلة على حدوث الأجسام، فإنها هي التي بينوا أنها لا تخلو من الحوادث وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث دائمة لا ابتداء لها . قالوا : ولم يذكر المتكلمون دليلا على نفي موجود سوى الأجسام وسوى الصانع، والفلاسفة أثبتوا موجودات غير ذلك وهي العقول والنفوس . قالوا : والمتكلمون لم يقيموا دليلا على انتفائها ودليلهم على الحدوث لم يشملها .." [1]

"ص -٣١٩- رجلا كان يكثر قراءة ﴿ قل هو بله أحد ﴾ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " سلوه لم يفعل ذلك ؟ " فقال : لأنها صفة الرحمن فأنا أحبها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أخبروه أن الله يحبه " .

فمن وصف موصوفا بأمر ليس هو متصفا به كان كاذبا، فمن وصف الله بأنه خالق، ورازق، وعالم، وقادر، وقال مع ذلك : إنه نفسه ليس متصفا بعلم وقدرة، أو ليس متصفا بفعل هو الخلق والإحياء، كان قد وصفه بأمر، وهو يقول : ليس متصفا به، فيكون قد كذب نفسه فيما وصف به ربه، وجمع بين النقيضين، فقال : هو متصف بهذا، ليس متصفا بهذا . وهذا حقيقة أقوال النفاة فإنهم يثبتون أمورا هي حق ويقولون ما يستلزم نفيها، فيجمعون بين النقيضين ويظهر في أقوالهم التناقض .

وحقيقة قولهم : أنه موجود ليس بموجود، عالم ليس بعالم، حي ليس بحي؛ ولهذا كان غلاتهم يمتنعون عن الإثبات والنفي معا، فلا يصفونه لا بإثبات، ولا بنفي، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** . ومعلوم أن خلوه عن النفي والإثبات باطل أيضا، فإن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان .

والمقصود هنا أن هذه المقدمة الصحيحة : أنه لو خلقه في محل لكان صفة لذلك المحل، هي مقدمة

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٩٦

صحيحة، والسلف وأتباعهم أهل السنة، والجمهور يقولون بها، وأما المعتزلة والأشعرية فيتناقضون فيها، كما تقدم .." [١]

"ص -٣٢٥- الكناني في [الحيدة] وأبطله من غير أن يلتزم خلاف السلف، وقد كتبت ألفاظه وشرحتها في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه يمكن إبطال كونه خلقه في نفسه من غير التزام قول الكلابية ولا الكرامية، فإنه قد تبين أن ما قام بذاته يمتنع أن يكون مخلوقا؛ إذ كان حاصلا بمشيئته وقدرته، والمخلوق لابد له من خلق، ونفس تكلمه بمشيئته وقدرته ليس خلقا له؛ بل بذلك التكلم يخلق غيره، والخلق لا يكون خلقا لنفسه .

ويدل على بطلان قول الكلابية : أن الكلام لا يكون إلا بمشيئته وقدرته وهم يقولون : يتكلم بلا مشيئته ولا قدرته .

وأما الكرامية فيقولون : صار متكلما بعد أن لم يكن، فيلزم انتفاء صفة الكمال عنه، ويلزم حدوث الحادث بلا سبب، ويلزم أن ذاته صارت محلا لنوع الحوادث بعد أن لم تكن كذلك، كما تقوله الكرامية وهذا باطل . وهو الذي أبطله السلف بأن ما يقوم به من نوع الكلام والإرادة والفعل إما أن يكون صفة كمال أو صفة نقص، فإن كان كمالا فلم يزل ناقصا حتى تجدد له ذلك الكمال، وإن كان نقصا فقد نقص بعد الكمال .

وهذه الحجة لا تبطل قيام نوع الإرادة والكلام شيئا بعد شيء؛ فإن ذلك إنما يتضمن حدوث إفراد الإرادة والكلام لا حدوث النوع، والنوع ما زال قديما، وما زال." [٢]

"ص -٣٣٤- احتجوا بوجوب قدم الزمان والحركة وهي الصورية، وبوجوب قدم المادة؛ لأن كل محدث مسبوق بالإمكان فلابد له من محل، فكل حادث تقبله مادة يقبله، وأما العلة الغائية فمن جنس الفاعلية فيقال لهم : هذه الحجج إنما تدل على مذهب السلف والأئمة، كما تقدم، و هي تدل على بطلان قولهم .

وأما قدم الفاعلية، وهو : أنه ما زال فاعلا، فيقال : هذا لفظ مجمل، فأنتم تريدون بالفاعل أن مفعوله مقارن له في الزمان، وإذا كان فاعلا بهذا الاعتبار وجب مقارنة مفعوله له فلا يتأخر فعله، فهذه عمدتكم، والفاعل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/٩٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/٩٦

عند عامة العقلاء وعند سلفكم، وعندكم أيضا **في غير هذا الموضع** هو الذي يفعل شيئا فيحدثه، فيمتنع أن يكون المفعول مقارنا له بهذا الاعتبار، بل على هذا الاعتبار يجب تأخر كل مفعول له، فلا يكون في مفعولاته شيء قديم بقدمه، فيكون كل ما سواه محدث .

ثم للناس هنا طريقان :

منهم من يقول : يجب تأخر كل مفعول له ، وأن يبقى معطلا عن الفعل ثم يفعل، كما يقوله أهل الكلام المبتدع من أهل الملل، من الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم . وهذا النفي يناقض دوام الفاعلية فهو يناقض موجب تلك الحجج .

والثاني : أن يقال : ما زال فاعلا لشيء بعد شيء فكل ما سواه محدث كائن بعد أن لم يكن، وهو وحده الذي اختص بالقدم والأزلية، فهو الأول القديم الأزلي ليس معه غيره، وأنه ما زال يفعل شيئا بعد شيء .." (١)

"ص -٤٦٨- يأتينا وهو يثبتنا،وهو ذا مقامنا حتى يأتينا ربنا، فيقول : أنا ربكم، فيقول : انطلقوا، فننطلق حتى نأتي الجسر ،وعليه كلاليب من نار تخطف، عند ذلك حلت الشفاعة لي، اللهم سلم، اللهم سلم، فإذا جاوزوا الجسر، فكل من أنفق زوجا من المال في سبيل الله مما يملك، فتكلمه خزنة الجنة تقول : يا عبد الله، يا مسلم هذا خير " ،فقال أبو بكر رضي الله عنه : يا رسول الله،إن هذا عبد لا توى عليه، يدع بابا ويلج من آخر ؟ فضرب كتفه وقال : " إني أرجو أن تكون منهم " . قال سفيان ابن عيينة : حفظته أنا وروح بن القاسم، ورده علينا مرتين أو ثلاثا .

وسئل سفيان عن قوله : " ترأس وتربع " فقال : كان الرجل إذا كان رأس القوم كان له الرباع وهو الربع . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم، حيث قال : يا رسول الله، إني على دين قال : " أنا أعلم بدينك منك، إنك مستحل الرباع ولا يحل لك " .

وهذا الحديث معناه في الصحيحين وغيرهما من وجوه متعددة، يصدق بعضها بعضا، وفيه أنه سئل عن الرؤية فأجاب بثبوتها، ثم أتبع ذلك بتفسيره وذكر أنه يلقاه العبد، والمنافق، وأنه يخاطبهم .

وفي حديث أبي سعيد وأبي هريرة : أنه يتجلى لهم في القيامة مرة للمؤمنين والمنافقين، بعد ما تجلى لهم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/٩٦

أول مرة، ويسجد المؤمنون دون المنافقين . وقد بسط الكلام على هذه المسألة **في غير هذا الموضع** .." (١)

"ص –٥١٥– ببعض كمن آمن من أهل الكتاب ببعض الرسل دون بعض، ومن آمن من الفلاسفة ببعض ما جاءت به الرسل دون بعض، ومن أهل البدع من أهل الملل المسلمين واليهود والنصارى من أتوا من هذا الوجه، فإنه قامت عندهم شبهات ظنوا أنها تنفي ما أخبرت به الرسل من أسماء الله تعالى وصفاته، وظنوا أن الواجب حينئذ تقديم ما رأوه على النصوص؛ لشبهات قد بسط الكلام عليها **في غير هذا الموضع**، وبين ضلال من ضل من الجهمية المتفلسفة والمعتزلة ومن وافقهم من بعض ضلالهم .

وجماع القول في إثبات الصفات : هو القول بما كان عليه سلف الأمة وأئمتها، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، ويصان ذلك عن التحريف والتمثيل، والتكييف والتعطيل؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فمن نفى صفاته كان معطلا، ومن مثل صفاته بصفات مخلوقاته كان ممثلا، والواجب إثبات الصفات ونفي مماثلته ا لصفات المخلوقات، إثباتا بلا تشبيه وتنزيها بلا تعطيل، كما قال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، فهذا رد على الممثلة، ﴿ وهو السميع البصير ﴾ [الشورى : ١١] ، رد على المعطلة فالممثل يعبد صنما والمعطل يعبد عدما .

وطريقة الرسل صلوات الله عليهم إثبات صفات الكمال لله على وجه التفصيل، وتنزيهه بالقول المطلق عن التمثيل، فطريقتهم إثبات مفصل ونفي مجمل، وأما الملاحدة من المتفلسفة، والقرامطة والجهمية، ونحوهم، فبالعكس؛ نفي مفصل، وإثبات مجمل .." (٢)

"ص –٥١٨– وكلام ابن سبعين وابن رشد الحفيد، وابن التومرت، وابن عربي الطائي وأمثالهم من الجهمية نفاة الصفات يدور على هذا الأصل كما قد بسط في موضعه ويوجد ما يقارب هذا الاتحاد في كلام كثير من أهل الكلام والتصوف الذين دخل عليهم بعض شعب الاتحاد ولم يعلموا ما فيها من الفساد .

والقول في مسألة كلام الله تعالى واضطراب الناس فيها، مبنى على هذا الأصل فإنها من مسائل الصفات، وفيها من التفريع ما امتازت به على سائر مسائل الصفات، وقد اضطرب الناس فيها اضطرابا كثيرا، قد بيناه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/١٠٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/١٠٥

في غير هذا الموضع، وبينا أن سلف الأمة وأئمتها كانوا على الإيمان الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وسلم، يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل . ويقولون : إن القرآن كلام الله تعالى ويصفون الله بما و صف به نفسه من التكليم والمناجاة والمناداة، وما جاء ت به السنن والآثار موافقة لكتاب الله تعالى .

فلم يكن في الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسائر أئمة المسلمين من قال : إن كلام الله مخلوق خلقه في غيره ولم يقم به كلام، كما قالته الجهمية من المعتزلة وغيرهم، بل لما أظهروا هذه البدعة اشتد نكير السلف، والأئمة لها، وعرفوا أن حقيقتها : أن الله لا يتكلم ولا يأمر ولا ينهى ! ! إذ كان الكلام وسائر الصفات إنما يعود حكمها إلى من قامت به .." (١)

"ص -٥٢٤- للحس، والعقل والشرع، وأما الأول فمراده أن بين ذلك قدرا مشتركا، كما أن الموجودات تشترك في مسمى الوجود، وأنواع الكلام تشترك في مسمى الكلام، وقد بسط هذا كله في غير هذا الموضع .

ثم إن طائفة أخرى لما عرفت فساد قول ابن كلاب في مسألة الكلام، ووافقته على أصله في أن الله لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته، وكان من قولها : إن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولم يكن عندها إلا قديم لا يتعلق بمشيئة الله وقدرته، أو مخلوق منفصل عنه، لزمها أن تقول : إن الله يتكلم بصوت أو أصوات قديمة أزلية لا تتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه لم يزل ولا يزال متصفا بتلك الأصوات القديمة الأزلية اللازمة لذاته . وهذا القول يذكر عن أبى الحسن بن سالم، شيخ أبي طالب المكي إن صح عنه لكنه قول كثير من أصحاب ابن سالم، ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم .

وقالت الكرامية، وطائفة كثيرة من المرجئة والشيعة وغيرهم : إن الله يتكلم بأصوات تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه تقوم به الحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته، لكن ذلك حادث بعد أن لم يكن، وأن الله في الأزل لم يكن متكلما إلا بمعنى القدرة على الكلام،وأنه يصير موصوفا بما يحدث بقدرته وبمشيئته بعد أن لم يكن كذلك، وهؤلاء رأوا أنهم يوافقون الجماعة في أن لله أفعالا تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، ويقوم به غير ذلك من الإرادات والكلام الذي يتعلق بمشيئته وقدرته .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/١٠٥

"ص -٥٢٥- لكن قالوا : لا يجوز أن تتعاقب عليه الحوادث،فإن ما تعاقبت عليه الحوادث فهو محدث، ووافقوا المعتزلة في الاستدلال بذلك على حدوث العالم . فكما أن ابن كلاب فرق بين الأعراض والحوادث،فرق هؤلاء في الحوادث بين تجددها،وبين لزومها،فقالوا بنفي لزومها له دون نفي حدوثها،كما قالوا في المخلوقات المنفصلة : إنها تحدث بعد أن لم تكن بمشيئته وقدرته .

والفلاسفة الدهرية يطالبون هؤلاء كلهم بسبب حدوث الحوادث بعد أن لم تكن، وإن ذلك يستلزم الترجيح بلا مرجح، و الحوادث بلا سبب حادث، قالوا : وهو ممتنع في صريح العقل، وهذا أعظم شبههم في قدم العالم وهي المعضلة الزباء [أي : العظيمة . انظر : لسان العرب، مادة : زبى] ، والداهية الدهياء وقد ضاق هؤلاء عن جوابهم، حتى خرجوا إلى الالتزام، وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع .

وبينا الأجوبة القاطعة عن كلام الفلاسفة على طريقة السلف و الأئمة، وأنه من قال بموجب نصوص القرآن والسنة أمكنه أن يناظر الفلاسفة مناظرة عقلية يقطعهم بها، ويتبين له أن العقل الصريح مطابق للسمع الصحيح .

وبينا أيضا كيف تجيبهم كل طائفة من طوائف أهل القبلة؛ لأنهم أقرب إلى الحق من الفلاسفة، فيمكنهم أن يجيبوهم بالإلزام جوابا لا محيص للفلاسفة عنه، ويمكنهم أن يقولوا للفلاسفة : قولكم أظهر فسادا في الشرع والعقل من قول كل طائفة من طوائف المسلمين،فتقول لهم كل طائفة من طوائف المسلمين :." (١)

"ص -٥٣٣- الوجه الخامس : أن يقال : الأدلة الدالة على أن الله يتكلم من الشرع والعقل دلت على أنه يتكلم بالصوت، فإن الناس لهم في مسمى الكلام أربعة أقوال :

قيل : إنه اسم للفظ الدال على المعنى، وقيل : للمعنى المدلول عليه باللفظ وقيل : اسم لكل منهما بطريق الاشتراك . وقيل : اسم لهما بطريق العموم، وهذا مذهب السلف والفقهاء والجمهور، فإذا قيل : تكلم فلان : كان المفهوم منه عند الإطلاق اللفظ والمعنى جميعا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت بها أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به " ، وقال : "كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان،حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم " ، وقال : " أصدق كلمة قالها شاعر : كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل " .

ونظائر هذا كثيرة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٠٥

فالكلام إذا أطلق يتناول اللفظ والمعنى جميعا، وإذا سمى المعنى وحده كلاما، أو اللفظ وحده كلاما، فإنما ذاك مع قيد يدل على ذلك، كما قد بسط في غير هذا الموضع، وأن الكلام عند الإطلاق هو اللفظ والمعنى جميعا، والقرآن والحديث مملوء من آيات الكلام لله تعالى، فكان المفهوم من ذلك هو إثبات اللفظ والمعنى لله .." [1]

"ص -٥٣٧- ومنه قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ [التوبة : ٦] ،وكما يسمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة، ثم من المعلوم أن المحدث إذا حدث بقوله : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى "كان الكلام كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظه ومعناه،تكلم به بصوته والمحدث بلغه بحركاته وأصواته .

ثم من المعلوم أن المبلغ عن النبي صلى الله عليه وسلم وأمثاله من الناطقين تكلم به بحروفه ومعانيه، مع إمكان الرواية عنه بالمعنى، وإمكان قيام ألفاظ مكان ألفاظ، كما حكى الله في القرآن أقوال أمم تكلمت بغير الكلام العربي،ولو قدر أن المبلغ عنه لم يتكلم إلا بمعنى الكلام وعبر عنه لكان كالأخرس الذي تقوم بذاته المعاني من غير تعبير عنها حتى يعبر عنها غيره بعبارة لذلك الغير،ومن المعلوم أن الكلام صفة كمال تنافي الخرس،فإذا كان من قال : إن الله لا يقوم به كلام،فقد شبهه بالجامدات ووصفه بالنقص وسلبه الكمال،فمن قال أيضا : إنه لا يعبر عما في نفسه من المعاني إلا بعبارة تقوم بغيره،فقد شبهه بالأخرس الذي لا يعبر عن نفسه إلا بعبارة تقوم بغيره،وهذا قول يسلبه صفة الكمال ويجعل غيره من مخلوقاته أكمل منه .

وقد قرر في غير هذا الموضع أن كل كمال يثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق، فالخالق أولى بالتنزه عنه، وكان هذا من الأدلة الدالة على إثبات صفات الكمال له كالحياة والعلم والقدرة، فإن هذه صفات كمال." [2]

"ص -٥٣٨- تثبت لخلقه فهو أولى وأحق باتصافه بصفات الكمال، ولو لم يتصف بصفات الكمال لكانت مخلوقاته أكمل منه، وهذا بعينه قد احتجوا به في مسألة الكلام، وهو مطرد في تكلمه بعبارة القرآن ومعناه جميعا .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/١٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/١٠٥

وقد استدلوا أيضا بأنه لو لم يتصف بصفات الكمال لاتصف بنقائضها، وهي صفات نقص، والله منزه عن ذلك، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالعلم لوصف بالجهل، ولو لم يوصف بالكلام لوصف بالخرس، ولو لم يوصف بالبصر والسمع لوصف بالعمى والصمم .

وللملاحدة هنا سؤال مشهور وهو : أن هذه المتقابلات ليست متقابلة تقبل السلب والإيجاب، حتى يلزم من نفى أحدهما ثبوت الآخر، بل هي متقابلة تقابل العدم، والملكة، وهو سلب الشيء عما شأنه أن يكون قابلا له، كعدم العمى عن الحيوان القابل له، فأما الجماد فإنه لا يوصف عندهم بالعمى ولا البصر لعدم قبوله لواحد من هذين، وقد أعيا هذا السؤال كثيرا من المتأخرين حتى أبى الحسن الآمدي وأمثاله من أهل الكلام وظنوا أنه لا جواب عنه، وقد بسط الكلام في أجوبته **في غير هذا الموضع** .

وذكر من جملة الأجوبة عن هذا أن يقال : هذا أبلغ في النقص، فإن ما كان قابلا للاتصاف بالبصر والعمى، والعلم والجهل، والكلام والخرس، فهو أكمل مما لا يقبل واحدا منهما؛ إذ الحيوان أكمل من الجماد، فإذا كان الاتصاف بصفات النقص عيبا مع إمكان الاتصاف بصفات الكمال، فعدم." [١]

"ص -٥٤٧- والنفس المتعلقة به، وربما جعلوا ذلك بالنسبة إلى الحق سبحانه كالدماغ بالنسبة إلى الإنسان، يقدر فيه ما يفعله قبل أن يكون، إلى غير ذلك من المقالات التي قد شرحناها، وبينا فسادها **في غير هذا الموضع** .

ومنهم من يدعي أنه علم ذلك بطريق الكشف والمشاهدة، ويكون كاذبا فيما يدعيه وإنما أخذ ذلك عن هؤلاء المتفلسفة تقليدا لهم، أو موافقة لهم على طريقتهم الفاسدة، كما فعل أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم .

وقد يتمثل في نفسه ما تقلده عن غيره فيظنه كشفا، كما يتخيل النصراني التثليث الذي يعتقده، وقد يرى ذلك في منامه فيظنه كشفا، وإنما هو تخيل لما اعتقده، وكثير من أرباب الاعتقادات الفاسدة إذا ارتاضوا صقلت الرياضة نفسوهم، فتتمثل لهم اعتقاداتهم، فيظنونها كشفا، وقد بسطنا الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن ما ذكروه من أن العرش هو الفلك التاسع قد يقال : إنه ليس لهم عليه دليل لا عقلي، ولا شرعي .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٧/١٠٥

أما العقلي : فإن أئمة الفلاسفة مصرحون بأنه لم يقم عندهم دليل على أنه ليس وراء الفلك التاسع شيء آخر، بل ولا قام عندهم دليل على أن الأفلاك هي تسعة فقط، بل يجوز أن تكون أكثر من ذلك، ولكن دلتهم الحركات المختلفة، والكسوفات ونحو ذلك على ما ذكروه، وما لم يكن لهم دليل على ثبوته فهم لا يعلمون لا ثبوته ولا انتفاءه .." (١)

"ص -٥٥٧- وقد قال إياس بن معاوية : السماء على الأرض مثل القبة، ومعلوم أن الفلك مستدير مثل ذلك، لكن لفظ القبة يستلزم استدارة من العلو، ولا يستلزم استدارة من جميع الجوانب إلا بدليل منفصل .

ولفظ الفلك يدل على الاستدارة مطلقا، كقوله تعالى : ﴿ وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون ﴾ [الأنبياء : ٣٣] ، وقوله تعالى : ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون ﴾ [يس : ٤٠] ، يقتضى أنها في فلك مستدير مطلقا، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما : في فلكة مثل فلكة المغزل .

وأما لفظ القبة، فإنه لا يتعرض لهذا المعنى، لا بنفي ولا إثبات، لكن يدل على الاستدارة من العلو، كالقبة الموضوعة على الأرض .

وقد قال بعضهم : إن الأفلاك غير السموات، لكن رد عليه غيره هذا القول، بأن الله تعالى قال : ﴿ ألم تروا كيف خلق الله سبع سماوات طباقا ، وجعل القمر فيهن نورا وجعل الشمس سراجا ﴾ [نوح : ١٥، ١٦] ، فأخبر أنه جعل القمر فيهن، وقد أخبر أنه في الفلك، وليس هذا موضع بسط الكلام في هذا .

وتحقيق الأمر فيه، وبيان أن ما علم بالحساب علما صحيحا لا ينافى ما جاء به السمع، وإن العلوم السمعية الصحيحة لا تنافى معقولا صحيحا، إذ قد بسطنا الكلام على هذا وأمثاله **في غير هذا الموضع**، فإن ذلك يحتاج إليه." (٢)

"ص -٥٧٤- " لو أدلى بحبل لهبط " يدل على أنه ليس في المدلى ولا في الحبل، ولا في الدلو ولا في غير ذلك، وإنها تقتضي أنه من تلك الناحية، وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد، من جنس تأويلات الجهمية، بل بتقدير ثبوته يكون دالا على الإحاطة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/١٠٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٠٦

والإحاطة قد علم أن الله قادر عليها، وعلم أنها تكون يوم القيامة بالكتاب والسنة، وليس في إثباتها في الجملة ما يخالف العقل ولا الشرع، لكن لا نتكلم إلا بما نعلم، ومالا نعلمه أمسكنا عنه، وما كان مقدمة دليله مشكوكا فيها عند بعض الناس، كان حقه أن يشك فيه، حتى يتبين له الحق، وإلا فليسكت عما لم يعلم .

وإذا تبين هذا، فكذلك قاصده يقصده إلى تلك الناحية، ولو فرض أنا فعلناه لكنا قاصدين له على هذا التقدير، لكن قصدنا له بالقصد إلى تلك الجهة ممتنع في حقنا ؛ لأن القصد التام الجازم يوجب طلب المقصود بحسب الإمكان .

ولهذا قد بينا في غير هذا الموضع لما تكلمنا على تنازع الناس في النية المجردة عن الفعل هل يعاقب عليها أم لا يعاقب ؟ بينا أن الإرادة الجازمة توجب أن يفعل المريد ما يقدر عليه من المراد، ومتى لم يفعل مقدوره لم تكن إرادته جازمة، بل يكون هما، ومن هم بسيئة فلم يفعلها لم تكتب عليه، فإن تركها لله كتبت له حسنة .

ولهذا وقع الفرق بين هم يوسف عليه السلام وهم امرأة العزيز، كما قال." (١)

"ص -٥٧٦- المتفق عليه : "كل مولود يولد على الفطرة، فأبوه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء ؟ " .

وقال الله تعالى : ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ [الروم : ٣٠] ، فجاءت الشريعة في العبادة والدعاء بما يوافق الفطرة، بخلاف ما عليه أهل الضلال من المشركين والصابئين المتفلسفة وغيرهم، فإنهم غيروا الفطرة في العلم والإرادة جميعا وخالفوا العقل والنقل، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع .

وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه، ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا، ولكن عن يساره أو تحت قدمه " ، وفي رواية : " إنه أذن أن يبصق في ثوبه " .

وفي حديث أبي رزين المشهور، الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم : لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما من أحد إلا سيخلوا به ربه . فقال له أبو رزين : كيف يسعنا يا رسول الله وهو واحد، ونحن

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/١٠٦

جميع ؟ فقال : " سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله ! هذا القمر آية من آيات الله كلكم يراه مخليا به، فالله أكبر " .

ومن المعلوم أن من توجه إلى القمر وخاطبه إذا قدر أن يخاطبه." (١)

"ص -١٠٦- ذهنه من اللفظ ما لا يسبق إلى ذهن النبطى الذي صار يستعمل الألفاظ في غير معانيها ومن هنا غلط كثير من الناس فانهم قد تعودوا ما اعتادوه اما من خطاب عامتهم واما من خطاب علمائهم باستعمال اللفظ في معنى فإذا سمعوه في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى فيحملون كلام الله ورسوله على لغتهم النبطية وعادتهم الحادثة وهذا مما دخل به الغلط على طوائف بل الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل في القرآن والسنة وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله لا بما حدث بعد ذلك . وأيضا فقد بينا **في غير هذا الموضع** أن الله ورسوله لم يدع شيئا من القرآن والحديث الا بين معناه للمخاطبين ولم يحوجهم إلى شيء آخر كما قد بسطنا القول فيه **في غير هذا الموضع** فقد تبين أن ما يدعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود لا يوجد الا مقدرا في الأذهان لا موجودا في الكلام المستعمل كما أن ما يدعيه المنطقيون من المعنى المطلق من جميع القيود لا يوجد الا مقدرا في الذهن لا يوجد في الخارج شيء موجود خارج عن كل قيد ولهذا كان ما يدعونه من تقسيم العلم إلى تصور وتصديق وان التصور هو تصور المعنى الساذج الخإلى عن كل قيد لا يوجد وكذلك ما يدعونه من البسائط التى تتركب منها الأنواع وأنها أمور مطلقة عن كل قيد لا توجد وما يدعونه من أن واجب الوجود هو وجود مطلق عن كل أمر ثبوتى لا يوجد .." (٢)

"ص -١٢٦- الآيات، وقد استيقنت بها أنفسهم مع جحدهم لها بألسنتهم . ولا يسمون اليهود مؤمنين بالقرآن والرسول، وإن كانوا يعرفون أنه حق، كما يعرفون أبناءهم . فلا يوجد قط في كلام العرب أن من علم وجود شيء مما يخاف ويرجى، ويجب حبه وتعظيمه، وهو مع ذلك لا يحبه ولا يعظمه، ولا يخافه ولا يرجوه، بل يجحد به ويكذب به بلسانه، أنهم يقولون : هو مؤمن، بل ولو عرفه بقلبه وكذب به بلسانه، لم يقولوا : هو مصدق به . ولو صدق به مع العمل بخلاف مقتضاه، لم يقولوا : هو مؤمن به . فلا يوجد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/١٠٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٨/١١١

في كلام العرب شاهد واحد يدل على ما ادعوه .

وقوله : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] قد تكلمنا عليها **في غير هذا الموضع**، فإن هذا استدلال بالقرآن، وليس في الآية ما يدل على أن المصدق مرادف للمؤمن، فإن صحة هذا المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه مرادف للآخر، كما بسطناه في موضعه .

الوجه الثامن : قوله : لا يعرفون في اللغة إيمانا غير ذلك . من أين له هذا النفي الذي لا تمكن الإحاطه به ؟ بل هو قول بلا علم .

التاسع : قول من يقول : أصل الإيمان مأخوذ من الأمن، كما ستأتي أقوالهم إن شاء الله . وقد نقلوا في اللغة الإيمان بغير هذا المعنى . كما قاله الشيخ أبو البيان في قول .." (١)

"ص -٢١٨- فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكرت الآثار عنهم بذلك **في غير هذا الموضع** .

وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة، من كان منهم منافقا فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقا، بل كان مؤمنا بالله ورسوله في الباطن، لم يكن كافرا في الباطن، وإن أخطأ في التأويل كائنا ما كان خطؤه؛ وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار . ومن قال : إن الثنتين وسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضا ببعض المقالات، كما قد بسط الكلام عليهم **في غير هذا الموضع** .

وإنما قال الأئمة بكفر هذا؛ لأن هذا فرض ما لا يقع، فيمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئا مما أمر به من الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات، مثل الصلاة بلا وضوء وإلى غير القبلة، ونكاح الأمهات، وهو مع ذلك مؤمن في الباطن، بل لا يفعل ذلك إلا لعدم الإيمان الذي في قلبه؛ ولهذا كان أصحاب أبي حنيفة يكفرون أنواعا ممن يقول كذا وكذا؛ لما فيه من الاستخفاف، ويجعلونه مرتدا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٩/١١١

ببعض هذه الأنواع مع النزاع اللفظي الذي بين أصحابه وبين الجمهور في العمل : هل هو داخل في اسم الإيمان." (١)

"ص -٣٦٥- وقال : ﴿ ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ [البقرة : ١٣٢] ، وقال : ﴿ وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا ﴾ [آل عمران : ٢٠] ، وقال في موضع آخر : ﴿ قولوا آمنا بالله ومآ أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ﴾ إلى قوله : ﴿ فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ﴾ [البقرة : ١٣٦، ١٣٧] فحكم الله بأن من أسلم فقد اهتدى، ومن آمن فقد اهتدى، فسوى بينهما .

قال : وقد ذكرنا تمام الحجة في أن الإسلام هو الإيمان، وأنهما لا يفترقان ولا يتباينان في موضع غير هذا، فكرهنا إعادته في هذا الموضع كراهة التطويل والتكرير، غير أنا سنذكر من الحجة ما لم نذكره **في غير هذا الموضع**، ونبين خطأ تأويلهم، والحجج التي احتجوا بها من الكتاب والأخبار على التفرقة بين الإسلام والإيمان .

قلت : مقصود محمد بن نصر المروزي رحمه الله : أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان، وأن كل مؤمن فهو مسلم، وكل مسلم فلابد أن يكون معه إيمان، وهذا صحيح، وهو متفق عليه، ومقصوده أيضا أن من أطلق عليه الإسلام أطلق عليه الإيمان، وهذا فيه نزاع لفظي، ومقصوده أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر، وهذا لا يعرف عن أحد من السلف . وإن قيل : هما متلازمان، فالمتلازمان لا يجب أن يكون مسمى هذا هو مسمى هذا، وهو لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام المشهورين أنه قال : مسمى الإسلام هو مسمى." (٢)

"ص -٥٠٩- ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾ [النمل : ١٤] ، وقوله : ﴿ الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ [البقرة : ١٤٦] ، وقوله : ﴿ فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ [الأنعام : ٣٣] ، وقالوا : إبليس لم يكذب خبرا، ولم يجحد، فإن الله أمره بلا رسول، ولكن عصى واستكبر، وكان كافرا من غير تكذيب في الباطن، وتحقيق هذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤٨/١١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤١٠/١١١

وحدث بعد هؤلاء قول الكرامية : إن الإيمان قول اللسان، دون تصديق القلب، مع قولهم : إن مثل هذا يعذب في الآخرة ويخلد في النار . وقال أبو عبد الله الصالحي : إن الإيمان مجرد تصديق القلب ومعرفته، لكن له لوازم، فإذا ذهبت دل ذلك على عدم تصديق القلب، وإن كل قول أو عمل ظاهر دل الشرع على أنه كفر، كان ذلك لأنه دليل على عدم تصديق القلب ومعرفته، وليس الكفر إلا تلك الخصلة الواحدة، وليس الإيمان إلا مجرد التصديق الذي في القلب والمعرفة، وهذا أشهر قولي أبي الحسن الأشعري، وعليه أصحابه كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وأمثالهما؛ ولهذا عدهم أهل المقالات من المرجئة . والقول الآخر عنه كقول السلف وأهل الحديث : إن الإيمان قول وعمل، وهو اختيار طائفة من أصحابه، ومع هذا فهو وجمهور أصحابه على قول أهل الحديث في الاستثناء في الإيمان .

والإيمان المطلق عنده ما يحصل به الموافاة، والاستثناء عنده يعود إلى ذلك،." [١]

"ص -٥١٣- الذي يتصوره الذهن فهذا لا يقبل الاختلاف والتفاضل، لكن هذا هو في الأذهان لا في الأعيان .

ومثل هذا الغلط وقع فيه كثير من الخائضين في أصول الفقه، حيث أنكروا تفاضل العقل أو الإيجاب أو التحريم، وإنكار التفاضل في ذلك قول القاضي أبي بكر وابن عقيل وأمثالهما، لكن الجمهور على خلاف ذلك، وهو قول أبي الحسن التميمي، وأبي محمد البربهاري، والقاضي أبي يعلى، وأبي الخطاب وغيرهم . وكذلك وقع نظير هذا لأهل المنطق والفلسفة ولمن تابعهم من أهل الكلام والاتحاد، في توحيد واجب الوجود ووحدته، حتى أخرجهم الأمر إلى ما يستلزم التعطيل المحض، كما بيناه **في غير هذا الموضع** .

وأهل المنطق اليونان مضطربون في هذا المقام، يقول أحدهم القول، ويقول نقيضه، كما هو مذكور في موضعه، ونحن نذكر ما يتعلق بهذا الموضع فنقول ولا حول ولا قوة إلا بالله : الكلام في طرفين :

أحدهما : أن شعب الإيمان هل هي متلازمة في الانتفاء ؟

والثاني : هل هي متلازمة في الثبوت ؟." [٢]

"ص -٥٨٥- الظاهرة لازمة للإيمان الباطن كانت من موجبه ومقتضاه، وكان من المعلوم أنها تقوى بقوته، وتزيد بزيادته، وتنقص بنقصانه، فإن الشيء المعلول لا يزيد إلا بزيادة موجبه ومقتضيه، ولا ينقص إلا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٦/١١٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٠/١١٣

بنقصان ذلك، فإذا جعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن، فيكون دليلا على زيادة الإيمان الباطن ونقصه لنقص الباطن، فيكون نقصه دليلا على نقص الباطن، وهو المطلوب .

وهذه الأمور كلها إذا تدبرها المؤمن بعقله، تبين له أن مذهب السلف هو المذهب الحق، الذي لا عدول عنه، وأن من خالفهم لزمه فساد معلوم بصريح المعقول، وصحيح المنقول كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السلف والأئمة، والله أعلم .

وقول جهم ومن وافقه : إن الإيمان مجرد العلم والتصديق، وهو بذلك وحده يستحق الثواب والسعادة، يشبه قول من قال من الفلاسفة المشائين وأتباعهم : إن سعادة الإنسان في مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه، كما أن قول الجهمية وهؤلاء الفلاسفة في [مسائل الأسماء والصفات] و [مسائل الجبر، والقدر] متقاربان، وكذلك في [مسائل الإيمان] ، وقد بسطنا الكلام على ذلك وبينا بعض ما فيه من الفساد **في غير هذا الموضع**، مثل أن العلم هو أحد قوتي النفس، فإن النفس لها قوتان : قوة العلم والتصديق، وقوة الإرادة والعمل، كما أن الحيوان له قوتان : قوة الحس، وقوة الحركة بالإرادة .." [1]

"ص -٥٨٧- وأسمائه وصفاته وملائكته وكتبه ورسله وخلقه وأمره إلا شيئا نزرا قليلا، فكان جهلهم أعظم من علمهم، وضلالهم أكبر من هداهم، وكانوا مترددين بين الجهل البسيط، والجهل المركب، فإن كلامهم في الطبيعات والرياضيات لا يفيد كمال النفس وصلاحها، وإنما يحصل ذلك بالعلم الإلهي، وكلامهم فيه : لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقي، ولا سمين فينتقل .

فإن كلامهم في واجب الوجود ما بين حق قليل، وباطل فاسد كثير، وكذلك في العقول والنفوس التي تزعم أتباعهم من أهل الملل أنها الملائكة التي أخبرت بها الرسل، وليس الأمر كذلك، بل زعمهم أن هؤلاء هم الملائكة من جنس زعمهم أن واجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق مع اعترافهم بأن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان، وكذلك كلامهم في العقول والنفوس يعود عند التحقيق إلى أمور مقدرة في الأذهان لا حقيقة لها في الأعيان، ثم فيه من الشرك بالله وإثبات رب مبدع لجميع العالم سواه لكنه معلول له وإثبات رب مبدع لكل ما تحت فلك القمر هو معلول الرب، فوقه ذلك الرب معلول لرب فوقه، ما هو أقبح من كلام النصارى في قولهم : إن المسيح ابن الله بكثير كثير، كما بسط **في غير هذا**

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٣/١١٣

الموضع .

وليس لمقدميهم كلام في النبوات البتة، ومتأخروهم حائرون فيها، منهم من يكذب بها، كما فعل ابن زكريا الرازي وأمثاله مع قولهم بحدوث العالم .." (١)

"ص -٥٩٣- الثالث : أن هذا الكلام يعود عند التحقيق إلى أن يكون وجود الخالق عين وجودالمخلوقات، وهم يصرحون بذلك، لكن يدعون المغايرة بين الوجود والثبوت أو بين الوجود والماهية وبين الكل والجزء، وهو المغايرة بين المطلق

والمعين؛ فلهذا كانوا يقولون بالحلول تارة يجعلون الخالق حالا في المخلوقات

وتارة محلا لها، وإذا حقق الأمر عليهم بعدم المغايرة كان حقيقة قولهم أن الخالق هو نفس المخلوقات، فلا خالق ولا مخلوق وإنما العالم واجب الوجود بنفسه .

الرابع : أنهم يقرون بما يزعمونه من التوحيد عن التعدد في صفاته الواجبة وأسمائه، وقيام الحوادث به وعن كونه جسما أو جوهرا ثم هم عند التحقيق يجعلونه عين الأجسام الكائنة الفاسدة المستقذرة، ويصفونه بكل نقص، كما صرحوا بذلك قالوا : ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات، وأخبر بذلك عن نفسه، وبصفات النقص، وبصفات الذم . وقالوا : العلي لذاته هو الذي يكون له الكمال الذي يستغرق به جميع الأمور الوجودية، والنسب العدمية سواء كانت محمودة عرفا وعقلا وشرعا أو مذمومة عرفا وعقلا وشرعا، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة، فهو متصف عندهم بكل صفة مذمومة، كما هو متصف بكل صفة محمودة .

وقد بسط الكلام على هؤلاء **في غير هذا الموضع**، فإن أمرهم أعظم من أن يبسط هنا .

ولكن المقصود التنبيه على تشابه رؤوس الضلال حتى إذا فهم المؤمن." (٢)

"ص -٥٩٧- يعودون فيجعلونه حالا في المخلوقات أو محلا لها أو هو عينها أو يعطلونه بالكلية؛ فهم في هذا نظير المتفلسفة المشائين، الذين يجعلون كمال الانسان بالعلم . [والعلم الأعلى] عندهم و [الفلسفة الأولى] عندهم : النظر في الوجود ولواحقه، ويجعلون واجب الوجود وجودا مطلقا بشرط الاطلاق، لكن أولئك يغيرون العبارات، ويعبرون بالعبارات الإسلامية القرآنية عن الإلحادات الفلسفية

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٥/١١٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤١/١١٣

واليونانية، وهذا كله قد قرر؛ وبسط القول فيه في غير هذا الموضع .

فصل :

أول ما في الحديث سؤاله عن [الإسلام] : فأجابه بأن " الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت " . وهذه الخمس هي المذكورة في حديث ابن عمر المتفق عليه " بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا " . وهذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن فرض الله الحج، فلهذا ذكر الخمس : وأكثر الأحاديث لا يوجد فيها ذكر الحج في حديث وفد عبد القيس " آمركم بالإيمان بالله وحده . أتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس " .. " (١)

"ص -٦١٩- كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع، وفي تخليدهم حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى، وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء، وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد .

والتحقيق في هذا أن القول قد يكون كفرا كمقالات الجهمية الذين قالوا : إن الله لا يتكلم، ولا يرى في الآخرة، ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكفير القائل، كما قال السلف : من قال : القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال : إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة كما تقدم، كمن جحد وجوب الصلاة، والزكاة، واستحل الخمر، والزنا وتأول . فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، فإذا كان المتأول المخطئ في تلك لا يحكم بكفره، إلا بعد البيان له واستتابته كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر ففي غير ذلك أولى وأحرى، وعلى هذا يخرج الحديث الصحيح في الذي قال : إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني في اليم، فوالله لئن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٥/١١٣

قدر الله علي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا من العالمين . وقد غفر الله لهذا مع ما حصل له من الشك في قدرة الله وإعادته إذا حرقوه، وهذه المسائل مبسوطة **في غير هذا الموضع** .." [1]

"ص -٦٢٣- وقال شيخ الإسلام رحمه الله :

فصل

قد ذكرت فيما تقدم من القواعد : أن الإسلام الذي هو دين الله الذي أنزل به كتبه، وأرسل به رسله، وهو أن يسلم العبد لله رب العالمين، فيستسلم لله وحده لا شريك له، ويكون سالما له بحيث يكون متألها له غير متأله لما سواه، كما بينته أفضل الكلام، ورأس الإسلام وهو : شهادة أن لا إله إلا الله، وله ضدان : الكبر والشرك؛ ولهذا روي أن نوحا عليه السلام أمر بنيه ب لا إله إلا الله، وسبحان الله، ونهاهم عن الكبر والشرك، في حديث قد ذكرته **في غير هذا الموضع**، فإن المستكبر عن عبادة الله لا يعبده فلا يكون مستسلما له، والذي يعبده ويعبد غيره يكون مشركا به فلا يكون سالما له، بل يكون له فيه شرك .

ولفظ [الإسلام] يتضمن الاستسلام والسلامة التي هي الإخلاص، وقد علم أن الرسل جميعهم بعثوا بالإسلام العام المتضمن لذلك، كما قال تعالى : ﴿ يحكم بها النبيون الذين أسلموا ﴾ [المائدة : ٤٤] ، وقال موسى : ﴿ إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين ﴾ [يونس : ٨٤] ، وقال تعالى : ﴿ بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ﴾ [البقرة : ١١٢] ،." [2]

"ص -٦٤٦- ومعاداة أعدائه، ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ﴾ [المجادلة : ٢٢] ، ﴿ ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ﴾ [المائدة : ٨١] فهذا التلازم أمر ضروري .

ومن جهة ظن انتفاء التلازم غلط غالطون، كما غلط آخرون في جواز وجود إرادة جازمة، مع القدرة التامة بدون الفعل، حتى تنازعوا : هل يعاقب على الإرادة بلا عمل ؟ وقد بسطنا ذلك **في غير هذا الموضع**، وبينا أن الهمة التي لم يقترن بها فعل ما يقدر عليه الهام ليست إرادة جازمة، وأن الإرادة الجازمة لابد أن يوجد معها ما يقدر عليه العبد، والعفو وقع عمن هم بسيئة ولم يفعلها؛ لا عمن أراد وفعل المقدور عليه، وعجز عن حصول مراده، كالذي أراد قتل صاحبه فقاتله حتى قتل أحدهما، فإن هذا يعاقب؛ لأنه أراد وفعل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٧/١١٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧١/١١٣

المقدور من المراد، ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيها .

بقى أن يقال : فهل اسم الإيمان للأصل فقط، أو له ولفروعه ؟ والتحقيق : أن الاسم المطلق يتناولهما، وقد يخص الاسم وحده بالاسم مع الاقتران، وقد لا يتناول إلا الأصل، إذا لم يخص إلا هو، كاسم الشجرة، فإنه يتناول الأصل والفرع إذا وجدت، ولو قطعت الفروع لكان اسم الشجرة يتناول الأصل وحده، وكذلك اسم الحج هو اسم لكل ما يشرع فيه من ركن، وواجب،." (١)

"ص -٦٥٩- ويدعون أنهم على قوله وكلا الطائفتين لم تفهم دقة كلام أحمد - رضي الله عنه - . وطائفة أخرى : كأبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وغيرهم ممن يقولون إنهم على اعتقاد أحمد بن حنبل وأئمة أهل السنة والحديث قالوا : أحمد وغيره كرهوا أن يقال : لفظي بالقرآن؛ فإن اللفظ هو الطرح والنبذ وطائفة أخرى كأبي محمد بن حزم وغيره ممن يقول أيضا : إنه متبع لأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة إلى غير هؤلاء ممن ينتسب إلى السنة ومذهب الحديث يقولون إنهم على اعتقاد أحمد بن حنبل ونحوه من أهل السنة وهم لم يعرفوا حقيقة ما كان يقوله أئمة السنة؛ كأحمد بن حنبل وأمثاله وقد بسطنا أقوال السلف والأئمة : أحمد بن حنبل وغيره في غير هذا الموضع . وأما البخاري وأمثاله فإن هؤلاء من أعرف الناس بقول أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة؛ وقد رأيت طائفة تنتسب إلى السنة والحديث : كأبي نصر السجزي وأمثاله ممن يردون على أبي عبد الله البخاري يقولون . إن أحمد بن حنبل كان يقول : لفظي بالقرآن غير مخلوق ؛ وذكروا روايات كاذبة لا ريب فيها ؛ والمتواتر عن أحمد بن حنبل من رواية بنيه : صالح وعبد الله وحنبل والمروذي؛ وفوزان ومن لا يحصي عددهم إلا الله تبين أن أحمد كان ينكر على هؤلاء وهؤلاء وقد صنف أبو بكر المروذي في ذلك مصنفا ذكر فيه قول." (٢)

"ص -٦٦١- مخلوقة ولا غير مخلوقة ومنهم من يمسك عن الأفعال المحرمة ومنهم من يقول : بل أفعال العباد كلها غير مخلوقة أو قديمة؛ ويقول ليس مرادي بالأفعال الحركات؛ بل مرادي الثواب الذي يجيء يوم القيامة ويحتج هذا بأن القدر غير مخلوق والشرع غير مخلوق . ويجعل أفعال العباد هي : القدر والشرع ولا يفرق بين القدر والمقدور والشرع والمشروع؛ فإن الشرع الذي هو أمر الله ونهيه غير مخلوق وأما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١١٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/١١٤

الأفعال المأمور بها والمنهي عنها فلا ريب أنها مخلوقة؛ وكذلك القدر الذي هو علمه ومشيئته وكلامه غير مخلوق وأما المقدرات : الآجال والأرزاق والأعمال فكلها مخلوقة وقد بسط الكلام على هذه الأقوال وقائليها **في غير هذا الموضع** . والمقصود هنا أن الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة ومن اتبعه كلهم بريئون من الأقوال المبتدعة المخالفة للشرع والعقل ولم يقل أحد منهم أن القرآن قديم لا معنى قائم بالذات ولا إنه تـكلم به في القديم بحرف وصوت ولا تكلم به في القديم بحرف قديم؛ لم يقل أحد منهم لا هذا ولا هذا وإن الذي اتفقوا عليه أن كلام الله منزل غير مخلوق والله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء وكلامه لا نهاية له . كما قال الله تعالى : ﴿ قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ﴾ [الكهف : ١٠٩] وهو قديم بمعنى : أنه لم يزل الله متكلما بمشيئته؛ لا بمعنى أن الصوت المعين قديم كما بسطت الكلام **في غير هذا الموضع** على اختلاف أهل الأرض في كلام الله تعالى : منهم من يجعله فيضا من العقل الفعال على." (١)

"ص -٦٦٢- النفوس . كقول طائفة من الصابئة والفلاسفة وهو أفسد الأقوال ومنهم من يقول هو مخلوق خلقه بائنا عنه : كقول الجهمية والنجارية والمعتزلة ومنهم من يقول هو معنى قديم قائم بالذات : كقول ابن كلاب والأشعري ومنهم من يقول هو حروف وأصوات : كقول ابن سالم وطائفة ومنهم من يقول تكلم بعد أن لم يكن متكلما : كقول ابن كرام وطائفة . والصواب من هذه الأقوال قول السلف والأئمة : كما قد بسطت ألفاظهم **في غير هذا الموضع** . ولما ظهرت المحنة كان أهل السنة يقولون : كلام الله غير مخلوق . وكانت [الجهمية] من المعتزلة وغيرهم . يقولون : إنه مخلوق وكان أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان له فضيلة ومعرفة رد بها على الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات وبين أن الله نفسه فوق العرش؛ وبسط الكلام في ذلك ولم يتخلص من شبهة الجهمية كل التخلص؛ بل ظن أن الرب لا يتصف بالأمور الاختيارية التي تتعلق بقدرته ومشيئته فلا يتكلم بمشيئته وقدرته ولا يحب العبد ويرضى عنه بعد إيمانه وطاعته ولا يغضب عليه ويسخط بعد كفره ومعصيته؛ بل محبا راضيا أو غضبان ساخطا على من علم أنه يموت مؤمنا أو كافرا . ولا يتكلم بكلام بعد كلام وقد قال تعالى : ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون﴾ [آل عمران : ٥٩] وقال تعالى : ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ [آل عمران : ٣١] وقال تعالى : ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم ﴾ [الزخرف

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/١١٤

: ٥٥] وقال تعالى : ﴿ ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم ﴾ [محمد : ٢٨]." (١)

"ص -٦٦٣- وقال تعالى : ﴿ هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ﴾ [الحديد : ٤] وهذا أصل كبير قد بسط الكلام عليه **في غير هذا الموضع** . وإنما المقصود هنا التنبيه على مآخذ اختلاف المسلمين في مثل [هذه المسائل] وإذا عرف ذلك فالواجب أن نثبت ما أثبته الكتاب والسنة وننفي ما نفى الكتاب والسنة . واللفظ المجمل الذي لم يرد في الكتاب والسنة لا يطلق في النفي والإثبات حتى يتبين المراد به كما إذا قال القائل : الرب متحيز أو غير متحيز أو هو في جهة أو ليس في جهة قيل هذه الألفاظ مجملة لم يرد بها الكتاب والسنة لا نفيا ولا إثباتا ولم ينطق أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان بإثباتها ولا نفيها . فإن كان مرادك بقولك إنه يحيط به شيء من المخلوقات؛ وليس هو بقدرته يحمل العرش وحملته وليس هو العلي الأعلى الكبير العظيم الذي لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو سبحانه أكبر من كل شيء فليس هو متحيزا بهذا الاعتبار وإن كان مرادك أنه بائن عن مخلوقاته عال عليها فوق سمواته على عرشه؛ فهو سبحانه بائن من خلقه كما ذكر ذلك أئمة السنة مثل : عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أعلام الإسلام وكما دل على ذلك صحيح المنقول وصريح المعقول كما هو مبسوط في مواضع أخر . وكذلك لفظ [الجهة] إن أراد بالجهة أمرا موجودا يحيط بالخالق أو." (٢)

"ص -٢٤- بطلان قول الجهمية وغيرهم بامتناع دوام الفعل والحوادث، كما قد بسط **في غير هذا الموضع**.

والمقصود هاهنا، أن هؤلاء لا يجعلونه قادرا على هذه الأفعال، وهي أصل الفعل، فلا يكون على شيء قدير على قولهم، بل ولا على شيء، وقد قال : ﴿وما قدروا الله حق قدره ﴾ [الزمر : ٦٧] . قال ابن عباس في رواية الوالبي عنه : هذه في الكفار، فأما من آمن أن الله على كل شيء قدير، فقد قدر الله حق قدره. وذكروا في قوله : ﴿ما قدروا الله حق قدره ﴾ [الحج : ٧٤] ، ما عرفوه حق معرفته، وما عظموه حق عظمته، وما وصفوه حق صفته، وهذه الكلمة ذكرها الله في ثلاثة مواضع : في الرد على المعطلة، وعلى

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/١١٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/١١٤

المشركين، وعلى من أنكر إنزال شيء على البشر، فقال في الأنعام : ﴿وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ﴾ [الأنعام : ٩١] ، وقال في الحج : ﴿إن الذين تدعون من دون الله ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ما قدروا الله حق قدره إن الله لقوي عزيز ﴾ [الآيتان : ٧٣، ٧٤] ، وقال في الزمر : ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ [الآية : ٦٧] .

وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود : أن حبرا من اليهود قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا محمد، إن الله يوم القيامة يجعل السموات على." [1]

"ص -٢٩- هو الذي تكلم به وأنزله، فجعله قرآنا عربيا بفعل قام بنفسه وهو تكلم به، واختاره لأن يتكلم به عربيا عن غير ذلك من الألسنة باللسان العربي وأنزله به.

ولهذا قال أحمد : الجعل من الله قد يكون خلقا وقد يكون غير خلق، فالجعل فعل، والفعل قد يكون متعديا إلى مفعول مباين له؛ كالخلق، وقد يكون الفعل لازما وإن كان له مفعول في اللغة كان مفعوله قائما بالفعل؛ مثل التكلم، فإن التكلم فعل يقوم بالمتكلم والكلام نفسه قائم بالمتكلم، فهو سبحانه جعله قرآنا عربيا، فالجعل قائم به والقرآن العربي قائم به، فإن الكلام يتضمن شيئين : يتضمن فعلا؛ هو التكلم، والحروف المنظومة والأصوات الحاصلة بذلك الفعل؛ ولهذا يجعل القول تارة نوعا من الفعل، وتارة قسيما للفعل، كما قد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع، والله أعلم.

وقد ذكرت في غير هذا الموضع : أنه ما احتج أحد بدليل سمعي أو عقلي على باطل، إلا وذلك الدليل إذا أعطى حقه وميز ما يدل عليه مما لا يدل؛ تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به، وأنه دليل لأهل الحق، وأن الأدلة الصحيحة لا يكون مدلولها إلا حقا، والحق لا يتناقض، بل يصدق بعضه بعضا، والله أعلم.

المسألة السادسة : دوام كونه قادرا في الأزل والأبد، فإنه قادر ولا." [2]

"ص -٤٩- فسروا العبادة بأمر واقع عام، وليست هي العبادة المأمور بها على ألسن الرسل، ففي تفسير ابن أبي طلحة المضاف إلى ابن عباس : إلا ليقروا بالعبودية طوعا وكرها، وهذه العبودية كقوله : ﴿وله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/١٢٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥/١٢٠

أسلم من في السماوات والأرض طوعا وكرها ﴾ [آل عمران : ٨٣] ، وقوله : ﴿ولله يسجد من في السماوات والأرض طوعا وكرها ﴾ [الرعد : ١٥] ، وفسرت طائفة الكره بأنه جريان حكم القدر، فيكون كالقول قبله، والصحيح أنه انقيادهم لحكمه القدري بغير اختيارهم، كاستسلامهم عند المصائب، وانقيادهم لما يكرهون من أحكامه الشرعية، فكل أحد لابد له من انقياده لحكمه القدري والشرعي، فهذا معنى صحيح، قد بسط **في غير هذا الموضع**، لكن ليس هو العبادة .

وكذلك قال بعضهم : إلا ليخضعوا لي ويتذللوا، قالوا : ومعنى العبادة في اللغة : التذلل والانقياد، وكل مخلوق من الجن والإنس خاضع لقضاء الله تعالى متذلل لمشيئته، لا يملك أحد لنفسه خروجا عما خلق .

وقد ذكر أبو الفرج قول ابن عباس هذا، قال : وبيان هذا قوله : ﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾ [الزخرف : ٨٧] ، وهذه الآية توافق من قال : إلا ليعرفون كما سيأتي وهؤلاء الذين أقروا بأن الله خالقهم لم يقروا بذلك كرها، بخلاف إسلامهم وخضوعهم له فإنه يكون كرها، وأما نفس الإقرار فهو فطري فطروا عليه، وبذلوه طوعا .." (١)

"ص -٨٨- لها أول، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام، وبطل قولهم بقدم حركات الأفلاك، وإن كان ممكنا، أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسموات والأرض موقوفا على حوادث قبل ذلك، كما تقولون أنتم فيما يحدث في هذا العالم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك، فيلزم فساد حجتكم على التقديرين .

ثم يقال : إما أن تثبتوا لمبدع العالم حكمة وغاية مطلوبة، وإما ألا تثبتوا، فإن لم تثبتوا؛ بطل قولكم بإثبات العلة الغائية، وبطل ما تذكرونه من حكمة الباري تعالى في خلق الحيوان وغير ذلك من المخلوقات، وأيضا، فالوجود يبطل هذا القول؛ فإن الحكمة الموجودة في الوجود أمر يفوق العد والإحصاء، كإحداثه سبحانه لما يحدثه من نعمته ورحمته ووقت حاجة الخلق إليه، كإحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة، وإحداثه للإنسان الآلات التي يحتاج إليها بقدر حاجته، وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه، وإن أثبتم له حكمة مطلوبة وهي باصطلاحكم العلة الغائية لزمكم أن تثبتوا له المشيئة والإرادة بالضرورة، فإن القول : بأن الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريدا لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين النقيضين، وهؤلاء المتفلسفة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٧/١٢٠

من أكثر الناس تناقضا؛ ولهذا يجعلون العلم هو العالم، والعلم هو الإرادة، والإرادة هي القدرة، وأمثال ذلك، كما قد بسط الكلام عليهم **في غير هذا الموضع** .

وأما التقدير الثالث : وهو أنه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة." (١)

"ص -٩٢- إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم عليك اليوم) قال : (فتخرج له بطاقة فيها : أشهد أن لا إله إلا الله، فتوضع البطاقة في كفة والسجلات في كفة، فطاشت السجلات وثقلت البطاقة) . فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يظلم، بل يثاب على ما أتي به من التوحيد، كما قال تعالى : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ﴾ [الزلزلة : ٧، ٨] .

وجمهور هؤلاء الذين يسمون أنفسهم [عدلية] يقولون : من فعل كبيرة واحدة أحبطت جميع حسناته، وخلد في نار جهنم، فهذا الذي سماه الله ورسوله ظلما يصفون الله به مع دعواهم تنزيهه عن الظلم، ويسمون تخصيصه من يشاء برحمته وفضله وخلقه ما خلقه لما له فيه من الحكمة البالغة ظلما، والكلام في هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع**، ولكن نبهنا على مجامع أصول الناس في هذا المقام .

وهؤلاء المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه، وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه، ومذهبهم : أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل، ولا يقدر أن يهدي ضالا ولا يضل مهتديا .

وأما سائر الطوائف الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام، كالكرامية وغيرهم والمتفلسفة أيضا فلا يوافقونهم على." (٢)

"ص -١٣٤- ذلك، فهذا الواحد الذي قدروه في أنفسهم لا وجود له في الخارج، وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

فإن الواحد العقلي الذي يثبته الفلاسفة، كالوجود المجرد عن الصفات، وكالعقول المجردة، وكالكليات التي يدعون تركب الأنواع منها، وكالمادة والصورة العقليين، وأمثال ذلك لا وجود لها في الخارج، بل إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان، وهي أشد بعدا عن الوجود من الجوهر الفرد الذي يثبته من يثبته من أهل الكلام، فإن هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج، وكذلك الجوهر كما قد بسط في موضعه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/١٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/١٢٤

والمقصود هنا : أن التأثير إذا فسر بوجود شرط الحادث أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع وكل ذلك بخلق الله تعالى فهذا حق، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار، وإن فسر التأثير بأن المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون، ولا معاوق مانع، فليس شيء من المخلوقات مؤثرا، بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له ولا ند له، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده ﴾ [فاطر : ٢] ، ﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ [سبأ : ٢٢، ٢٣] ، ﴿قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون ﴾ [الزمر : ٣٨] ،." (١)

"ص -١٤٣- جعل طاعة الله وسيلة إليه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه فيقولون : ما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا ؟ ويثقل موازيننا ؟ ويدخلنا الجنة ؟ ويجرنا من النار ؟ فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر إليه، وهو الزيادة) .

فأخبر أن النظر إليه أحب إليهم من كل ما يتنعمون به، ومحبة النظر إليه تبع لمحبته، فإنما أحبوا النظر إليه لمحبتهم إياه، وما من مؤمن إلا ويجد في قلبه محبة الله، وطمأنينة بذكره وتنعما بمعرفته، ولذة وسرورا بذكره ومناجاته، وذلك يقوي ويضعف، ويزيد وينقص بحسب إيمان الخلق، فكل من كان إيمانه أكمل كان تنعمه بهذا أكمل؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أحمد وغيره : (حبب إلى من دنياكم النساء والطيب ثم قال وجعلت قرة عيني في الصلاة) ، وكان صلى الله عليه وسلم يقول : (أرحنا بالصلاة يا بلال) . وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن عباده المؤمنين يحبونه وهو يحبهم سبحانه وتعالى وحبهم له بحسب فعلهم لما يحبه، كما في صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يقول الله تعالى : من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٢/١٢٤

عادي لي وليا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته؛ كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر." [1]

"ص -١٥٠- في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحليم الذي قد كمل في حلمه، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد،وهو الله عز وجل ،هذه صفة لا تنبغي إلا له، ليس له كفؤ، وليس كمثله شيء، سبحانه الواحد القهار .

وهذا التفسير ثابت عن عبد الله بن أبي صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة الوالبي، لكن يقال : إنه لم يسمع التفسير من ابن عباس، ولكن مثل هذا الكلام ثابت عن السلف، وروى عن سعيد بن جبير أنه قال : الصمد : الكامل في صفاته وأفعاله . وثبت عن أبي وائل شقيق بن سلمة أنه قال : الصمد : السيد الذي انتهى سؤدده .

وهذه الأقوال وما أشبهها لا تنافي ما قاله كثير من السلف، كسعيد بن المسيب وسعيد ابن جبير ومجاهد والحسن والسدي والضحاك وغيرهم، من أن الصمد هو الذي لا جوف له، وهذا منقول عن ابن مسعود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه موقوفا أو مرفوعا، فإن كلا القولين حق كما بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** .

ولفظ الأعراض في اللغة، قد يفهم منه ما يعرض للإنسان من الأمراض ونحوها، وكذلك لفظ الحوادث والمحدثات، قد يفهم ما يحدثه الإنسان من." [2]

"ص -١٥١- الأفعال المذمومة والبدع التي ليست مشروعة، أو ما يحدث للإنسان من الأمراض ونحو ذلك، والله سبحانه وتعالى يجب تنزيهه عما هو فوق ذلك مما فيه نوع نقص فكيف تنزيهه عن هذه الأمور ؟ ولكن لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم : هو منزه عن الأعراض والحوادث إلا نفي صفاته وأفعاله، فعندهم لا يقوم به علم ولا قدرة ولا مشيئة ولا رحمة ولا حب ولا رضى ولا فرح ولا خلق ولا إحسان ولا عدل ولا إتيان ولا مجيء ولا نزول ولا استواء ولا غير ذلك من صفاته وأفعاله .

وجماهير المسلمين يخالفونهم في ذلك، ومن الطوائف من ينازعهم في الصفات دون الأفعال، ومنهم من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٢/١٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٩/١٢٤

ينازعهم في بعض الصفات دون بعض، ومن الناس من ينازعهم في الفعل القديم ويقول : إن فعله قديم وإن كان المفعول محدثا، كما يقول في نظير ذلك من يقوله في الإرادة، وبسط هذه الأقوال وذكر قائليها وأدلتهم مذكور في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على مجامع أجوبة الناس عن السؤال المذكور .

وهذا الفريق الثاني إذا قال لهم الناس : إذا أثبتم حكمة حدثت بعد أن لم تكن، لزمكم التسلسل، قالوا : القول في حدوث هذه الحكمة كالقول في حدوث سائر ما أحدثه من المفعولات، ونحن نخاطب من يسلم لنا أنه أحدث المحدثات بعد أن لم تكن، فإذا قلنا : إنه أحدثها بحكمة حادثة، لم يكن له أن." [1]

"ص -١٥٧- لا أسلم أنه يلزم التسلسل، أو يقول : لا أسلم أن التسلسل في الآثار ممتنع، فهذه أربع ممانعات لابد منها . ويمتنع أن تكون كلها فاسدة، بل لابد من صحة واحد منها وأيها صح اندفع به السؤال وهو المقصود؛ وذلك لأن القسمة العقلية تحصر الأقسام فيما ذكر فمن توجه عنده أحد الأقسام قال به، ونحن قد بسطنا الكلام على أصول هذه المسألة ولوازمها وأقوال الناس فيها في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا الذب عن مجموع المسلمين، فإن هذا السؤال مما أورده على الناس القائلون بقدم العالم، وقد ذكرنا عنه أجوبة متعددة فيما كتبناه في جواب شبهة القائلين بقدم العالم .

ومن جملة أجوبتهم أن يقال : هذا السؤال ليس مختصا بحدوث العالم، بل هو وارد في كل ما يحدث في الوجود من الحوادث، والحدوث مشهود محسوس متفق عليه بين العقلاء، فكل ما يورده المورد على حدوث خلق السموات والأرض يورد عليه نظيره في الحوادث المشهودة .

وقد نبهنا على جنس ما تحتج به كل طائفة من الطوائف في هذا المقام، لكن استقصاء الكلام في ذلك لا تسعه هذه الأوراق، ولا يحتمله هذا المقام .." [2]

"ص -١٧٤- النظر والاعتبار يوجب أن العبد لا يرجو إلا الله ولا يتوكل إلا عليه .

وأما كونه لا يخاف إلا ذنبه، فلما علم من أنه لا تصيبه مصيبة إلا بذنوبه، وهذا يعلم بآيات الآفاق والأنفس، وبما أخبر في كتابه كما هو مبسوط في غير هذا الموضع، وبينا سر ذلك بما لا يحتمله هذا الموضع .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٠/١٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٦/١٢٤

وهذا تحقيق ما ثبت في الحديث الصحيح الإلهي حديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه أنه قال : " يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه " . فبين أن كل ما يجده العبد من الخير فليحمد الله عليه، فإن الله هو الذي أنعم به، وإن ما يجده من الشر فلا يلومن فيه إلا نفسه .

وفي الصحيح أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " سيد الاستغفار أن يقول العبد : اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت " ، فقوله : " أبوء لك بنعمتك علي " اعتراف وإقرار بالنعمة، وقوله : " وأبوء بذنبي " إقرار بالذنب؛ ولهذا قال من قال من السلف : إني أصبح بين نعمة وذنب فأريد أن أحدث بالنعمة شكرا وللذنب استغفارا، لكن الشكر يكون بعد النعمة والتوكل والرجاء يكون قبل النعمة، كما قال الخليل : ﴿فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له ﴾ [العنكبوت : ١٧] ،." (١)

"ص -١٨٤- وقوله تعالى : ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ [النحل : ٤٠] . ذلك الشيء هو معلوم قبل إبداعه وقبل توجيه هذا الخطاب إليه،وبذلك كان مقدرا مقضيا، فإن الله سبحانه وتعالى يقول ويكتب مما يعلمه ما شاء، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو : " إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة " ، وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "كان الله ولم يكن شيء معه وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض " ، وفي سنن أبي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أول ما خلق الله القلم، فقال له : اكتب، فقال : ما أكتب ؟ قال : ما هو كائن إلى يوم القيامة " .

إلى أمثال ذلك من النصوص التي تبين أن المخلوق قبل أن يخلق كان معلوما مخبرا عنه مكتوبا، فهو شيء باعتبار وجوده العلمي الكلامي الكتابي، وإن كانت حقيقته التي هي وجوده العيني ليس ثابتا في الخارج، بل هو عدم محض، ونفي صرف، وهذه المراتب الأربعة المشهورة للموجودات، وقد ذكرها الله سبحانه وتعالى في أول سورة أنزلها على نبيه في قوله : ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/١٢٥

وربك الأكرم . الذي علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ [العلق : ١-٥] ، وقد بسطنا الكلام في ذلك في غير هذا الموضع .

وإذا كان كذلك كان الخطاب موجها إلى من توجهت إليه الإرادة وتعلقت." [1]

"ص -١٩٤- فأخبر أنه إن شاء أوبقهن؛ فاجتمع أخذهم بذنوبهم وعفوه عن كثير منها مع علم المجادلين في آياته أنه ما لهم من محيص؛ لأنه في مثل هذا الحال يعلم المورد للشبهات في الدلائل الدالة على ربوبية الرب وقدرته ومشيئته ورحمته أنه لا مخلص له مما وقع فيه، كقوله في الآية الأخرى : ﴿وهم يجادلون في الله وهو شديد المحال ﴾ [الرعد : ١٣٠]

فإن المعارف التي تحصل في النفس بالأسباب الاضطرارية أثبت وأرسخ من المعارف التي ينتجها مجرد النظر القياسي الذي ينزاح عن النفوس في مثل هذه الحال هل الرب موجب بذاته، فلا يكون هو المحدث للحوادث ابتداء، ولا يمكنه أن يحدث شيئا ولا يغير العالم حتى يدعي ويسأل ؟ وهل هو عالم بالتفصيل والإجمال، وقادر على تصريف الأحوال، حتى يسأل التحويل من حال إلى حال ؟ أو ليس كذلك كما يزعمه من يزعمه من المتفلسفة وغيرهم من الضلال، فيجتمع مع العقوبة والعفو من ذي الجلال، علم أهل المراء والجدال، أنه لا محيص لهم عما أوقع بمن جادلوا في آياته وهو شديد المحال، وقد تكلمنا على هذا وأشباهه وما يتعلق به من المقالات والديانات في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن يعلم أن الدعاء والسؤال هو سبب لنيل المطلوب المسؤول." [2]

"ص -٢٠٥- يقترن به موجود، فإذا لم يكن عالما، والنفس بطبعها تحركه فإنها حية، والحركة الإرادية من لوازم الحياة، ولهذا أصدق الأسماء : الحارث والهمام، وفي الحديث : " مثل القلب مثل ريشة ملقاة " إلخ، وفيه : " القلب أشد تقلبا من القدر إذا استجمعت غليانا " ، فإذا كان كذلك، فإن هداها الله علمها ما ينفعها وما يضرها، فأرادت ما ينفعها وتركت ما يضرها، والله سبحانه تفضل على بني آدم بأمرين؛ هما أصل السعادة :

أحدهما : أن كل مولود يولد على الفطرة، كما في الصحيحين، ولمسلم عن عياض ابن حمار مرفوعا : " إني خلقت عبادي حنفاء " الحديث، فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت محبة لله تعبده لا تشرك به شيئا،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٢٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/١٢٦

ولكن يفسدها من يزين لها من شياطين الإنس والجن، قال تعالى : ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم ﴾ الآية [الأعراف : ١٧٢] ، وتفسير هذه الآية مبسوط في غير هذا الموضع .

الثاني : أن الله تعالى هدى الناس هداية عامة، بما جعل فيهم من العقل، وبما أنزل إليهم من الكتب، وأرسل إليهم من الرسل، قال تعالى : ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ إلى قوله : ﴿ما لم يعلم ﴾ [العلق : ١-٥] ، وقال تعالى : ﴿الرحمن . علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان ﴾ [الرحمن : ١-٤] ، وقال تعالى : ﴿سبح اسم ربك الأعلى . الذي خلق فسوى . والذي قدر فهدى ﴾ [الأعلى : ١-٣] ، وقال : ﴿وهديناه النجدين ﴾ [البلد : ١٠] ، ففي كل واحد ما يقتضي معرفته بالحق ومحبته له، وقد هداه إلى أنواع من العلم يمكنه أن يتوصل بها إلى سعادة الآخرة، وجعل في فطرته محبة لذلك .." [1]

"ص -٢٤٤- وقال الشيخ رحمه الله

حديث علي رضي الله عنه المخرج في الصحيح لما طرقه النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة – وهما نائمان – فقال : " ألا تصليان فقال علي يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يمسكها وإن شاء أن يرسلها؛ فولى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يضرب بيده على فخذه وهو يقول : ﴿وكان الأنسان أكثر شيء جدلا ﴾ [الكهف : ٥٤] ، هذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر، فإن قوله : " إنما أنفسنا بيد الله " إلى آخره . إستناد إلى القدر في ترك امتثال الأمر، وهي في نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر بل معارضة الأمر فيها من باب الجدل المذموم الذي قال الله فيه : ﴿وكان الأنسان أكثر شيء جدلا ﴾ [الكهف : آية٥٤] وهؤلاء أحد أقسام القدرية وقد وصفهم الله في غير هذا الموضع بالمجادلة الباطلة .." [2]

"ص -٢٥٧- العقوبات وإن كان ذلك لا يستتب لهم وإنما يفعلونه عند موافقة أهوائهم كفعل المشركين من العرب ثم إذا خولف هوى أحد منهم قام في دفع ذلك متعديا للحدود غير واقف عند حد كما كانت تفعل المشركون أيضا . إذ هذه الطريقة تتناقض عند تعارض إرادات البشر . فهذا يريد أمرا والآخر يريد ضده، وكل من الإرادتين مقدرة فلا بد من ترجيح إحداهما أو غيرهما أو كل منهما من وجه وإلا لزم الفساد . وقد يغلو أصحاب هذا الطريق حتى يجعلوا عين الموجودات هي الله كما قد ذكر في غير هذا

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/١٢٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٢٨

الموضع . ويتمسكون بموافقة الإرادة القدرية في السيئات الواقعة منهم ومن غيرهم كقول الحريري : أنا كافر برب يعصى، وقول بعض أصحابه لما دعاه مكاس فقيل له هو مكاس فقال : إن كان قد عصى الأمر فقد أطاع الإرادة وقول ابن إسرائيل :

أصبحت منفعلا لما يختاره مني ففعلي كله طاعات

وقد يسمون هذا حقيقة باعتبار أنه حقيقة الربوبية، والحقيقة الموجودة الكائنة أو الحقيقة الخبرية ولما كان في هؤلاء شوب من النصارى والنصارى فيهم شوب من الشرك تابعوا المشركين في ما كانوا عليه من التمسك بالقدر المخالف للشرع . هذا مع أنهم يعبدون غير الله الذي قدر الكائنات كما أن هؤلاء فيهم شوب من ذلك." (١)

"ص -٢٩٤- إذا سلب القدرة في المأمور نظير إثبات الجبر في المحظور، وإطلاق القول : بأن العبد قادر مستطيع على خلاف معلوم الله ومقدوره .

وسلف الأمة وأئمتها ينكرون هذه الإطلاقات كلها، لا سيما كل واحد من طرفي النفي والإثبات على باطل، وإن كان فيه حق أيضا، بل الواجب إطلاق العبارات الحسنة وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة، وكذلك الواجب نظير ذلك في سائر أبواب أصول الدين أن يجعل ما يثبت بكلام الله عز وجل ورسوله وإجماع سلف الأمة هي النص المحكم، وتجعل العبارات المحدثة المتقابلة بالنفي والإثبات المشتملة في كل من الطرفين في حق وباطل من باب المجمل المشتبه المحتاج إلى تفصيل الممنوع من إطلاق طرفيه .

وقد كتبنا **في غير هذا الموضع** ما قاله الأوزاعي، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من الأئمة من كراهة إطلاق الجبر ومن منع إطلاق نفيه أيضا .

وكذلك أيضا القول بتكليف مالا يطاق، لم تطلق الأئمة فيه واحدا من الطرفين . قال أبو بكر عبد العزيز، صاحب الخلال في [كتاب القدر] الذي في مقدمة [كتاب المقنع] له، لم يبلغنا عن أبي عبد الله في هذه المسألة قول فنتبعه، والناس فيه قد اختلفوا، فقال قائلون : بتكليف ما لا يطاق، ونفاه." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/١٣٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/١٣٢

"ص -٣١٨- وهذا مما وقع فيه كثير من المتصوفة المتأخرين، ولهذا رد الجنيد رحمه الله على هؤلاء لما سئل عن التوحيد فقال : هو الفرق بين القديم والمحدث، فبين الجنيد سيد الطائفة أن التوحيد لا يتم إلا بأن يفرق بين الرب القديم، والعبد المحدث، لا كما يقوله هؤلاء الذين يجعلون هذا هو هذا، وهؤلاء أهل الاتحاد والحلول الخاص والمقيد، وأما القائلون بالحلول والاتحاد العام المطلق، فأولئك هم الذين يقولون : إنه بذاته في كل مكان، أو أنه وجود المخلوقات، وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا أن الحلاج لم يكن مقيدا بصنف من هذه الأصناف، بل كان قد قال من الأقوال التي توجب الكفر والقتل باتفاق طوائف المسلمين ما قد ذكر **في غير هذا الموضع**، وكذلك أنكره أكثر المشايخ، وذموه : كالجنيد، وعمر بن عثمان المكي، وأبي يعقوب النهرجوري .

ومن التبس عليه حاله منهم فلم يعرف حقيقة ما قاله إلا من كان يقول بالحلول والاتحاد مطلقا أو معينا فإنه يظن أن هذا كان قول الحلاج وينصر ذلك؛ ولهذا كانت فرقة ابن سبعين فيها من رجال الظلم جماعة منهم الحلاج، وعند جماهير المشايخ الصوفية، وأهل العلم أن الحلاج لم يكن من المشايخ الصالحين،بل كان زنديقا وزهده لأسباب متعددة يطول وصفها، ولم يكن من أهل الفناء في توحيد الربوبية، بل كان قد." (١)

"ص -٣١٩- تعلم السحر وكان له شياطين تخدمه إلى أمور أخرى مبسوطة **في غير هذا الموضع**

.

وبكل حال آدم لما أكل هو وحواء من الشجرة، لم يكن زائل العقل ولا فانيا في شهود القدر العام، ولا احتج على موسى بذلك، بل قال : لم تلومني على أمر كتبه الله علي قبل أن أخلق ؟ فاحتج بالقدر السابق لا بعدم تمييزه بين المأمور والمحظور .

فصل

إذا عرف هذا، فنقول : الصواب في قصة آدم وموسى، أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص؛ ولهذا قال : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ لم يقل : لماذا خالفت الأمر ؟ ولماذا عصيت ؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/١٣٣

الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر، وشهود الربوبية، كما قال تعالى : ﴿ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه ﴾ [التغابن : ١١] . قال ابن مسعود أو غيره : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم، وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : " احرص على." (١)

"ص -٣٣٥- أوذي على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جوهد عليه فالتوبة تجب ما قبلها ﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ [الأنفال : ٣٨] ، وإن لم يتب بل أصر على مخالفة الكتاب والسنة، فهو مخالف لله ورسوله، والحق في ذنوبه لله ولرسوله، وإن كان أيضا للمؤمنين حق تبعا لحق الله، وهذا إذا عوقب عوقب لحق الله ولتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله لا لأجل القصاص فقط .

والكفار إذا اعتدوا على المسلمين مثل أن يمثلوا بهم، فللمسلمين أن يمثلوا بهم كما مثلوا، والصبر أفضل، وإذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد، والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به، وشرع القنوت والدعاء للمؤمنين، والدعاء على الكافرين .

وأما الدعاء على معينين، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلعن فلانا وفلانا، فهذا قد روى أنه منسوخ بقوله : ﴿ليس لك من الأمر شيء ﴾ [آل عمران : ١٢٨] ، كما قد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**، فيما كتبته في قلعة مصر؛ وذلك لأن المعين لا يعلم أن رضى الله عنه أن يهلك، بل قد يكون ممن يتوب الله عليه، بخلاف الجنس، فإنه إذا دعى عليهم بما فيه عز الدين وذل عدوه وقمعهم كان هذا دعاء بما يحبه الله ويرضاه، فإن الله يحب الإيمان وأهل الإيمان وعلو أهل الإيمان وذل الكفار، فهذا دعاء بما يحب الله، وأما الدعاء على المعين بما لا يعلم أن الله." (٢)

"ص -٣٦٢- وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة، مجملا من غير اعتصام بالكتاب والسنة، كما سلك أهل الكلام والرأي طريق النظر والبحث، من غير اعتصام بالكتاب والسنة، فوقع هؤلاء في ضلالات وهؤلاء في ضلالات، كما قال تعالي : ﴿فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/١٣٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/١٣٣

ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى . قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا . قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ﴾ [طه : ١٢٣- ١٢٦] ، وقال : ﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ﴾ [الأنعام : ١٥٣] ، وقال : ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾ [الإسراء : ٩] ، وقال : ﴿قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها ﴾ [يونس : ١٠٨] . ومثل هذا كثير في القرآن .

وقد بسط الكلام على هذا الأصل **في غير هذا الموضع** .

فإن قيل : صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خلق كل شيء، وقد يكون ممن يثبت الحكمة، فيقول : إنما خلق المخلوقات لحكمة، وهو يحب تلك الحكمة ويرضاها، وإنما خلق ما يكرهه لما يحبه، والذين فرقوا بين المحبة والإرادة، قالوا : المريض يريد الدواء ولا يحبه، وإنما يحب ما يحصل به وهو العافية وزوال المرض، فالرب تعالي خلق الأشياء كلها بمشيئته فهو مريد لكل ما خلق، ولما أحبه من الحكمة، وإن كان لا يحب بعض المخلوقات من الأعيان والأفعال، لكنه يحب الحكمة التي خلق لأجلها، فالعارف إذا شهد." (١)

"ص -٣٦٦- من يهواه، هذا ما دام فيه محبة لله، وقد ينسلخ منها حتي يصير إلى التعطيل، كفرعون وأمثاله الذي هو أسوء حالا من مشركي العرب ونحوهم .

ولهذا هؤلاء يحبون بلا علم، ويبغضون بلا علم، والعلم ما جاء به الرسول، كما قال : ﴿فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم ﴾ [آل عمران : ٦١] ، وهوالشرع المنزل؛ ولهذا كان الشيوخ العارفون كثيرا ما يوصون المريدين باتباع العلم والشرع، كما قد ذكرنا قطعة من كلامهم **في غير هذا الموضع**، لأن الإرادة والمحبة إذا كانت بغير علم وشرع، كانت من جنس محبة الكفار وإرادتهم، فهؤلاء السالكون المريدون الصوفية والفقراء الزاهدون العابدون، الذين سلكوا طريق المحبة والإرادة إن لم يتبعوا الشرع المنزل، والعلم الموروث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحبون ما أحب الله ورسوله، ويبغضون ما أبغض الله ورسوله، وإلا أفضى بهم الأمر إلى شعب من شعب الكفر والنفاق .

ولا يتم الإيمان والمحبة لله، إلا بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر .

ومن الإيمان بما أخبر، الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فمن نفى الصفات فقد كذب خبره

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦١/١٣٣

.

ومن الإيمان بما أمر فعل ما أمر وترك ما حظر، ومحبة الحسنات وبغض/." [1]

"ص -٣٨١- الملل، وأئمة الفلاسفة، ولكن الفلاسفة يدعون قدم الأفلاك، وأن حركات الفلك لا بداية لها، ولا نهاية لها . هذا كفر مخالف لدين الرسل . وهو باطل في صريح المعقول .

وكذلك القول : بأن الرب لم يكن يمكنه أن يتكلم ولا يفعل بمشيئته، ثم صار يمكنه الكلام، والفعل بمشيئته كما يقول ذلك الجهمية والقدرية، ومن وافقهم من أهل الكلام قول باطل . وهو الذي أوقع الاضطراب بين ملاحدة المتفلسفة ومبتدعة أهل الكلام . في هذا الباب، والكلام علي هذه الأمور مبسوط في موضعه وهذه مطالب غالية، إنما يعرف قدرها من عرف مقالات الناس والإشكالات اللازمة علي كل قول حتى أوقعت كثيرا من فحول النظار في بحور الشك والارتياب، وهي مبسوطة **في غير هذا الموضع** .." [2]

"ص -٤٠٧- مخلوقة لله، وزعموا أن العبد يحدثها أو يخلقها دون الله، فبين السلف والأئمة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها .

ثم لما أظهر طائفة من المنتسبين إلى السنة، أن ألفاظ العباد بالقرآن غير مخلوقة، وأنكر الإمام أحمد ذلك وبدع من قاله، ثم لما مات قام بعده صاحبه أبو بكر المروذي، فصنف في ذلك مصنفا، ذكره أبو بكر الخلال في كتاب [السنة] وذكر مسألة أبي طالب لما أنكر عليه أحمد القول بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق، والجهمية أول من قال اللفظ بالقرآن مخلوق، ورواه عنه ابناه صالح وعبد الله، وحنبل ابن عمه، والمروزي وفوران وغيرهم من أجلاء أصحابه .

وأنكر الأئمة من أصحاب أحمد وغيرهم من علماء السنة من قال : إن أصوات العباد وأفعالهم غير مخلوقة، وصنف البخاري في ذلك مصنفا، كما أنهم بدعوا وجهموا من قال : إن الله لا يتكلم بصوت، أو أن حروف القرآن مخلوقة . أو قالوا : إن اللفظ بالقرآن مخلوق، فرد الأئمة هذه البدعة كما ذكرنا ذلك مبسوطا **في غير هذا الموضع** . ولم يقل قط أحد لا من أصحاب أحمد المعروفين، ولا من غيرهم من العلماء المعروفين، أن أفعال العباد قديمة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٥/١٣٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٣٥

وإنما رأيت هذا قولا لبعض المتأخرين بأرض العجم، وأرض مصر . من المنتسبين إلى مذهب الشافعي أو أحمد، فرأيت بعض المصريين يقولون :." (١)

"ص -٤١٥- فأما أفعال العباد، فلم يستثنها أحد من عموم المخلوقات، إلا القدرية الذين يقولون : إن الله لم يخلقها من المعتزلة ونحوهم .

لكن هؤلاء يقولون : إنها محدثة كائنة بعد أن لم تكن، إلا هؤلاء الحلولية، وما علمت أحدا من المتقدمين قال : إن أفعال العباد من الخير أو الشر قديمة، لا من أهل السنة ولا من أهل البدعة إلا عن بعض متأخري المصريين، وبلغني نحو ذلك عن بعض متأخري الأعاجم ورأيت بعض شيوخ هؤلاء من الشاميين توقفوا عنها، فقالوا : نقول : هي مقضية مقدرة، ولا نقول : مخلوقة ولا غير مخلوقة، وبعض الناس فرق بأن أفعال الخير من الإيمان، وكلام السلف في الإيمان مذكور **في غير هذا الموضع** .

وهذه الأقوال الثلاثة، بقدمها أو قدم أفعال الخير، والتوقف في ذلك أقوال فاسدة باطلة لم يقلها أحد من الأئمة المشهورين، ولا يقولها من يتصور ما يقول، وإنما أوقع هؤلاء فيها ما ظنوه في مسألة اللفظ ب القرآن، ومسألة التلاوة والمتلو، ومسألة الإيمان . وقد أوضحنا مذاهب الناس في مسألة القرآن، وبينا القول الحق والوسط الذي كان عليه السلف، والأئمة الموافق للمنقول والمعقول، وبينا انحراف المنحرفين من المثبتة والنفاة **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص -٤١٦- وقد آل الأمر بطائفة ممن يجعلون بعض صفات العبد قديما، إلى أن جعلوا الروح التي فيه قديمة، وقالوا : بقدم النور القائم بالشمس والقمر، ونحو ذلك من المقالات، التي بينا فسادها ومخالفتها للسلف والأئمة **في غير هذا الموضع** .

وهؤلاء يشتركون في القول بحلول بعض صفات الخالق في المخلوق، وأما الجهمية الذين هم شر من هؤلاء، فيؤول الأمر بهم إلى أن يجعلوا الخالق نفسه يحل في المخلوقات كلها، أو يجعلونه عين وجود المخلوقات، وكان قد اجتمع شيخ هؤلاء الحلولية الجهمية بشيوخ أولئك الحلولية الصفاتية .

وبسبب هذه البدع وأمثالها، وغيرها من مخالفة الشريعة جرى ما جرى من المصائب على الأئمة .

والإمام أحمد وغيره من الأئمة أنكروا القول بالحلول وشبهوا هؤلاء بالنصارى، وقال فيما كتبه من الرد على

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/١٣٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/١٣٧

الزنادقة والجهمية قال : فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله، أنه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ. وكان له خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله، فلقى أناسا من المشركين يقال لهم : السمنية، فعرفوا الجهم، فقالوا له : نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك، فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا : ألست تزعم أن لك إلها ؟ قال الجهم." (١)

"ص –٤٣٠– أهل النار حتي ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة " . والآثار مثل هذا كثيرة .

فهذا يقر به أكثر القدرية، وإنما ينكره غلاتهم، كالذين ذكروا لعبد الله بن عمر في الحديث الذي رواه مسلم في أول صحيحه بحيث قيل له : " قبلنا أقوام يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم، يزعمون ألا قدر وإن الأمر أنف، قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني برىء منهم، وأنهم منى برآء " ؛ولهذا كفر الأئمة : كمالك والشافعي وأحمد، من قال : إن الله لم يعلم أفعال العباد حتي يعملوها، بخلاف غيرهم من القدرية .

والمقصود هنا : أن جماهير المسلمين يخالفون القدرية من المعتزلة وغيرهم، وجماهير المسلمين أيضا يقرون بالأسباب التي جعلها الله أسبابا في خلقه وأمره، ويقرون بحكمة الله التي يريدها، في خلقه وأمره، ويقولون : كما قال الله في القرآن حيث قال : ﴿وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ﴾ [البقرة : ١٦٤] . وقال : ﴿فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات ﴾ [الأعراف : ٥٧] ، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة، وجمهور المسلمين على ذلك يقولون : إن هذا فعل بهذا، لا يقولون كما يقول نفاة الأسباب : فعل عندها لا بها، وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص –٤٤١– ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء ﴾ [الأنعام : ١٢٥] ، وقال تعالى : ﴿ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، وقال نوح : ﴿ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم ﴾ [هود : ٣٤] ، وقال : ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ﴾ [يس : ٨٢] ، وهذا التقسيم تقسيم شريف، وهو أيضا وارد في كتاب الله في الإذن والأمر، والكلمات والتحريم والحكم والقضاء، كما قد بيناه **في غير هذا الموضع**، وبمعرفته تندفع شبهات عظيمة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٣٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/١٣٨

ومن مواقع الشبهة ومثارات الغلط : تنازع الناس في القدرة هل يجب أن تكون مقارنة للفعل ؟ أو يجب أن تكون متقدمة عليه ؟ والتحقيق الذي عليه أئمة الفقهاء : أن الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي وهي التي تقدم الكلام فيها لا يجب أن تقارن الفعل، فإن الله إنما أوجب الحج على من استطاعه فمن لم يحج من هؤلاء كان عاصيا باتفاق المسلمين، ولم يوجد في حقه استطاعة مقارنة، وكذلك سائر من عصى الله من المأمورين المنهيين، وجد في حقه الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي .

وأما المقارنة فإنما توجد في حق من فعل، والفاعل لابد أن يريد الفعل إرادة جازمة، وأن يكون قادرا عليه، وإذا وجد ذلك في حقه وجب وجود الفعل . فمن قال : الاستطاعة هي المقارنة، فهي مجموع ما يحب من الفعل ويدخل في ذلك الإرادة وغيرها وعلى هذا الاصطلاح يقال : إذا لم يرد الفعل، فليس." (١)

"ص -٤٥٧- وقال تعالى : ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هاديا ونصيرا ﴾ [الفرقان : ٣١] ، وقال تعالى : ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء إن ربك حكيم عليم ﴾ [الأنعام : ٨٣] ، فحجة المشركين في شركهم بالله وجعلهم له ولدا، وفي دفع أمره ونهيه بالقدر داحضة . وقد بسط الكلام على هذه الأمور وما يناسبها **في غير هذا الموضع** .

وبين أن قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم، وأنه صادر عن موجب بالذات متولد عن العقول والنفوس الذين يعبدون الكواكب العلوية ويصنعون لها التماثيل السفلية، كأرسطو وأتباعه أعظم كفرا وضلالا من مشركي العرب الذين كانوا يقرون بأن الله خلق السموات والأرض، وما بينهما في ستة أيام، بمشيئته وقدرته، ولكن خرقوا له بنين وبنات بغير علم وأشركوا به ما لم ينزل به سلطانا .

وكذلك المباحية الذين يسقطون الأمر والنهي مطلقا، ويحتجون بالقضاء والقدر أسوأ حالا من اليهود والنصارى ومشركي العرب، فإن هؤلاء مع كفرهم يقرون بنوع من الأمر والنهي والوعد والوعيد، ولكن كان لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله، بخلاف المباحية المسقطة للشرائع مطلقا، فإنما يرضون بما تهواه أنفسهم، ويغضبون لما تهواه أنفسهم، لا يرضون لله، ولا يغضبون لله، ولا يحبون لله، ولا يبغضون لله، ولا يأمرون بما أمر الله به، ولا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٣٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٤٠

"ص -٢٧- فهم بالنسبة إلى جهال الأمم كبادية الترك ونحوهم أمثل إذا خلوا عن ضلالهم، فأما مع ضلالهم فقد يكون الباقون على الفطرة من جهال بني آدم أمثل منهم .

فأما أضل أهل الملل مثل جهال النصارى وسامرة اليهود فهم أعلم منهم وأهدى وأحكم وأتبع للحق . وهذا قد بسطته بسطا كثيرا في غير هذا الموضع .

وإنما المقصود هنا : بيان أن هذه الصناعة قليلة المنفعة عظيمة الحشو .

وذلك أن الأمور العملية الخلقية قل أن ينتفع فيها بصناعة المنطق؛ إذ القضايا الكلية الموجبة وإن كانت توجد في الأمور العملية لكن أهل السياسة لنفوسهم ولأهلهم ولملكهم، إنما ينالون تلك الآراء الكلية من أمور لا يحتاجون فيها إلى المنطق، ومتى حصل ذلك الرأي كان الانتفاع به بالعمل .

ثم الأمور العملية لا تقف على رأى كلي، بل متى علم الإنسان انتفاعه بعمل، عمله، وأي عمل تضرر به، تركه . وهذا قد يعلمه بالحس الظاهر أو الباطن لا يقف ذلك على رأي كلي .

فعلم أن أكثر الأمور العملية لا يصح استعمال المنطق فيها؛ ولهذا كان." (١)

"ص -٤٤- لا تحصل إلا بالحدود، ويقولون : الحدود المركبة لا تكون إلا للأنواع المركبة من الجنس والفصل دون الأنواع البسيطة .

وقد ذكرت في غير هذا الموضع ملخص المنطق ومضمونه، وأشرت إلى بعض ما دخل به على كثير من الناس من الخطأ والضلال، وليس هذا موضع بسط ذلك، لكن نذكر هنا وجوها :

الوجه الأول :

قولهم : إن التصور الذي ليس ببديهي لا ينال إلا بالحد، باطل؛ لأن الحد هو قول الحاد . فإن الحد هنا هو القول الدال على ماهية المحدود . فالمعرفة بالحد لا تكون إلا بعد الحد؛ فإن الحاد الذي ذكر الحد إن كان عرف المحدود بغير حد بطل قولهم : لا يعرف إلا بالحد، وإن كان عرفه بحد آخر، فالقول فيه كالقول في الأول، فإن كان هذا الحاد عرفه بعد الحد الأول، لزم الدور، وإن كان تأخر لزم التسلسل .." (٢)

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/١٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/١٤٧

"ص -٩٨- الأشياء التي هي ماهياتها مع قطع النظر عن وجودها في الخارج فتخيل الغالط أن هذه الحقائق والماهيات أمور ثابتة في الخارج .

والتحقيق : أن ذلك كله أمر ثابت في الذهن . والمقدر في الأذهان أوسع من الموجود في الأعيان، وهو موجود وثابت في الذهن، وليس هو في نفس الأمر لا موجودا ولا ثابتا، فالتفريق بين الوجود والثبوت وكذلك التفريق بين الوجود والماهية مع دعوى أن كليهما في الخارج غلط عظيم .

وهؤلاء ظنوا أن الحقائق النوعية كحقيقة الإنسان والفرس وأمثال ذلك ثابتة في الخارج غير الأعيان الموجودة في الخارج، وأنها أزلية لا تقبل الاستحالة وهذه التي تسمى : [المثل الأفلاطونية] . ولم يقتصروا على ذلك؛ بل أثبتوا أيضا ذلك في المادة والماهية والمكان، فأثبتوا مادة مجردة عن الصور، ثابتة في الخارج : وهي الهيولي الأولية التي بنوا عليها قدم العالم، وغلطهم فيها جمهور العقلاء . والكلام على من فرق بين الوجود والماهية مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا التنبية على أن ما ذكروه في المنطق من الفرق بين الماهية ووجودها في الخارج هو مبني على هذا الأصل الفاسد . وحقيقة الفرق الصحيح أن الماهية هي ما يرتسم في النفس من الشيء، والوجود ما يكون في الخارج منه،." (١)

"ص -١١٣- نعلم به صدق هذه القضية الكلية علما يقينيا، إلا والعلم بذلك ممكن في الأعيان المعينة بطريق الأولى .

وإن قيل : ليس المراد العلم بالأمور المعينة؛ فإن البرهان لا يفيد إلا العلم بقضية كلية، فالنتائج المعلومة بالبرهان لا تكون إلا كلية كما يقولون هم ذلك . والكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان . قيل : فعلى هذا التقدير لا يفيد البرهان العلم بشيء موجود، بل بأمور مقدرة في الأذهان لا يعلم تحققها في الأعيان، وإذا لم يكن في البرهان علم بموجود فيكون قليل المنفعة جدا، بل عديم المنفعة . وهم لا يقولون بذلك بل يستعملونه في العلم بالموجودات الخارجية والإلهية ،ولكن حقيقة الأمر كما بيناه **في غير هذا الموضع** أن المطالب الطبيعية التي ليست من الكليات اللازمة، بل الأكثرية فلا تفيد مقصود البرهان .

وأما الإلهيات، فكلياتهم فيها أفسد من كليات الطبيعية وغالب كلامهم فيها ظنون كاذبة فضلا عن أن تكون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/١٤٨

قضايا صادقة يؤلف منها البرهان؛ ولهذا حدثونا بإسناد متصل عن فاضل زمانه في المنطق وهو الخونجي صاحب [كشف أسرار المنطق] و [الموجز] وغيرهما أنه قال عند الموت : أموت وما عرفت." [١]

"ص –١١٥– فإن قالوا : هذا العلم بالبديهة أو الضرورة، كان هذا قولا بأن هذه القضايا الكلية معلومة بالبديهة والضرورة، وأن النفس مضطرة إلى هذا العلم . وهذا إن كان حقا، فالعلم بالأعيان المعينة وبأنواع الكليات يحصل أيضا في النفس بالبديهة والضرورة كما هو الواقع، فإن جزم العقلاء بالشخصيات من الحسيات، أعظم من جزمهم بالكليات وجزمهم بكلية الأنواع أعظم من جزمهم بكلية الأجناس، والعلم بالجزئيات أسبق إلى الفطرة، فجزم الفطرة بها أقوى . ثم كلما قوى العقل، اتسعت الكليات وحينئذ فلا يجوز أن يقال : إن العلم بالأشخاص موقوف على العلم بالأنواع والأجناس، ولا أن العلم بالأنواع موقوف على العلم بالأجناس، بل قد يعلم الإنسان أنه حساس متحرك بالإرادة قبل أن يعلم أن كل إنسان كذلك، ويعلم أن الإنسان كذلك قبل أن يعلم أن كل حيوان كذلك، فلم يبق علمه بأن غيره من الحيوان حساس متحرك بالإرادة موقوفا على البرهان، وإذا علم حكم سائر الناس وسائر الحيوان، فالنفس تحكم بذلك بواسطة علمها أن ذلك الغائب مثل هذا الشاهد، أو أنه يساويه في السبب الموجب لكونه حساسا متحركا بالإرادة ونحو ذلك من قياس التمثيل والتعليل الذي يحتج به الفقهاء في إثبات الأحكام الشرعية .

وهؤلاء يزعمون أن ذلك القياس إنما يفيد الظن، وقياسهم هو الذي يفيد اليقين، وقد بينا **في غير هذا الموضع** أن قولهم هذا من أفسد الأقوال، وأن." [٢]

"ص –١٢٨– ولا في الخارج، فتصور قوله تصورا تاما يكفي في العلم بفساد قوله، وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن هذا العلم هو الذي تقوم عليه براهين صادقة، لكن لا تكمل بذلك نفس، ولا تنجو به من عذاب، ولا تنال به سعادة؛ ولهذا قال أبوحامد الغزالي وغيره في علوم هؤلاء : هي بين علوم صادقة لا منفعة فيها، ونعوذ بالله من علم لا ينفع، وبين ظنون كاذبة لا ثقة بها وإن بعض الظن إثم . يشيرون بالأول إلى العلوم الرياضية، وبالثاني إلى ما يقولونه في الإلهيات وفي أحكام النجوم ونحو ذلك؛ لكن قد تلتذ النفس بذلك كما تلتذ بغير ذلك، فإن الإنسان يلتذ بعلم ما لم يكن علمه، وسماع ما لم يكن سمعه، إذا لم يكن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٥/١٤٨

مشغولا عن ذلك بما هو أهم عنده منه، كما قد يلتذ بأنواع من الأفعال التي هي من جنس اللهو واللعب .
وأيضا، ففي الإدمان على معرفة ذلك تعتاد النفس العلم الصحيح، والقضايا الصحيحة الصادقة، والقياس المستقيم، فيكون في ذلك تصحيح الذهن والإدراك، وتعود النفس أنها تعلم الحق وتقوله، لنستعين بذلك على المعرفة التي هي فوق ذلك، ولهذا يقال : إنه كان أوائل الفلاسفة أول ما يعلمون أولادهم العلم الرياضي، وكثير من شيوخهم في آخر أمره إنما يشتغل بذلك؛ لأنه لما نظر في طرقهم وطرق من عارضهم من أهل الكلام الباطل، ولم." (١)

"ص -١٨٨- من القضايا التي ذكروها . وقد بينا **في غير هذا الموضع** أن قياس التمثيل وقياس الشمول متلازمان، وأن ما حصل بأحدهما عن علم أو ظن، حصل بالآخر مثله إذا كانت المادة واحدة، والاعتبار بمادة العلم لا بصورة القضية، بل إذا كانت المادة يقينية، سواء كانت صورتها في صورة قياس التمثيل أو صورة قياس الشمول، فهي واحدة، وسواء كانت صورة القياس اقترانيا أو استثنائيا - بعبارتهم أو بأي عبارة شئت، لاسيما في العبارات التي هي خير من عباراتهم وأبين في العقل، وأوجز في اللفظ والمعنى واحد .
وجد هذا في أظهر الأمثلة إذا قلت : هذا إنسان، وكل إنسان مخلوق، أو حيوان، أو حساس، أو متحرك بالإرادة، أو ناطق، أو ما شئت من لوازم الإنسان، فإن شئت صورت الدليل على هذه الصورة، وإن شئت قلت : هو إنسان فهو مخلوق أو حساس أو حيوان أو متحرك كغيره من الناس، لاشتراكهما في الإنسانية المستلزمة لهذه الصفات، و إن شئت قلت : هذا إنسان، والإنسانية مستلزمة لهذه الأحكام، فهي لازمة له، وإن شئت قلت : إن كان إنسانا فهو متصف بهذه الصفات اللازمة للإنسان، وإن شئت قلت : إما أن يتصف بهذه الصفات وإما ألا يتصف، والثاني باطل، فتعين الأول؛ لأن هذه لازمة للإنسان لا يصور وجوده بدونها .
وأما الاستقراء، فإنما يكون يقينيا؛ إذا كان استقراء تاما . وحينئذ فتكون قد حكمت على القدر المشترك بما وجدته في جميع الأفراد، وهذا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/١٤٨
(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٨/١٤٨

"ص –٢٠٣– ومن الناس من يسمى الجميع علة، لاسيما من يقول : إن العلة إنما يراد بها المعرف؛ وهو الأمارة والعلامة والدليل، لا يراد بها الباعث والداعي، ومن قال : إنه قد يراد بها الداعي وهو الباعث فإنه يقول ذلك في علل الأفعال . وأما غير الأفعال فقد تفسر العلة فيها بالوصف المستلزم، كاستلزام الإنسانية للحيوانية، والحيوانية للجسمية، وإن لم يكن أحد الوصفين هو المؤثر في الآخر على أنا قد بينا **في غير هذا الموضع**، أن ما به يعلم كون الحيوان جسما، يعلم أن الإنسان جسم، حيث بينا أن قياس الشمول الذي يذكرونه قليل الفائدة أو عديمها؛ وأن ما به يعلم صدق الكبرى في العقليات، يعلم صدق أفرادها التي منها الصغرى، بل وبذلك يعلم صدق النتيجة .

ثم قال : وتناقضهم وفساد قولهم أكثر من أن يذكر .

والمقصود هنا الكلام على [المنطق] ، وما ذكروه من البرهان، وأنهم يعظمون قياس الشمول، ويستخفون بقياس التمثيل ويزعمون أنه إنما يفيد الظن، و أن العلم لا يحصل إلا بذاك، وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد، وقياس التمثيل الصحيح أولى بإفادة المطلوب علما كان أو ظنا من مجرد قياس الشمول؛ ولهذا كان سائر العقلاء يستدلون بقياس التمثيل أكثر مما يستدلون بقياس الشمول، بل لا يصح قياس الشمول في الأمر العام إلا بتوسط قياس التمثيل، وكل ما يحتج به على صحة قياس الشمول في بعض الصور، فإنه يحتج به على صحة قياس التمثيل في تلك." (١)

"ص –٢٧٠– من لم يكن خبيرا بعلوم الأنبياء أكثر من نفعه، فإن فيه من القواعد السلبية الفاسدة ما راجت على كثير من الفضلاء، وكانت سبب نفاقهم، وفساد علومهم .

وقول من قال : إنه كله حق كلام باطل، بل في كلامهم في الحد، والصفات الذاتية والعرضية، و أقسام القياس والبرهان، ومواده من الفساد ما قد بيناه **في غير هذا الموضع**، وقد بين ذلك علماء المسلمين، والله أعلم .." (٢)

"ص –٢٧١– سئل شيخ الإسلام الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رضي الله عنه عن [العقل] الذي للإنسان هل هو عرض ؟ وما هي [الروح] المدبرة لجسده ؟ هل هي النفس ؟ وهل لها كيفية ؟ وهل هي عرض أو جوهر ؟ وهل يعلم مسكنها من الجسد ومسكن العقل ؟

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٣/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١٥٠

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . [العقل] في كتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين هو أمر يقوم بالعاقل، سواء سمي عرضا أو صفة، ليس هو عينا قائمة بنفسها، سواء سمي جوهرا أو جسما أو غير ذلك، وإنما يوجد التعبير باسم " العقل " عن الذات العاقلة التي هي جوهر قائم بنفسه في كلام طائفة من المتفلسفة الذين يتكلمون في العقل والنفس، ويدعون ثبوت عقول عشرة، كما يذكر ذلك من يذكره من أتباع أرسطو أو غيره من المتفلسفة المشائين . ومن تلقي ذلك عنهم من المنتسبن إلى الملل .

وقد بسط الكلام على هؤلاء **في غير هذا الموضع**، وبين أن ما يذكرونه." (١)

"ص -٢٧٩- وقال : ﴿ إن هذا لرزقنا ما له من نفاد ﴾ [ص : ٥٤] ، ظنوا أنه يجب تصديق الشرع فيما خالف فيه أهل العقل، ولم يعلموا أن الحجة العقلية الصريحة لا تناقض الحجة الشرعية الصحيحة، بل يمتنع تعارض الحجج الصحيحة، سواء كانت عقلية أو سمعية أو سمعية وعقلية، بل إذا تعارضت حجتان دل على فساد إحداهما أو فسادهما جميعا .

وصار كثير منهم إلى جواز دوام الحوادث في المستقبل دون الماضي، وذكروا فروعا عرف حذاقهم ضعفها، كما بسط **في غير هذا الموضع**، وهو لزومهم أن يكون الرب كان غير قادر ثم صار قادرا من غير تجدد سبب يوجب كونه قادرا، وأنه لم يكن يمكنه أن يفعل ولا يتكلم بمشيئته، ثم صار الفعل ممكنا له بدون سبب يوجب تجدد الإمكان . وإذا ذكر لهم هذا قالوا : كان في الأزل قادرا على ما لم يزل . فقيل لهم : القادر لا يكون قادرا مع كون المقدور ممتنعا، بل القدرة على الممتنع ممتنعة، وإنما يكون قادرا على ما يمكنه أن يفعله، فإذا كان لم يزل قادرا، فلم يزل يمكنه أن يفعل .

ولما كان أصل هؤلاء هذا صاروا في كلام الله على ثلاثة أقوال :

فرقة قالت : الكلام لا يقوم بذات الرب، بل لا يكون كلامه إلا مخلوقا؛ لأنه إما قديم وإما حادث، ويمتنع أن يكون قديما؛ لأنه متكلم بمشيئته وقدرته، والقديم لا يكون بالقدرة والمشيئة، وإذا كان الكلام." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/١٥١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/١٥١

"ص -٢٨٠- بالقدرة والمشيئة كان مخلوقا لا يقوم بذاته؛ إذ لو قام بذاته كانت قد قامت به الحوادث، والحوادث لا تقوم به؛ لأنها لو قامت به لم يخل منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، قالوا : إذ بهذا الأصل أثبتنا حدوث الأجسام، وبه ثبت حدوث العالم، قالوا : ومعلوم أن ما لم يسبق الحادث لم يكن قبله إما معه وإما بعده، وما كان مع الحادث أو بعده فهو حادث .

وكثير منهم لم يتفطن للفرق بين نوع الحوادث وبين الحادث المعين، فإن الحادث المعين والحوادث المحصورة يمتنع أن تكون أزلية دائمة، وما لم يكن قبلها فهو إما معها وإما بعدها، وما كان كذلك فهو حادث قطعا، وهذا لا يخفى على أحد . ولكن موضع النظر والنزاع [نوع الحوادث] وهو أنه هل يمكن أن يكون النوع دائما فيكون الرب لايزال يتكلم أو يفعل بمشيئته وقدرته أم يمتنع ذلك ؟ فلما تفطن لهذا الفرق طائفة قالوا : وهذا أيضا ممتنع لامتناع حوادث لا أول لها، وذكروا على ذلك حججا كحجة التطبيق، وحجة امتناع انقضاء ما لا نهاية له وأمثال ذلك . وقد ذكر عامة ما ذكر في هذا الباب وما يتعلق به في **مواضع غير هذا الموضع**، ولكل مقام مقال .

وأولئك المتفلسفة لما رأوا أن هذا القول مما يعلم بطلانه بصريح العقل، وأنه يمتنع حدوث الحوادث بدون سبب حادث، ويمتنع كون الرب يصير فاعلا بعد." (١)

"ص -٢٨٢- على بطلان قول الآخرين، ولا ريب أن قول هؤلاء أهل المقارنة أشد فسادا ومناقضة لصريح المعقول، وصحيح المنقول، من قول أولئك أهل التراخي .

والقول الثالث الذي يدل عليه المعقول الصريح ويقر به عامة العقلاء ودل عليه الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة لم يهتد له الفريقان، وهو أن المؤثر التام يستلزم وقوع أثره عقب تأثره التام لا يقترن به ولا يتراخى، كما إذا طلقت المرأة فطلقت، وأعتقت العبد فعتق، وكسرت الإناء فانسكر، وقطعت الحبل فانقطع، فوقوع العتق والطلاق ليس مقارنا لنفس التطليق والإعتاق بحيث يكون معه، ولا هو أيضا متراخ عنه، بل يكون عقبه متصلا به، وقد يقال : هو معه ومفارق له باعتبار أنه يكون عقبه متصلا به، كما يقال : هو بعده متأخر عنه، باعتبار أنه إنما يكون عقب التأثير التام؛ ولهذا قال تعالى : ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ﴾ [يس : ٨٢] ، فهو سبحانه يكون ما يشاء تكوينه، فإذا كونه كان عقب تكوينه متصلا به، لا يكون مع تكوينه في الزمان، ولا يكون متراخيا عن تكوينه بينهما فصل في الزمان، بل يكون متصلا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/١٥١

بتكوينه كاتصال أجزاء الحركة والزمان بعضها ببعض .

وهذا مما يستدل به على أن كل ما سوى الله حادث، كائن بعد أن لم يكن، وإن قيل مع ذلك بدوام فاعليته ومتكلميته، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع .." [1]

"ص –٢٠– الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه في أرض دوية مهلكة إذا نام آيسا منها ثم استيقظ فوجدها، فالله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته، وهذا يتعلق به أمور جليلة قد بسطناها وشرحناها في غير هذا الموضع .

والتوكل والاستعانة للعبد؛ لأنه هو الوسيلة والطريق الذي ينال به مقصوده ومطلوبه من العبادة، فالاستعانة كالدعاء والمسألة . وقد روى الطبراني في كتاب الدعاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [يقول الله عز وجل : يا بن آدم، إنما هي أربع : واحدة لي، وواحدة لك، وواحدة بيني وبينك، وواحدة بينك وبين خلقي . فأما التي لي فتعبدني لا تشرك بي شيئا، وأما التي هي لك فعملك أجازيك به أحوج ما تكون إليه، وأما التي بيني وبينك فمنك الدعاء وعلى الإجابة، وأما التي بينك وبين خلقي فأت للناس ما تحب أن يأتوا إليك " .

وكون هذا لله وهذا للعبد هو باعتبار تعلق المحبة والرضا ابتداء، فإن العبد ابتداء يحب ويريد ما يراه ملائما له، والله تعالى يحب ويرضى ما هو الغاية المقصودة في رضاه، ويحب الوسيلة تبعا لذلك، وإلا فكل مأمور به فمنفعته عائدة على العبد، وكل ذلك يحبه الله ويرضاه، وعلى هذا فالذي ظن أن التوكل من المقامات العامة ظن أن التوكل لا يطلب به إلا حظوظ الدنيا، وهو غلط بل التوكل في الأمور الدينية أعظم .." [2]

"ص –٤٣– هو مفعوله، فهو خروج منه عن مقصود الكلام، فإن الكلام ليس في الرضا فيما يقوم بذات الرب تعالى من صفاته وأفعاله، وإنما الكلام في الرضا بمفعولاته . والكلام فيما يتعلق بهذا قد بيناه في غير هذا الموضع .

والرضا وإن كان من أعمال القلوب فكماله هو الحمد، حتى إن بعضهم فسر الحمد بالرضا؛ولهذا جاء في الكتاب والسنة حمد الله على كل حال، وذلك يتضمن الرضا بقضائه، وفي الحديث : "أول من يدعى إلى الجنة : الحمادون الذين يحمدون الله في السراء والضراء " ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/١٥١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/١٥٥

إذا أتاه الأمر يسره قال : "الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات " ، وإذا أتاه الأمر الذي يسوؤه قال : "الحمد لله على كل حال " . وفي مسند الإمام أحمد عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا قبض ولد العبد يقول الله لملائكته : أقبضتم ولد عبدي ؟ فيقولون : نعم، فيقول : أقبضتم ثمرة فؤاده ؟ فيقولون : نعم، فيقول : ماذا قال عبدي ؟ فيقولون : حمدك واسترجع، فيقول : ابنوا لعبدي بيتا في الجنة، وسموه بيت الحمد " ، ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم هو صاحب لواء الحمد، وأمته هم الحمادون الذين يحمدون الله على السراء والضراء . والحمد على الضراء يوجبه مشهدان :

أحدهما : علم العبد بأن الله سبحانه مستوجب لذلك، مستحق له لنفسه، فإنه أحسن كل شيء خلقه، وأتقن كل شيء، وهو العلم الحكيم، الخبير الرحيم .." [١]

"ص -٥٤- وآل حم، وآل الر، وسور المفصل وغير ذلك من السور المكية ومواضع من السور المدنية كثير ظاهر، فهو أصل الأصول وقاعدة الدين حتى في سورتي الكافرون والإخلاص : ﴿قل ياأيها الكافرون ﴾ و ﴿قل هو الله أحد ﴾ وهاتان السورتان كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما في صلاة التطوع كركعتي الطواف، وسنة الفجر، وهما متضمنتان للتوحيد .

فأما ﴿قل ياأيها الكافرون ﴾ : فهي متضمنة للتوحيد العملي الإرادي، وهو إخلاص الدين لله بالقصد والإرادة، وهو الذي يتكلم به مشائخ التصوف غالبا، وأما سورة ﴿قل هو الله أحد ﴾ : فمتضمنة للتوحيد القولي العملي كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أن رجلا كان يقرأ : قل هو الله أحد في صلاته، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "سلوه لم يفعل ذلك ؟ " فقال : لأنها صفة الرحمن فأنا أحب أن أقرأ بها، فقال : "أخبروه أن الله يحبه " .

ولهذا تضمنت هذه السورة من وصف الله سبحانه وتعالى الذي ينفي قول أهل التعطيل وقول أهل التمثيل، ما صارت به هي الأصل المعتمد في مسائل الذات كما قد بسطنا ذلك **في غير هذا الموضع** . وذكرنا اعتماد الأئمة عليها مع ما تضمنته من تفسير الأحد الصمد، كما جاء تفسيره عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، وما دل على ذلك من الدلائل .

لكن المقصود هنا هو : التوحيد العملي، وهو إخلاص الدين لله وإن /." [٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٥/٤٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٥/٥٩

"ص -٧٧- قال الله تعالى : ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ [الشورى : ٢١] ؛ ولهذا قال تعالى : ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ﴾ [آل عمران : ٣١] ، فجعل محبتهم لله موجبة لمتابعة رسوله، وجعل متابعة رسوله موجبة لمحبة الله لهم، قال أبي بن كعب رضي الله عنه : عليكم بالسبيل والسنة، فإنه ما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله فاقشعر جلده من مخافة الله إلا تحاتت عنه خطاياه، كما يتحات الورق اليابس عن الشجرة، وما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا ففاضت عيناه من خشية الله إلا لم تمسه النار أبدا، وإن اقتصادا في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة، فاحرصوا أن تكون أعمالكم اقتصادا واجتهادا على منهاج الأنبياء وسنتهم، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

فلو كان هذا مما يؤمر به ويستحب وتصلح به القلوب للمعبود المحبوب، لكان ذلك مما دلت الأدلة الشرعية عليه . ومن المعلوم أنه لم يكن في القرون الثلاثة المفضلة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم : "خير القرون قرني الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم " لا في الحجاز، ولا في الشام، ولا في اليمن، ولا في العراق، ولا في مصر، ولا في خراسان أحد من أهل الخير والدين يجتمع على السماع المبتدع لصلاح القلوب؛ ولهذا كرهه الأئمة كالإمام أحمد وغيره، حتى عده الشافعي من أحداث الزنادقة حين قال : خلفت ببغداد شيئا أحدثه الزنادقة يسمونه التغبير ، يصدون به الناس عن القرآن .." [١]

"ص -٧٨- وأما ما لم يقصده الإنسان من الاستماع، فلا يترتب عليه لا نهي ولا ذم باتفاق الأئمة؛ ولهذا إنما يترتب الذم والمدح على الاستماع لا على السماع، فالمستمع للقرآن يثاب عليه والسامع له من غير قصد وإرادة لا يثاب على ذلك؛إذ الأعمال بالنيات، وكذلك ما ينهى عن استماعه من الملاهي لو سمعه السامع بدون قصده لم يضره ذلك، فلو سمع السامع بيتا يناسب بعض حاله فحرك ساكنه المحمود وأزعج قاطنه المحبوب أو تمثل بذلك ونحو ذلك لم يكن هذا مما ينهى عنه، وكان المحمود الحسن حركة قلبه التي يحبها الله ورسوله إلى محبته التي تتضمن فعل ما يحبه الله وترك ما يكرهه الله، كالذي اجتاز بيتا فسمع قائلا يقول :

كل يوم تتلون غير هذا بك أجمل

فأخذ منه إشارة تناسب حاله، فإن الإشارات من باب القياس والاعتبار وضرب الأمثال .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٢/١٥٥

ومسألة [السماع] كبيرة منتشرة قد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن المقاصد المطلوبة للمريدين تحصل بالسماع الإيماني القرآني النبوي الديني الشرعي الذي هو سماع النبيين، وسماع العالمين، وسماع العارفين، وسماع المؤمنين . قال الله تعالى : ﴿أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ﴾." [1]

"ص -١٥٤- والإرضاء لله ورسوله : ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ [التوبة : ٦٢] ، والإيتاء لله ورسوله : ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله ﴾ [التوبة : ٥٩] .

وأما العبادة وما يناسبها من التوكل، والخوف، ونحو ذلك فلا يكون إلا لله وحده، كما قال تعالى : ﴿قل يأهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون ﴾ [آل عمران : ٦٤] ، وقال تعالى : ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون ﴾ [التوبة : ٥٩] ، فالإيتاء لله والرسول كقوله : ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ [الحشر : ٧] ، وأما الحسب وهو الكافي فهو الله وحده، كما قال تعالى : ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، وقال تعالى : ﴿ياأيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ [الأنفال : ٦٤] ، أي : حسبك وحسب من اتبعك الله . ومن ظن أن المعنى حسبك الله والمؤمنون معه، فقد غلط غلطا فاحشا، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع، وقال تعالى : ﴿أليس الله بكاف عبده ﴾ [الزمر : ٣٦] .

وتحرير ذلك : أن العبد يراد به المعبد الذي عبده الله فذلله ودبره." [2]

"ص -٢٢٧- وإلا لم يكن فيه فائدة . والشريعة إنما تشرع من الأذكار ما يفيد بنفسه، لا ما تكون الفائدة حاصلة بغيره .

وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكر في فنون من الإلحاد، وأنواع من الاتحاد، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

وما يذكر عن بعض الشيوخ من أنه قال : أخاف أن أموت بين النفي والإثبات . حال لا يقتدى فيها

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٣/١٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٥٨

بصاحبها، فإن في ذلك من الغلط ما لا خفاء به . إذ لو مات العبد في هذه الحال لم يمت إلا على ما قصده ونواه، إذ الأعمال بالنيات، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتلقين الميت لا إله إلا الله، وقال : "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة " ولو كان ما ذكره محذورا لم يلقن الميت كلمة يخاف أن يموت في أثنائها موتا غير محمود، بل كان يلقن ما اختاره من ذكر الاسم المفرد .

والذكر بالاسم المضمر المفرد أبعد عن السنة،وأدخل في البدعة وأقرب إلى إضلال الشيطان،فإن من قال : يا هو يا هو، أو : هو هو . ونحو ذلك لم يكن الضمير عائدا إلا إلى ما يصوره قلبه، والقلب قد يهتدي وقد يضل،وقد صنف صاحب [الفصوص] كتابا سماه كتاب [الهو] وزعم بعضهم أن قوله : ﴿وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ [آل عمران : ٧] ، معناه : وما يعلم تأويل هذا الاسم الذي هو [الهو] ، وقيل : هذا وإن كان مما اتفق المسلمون بل." (١)

"ص -٢٣٣- عشر حسنات : أما أني لا أقول : ﴿الم ﴾ حرف، ولكن ألف حرف،ولام حرف، وميم حرف " ، وقد سأل الخليل أصحابه عن النطق بحرف الزاي من زيد فقالوا : زاي، فقال : جئتم بالاسم، وإنما الحرف [ز] .

ثم إن النحاة اصطلحوا على أن هذا المسمى في اللغة بالحرف يسمى كلمة، وأن لفظ الحرف يخص لما جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل، كحروف الجر ونحوها، وأما ألفاظ حروف الهجاء فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ، وتارة باسم ذلك الحرف، ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب، ومنهم من يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة، ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ الكلمة إلا الجملة التامة . والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره بجملة تامة وهو المسمى بالكلام، والواحد منه بالكلمة، وهو الذي ينفع القلوب، ويحصل به الثواب والأجر، والقرب إلى الله ومعرفته ومحبته وخشيته، وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية، وأما الاقتصار على الاسم المفرد مظهرا أو مضمرا فلا أصل له . فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين، بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات وذريعة إلى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد، وأهل الاتحاد، كما قد بسط الكلام عليه **في غير هذا الموضع** .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٨/٨٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٨/٩٢

"ص -٢٤٣- ولهذا لما وقعت هذه المسألة،بين الجنيد وأصحابه ذكر لهم الفرق الثاني،وهو : أن يفرق بين المأمور والمحظور، وبين ما يحبه الله وما يكرهه، مع شهوده للقدر الجامع، فيشهد الفرق في القدر الجامع . ومن لم يفرق بين المأمور والمحظور، خرج عن دين الإسلام .

وهؤلاء الذين يتكلمون في الجمع لا يخرجون عن الفرق الشرعي بالكلية، وإن خرجوا عنه كانوا كفارا من شر الكفار، وهم الذين يخرجون إلى التسوية بين الرسل وغيرهم، ثم يخرجون إلى القول بوحدة الوجود، فلا يفرقون بين الخالق والمخلوق، ولكن ليس كل هؤلاء ينتهون إلى هذا الإلحاد، بل يفرقون من وجه دون وجه فيطيعون الله ورسوله تارة، ويعصون الله ورسوله تارة، كالعصاة من أهل القبلة . وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن لفظ الدعوة والدعاء، يتناول هذا وهذا، قال الله تعالى : ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ [يونس : ١٠] ، وفي الحديث : "أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله " رواه ابن ماجه وابن أبي الدنيا . وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره : "دعوة أخي ذي النون : ﴿لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ﴾ [الأنبياء : ٨٧] ، ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربته " ، سماها دعوة، لأنها تتضمن نوعي الدعاء . فقوله لا إله إلا أنت اعتراف بتوحيد الإلهية .." [١]

"ص -٢٧٦- وقال تعالى : ﴿فإذا فرغت فانصب . وإلى ربك فارغب ﴾ [الشرح : ٧، ٨] فجعل التحسب والرغبة إلى الله وحده .

وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن قول القائل : ﴿لا إله إلا أنت ﴾ فيه إفراد الإلهية لله وحده وذلك يتضمن التصديق لله قولا وعملا، فالمشركون كانوا يقرون بأن الله رب كل شيء، لكن كانوا يجعلون معه آلهة أخرى، فلا يخصونه بالإلهية، وتخصيصه بالإلهية يوجب ألا يعبد إلا إياه، وألا يسأل غيره، كما في قوله : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ فإن الإنسان قد يقصد سؤال الله وحده والتوكل عليه، لكن في أمور لا يحبها الله، بل يكرهها وينهى عنها، فهذا وإن كان مخلصا له في سؤاله، والتوكل عليه، لكن ليس هو مخلصا في عبادته وطاعته، وهذا حال كثير من أهل التوجهات الفاسدة أصحاب الكشوفات، والتصرفات المخالفة لأمر الله ورسوله،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٥٩

فإنهم يعانون على هذه الأمور .

وكثير منهم يستعين الله عليها، لكن لما لم تكن موافقة لأمرالله ورسوله حصل لهم نصيب من العاجلة، وكانت عاقبتهم عاقبة سيئة، قال تعالى : ﴿وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الإنسان كفورا ﴾ [الإسراء : ٦٧] ، وقال تعالى : ﴿وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا إلى ضر مسه ﴾ [يونس : ١٢] .." (١)

"ص -٢٨٣- النبي صلى الله عليه وسلم، بخلاف ما سمى مستحقوه كالمواريث؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين : "ليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم " أي : ليس له بحكم القسم الذي يرجع فيه إلى اجتهاده ونظره الخاص إلا الخمس؛ ولهذا قال : "وهو مردود عليكم " بخلاف أربعة أخماس الغنيمة فإنه لمن شهد الوقعة .

ولهذا كانت الغنائم يقسمها الأمراء بين الغانمين، والخمس يرفع إلى الخلفاء الراشدين المهديين، الذين خلفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته، فيقسمونها بأمرهم، فأما أربعة الأخماس، فإنما يرجعون فيها ليعلم حكم الله ورسوله كما يستفتى المستفتى، وكما كانوا في الحدود لمعرفة الأمر الشرعي، والنبي صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين ما أعطاهم، فقيل : إن ذلك كان من الخمس، وقيل : إنه كان من أصل الغنيمة، وعلى هذا القول فهو فعل ذلك لطيب نفوس المؤمنين بذلك؛ ولهذا أجاب من عتب من الأنصار بما أزال عتبه، وأراد تعويضهم عن ذلك .

ومن الناس من يقول : الغنيمة قبل القسمة لم يملكها الغانمون، وإن للإمام أن يتصرف فيها باجتهاده كما هو مذكور في غير هذا الموضع .

فإن المقصود هنا بيان حال العبد المحض لله الذي يعبده ويستعينه، فيعمل له ويستعينه ويحقق قوله : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ [الفاتحة : ٥]." (٢)

"ص -٢٩٣- بعضها، أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها ؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط ؟ وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا ؟ والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٩/٤١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٩/٤٨

والقول الذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف : إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقا، والرد على من يقول : إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول .

وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء؛ فإن القائلين بالعصمة احتجوا بأن التأسي بهم مشروع، وذلك لا يجوز إلا مع تجويز كون الأفعال ذنوبا، ومعلوم أن التأسي بهم إنما هو مشروع فيما أقروا عليه دون ما نهوا عنه، ورجعوا عنه، كما أن الأمر والنهي إنما تجب طاعتهم فيما لم ينسخ منه، فأما ما نسخ من الأمر والنهي فلا يجوز جعله مأمورا به ولا منهيا عنه، فضلا عن وجوب اتباعه والطاعة فيه .

وكذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال، أو أنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح، أو أنها توجب التنفير، أو نحو ذلك من الحجج العقلية، فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع، وإلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله، يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه، كما قال." (١)

"ص -٢٩٩- بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع .

و المقصود هنا أن ما تضمنته [قصة ذي النون] مما يلام عليه كله مغفور بدله الله به حسنات، ورفع درجاته، وكان بعد خروجه من بطن الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع، قال تعالى : ﴿فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم . لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم . فاجتباه ربه فجعله من الصالحين ﴾ [القلم : ٤٨٥٠] ، وهذا بخلاف حال التقام الحوت فإنه قال : ﴿فالتقمه الحوت وهو مليم ﴾ [الصافات : ١٤٢] ، فأخبر أنه في تلك الحال مليم، و [المليم] الذي فعل ما يلام عليه، فالملام في تلك الحال لا في حال نبذه بالعراء وهو سقيم، فكانت حاله بعد قوله : ﴿لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ﴾ [الأنبياء : ٨٧] أرفع من حاله قبل أن يكون ما كان، والاعتبار بكمال النهاية لا بما جرى في البداية، والأعمال بخواتيمها .

والله تعالى خلق الإنسان وأخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئا ثم علمه فنقله من حال النقص إلى حال الكمال، فلا يجوز أن يعتبر قدر الإنسان بما وقع منه قبل حال الكمال، بل الاعتبار بحال كماله، ويونس صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء في حال النهاية حالهم أكمل الأحوال .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٨/١٥٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٥/١٥٩

"ص –٣٢٢– من النار ويشفع فيهم، وأن الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات، ولكن قد يحبط ما يقابلها عند أكثر أهل السنة، ولا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر، كما لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة، فصاحب الكبيرة إذا أتى بحسنات يبتغي بها رضا الله أثابه الله على ذلك، وإن كان مستحقا للعقوبة على كبيرته .

وكتاب الله عز وجل يفرق بين حكم السارق والزاني وقتال المؤمنين بعضهم بعضا، وبين حكم الكفار في [الأسماء، والأحكام] . والسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة يدل على ذلك، كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وعلى هذا تنازع الناس في قوله : ﴿إنما يتقبل الله من المتقين ﴾ [المائدة : ٢٧] فعلى قول الخوارج والمعتزلة لا تقبل حسنة إلا ممن اتقاه مطلقا فلم يأت كبيرة، وعند المرجئة إنما يتقبل ممن اتقى الشرك، فجعلوا أهل الكبائر داخلين في اسم [المتقين] وعند أهل السنة وال‍جماعة يتقبل العمل ممن اتقى الله فيه فعمله خالصا لله موافقا لأمر الله، فمن اتقاه في عمل تقبله منه، وإن كان عاصيا في غيره . ومن لم يتقه فيه لم يتقبله منه وإن كان مطيعا في غيره .

والتوبة من بعض الذنوب دون بعض، كفعل بعض الحسنات المأمور." (١)

"ص –٣٤١– الظاهرة، وقال فيهم بعض العلماء : هؤلاء قوم أعطاهم الله عقولا وأحوالا فسلب عقولهم وترك أحوالهم وأسقط ما فرض بما سلب .

ولهذا اتفق العارفون على أن حال البقاء أفضل من ذلك، وهو شهود الحقائق بإشهاد الحق، كما قال الله تعالى فيما روى عنه رسوله : "ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه . فبي يسمع وبي يبصر، وبي يبطش وبي يمشي " وفي رواية : " وبي ينطق، وبي يعقل " . فإذا سمع بالحق ورأى به سمع الأمر على ما هو عليه وشهد الحق على ما هو عليه .

وعامة ما تجده في كتب أصحاء الصوفية مثل شيخ الإسلام ومن قبله من الفناء هو هذا، مع أنه قد يغلط بعضهم في بعض أحكامه كما تكلمت عليه **في غير هذا الموضع** .

وفي الجملة، فهذا الفناء صحيح وهو في عيسوية المحمدية، وهو شبيه بالصعق والصياح الذي حدث في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٩/١٥٩

التابعين؛ ولهذا يقع كثير من هؤلاء في نوع ضلال؛ لأن الفناء عن شهود الحقائق مرجعه إلى عدم العلم والشهود . وهو وصف نقص لا وصف كمال، وإنما يمدح من جهة." (١)

"ص -٣٧٠- وقد تكلم به أبو سليمان الداراني وغيره، وأما الشافعي فالمنقول عنه ذم الصوفية، وكذلك مالك فيما أظن وقد خاطب به أحمد لأبي حمزة الخراساني، وليوسف بن الحسين الرازي، ولبدر ابن أبي بدر المغازلي، وقد ذم طريقهم طائفة من أهل العلم، ومن العباد أيضا من أصحاب أحمد، ومالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأهل الحديث، والعباد، ومدحه آخرون .

والتحقيق فيه أنه مشتمل على الممدوح والمذموم، كغيره من الطريق، وأن المذموم منه قد يكون اجتهاديا، وقد لا يكون، وأنهم في ذلك بمنزلة الفقهاء في الرأي فإنه قد ذم الرأي من العلماء والعباد طوائف كثيرة، والقاعدة التي قدمتها تجمع ذلك كله، وفي المتسمين بذلك من أولياء الله وصفوته، وخيار عباده ما لا يحصى عده . كما في أهل الرأي من أهل العلم والإيمان من لا يحصى عدده إلا الله . والله سبحانه أعلم .

وبهذا يتبين لك أن البدعة في الدين، وإن كانت في الأصل مذمومة، كما دل عليه الكتاب والسنة، سواء في ذلك البدع القولية والفعلية . وقد كتبت **في غير هذا الموضع** أن المحافظة على عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم : "كل بدعة ضلالة " متعين، وإنه يجب العمل بعمومه، وإن من أخذ يصنف [البدع] إلى حسن وقبيح، ويجعل ذلك." (٢)

"ص -٣٧٢- لاجتهاد أو تقليد يعذر فيه، وإما لعدم قدرته كما قد قررته **في غير هذا الموضع**، وقررته أيضا في أصل التكفير والتفسيق المبني على أصل الوعيد .

فإن نصوص الوعيد، التي في الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة بالتكفير، والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول، والفروع . هذا في عذاب الآخرة، فإن المستحق للوعيد من عذاب الله ولعنته وغضبه في الدار الآخرة، خالد في النار، أو غير خالد، وأسماء هذا الضرب من الكفر والفسق، يدخل في هذه القاعدة، سواء كان بسبب بدعة اعتقادية، أو عبادية، أو بسبب فجور في الدنيا، وهو الفسق بالأعمال .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٦٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/١٦١

فأما أحكام الدنيا، فكذلك أيضا، فإن جهاد الكفار يجب أن يكون مسبوقا بدعوتهم، إذ لا عذاب إلا على من بلغته الرسالة، وكذلك عقوبة الفساق لا تثبت إلا بعد قيام الحجة .." [1]

"ص -٣٧٧- يهجر، فلا يستشهد ولا يروي عنه، ولا يستفتى ولا يصلي خلفه، قد يكون من هذا الباب، فإن هجره تعزير له وعقوبة له جزاء لمنع الناس من ذلك الذنب الذي هو بدعة أو غيرها، وإن كان في نفس الأمر تائبا أو معذورا، إذ الهجرة مقصودها أحد شيئين : إما ترك الذنوب المهجورة وأصحابها، وإما عقوبة فاعلها ونكاله، فأما هجره بترك . . . في غير هذا الموضع .

ومن هذا الباب : هجر الإمام أحمد للذين أجابوا في المحنة قبل القيد، ولمن تاب بعد الإجابة، ولمن فعل بدعة ما،مع أن فيهم أئمة في الحديث والفقه والتصوف والعبادة، فإن هجره لهم والمسلمين معه لا يمنع معرفة قدر فضلهم،كما أن الثلاثة الذين خلفوا لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين بهجرهم لم يمنع ذلك ما كان لهم من السوابق . حتى قد قيل أن اثنين منهما شهدا بدرا،وقد قال الله لأهل بدر : "اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم " وأحدهم كعب بن مالك ش،عر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد أهل العقبة، فهذا أصل عظيم أن عقوبة الدنيا المشروعة من الهجران إلى القتل لا يمنع أن يكون المعاقب عدلا، أو رجلا صالحا كما بينت من الفرق بين عقوبة الدنيا المشروعة والمقدورة، وبين عقوبة الآخرة،والله سبحانه أعلم .." [2]

"ص -٤٠٠- وقال تعالى : ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾ [الحجر : ٤٢] ، والمخلصون هم الذين يعبدونه وحده لا يشركون به شيئا، وإنما يعبد الله بما أمر به على ألسنة رسله فمن لم يكن كذلك تولته الشياطين .

وهذا باب دخل فيه أمر عظيم على كثير من السالكين، واشتبهت عليهم الأحوال الرحمانية بالأحوال الشيطانية، وحصل لهم من جنس ما يحصل للكهان والسحرة، وظنوا أن ذلك من كرامات أولياء الله المتقين، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

السادس : أن هذه الطريقة لو كانت حقا، فإنما تكون في حق من لم يأته رسول، فأما من أتاه رسول وأمر بسلوك طريق، فمن خالفه ضل، وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم، قد أمر أمته بعبادات شرعية من صلاة،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع ال ملك فهد)، ٣٠/١٦١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٥/١٦١

وذكر، ودعاء، وقراءة، لم يأمرهم قط بتفريغ القلب من كل خاطر، وانتظار ما ينزل .

فهذه الطريقة لو قدر أنها طريق لبعض الأنبياء، لكانت منسوخة بشرع محمد صلى الله عليه وسلم، فكيف وهي طريقة جاهلية لا توجب الوصول إلى المطلوب إلا بطريق الاتفاق، بأن يقذف الله تعالى في قلب." (١)

"ص -٤٠٢- عليه فإنه ينتفع بهذا الخبز المفضول، وشبعه واغتذاؤه به حينئذ أولى به .

السابع : أن أبا حامد يشبه ذلك بنقش أهل الصين والروم على تزويق الحائط، وأولئك صقلوا حائطهم حتى تمثل فيه ما صقله هؤلاء، وهذا قياس فاسد؛ لأن هذا الذي فرغ قلبه لم يكن هناك قلب آخر يحصل له به التحلية، كما حصل لهذا الحائط من هذا الحائط . بل هو يقول إن : العلم منقوش في النفس الفلكية، ويسمى ذلك [اللوح المحفوظ] تبعا لابن سينا .

وقد بينا **في غير هذا الموضع** أن اللوح المحفوظ الذي ذكره الله ورسوله ليس هو النفس الفلكية، وابن سينا ومن تبعه أخذوا أسماء جاء بها الشرع، فوضعوا لها مسميات مخالفة لمسميات صاحب الشرع، ثم صاروا يتكلمون بتلك الأسماء، فيظن الجاهل أنهم يقصدون بها ما قصده صاحب الشرع، فأخذوا مخ الفلسفة، وكسوه لحاء الشريعة .

وهذا كلفظ الملك، والملكوت، والجبروت، و اللوح المحفوظ، والملك، والشيطان، والحدوث، والقدم وغير ذلك .." (٢)

"ص -٤١٥- أراد به الإعطاء والأخذ العام وهو الكوني الخلقي أي : بمشيئة الله وقدرته حصل لي هذا، فهو حق، ولكن جميع الناس يشاركونه في هذا، وذلك الذي أخذ عن الكتاب، هو أيضا عن الله أخذ بهذا الاعتبار . والكفار من المشركين وأهل الكتاب أيضا هم كذلك، وإن أراد أن هذا الذي حصل له هو مما يحبه الله، ويرضاه، ويقرب إليه، وهذا الخطاب الذي يلقي إليه هو كلام الله تعالى . فهنا طريقان : أحدهما : أن يقال له : من أين لك أن هذا إنما هو من الله، لا من الشيطان، وإلقائه ووسوسته ؟ فإن الشياطين يوحون إلى أوليائهم وينزلون عليهم، كما أخبر الله تعالى بذلك في القرآن، وهذا موجود كثيرا في عباد المشركين، وأهل الكتاب، وفي الكهان، والسحرة، ونحوهم، وفي أهل البدع بحسب بدعتهم . فإن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٦٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/١٦٢

هذه الأحوال قد تكون شيطانية وقد تكون رحمانية، فلا بد من الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، والفرقان إنما هو الفرقان الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم فهو ﴿الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا﴾ [الفرقان : ١] ، وهوالذي فرق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشاد والغي، وبين طريق الجنة وطريق النار، وبين سبيل أولياء الرحمن وسبيل أولياء الشيطان، كما قد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** .." [١]

"ص -٤٨٧- ولهذا كان الإيمان قولا وعملا مع موافقة السنة، فعلم الحق ما وافق علم الله، والإرادة الصالحة ما وافقت محبة الله ورضاه، وهو حكمه الشرعي، والله عليم حكيم .

فالأمور الخبرية لابد أن تطابق علم الله وخبره؛ والأمور العملية لابد أن تطابق حب الله وأمره، فهذا حكمه، وذاك علمه .

وأما من جعل حكمه مجرد القدر، كما فعل صاحب [منازل السائرين] وجعل مشاهدة العارف الحكم يمنعه أن يستحسن حسنة أو يستقبح سيئة فهذا فيه من الغلط العظيم ما قد نبهنا عليه **في غير هذا الموضع** . فلا ينفع المريد القاصد أن يعبد أي معبود كان، ولا أن يعبد الله بأي عبادة كانت، بل هذه طريقة المشركين المبتدعين الذين لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله، كالنصارى ومن أشبههم من أهل البدع الذين يعبدون غير الله بغير أمر الله، وأما أهل الإسلام والسنة فهم يعبدون الله وحده، ويعبدونه بما شرع . لا يعبدونه بالبدع إلا ما يقع من أحدهم خطأ .

فالسالكون طريق الإرادة قد يغلطون تارة في المراد، وتارة في الطريق إليه، وتارة يألهون غير الله بالخوف منه والرجاء له، والتعظيم والمحبة له وسؤاله والرغبة إليه، فهذا حقيقة الشرك المحرم، فإن حقيقة." [٢]

"ص -٥١٦- وكلا الطائفتين تاركة ما أمر الله ورسوله به من الإرادات، والأعمال الصالحة، مرتكبة لما نهى الله ورسوله عنه من الإرادات والأعمال الفاسدة .

فصل

فأمر الشيخ عبد القادر وشيخه حماد الدباس وغيرهما من المشائخ أهل الاستقامة رضي الله عنهم : بأنه لا يريد السالك مرادا قط، وأنه لا يريد مع إرادة الله عز وجل سواها، بل يجرى فعله فيه، فيكون هو مراد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/١٦٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/١٦٥

الحق، إنما قصدوا به فيما لم يعلم العبد أمر الله ورسوله فيه، فأما ما علم أن الله أمر به فعليه أن يريده ويعمل به، وقد صرحوا بذلك في غير موضع . وإن كان غيرهم من الغالطين يري القيام بالإرادة الخلقية هو الكمال، وهو الفناء في توحيد الربوبية، وأن السلوك إذا انتهى إلى هذا الحد، فصاحبه إذا قام بالأمر فلأجل غيره، أو أنه لا يحتاج أن يقوم بالأمر، فتلك أقوال وطرائق فاسدة قد تكلم عليها **في غير هذا الموضع** .

فأما المستقيمون من السالكين كجمهور مشائخ السلف، مثل الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني ومعروف." (١)

"ص -٥٢٠- أهل الفسوق والفجور وغير ذلك من المعاصي فادفعه عنك، واهجره ولاتقبله، ولاتعمل به واقطع بأنه من الشيطان اللعين، وإن وجدت فيهما إباحته كالشهوات المباحه من الأكل والشرب واللبس والنكاح فاهجره أيضا ولا تقبله، واعلم أنه من إلهام النفس وشهواتها، وقد أمرت بمخالفتها وعداوتها]

قلت : ومراده بهجر المباح، إذا لم يكن مأمورا به، كما قد بين مراده **في غير هذا الموضع**، فإن المباح المأمور به إذا فعله بحكم الأمر كان ذلك من أعظم نعمة الله عليه، وكان واجبا عليه، وقد قدمت أنه يدعو إلى طريقة السابقين المقربين؛ لا يقف عند طريقة الأبرار أصحاب اليمين] .

قال : [وإن لم تجد في الكتاب والسنة تحريمه ولا إباحته بل هو أمر لا تعقله، مثل أن يقال لك : ائت موضع كذا وكذا، الق فلانا الصالح، ولا حاجة لك هناك ولا في الصالح، لاستغنائك عنه بما أولاك الله تعالى من نعمه من العلم والمعرفة، فتوقف في ذلك ولا تبادر إليه، فتقول : هل هذا إلهام إلا من الحق فأعمل به ؟ بل أنتظر الخير في ذلك، وفعل الحق بأن يتكرر ذلك الإلهام وتؤمر بالسعي، أو علامة تظهر لأهل العلم بالله تبارك وتعالى يفعلها العقلاء من أولياء الله، والمؤيدون من الأبدال .

وإنما لم تبادر إلى ذلك لأنك لا تعلم عاقبته وما يؤول الأمر إليه، وربما." (٢)

"ص -٥٦٥- فثبت بما ذكرناه أن ذكر الاسم المجرد ليس مستحبا، فضلا عن أن يكون هو ذكر الخاصة .

وأبعد من ذلك ذكر [الاسم المضمر] وهو : [هو] . فإن هذا بنفسه لا يدل على معين، وإنما هو بحسب ما يفسره من مذكور أو معلوم فيبقى معناه بحسب قصد المتكلم ونيته؛ ولهذا قد يذكر به من يعتقد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٥/١٦٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٩/١٦٥

أن الحق الوجود المطلق . وقد يقول : [لا هو إلا هو] ويسرى قلبه في [وحدة الوجود] ومذهب فرعون والإسماعيلية وزنادقة هؤلاء المتصوفة المتأخرين بحيث يكون قوله : [هو] كقوله : [وجوده] . وقد يعني بقوله : [لا هو إلا هو] أي : أنه هو الوجود وأنه ما ثم خلق أصلا، وأن الرب والعبد والحق والخلق شيء واحد . كما بينته من مذهب " الاتحادية " **في غير هذا الموضع** .

ومن أسباب هذه الاعتقادات والأحوال الفاسدة الخروج عن الشرعة والمنهاج الذي بعث به الرسول إلينا صلى الله عليه وسلم . فإن البدع هي : مبادئ الكفر ومظان الكفر . كما أن السنن المشروعة هي : مظاهر الإيمان، ومقوية للإيمان؛ فإنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . كما أخبر الله عن زيادته في مثل قوله : ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، وقوله : ﴿أيكم زادته هذه إيمانا﴾ [التوبة : ١٢٤] ،." [١]

"ص -٥٩٤- نفسه مشتغلة بها .

والذين يسلكون في محبة الله مسلكا ناقصا، يحصل لأحدهم نوع من ذلك يسمى الاصطلام والفناء، يغيب بمحبوبه عن محبته، وبمعروفه عن معرفته، وبمذكوره عن ذكره، حتى لا يشعر بشيء من أسماء الله وصفاته وكلامه وأمره ونهيه .

ومنهم من قد ينتقل من هذا إلى الاتحاد . فيقول : أنا هو، وهو أنا، وأنا الله، ويظن كثير من المسالكين، أن هذا هو غاية السالكين، وأن هذا هو التوحيد، الذي هو نهاية كل سالك، وهم غالطون في هذا، بل هذا من جنس قول النصارى، ولكن ضلوا لأنهم لم يسلكوا الطريق الشرعية في الباطن في خبر الله وأمره . وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** .

والمقصود أن المتبعين لشهواتهم من الصور والطعام والشراب واللباس، يستولى على قلب أحدهم مايشتهيه حتى يقهره ويملكه، ويبقى أسيرا ما يهواه، يصرفه كيف تصرف ذلك المطلوب؛ ولهذا قال بعض السلف : ما أنا على الشاب الناسك بأخوف مني عليه من سبع ضار يثب عليه من صبي حدث يجلس إليه .." [٢]

"ص -٦١٢- المخاطب فمن المخاطب له ؟ فالفرقان هنا . فإنما ذلك المخاطب من وسواس الشيطان والنفس .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٦٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/١٦٧

وقد يخاطبون بأشياء حسنة رشوة منه لهم، ولا يخاطبون بما يعرفون أنه باطل؛لئلا ينفرون منه، بل الشيطان يخاطب أحدهم بما يري أنه حق، والراهب إذا راض نفسه فمرة يرى في نفسه صورة التثليث، وربما خوطب منها؛لأنه كان قد يتمثلها قبل ذلك، فلما انصقلت نفسه بالرياضة ظهرت له، والمؤمن الذي يحب الله ورسوله يرى الرسول في منامه بحسب إيمانه، وكذلك يري الله تعالى في منامه بحسب إيمانه، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

ولهذا كثير من أهل الزهد والعبادة يكون من أعوان الكفار، ويزعم أنه مأمور بذلك، ويخاطب به ويظن أن الله هو الذي أمره بذلك، والله منزه عن ذلك، وإنما الآمر له بذلك النفس والشيطان ومافي نفسه من الشرك، إذ لو كان مخلصا لله الدين، لما عرض له شيء من ذلك، فإن هذا لا يكون إلا لمن فيه شرك في عبادته، أو عنده بدعة، ولا يقع هذا لمخلص متمسك بالسنة البتة .

وإذا كانت الرؤيا، على ثلاثة أقسام :

رؤيا من الله .." [1]

"ص -٦٧٢- الله عليه في الحسنات، ويعلم أنه هو هداه ويسره لليسرى، ويقر بذنوبه من السيئات ويتوب منها، كما قال بعضهم : أطعتك بفضلك، والمنة لك وعصيتك بعلمك، والحجة لك، فأسألك بوجوب حجتك علي وانقطاع حجتي، إلا غفرت لي . وفي الحديث الصحيح الإلهي : "ياعبادي إنما هي أعمالكم، أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها؛ فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غيرذلك فلا يلومن إلا نفسه " .

وهذا له تحقيق مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وآخرون قد يشهدون الأمر فقط : فتجدهم يجتهدون في الطاعة حسب الاستطاعة؛ لكن ليس عندهم من مشاهدة القدر ما يوجب لهم حقيقة الاستعانة والتوكل والصبر . وآخرون يشهدون القدر فقط فيكون عندهم من الاستعانة والتوكل والصبر، ماليس عند أولئك؛ لكنهم لا يلتزمون أمر الله ورسوله واتباع شريعته، وملازمة ماجاء به الكتاب والسنة من الدين فهؤلاء يستعينون الله ولا يعبدونه، والذين من قبلهم يريدون أن يعبدوه ولا يستعينوه؛ والمؤمن يعبده ويستعينه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٦/١٦٧

والقسم الرابع شر الأقسام، وهو من لا يعبده ولا يستعينه، فلا هو مع الشريعة الأمرية؛ ولا مع القدر الكوني . وانقسامهم إلى هذه الأقسام هو فيما يكون قبل وقوع المقدور من توكل واستعانة ونحو." (١)

"ص -٦٨٤- علموا أنه مريد لجميع الكائنات خلافا للقدرية . وقالوا : هو أيضا محب لها مريد لها، ثم أخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه، فقالوا : لا يحب الفساد، بمعنى لا يريد الفساد : أي لا يريده للمؤمنين، ولا يرضى لعباده الكفر : أي لا يريده لعباده المؤمنين . وهذا غلط عظيم؛ فإن هذا عندهم بمنزلة أن يقال : لا يحب الإيمان ولا يرضى لعباده الإيمان : أي لا يريده للكافرين، ولا يرضاه للكافرين، وقد اتفق أهل الإسلام على أن ما أمر الله به فإنه يكون مستحبا يحبه . ثم قد يكون مع ذلك واجبا، وقد يكون مستحبا ليس بواجب سواء فعل أو لم يفعل . والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والفريق الثاني : من غالطي المتصوفة شربوا من هذه العين : فشهدوا أن الله رب الكائنات جميعها، وعلموا أنه قدر على كل شيء وشاءه، وظنوا أنهم لا يكونون راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان، حتى قال بعضهم : المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب . قالوا : والكون كله مراد المحبوب . وضل هؤلاء ضلالا عظيما، حيث لم يفرقوا بين الإرادة الدينية والكونية، والإذن الكوني والديني، والأمر الكوني والديني، والبعث الكوني والديني، والإرسال الكوني والديني . كما بسطناه في غير هذا الموضع .." (٢)

"ص -٧١٠- بقضاء الله لكنا مأمورين بالرضا بها، والرضا بما نهى الله عنه لا يجوز فأجابهم أهل السنة عن ذلك بثلاثة أجوبة :

أحدها وهو جواب هؤلاء وجماهير الأئمة : أن هذا العموم ليس بصحيح، فلسنا مأمورين أن نرضى بكل ما قضى وقدر، ولم يجئ في الكتاب والسنة أمر بذلك، ولكن علينا أن نرضي بما أمرنا أن نرضى به، كطاعة الله ورسوله . وهذا هو الذي ذكره أبو القاسم .

والجواب الثاني : أنهم قالوا : إنا نرضى بالقضاء الذي هو صفة الله أو فعله لا بالمقضي الذي هو مفعوله . وفي هذا الجواب ضعف قد بيناه في غير هذا الموضع .

الثالث : أنهم قالوا : هذه المعاصي لها وجهان : وجه إلى العبد من حيث هي فعله وصنعه وكسبه، ووجه

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٧٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٧٣

إلى الرب من حيث هو خلقها وقضاها وقدرها، فيرضى من الوجه الذي يضاف به إلى الله، ولا يرضى من الوجه الذي يضاف به إلى العبد، إذ كونها شرا وقبيحة ومحرما وسببا للعذاب والذم ونحو ذلك إنما هو من جهة كونها مضافة إلى العبد . وهذا مقام فيه من كشف الحقائق والأسرار ما قد ذكرنا منه ما قد ذكرناه في غيرهذا الموضع، ولا يحتمله هذا المكان . فإن." [١]

"ص -٧١٨- وأما كفره؛ فلأنه مستلزم لتعطيل دين الله الذي بعث به رسله وأنزل به كتبه .

ولا ريب أن ملاحظة القضاء والقدر، أوقعت كثيرا من أهل الإرادة من المتصوفة في أن تركوا من المأمور وفعلوا من المحظور ما صاروا به إما ناقصين محرومين، وإما عاصين فاسقين، وإما كافرين، وقد رأيت من ذلك ألوانا . ﴿ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ﴾ [النور : ٤٠] .

وهؤلاء المعتزلة ونحوهم من القدرية طرفا نقيض هؤلاء يلاحظون القدر ويعرضون عن الأمر . وأولئك يلاحظون الأمر ويعرضون عن القدر والطائفتان تظن أن ملاحظة الأمر والقدر متعذر . كما أن طائفة تجعل ذلك مخالفا للحكمة والعدل . وهذه الأصناف الثلاثة هي : القدرية المجوسية، والقدرية المشركية؛ والقدرية الإبليسية؛ وقد بسطنا الكلام عليهم **في غير هذا الموضع** .

وأصل ما يبتلى به السالكون أهل الإرادة والعامة في هذا الزمان هي القدرية المشركية، فيشهدون القدر ويعرضون عن الأمر، كما قال فيهم بعض العلماء : أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به . وإنما المشروع العكس، وهو أن يكون عند الطاعة يستعين الله عليها قبل الفعل، ويشكره عليها بعد الفعل." [٢]

"ص -٧١٩- ويجتهد ألا يعصى فإذا أذنب وعصى بادر إلى التوبة والاستغفار، كما في حديث سيد الاستغفار : "أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي " ، وكما في الحديث الصحيح الإلهي : "ياعبادي، إنماهي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه " .

ومن هذا الباب دخل قوم من أهل الإرادة في ترك الدعاء، وآخرون جعلوا التوكل والمحبة من مقامات العامة، وأمثال هذه الأغاليط التي تكلمنا عليها **في غير هذا الموضع**، وبينا الفرق بين الصواب والخطأ في ذلك؛

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/١٧٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٢/١٧٣

ولهذا يوجد في كلام هؤلاء المشايخ الوصية باتباع العلم والشريعة، حتى قال سهل بن عبد الله التستري : كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل . وقال الجنيد بن محمد : علمنا مقيد بالكتاب والسنة؛ فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يصح أن يتكلم في علمنا، والله أعلم .." (١)

"ص -٧٤٨- وحينئذ قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله تجاوز لأمتي " الحديث حق، والمؤاخذة بالإرادات المستلزمة لأعمال الجوارح حق، ولكن طائفة من الناس قالوا : إن الإرادة الجازمة قد تخلو عن فعل أو قول، ثم تنازعوا في العقاب عليها، فكان القاضي أبو بكر ومن تبعه كأبي حامد وأبي الفرج بن الجوزي يرون العقوبة على ذلك، وليس معهم دليل على أنه يؤاخذ إذا لم يكن هناك قول أو عمل .

والقاضي بناها على أصله في الإيمان الذي اتبع فيه جهما والصالحي، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري، وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب، ولو كذب بلسانه، وسب الله ورسوله بلسانه، وإن سب الله ورسوله إنما هو كفر في الظاهر، وأن كلما كان كفرا في نفس الأمر، فإنه يمتنع أن يكون معه شيء من تصديق القلب، وهذا أصل فاسد في الشرع والعقل، حتى أن الأئمة كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيدة وغيرهم كفروا من قال في الإيمان بهذا القول، بخلاف المرجئة من الفقهاء الذين يقولون : هو تصديق القلب واللسان، فإن هؤلاء لم يكفرهم أحد من الأئمة، وإنما بدعوهم .

وقد بسط الكلام في الإيمان وما يتعلق بذلك **في غير هذا الموضع**، وبين أن من الناس من يعتقد وجود الأشياء بدون لوازمها، فيقدر ما لا وجود له .." (٢)

"ص -٢١- ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ﴾ [الحشر : ٧-٨] .

وهؤلاء [الفقراء] قد يكون فيهم من هو أفضل من كثير من الأغنياء، وقد يكون من الأغنياء من هو أفضل من كثير منهم .

وقد تنازع الناس أيما أفضل : الفقير الصابر،أوالغني الشاكر ؟ والصحيح : أن أفضلهما أتقاهما؛ فإن استويا في التقوى استويا في الدرجة كما قد بيناه **في غير هذا الموضع**، فإن الفقراء يسبقون الأغنياء إلى الجنة لأنه لا حساب عليهم . ثم الأغنياء يحاسبون، فمن كانت حسناته أرجح من حسنات فقير، كانت درجته

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٣/١٧٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/١٧٤

في الجنة أعلى، وإن تأخر عنه في الدخول . ومن كانت حسناته دون حسناته كانت درجته دونه؛ لكن لما كان جنس الزهد في الفقراء أغلب صار الفقر في إصطلاح كثير من الناس عبارة عن طريق الزهد، وهو من جنس التصوف .

فإذا قيل : هذا فيه فقر أو ما فيه فقر لم يرد به عدم المال،." (١)

"ص -٣٠- من المقدور، فهو عند الأمر والدين والشريعة، ويستعين بالله علي ذلك، كما قال تعالى : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة : ٥] وإذا أذنب استغفر وتاب لا يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات، ولا يرى المخلوق حجة على رب الكائنات؛ بل يؤمن بالقدر ولا يحتج به، كما في الحديث الصحيح الذي فيه سيد الاستغفار أن يقول العبد : " اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني، وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك مااستطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي، فاغفرلي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت " فيقر بنعمة الله عليه في الحسنات . ويعلم أنه هو هداه وييسره لليسرى . ويقر بذنوبه من السيئات ويتوب منها . كما قال بعضهم : أطعتك بفضلك، والمنة لك . وعصيتك بعلمك، والحجة لك . فأسألك بوجوب حجتك علي، وانقطاع حجتي إلا غفرت لي .

وفي الحديث الصحيح الإلهي : " يا عبادي ! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها،فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه " وهذا له تحقيق مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وآخرون قد يشهدون [الأمر] فقط، فتجدهم يجتهدون في الطاعة حسب الاستطاعة، لكن ليس عندهم من مشاهدة القدر ما يوجب." (٢)

"ص -٩٥- صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : " إن الله خلق الملائكة من نور؛ وخلق إبليس من مارج من نار؛ وخلق آدم مما وصف لكم " وليس تفضيل بعض المخلوقات على بعض باعتبار ما خلقت منه فقط؛ بل قد يخلق المؤمن من كافر، والكافر من مؤمن، كابن نوح منه وكإبراهيم من آزر، وآدم خلقه الله من طين، فلما سواه، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له الملائكة، وفضله عليهم بتعليمه أسماء كل شيء وبأن خلقه بيديه، وبغير ذلك . فهو وصالحو ذريته أفضل من الملائكة؛ وإن كان هؤلاء مخلوقين من طين،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/١٧٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١٧٧

وهؤلاء من نور . وهذه [مسألة كبيرة] مبسوطة **في غير هذا الموضع**، فإن فضل بنى آدم هو بأسباب يطول شرحها هنا . وإنما يظهر فضلهم إذا دخلوا دار القرار : ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ﴾ [الرعد : ٢٣، ٢٤] والآدمى خلق من نطفة، ثم من مضغة، ثم من علقة، ثم انتقل من صغر إلى كبر، ثم من دار إلى دار، فلا يظهر فضله وهو في ابتداء أحواله، وإنما يظهر فضله عند كمال أحواله، بخلاف الملك الذى تشابه أول أمره وآخره . ومن هنا غلط من فضل الملائكة على الأنبياء حيث نظر إلى أحوال الأنبياء . وهم في أثناء الأحوال، قبل أن يصلوا إلى ما وعدوا به في الدار الآخرة من نهايات الكمال .." (١)

"ص -١٠٢- وما أعلم أحدا ممن دخل في هذه الشروط الزائدة على ماشرطه الله ورسوله وفي بها، بل هو كلام يقولونه عند غلبة الحال؛ لا حقيقة له في المآل، وأسعد الناس من قام بما أوجبه الله ورسوله، فضلا عن أن يوجب على نفسه زيادات على ذلك .

وهذه المسائل قد بسطت **في غير هذا الموضع** . والله أعلم .." (٢)

"ص -١٧٣- وذكر الرحمن هو الذكر الذى بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل القرآن، فمن لم يؤمن بالقرآن ويصدق خبره ويعتقد وجوب أمره، فقد أعرض عنه فيقيض له الشيطان فيقترن به، قال تعالى : ﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه ﴾ [الأنبياء : ٥٠] وقال تعالى : ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ﴾ [طه : ١٢٤ ١٢٦] فدل ذلك على أن ذكره هو آياته التي أنزلها، لهذا لو ذكر الرجل الله سبحانه وتعالى دائما ليلا ونهارا مع غاية الزهد، وعبده مجتهدا في عبادته ولم يكن متبعا لذكره الذى أنزله وهو القرآن كان من أولياء الشيطان ولو طار في الهواء أو مشى على الماء؛ فإن الشيطان يحمله في الهواء . وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

فصل

ومن الناس من يكون فيه إيمان، وفيه شعبة من نفاق، كما جاء في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو رضي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/١٨٠

الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب،." [1]

"ص -٢٢٨- واليونان كانوا يعبدون الكواكب والأصنام، وهم لا يعرفون الملائكة والأنبياء، وليس في كتب أرسطو ذكر شيء من ذلك، وإنما غالب علوم القوم الأمور الطبيعية، وأما الأمور الإلهية فكل منهم فيها قليل الصواب، كثير الخطأ، واليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل أعلم بالإلهيات منهم بكثير، ولكن متأخروهم كابن سينا أرادوا أن يلفقوا بين كلام أولئك وبين ما جاءت به الرسل، فأخذوا أشياء من أصول الجهمية والمعتزلة، وركبوا مذهبا قد يعتزى إليه متفلسفة أهل الملل؛ وفيه من الفساد والتناقض ما قد نبهنا على بعضه في غير هذا الموضع .

وهؤلاء لما رأوا أمر الرسل كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم قد بهر العالم، واعترفوا بأن الناموس الذي بعث به محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ناموس طرق العالم، ووجدوا الأنبياء قد ذكروا الملائكة والجن . أرادوا أن يجمعوا بين ذلك وبين أقوال سلفهم اليونان الذين هم أبعد الخلق عن معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأولئك قد أثبتوا عقولا عشرة يسمونها [المجردات] و [المفارقات] . وأصل ذلك مأخوذ من مفارقة النفس للبدن، وسموا تلك [المفارقات] لمفارقتها المادة وتجردها عنها، وأثبتوا الأفلاك لكل فلك نفسا، وأكثرهم جعلوها أعراضا، وبعضهم جعلها جواهر .

وهذه [المجردات] التي أثبتوها ترجع عند التحقيق إلى أمور." [2]

"ص -٢٣٢- عالم الملك، ويظن من لم يعرف لغة الرسل ولم يعرف معنى الكتاب والسنة أن ما في الكتاب والسنة من ذكر الملك والملكوت والجبروت موافق لهذا، وليس الأمر كذلك .

وهؤلاء يلبسون على المسلمين تلبيسا كثيرا، كإطلاقهم أن [الفلك] محدث : أي معلول مع أنه قديم عندهم، والمحدث لا يكون إلا مسبوقا بالعدم، ليس في لغة العرب ولا في لغة أحد أنه يسمى القديم الأزلي محدثا، والله قد أخبر أنه خالق كل شيء، وكل مخلوق فهو محدث، وكل محدث كائن بعد أن لم يكن، لكن ناظرهم أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة مناظرة قاصرة لم يعرفوا بها ما أخبرت به الرسل، ولا أحكموا فيها قضايا العقول، فلا للإسلام نصروا، ولا للأعداء كسروا، وشاركوا أولئك في بعض قضاياهم الفاسدة،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/١٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٠/١٨٥

ونازعهم في بعض المعقولات الصحيحة، فصار قصور هؤلاء في العلوم السمعية والعقلية من أسباب قوة ضلال أولئك، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

وهؤلاء المتفلسفة قد يجعلون [جبريل] هو الخيال الذي يتشكل في نفس النبي صلى الله عليه وسلم، والخيال تابع للعقل، فجاء الملاحدة الذين شاركوا هؤلاء الملاحدة المتفلسفة وزعموا أنهم [أولياء الله] ، وأن أولياء الله أفضل من أنبياء الله، وأنهم يأخذون عن الله بلا واسطة كابن عربي صاحب [الفتوحات] و [الفصوص] ، فقال :." (١)

"ص -٢٨٠- يلقاه سائل في طريقه إلا أعطاه بغير عدد، ثم يجيء إلى بيته فلا يتغير عددها ولا وزنها، ومر بقافلة قد حبسهم الأسد فجاء حتى مس بثيابه الأسد ثم وضع رجله على عنقه وقال : إنما أنت كلب من كلاب الرحمن وإني أستحي أن أخاف شيئا غيره، ومرت القافلة ودعا الله تعالى أن يهون عليه الطهور في الشتاء، فكان يؤتي بالماء له بخار، ودعا ربه أن يمنع قلبه من الشيطان وهو في الصلاة فلم يقدر عليه .

وتغيب [الحسن البصري] عن الحجاج ،فدخلوا عليه ست مرات فدعا الله عز وجل فلم يروه، ودعا على بعض الخوارج كان يؤذيه فخر ميتا .

و [صلة بن أشيم] صلة بن أشيم هو : [أبو الصهباء العدوي البصري ،زوج الصالحة معاذة العدوية لم يرو سوى حديث واحد عن ابن عباس، حدث عنه أهله معاذ والحسن وغيرهم، كان أبو الصهباء يصلى حتى ما يستطيع أن يأتي فراشه إلا زحفا، قتل سنة اثنتين وستين رحمه الله . [سير أعلام النبلاء : ٣٤٩٧ : ٥٠٠] . مات فرسه وهو في الغزو، فقال : اللهم لا تجعل لمخلوق على منة ،ودعا الله عز وجل فأحيا له فرسه، فلما وصل إلى بيته قال : يا بنى خذ سرج الفرس فإنه عارية، فأخذ سرجه فمات الفرس، وجاع مرة بالأهواز، فدعا الله عز وجل واستطعمه، فوقعت خلفه دوخلة رطب في ثوب حرير فأكل التمر وبقى الثوب عند زوجته زمانا . وجاء الأسد وهو يصلي في غيضة بالليل فلما سلم قال له : اطلب الرزق من غير هذا الموضع، فولى الأسد وله زئير .

وكان [سعيد بن المسيب] في أيام الحرة يسمع الأذان من قبر." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٤/١٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٩/١٨٥

"ص -٢٨٢- ليأخذها فوجد القبر قد فسح فيه مد البصر .

وكان [إبراهيم التيمي] يقيم الشهر والشهرين لا يأكل شيئا وخرج يمتار لأهله طعاما فلم يقدر عليه فمر بسهلة حمراء فأخذ منها ثم رجع إلى أهله ففتحها فإذا هي حنطة حمراء فكان إذا زرع منها تخرج السنبلة من أصلها إلى فرعها حبا متراكبا .

وكان [عتبة الغلام] [عتبة الغلام هو : عتبة بن أبان البصري الزاهد، الخاشع الخائف . قال سلمة الفراء : كان عتبة الغلام من نساك أهل البصرة، يصوم الدهر، ويأوى السواحل والجبانة . قال أبو عمر البصري : كان رأس مال عتبة فلسا، يشتري به خوصا، يعمله ويبيعه بثلاثة فلوس فيتصدق بفلس، ويتعشى بفلس، وفلس رأس ماله . [سير أعلام النبلاء : ٧

٦٢] . سأل ربه ثلاث خصال : صوتا حسنا، ودمعا غزيرا، وطعاما من غير تكلف . فكان إذا قرأ بكى وأبكى، ودموعه جارية دهره، وكان يأوى إلى منزله فيصيب فيه قوته ولا يدري من أين يأتيه .

وكان [عبد الواحد بن زيد] أصابه الفالج فسأل ربه أن يطلق له أعضاءه وقت الوضوء فكانت وقت الوضوء تطلق له أعضاؤه ثم تعود بعده .

وهذا باب واسع قد بسط الكلام على كرامات الأولياء **في غير هذا الموضع** .

وأما ما نعرفه عن أعيان ونعرفه في هذا الزمان فكثير .." (١)

"ص -٣٢٠- بحيث يعذرون، والناقصين نقصا لا يلامون عليه كانوا برحية . وقد بينت **في غير هذا الموضع** ما يعذرون فيه وما لا يعذرون فيه . وإن كانوا عالمين قادرين كانوا بلعامية، فإن من أتى بخارق على وجه منهي عنه أو لمقصود منهي عنه، فإما أن يكون معذورا معفوا عنه كبرح، أو يكون متعمدا للكذب كبلعام .

فتلخص أن الخارق [ثلاثة أقسام] : محمود في الدين، ومذموم في الدين، ومباح لا محمود ولا مذموم في الدين؛ فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة، وإن لم يكن فيه منفعة كان كسائر المباحات التي لامنفعة فيها كاللعب والعبث .

قال أبو علي الجوزجاني : كن طالبا للاستقامة لا طالبا للكرامة . فإن نفسك منجبلة على طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة . قال الشيخ السهروردي في عوارفه : وهذا الذي ذكره أصل عظيم كبير في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤١/١٨٥

الباب، وسر غفل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلاب، وذلك أن المجتهدين والمتعبدين سمعوا عن سلف الصالحين المتقدمين وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات فأبدا نفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئا من ذلك، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب متهما لنفسه في صحة عمله حيث لم يكاشف بشيء من ذلك، ولو علموا سر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله." (١)

"ص -٣٥٣- بمعصيتهم،لكن الأولون يقولون : الإحسان إلى الغير حسن لذاته وإن لم يعد إلى المحسن منه فائدة .

والآخرون يقولون : ما حسن منا حسن منه، وما قبح منا قبح منه، والآخرون مع جمهور الخلائق ينكرون، والأولون يقولون : إذا أمر بالشيء فقد أراده منا . لا يعقل الحسن والقبيح إلا ما ينفع أو يضر، كنحو ما يأمر الواحد منا غيره بشيء فإنه لابد أن يريده منه ويعينه عليه، وقد أقدر الكفار بغاية القدرة، ولم يبق يقدر على أن يجعلهم يؤمنون اختيارا، وإنما كفرهم وفسوقهم وعصيانهم بدون مشيئته واختياره . وآخرون يقولون : الأمر ليس بمستلزم الإرادة أصلا، وقد بينت التوسط بين هذين **في غير هذا الموضع**، وكذلك أمره . والأولون يقولون : لا يأمر إلا بما فيه مصلحة العباد، والآخرون يقولون : أمره لا يتوقف على المصلحة .

وهنا مقدمات، تكشف هذه المشكلات .

إحداها : أنه ليس ما حسن منه حسن منا وليس ما قبح منه يقبح منا، فإن المعتزلة شبهت الله بخلقه، وذلك أن الفعل يحسن منا لجلبه المنفعة، ويقبح لجلبه المضرة، ويحسن لأنا أمرنا به، ويقبح لأنا نهينا عنه، وهذان الوجهان منتفيان في حق الله تعالى قطعا، ولو كان." (٢)

"ص -٣٥٦- المعنى ثابتا في الكفار والفجار والظالمين، ولا يرضى لعباده الكفر ولا يحب كل مختال فخور، ومع هذا فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

وأحسن ما يتعذر به من قال هذا القول من أهل الإثبات : إن المحبة بمعنى الإرادة أنه أحبها كما أرادها كونا . فكذلك أحبها ورضيها كونا . وهذا فيه نظر مذكور **في غير هذا الموضع** .

فإن قيل : تقسيم الإرادة لا يعرف في حقنا، بل إن الأمر منه بالشيء إما يريده أو لا يريده، وأما الفرق بين الإرادة والمحبة فقد يعرف في حقنا فيقال : وهذا هو الواجب فإن الله تعالى ليس كمثله شيء، وليس أمره

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨٠/١٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٣/١٨٥

لنا كأمر الواحد منا لعبده وخدمه، وذلك أن الواحد منا إذا أمر عبده فإما أن يأمره لحاجته إليه أو إلى المأمور به أو لحاجته إلى الأمر فقط، فالأول كأمر السلطان جنده بما فيه حفظ ملكه ومنافعهم له، فإن هداية الخلق وإرشادهم بالأمر والنهي هي من باب الإحسان إليهم، والمحسن من العباد يحتاج إلى إحسانه قال الله تعالى : ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ﴾ [الإسراء : ٧] ، وقال : ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ﴾ [فصلت : ٤٦] .

والله تعالى لم يأمر عباده لحاجته إلى خدمتهم ولا هو محتاج إلى." [١]

"ص -٣٦١- فلم يفتقر إلى غيره، ولم يخرج شيء عن مشيئته ولم يفعل أحد ما لا يريد، وهذا قول عامة القدرية ونهاية الكمال والعزة .

وأما الإمكان لو افتقر وجوده إلى فرح غيره، وأما الحدوث فيبنى على قيام الصفات فيلزم منه حدوثه، وقد ذكر **في غير هذا الموضع** أن ما سلكه الجهمية في نفي الصفات فمبناه على القياس الفاسد المحض وله شرح مذكور **في غير هذا الموضع** .

ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الإحكام والإتقان وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص، والإثبات لكل كمال، وأنه تعالى ليس له كمال ينتظر بحيث يكون قبله ناقصا؛ بل من الكمال أنه يفعل ما يفعله بعد أن لم يكن فاعله، وأنه إذا كان كاملا بذاته وصفاته وأفعاله لم يكن كاملا بغيره ولا مفتقرا إلى سواه، بل هو الغني ونحن الفقراء، وقال تعالى : ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ﴾ [آل عمران : ١٨١] ، وهو سبحانه في محبته ورضاه ومقته وسخطه وفرحه وأسفه وصبره وعفوه ورأفته له الكمال الذي لا تدركه الخلائق وفوق الكمال، إذ كل كمال فمن كماله يستفاد، وله الثناء الحسن الذي لا تحصيه العباد، وإنما هو كما أثنى على نفسه، له الغنى الذي لا يفتقر إلى سواه، ﴿إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾ [مريم : ٩٣ : ٩٥] .." [٢]

"ص -٣٢٠- بحيث يعذرون، والناقصين نقصا لا يلامون عليه كانوا برحية . وقد بينت **في غير هذا الموضع** ما يعذرون فيه وما لا يعذرون فيه . وإن كانوا عالمين قادرين كانوا بلعامية، فإن من أتى بخارق

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٦/١٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢١/١٨٥

على وجه منهي عنه أو لمقصود منهي عنه، فإما أن يكون معذورا معفوا عنه كبرح، أو يكون متعمدا للكذب كبلعام .

فتلخص أن الخارق [ثلاثة أقسام] : محمود في الدين، ومذموم في الدين، ومباح لا محمود ولا مذموم في الدين؛ فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة، وإن لم يكن فيه منفعة كان كسائر المباحات التي لامنفعة فيها كاللعب والعبث .

قال أبو علي الجوزجاني : كن طالبا للاستقامة لا طالبا للكرامة . فإن نفسك منجبلة على طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة . قال الشيخ السهروردي في عوارفه : وهذا الذي ذكره أصل عظيم كبير في الباب، وسر غفل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلاب، وذلك أن المجتهدين والمتعبدين سمعوا عن سلف الصالحين المتقدمين وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات فأبدا نفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئا من ذلك، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب متهما لنفسه في صحة عمله حيث لم يكاشف بشيء من ذلك، ولو علموا سر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله." [1]

"ص -٣٥٣- بمعصيتهم،لكن الأولون يقولون : الإحسان إلى الغير حسن لذاته وإن لم يعد إلى المحسن منه فائدة .

والآخرون يقولون : ما حسن منا حسن منه، وما قبح منا قبح منه، والآخرون مع جمهور الخلائق ينكرون، والأولون يقولون : إذا أمر بالشيء فقد أراده منا . لا يعقل الحسن والقبيح إلا ما ينفع أو يضر، كنحو ما يأمر الواحد منا غيره بشيء فإنه لابد أن يريده منه ويعينه عليه، وقد أقدر الكفار بغاية القدرة، ولم يبق يقدر على أن يجعلهم يؤمنون اختيارا، وإنما كفرهم وفسوقهم وعصيانهم بدون مشيئته واختياره . وآخرون يقولون : الأمر ليس بمستلزم الإرادة أصلا، وقد بينت التوسط بين هذين **في غير هذا الموضع**، وكذلك أمره . والأولون يقولون : لا يأمر إلا بما فيه مصلحة العباد، والآخرون يقولون : أمره لا يتوقف على المصلحة .

وهنا مقدمات، تكشف هذه المشكلات .

إحداها : أنه ليس ما حسن منه حسن منا وليس ما قبح منه يقبح منا، فإن المعتزلة شبهت الله بخلقه،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/١٨٦

وذلك أن الفعل يحسن منا لجلبه المنفعة، ويقبح لجلبه المضرة، ويحسن لأنا أمرنا به، ويقبح لأنا نهينا عنه، وهذان الوجهان منتفيان في حق الله تعالى قطعا، ولو كان." (١)

"ص -٣٥٦- المعنى ثابتا في الكفار والفجار والظالمين، ولا يرضى لعباده الكفر ولا يحب كل مختال فخور، ومع هذا فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

وأحسن ما يتعذر به من قال هذا القول من أهل الإثبات : إن المحبة بمعنى الإرادة أنه أحبها كما أرادها كونا . فكذلك أحبها ورضيها كونا . وهذا فيه نظر مذكور **في غير هذا الموضع** .

فإن قيل : تقسيم الإرادة لا يعرف في حقنا، بل إن الأمر منه بالشيء إما يريده أو لا يريده، وأما الفرق بين الإرادة والمحبة فقد يعرف في حقنا فيقال : وهذا هو الواجب فإن الله تعالى ليس كمثله شيء، وليس أمره لنا كأمر الواحد منا لعبده وخدمه، وذلك أن الواحد منا إذا أمر عبده فإما أن يأمره لحاجته إليه أو إلى المأمور به أو لحاجته إلى الأمر فقط، فالأول كأمر السلطان جنده بما فيه حفظ ملكه ومنافعهم له، فإن هداية الخلق وإرشادهم بالأمر والنهي هي من باب الإحسان إليهم، والمحسن من العباد يحتاج إلى إحسانه قال الله تعالى : ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ﴾ [الإسراء : ٧] ، وقال : ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ﴾ [فصلت : ٤٦] .

والله تعالى لم يأمر عباده لحاجته إلى خدمتهم ولا هو محتاج إلى." (٢)

"ص -٣٦١- فلم يفتقر إلى غيره، ولم يخرج شيء عن مشيئته ولم يفعل أحد ما لا يريد، وهذا قول عامة القدرية ونهاية الكمال والعزة .

وأما الإمكان لو افتقر وجوده إلى فرح غيره، وأما الحدوث فيبنى على قيام الصفات فيلزم منه حدوثه، وقد ذكر **في غير هذا الموضع** أن ما سلكه الجهمية في نفي الصفات فمبناه على القياس الفاسد المحض وله شرح مذكور **في غير هذا الموضع** .

ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الإحكام والإتقان وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص، والإثبات لكل كمال، وأنه تعالى ليس له كمال ينتظر بحيث يكون قبله ناقصا؛ بل من الكمال أنه يفعل ما يفعله بعد أن لم يكن فاعله، وأنه إذا كان كاملا بذاته وصفاته وأفعاله لم يكن كاملا بغيره ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٣/١٨٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٦/١٨٦

مفتقرا إلى سواه، بل هو الغني ونحن الفقراء، وقال تعالى : ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ﴾ [آل عمران : ١٨١] ، وهو سبحانه في محبته ورضاه ومقته وسخطه وفرحه وأسفه وصبره وعفوه ورأفته له الكمال الذي لا تدركه الخلائق وفوق الكمال، إذ كل كمال فمن كماله يستفاد، وله الثناء الحسن الذي لا تحصيه العباد، وإنما هو كما أثنى على نفسه، له الغنى الذي لا يفتقر إلى سواه، ﴿إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾ [مريم : ٩٣ : ٩٥] .." (١)

"ص -٣٦٨- وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم . وقول جندب وغيره مما هو كثير مكتوب في غير هذا الموضع، بل خلاف نصوص القرآن في مثل قوله : ﴿والسابقون الأولون ﴾ الآية [التوبة : ١٠٠] ، وقوله : ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية [الحديد : ١٠] ، وقوله : ﴿والذين جاؤوا من بعدهم ﴾ الآية [الحشر : ١٠] ، وغير ذلك، فإنه لم يكن الغرض بهذا الموضع هذه المسألة، وإنما الغرض : الكلام على خاتم الأولياء .

ومما يشبه هذا ظن طائفة كابن هود، وابن سبعين، والنفري والتلمساني : إن الشيء المتأخر ينبغي أن يكون أفضل من المتقدم، لاعتقادهم أن العالم متنقل من الابتداء إلى الانتهاء، كالصبي الذي يكبر بعد صغره، والنبات الذي ينمو بعد ضعفه، ويبنون على ذلك أن المسيح أفضل من موسى، ويبعدون ذلك إلى أن يجعلوا بعد محمد واحدا من البشر أكمل منه، كما تقوله الإسماعيلية، والقرامطة، والباطنية، فليس على هذا دليل أصلا . إن كل من تأخر زمانه من نوع، يكون أفضل ذلك النوع، فلا هو مطرد ولا منعكس .

بل إبراهيم الخليل قد ثبت بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " أنه خير البرية " أي بعد النبي . وكذلك قال الربيع بن خيثم : لا أفضل على نبينا أحدا،." (٢)

"ص -٣٨٠- ومن يقول : إن شهادة المعجزة على صدق النبي معلوم بالضرورة، وهم كثير من الأشعرية والحنبلية، وكثير من هؤلاء يقول : لأن عدم دلالتها على الصدق مستلزم عجز الباريء، إذ لا طريق سواها .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/١٨٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١٨٧

وأما المعتزلة : فلأن عندهم أن ذلك قبيح، لا يجوز من الباري فعله . والأولون يقولون : ليس . كأمور كثيرة جدا، وقد بينت **في غير هذا الموضع** أن العلم موجود ضروري، وهو الذي عليه جمهور .." [١]

"ص -٣٨٦- ذلك . كما يقال فيمن قال : [فخر عليهم السقف من تحتهم] لا عقل ولا قرآن، فإن الأنبياء أقدم، فكيف يستفيد المتقدم من المتأخر، وهم عند المسلمين واليهود والنصارى ليسوا أفضل من الأنبياء، فخرج هؤلاء عن العقل والدين : دين المسلمين واليهود والنصارى . وهؤلاء قد بسطنا الرد عليهم **في غير هذا الموضع** .

ولهم في : [وحدة الوجود والحلول والاتحاد] كلام من شر كلام أهل الإلحاد، وأما غير هؤلاء من الشيوخ الذين يذكرون الحيرة : فإن كان الرجل منهم يخبر عن حيرته، فهذا لايقتضي مدح الحيرة، بل الحائر مأمور بطلب الهدى، كما نقل عن الإمام أحمد أنه علم رجلا أن يدعو يقول : يا دليل الحائرين دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين .

فأما الذي قال : أول المعرفة الحيرة، وآخرها الحيرة، فقد يريد بذلك معنى صحيحا مثل أن يريد : أن الطالب السالك يكون حائرا قبل حصول المعرفة والهدى، فإن كل طالب للعلم والهدى هو قبل حصول مطلوبه في نوع من الحيرة، وقوله : آخرها الحيرة، قد يراد به أنه لا يزال طالب الهدى والعلم، فهو بالنسبة إلى ما لم يصل إليه حائر، وليس في ذلك مدح الحيرة، ولكن يراد به أنه لابد أن يعترى الإنسان نوع من الحيرة التي يحتاج معها إلى العلم والهدى .." [٢]

"ص -٣٨٨- أظلت علينا منك يوما سحابة أضاءت لنا برقا وأبطا رشاشها

فلا غيمها يجلو فييأس طامع ولا غيثها يأتي فيروي عطاشها

وصاحب هذا الكلام إلى أن يعفو الله عنه ويغفر له مثل هذا الكلام أحوج منه إلى أن يمدح عليه أو يقتدى به فيه، ومثل هذا كثير قد تكلمنا عليه **في غير هذا الموضع**، لما تكلمنا على ما يعرض لطائفة من كلام فيه معاتبة لجانب الربوبية، وإقامة حجة عليه بالمجنون المتحير، وإقامة عذر المحب، وأمور تشبه هذا، قد تحيز من قال بموجبها إلى الكفر والإلحاد، إذ الواجب الإقرار لله بفضله وجوده وإحسانه، وللنفس بالتقصير والذنب . كما في الحديث الصحيح : " سيد الاستغفار أن يقول العبد : اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/١٨٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/١٨٩

خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، من قالها إذا أصبح موقنا بها فمات من يومه دخل الجنة، ومن قالها إذا أمسى موقنا بها فمات من ليلته دخل الجنة " .

وفي الحديث الصحيح الإلهي : " يقول الله تعالى : يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه " . وفي الحديث الصحيح :." (١)

"ص -٣٨٩- " يقول الله : من تقرب إلي شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب إلي ذراعا تقربت منه باعا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة " وفي الحديث الصحيح : " أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني " وقد ثبت : أن الله تعالى كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وقد ثبت من حكمته ورحمته وعدله ما يبهر العقول؛ لأن هذه المسألة تتعلق بأصول كبار من مسائل [القدر] و [الأمر] و [الوعد] و [الوعيد] و [الأسماء والصفات] قد بسط الكلام عليها **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا : الكلام على ما ذكر عن هؤلاء الشيوخ، فقول القائل : لا تطمعهم في الوصول فيستريحوا، ولا تؤيسهم عن الطلب فيستريحوا . هي حال عارض لشخص قد تعلقت همته بمطلوب معين وهو يتردد فيه بين اليأس والطمع، وهذا حال مذموم، لأن العبد لا ينبغي له أن يقترح على الله شيئا معينا، بل تكون همته فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور . فمتى أعين على هذه الثلاثة جاء بعد ذلك من المطالب : ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . ولو تعلقت همته بمطلوب فدعا الله به فإن الله يعطيه إحدى خصال ثلاث : إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها .

ولفظ [الوصول] لفظ مجمل؛ فإنه ما من سالك إلا وله غاية." (٢)

"ص -٤١٣- بعد قيام الحجة من أصول الإيمان، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء، هذا مع أنها كانت ممن يستحق اللوم على الذنب، و لهذا لهزها النبي صلى الله عليه وسلم وقال : " أتخافين أن يحيف الله عليك ورسوله ؟ ! " وهذا الأصل مبسوط **في غير هذا الموضع** .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١٨٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٨٩

فقد تبين أن هذا القول كفر، ولكن تكفير قائله لا يحكم به حتى يكون قد بلغه من العلم ما تقوم به عليه الحجة التي يكفر تاركها، ودلائل فساد هذا القول كثيرة في الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة وأئمتها ومشائخها، لا يحتاج إلى بسطها، بل قد علم بالاضطرار من دين الإسلام : أن الأمر والنهي ثابت في حق العباد إلى الموت .

وأما قول القائل : هل يصدر ذلك عمن في قلبه خضوع للنبي صلى الله عليه وسلم ؟ .

فيقال : هذا لا يصدر عمن هو مقر بالنبوات مطلقا، بل قائل ذلك كافر بجميع الأنبياء والمرسلين؛ لأنهم جميعا أتوا بالأمر والنهي للعباد إلى حين الموت بل لايصدر هذا القول ممن في قلبه خضوع لله وإقرار بأنه إله العالم، فإن هذا الإقرار يستلزم أن يكون الإنسان عبدا لله خاضعا له، ومن سوغ لإنسان أن يفعل ما يشاء من غير تعبد بعبادة الله، فقد أنكر أن يكون الله إلهه .." (١)

"ص -٤٢٩- فإن المكاشفات يقع فيها من الصواب والخطأ نظير ما يقع في الرؤيا وتأويلها، والرأي، والرواية، وليس شيء معصوما على الإطلاق إلا ما ثبت عن الرسول، ولهذا يجب رد جميع الأمور إلى ما بعث به ولهذا كان الصديق المتلقى عن الرسول كل شيء، مثل أبي بكر أفضل من المحدث مثل عمر، وكان الصديق يبين للمحدث المواضع التي اشتبهت عليه، حتى يرده إلى الصواب، كما فعل أبو بكر بعمر يوم الحديبية، ويوم موت النبي صلى الله عليه وسلم، وفي قتال مانعى الزكاة، وغير ذلك . وهذا الباب قد بسطناه في غير هذا الموضع .

والمقصود أنه ليس في قصة الخضر ما يسوغ مخالفة شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد من الخلق . نعم لفظ [الشرع] قد صار فيه اشتراك في عرف العامة، منهم من يجعله عبارة عن حكم الحكام، ولا ريب أن حكم الحاكم قد يطابق الحق في الباطن، وقد يخالفه، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه عن أم سلمة : " إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضى بنحو مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار " .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٩١

وقد اتفق المسلمون على أن حكم الحاكم بالحقوق المرسلة لا يغير الشيء عن صفته في الباطن، فلو حكم بمال زيد لعمر، لإقرار أو بينة." (١)

"ص -٤٤٦- ومن شهدها فقد رأى وسمع ما رأى وسمع، ومن الحاضرين من سمع ورأى ما لم يسمع غيره ويره لانتشار هذه الواقعة العظيمة، ولما حصل بها من عز الدين، وظهور كلمته العليا، وقهر الناس على متابعة الكتاب والسنة، وظهور زيف من خرج عن ذلك من أهل البدع المضلة، والأحوال الفاسدة والتلبيس على المسلمين .

وقد كتبت **في غير هذا الموضع** صفة حال هؤلاء [البطائحية] ، وطريقهم وطريق [الشيخ أحمد بن الرفاعي] وحاله، وما وافقوا فيه المسلمين وما خالفوهم، ليتبين ما دخلوا فيه من دين الإسلام وما خرجوا فيه عن دين الإسلام، فإن ذلك يطول وصفه في هذا الموضع، وإنما كتبت هنا ما حضرني ذكره من حكاية هذه الواقعة المشهورة في مناظرتهم ومقابلتهم .

وذلك أني كنت أعلم من حالهم بما قد ذكرته **في غير هذا الموضع** وهو أنهم وإن كانوا منتسبين إلى الإسلام وطريقة الفقر والسلوك ويوجد في بعضهم التعبد والتأله والوجد و المحبة والزهد والفقر والتواضع ولين الجانب والملاطفة في المخاطبة والمعاشرة والكشف والتصرف ونحو ذلك ما يوجد فيوجد أيضا في بعضهم من الشرك وغيره من أنواع الكفر، ومن الغلو والبدع في الإسلام والإعراض عن كثير مما جاء به الرسول، والاستخفاف بشريعة الإسلام، والكذب والتلبيس،." (٢)

"ص -٥٠٣- يصلي سجدتين بعد الوتر ففعلوا الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه : " أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس ولم يداوم على ذلك " فسميت الركعتان سجدتين . كما في أحاديث أخر . فهذا هو أصل ذلك . والكلام في هاتين الركعتين مذكور **في غير هذا الموضع** .

وأما السجدتان فلا أصل لهما أولا للسجود المجرد بلا سبب وقالوا : هو بدعة فكيف بالسجود إلى جهة مخلوق من غير مراعاة شروط الصلاة، وهذا يشابه من يسجد للشرق في الكنيسة مع النصارى ويقول : لله، أو يسجد مع اليهود إلى الصخرة ويقول : لله؛ بل سجود النصارى واليهود لله وإن كان إلى غير قبلة المسلمين خير من السجود لغير الله . بل هذا بمنزلة من يسجد للشمس عند طلوعها وغروبها ويسجد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/١٩١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/١٩٣

لبعض الكواكب والأصنام ويقولون : لله .

فصل

وأما فساد الأولاد : بحيث يعلمه الشحاذة، ويمنعه من الكسب الحلال، أو يخرجه ببلاده مكشوف الشعر . . . في الناس، فهذا يستحق." (1)

"ص -582- ونسبوا إلى جعفر أنه تكلم في تقدم المعرفة عن حوادث الكون : مثل اختلاج الأعضاء، والرعود، والبروق، والهفت، وغير ذلك مما نزه الله جعفرا وأئمة أهل بيته عن الكلام فيه . وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن المذكور عن سلف الأمة وأئمتها من المنقولات، ينبغي للإنسان أن يميز بين صحيحه وضعيفه، كما ينبغي مثل ذلك في المعقولات، والنظريات، وكذلك في الأذواق، والمواجيد، والمكاشفات، والمخاطبات، فإن كل صنف من هذه الأصناف الثلاثة، فيها حق وباطل، ولا بد من التمييز في هذا وهذا .

وجماع ذلك أن ما وافق كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه، وما كان عليه أصحابه فهوحق، وما خالف ذلك فهو باطل . فإن الله يقول : ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ [النساء : 59] ، وقال تعالى : ﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾ [البقرة : 213].." (2)

"ص -583- وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل يقول : " اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم " . والكلام على هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع** .

---

(1) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، 12/195

(2) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، 30/198

وقد تكلمنا على كلام المشائخ في السماع، وما ذكره القشيري في رسالته هو وغيره عنهم، وشرحنا ذلك كلمة كلمة، لكن هذا الموضع لا يتسع لذلك .

وجماع الأمر في ذلك أنه إذا كان الكلام في السماع وغيره، هل هو طاعة وقربة ؟ فلابد من دليل شرعي يدل على ذلك، وإذا كان الكلام : هل هو محرم ؟ أوغير محرم ؟ فلابد من دليل شرعي يدل على ذلك . إذ ليس الحرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه الله، والله سبحانه وتعالى ذم المشركين على أنهم ابتدعوا دينا لم يشرعه الله لهم، وأنهم حرموا ما لم يحرمه الله تعالى . فقال تعالى :." [1]

"ص -٦٣٥- ولا فائدة له فيه، حتى إذا ما سمعوا مزمار الشيطان أحبوا ذلك، وأقبلوا عليه، وعكفت أرواحهم عليه .

فهؤلاء جند الشيطان، وأعداء الرحمن، وهم يظنون أنهم من أولياء الله المتقين، وحالهم أشبه بحال أعداء الله المنافقين، فإن المؤمن يحب ما أحبه الله تعالى، ويبغض ما أبغض الله تعالى، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداء الله، وهؤلاء يحبون ما أبغض الله، ويبغضون ما أحب الله، ويوالون أعداء الله، ويعادون أولياءه، ولهذا يحصل لهم تنزلات شيطانية بحسب ما فعلوه من مزامير الشيطان، وكلما بعدوا عن الله ورسوله وطريق المؤمنين قربوا من أعداء الله ورسوله، وجند الشيطان .

فيهم من يطير في الهواء والشيطان طائر به، ومنهم من يصرع الحاضرين وشياطينه تصرعهم . وفيهم من يحضر طعاما، وإداما، ويملأ الإبريق من الهواء والشياطين فعلت ذلك . فيحسب الجاهلون أن هذه من كرامات أولياء الله المتقين، وإنما هي من جنس أحوال الكهنة والسحرة وأمثالهم من الشياطين، ومن يميز بين الأحوال الرحمانية والنفسانية والشيطانية لا يشتبه عليه الحق بالباطل .

وقد بسطنا الكلام على [مسألة السماع] وذكرنا كلام المشائخ فيه **في غير هذا الموضع**، وبالله التوفيق والله أعلم . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .." [2]

"ص -٦٥٣- مستحق للخلود في النار لا يخرج منها، فهذه كلها أقوال باطلة، قد بسطنا الكلام عليها **في غير هذا الموضع** .

ولكن المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد،وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب، هو المؤدي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/١٩٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/١٩٩

للفرائض،المجتنب المحارم،وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق،فمن فعل هذه الكبائر لم يكن من هؤلاء المؤمنين،إذ هو متعرض للعقوبة على تلك الكبيرة . وهذا معنى قول من قال : أراد به نفي حقيقة الإيمان،أو نفي كمال الإيمان،فإنهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب،فإن ترك الكمال المستحب لا يوجب الذم والوعيد، والفقهاء يقولون : الغسل ينقسم إلى : كامل،ومجزئ . ثم من عدل عن الغسل الكامل إلى المجزئ لم يكن مذموما .

فمن أراد بقوله : [نفي كمال الإيمان] أنه نفي الكمال المستحب، فقد غلط، وهو يشبه قول المرجئة، ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب . وهذا مطرد في سائر ما نفاه الله ورسوله؛ مثل قوله : ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا ﴾ [الأنفال : ٢٤] ومثل الحديث المأثور : " لاإيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له " ، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : " لا صلاة إلا بأم." (١)

"ص -٦٩١- فصل

وأيضا فمما يستغفر ويتاب منه ما في النفس من الأمور التى لو قالها، أو فعلها عذب، قال تعالى : ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير ﴾ [البقرة ٢٨٤] . فهو يغفر لمن يرجع عما في نفسه فلم يتكلم به ولم يعمل كالذي هم بالسيئة ولم يعملها، وإن تركها لله كتبت له حسنة، وهذا مما يستغفر منه ويتوب، فإن الاستغفار والتوبة من كل ما كان سببا للذم والعقاب، وإن كان لم يحصل العقاب ولا الذم، فإنه يفضي إليه فيتوب من ذلك، أي يرجع عنه، حتى لا يفضي إلى شر فيستغفر الله منه، أي يطلب منه أن يغفر له فلا يشقيه به، فإنه وإن لم يعاقب عليه فقد ينقص به، فالذي يهم بالسيئات، وإن كان لا يكتب عليه سيئة، لكن اشتغل بها عما كان ينفعه فينقص بها عمن لم يفعلها واشتغل بما ينفعه عنها، وقد بسطنا **في غير هذا الموضع**؛ أن فعل الإنسان وقوله، إما له وإما عليه، لا يخلو من هذا أو هذا، فهو يستغفر الله ويتوب مما." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٢٠٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٢٠٢

"ص –٤١– القادر، العالم، المتكلم بذلك الكلام، ولم يكن ذلك المعنى المخلوق في ذلك المحل صفة لرب العالمين، وإنما يتصف الرب تعالى بما يقوم به من الصفات، لا بما يخلقه في غيره من المخلوقات، فهو الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحيم، المتكلم بالقرآن وغيره من الكلام، بحياته وعلمه وقدرته وكلامه القائم به، لا بما يخلقه في غيره من هذه المعاني .

ومن جعل كلامه مخلوقا لزمه أن يقول المخلوق هو القائل لموسى : ﴿إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري ﴾ [طه : ١٤] ، وهذا ممتنع، لا يجوز أن يكون هذا كلاما إلا لرب العالمين، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن والتوراة وغير ذلك من الكتب بمعانيها وألفاظها المنتظمة من حروفها لم يكن شيء من ذلك مخلوقا، بل كان ذلك كلاما لرب العالمين .

وقد قيل للإمام أحمد بن حنبل : إن فلانا يقول : [لما خلق الله الأحرف سجدت له إلا الألف. فقالت : لا أسجد حتى أومر] ، فقال : هذا كفر . فأنكر على من قال : إن الحروف مخلوقة؛ لأنه إذا كان جنس الحروف مخلوقا لزم أن يكون القرآن العربي والتوراة العبرية وغير ذلك مخلوقا، وهذا باطل مخالف لقول السلف والأئمة، مخالف للأدلة العقلية والسمعية، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .." [١]

"ص –٤٨– وأيضا، فكونه فاعلا لمفعول معين مقارن له أزلا وأبدا، باطل في صريح العقل . وأيضا، فأنتم وسائر العقلاء موافقون على أن الممكن الذي لا يكون إلا ممكنا يقبل الوجود والعدم، وهو الذي جعلتموه الممكن الخاص الذي قسيمه الضروري الواجب، والضروري الممتنع لا يكون إلا موجودا تارة ومعدوما أخرى، وأن القديم الأزلي لا يكون إلا ضروريا واجبا يمتنع عدمه، وهذا مما اتفق عليه أرسطو وأتباعه حتى ابن سينا، وذكره في كتبه المشهورة ك [الشفا] وغيره . ثم تناقض فزعم أن الفلك ممكن مع كونه قديما أزليا لم يزل ولا يزال، وزعم أن الواجب بغيره، القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم . وزعم أن له ماهية غير وجوده . وقد بسط الكلام على فساد قول هؤلاء وتناقضه **في غير هذا الموضع** .

والقول الثاني للناس في كلام الله تعالى قول من يقول : إن الله لم يقم به صفة من الصفات، لا حياة ولا علم، ولا قدرة ولا كلام، ولا إرادة ولا رحمة، ولا غضب ولا غير ذلك، بل خلق كلاما في غيره فذلك المخلوق هو كلامه، وهذا قول الجهمية والمعتزلة . وهذا القول أيضا مخالف للكتاب والسنة وإجماع

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٢٠٥

السلف، وهو مناقض لأقوال الأنبياء ونصوصهم، وليس مع هؤلاء عن الأنبياء قول يوافق قولهم، بل لهم شبه عقلية فاسدة، قد بينا فسادها في غير هذا." (١)

"ص –٨٠– وقد بينا أن الصواب في هذا الباب هو الذي دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان، وهو ما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من أئمة الإسلام ومن وافق هؤلاء، فإن قول الإمام أحمد وقول الأئمة قبله هو القول الذي جاء به الرسول، ودل عليه الكتاب والسنة، ولكن لما امتحن الناس بمحنة الجهمية، وطلب منهم تعطيل الصفات، وأن يقولوا بأن القرآن مخلوق،وأن الله لا يرى في الآخرة ونحو ذلك ثبت الله الإمام أحمد في تلك المحنة؛ فدفع حجج المعارضين النفاة، وأظهر دلالة الكتاب والسنة، وأن السلف كانوا على الإثبات، فآتاه الله من الصبر واليقين ما صار به إماما للمتقين، كما قال تعالى : ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ﴾ [السجدة : ٤٢] .

ولهذا قيل فيه رحمه الله : عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه، أتته البدع فنفاه،، والدنيا فأباها، فلما ظهر به من السنة ما ظهر كان له من الكلام في بيانها وإظهارها أكثر وأعظم مما لغيره، فصار أهل السنة من عامة الطوائف يعظمونه وينتسبون إليه .

وقد ذكرت كلامه وكلام غيره من الأئمة ونصوص الكتاب والسنة في هذه الأبواب في غير هذا الموضع، وبينا أن كل ما يدل عليه الكتاب والسنة فإنه موافق لصريح المعقول، وأن العقل الصريح لا يخالف." (٢)

"ص –١١٢– بالبنان؛ ولهذا قيل : إن لكل شيء أربع وجودات : وجود عيني، وعلمي، ولفظي، ورسمي . وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، واللسان، والبنان، لكن الوجود العيني هو وجود الموجودات في أنفسها والله خالق كل شيء، وأما الذهني الجناني فهو العلم بها الذي في القلوب، والعبارة عن ذلك هو اللساني، وكتابة ذلك هو الرسمي البناني، وتعليم الخط يستلزم تعليم العبارة واللفظ، وذلك يستلزم تعليم العلم فقال : ﴿علم بالقلم ﴾ [العلق : ٤] لأن التعليم بالقلم يستلزم المراتب الثلاث، وأطلق التعليم، ثم خص، فقال : ﴿علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ .

وقد تنازع الناس في وجود كل شيء، هل هو عين ماهيته أم لا ؟ وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٢٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٥/٢٠٥

الموضع، وبين أن الصواب من ذلك أنه قد يراد بالوجود ما هو ثابت في الأعيان، وبالماهية ما يتصور في الأذهان، فعلى هذا فوجود الموجودات الثابت في الأعيان ليس هو ماهيتها ال متصورة في الأذهان، لكن الله خلق الموجود الثابت في الأعيان وعلم الماهيات المتصورة في الأذهان، كما أنزل بيان ذلك في أول سورة أنزلها من القرآن، وقد يراد بالوجود والماهية كلاهما؛ ما هو متحقق في الأعيان، وما هو متحقق في الأذهان، فإذا أريد بهذا وهذا ما هو متحقق في الأعيان أو ما هو متصور في الأذهان، فليس هما في الأعيان اثنان، بل هذا هو هذا . وكذلك الذهن إذا تصور شيئا فتلك الصورة." (١)

"ص -١٣٩- المبلغ،ولا يلزم إذا كان صوت المبلغ مخلوقا أن يكون نفس الكلام مخلوقا .

وقالت طائفة : هذا المسموع صوت العبد وهو مخلوق، والقرآن ليس بمخلوق، فلا يكون هذا المسموع كلام الله، وهذا جهل؛ فإن المخلوق هو الصوت لا نفس الكلام الذي يسمع من المتكلم به ومن المبلغ عنه .

وطائفة قالت : هذا كلام الله وكلام الله غير مخلوق، فيكون هذا الصوت غير مخلوق وهذا جهل؛ فإنه إذا قيل : هذا كلام الله فالمشار إليه هو الكلام من حيث هو هو، وهو الثابت إذا سمع من الله وإذا سمع من المبلغ عنه، وإذا قيل للمسموع : إنه كلام الله فهو كلام الله مسموعا من المبلغ عنه لا مسموعا منه، فهو مسموع بواسطة صوت العبد، وصوت العبد مخلوق . وأما كلام الله نفسه فهو غير مخلوق حيث ما تصرف . وهذه نكت قد بسط الكلام فيها **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص -١٤٣- بل هذا المقام حار فيه كثير من الأفهام، وكثر فيه النزاع والخصام؛ ولهذا صار المستدلون بقولهم : ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، يعلمون أن هذا الدليل لا يتم إلا إذا أثبتوا امتناع حوادث لا أول لها، فذكروا في ذلك طرقا قد تكلمنا عليها **في غير هذا الموضع** .

وهذا الأصل تنازع الناس فيه على ثلاثة أقوال :

فقيل : ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وبامتناع حوادث لا أول لها مطلقا، وهذا قول المعتزلة ومن اتبعهم من الكرامية والأشعرية،ومن دخل معهم من الفقهاء وغيرهم .

وقيل : بل يجوز دوام الحوادث مطلقا، وليس كل ما قارن حادثا بعد حادث لا إلى أول يجب أن يكون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٧/٢٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/٢٠٦

حادثا، بل يجوز أن يكون قديما، سواء كان واجبا بنفسه أو بغيره، وربما عبر عنه بالعلة والمعلول، والفاعل والمفعول ونحو ذلك، وهذا قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم والأفلاك، كأرسطو وأتباعه مثل ثامسطيوس، والاسكندر الإفريدوسي وبرقلس، والفارابي، وابن سينا وأمثالهم .

وأما جمهور الفلاسفة المتقدمين على أرسطو، فلم يكونوا يقولون." (١)

"ص -١٤٤- بقدم الأفلاك . ثم الفلاسفة من هؤلاء وهؤلاء متنازعون في قيام الصفات والحوادث بواجب الوجود على قولين معروفين لهم، وإثبات ذلك قول كثير من الأساطين القدماء، وبعض المتأخرين، كأبي البركات صاحب المعتبر وغيره، كما بسطت أقوالهم في غير هذا الموضع .

وقيل : بل إن كان المستلزم للحوادث ممكنا بنفسه، وأنه هو الذي يسمى مفعولا ومعلولا، ومربوبا ونحو ذلك من العبارات وجب أن يكون حادثا، وإن كان واجبا بنفسه لم يجز أن يكون حادثا، وهذا قول أئمة أهل الملل وأساطين الفلاسفة، وهو قول جماهير أهل الحديث، وصاحب هذا القول يقول ما لا يخلو عن الحوادث وهو ممكن بنفسه فهو حادث، أو ما لا يخلو عن الحوادث وهو معلول أو مفعول أو مبتدع أو مصنوع فهو حادث؛ لأنه إذا كان مفعولا مستلزما للحوادث امتنع أن يكون قديما؛ فإن القديم المعلول لا يكون قديما إلا إذا كان له موجب قديم بذاته يستلزم معلوله، بحيث يكون معه أزليا لا يتأخر عنه، وهذا ممتنع .

فإن كونه مفعولا ينافي كونه قديما، بل قدمه ينافي كونه ممكنا، فلا يكون ممكنا إلا ما كان محدثا عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين، وهذا قول الفلاسفة القدماء قاطبة كأرسطو وأتباعه، وإنما أثبت ممكنا قديما بعض متأخريهم كابن سينا وأتباعه، خالفوا في." (٢)

"ص -١٤٨- وإلا لزم الترجيح بلا مرجح، وتخلف المعلول عن العلة التامة، ووجود الممكن بدون المرجح التام . وكل هذا ممتنع، فامتنع أن يكون مؤثرا لشيء من الحوادث في الأزل، وامتنع أن يكون مؤثرا في الأزل فيما يستلزم الحوادث؛ لأن وجود الملزوم بدون اللازم محال، فامتنع أن يكون المفعول المستلزم للحوادث قديما .

وإذا قيل : ذاته مقتضية للحادث الثاني بشرط انقضاء الأول . قيل : فليس هو مقتضيا لشيء واحد دائما،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/٢٠٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/٢٠٦

فلا يكون معه قديم من مفعولاته، وقيل أيضا : هذا إنما يكون إذا كانت لذاته أحوال متعاقبة تختلف المفعولات لأجلها، فأما إذا قدر ألا يقوم بها شيء من الأحوال المتعاقبة، بل حالها عند وجود الحادث كحالها قبله، كان امتناع فعله للحوادث المتعاقبة البائنة أعظم من امتناع فعله لحادث معين، فإذا كان الثاني ممتنعا عندهم فالأول أولى بالامتناع، ومتى كان للذات أحوال متعاقبة تقوم بها بطلت كل حجة لهم على قدم شيء من العالم، وامتنع أيضا قدم شيء من العالم إذا كان المفعول لابد له من فاعل، والفعل الحادث لا يكون مفعوله إلا حادثا، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .." [1]

"ص -١٥٦- حادث بواسطة أو بلا واسطة، فإن صدور الحوادث عن العلة التامة الأزلية ممتنع لذاته

.

وإذا قالوا : الحركة بتوسطه، أي بتوسط حركة الفلك، قيل لهم : فالكلام إنما هو في حدوث الحركة الفلكية؛ فإن الحركة الحادثة شيئا بعد شيء يمتنع أن يكون المقتضى لها علة تامة أزلية، مستلزمة لمعلولها؛ فإن ذلك جمع بين النقيضين؛ إذ القول بمقارنة المعلول لعلته في الأزل ووجوده معها يناقض أن يتخلف المعلول أو شيء من المعلول عن الأزل، بل يمتنع أن يكون المقتضى لها ذاتا بسيطة لا يقوم بها شيء من الصفات والأحوال المقتضيةلحدوث الحوادث المتعاقبة المختلفة، بل يمتنع أن يكون المقتضي لها ذاتا موصوفة لا يقوم بها شيء من الأحوال الموجبة لحدوث الحوادث المذكورة، فإن التجدد والتعدد الموجود في المعلولات يمتنع صدوره عن علة واحدة بسيطة من كل وجه، فصار حقيقة قولهم أن الحوادث العلوية والسفلية لا محدث لها .

وهؤلاء يقولون : كلام الله ما يفيض علي النفوس الصافية، كما أن ملائكة الله عندهم ما يتشكل فيها من الصور النورانية، فلا يثبتون له كلاما خارجا عما في نفوس البشر، ولا ملائكة خارجة عما في نفوسهم غير [العقول العشرة] ، و [النفوس الفلكية التسعة] ، مع أن أكثرهم يقولون : إنها أعراض، وقد بين **في غير هذا الموضع** أن ما يثبتونه من المجردات." [2]

"ص -١٦١- وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال : إنه مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل عليه السلام مسموعا من الله،والنبي صلى الله عليه وسلم سمعه من جبريل، والصحابة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/٢٠٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤١/٢٠٦

سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذي نتلوه نحن مقروء بألسنتنا، وفيما بين الدفتين،وما في صدورنا مسموعا ومكتوبا، ومحفوظا ومقروءا، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال : إنه مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين .

والكلام على هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع**، وذكر ما يتعلق بهذا الباب من الكلام في سائر الصفات، كالعلم والقدرة والإرادة، والسمع والبصر والكلام في تعدد الصفة واتحادها، وقدمها وحدوثها، أو قدم النوع دون الأعيان، أو إثبات صفة كلية عمومية متناولة الأعيان، مع تجدد كل معين من الأعيان، أو غير ذلك مما قيل في هذا الباب، فإن هذه مواضع مشكلة، وهي من محارات العقول؛ ولهذا اضطرب فيها طوائف من أذكياء الناس ونظارهم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .." (١)

"ص -١٧٥- يكون به مكلما لغيره، لكن يخلق لغيره إدراكا بما لم يزل،كما يزيل العمى عن الأعمى الذي لا يرى الشمس التي كانت ظاهرة متجلية،لا أن الشمس في نفسها تجلت وظهرت،وهذا يقوله كثير من هؤلاء في رؤيته : إنها ليست إلا مجرد خلق الإدراك،ليس هناك حجب منفصلة عن الرأى،فلا يكشف حجابا،ولا يرفع حجابا .

والقرآن مع الحديث ومع العقل يرد على هؤلاء؛ كقوله تعالى : ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم ﴾ [الشورى : ٥١] ولو كان الحجاب هو عدم الرؤية لكان الوحي وإرسال الرسل من وراء حجاب، وقال تعالى : ﴿فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، وفي الصحيح : " إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه، فيقولون : ما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة، وينجينا من النار ؟ " . قال : " فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر " والآثار في ذلك كثيرة .

وأيضا، فقول الكلابية : إن الحقائق المتنوعة شيء واحد، وقول الآخرين : إن الأصوات المتضادة تجتمع في آن واحد، مما يقول أكثر العلماء العقلاء أنه معلوم الفساد بالضرورة، وقد بسط الكلام على هذه الأقوال **في غير هذا الموضع** .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٦/٢٠٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٢٠٧

"ص -١٨٨- لازم لنا؛ فإن الحوادث إذا امتنع حدوثها عن علة تامة أزلية وليس عندكم إلا العلة التامة الأزلية لزم ألا يكون للحوادث محدث .

وأما نحن إذا سلكنا طريق سلف الأمة وأئمتها، فنقول لهؤلاء الفلاسفة : بل خلق الله السموات والأرض في ستة أيام، كما أخبرت به الرسل، فحدثت بأسباب حدثت قبل ذلك، وإذا قلنا : إنه لم يزل متكلما إذا شاء و ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون﴾ [يس : ٨٢] كان ما يحدث حادثا بما شاء أن يتكلم به من كلامه، لا سيما إذا قيل بنظير ذلك في إرادته سبحانه وتعالى وأمكننا أن نجيب الفلاسفة بجواب آخر، مركب عنا وعنكم .

فنقول لهم : وجود حوادث لا أول لها ممكن أو ممتنع ؟

فإن قلتم : ممتنع، لزمكم القول بحدوث العالم، وأمكن حينئذ صحة قول الكرامية ونحوهم .

وإن قلتم : هو ممكن . قيل : فممكن حينئذ أن يكون هذا العالم حدث بسبب حادث قبله . وكذلك السبب الآخر لا إلى غاية، والكلام على هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا التنبيه على أن هذه مقامات دقيقة، مشكلة،." (١)

"ص -٢٢٨- عن علة تامة أزلية، فإنه ما من حادث إلا وهو مسبوق بالعدم، فليس هو علة تامة لشيء منها، وما من زمن يقدر إلا وفيه حادث، فليس هو في شيء من الأوقات علة تامة، لا في الماضي ولا المستقبل؛ فامتنع أن يكون علة تامة وهو المطلوب، فيلزم من ذلك كون كل ما سواه محدثا، سواء قيل بتسلسل الحوادث أو لم يقل .

وأما قولهم : إن لم يكن علة تامة أزلية، لزم الحدوث بلا سبب . فيقال لهم : هذا إنما يلزم إذا لم يكن متكلما إذا شاء تقوم به الأفعال الاختيارية بقدرته تعالى وإلا فعلى هذا التقدير لم يزل ولا يزال قادرا على الفعل متكلما إذا شاء، وحينئذ فما حصل بمشيئته وقدرته من أقواله وأفعاله يكون هو السبب لما بعده .

وإن قالوا : هذا يستلزم قيام الحوادث به . قيل لهم أولا : قيام الحوادث بالقديم جائز عندكم، ومن أنكر ذلك من أهل الكلام فإنما أنكره لاعتقاده أن ما قامت به الحوادث فهو حادث، فإن كان هذا الاعتقاد صحيحا بطل قولكم بقدم الأفلاك، وإن كان باطلا بطلت حجة من قال : إن القديم لا تقوم به الحوادث، فلا يمكنكم على التقديرين أن تقولوا : إنه لا تقوم به الحوادث، لكن أنتم نفيتم ذلك بناء على نفي

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/٢٠٧

الصفات،وقولكم في نفي الصفات في غاية الفساد، ودليلكم عليه قد بين فساده **في غير هذا الموضع**، وبين بطلان ما ذكرتموه .." (١)

"ص -٢٦٩- هذا تؤول إلى تعطيل كلامه وتكليمه .

وهذا حقيقة قول فرعون الذي أنكر الخالق وتكليمه لموسى؛ ولهذا آل الأمر بمحقق هؤلاء إلى تعظيم فرعون،وتوليه وتصديقه في قوله : ﴿فقال أنا ربكم الأعلى ﴾ [النازعات : ٢٤] بل إلى تعظيمه على موسى وإلى الاستحقار بتكليم الله لموسى،كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

وأيضا، فيقال : ما تقول في كلام كل متكلم إذا نقله عنه غيره كما قد ينقل كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والعلماء والشعراء وغيرهم وبسمع من الرواة أو المبلغين إن ذلك المسموع من المبلغ بصوت المبلغ هو كلام المبلغ أو كلام المبلغ عنه ؟ فإن قال : كلام المبلغ لزم أن يكون القرآن كلاما لكل من سمع منه، فيكون القرآن المسموع كلام ألف ألف قارئ لا كلام الله تعالى وأن يكون قوله : " إنما الأعمال بالنيات " ونظائره كلام كل من رواه لا كلام الرسول، وحينئذ فلا فضيلة للقرآن في ﴿إنه لقول رسول كريم ﴾ [الحاقة : ٤٠، التكوير : ١٩] فإنه على قول هؤلاء قول كل منافق قرأه،والقرآن يقرؤه المؤمن والمنافق، كما في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن." (٢)

"ص -٣٠٢- بل هو مخلوق خلقه في غيره . وقال جمهور العقلاء : هذا القول معلوم الفساد بالاضطرار . فإنه من المعلوم بصريح العقل أن معنى [آية الكرسي] ليس معنى [آية الدين] ولا معني ﴿قل هو الله أحد ﴾ [الإخلاص : ١] معني ﴿تبت يدا أبي لهب وتب ﴾ [المسد : ١] ، فكيف بمعاني كلام الله كله في الكتب المنزلة، وخطابه لملائكته، وحسابه لعباده يوم القيامة، وغير ذلك من كلامه ! ؟

ومنهم من قال : هو حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته، لم يزل ولا يزال موصوفا بها .

وكلا الحزبين يقول : إن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه لم يزل ولا يزال يقول : يا نوح، يا إبراهيم،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٨/٢٠٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٢١٠

يأيها المزمل، يأيها المدثر، كما قد بسطت أقوالهم **في غير هذا الموضع**، ولم يقل أحد من السلف بواحد من القولين . ولم يقل أحد من السلف : إن هذا القرآن عبارة عن كلام الله، ولا حكاية له، ولا قال أحد منهم : إن لفظي بالقرآن قديم أو غير مخلوق، فضلا عن أن يقول : إن صوتي به قديم أو غير مخلوق، بل كانوا يقولون بما دل عليه الكتاب والسنة من أن هذا القرآن كلام الله، والناس يقرؤونه بأصواتهم ويكتبونه بمدادهم، وما بين اللوحين كلام الله، وكلام الله غير مخلوق .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا تسافروا." (١)

"ص -٣٠٨- ﴿إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحبكم بمجنون ولقد رآه بالأفق المبين وما هو على الغيب بضنين وما هو بقول شيطان رجيم فأين تذهبون إن هو إلا ذكر للعالمين ﴾ [التكوير : ١٩ ٢٧] . فالرسول هنا جبريل .

وأضافه سبحانه إلى كل منهما باسم رسول؛ لأن ذلك يدل على أنه مبلغ له عن غيره، وأنه رسول فيه لم يحدث هو شيئا منه؛ إذ لو كان قد أحدث منه شيئا لم يكن رسولا فيما أحدثه، بل كان منشئا له من تلقاء نفسه،وهو سبحانه يضيفه إلى رسول من الملائكة تارة ومن البشر تارة، فلو كانت الإضافة لكونه أنشأ حروفه لتناقض الخبران؛ فإن إنشاء أحدهما له يناقض إنشاء الآخر له . وقد كفر الله تعالى من قال : إنه قول البشر، فمن قال : إن القرآن أو شيئا منه قول بشر أو ملك، فقد كذب، ومن قال : إنه قول رسول من البشر ومن الملائكة، بلغه عن مرسله ليس قولا أنشأه، فقد صدق، ولم يقل أحد من السلف : إن جبريل أحدث ألفاظه ولا محمدا صلى الله عليه وسلم، ولا أن الله تعالى خلقها في الهواء أو غيره من المخلوقات، ولا أن جبريل أخذها من اللوح المحفوظ، بل هذه الأقوال هي من أقوال بعض المتأخرين .

وقد بسط الكلام **في غير هذا الموضع** على تنازع المبتدعين الذين اختلفوا في الكتاب وبين فساد أقوالهم، وأن القول السديد هو قول." (٢)

"ص -٣١٧- في الأذهان دون الأعيان . وكذلك السطح والخط والنقطة المجردة عن المحل الذي تقوم به لا يوجد إلا في الذهن . قالوا : وإذا كان هذا معنى الجسم بلغة العرب، فهو أخص من المشار إليه؛ فإن الروح القائمة بنفسها لا يسمونها جسما، بل يقولون : خرجت روحه من جسمه، ويقولون : إنه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٧/٢١٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٤/٢١٠

جسم وروح، ولا يسمون الروح جسما، ولا النفس الخارج من الإنسان جسما، لكن أهل الكلام اصطلحوا على أن كل ما يشار إليه يسمى جسما، كما اصطلحوا على أن كل ما يقوم بنفسه يسمى جوهرا، ثم تنازعوا في أن كل ما يشار إليه هل هو مركب من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة، أو ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا، على أقوال ثلاثة، قد بسطت **في غير هذا الموضع**؛ ولهذا كان كثير منهم يقولون : الجسم عندنا هو القائم بنفسه، أو هو الموجود لا المركب .

قال أهل العلم والسنة : فإذا قالت الجهمية وغيرهم من نفاة الصفات : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم، والله تعالى ليس بجسم،قيل لهم : إن أردتم بالجسم ما هو مركب من جواهر فردة أو ما هو مركب من المادة والصورة لم نسلم لكم [المقدمة الأولى] ، وهي قولكم : إن الصفات لا تقوم إلا بما هو كذلك، قيل لكم : إن الرب تعالى قائم بنفسه، والعباد يرفعون أيديهم إليه في الدعاء، ويقصدونه بقلوبهم، وهو العلي الأعلى سبحانه ويراه المؤمنون بأبصارهم يوم القيامة عيانا،كما يرون القمر ليلة." (١)

"ص -٣١٩- الطوائف، بل من الناس من يقول : إنه معلوم الفساد بالاضطرار، كما قد بسط في موضع آخر .

وأما تسمية المسمى للصفات أعراضا، فهذا أمر اصطلاحي لمن قاله من أهل الكلام، ليس هو عرف أهل اللغة ولا عرف سائر أهل العلم، والحقائق المعلومة بالسمع والعقل لا يؤثر فيه اختلاف الاصطلاحات، بل يعد هذا من النزاعات اللفظية، والنزاعات اللفظية أصوبها ما وافق لغة القرآن والرسول والسلف، فما نطق به الرسول والصحابة جاز النطق به باتفاق المسلمين، وما لم ينطقوا به ففيه نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه .

وأما قول الكلابية : ما يقبل الحوادث لا يخلو منها، و ما لم يخل من الحوادث فهو حادث فقد نازعهم جمهور العقلاء في كلا المقدمتين، حتى أصحابهم المتأخرون نازعوهم في ذلك، واعترفوا ببطلان الأدلة العقلية التي ذكرها سلفهم على نفي حلول الحوادث به، واعترف بذلك المتأخرون من أئمة الأشعرية والشيعة والمعتزلة وغيرهم، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

وحدثت طائفة أخرى من السالمية وغيرهم ممن هو من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف، ومنهم كثير ممن هو ينتسب إلى." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٣/٢١٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٥/٢١٠

"ص -٣٤٧- المقدمة الصغري إلي دليل، وإثبات المقدمة الكبري لا يتأتي إلا بأدلة ظنية، ونفس ما به يثبت عموم القضية يثبت تأثير الوصف المشترك لا فرق بينهما أصلا، واستعمال كلا القياسين في الأمور الإلهية لا يكون إلا علي وجه الأولى والأحرى . وبهذه [الطريقة] جاء القرآن، وهي طريقة سلف الأمة وأئمتها؛ فإن الله سبحانه لا يماثله شيء من الموجودات في [قياس التمثيل] ، ولا أن يدخل في [قياس شمول] تتماثل أفراده، بل ما ثبت لغيره من الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه فهو أحق به، وما نزه عنه غيره من النقائص فهو أحق بالتنزيه منه، كما قال تعالى : ﴿للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله المثل الأعلى ﴾ [النحل : ٦٠] ، وقال تعالى : ﴿ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ﴾ [الروم : ٢٨] .

وقد بسطنا الكلام ءلي هذا في غير هذا الموضع، وبينا أن ما يستفاد ب [القياس الشمولي] في عامة الأمور قد يستفاد بدون ذلك، فتعلم أحكام الجزئيات الداخلة في القياس بدون معرفة حكم القضية الكلية، كما إذا قيل : الكل أعظم من الجزء، والضدان لا يجتمعان، فما من كل معين وضدين معينين إلا وإذا علم أن هذا جزء هذا،وأن هذا ضد هذا، علم أن هذا أعظم من هذا، وأن هذا لا يجامع هذا،." [1]

"ص -٣٤٩- بواسطة القياس المنطقي، وأن النبي له قوة حدسية يظفر بالحد الأوسط في القياس المنطقي بدون معلم، فيكون أكمل من غيره، فيجعلون علمه بالغيب من هذا الباب ولم يدرك بمثل هذا القياس علوما طبيعية أو حسابية ونحو ذلك، فمن أين أنه لا ينال علم إلا به ؟ ومن أين أنه لا مواد يقينية إلا ما يدعيه المدعي مما عنده من الحدسيات المعتادة الظاهرة والباطنة، والبديهيات المعتادة، والمتواترات، والمجربات المعتادة، والحدسيات المعتادة، والحس الباطن، والظاهر، والتجربة، ونحو ذلك لا يعلم بمجرده إلا أمر معين جزئي، وذلك لا يصلح أن يكون مقدمة في القياس، ولكن يعلم في العموم إما بواسطة قياس تمثيل، وإما بعلم ضروري يحدثه الله في القلب ابتداء، وإذا أحدث علما ضروريا عاما لأفراد فإحداث العلم ببعض تلك الأفراد سهل، فقل أن يستفاد بطريقهم علم بنتيجة إلا والعلم بالنتيجة فيه ممكن بالطريق الذي به عرفت المقدمات أو أسهل، فلا يكون في قياسهم إلا زيادة تطويل وتهويل وتضليل .

وقد بسطنا الكلام علي [المنطق اليوناني] بما فيه من حق وباطل، ونافع وضار، في غير هذا الموضع، ونفي العلم إلا بهذا القياس، ونفي كون القياس يقينيا إلا بهذه المقدمات قول بلا علم، وتكذيب بما لم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/٢١١

يحط المكذب بعلمه ؛ ولهذا كانت الطريقة النبوية السلفية أن يستعمل في العلوم الإلهية [قياس الأولي] كما قال الله تعالى :." (١)

"ص –٣٥٠– ﴿للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم ﴾ [النحل : ٦٠] ؛ إذ لا يدخل الخالق والمخلوق تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولا يتماثلان في شيء من الأشياء، بل يعلم أن كل كمال لا نقص فيه بوجه ثبت للمخلوق فالخالق أولي به، وكل نقص وجب نفيه عن المخلوق فالخالق أولي بنفيه عنه، وأمثال هذه [الأقيسة العقلية] التي من نوع الأمثال المضروبة في القرآن، ولله المثل الأعلي، وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع** . فلما كان الكفار بالرسالة علي ما ذكر، جاء في الكفار بعضها من شاركهم في بعض ذلك؛ فأنكرت الجهمية أن يكون الله يتكلم أو يقول أو يحب أو يبغض، وأنكروا سائر صفاته التي جاءت بها الرسل، فأنكروا بعض حقيقة الرسالة التي هي كلام الله، وأنكروا بعض ما في الرسالة من صفات الله .

وأول من أظهر ذلك في الإسلام وإن كان ذلك موجودا قبل الإسلام في أمم أخري الجعد بن درهم شيخ الجهم بن صفوان، وكان علي ما قيل من أهل حران، وكان فيهم أئمة الفلاسفة، ومنهم تعلم أبو نصر الفارابي كثيرا مما تعلم من الفلسفة علي ما ذكره عبد اللطيف بن يوسف البغدادي، فضحي بالجعد خالد بن عبد الله القسري بواسط علي عهد علماء التابعين وغيرهم من علماء المسلمين، وهم بقايا التابعين في وقته؛ مثل الحسن البصري وغيره الذين حمدوه علي ما فعل، وشكروا ذلك فقال : أيها الناس، ضحوا، تقبل الله ضحاياكم؛ فإني مضح بالجعد." (٢)

"ص –٣٥٤– جاء به كلام عظيم القدر، صادر عن نفس صافية كاملة العلم والعمل، لها ثلاث خصائص تتفرد بها عن غيرها : خصيصة قوة الحدس والعلم، وخصيصة قوة التأثير في العالم السفلي بنفسه، وخصيصة قوة التخيل المطابق للحقائق، بحيث يسمع في نفسه الأصوات، ويري من الصور ما يكون خيالا للحقائق، وأنه يجوز إضافة كلامه إلي الله، وتسميته كلام الله، حيث هو أمر به أمرا خياليا .

وفي الحقيقة عندهم ما يفيض علي سائر النفوس الصافية من العلوم والكلمات هي أيضا كلام الله مثل ما أنه كلام الله، لكن هو أشرف وخطابه دل علي أنه رسول الخلق تجب عليهم طاعته، التي أخبرت بها الرسل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/٢١١

لكن يطلقون عليه أنه متكلم؛ ولهذا يقولون : إن النبوة مكتسبة، فطمع غير واحد منهم أن يصير نبيا كما طمع السهروردي وابن سبعين وغيرهما من الملحدين .

وقد بينا أصول أقوالهم وفسادها **في غير هذا الموضع**، مثل كلامنا علي إبطال قولهم : إن معجزات الأنبياء قوى نفسانية .

وأما المعتزلة ونحوهم، فيوافقونهم في أن الله لا يتكلم في الحقيقة التي يعلم الناس أن صاحبها يتكلم، بل كلامه منفصل عنه، ويزعمون أن ذلك حقيقة، وليس كلامه عندهم إلا أنه خلق في الهواء أو غيره." (١)

"ص -٣٦٩- وكذلك البخاري صاحب [الصحيح] وسائر الأئمة، أنكروا ذلك أيضا، وروى البخاري في آخر [الصحيح] ، وفي كتاب [خلق الأفعال] ما جاء في ذلك من الآثار، وبين الفرق بين صوت الله الذي يتكلم به وبين أصوات العباد بالقرآن؛ موافقة منه للإمام أحمد وغيره من الأئمة، حيث بين أن الله يتكلم بصوت كما جاءت به الآثار، وأن ذلك ليس صوت العبد بالقراءة، بل ذلك هو صوت العبد، كما قد نص على ذلك كله في مواضع، وعامة أئمة السنة والحديث على هذا الإثبات والتفريق، لا يوافقون قول من يزعم أن الكلام ليس فيه حرف ولا صوت، ولا يوافقون قول من يزعم أن الصوت المسموع من القراء وألفاظهم قديمة، ولا يقولون : إن القرآن ليس إلا الحروف والأصوات .

وقد كتبت كلام الإمام أحمد ونصوصه، وكلام الأئمة قبله وبعده **في غير هذا الموضع**، فإن جواب هذه [المسألة] لا يحتمل البسط الكثير، ولم يكن في كلام الإمام أحمد ولا الأئمة أن الصوت الذي تكلم الله به قديم، بل يقولون : لم يزل الله متكلما، وقد يقولون : لم يزل الله متكلما إذا شاء بما شاء، كما يقول ذلك الإمام أحمد، وابن المبارك، وغيرهما .

وكذلك قد تنازع الناس في زمنهم وبعده- من أصحابهم وغيرهم في معنى كون القرآن غير مخلوق، هل المراد به أن نفس الكلام قديم." (٢)

"ص -٣٧٠- أزلي كالعلم ؟ أو أن الله لم يزل موصوفا بأنه متكلم يتكلم إذا شاء ؟ على قولين . ذكرهما الحارث المحاسبي عن أهل السنة، وأبو بكر عبد العزيز في [كتاب الشافعي] عن أصحاب الإمام أحمد، وذكرهما أبو عبد الله بن حامد في كتابه [أصول الدين] . والنزاع في ذلك بين سائر طوائف السنة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٦/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/٢١١

والحديث، هذا مبنى على أصل [الصفات الفعلية الاختيارية] ، والنزاع فيه بين جميع الطوائف من أهل الحديث والسنة والفقه والتصوف ومن دخل معهم من أهل المذاهب الأربعة وبين سائر الفرق، حتى بين الفلاسفة أيضا، وقد حققت ذلك **في غير هذا الموضع** .

وهذا منشأ نزاع الذين وافقوا السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، فإن هؤلاء تنازعوا في أن الرب هل يتكلم بمشيئته وقدرته ؟ على قولين . فالذين وافقوا ابن كلاب قالوا : إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل كلامه لازم لذاته كحياته، ثم من هؤلاء من عرف أن الحروف والأصوات لا تكون قديمة العين فلم يمكنه أن يقول : القديم هو الحروف والأصوات؛ لأنها لا تكون إلا متعاقبة، والصوت لا يبقى زمانين، فضلا عن أن يكون قديما، فقال : القديم هو معنى واحد، لامتناع معاني لا نهاية لها، وامتناع التخصيص بعدد دون عدد . فقالوا : هو معنى واحد، وقالوا : إن الله لا يتكلم بالكلام العربي والعبري،وقالوا : إن معنى التوراة والإنجيل والقرآن وسائر كلام الله معنى واحد،." [١]

"ص -٤٢٨- وأما ما في كلام أحمد والأئمة من إنكارهم على من يقول : إن هذا القرآن مخلوق، وأن القراءة مخلوقة، وتعظيمهم لقول من يقول : إنه ليس في الصدور قرآن، ولا في المصاحف قرآن، وزعم من زعم أن من قال ذلك فقد قال بقول النصارى والحلولية فإنكار أحمد وغيره هذه المقالات كثير شائع موجود في كتب كثيرة، ولم تكن هذه الفتيا محتاجة إلى تقرير هذا الأصل، فلم يحتج إلى تفصيل الكلام فيه، بخلاف الأصل الآخر، وقد ذكرنا من ذلك ما يسره الله **في غير هذا الموضع** ولو ذكرت ما في كلام أحمد وأئمة أصحابه وغيرهم من الرد على من يقول : لفظ العبد أو صوته غير مخلوق، أو يقول : إن الصوت المسموع من القارئ قديم لطال .

وهذا أبو نصر السجزي قد صنف [الإبانة] المشهورة، وهو من أعظم القائلين بأن التلاوة هي المتلو، واللفظ بالقرآن هو القرآن وهو غير مخلوق، وأنكر ما سوى ذلك عن أحمد، ومع هذا فقد قال : فإن اعترض خصومنا فقالوا : أنتم وإن قلتم : القراءة قرآن وكلام الله، فلا تطلقون أن الصوت المسموع من القارئ صوت الله، بل تنسبونه إلى القارئ، وإذا لم يمكنكم إطلاق ذلك دل على أنه غير القرآن ؟ !

قال أبو نصر : فالجواب : أن اعتصامنا في هذا الباب بظاهر الشرع،." [٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٢/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٠/٢١١

"ص -٤٧٧- منقول إلى معنى آخر،وهو أداء الواجبات .

وأما أهل السنة فقد يقول بعضهم : هو منقول كالأسماء الشرعية، من الصلاة، والزكاة، وقد يقول بعضهم : بل هو متروك على ما كان، وزادت عليه الشريعة أشياء . ومنهم من يقول : بل هو باق على أصله من التصديق مع دخول الأعمال فيه؛ فإن الأعمال داخلة في التصديق، فالمؤمن يصدق قوله بعمله، كما قال الحسن البصري : ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي؛ ولكن ما وقر في القلب، وصدقه العمل . ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " والفرج يصدق ذلك أو يكذبه " . ومنهم من يقول : ليس الإيمان في اللغة هو التصديق، بل هو الإقرار، وهو في الشرع الإقرار أيضا، والإقرار يتناول القول والعمل وليس هذا موضع بسط ذلك، فقد بسطته **في غير هذا الموضع** .

وإذا عرف مسمى الإيمان، فعند ذكر استحقاق الجنة والنجاة من النار، وذم من ترك بعضه ونحو ذلك يراد به الإيمان الواجب، كقوله : ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾ [الحجرات : ١٥] ، وقوله : ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا﴾ الآية [الأنفال : ٢] ،." (١)

"ص -٥٢٢- هذه الآية حجة عليك، فإنه لما قال : ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث﴾ علم أن الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث؛ لأن النكرة إذا وصفت ميز بها بين الموصوف وغيره، كما لو قال : ما يأتيني من رجل مسلم إلا أكرمته، وما آكل إلا طعاما حلالا ونحو ذلك، ويعلم أن المحدث في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي، ولكنه الذي أنزل جديدا؛ فإن الله كان ينزل القرآن شيئا بعد شيء، فالمنزل أولا هو قديم بالنسبة إلى المنزل آخرا، وكل ما تقدم على غيره فهو قديم في لغة العرب، كما قال : ﴿والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم﴾ [يس : ٣٩] ، وقال : ﴿قالوا تالله إنك لفي ضلالك القديم﴾ [يوسف : ٩٥] وقال : ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم﴾ [الأحقاف : ١١] وقال : ﴿قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون﴾ [الشعراء : ٧٥، ٧٦] ، وكذلك قوله : ﴿جعلناه قرآنا عربيا﴾ [الزخرف : ٣] لم يقل : جعلناه فقط، حتى يظن أنه بمعنى خلقناه، ولكن قال : ﴿جعلناه قرآنا عربيا﴾ أي : صيرناه عربيا؛ لأنه قد كان قادرا على أن ينزله عجميا، فلما أنزله عربيا كان قد جعله عربيا دون عجمي . وهذه المسألة من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٢/٢١١

أصول أهل الإيمان والسنة التي فارقوا بها الجهمية من المعتزلة والفلاسفة ونحوهم، والكلام عليها مبسوط في غير هذا الموضع، والله أعلم .." [1]

"ص -٥٧٠- هذه السبعة اشتهرت في أمصار لا يعرفون غيرها، كأرض المغرب، فأولئك لا يقرؤون بغيرها؛ لعدم معرفتهم باشتهار غيرها .

فأما من اشتهرت عندهم هذه، كما اشتهر غيرها؛ مثل أرض العراق وغيرها، فلهم أن يقرؤوا بهذا وهذا، والقراءة الشاذة مثلما خرج عن مصحف عثمان، كقراءة من قرأ : [الحي القيام] و [صراط من أنعمت عليهم] و [إن كانت إلا زقية واحدة] [والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلى . والذكر والأنثى] وأمثال ذلك .

فهذه إذا قرئ بها في الصلاة، ففيها قولان مشهوران للعلماء، هما روايتان عن الإمام أحمد :

أحدهما : تصح الصلاة بها؛ لأن الصحابة الذين قرؤوا بها كانوا يقرؤونها في الصلاة، ولا ينكر عليهم .

والثاني : لا؛ لأنها لم تتواتر إلينا، وعلى هذا القول فهل يقال : إنها كانت قرآنا فنسخ، ولم يعرف من قرأ إلا بالناسخ ؟ أو لم تنسخ، ولكن كانت القراءة بها جائزة لمن ثبتت عنده دون من لم تثبت، أو لغير ذلك، هذا فيه نزاع مبسوط في غير هذا الموضع .

وأما من قرأ بقراءة أبي جعفر ويعقوب ونحوهما، فلا تبطل الصلاة بها باتفاق الأئمة، ولكن بعض المتأخرين من المغاربة ذكر في ذلك كلاما وافقه عليه بعض من لم يعرف أصل هذه المسألة .." [2]

"ص -٥٩٨- الذات والصفات، وكان منتهى أمر هؤلاء وهؤلاء إلى التعطيل .

والصواب في هذا الباب وغيره مذهب سلف الأمة وأئمتها : أنه - سبحانه - لم يزل متكلما إذا شاء، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن كلماته لا نهاية لها، وأنه نادى موسى بصوت سمعه موسى، وإنما ناداه حين أتى، لم يناده قبل ذلك، وأن صوت الرب لا يماثل أصوات العباد كما أن علمه لا يماثل علمهم، وقدرته لا تماثل قدرتهم، وإنه -سبحانه - بائن عن مخلوقاته بذاته وصفاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته وصفاته القائمة بذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وأن أقوال أهل التعطيل والاتحاد، الذين عطلوا الذات أو

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٢١٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/٢١٧

الصفات أو الكلام أو الأفعال باطلة، وأقوال أهل الحلول الذين يقولون بالحلول في الذات أوالصفات باطلة، وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** وقد بسطناها في الواجب الكبير، والله أعلم بالصواب .." (١)

"ص -٨- حدوده، وأمر بطاعته ونهى عن معصيته . وعن عباد بن منصور : سألت الحسن عن قوله تعالى : ﴿وأنزل الفرقان ﴾ قال : هو كتاب بحق .

و [الفرقان] مصدر فرق فرقانا مثل الرجحان، والكفران، والخسران، وكذلك [القرآن] هو في الأصل مصدر قرأ قرآنا، ومنه قوله : ﴿إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه ﴾ [القيامة : ١٧ ١٩] ، ويسمى الكلام المقروء نفسه [قرآنا] وهو كثير كما في قوله : ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ [النحل : ٩٨] ، كما أن الكلام هو اسم مصدر كلم تكليما، وتكلم تكلما، ويراد به الكلام نفسه؛ وذلك لأن الإنسان إذا تكلم كان كلامه بفعل منه وحركة هي مسمى المصدر، وحصل عن الحركة صوت يقطع حروفا هو نفس التكلم، فالكلام والقول ونحو ذلك يتناول هذا وهذا؛ ولهذا كان الكلام تارة يجعل نوعا من العمل إذا أريد به المصدر، وتارة يجعل قسيما لہ إذا أريد ما يتكلم به، وهو يتناول هذا وهذا . وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن لفظ الفرقان] إذا أريد به المصدر كان المراد أنه أنزل الفصل والفرق بين الحق والباطل، وهذا منزل في الكتاب؛ فإن في الكتاب الفصل، وإنزال الفرق هو إنزال الفارق، وإن أريد بالفرقان ما يفرق فهو الفارق أيضا . فهما في المعنى سواء، وإن أريد." (٢)

"ص -١٧- به مجموع القياس، قال سبحانه : ﴿وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم ﴾ [يس : ٧٨] ، أي : لا أحد يحييها وهي رميم . فمثل الخالق بالمخلوق في هذا النفي، فجعل هذا مثل هذا، لا يقدر على إحيائها، سواء نظمه في قياس تمثيل أو قياس شمول، كما قد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**، وبين أن معنى القياسين قياس الشمول وقياس التمثيل واحد والمثل المضروب المذكور في القرآن فإذا قلت : النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، وأقمت الدليل على المقدمة الكبرى بقوله صلى الله عليه وسلم : "كل مسكر حرام " فهو كقوله صلى الله عليه وسلم قياسا على الخمر؛ لأن الخمر إنما حرمت لأجل الإسكار، وهو موجود في النبيذ . فقوله : ﴿ضرب مثل فاستمعوا له ﴾ [

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/٢١٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٢٢١

الحج : ٧٣] . جعل ما هو من أصغر المخلوقات مثلا ونظيرا يعتبر به؛ فإذا كان أدون خلق الله لا يقدرون على خلقه ولا منازعته فلا يقدرون على خلق ما سواه، فيعلم بها من عظمة الخالق وأن كل ما يعبدون من دون الله في السماء والأرض لا يقدرون على ما هو أصغر مخلوقاته . وقد قيل : إنهم جعلوا آلهتهم مثلا لله فاستمعوا لذكرها؛ وهذا لأنهم لم يفقهوا المثل الذي ضربه الله، جعلوا المشركين هم الذين ضربوا هذا المثل .

ومثل هذا في القرآن قد ضربه الله ليبين أنه لا يقاس المخلوق بالخالق، ويجعل له ندا ومثلا." (١)

"ص -٢٧- يمكن القول به إذا كان معه حجة؛ إذ . . . [بياض بالأصل] على خلافه، ونزاع المتأخرين لا يمكن . . . [بياض بالأصل] لأن كثيرا منه قد تقدم الإجماع على خلافه، كما دلت النصوص على خلافه، ومخالفة إجماع السلف خطأ قطعا .

وأيضا، فلم يبق مسألة في الدين إلا وقد تكلم فيها السلف، فلا بد أن يكون لهم قول يخالف ذلك القول أو يوافقه، وقد بسطنا في غير هذا الموضع أن الصواب في أقوالهم أكثر وأحسن، وأن خطأهم أخف من خطأ المتأخرين، وأن المتأخرين أكثر خطأ وأفحش، وهذا في جميع علوم الدين؛ ولهذا أمثلة كثيرة يضيق هذا الموضع عن استقصائها،والله سبحانه أعلم .

فصل

ومما ينبغي أن يعلم : أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة؛ فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم؛ ولهذا." (٢)

"ص -٤٧- لم يزك نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر، وقد تقبل الله عمله، وإن لم يقل : إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة، كما كان مسعر بن كدام يقول : أنا لا أشك في إيماني، قال أحمد : ولم يكن من المرجئة، فإن المرجئة الذين يقولون : الأعمال ليست من الإيمان، وهو كان يقول : هي من الإيمان، لكن أنا لا أشك في إيماني .

وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة : ألا تنهاه عن هذا، فإنهم من قبيلة واحدة، وقد بسط الكلام على هذا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/٢٢١

في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن النزاع في هذا كان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام، وكلهم من أهل الإيمان والقرآن .

وأما جهم، فكان يقول : إن الإيمان مجرد تصديق القلب، وإن لم يتكلم به، وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها، بل أحمد ووكيع وغيرهما كفروا من قال بهذا القول، ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه، ولكن قالوا مع ذلك : إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره، واستدللنا بتكفير الشارع له على خلو قلبه من المعرفة، وقد بسط الكلام على أقوالهم وأقوال غيرهم في " الإيمان " .." (١)

"ص -٤٩- نصابا، وحينئذ فقد يقولون : ليس في القرآن قتل المرتد، فقد يكون المرتد عندهم نوعين

.

وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف، كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة، والزيدية والكرامية والأشعرية، والسالمية، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية، ونحو هؤلاء .

وقد بسط الكلام على تفصيل القول في أقوال هؤلاء **في غير هذا الموضع** .

وإن الناس في ترتيب أهل الأهواء على أقسام :

منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم، فيبدأ بالخوارج .

ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه فيبدأ بالمرجئة، ويختم بالجهمية، كما فعله كثير من أصحاب أحمد رضي الله عنه كعبد الله ابنه ونحوه، وكالخلال، وأبي عبد الله بن بطة، وأمثالهما، وكأبي الفرج المقدسي، وكلا الطائفتين تختم بالجهمية؛ لأنهم أغلظ البدع، وكالبخاري في صحيحه فإنه بدأ ب "كتاب الإيمان والرد على المرجئة " ، وختمه " بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية " .." (٢)

"ص -٩٠- الكلام والعلم لم يعرفوا الفرق بين الأنبياء والصالحين في الآيات الخارقة وما لأولياء الشيطان من ذلك من السحرة والكهان والكفار من المشركين وأهل الكتاب، وأهل البدع والضلال من الداخلين في الإسلام فجعلوا الخوارق جنسا واحدا، وقالوا : كلها يمكن أن تكون معجزة إذا اقترنت بدعوى

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/٢٢١

النبوة والاستدلال بها والتحدي بمثلها .

وإذا ادعى النبوة من ليس بنبي من الكفار والسحرة فلابد أن يسلبه الله ما كان معه من ذلك، وأن يقيض له من يعارضه، ولو عارض واحد من هؤلاء النبي لأعجزه الله، فخاصة المعجزات عندهم مجرد كون المرسل إليهم لا يأتون بمثل ما أتى به النبي مما لم يكن معتادا للناس، قالوا : إن عجز الناس عن المعارضة خرق عادة، فهذه هي المعجزات عندهم، وهم ضاهوا سلفهم من المعتزلة الذين قالوا : المعجزات هي خرق العادة، لكن أنكروا كرامات الصالحين، وأنكروا أن يكون السحر والكهانة إلا من جنس الشعبذة والحيل، لم يعلموا أن الشياطين تعين على ذلك، وأولئك أثبتوا الكرامات ثم زعموا أن المسلمين أجمعوا على أن هذه لا تكون إلا لرجل صالح أو نبي، قالوا : فإذا ظهرت على يد رجل كان صالحا بهذا الإجماع .

وهؤلاء أنفسهم قد ذكروا أنه يكون للسحرة ما هو مثلها، وتناقضوا في ذلك، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .." (١)

"ص -١٢٦- والذين فرقوا بين الأصول والفروع لم يذكروا ضابطا يميز بين النوعين، بل تارة يقولون : هذا قطعي وهذا ظني . وكثير من مسائل الأحكام قطعي، وكثير من مسائل الأصول ظني عند بعض الناس، فإن كون الشيء قطعيا وظنيا أمر إضافي . وتارة يقولون : الأصول هي العلميات الخبريات، والفروع العمليات وكثير من العمليات من جحدها كفر؛ كوجوب الصلاة والزكاة، والصيام والحج . وتارة يقولون : هذه عقليات وهذه سمعيات، وإذا كانت عقليات لم يلزم تكفير المخطئ، فإن الكفر حكم شرعي يتعلق بالشرع، وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

وإذا تدبر الإنسان تنازع الناس، وجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الأخرى، كما في مسائل الأحكام، مثال ذلك : ما تقدم في الأصول الخمسة : التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، ومسائل الأسماء والأحكام، وإنفاذ الوعيد، وهي التي توالى المعتزلة من وافقهم عليها، ويتبرؤون ممن خالفهم فيها . وقد قدمنا أنهم قصدوا توحيد الرب وإثبات عدله وحكمته ورحمته وصدقه وطاعة أمره، لكن غلطوا في كل واحدة من هذه الأمور، كما تقدم .

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٢/٢٢١

وكذلك الذين ناقضوهم من الجهمية ومن سلك مسلكهم كأبي الحسن الأشعري وأصحابه فإنهم ناقضوهم في الأصول الخمسة، وكان عندهم علم." (١)

"ص -١٢٧- ليس عند أولئك، وكان عند أولئك علم ليس عند هؤلاء، وكل من الطائفتين لم تحط علما بما في الكتاب والسنة من بيان هذه الأمور، بل علموا بعضا وجهلوا بعضا؛ فإن هؤلاء المجبرة هم في الحقيقة لا يثبتون لله عدلا ولا حكمة، ولا رحمة ولا صدقا . فأولئك قصدوا إثبات هذه الأمور .

أما العدل فعندهم كل ممكن فهو عدل، والظلم عندهم هو الممتنع، فلا يكون ثم عدل يقصد فعله وظلم يقصد تركه؛ ولهذا يجوزون عليه فعل كل شيء وإن كان قبيحا، ويقولون : القبيح هو ما نهى عنه، وهو لا ناهي له، ويجوزون الأمر بكل شيء وإن كان منكرا وشركا، والنهي عن كل شيء وإن كان توحيدا ومعروفا، فلا ضابط عندهم للفعل؛ فلهذا ألزموهم جواز إظهار المعجزات على يد الكاذب، ولم يكن لهم عن ذلك جواب صحيح، ولم يذكروا فرقا بين المعجزات وغيرها، ولا ما به يعلم صدق النبي صلى الله عليه وسلم، إلا إذا نقضوا أصلهم، وقد قال الله تعالى : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قآئما بالقسط﴾ [آل عمران : ١٨] ، وعندهم هذا لا فائدة فيه، فليس في الممكن قسط وجور، حتى يكون قائما بهذا دون هذا، وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

وكذلك الحكمة، عندهم لا يفعل لحكمة، وقد فسروا الحكمة إما بالعلم، وإما بالقدرة، وإما بالإرادة، ومعلوم أن القادر قد يكون." (٢)

"ص -١٢٨- حكيما ويكون غير حكيم، كذلك المريد قد تكون إرادته حكمة وقد تكون سفها، والعلم يطابق المعلوم، وسواء كان حكمة أو سفها، فليس عندهم في نفس الأمر أن الله حكيم .

وكذلك الرحمة، ما عندهم في نفس الأمر إلا إرادة ترجيح أحد المثلين بلا مرجح نسبتها إلى نفع العباد وضررهم سواء، فليس عندهم في نفس الأمر رحمة ولا محبة أيضا .

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**، وبين تناقضهم في الصفات والأفعال، حيث أثبتوا الإرادة مع نفي المحبة والرضا، ومع نفي الحكمة، وبين تناقضهم وتناقض كل من أثبت بعض الصفات دون بعض، وأن المتفلسفة نفاة الإرادة أعظم تناقضا منهم، فإن الرازي ذكر في المطالب العالية [مسألة الإرادة] ، ورجح

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٩/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٠/٢٢١

فيها نفي الإرادة؛ لأنه لم يمكنه أن يجيب عن حجة المتفلسفة على أصول أصحابه الجهمية والمعتزلة ففر إليهم، وكذلك في غير هذا من المسائل؛ فهو تارة يرجح قول المتفلسفة . وتارة يرجح قول المتكلمة . وتارة يحار ويقف، واعترف في آخر عمره بأن طريق هؤلاء وهؤلاء لا تشفي عليلا ولا تروي غليلا .

وقال : قد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات : ﴿الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه : ٥] ، ﴿إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ [فاطر : ١٠] ،." (١)

"ص -١٣٢- والقرآن والأحاديث وأقوال السلف والأئمة كلها تخالف هذا وهذا، وتبين أنه ناداه حين جاء، وأنه يتكلم بمشيئته في وقت بكلام معين، كما قال : ﴿ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملآئكة اسجدوا لآدم ﴾ [الأعراف : ١١] ، وقال تعالى : ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ﴾ [آل عمران : ٥٩] .

والقرآن فيه مئون من الآيات تدل على هذا الأصل، وأما الأحاديث فلا تحصى، وهذا قول أئمة السنة والسلف وجمهور العقلاء؛ ولهذا قال عبد الله بن المبارك والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما : لم يزل متكلما إذا شاء وكيف شاء . وهذا قول عامة أهل السنة؛ فلهذا اتفقوا على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، ولم نعرف عن أحد من السلف أنه قال : هو قديم لم يزل . والذين قالوا من المتأخرين : هو قديم، كثير منهم من لم يتصور المراد، بل منهم من يقول : هو قديم في علمه، ومنهم من يقول : قديم، أي متقدم الوجود، متقدم على ذات زمان المبعث، لا أنه أزلي لم يزل، ومنهم من يقول : بل مرادنا بقديم أنه غير مخلوق، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه على هذا الأصل إذا خلق المخلوقات رآها وسمع أصوات عباده، وكان ذلك بمشيئته وقدرته؛ إذ كان خلقه لهم بمشيئته وقدرته، وبذلك صاروا يرون ويسمع كلامهم . وقد جاء في." (٢)

"ص -١٤٣- ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقا لهم على ذلك القول، وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب وترك المحكم، كالنصارى، والخوارج، وغيرهم؛ إذ كان

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣١/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٥/٢٢١

هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكما، وجعلوا المحكم متشابها .

وأما أولئك كنفاة الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم، وكالفلاسفة فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو المحكم الذي يجب اتباعه، وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء، وإن كان صريحا قد يعلم معناه بالضرورة، يجعلونه من المتشابه؛ ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع، حتى قال يوسف بن أسباط وعبد الله بن المبارك وغيرهما كطائفة من أصحاب أحمد : إن الجهمية نفاة الصفات خارجون عن الثنتين وسبعين فرقة، قالوا : وأصولها أربعة : الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدرية .

وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** أن في قوله تعالى : ﴿منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴾ [آل عمران : ٧] ، في المتشابهات قولان :." (١)

"ص -١٤٥- وكان من أسباب نزول الآية احتجاج النصارى بما تشابه عليهم، كقوله : ﴿إنا ﴾ و ﴿نحن ﴾ ، وهذا يعرف العلماء أن المراد به الواحد المعظم الذي له أعوان، لم يرد به أن الآلهة ثلاثة، فتأويل هذا الذي هو تفسيره يعلمه الراسخون، ويفرقون بين ما قيل فيه : ﴿إياي ﴾ وما قيل فيه : ﴿إنا ﴾ لدخول الملائكة فيما يرسلهم فيه، إذ كانوا رسله، وأما كونه هو المعبود الإله فهو له وحده؛ ولهذا لا يقول : فإيانا فاعبدوا، ولا إيانا فارهبوا، بل متى جاء الأمر بالعبادة والتقوى والخشية والتوكل ذكر نفسه وحده باسمه الخاص، وإذا ذكر الأفعال التي يرسل فيها الملائكة قال : ﴿إنا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ [الفتح : ١] ، ﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ﴾ [القيامة : ١٨] ، ﴿نتلوا عليك من نبإ موسى وفرعون بالحق ﴾ [القصص : ٣] ، ونحو ذلك، مع أن تأويل هذا وهو حقيقة ما دل عليه من الملائكة وصفاتهم وكيفية إرسال الرب لهم لا يعلمه إلا الله، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي، وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ : يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٦/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٨/٢٢١

"ص -١٤٩- وكذلك ما ابتدعه في هذه الطريق ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن على الواجب أبطل من ذلك، كما قد بسط ذلك **في غير هذا الموضع**، وحقيقته أن كل موجود فهو ممكن ليس في الوجود موجود بنفسه، مع أنهم جعلوا هذا طريقا لإثبات الواجب بنفسه، كما يجعل أولئك هذا طريقا لإثبات القديم، وكلاهما يناقض ثبوت القديم والواجب فليس في واحد منهما إثبات قديم ولا واجب بنفسه، مع أن ثبوت موجود قديم وواجب بنفسه معلوم بالضرورة .

ولهذا صار حذاق هؤلاء إلى أن الموجود الواجب والقديم هو العالم بنفسه، وقالوا : هو الله، وأنكروا أن يكون للعالم رب مباين للعالم؛ إذ كان ثبوت القديم الواجب بنفسه لابد منه على كل قول، وفرعون ونحوه ممن أنكر الصانع ما كان ينكر هذا الوجود المشهود، فلما كان حقيقة قول أولئك يستلزم أنه ليس موجود قديم ولا واجب، لكنهم لا يعرفون أن هذا يلزمهم، بل يظنون أنهم أقاموا الدليل على إثبات القديم الواجب بنفسه .

ولكن وصفوه بصفات الممتنع، فقالوا : لا داخل العالم ولا خارجه ولا هو صفة ولا موصوف، ولا يشار إليه، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تستلزم عدمه، وكان هذا مما تنفر عنه العقول والفطر، ويعرف أن هذا صفة المعدوم الممتنع لا صفة الموجود، فدليلهم في نفس." [(١)]

"ص -١٥٣- اللبن وكالزيت والشيرج فى السمسم والزيتون، وقد بسط الكلام على هؤلاء **فى غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن الأصل الذي أضلهم قولهم : ما قامت به الصفات والأفعال، والأمور الاختيارية أو الحوادث فهو حادث، ثم قالوا : والجسم لا يخلو من الحوادث، وأثبتوا ذلك بطرق؛ منهم من قال : لا يخلو عن الأكوان الأربعة : الحركة والسكون والاجتماع والافتراق . ومنهم من قال : لا يخلو عن الحركة والسكون فقط . ومنهم من قال : لا يخلو عن الأعراض، والأعراض كلها حادثة، وهي لا تبقى زمانين، وهذه طريقة الآمدي، وزعم أن أكثر أصحاب الأشعرية اعتمدوا عليها، والرازى اعتمد على طريقة الحركة والسكون .

وقد بسط الكلام على هذه الطرق، وجميع ما احتجوا به على حدوث الجسم وإمكانه، وذكرنا في ذلك كلامهم هم أنفسهم فى فساد جميع هذه الطرق، وأنهم هم بينوا فساد جميع ما استدل به على حدوث الجسم وإمكانه، وبينوا فسادها طريقا طريقا بما ذكروه، كما قد بسط هذا **فى غير هذا الموضع** .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٢/٢٢١

وأما الهشامية والكرامية، وغيرهم، ممن يقول بأنه جسم قديم، فقد شاركوهم في أصل هذه المقالة، لكن لم يقولوا بحدوث كل جسم، ولا." (١)

"ص -١٥٦- السكون ضد الحركة فالقابل لأحدهما لا يخلو عنه وعن الآخر، وهؤلاء يقولون : السكون ليس بضد وجودي، بل هو عدمي، وإنما الوجودي هو الإحداث والإفناء، فلو قبل قيام الإحداث والإفناء به لكان قابلا لقيام الأضداد الوجودية، والقابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده .

وهؤلاء لما أراد منازعوهم إبطال قولهم، كان عمدتهم بيان تناقض أقوالهم، كما ذكر ذلك أبو المعالي وأتباعه، وكما ذكر الآمدي تناقضهم من وجوه كثيرة، قد ذكرت **في غير هذا الموضع**، وغايتها أنها تدل على مناقضتهم لا على صحة مذهب المنازع .

وثم طائفة كثيرة تقول : إنه تقوم به الحوادث وتزول، وإنه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عدم، وهذا مذهب أئمة السنة والحديث من السلف وغيرهم، وأظن الكرامية لهم في ذلك قولان، وإلا فالقول بفناء الصوت الذي كلم به موسى من جنس القول بقدمه، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام والحديث والفقه من السالمية وغيرهم، ومن الحنبلية والشافعية والمالكية، يقول : إنه كلم موسى بصوت سمعه موسى، وذلك الصوت قديم، وهذا القول يعرف فساده ببديهة العقل، وكذلك قول من يقول : كلمة بصوت حادث، وأن ذلك الصوت باق لا يزال هو وسائر ما يقوم به من الحوادث، هي أقوال يعرف فسادها بالبديهة .." (٢)

"ص -١٦٤- جعله مثل المعدوم والممتنع فهو شر من هؤلاء، فإنه معطل ممثل، والمعطل شر من المشرك .

والله ثني قصة فرعون في القرآن في غير موضع؛ لاحتياج الناس إلى الاعتبار بها، فإنه حصل له من الملك ودعوى الربوبية والإلهية والعلو ما لم يحصل مثله لأحد من المعطلين، وكانت عاقبته إلى ما ذكر الله تعالى، وليس لله صفة يماثله فيها غيره، فلهذا لم يجز أن يستعمل في حقه قياس التمثيل، ولا قياس الشمول الذي تستوى أفراده، فإن ذلك شرك، إذ سوى فيه بالمخلوق، بل قياس الأولى، فإنه سبحانه ﴿وله المثل الأعلى في السماوات والأرض﴾ [الروم : ٢٧] . فهو أحق من غيره بصفات الكمال، وأحق من غيره بالتنزيه عن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٦/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٩/٢٢١

صفات النقص .

وقد بسطت هذه الأمور **في غير هذا الموضع**، وبين أن من جعله الوجود المطلق والمقيد بالسلب أو ذاتا مجردة، فهؤلاء مثلوه بأنقص المعقولات الذهنية، وجعلوه دون الموجودات الخارجية، والنفاة الذين قصدوا إثبات حدوث العالم بإثبات حدوث الجسم لم يثبتوا بذلك حدوث شيء، كما قد بين في موضعه .

ثم إنهم جعلوا عمدتهم في تنزيه الرب عن النقائص على نفي الجسم، ومن سلك هذا المسلك لم ينزه الله عن شيء من النقائص البتة، فإنه." (١)

"ص -١٦٦- وأيضا، فإن كنت لم تعرفه فأنت جاهل فلا تتكلم، وإن عرفته فلابد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به، مثل أن تقول : رب العالمين، أو القديم الأزلي، أو الموجود بنفسه ونحو ذلك، وحينئذ فقد أثبت حيا موجودا قائما بنفسه، وأثبته فاعلا وأنت لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم .

وإن قدر أنه جاحد له قيل له : فهذا الوجود مشهود، فإن كان قديما أزليا موجودا بنفسه فقد يثبت جسم قديم أزلي موجود بنفسه وهو ما فررت منه، وإن كان مخلوقا مصنوعا فله خالق خلقه، ولابد أن يكون قديما أزليا، فقد ثبت الموجود القائم بنفسه القديم الأزلي على كل تقدير، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

وهنا قد نبهنا على ذلك، هو أنه كل من بني تنزيهه للرب عن النقائص والعيوب على نفي الجسم، فإنه لا يمكنه أن ينزهه عن عيب أصلا بهذه الحجة، وكذلك من جعل عمدته نفي التركيب .

ومن تدبر ما ذكروه في كتبهم تبين له أنهم لم يقيموا حجة على وجوده، فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه، ولا نزهوه ونفوا عنه ما لا يجوز عليه، إذ كان إثباته هو إثبات حدوث الجسم، ولم يقيموا على ذلك دليلا، والنفي اعتمدوا فيه على ذلك، وهم متناقضون فيه لو." (٢)

"ص -١٦٨- فتبين أن هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل، وأنها مخالفة لما بعث الله به رسوله، ولما فطر عليه عباده، وأن أهلها من جنس الذين ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾ [الملك : ١٠]

وقد بينا **في غير هذا الموضع** فساد ما ذكره الرازي من أن طريقة الوجوب والإمكان من أعظم الطرق، وبينا فسادها وأنها لا تفيد علما، وأنهم لم يقيموا دليلا على إثبات واجب الوجود، وأن طريقة الكمال أشرف منها

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٨/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٠/٢٢١

وعليها اعتماد العقلاء قديما وحديثا، وهو قد اعترف في آخر عمره بأنه قد تأمل الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما وجدها تشفى عليلا، ولا تروى [في المطبوعة : ترى والصواب ما أثبتناه] غليلا، ووجد أقرب الطرق طريقة القرآن .

وطريقة الوجوب والإمكان لم يسلكها أحد قبل ابن سينا، وهو أخذها من كلام المتكلمين الذين قسموا الوجود إلى محدث وقديم، فقسمه هو إلى واجب وممكن؛ ليمكنه القول بأن الفلك ممكن مع قدمه، وخالف بذلك عامة العقلاء من سلفه وغير سلفه، وخالف نفسه، فإنه قد ذكر في المنطق ما ذكره سلفه من أن الممكن لا يكون إلا محدثا، كما قد بسط الكلام عليه **في غير هذا الموضع** .

ثم إن هؤلاء الذين سلكوا هذه الطريقة انتهت بهم إلى قول فرعون؛ فإن." [1]

"ص –١٧١– المسلمون كلهم : إن القرآن كلام الله، ويمسك عن هذه الأقوال .

وهؤلاء توقفوا عن حيرة وشك، ولهم رغبة في العلم والهدى والدين، وهم من أحرص الناس على معرفة الحق في ذلك وغيره، لكن لم يعلموا إلا هذه الأقوال الثلاثة . قول المعتزلة، والكلابية، والسالمية وكل طائفة تبين فساد قول الأخرى، وفي كل قول من الفساد ما يوجب الامتناع من قبوله، ولم يعلموا قولا غير هذه فرضوا بالجهل البسيط، وكان أحب إليهم من الجهل المركب، وكان أسباب ذلك أنهم وافقوا هؤلاء على أصل قولهم ودينهم، وهو الاستدلال على حدوث الأجسام وحدوث العالم بطريقة أهل الكلام المبتدع، كما سلكها من ذكرته من أجلاء شيوخ أهل العلم والدين، والاستدلال على إمكانها بكونها مركبة كما سلك الشيخ الآخر، وهذا ينفي عن الواجب أن يكون جسما بهذه الطريقة، وذلك نفي عنه أنه جسم بتلك الطريقة . وحذاق النظار الذين كانوا أخبر بهذه الطرق وأعظم نظرا واستدلالا بها وبغيرها قد عرفوا فسادها، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

والله سبحانه قد أخبر أنه ﴿أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ﴾ [التوبة : ٣٣، الفتح : ٢٨، الصف : ٩] وأخبر أنه ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا . والله سبحانه يجزي الإنسان بجنس عمله، فالجزاء من جنس العمل، فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه . فإن كان قد قدح فيهم." [2]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٢/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٥/٢٢١

"ص –١٧٥– وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة المسلمين . وذكر جملة الاعتقاد والكلام على علو الله على العرش، وعلى الرؤية ومسألة القرآن ونحو ذلك، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن المعطلة نفاة الصفات أو نفاة بعضها لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول؛ إذ كان ما جاء به الرسول إنما يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنونه أدلة عقلية، ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول .

وحقيقة قولهم أن الرسول لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا عقل، فلم يخبر بذلك خبرا بين به الحق على زعمهم، ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على زعمهم، بخلاف غير هذا، فإنهم معترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب، وعلى صدق الرسول .

وقد يقولون أيضا : إنه أخبر بالمعاد؛ لكن نفوا الصفات لما رأوا أن ما ذكروه من النفي لم يذكره الرسول، فلم يخبر به ولا ذكر دليلا عقليا عليه، بل إنما ذكر الإثبات، وليس هو في نفس الأمر حقا، فأحوج الناس إلى التأويل أو التفويض، فلما نسبوا ما جاء به الرسول إلى أنه ليس فيه لا دليل سمعي ولا عقلي، لا خبر يبين الحق." (١)

"ص –١٩٩– يغيب أحدهم عن شهود نفسه وغيره من المخلوقات، وقد يسمون هذا فناء واصطلاما، وهذا فناء عن شهود تلك المخلوقات، لا أنها في نفسها فنيت، ومن قال : فنى ما لم يكن وبقى مالم يزل، فالتحقيق – إذا كان صادقا – أنه فني شهوده لما لم يكن، وبقى شهوده لما لم يزل . لا أن ما لم يكن فني في نفسه، فإنه باق موجود، ولكن يتوهمون إذا لم يشهدوه أنه قد عدم في نفسه .

ومن هنا دخلت طائفة في الاتحاد والحلول، فأحدهم قد يذكر الله حتى يغلب على قلبه ذكر الله ويستغرق في ذلك فلا يبقى له مذكور مشهود لقلبه إلا الله، ويفنى ذكره وشهوده لما سواه، فيتوهم أن الأشياء قد فنيت، وأن نفسه فنيت حتى يتوهم أنه هو الله، وأن الوجود هو الله .

ومن هذا الباب غلط أبي يزيد ونحوه حيث قال : ما في الجبة إلا الله .

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**، وبين أنه يعبر بالفناء عن ثلاثة أمور :

أحدها : أنه يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبمحبته وطاعته." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٩/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠٤/٢٢١

"ص -٢٣٢- من أهل العلم، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث؛ ولكن يروى عن الحسن البصري موقوفا أو مرسلا : " أن لكل آية ظهرا وبطنا وحدا ومطلعا " وقد شاع في كلام كثير من الناس : [علم الظاهر، وعلم الباطن] ، و [أهل الظاهر، وأهل الباطن] . ودخل في هذه العبارات حق وباطل .

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**؛ لكن نذكر هنا جملا من ذلك فنقول :

قول الرجل : [الباطن] ، إما أن يريد علم الأمور الباطنة، مثل : العلم بما في القلوب من المعارف والأحوال، والعلم بالغيوب التي أخبرت بها الرسل، وإما أن يريد به العلم الباطن، أي الذي يبطن عن فهم أكثر الناس، أو عن فهم من وقف مع الظاهر ونحو ذلك .

فأما الأول، فلا ريب أن العلم منه ما يتعلق بالظاهر، كأعمال الجوارح . ومنه ما يتعلق بالباطن، كأعمال القلوب . ومنه ما هو علم بالشهادة، وهو ما يشهده الناس بحواسهم . ومنه ما يتعلق بالغيب، وهو ما غاب عن إحس ا سهم .

وأصل الإيمان هو الإيمان بالغيب، كما قال تعالى :." (١)

"ص -٢٦٨- وهؤلاء شر من القدرية المعتزلة، الذين يقرون بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، ويكذبون بالقدر، فإن أولئك يشبهون المجوس، وهؤلاء يشبهون المشركين المكذبين بالأنبياء والشرائع، فهم من شر الناس . وقد بسط الكلام على هذه الأمور **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن الظاهر لابد له من باطن يحققه ويصدقه ويوافقه، فمن قام بظاهر الدين من غير تصديق بالباطن فهو منافق، ومن ادعى باطنا يخالف ظاهرا فهو كافر منافق بل باطن الدين يحقق ظاهره ويصدقه ويوافقه، وظاهره يوافق باطنه ويصدقه ويحققه، فكما أن الإنسان لابد له من روح وبدن وهما متفقان، فلابد لدين الإنسان من ظاهر وباطن يتفقان، فالباطن للباطن من الإنسان، والظاهر للظاهر منه .

والقرآن مملوء من ذكر أحكام الباطن والظاهر، والباطن أصل الظاهر، كما قال أبوهريرة : القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب " . وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الإسلام علانية،

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٢٢

والإيمان في القلب " ، وقد قال تعالى : ﴿أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ﴾ [المجادلة : ٢٢] ،." (١)

"ص -٣٠١- وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبديهة .

كان جوابه : أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال، والنص قد دل عليها والعقل أيضا، فإذا أخذ الخصم ينازع في دلالة النص أو العقل جعله مسفسطا أو مقرمطا، وهذا بعينه موجود في الرحمة والمحبة، فإن خصومه ينازعونه في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعي .

ثم يقال لخصومه : بم أثبتم أنه عليم قدير ؟ فما أثبتوه به من سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة، وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمثله في العليم والقدير . وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعاني وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار، كان الجواب ما قررناه في غير هذا الموضع؛ فإن ذلك لا يستلزم حدوثا ولا تركيبا مقتضيا حاجة إلى غيره .

ويعارضون أيضا بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه الفاسدة، ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع النقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من الدلائل، ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعهده أو بوجود يعلمون كيفيته، فلابد أن يفروا إلى إثبات ما لا تشبه حقيقته الحقائق . فالقول في سائر ما سمى ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى .." (٢)

"ص -١٠٢- الناس، حتى يجوزوا أنه يعذب على الأمر اليسير من السيئات مع كثرة الحسنات وعظمها، وأن الرجلين اللذين لهما حسنات وسيئات يغفر لأحدهما مع كثرة سيئاته وقلة حسناته، ويعاقب الآخر على السيئة الواحدة مع كثرة حسناته، ويجعل درجة ذاك في الجنة فوق درجة الثاني .

وهؤلاء يجوزون أن يعذب الله الناس بلا ذنب، وأن يكلفهم ما لا يطيقون ويعذبهم على تركه، والصحابة إنما هربوا وخافوا أن يكون الأمر من هذا الجنس، فقالوا : لا طاقة لنا بهذا؛ فإنه إن كلفنا ما لا نطيق عذبنا، فنسخ الله هذا الظن، وبين أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها، وبين بطلان قول هؤلاء الذين يقولون : إنه يكلف العبد ما لا يطيقه، ويعذبه عليه، وهذا القول لم يعرف عن أحد من السلف والأئمة، بل أقوالهم تناقض ذلك، حتى إن سفيان بن عيينة سئل عن قوله : ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، قال :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٢/٢٢٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/٢٢٣

إلا يسرها، ولم يكلفها طاقتها . قال البغوى : وهذا قول حسن؛لأن الوسع ما دون الطاقة، وإنما قاله طائفة من المتأخرين لما ناظروا المعتزلة فى " مسائل القدر " وسلك هؤلاء مسلك الجبر، جهم وأتباعه، فقالوا هذا القول وصاروا فيه على مراتب، وقد بسط هذا **فى غير هذا الموضع** .

قال ابن الأنبارى فى قوله : ﴿ ولاتحملنا ما لا طاقة لنا به ﴾ [البقرة : ٢٨٦] أى : لا تحملنا ما يثقل علينا أداؤه وإن كنا مطيقين له على تجشم وتحمل." (١)

"ص -١٠٣- مكروه، قال : فخاطب العرب على حسب ما تعقل؛ فإن الرجل منهم يقول للرجل : ما أطيق النظر إليك، وهومطيق لذلك، لكنه ثقيل عليه النظر إليه قال : ومثله قوله : ﴿ ما كانوا يستطيعون السمع ﴾ [هود : ٢٠] .

قلت : ليست هذه لغة العرب وحدهم، بل هذا مما اتفق عليه العقلاء . والاستطاعة فى الشرع هى ما لا يحصل معه للمكلف ضرر راجح، كاستطاعة الصيام والقيام، فمتى كان يزيد فى المرض أو يؤخر البرء لم يكن مستطيعا؛ لأن فى ذلك مضرة راجحة، بخلاف هؤلاء فإنهم كانوا لا يستطيعون السمع لبغض الحق وثقله عليهم؛إما حسدا لقائله، وإما اتباعا للهوى ورين الكفر والمعاصى على القلوب، وليس هذا عذرا، فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوونه لفسدت السموات والأرض ومن فيهن .

والمقصود أن السلف لم يكن فيهم من يقول : إن العبد لا يكون مستطيعا إلا فى حال فعله، وأنه قبل الفعل لم يكن مستطيعا، فهذا لم يأت الشرع به قط، ولا اللغة، ولا دل عليه عقل، بل العقل يدل على نقيضه، كما قد بسط **فى غير هذا الموضع** .

والرب تعالى يعلم أن العبد لا يفعل الفعل مع أنه مستطيع له، والمعلوم أنه لا يفعله، ولا يريده لا أنه لا يقدر عليه، والعلم يطابق." (٢)

"ص -١٢١- وزعم جهم ومن وافقه أنه يكون مؤمنا فى الباطن . . . [بياض الأصل] وأن مجرد معرفة القلب وتصديقه يكون إيمانا يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر، وهذا باطل شرعا وعقلا كما قد بسط **فى غير هذا الموضع** . وقد كفر السلف كوكيع وأحمد وغيرهما من يقول بهذا القول، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : " إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٥/٢٣٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٦/٢٣٣

فسد الجسد كله، ألا وهى القلب " ، فبين أن صلاح القلب مستلزم لصلاح الجسد . فإذا كان الجسد غير صالح دل على أن القلب غير صالح، والقلب المؤمن صالح، فعلم أن من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمنا، حتى إن المكره إذا كان فى إظهار الإيمان فلابد أن يتكلم مع نفسه وفى السر مع من يأمن إليه، ولابد أن يظهر على صفحات وجهه وفلتات لسانه، كما قال عثمان . وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله ولا بفعله قط فإنه يدل على أنه ليس فى القلب إيمان .

وذلك أن الجسد تابع للقلب، فلا يستقر شيء فى القلب إلا ظهر موجبه ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه، وإن لم يظهر كل موجبه لمعارض فالمقتضى لظهور موجبه قائم؛ والمعارض لا يكون لازما للإنسان لزوم القلب له، وإنما يكون فى بعض الأحوال متعذرا إذا." (١)

"ص -١٤٣- قال بعض الناس : إذا كان هذا الدعاء قد أجيب، فطلب ما فيه من باب تحصيل الحاصل، وهذا لا فائدة فيه، فيكون هذا الدعاء عبادة محضة ليس المقصود به السؤال، وهذا القول قد قاله طائفة فى جميع الدعاء أنه إن كان المطلوب مقدرا فلا حاجة إلى سؤاله وطلبه، وإن كان غير مقدر لم ينفع الدعاء . دعوت أو لم تدع . فجعلوا الدعاء تعبدا محضا، كما قال ذلك طائفة أخرى فى التوكل .

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء **فى غير هذا الموضع**، وذكرنا قول من جعل ذلك أمارة أو علامة بناء على أنه ليس فى الوجود سبب يفعل به؛ بل يقترن أحد الحادثين بالآخر، قاله طائفة من القدرية النظار، وأول من عرف عنه ذلك الجهم بن صفوان ومن وافقه، وذكرنا أن " القول الثالث " هو الصواب، وهو أن الدعاء والتوكل والعمل الصالح سبب في حصول المدعو به من خير الدنيا والآخرة والمعاصي سبب، وأن الحكم المعلق بالسبب قد يحتاج إلى وجود الشرط وانتفاء الموانع، فإذا حصل ذلك حصل المسبب بلا ريب .

والمقصود هنا الكلام في الدعاء الذى قد علم أنه أجيب، فقال بعض الناس : هذا تعبد محض لحصول المطلوب بدون دعائنا، فلا يبقى سببا ولا علامة، وهذا ضعيف .." (٢)

"ص -١٤٤- أما أولا : فإن العمل الذى لا مصلحة للعبد فيه لا يأمر الله به، وهذا بناء على قول السلف : إن الله لم يخلق ولم يأمر إلا لحكمة، كما لم يخلق ولم يأمر إلا لسبب . والذين ينكرون الأسباب والحكم يقولون : بل يأمر بما لا منفعة فيه للعباد البتة، وإن أطاعوه وفعلوا ما أمرهم به، كما بسط الكلام

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٣/٨٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٣/١٠٦

على ذلك في غير هذا الموضع .

والمقصود أن كل ما أمر الله به، أمر به لحكمة، وما نهى عنه نهى لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقهاء قاطبة وسلف الأمة وأئمتها وعامتها، فالتعبد المحض ـ بحيث لا يكون فيه حكمة ـ لم يقع . نعم، قد تكون الحكمة فى المأمور به وقد تكون في الأمر، وقد تكون في كليهما، فمن المأمور به ما لو فعله العبد بدون الأمر حصل له منفعة؛ كالعدل، والإحسان إلى الخلق، وصلة الرحم، وغير ذلك . فهذا إذ أمر به صار فيه حكمتان حكمة فى نفسه، وحكمة في الأمر، فيبقى له حسن من جهة نفسه ومن جهة أمر الشارع، وهذا هو الغالب على الشريعة، وما أمر الشرع به بعد أن لم يكن إنما كانت حكمته لما أمر به .

وكذلك ما نسخ زالت حكمته وصارت فى بدله كالقبلة .

وإذا قدر أن الفعل ليست فيه حكمة أصلا فهل يصير بنفس الأمر فيه حكمة الطاعة ؟ وهذا جائز عند من يقول بالتعبد المحض وإن لم يقل." [1]

"ص –١٧٣– فالآلهة التى جعلها عابدوها آلهة يعبدونها كثيرة، لكن هى لا تستحق العبادة فليست بآلهة، كمن جعل غيره شاهدا أو حاكما أو مفتيا أو أميرا وهو لا يحسن شيئا من ذلك .

ولابد لكل إنسان من إله يألهه ويعبده، " تعس عبد الدينار وعبد الدرهم " ، فإن بعض الناس قد أله ذلك محبة وذلا وتعظيما، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

فإذا شهد الله أنه لا إله إلا هو، فقد حكم وقضى بألا يعبد إلا إياه .

وأيضا فلفظ الحكم والقضاء يستعمل فى الجمل الخبرية، فيقال للجمل الخبرية : قضية، ويقال : قد حكم فيها بثبوت هذا المعنى وانتفاء هذا المعنى، وكل شاهد ومخبر هو حاكم بهذا الاعتبار قد حكم بثبوت ما أثبته ونفى ما نفاه حكما خبريا، قد يتضمن حكما طلبيا .

فصل

وشهادة الرب وبيانه وإعلامه يكون بقوله تارة، وبفعله تارة .

فالقول : هو ما أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وأوحاه إلى عباده." [2]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٧/٢٣٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع ال ملك فهد)، ٧/٢٣٤

"ص –١٧٥– المحكمة عند خلقه أنه لا إله إلا هو .

فصل

وقوله : ﴿ قآئما بالقسط ﴾ [آل عمران : ١٨] هو نصب على الحال، وفيه وجهان :

قيل : هو حال من شهد أي : شهد قائما بالقسط .

وقيل : من " هو " أى : لا إله إلا هو قائما بالقسط، كما يقال : لا إله إلا هو وحده، وكلا المعنيين صحيح .

وقوله : ﴿ قآئما بالقسط ﴾ يجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين فى أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان، كما قالوا فى قوله : ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾ [الحاقة : ١٩] ، و ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، و ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد ﴾ [ق : ١٧] ، ونحو ذلك . وسيبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معمولا، ويقولون : حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه، وقول الكوفيين أرجح، كما قد بسطته **فى غير هذا الموضع** .

وعلى المذهبين فقوله : ﴿ القسط ﴾ يخرج على هذا، إما كونه يشهد قائما بالقسط فإن القائم بالقسط هو القائم بالعدل، كما فى قوله :." [(١)]

"ص –١٨١– للشرك، وتضمنت عدله المنافى للظلم، وتضمنت عزته وحكمته المنافية للذل والسفه، وتضمنت تنزيهه عن الشرك والظلم والسفه، ففيها إثبات التوحيد، وإثبات العدل، وإثبات الحكمة، وإثبات القدرة .

والمعتزلة قد تحتج بها على ما يدعونه من التوحيد والعدل والحكمة ولا حجة فيها لهم، لكن فيها حجة عليهم، وعلى خصومهم الجبرية أتباع الجهم بن صفوان؛ الذين يقولون : كل ما يمكن فعله فهو عدل، وينفون الحكمة، فيقولون : يفعل لا لحكمة، فلا حجة فيها لهم؛ فإنه أخبر أنه لا إله إلا هو، وليس فى ذلك نفى الصفات، وهم يسمون نفى الصفات توحيدا، بل الإله هو المستحق للعبادة، والعبادة لا تكون إلا مع محبة المعبود .

والمشركون جعلوا لله أندادا يحبونهم كحب الله، والذين آمنوا أشد حبا لله، فدل ذلك على أن المؤمنين يحبون الله أعظم من محبة المشركين لأندادهم، فعلم أن الله محبوب لذاته، ومن لم يقل بذلك لم يشهد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/٢٣٤

فى الحقيقة أن لا إله إلا هو .

والجهمية والمعتزلة يقولون : إن ذاته لا تحب، فهم فى الحقيقة منكرون إلهيته، وهذا مبسوط **فى غير هذا الموضع** .." (١)

"ص -١٨٤- من المثبتة؛ لكن قالوا : الحكمة أمر منفصل عنه لا يقوم به، كما قالوا فى كلامه وإرادته، فاستطال عليهم المجبرة بذلك، فقالوا : الحكيم : من يفعل لحكمة تعود إلى نفسه، فإن لم تعد إلى نفسه لم يكن حكيما بل كان سفيها .

فيقال للمجبرة : ما نفيتم به الحكمة هو بعينه حجة من نفى الإرادة من المتفلسفة ونحوهم، قالوا : الإرادة لا تكون إلا لمن ينتفع ويتضرر، ويتألم ويلتذ، وإثبات إرادة بدون هذا لا يعقل، وأنتم تقولون : نحن موافقون للسلف وسائر أهل السنة على إثبات الإرادة، فما كان جوابا لكم عن هذا السؤال فهو جواب سائر أهل السنة لكم، حيث أثبتم إرادة بلا حكمة يراد الفعل لها . وقد بسط هذا **فى غير هذا الموضع**، وبين ما فى لفظ هذه الحجة من الكلمات المجملة، والله أعلم .

فصل

وإثبات شهادة أولى العلم يتضمن أن الشهادة له بالوحدانية يشهد بها له غيره من المخلوقين؛ الملائكة والبشر، وهذا متفق عليه، يشهدون أن لا إله إلا الله، ويشهدون بما شهد به لنفسه .." (٢)

"ص -٢١٥- ولهذا وغيره، كثر القران بين الصلاة والزكاة فى كتاب الله .

وقد ذكرنا فيما تقدم : أن الصلاة بالمعنى العام تتضمن كل ما كان ذكرا لله أو دعاء له، كما قال عبد الله بن مسعود : مادمت تذكر الله فأنت فى صلاة، ولو كنت فى السوق، وهذا المعنى . وهو دعاء الله أى قصده والتوجه إليه المتضمن ذكره على وجه الخشوع والخضوع . هو حقيقة الصلاة الموجودة فى جميع موارد اسم الصلاة، كصلاة القائم والقاعد والمضطجع . والقارئ والأمى والناطق والأخرس، وإن تنوعت حركاتها وألفاظها؛ فإن إطلاق لفظ الصلاة على مواردها هو بالتواطؤ المنافى للاشتراك والمجاز، وهذا مبسوط **فى غير هذا الموضع** .

إذ من الناس من ادعى فيها الاشتراك، ومنهم من ادعى المجاز، بناء على كونها منقولة من المعنى اللغوى،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٢٣٤

أو مزيدة، أو على غير ذلك، وليس الأمر كذلك، بل اسم الجنس العام المتواطئ المطلق إذا دل على نوع أو عين، كقولك : هذا الإنسان وهذا الحيوان، أو قولك : هات الحيوان الذى عندك وهى غنم، فهنا اللفظ قد دل على شيئين : على المعنى المشترك الموجود فى جميع الموارد وعلى ما يختص به هذا النوع أو العين، فاللفظ المشترك الموجود في جميع التصاريف على القدر المشترك، وما قرن باللفظ من لام التعريف مثلا أو غيرها دل على الخصوص والتعيين، وكما أن المعنى الكلى المطلق لا وجود له فى." (١)

"ص -٢٧١- فقالت المثبتة من الجهمية المجبرة : بل كل الأفعال جائزة عليه، كما جاز ذلك الخاص، وإنما يعلم أنه لا يفعل بما لا يفعل، أو يفعل ما يفعل بالخبر، خبر الأنبياء عنه . وإلا فمهما قدر جاز أن يفعله، وجاز ألا يفعله، ليس فى نفس الأمر سبب ولا حكمة، ولا صفة تقتضي التخصيص ببعض الأفعال دون بعض، بل ليس إلا مشيئة، نسبتها إلى جميع الحوادث سواء، ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح .

فقيل لهم : فيجوز تأييد الكذاب بالمعجز، فلا يبقى المعجز دليلا على صدق الأنبياء . فلا يبقى خبر نبى يعلم به الفرق، فيلزم ـ مع الكفر بالأنبياء ـ ألا يعلم الفرق، لا بسمع ولا بعقل .

فاحتالوا للفرق بين المعجزات وغيرها، بأن تجويز إتيان الكذاب بالمعجزات يستلزم تعجيز الباري ـ تعالى ـ عما به يفرق بين الصادق والكاذب، أو لأن دلالتها على الصدق معلوم بالاضطرار، كما قد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**، وبين خطأ الطائفتين، وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهما في الجبر ـ ونفوا حكمة الله ورحمته، والأسباب التى بها يفعل، وما خلقه من القوى وغيرها ـ هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول .." (٢)

"ص -٢٨٨- لم يفعله، لعلمه بأن هذا ضرر لا منفعة فيه . ومن لم يعلم أن هذا يضره ـ كالصبى، والمجنون، والساهي، والغافل ـ فقد يفعل ذلك .

ومن أقدم على ما يضره ـ مع علمه بما فيه من الضرر عليه ـ فلظنه أن منفعته راجحة .

فإما أن يجزم بضرر مرجوح، أو يظن أن الخير راجح، فلابد من رجحان الخير، إما فى الظن وإما فى المظنون، كالذي يركب البحر ويسافر الأسفار البعيدة للربح، فإنه لو جزم بأنه يغرق أو يخسر لما سافر،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٠/٢٣٤

لكنه يترجح عنده السلامة والربح، وإن كان مخطئا في هذا الظن .

وكذلك الذنوب، إذا جزم السارق بأنه يؤخذ ويقطع، لم يسرق . وكذلك الزاني، إذا جزم بأنه يرجم، لم يزن . والشارب يختلف حاله، فقد يقدم على جلد أربعين وثمانين، ويديم الشرب مع ذلك؛ ولهذا كان الصحيح : أن عقوبة الشارب غير محدودة، بل يجوز أن تنتهي إلى القتل، إذا لم ينته إلا بذلك، كما جاءت بذلك الأحاديث، كما هو مذكور في غير هذا الموضع .

وكذلك العقوبات، متى جزم طالب الذنب بأنه يحصل له به." (١)

"ص -٢٩٦- وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يقول الله تعالى : خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا " .

فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت مقرة لله بالإلهية، محبة له، تعبده لا تشرك به شيئا، ولكن يفسدها ما يزين لها شياطين الإنس والجن بما يوحى بعضهم إلى بعض من الباطل، قال تعالى : ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون ﴾ [الأعراف : ١٧٢، ١٧٣] .

وتفسير هذه الآية مبسوط في غير هذا الموضع .

الثاني : أن الله ـ تعالى ـ قد هدى الناس هداية عامة بما جعل فيهم بالفطرة من المعرفة وأسباب العلم، وبما أنزل إليهم من الكتب، وأرسل إليهم من الرسل، قال تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ [العلق : ١ـ ٥] ، وقال تعالى : ﴿ الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان ﴾ [الرحمن : ١ـ ٤]." (٢)

"ص -٣٠١- والرحمة، وما لم نعلم أعظم مما علمناه .

فتبارك الله أحسن الخالقين، وأرحم الراحمين، وخير الغافرين، ومالك يوم الدين، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، الذي لا يحصى العباد ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه، الذي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٧/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٥/٢٣٤

له الحمد فى الأولى والآخر، وله الحكم وإليه ترجعون، الذي يستحق الحمد والحب والرضا لذاته، ولإحسانه إلى عباده ـ سبحانه وتعالى ـ يستحق أن يحمد لما له فى نفسه من المحامد والإحسان إلى عباده . هذا حمد شكر، وذاك حمد مطلقا .

وقد ذكرنا ـ **فى غير هذا الموضع** ـ ما قيل : من أن كل ما خلقه الله فهو نعمة على عباده المؤمنين، يستحق أن يحمدوه ويشكروه عليه، وهو من آلائه؛ ولهذا قال فى آخر سورة النجم : ﴿ فبأي آلاء ربك تتمارى ﴾ [النجم : ٥٥] ، وفى سورة الرحمن يذكر : ﴿كل من عليها فان ﴾ [الرحمن : ٢٦] ونحو ذلك، ثم يقول عقب ذلك : ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾ [الرحمن : ٢٨] .

وقال آخرون ـ منهم الزجاج، وأبو الفرج ابن الجوزي ـ : ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾ أي : من هذه الأشياء المذكورة؛ لأنها كلها ينعم بها عليكم فى دلالتها إياكم على وحدانيته، وفي رزقه إياكم ما به قوامكم .

وهذا قالوه فى سورة الرحمن .." (١)

"ص -٣١٤- وهو خلاف ما وصف الله به نفسه، في قوله تعالى : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ [الزخرف : ٧٦] ، وقوله : ﴿ وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم ﴾ [هود : ١٠١] ، وقوله : ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ [فصلت : ٤٦] .

كيف يكون ظالما وهم فيما بينهم لو أساء بعضهم إلى بعض، أو قصر فى حقه لكان يؤاخذه، ويعاقبه وينتقم منه، ويكون ذلك عدلا إذا لم يعتد عليه ؟ !

ولو قال : إن الذي فعلته قدر علي فلا ذنب لي فيه، لم يكن هذا عذرا له عندهم باتفاق العقلاء .

فإذا كان العقلاء متفقين على أن حق المخلوق لا يجوز إسقاطه احتجاجا بالقدر، فكيف يجوز إسقاط حق الخالق احتجاجا بالقدر وهو ـ سبحانه ـ الحكم العدل، الذي لا يظلم مثقال ذرة، وإن تك حسنة يضاعفها، ويؤت من لدنه أجرا عظيما ؟ وهذا مبسوط **فى غير هذا الموضع** .

فقوله : " أحق ما قال العبد " : يقتضي أن حمد الله أحق ما قاله العبد، فله الحمد على كل حال؛ لأنه لا يفعل إلا الخير." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٠/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٣/٢٣٤

"ص -٣٤١- وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله، وأنه لا يقدر أن يأتي بها إلا الله، فلا يأتى بالحسنات إلا هو، ولا يذهب السيئات إلا هو، وأنه ﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده ﴾ [فاطر : ٢] . صار توكله ورجاؤه ودعاؤه للخالق وحده .

وكذلك إذا علم ما يستحقه الله من الشكر . الذي لا يستحقه غيره . صار علمه بأن الحسنات من الله يوجب له الصدق في شكر الله، والتوكل عليه .

ولو قيل : إنها من نفسه لكان غلطا؛ لأن منها ما ليس لعمله فيه مدخل، وما كان لعمله فيه مدخل فإن الله هو المنعم به، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ ولا منجى منه إلا إليه .

وعلم أن الشر قد انحصر سببه فى النفس، فضبط ذلك وعلم من أين يؤتى، فاستغفر ربه مما فعل وتاب، واستعان الله واستعاذ به مما لم يعمل بعد، كما قال من قال من السلف : لا يرجون عبد إلا ربه، ولا يخافن عبد إلا ذنبه .." (١)

"ص -٣٥٧- الجنيد وأئمة الدين في التوحيد، فلم يفرقوا بين القديم والمحدث .

وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود . كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع . وهو قول أهل الوحدة، كابن عربي الحاتمي، وابن سبعين، والقونوي، والتلمسانى، والبليانى، وابن الفارض، وأمثالهم .

والمقصود هنا : الكلام على من نفى الحكم والعدل والأسباب فى القدر من أهل الكلام والمتصوفة، الذين وافقوا جهما فى هذا الأصل . وهو بدعته الثانية التى اشتهرت عنه، بخلاف الإرجاء؛ فإنه منسوب إلى طوائف غيره .

فهؤلاء يقولون : إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ويمكن فعله، من غير مراعاة حكمة، ولا رحمة ولا عدل، ويقولون : إن مشيئته هي محبته .

ولهذا تجد من اتبعهم غير معظم للأمر والنهي، والوعد والوعيد بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله، أو عن بعضه، أو متكلف لما يعتقده أو يعلمه؛ فإنهم أرادوا أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء، وأن كل ما شاءه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨٠/٢٣٤

فقد أحبه، وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها، ولا حكمة يسوقه إليها، بل غايته أنه يسوق المقادير إلى المواقيت .." (١)

"ص -٣٥٩- الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، بل أفضل منهم، ويدعون بأدعية فيها اعتداء، كما يوجد فى جواب الشاذلي، وقد بسط الكلام على هذا **فى غير هذا الموضع** .

وآخرون من عوام هؤلاء يجوزون أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجرا، بل كافرا، ويقولون : هذه موهبة وعطية، يعطيها الله من يشاء، ما هي متعلقة لا بصلاة، ولا بصيام، ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء، وتكون كراماتهم من الأحوال الشيطانية، التى يكون مثلها للسحرة والكهان، قال الله تعالى : ﴿ ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ﴾ [البقرة ١٠١، ١٠٢] .

وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : " لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه " .

والمسلمون ـ الذين جاءهم كتاب الله : القرآن ـ عدل كثير منهم ـ ممن أضله الشيطان من المنتسبين إلى الإسلام ـ إلى أن نبذ كتاب الله." (٢)

"ص -٣٧٥- الجنيد وأئمة الدين في التوحيد، فلم يفرقوا بين القديم والمحدث .

وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود ـ كما قد بسط الكلام عليهم **فى غير هذا الموضع** ـ وهو قول أهل الوحدة، كابن عربي الحاتمي، وابن سبعين، والقونوي، والتلمساني، والبلياني، وابن الفارض، وأمثالهم .

والمقصود هنا : الكلام على من نفى الحكم والعدل والأسباب فى القدر من أهل الكلام والمتصوفة، الذين وافقوا جهما فى هذا الأصل . وهو بدعته الثانية التى اشتهرت عنه، بخلاف الإرجاء؛ فإنه منسوب إلى طوائف غيره .

فهؤلاء يقولون : إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ويمكن فعله، من غير مراعاة حكمة، ولا رحمة ولا عدل، ويقولون : إن مشيئته هي محبته .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩٦/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩٨/٢٣٤

ولهذا تجد من اتبعهم غير معظم للأمر والنهي، والوعد والوعيد بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله، أو عن بعضه، أو متكلف لما يعتقده أو يعلمه؛ فإنهم أرادوا أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء، وأن كل ما شاءه فقد أحبه، وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها، ولا حكمة يسوقه إليها، بل غايته أنه يسوق المقادير إلى المواقيت .." [١]

"ص -٤١٣- فيها شرك، أو هي شرك خالص، كما ظن ذلك المشركون الأولون، وكما يظنه النصارى، ومن ضل من المنتسبين إلى الإسلام، الذين يدعون غير الله، ويحجون إلى قبره أو مكانه، وينذرون له، ويحلفون به، ويظنون أنه بهذا يصير شفيعا لهم، قال تعالى : ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا ﴾ [الإسراء : ٥٦، ٥٧] .

قال طائفة من السلف : كان أقوام يعبدون المسيح والعزير والملائكة، فبين الله أنهم لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويله، كما بين أنهم لا يملكون الشفاعة، وهذا لا استثناء فيه، وإن كان الله يجيب دعاءهم، ثم قال : ﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا ﴾ ، فبين أن هؤلاء المزعومين، الذين يدعونهم من دون الله كانوا يرجون رحمة الله تعالى ويخافون عذابه، ويتقربون إليه بالأعمال الصالحة، كسائر عباده المؤمنين وقد قال تعالى : ﴿ ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ﴾ [آل عمران : ٨٠] .

وللناس فى الشفاعة أنواع من الضلال، قد بسطت **في غير هذا الموضع** .." [٢]

"ص -٤١٥- والمذنبون . الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم فخفت موازينهم فاستحقوا النار . من كان منهم من أهل " لا إله إلا الله " فإن النار تصيبه بذنوبه، ويميته الله فى النار إماتة، فتحرقه النار إلا موضع السجود، ثم يخرجه الله من النار بالشفاعة، ويدخله الجنة، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة .

فبين أن مدار الأمر كله على تحقيق كلمة الإخلاص، وهى " لا إله إلا الله " لا على الشرك بالتعلق بالموتى وعبادتهم، كما ظنه الجاهليون، وهذا مبسوط **فى غير هذا الموضع** .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٥/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥٣/٢٣٤

والمقصود هنا أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين " الحمد " الذى هو رأس الشكر، وبين " التوحيد والاستغفار " إذا رفع رأسه من الركوع فيقول : " ربنا ولك الحمد، ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد " ثم يقول : " اللهم طهرنى بالثلج والبرد، والماء البارد، اللهم طهرنى من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس "كما رواه مسلم فى الصحيح عن أبى سعيد الخدرى . رضى الله تعالى عنه . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه." (١)

"ص -٤٩٨- لكلماته، وهو سبحانه لا مبدل لكلماته .

يبين ذلك قوله تعالى : ﴿ لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد ﴾ [ق : ٢٨، ٢٩] ، فأخبر سبحانه أنه قدم إليهم بالوعيد، وقال : ﴿ ما يبدل القول لدي ﴾ وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده أيضا وأن وعيده لا يبدل .

وهذا مما احتج به القائلون بأن فساق الملة لا يخرجون من النار . وقد تكلمنا عليهم **فى غير هذا الموضع**، لكن هذه الآية تضعف جواب من يقول : إن إخلاف الوعيد جائز : فإن قوله : ﴿ ما يبدل القول لدي ﴾ بعد قوله : ﴿ وقد قدمت إليكم بالوعيد ﴾ دليل على أن وعيده لا يبدل، كما لا يبدل وعده .

لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها، وقد قال تعالى : ﴿ سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ [الفتح : ١٥] ، والله أعلم .." (٢)

"ص -٥- "التفسير"

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الزمر

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥٥/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٢٣٦

فصل

قد قال تعالى : ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾ [الزمر : ١٨] ، والمراد بالقول : القرآن، كما فسره بذلك سلف الأمة وأئمتها، كما قال تعالى : ﴿أفلم يدبروا القول أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين ﴾ [المؤمنون : ٦٨] ، واللام لتعريف القول المعهود؛ فإن السورة كلها إنما تضمنت مدح القرآن واستماعه، وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع**، وبينا فساد قول من استدل بهذه على سماع الغناء وغيره، وجعلها عامة . وبينا أن تعميمها في كل قول باطل بإجماع المسلمين .

وهنا سؤال مشهور، وهو أنه قال : ﴿يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾ [الزمر : ١٨] ،." [١]

"ص -١٩- وقد ذكرنا في غير موضع أن هذه كما ترد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، فهى ترد أيضا على المرجئة الواقفية، الذين يقولون : يجوز أن يعذب كل فاسق فلا يغفر لأحد، ويجوز أن يغفر للجميع، فإنه قد قال : ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ فأثبت أن ما دون ذلك هو مغفور لكن لمن يشاء، فلو كان لا يغفره لأحد بطل قوله : ﴿ويغفر ما دون ذلك ﴾ ، ولو كان يغفره لكل أحد بطل قوله : ﴿لمن يشاء ﴾ ، فلما أثبت أنه يغفر ما دون ذلك وأن المغفرة هى لمن يشاء، دل ذلك على وقوع المغفرة العامة مما دون الشرك، لكنها لبعض الناس .

وحينئذ، فمن غفر له لم يعذب، ومن لم يغفر له عذب، وهذا مذهب الصحابة والسلف والأئمة، وهو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار وبعضهم يغفر له، لكن هل ذلك على وجه الموازنة والحكمة، أو لا اعتبار بالموازنة ؟ فيه قولان للمنتسبين إلى السنة من أصحابنا وغيرهم، بناء على أصل الأفعال الإلهية، هل يعتبر فيها الحكمة والعدل ؟ وأيضا، فمسألة الجزاء فيها نصوص كثيرة دلت على الموازنة، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن قوله : ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ [الزمر : ٥٣] ، فيه نهى عن القنوط من رحمة الله تعالى، وإن عظمت الذنوب وكثرت، فلا يحل لأحد أن يقنط من." [٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٢٣٨

"ص -٥٣- واشتهر القول بإنكار تفاضله بعد المائتين لما أظهرت الجهمية القول بأن القرآن مخلوق . واتفق أئمة السنة وجماهير الأمة على إنكار ذلك ورده عليهم . وظنت طائفة كثيرة مثل أبي محمد بن كلاب ومن وافقه أن هذا القول لا يمكن رده إلا إذا قيل : إن الله لم يتكلم بمشيء ته وقدرته، ولا كلم موسى حين أتاه، ولا قال للملائكة : اسجدوا لآدم بعد أن خلقه، ولا يغضب على أحد بعد أن يكفر به، ولا يرضي عنه بعد أن يطيعه، ولا يحبه بعد أن يتقرب إليه بالنوافل، ولا يتكلم بكلام بعد كلام، فتكون كلماته لا نهاية لها، إلى غير ذلك مما ظنوا انتفاءه عن الله . وقالوا : إنما يمكن مخالفة هؤلاء إذا قيل بأن القرآن وغيره من الكلام لازم لذات الله تعالى لم يزل ولا يزال يتكلم بكل كلام له كقوله : ﴿يا آدم ﴾ ، ﴿يا نوح ﴾ ، وصاروا طائفتين : طائفة تقول : إنه معنى واحد قائم بذاته، وطائفة تقول : إنه حروف أو حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أزلا وأبدا، وإن كانت مترتبة في ذاتها ترتبا ذاتيا لا ترتبا وجوديا، كما قد بين مقالات الناس في كلام الله **في غير هذا الموضع** . والأولون عندهم : كلام الله شيء واحد لا بعض له، فضلا عن أن يقال : بعضه أفضل من بعض . والآخرون يقولون : هو قديم لازم لذاته، والقديم لا يتفاضل .

وربما نقل عن بعض السلف في قوله تعالى : ﴿نأت بخير منها ﴾ [البقرة : ١٠٦] أنه قال :." [(١)]

"ص -٨٨- قد سبقه غيره والقديم لا يسبقه غيره، والصوت المعين لا يبقي زمانين، فكيف يكون قديما ؟ ! فقال بأن القديم هو المعنى، ثم جعل المعنى واحدا لا يتعدد ولا يتبعض؛ لامتناع اختصاصه بعدد معين، وامتناع معان لا نهاية لها في آن واحد، وجعل القرآن العربي ليس هو كلام الله .

فلما شاع قوله، وعرف جمهور المسلمين فساده شرعا وعقلا، قالت طائفة أخرى ممن وافقته على مذهب السلف : إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وعلى الأصل الذي أحدثه من القول بقدم القرآن : إن القرآن قديم، وهو مع ذلك الحروف المتعاقبة والأصوات المؤلفة . فصار قول هؤلاء مركبا من قول المعتزلة وقول الكلابية، فإذا ناظروا المعتزلة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق؛ ناظروهم بطريقة ابن كلاب، وإذا ناظرهم الكلابية على أن القرآن العربي كلام الله وأن القرآن الذي يقرأه المسلمون كلام الله؛ ناظروهم بحجج المعتزلة، وليس شيء من هذه الأقوال قول أحد من السلف كما بسط **في غير هذا الموضع**، ولا قال شيئا من هذه الأقوال لا الأئمة الأربعة ولا أصحابهم الذين أدركوهم، وإنما قاله -ممن ينتسب إليهم- بعض المتأخرين

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٢/٢٣٨

الذين تلقوها عمن قالها من أهل الكلام، ولم يكن لهم خبرة لا بأقوال السلف التي دل عليها الكتاب والسنة والعقل الصريح،." [1]

"ص -٩٧- قال علقمة وقد روي عن ابن مسعود : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم . فالعبد مأمور بالتقوي والصبر، فالتقوى : فعل ما أمر به . ومن الصبر، الصبر على ما أصابه، وهذا هو صاحب العاقبة المحمودة، كما قال يوسف عليه السلام : ﴿إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ [يوسف : ٩٠] ، وقال تعالى : ﴿وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور ﴾ [آل عمران : ١٨٦] ، وقال : ﴿وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] ، وقال : ﴿بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملآئكة مسومين ﴾ [آل عمران : ١٢٥] .

ولابد لكل عبد من أن يقع منه ما يحتاج معه إلى التوبة والاستغفار، ويبتلي بما يحتاج معه إلى الصبر، فلهذا يؤمر بالصبر والاستغفار كما قيل لأفضل الخلق : ﴿فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار ﴾ [غافر : ٥٥] . وقد بسط الكلام **في غير هذا الموضع** على مناظرة آدم وموسى، فإن كثيرا من الناس حملوها على محامل مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة، ومنهم من كذب بالحديث لعدم فهمه له، والحديث حق يوجب أن الإنسان إذا جرت عليه مصيبة بفعل غيره مثل أبيه أو غير أبيه، لا سيما إذا كان أبوه قد تاب منها فلم يبق عليه من جهة الله تبعة، كما جري لآدم صلوات الله عليه قال تعالى : ﴿وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى ﴾ [طه ١٢١ : ١٢٢] ،." [2]

"ص -٩٩- وهذا مبسوط في موضعه .

والمراد هنا : أنه سبحانه بين أنه إنما خلق المخلوقات لحكمته، وهذا معنى قوله : ﴿بالحق ﴾ ، وقد ذم من ظن أنه خلق ذلك باطلا وعبثا، فقال : ﴿فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم ﴾ [المؤمنون : ١١٥] ، وقال : ﴿أيحسب الإنسان أن يترك سدى ﴾ [القيامة : ٣٦] ، وقال : ﴿إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب الذين يذكرون الله قياما وقعودا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٧/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٦/٢٣٨

وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ﴾ [آل عمران : ١٩٠ : ١٩١] ، فلابد من جزاء العباد على أعمالهم؛ فلهذا قيل : ﴿فاصفح الصفح الجميل ﴾ [الحجر : ٨٥] . ولله سبحانه في كل ما يخلقه حكمة يحبها ويرضاها، وهو سبحانه أحسن كل شيء خلقه، وأتقن كل ما صنع، فما وقع من الشر الموجود في المخلوقات، فقد وجد لأجل تلك الحكمة المطلوبة المحبوبة المرضية، فهو من الله حسن جميل، وهو -سبحانه- محمود عليه، وله الحمد على كل حال، وإن كان شرا بالنسبة إلى بعض الأشخاص .

وهذا موضوع عظيم قد بسط **في غير هذا الموضع**، فإن الناس - في باب خلق الرب وأمره ولم فعل ذلك ؟ - على طرفين ووسط : فالقدرية من المعتزلة وغيرهم قصدوا تعظيم الرب وتنزيهه عما ظنوه قبيحا من الأفعال وظلما؛ فأنكروا عموم قدرته ومشيئته، ولم يجعلوه خالقا." (١)

"ص -١٠١- ما خلق؛ فيمتنع في حقه لام العاقبة التي تتضمن نفي العلم أو نفي القدرة .

وأنكر هؤلاء محبة الله ورضاه لبعض الموجودات دون بعض . وقالوا : المحبة والرضا هو من معنى الإرادة، والله مريد لكل ما خلقه، فهو راض بذلك محب له . وزعموا أن ما في القرآن من نفي حبه ورضاه بالكفر والمعاصي كقوله : ﴿والله لا يحب الفساد ﴾ [البقرة : ٢٠٥] ، ﴿ولا يرضي لعباده الكفر ﴾ [الزمر : ٧] محمول على عباده الذين لم يقع ذلك منهم، أو أنه لم يرده دينا يثيبهم عليه . وزعموا أن الله لا يحب ولا يرضى ما أمر به من العبادات إلا إذا وقع، فيريده كما يريد حينئذ ما وقع من الكفر والمعاصي، إلى غير ذلك من أقوالهم المبسوطة **في غير هذا الموضع** . وكثير من المتأخرين يظن أن هذا قول أهل السنة، وهذا مما لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل جميع مثبتة القدر المتقدمين كانوا يفرقون بين المحبة والرضا وبين الإرادة. ولكن أبو الحسن الأشعري اتبع جهما في ذلك .

قال أبو المعإلى الجويني : ومما اختلف أهل الحق في إطلاقه وعدم إطلاقه المحبة والرضا، فصار المتقدمون إلى أنه سبحانه لا يحب الكفر ولا يرضاه، وكذلك كل معصية . وقال شيخنا أبو الحسن : المحبة هي الإرادة نفسها، وكذلك الرضا والاصطفاء، وهو سبحانه يريد الكفر." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٨/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٠/٢٣٨

"ص –١٠٦– متناقضون، أما الأول؛ فلأن سلب النقيضين ممتنع كما أن جمعهما ممتنع، فيمتنع أن يكون شيء من الأشياء لا موجودا ولا معدوما، وأما تناقضهم لابد أن يذكروا ما ذكروا أنه يسلب عنه النقيضان ببعض الأمور التي يتميز بها ليخبر عنه بهذا السلب، وأي شيء قالوه، فلابد أن يتضمن نفيا أو إثباتا، بل لابد أنيتضمن إثباتا، وقد بسطنا الرد عليهم **في غير هذا الموضع** .

ولهذا كان كثير من الملاحدة لايصلون إلى هذا الحد، بل يقولون كما قال أبو يعقوب السجستاني وغيره من الملاحدة : نحن لا ننفي النقيضين، بل نسكت عن إضافة واحد منهما إليه، فلا نقول : هو موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل . فيقال لهم : إعراض قلوبكم عن العلم به، وكف ألسنتكم عن ذكره لايوجب أن يكون هو في نفسه مجردا عن النقيضين، بليفيد هذا كفركم بالله وكراهتكم لمعرفته وذكره وعبادته، وهذا حقيقة مذهبكم .

ومن قال من الملاحدة المنتسبين إلى التصوف والتحقيق كابن سبعين والصدر القونوي وغيرهما : إنه وجود مطلق بشرط الإطلاق عن كل وصف ثبوتي وسلبي فهو من جنس هؤلاء، لكن هؤلاءيقولون : هو وجود مطلق، فيخصونه بالوجود دون العدم . ثميقولون : هو مطلق، والمطلق بشرط الإطلاق عن كل قيد سلبي وثبوتي إنمايكون في." (١)

"ص –١٣٠– التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلها " . والأحكام الشرعية تدل على ذلك، وقد بسط الكلام على معانيها **في غير هذا الموضع** . وفضل من الآيات آية الكرسي، وقال في الحديث الصحيح لأبي بن كعب : " أتدري أي آية في كتاب الله معك أعظم ؟ " قال : ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، فضرب بيده في صدره وقال " ليهنك العلم أبا المنذر " ، وليس في القرآن آية واحدة تضمنت ما تضمنته آية الكرسي، وإنما ذكر الله في أول سورة الحديد وآخر سورة الحشر عدة آيات لا آية واحدة .

وسنبين إن شاء الله أنه إذا كانت ﴿قل هو الله أحد﴾ ، تعدل ثلث القرآن لم يلزم من ذلك أنها أفضل من الفاتحة، ولا أنها يكتفي بتلاوتها ثلاث مرات عن تلاوة القرآن، بل قد كره السلف أن تقرأ إذا قرئ القرآن كله إلا مرة واحدة كما كتبت في المصحف، فإن القرآن يقرأ كما كتب في المصحف، لايزاد على ذلك ولاينقص منه، والتكبير المأثور عن ابن كثير ليس هو مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسنده

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٥/٢٣٨

أحد إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا البزي، وخالف بذلك سائر من نقله فإنهم إنما نقلوه اختيارا ممن هو دون النبي صلى الله عليه وسلم وانفرد هو برفعه، وضعفه نقلة أهل العلم بالحديث والرجال من علماء القراءة وعلماء الحديث، كما ذكر ذلك غير." (١)

"ص -١٣١- واحد من العلماء . فالمقصود أن من السنة في القرآن أن يقرأ كما في المصاحف، ولكن إذا قرئت ﴿قل هو الله أحد ﴾ ، مفردة تقرأ ثلاث مرات وأكثر من ذلك، ومن قرأها فله من الأجر مايعدل ثلث أجر القرآن، لكن عدل الشيء بالفتح يكون من غير جنسه كما سنذكره إن شاء الله .

والثواب أجناس مختلفة، كما أن الأموال أجناس مختلفة من مطعوم ومشروب وملبوس ومسكون ونقد وغير ذلك . وإذا ملك الرجل من أحد أجناس المال مايعدل ألف دينار مثلا لميلزم من ذلك أن يستغني عن سائر أجناس المال، بل إذا كان عنده مال وهو طعام، فهو محتاج إلى لباس ومسكن وغير ذلك . وكذلك إن كان من جنس غير النقد، فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يكن معه إلا النقد، فهو محتاج إلى جميع الأنواع التي يحتاج إلى أنواعها ومنافعها . والفاتحة فيها من المنافع ثناء ودعاء ممايحتاج الناس إليه ما لا تقوم ﴿قل هو الله أحد ﴾ مقامه في ذلك، وإن كان أجرها عظيما، فذلك الأجر العظيم إنماينتفع به صاحبه مع أجر فاتحة الكتاب؛ ولهذا لو صلى بها وحدها بدون الفاتحة، لم تصح صلاته، ولو قدر أنه قرأ القرآن كله إلا الفاتحة لم تصح صلاته؛ لأن معاني الفاتحة فيها الحوائج الأصلية التي لابد للعباد منها . وقد بسط الكلام عليها **في غير هذا الموضع**، وبين أن ما في الفاتحة من الثناء." (٢)

"ص -١٤٢- لم يلزم من نفي الجهل ثبوت علم بشيء من الأشياء، بل كان النفيان عدمين محضين فكيف يعقل التفاضل في الشيء الواحد من كل وجه ؟ فإنه لا يعقل في العدم المحض والنفي الصرف، فإن ذلك ليس بشيء أصلا، ولا حقيقة له في الوجود ولا فيه كمال ولا مدح، وإنما يكون التفاضل بصفات الكمال، والكمال لابد أن يكون وجودا قائما بنفسه أو صفة موجودة قائمة بغيرها، فأما العدم المحض فلا كمال فيه أصلا .

ولهذا إنما يصف الله نفسه بصفات التنزيه، لا السلبية العدمية؛ لتضمنها أمورا وجودية تكون كمالا يتمدح سبحانه بها، كما قد بسط **في غير هذا الموضع**، كقوله تعالى : ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٠/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣١/٢٣٨

سنة ولا نوم ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، فنفي ذلك يتضمن كمال الحياة والقيومية، وكذلك قوله : ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، يتضمن كمال الملك والربوبية وانفراده بذلك، ونفس انفراده بالملك والهداية والتعليم وسائر صفات الكمال هو من صفات الكمال؛ ولهذا كانت السورة فيها الاسمان الأحد الصمد، وكل منهما يدل على الكمال . فقوله : ﴿أحد ﴾ يدل على نفي النظير، وقوله : ﴿الصمد ﴾ بالتعريف يدل على اختصاصه بالصمدية .

ولهذا جاء التعريف في اسمه الصمد دون الأحد؛ لأن أحدا لا يوصف به في الإثبات غيره، بخلاف الصمد، فإن العرب تسمى السيد صمدا . قال يحيي بن أبي كثير : الملائكة تسمى صمدا والآدمي أجوف، فقوله .: " (١)

"ص -١٤٥- تعالى : ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ﴾ [البقرة : ١٦٥] ، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**، قد بين فيه أن هذا من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله تعالى .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال : قلت يارسول الله، أي الذنب أعظم ؟ قال : " أن تجعل لله ندا وهو خلقك " . قلت : ثم أي ؟ قال : " أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك " . قلت : ثم أي ؟ قال : " أن تزاني بحليلة جارك " . وأنزل الله تعالى تصديق ذلك : ﴿والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ﴾ الآية [الفرقان : ٦٨] ، فمن جعل لله ندا يحبه كحب الله، فهو ممن دعا مع الله إلها آخر، وهذا من الشرك الأكبر .

والمقصود هنا أن الشيء إذا انقسم ووقعت فيه الشركة نقص ما يحصل لكل واحد، فإذا كان جميعه لواحد كان أكمل؛ فلهذا كان حب المؤمنين الموحدين المخلصين لله أكمل، وكذلك سائر ما نهوا عنه من كبائر الإثم والفواحش يوجب كمال الأمور الوجودية في عبادتهم وطاعتهم ومعرفتهم ومحبتهم، وذلك من زكاهم، كما أن الزرع كلما نقي عنه الدغل كان أزكي له وأكمل لصفات الكمال الوجودية فيه . قال تعالى : ﴿وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ﴾ [فصلت٦، ٧] ، وأصل الزكاة التوحيد." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٢/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٥/٢٣٨

"ص -١٤٦- والإخلاص، كما فسرها بذلك أكابر السلف . وقال تعالى : ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ﴾ [النور : ٣٠] ، وقال : ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ [التوبة : ١٠٣] . وهذا كله مبسوط **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن من نفي عن الله النقائص، كالموت والجهل والعجز والصمم والعمي والبكم، ولم يثبت له صفات وجودية، كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام، بل زعم أن صفاته ليست إلا عدمية محضة، وأنه لا يوصف بأمر وجودي، فهذا لم يثبت له صفة كمال أصلا، فضلا عن أن يقال : أي الصفتين أفضل ؟ فإن التفضيل بين الشيئين فرع كون كل منهما له كمال ما، ثم ينظر أيهما أكمل، فأما إذا قدر أن كلا منهما عدم محض، فلا كمال ولا فضيلة هناك أصلا .

وكذلك من أثبت له الأسماء دون الصفات فقال : إنه حي، عليم، قدير، سميع، بصير، عزيز، حكيم ولكن هذه الأسماء لا تتضمن اتصافه بحياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا سمع، ولا بصر، ولا عزة، ولا حكمة فإذا قيل له : أي الاسمين أفضل ؟ لم يجب بجواب صحيح، فإنه إن قال : العليم أعظم من السميع؛ لعموم تعلقه مثلا، أو قال : العزيز أكمل من القدير؛ لأنه مستلزم للقدرة من غير عكس، قيل : إذا لم يكن للأسماء عندك." [1]

"ص -١٥٧- لكن قد لا يطلق لفظ التفاضل كما لا يطلق لفظ التماثل، لا لأن الصفات متماثلة عنده، بل هو ينفي التماثل لعدم التعدد، ولعدم إطلاق التغاير، كما يقال : هل يقال : الصفات مختلفة أم لا ؟ وهل هي متغايرة أم لا ؟ وهل يقال في كل صفة : إنها الذات أو غيرها، أو لا يجمع بين نفيهما، وإنما يفرد كل نفي منهما، أو لا يطلق شيء من ذلك ؟ فهذه الأمور لا اختصاص لها بهذه المسألة مسألة التفضيل .

ولا ريب أن التماثل أو التفاضل لا يعقل إلا مع التعدد، وتعدد أسماء الله وصفاته وكلماته هو القول الذي عليه جمهور المسلمين، وهو الذي كان عليه سلف الأمة وأئمتها، وهو الموافق لفطرة الله التي فطر عليها عباده؛ فلهذا كان الناس يتخاطبون بموجب الفطرة والشرعة، وإن كانت لبعضهم أقوال أخر تنافي الفطرة والشرعة، وتستلزم بطلان ما يقوله بمقتضي الفطرة والشرعة، فإن القرآن والسنة قد دلا على تعدد كلمات الله في غير موضع، وقد قال تعالى : ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٦/٢٣٨

ربي ولو جئنا بمثله مددا ﴾ [الكهف : ١٠٩] ، وقال تعالى : ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ﴾ [لقمان : ٢٧] .

وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** قول السلف، وأنهم كانوا يثبتون لله كلمات لا نهاية لها، وبينا النزاع في تعدد العلوم والإرادات، وأن." [١]

"ص -١٦٢- ونحو ذلك من الصفات لفظا ومعنى . وإنما يريد محققو أهل السنة بقولهم : [الصفات زائدة على الذات] أنها زائدة على ما أثبته نفاة الصفات من الذات، فإنهم أثبتوا ذاتا مجردة لا صفات لها، فأثبت أهل السنة الصفات زائدة على ما أثبته هؤلاء، فهي زيادة في العلم والاعتقاد والخبر، لا زيادة على نفس الله جل جلاله وتقدست أسماؤه، بل نفسه المقدسة متصفة بهذه الصفات لا يمكن أن تفارقها، فلا توجد الصفات بدون الذات ولا الذات بدون الصفات . وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

والمقصود أن الأشعري وغيره من الصفاتية الذين سلكوا مسلك ابن كلاب إذا قال أحدهم في الصفات : إنها متماثلة، فإن هذا لا يقوله عاقل؛ إذ المثلان ما سد أحدهما مسد الآخر وقام مقامه، والعلم ليس مثلا للقدرة، ولا القدرة مثلا للإرادة، وأما الكلام فإنه عنده شيء واحد، والواحد يمتنع فيه تفاضل أو تماثل .

وفي الجملة، فالذين يمنعون أن يكون كلام الله بعضه أفضل من بعض، لهم مأخذان :

أحدهما : أن صفات الرب لا يكون بعضها أفضل من بعض، وقد يعبرون عن ذلك بأن القديم لا يتفاضل .." [٢]

"ص -١٦٨- تفاضل ولا تماثل ولا تعدد . وأما كون صفات الرب لا تتفاضل وربما قالوا : القديم لا يتفاضل، وهو من جنس قول الجهمية والمعتزلة ونحوهم : القديم لا يتعدد، فهذا لفظ مجمل، فإن القديم إذا أريد به رب العالمين، فرب العالمين إله واحد لا شريك له، وإذا أريد به صفاته، فمن قال : إن صفات الرب لا تتعدد، فهو يقول : العلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة، والسمع والبصر هو العلم . وقد يقول بعضهم أيضا : العلم هو الكلام . ويقول آخرون : العلم والقدرة هو الإرادة، ثم قد يقولون : إن الصفة هي الموصوف، فالعلم هو العالم، والقدرة هي القادر . وهذه الأقوال صرح بها نفاة الصفات من الفلاسفة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٧/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٢/٢٣٨

والجهمية ونحوهم كما حكيت ألفاظهم **في غير هذا الموضع** . ومعلوم أن في هذه الأقوال من مخالفة المعقول الصريح والمنقول الصحيح بل مخالفة المعلوم بالاضطرار للعقلاء . والمعلوم بالاضطرار من دين الإسلام ودين الرسل ما يبين أنها في غاية الفساد شرعا وعقلا .

ثم إن هؤلاء تأولوا نصوص الكتاب والسنة بتأويلات باطلة، منهم من قال : المراد بكونه أعظم وأفضل وخيرا كونه عظيما في نفسه، وامتنع هؤلاء من إجراء التفضيل عليه . وحكي هذا عن الأشعري وابن الباقلاني وجماعة غيرهما . ومعلوم أن من تدبر ألفاظ الكتاب والسنة، تبين له أنها لا تحتمل هذا المعنى، بل هو من نوع القرمطة، فإن الله." (١)

"ص -١٧٦- بها القدر ليس بظلم، فإن الواحد من الناس إذا عاقبه غيره بسيئاته وانتصف للمظلوم من الظالم، لم يكن ذلك ظلما منه باتفاق العقلاء، بل ذلك أمر محمود منه، ولا يقول أحد : إن الظالم معذور لأجل القدر . فرب العالمين إذا أنصف بعض عباده من بعض وأخذ للمظلومين حقهم من الظالمين، كيف يكون ذلك ظلما منه لأجل القدر ؟ ! وكذلك الواحد من العباد إذا وضع كل شيء موضعه، فجعل الطيب مع الطيب في المكان المناسب له، وجعل الخبيث مع الخبيث في المكان المناسب له، كان ذلك عدلا منه وحكمة، فرب العالمين إذا وضع كل شيء موضعه ولم يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض، ولم يجعل المتقين كالفجار، ولا المسلمين كالمجرمين، والجنة طيبة لا يصلح أن يدخلها إلا طيب؛ ولهذا لا يدخلها أحد إلا بعد القصاص الذي ينظفهم من الخبث، كما ثبت في الصحيح، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إن المؤمنين إذا عبروا الجسر - وهو الصراط المنصوب على متن جهنم فإنهم يوقفون على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، فإذا هذبوا ونقوا؛ أذن لهم في دخول الجنة " ، وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** .

والمقصود هنا أن ما يقوله القدرية من الظلم والعدل الذي يقيسون به الرب على عباده من بدعهم التي ضلوا بها وخالفوا بها الكتاب والسنة." (٢)

"ص -٢١١- ومكان واحد على اثنين متساويين في الاستحقاق ونيته بهما واحدة، ولم يتميز أحدهما على الآخر بفضيلة، فكيف يكون ثواب أحدهما أضعاف ثواب الآخر ؟ ! بل تفاضل الثواب والعقاب دليل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٨/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٧/٢٣٨

على تفاضل الأعمال في الخير والشر . وهذا الكلام متصل بالكلام في اشتمال الأعمال على صفات بها كانت صالحة حسنة، وبها كانت فاسدة قبيحة . وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

وقول من قال : صفات الله لا تتفاضل ونحو ذلك، قول لا دليل عليه، بل هو مورد النزاع، ومن الذي جعل صفته التي هي الرحمة لا تفضل على صفته التي هي الغضب، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش : إن رحمتي تغلب غضبي " وفي رواية : " تسبق غضبي " . وصفة الموصوف من العلم والإرادة والقدرة والكلام والرضا والغضب، وغير ذلك من الصفات تتفاضل من وجهين :

أحدهما : أن بعض الصفات أفضل من بعض، وأدخل في كمال الموصوف بها، فإنا نعلم أن اتصاف العبد بالعلم والقدرة والرحمة، أفضل من اتصافه بضد ذلك، لكن الله تعالى لا يوصف بضد ذلك، ولا يوصف إلا بصفات الكمال، وله الأسماء الحسني يدعي بها، فلا يدعي إلا بأسمائه الحسني وأسماؤه متضمنة لصفاته وبعض أسمائه أفضل من بعض،." (١)

"ص -٣٠٥- ذلك مما حرمه الله ورسوله، ولم يكره السلف هذه لمجرد كونها اصطلاحية، ولا كرهوا الاستدلال بدليل صحيح جاء به الرسول، بل كرهوا الأقوال الباطلة المخالفة للكتاب والسنة، ولا يخالف الكتاب والسنة إلا ما هو باطل، لا يصح بعقل ولا سمع .

ولهذا لما سئل أبو العباس ابن سريج عن التوحيد فذكر توحيد المسلمين وقال : وأما توحيد أهل الباطل فهو الخوض في الجواهر والأعراض، وإنما بعث الله النبي صلى الله عليه وسلم بإنكار ذلك، ولم يرد بذلك أنه أنكر هذين اللفظين؛ فإنهما لم يكونا قد أحدثا في زمنه، وإنما أراد إنكار ما يعني بهما من المعاني الباطلة، فإن أول من أحدثهما الجهمية والمعتزلة، وقصدهم بذلك إنكار صفات الله تعالى أو أن يرى، أو أن يكون له كلام يتصف به، وأنكرت الجهمية أسماءه أيضا .

وأول من عرف عنه إنكار ذلك الجعد بن درهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسرى بواسط . وقال : يا أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٢/٢٣٨

ولم يكلم موسى تكليما، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا . ثم نزل فذبحه .

وكلام السلف والأئمة في ذم هذا الكلام وأهله مبسوط **في غير هذا الموضع** .." (١)

"ص -٣٢٠- الشرع عليه فيبينه بالألفاظ الشرعية، وإن قدر أن الشرع لم يدل عليه لم يكن مما يجب على الناس اعتقاده، وحينئذ فليس لأحد أن يدعو الناس إليه، وإن قدر أنه في نفسه حق .

ومسألة تماثل الأجسام وتركيبها من الجواهر الفردة، قد اضطرب فيها جماهير أهل الكلام، وكثير منهم يقول بهذا تارة وبهذا تارة؛ وأكثر ذلك لأجل الألفاظ المجملة والمعاني المتشابهة، وقد بسط الكلام عليه **في غير هذا الموضع** .

لكن المقصود هنا أنه لو قدر أن الإنسان تبين له أن الأجسام ليست متماثلة، ولا مركبة لا من هذا ولا من هذا، لم يكن له أن يبتدع في دين الإسلام قوله : إن الله جسم ويناظر على المعنى الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة، بل يكفيه إثبات ذلك المعنى بالعبارات الشرعية . ولو قدر أنه تبين له أن الأجسام متماثلة، وأن الجسم مركب، لم يكن له أن يبتدع النفي بهذا الاسم، ويناظر على معناه الذي اعتقده بعقله، بل ذلك المعنى المعلوم بالشرع والعقل يمكن إظهاره بعبارة لا إجمال فيها ولا تلبيس . والذين يقولون : إن الجسم مركب من الجواهر، يدعى كثير منهم أنه كذلك في لغة العرب؛ لأن العرب يقولون : هذا أجسم من هذا يريدون به أنه أكثر أجزاء منه ويقولون : هذا جسيم، أي : كثير الأجزاء .." (٢)

"ص -٣٢٨- وأيضا، فالذي علم بالاضطرار من دين الرسل : أن كل ما سوى الله مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن .

وأيضا، فما تثبته الفلاسفة من الجواهر العقلية إنما يوجد في الذهن لا في الخارج، وأما أكثر المتكلمين فقالوا : انتفاء هذه معلوم بضرورة العقل . وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**، وبين أن ما تدعى الفلاسفة إثباته من الجواهر العقلية التي هي العقل والنفس والمادة والصورة فلا حقيقة لها في الخارج، وإنما هي أمور معقولة في الذهن يجردها العقل من الأمور المعينة كما يجرد العقل الكليات المشتركة بين الأصناف، كالحيوانية الكلية، والإنسانية الكلية، والكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان .

ومن هؤلاء من يظن أنها تكون في الخارج كليات، وأن في الخارج ماهيات كلية مقارنة للأعيان غير

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١١/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢٦/٢٣٨

الموجودات المعينة، وكذلك منهم من يثبت كليات مجردة عن الأعيان يسمونها : [المثل الأفلاطونية] ، ومنهم من يثبت دهرا مجردا عن المتحرك والحركة، ويثبت خلاءا مجردا ليس هو متحيزا ولا قائما بمتحيز، ويثبت هيولى مجردة عن جميع الصور، والهيولى في لغتهم بمعنى المحل . يقال : الفضة هيولى الخاتم، والدرهم والخشب هيولى الكرسي، أي : هذا المحل الذي تصنع فيه هذه الصورة، وهذه الصورة الصناعية عرض من الأعراض، ويدعون أن للجسم هيولي محل." (١)

"ص -٣٢٩- الصورة الجسمية غير نفس الجسم القائم بنفسه، وهذا غلط؛ وإنما هذا يقدر في النفس كما يقدر امتداد مجرد عن كل ممتد، وعدد مجرد عن كل معدود، ومقدار مجرد عن كل مقدر، وهذه كلها أمور مقدرة في الأذهان، لا وجود لها في الأعيان . وقد اعترف بذلك من عادته نصر الفلاسفة من أهل النظر . كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

فالجواهر العقلية التي يثبتها هؤلاء الفلاسفة يعلم بصريح العقل بعد التصور التام انتفاؤها في الخارج، وأما الملائكة الذين أخبر الله عنهم، فهذه لا يعرفها هؤلاء الفلاسفة أتباع أرسطو، ولا يذكرونها بنفي ولا إثبات، كما لا يعرفون النبوات، ولا يتكلمون عليها بنفي ولا إثبات، إنما تكلم في ذلك متأخروهم كابن سينا وأمثاله الذين أرادوا أن يجمعوا بين النبوات وبين الفلسفة؛ فلبسوا ودلسوا .

وكذلك [العلة الأولى] التي يثبتونها لهذا العالم إنما أثبتوا علة غائية يتحرك الفلك للتشبه بها، وتحريكها للفلك من جنس تحريك الإمام المقتدى به للمؤتم المقتدى، إذا كان يحب أن يتشبه بإمامه ويقتدى بإمامه، ولفظ [الإله] في لغتهم يراد به المتبوع الإمام الذي يتشبه به، فالفلك عندهم يتحرك للتشبه بالإله؛ ولهذا جعلوا [الفلسفة العليا] و [الحكمة الأولى] إنما هي التشبه بالإله على قدر الطاقة، وكلام أرسطو في علم ما بعد الطبيعة في [مقالة اللام] التي هي منتهي فلسفته." (٢)

"ص -٣٣٨- مسلكا جمعوا فيه بزعمهم بين الشرع والفلسفة، وهم ملاحدة ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة، وقد بسط الكلام على هؤلاء وهؤلاء **في غير هذا الموضع** .

وإنما ذكروا هنا؛ لأن أهل الكلام المحدث صاروا لعدم علمهم بما علمه السلف وأئمة السنة من الكتاب والسنة وآثار الصحابة، ولما وقعوا فيه من الكلاميات الباطلة يدخل بسببهم هؤلاء الفلاسفة في الإسلام

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣٤/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣٥/٢٣٨

أمورا باطلة، ويحصل بهم من الضلال والغي ما لا يتسع هذا الموضع لذكره .

ولما أحدثت الجهمية محنتهم، ودعوا الناس إليها، وضرب أحمد بن حنبل في سنة عشرين ومائتين، كان مبدأ حدوث القرامطة الملاحدة الباطنية من ذلك الزمان، فصارت البدع باب الإلحاد، كما أن المعاصي بريد الكفر، ولبسط هذا موضع آخر .

والمقصود هنا الكلام على لفظ التحيز والجهة، وهؤلاء المتكلمون المتفلسفة صار بينهم نزاع في الملائكة : هل هي متحيزة أم لا ؟ فمن مال إلى الفلسفة ورأى أن الملائكة هي العقول والنفوس التي يثبتها الفلاسفة، وأن تلك ليست متحيزة، قال : إن الملائكة ليست متحيزة، لا سيما وطائفة من الفلاسفة لم تجعل عددها عشرة عقول وتسعة نفوس كما." [١]

"ص -٣٦٤- على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون : معنى هذه الآية كذا، والمكيفون يثبتون كيفية، يقولون : إنهم علموا كيفية ما أخبر به من صفات الرب، فنفي أحمد قول هؤلاء، وقول هؤلاء قول المكيفة الذين يدعون أنهم علموا الكيفية وقول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون : معناه كذا وكذا .

وقد كتبت كلام أحمد بألفاظه -كما ذكره الخلال في كتاب [السنة] وكما ذكره من نقل كلام أحمد بإسناده في الكتب المصنفة في ذلك **-في غير هذا الموضع**، وبين أن لفظ التأويل في الآية إنما أريد به التأويل في لغة القرآن، كقوله تعالى : ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

وعن ابن عباس في قوله : ﴿هل ينظرون إلا تأويله ﴾ : تصديق ما وعد في القرآن . وعن قتادة ﴿تأويله ﴾ : ثوابه . وعن مجاهد : جزاءه . وعن السدى : عاقبته . وعن ابن زيد : حقيقته . قال بعضهم : ﴿تأويله ﴾ : ما يؤول إليه أمرهم من العذاب وورود النار .

وقوله تعالى : ﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴾ [يونس : ٣٩] ،." [٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤٤/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٧٠/٢٣٨

"ص -٤٤٥- طرقها وصفات رجالها، والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث فإن هؤلاء يقطعون قطعا يقينا بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع** .

وأما المقدمة المقدمة الثانية، فإنهم قد لا يعرفون معاني القرآن والحديث . ومنهم من يقول : الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، وقد بسطنا الكلام على فساد ذلك **في غير هذا الموضع** .

وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب فيتأول تأويلاتهم، فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها، والتي تخالفهم يتأولونها، وكثير منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر اتباع نص أصلا، وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية، فإن الذي وضع الرفض كان زنديقا ابتدأ تعمد الكذب الصريح الذي يعلم أنه كذب، كالذين ذكرهم الله من اليهود الذين يفترون على الله الكذب وهم يعلمون، ثم جاء من بعدهم من ظن صدق ما افتراه أولئك، وهم في شك منه، كما قال تعالى : ﴿وإن الذين أورثوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب ﴾ [الشورى : ١٤] . وكذلك الجهمية ليس معهم على نفي الصفات وعلو الله على العرش ونحو ذلك نص أصلا، لا آية ولا حديث، ولا أثر عن الصحابة،."[1]

"ص -٤٨٣- ذلك من النصوص المبينة أنه أفضل الخلق، وأكرمهم على ربه، وإبراهيم هو الإمام الذي قال فيه : ﴿إني جاعلك للناس إماما ﴾ [البقرة : ١٢٤] ، وهو الأمة أي : القدوة الذي قال الله فيه : ﴿إن إبراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ﴾ [النحل : ١٢٠] ، وهو الذي بوأه الله مكان البيت، وأمره أن يؤذن في الناس بالحج إليه، وقد حرم الله الحرم على لسانه، وإسماعيل نبأه معه، وهو الذبيح الذي بذل نفسه لله وصبر على المحنة، كما بينا ذلك بالدلائل الكثيرة **في غير هذا الموضع**، وأمه هاجر هي التي أطاعت الله ورسوله إبراهيم في مقامها مع ابنها في ذلك الوادى الذي لم يكن به أنيس، كما قال الخليل : ﴿ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ﴾ [إبراهيم : ٣٧] .

وكان لإبراهيم ولآل إبراهيم من محبة الله وعبادته والإيمان به وطاعته ما لم يكن لغيرهم، فخصهم الله بأن جعل لبيته الذي بنوه له خصائص لا توجد لغيره، وجعل ما جعله من أفعالهم قدوة للناس وعبادة يتبعونهم فيها، ولا ريب أن الله شرع لإبراهيم السعى ورمي الجمار والوقوف بعرفات بعد ما كان من أمر هاجر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٥١/٢٣٨

وإسماعيل وقصة الذبح وغير ذلك ما كان، كما شرع لمحمد الرمل في الطواف حيث أمره أن ينادى في الناس بحج البيت، والحج مبناه على الذل والخضوع لله؛ ولهذا خص باسم النسك، والنسك في اللغة : العبادة .." [1]

"ص -٤١- ضربوه لا النصارى .

فإن [المثل] يقال على الأصل وعلى الفرع، و [المثل] يقال على المفرد ويقال على الجملة التي هي القياس، كما قد ذكرت فيما تقدم أن ضرب المثل هو القياس؛ إما قياس التمثيل فيكون المثل هو المفرد، وإما قياس الشمول فيكون تسميته ضرب مثل كتسميته قياسا، كما بينته **في غير هذا الموضع**، من جهة مطابقة المعاني الذهنية للأعيان الخارجية ومماثلتها لها، ومن جهة مطابقة ذلك المفرد المعين للمعني العام الشامل للأفراد، ولسائر الأفراد؛ فإن الذهن يرتسم فيه معني عام يماثل الفرد المعين، وكل فرد يماثل الآخر، فصار هذا المعني يماثل هذا، وكل منهما يماثل المعني العام الشامل لهما .

وبهذا والله أعلم سمي ضرب مثل وسمي قياسا، فإن الضرب : الجمع، والجمع في القلب واللسان، وهو العموم والشمول، فالجمع والضرب والعموم والشمول في النفس معني ولفظا، فإذا ضرب مثلا فقد صيغ عموما مطابقا . أو صيغ مفردا مشابها، فتدبر هذا فإنه حسن إن شاء الله .

ولك أن تقول : كل إخبار بمثل صوره المخبر في النفس، فهو ضرب." [2]

"ص -٤٢- مثل؛ لأن المتكلم جمع مثلا في نفسه ونفس المستمع بالخبر المطابق للمخبر، فيكون المثل هو الخبر وهو الوصف، كقوله : ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون﴾ [الرعد : ٣٥] ، وقوله : ﴿ضرب مثل فاستمعوا له ﴾ [الحج : ٧٣] .

وبسط هذا اللفظ واشتماله على محاسن الأحكام والأدلة قد ذكرته **في غير هذا الموضع** .." [3]

"ص -٥٥- من كبارها أن تظهر، فيقول : إني قد غفرتها لك، وأبدلتك مكان كل سيئة حسنة، فهنالك يقول : رب، إن لي سيئات ما أراها بعد

فالعبد المؤمن إذا تاب وبدل الله سيئاته حسنات، انقلب ما كان يضره من السيئات بسبب توبته حسنات

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨٩/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٢٤٠

(٣) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٤٠

ينفعه الله بها، فلم تبق الذنوب بعد التوبة مضرة له، بل كانت توبته منها من أنفع الأمور له، والاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية، فمن نسي القرآن ثم حفظه خير من حفظه الأول لم يضره النسيان، ومن مرض ثم صح وقوي لم يضره المرض العارض

والله تعالى يبتلي عبده المؤمن بما يتوب منه؛ ليحصل له بذلك من تكميل العبودية والتضرع، والخشوع لله والإنابة إليه، وكمال الحذر في المستقبل والاجتهاد في العبادة ما لم يحصل بدون التوبة كمن ذاق الجوع والعطش، والمرض والفقر والخوف، ثم ذاق الشبع والري والعافية والغني والأمن، فإنه يحصل له من المحبة لذلك وحلاوته ولذته، والرغبة فيه وشكر نعمة الله عليه، والحذر أن يقع فيما حصل أولا ما لم يحصل بدون ذلك وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**

وينبغي أن يعرف أن التوبة لابد منها لكل مؤمن، ولا يكمل أحد ويحصل له كمال القرب من الله، ويزول عنه كل ما يكره إلا بها." (١)

"ص -٩٢- هم أطوع الخلق لله وأعظم إيمانا بما بعثوا به،بخلاف المخلوق فإنه يرسل من يكذب عليه، ومن يعصيه، ومن لا يعتقد وجوب طاعته والخالق منزه عن ذلك

لكن هؤلاء الذين قالوا هذا، يجوزون على الرب أن يرسل كل أحد بكل شيء، ليس في العقل عندهم ما يمنع ذلك، وإنما ينزهون الرسل عما أجمع المسلمون على تنزيههم عنه عندهم، مما ثبت بالسمع لا من جهة كونه رسولا، كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع**، وبين أن هذا الأصل خطأ

ولما كان هو صلي الله عليه وسلم يتعلق به الأمران : في الأول : يقال : آمنت له، كما قال تعالى: ﴿ فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه ﴾ [يونس : ٨٣] ، وقوله: ﴿ يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴾ [التوبة : ٦١] ، وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧]

وفي الثاني : يقال : آمنت بالله، فعلينا أن نؤمن له ونؤمن بما جاء به، والله تعإلى ذكر هذين فذكر أولا : ما يثبت نبوته وصدقه بقوله: ﴿ أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو ﴾ [هود : ١٣، ١٤] ، كما تقدم التنبيه على ذلك." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٢٤٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/٢٤٢

"ص -١٠٧- مختصا بنوع فهو دليل عليه؛ فإنه مستلزم له، وكل ملزوم دليل على لازمه كآيات الأنبياء كلها، فإنها مختصة بجنسهم

وهذا القرآن مختص بجنسهم ومن بين الجنس خاتمهم لا يمكن أن يأتى به غيره، وكان ذلك برهانا بينا على أن الله أنزله، وأنه نزل بعلم الله هو الذى أخبر بخبره، وأمر بما أمر به، كما قال: ﴿ لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه الآية﴾ [النساء : ١٦٦] ، وثبوت الرسالة ملزوم لثبوت التوحيد، وأنه لا إله إلا الله، من جهة أن الرسول أخبر بذلك، ومن جهة أنه لا يقدر أحد على الإتيان بهذا القرآن إلا الله، فإن من العلم ما لا يعلمه إلا الله، إلى غير ذلك من وجوه البيان فيه، كما قد بسط ونبه عليه **فى غير هذا الموضع**، ولا سيما هذه السورة، فإن فيها من البيان والتعجيز ما لا يعلمه إلا الله، وفيها من المواعظ والحكم والترغيب والترهيب ما لا يقدر قدره إلا الله

والمقصود هنا هو الكلام على قوله: ﴿ أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه ﴾ [هود : ١٧] حيث سأل السائل عن تفسيرها، وذكر ما فى التفاسير من كثرة الاختلاف فيها، وأن ذلك الاختلاف يزيد الطالب عمى عن معرفة المراد الذى يحصل به الهدى والرشاد، فإن الله تعالى إنما نزل القرآن ليهتدى به لا ليختلف فيه، والهدى إنما يكون إذا عرفت معانيه، فإذا حصل الاختلاف المضاد لتلك المعانى التى لا يمكن الجمع بينه." (١)

"ص -١٩- ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمي معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف، وكان يحيي بن سعيد الأنصاري ثم صاحبه على بن المديني ثم البخاري من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد وأبو حاتم وكذلك النسائي والدارقطني وغيرهم . وفيه مصنفات معروفة .

وفي البخاري نفسه ثلاثة أحاديث نازعه بعض الناس في صحتها مثل : حديث أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عن الحسن : " إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/٢٤٢

" ، فقد نازعه طائفة منهم أبو الوليد الباجي، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبي بكرة، لكن الصواب مع البخاري وأن الحسن سمعه من أبي بكرة، كما قد بين ذلك **في غير هذا الموضع**، وقد ثبت ذلك **في غير هذا الموضع** .

والبخاري أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم؛ ولهذا لا يتفقان على." (١)

"ص -١٨٤- اليقين والريب والشك ونحوها يتناول علم القلب وعمله وتصديقه، وعدم تصديقه وسكينته وعدم سكينته، ليست هذه الأمور بمجرد العلم فقط، كما يحسب ذلك بعض الناس، كما نبهنا عليه **في غير هذا الموضع**؛إذ المقصود هنا الكلام على قوله: ﴿ حتى إذا استيأس الرسل ﴾

فإذا كان الخبر عن استيئاسهم مطلقا، فمن المعلوم أن الله إذا وعد الرسل والمؤمنين بنصر مطلق كما هو غالب إخباراته لم يقيد زمانه ولا مكانه، ولا سنته، ولا صفته، فكثيرا ما يعتقد الناس في الموعود به صفات أخري لم ينزل عليها خطاب الحق، بل اعتقدوها بأسباب أخري، كما اعتقد طائفة من الصحابة إخبار النبي صلى الله عليه وسلم لهم أنهم يدخلون المسجد الحرام، ويطوفون به، أن ذلك يكون عام الحديبية؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم خرج معتمرا، ورجا أن يدخل مكة ذلك العام، ويطوف ويسعي فلما استيأسوا من دخوله مكة ذلك العام لما صدهم المشركون، حتى قاضاهم النبي صلى الله عليه وسلم على الصلح المشهور بقي في قلب بعضهم شيء، حتى قال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم : ألم تخبرنا أنا ندخل البيت ونطوف ؟ قال : " بلي فأخبرتك أنك تدخله هذا العام ؟ " قال : لا قال : " فإنك داخله ومطوف " وكذلك قال له أبو بكر

وكان أبو بكر رضي الله عنه أكثر علما وإيمانا من عمر، حتى تاب." (٢)

"ص -١٩٠- الاجتهاد، لكن لا يقرون عليه، وإذا كان في الأمر والنهي فكيف في الخبر ؟ وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إنكم تختصمون إلي،ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي بنحو مما أسمع،فأحسب أنه صادق،فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار " فنفس ما يعد الله به الأنبياء والمؤمنين حقا لا يمترون فيه،كما قال تعالى في قصة نوح : ﴿ ونادى نوح ربه إلى آخر الآية﴾ [هود : ٤٥] ومثل هذا الظن قد يكون من إلقاء

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٤٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٥/٢٤٣

الشيطان المذكور في قوله: ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ﴾ إلى قوله: ﴿ صراط مستقيم ﴾ [الحج : ٥٢ ٥٤] وقد تكلمنا على هذه الآية **في غير هذا الموضع**

وللناس فيها قولان مشهوران؛ بعد اتفاقهم على أن التمني هو التلاوة والقرآن، كما عليه المفسرون من السلف كما في قوله: ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني وإن هم إلا يظنون ﴾ [البقرة : ٧٨] وأما من أول النهي على تمني القلب، فذاك فيه كلام آخر، وإن قيل : إن الآية تعم النوعين لكن الأول هو المعروف المشهور في التفسير، وهو ظاهر القرآن ومراد الآية قطعا؛ لقوله بعد ذلك : ﴿ فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض ﴾ [الحج : ٥٢، ٥٣] وهذا كله لا يكون في مجرد القلب إذا." [١]

"ص -٧٥- وأما التكفير بذنب، أو اعتقاد سني فهو مذهب الخوارج .

والتكفير باعتقاد سني مذهب الرافضة والمعتزلة وكثير من غيرهم .

وأما التكفير باعتقاد بدعي فقد بينته **في غير هذا الموضع**، ودون التكفير قد يقع من البغض والذم والعقوبة وهو العدوان أو من ترك المحبة والدعاء والإحسان وهو التفريط ببعض هذه التأويلات ما لا يسوغ، وجماع ذلك ظلم في حق الله تعالى أو حق المخلوق، كما بينته **في غير هذا الموضع**؛ ولهذا قال أحمد بن حنبل لبعض أصحابه : أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس .." [٢]

"ص -٣٦- والإجازة لم تعرفه الحديث وتفيده علمه كما عرفه ذلك السماع منه والعرض عليه؛ ولهذا لا يوجد مثل هذه في الشهادات .

وأما نظير المكاتبة والمناولة، فقد اختلف الفقهاء في جوازها في الشهادات، لكن قد ذكرت **في غير هذا الموضع** أن الرواية لها مقصودان : العلم، والسلسلة، فأما العلم فلا يحصل بالإجازة، وأما السلسلة فتحصل بها، كما أن الرجل إذا قرأ القرآن اليوم على شيخ، فهو في العلم بمنزلة من قرأه من خمسمائة سنة، وأما في السلسلة فقراءته على المقرئ القريب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أعلى في السلسلة، وكذلك الأحاديث التي قد تواترت عن مالك، والثوري، وابن علية، كتواتر الموطأ عن مالك، وسنن أبي داود عنه، وصحيح البخاري عنه، لا فرق في العلم والمعرفة بين أن يكون بين البخاري وبين الإنسان واحد أو اثنان؛ لأن الكتاب

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨١/٢٤٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٢٤٤

متواتر عنه، فأما السلسلة فالعلو أشرف من النزول، ففائدة الإجازة المطلقة من جنس فائدة الإسناد العالي بالنسبة إلى النازل إذا لم يفد زيادة في العلم .

وهل هذا المقصود دين مستحب ؟ هذا يتلقي من الأدلة الشرعية، وقد قال أحمد : طلب الإسناد العالي سنة عمن مضى، كان أصحاب عبد الله يرحلون من الكوفة إلى المدينة ليشافهوا الصحابة، فنقول : كلما قرب الإسناد كان أيسر مؤونة وأقل كلفة وأسهل في الرواية، وإذا كان الحديث قد علمت صحته، وأن." [١]

"ص -١١٢- وعن فرعون : ﴿قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين ﴾ [يونس : ٩٠] ، وقال الحواريون : ﴿آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون ﴾ [آل عمران : ٢٥] ، وفي السورة الأخري : ﴿واشهد بأننا مسلمون ﴾ [المائدة : ١١١] ، وقال يوسف الصديق : ﴿توفني مسلما وألحقني بالصالحين ﴾ [يوسف : ١٠١] ، وقال موسي : ﴿إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين ﴾ [يونس : ٨٤] ، وقالت بلقيس : ﴿رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين ﴾ [النمل : ٤٤] ، وقال في التوراة : ﴿يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار ﴾ [المائدة : ٤٤] .

قال شيخ الإسلام : وقد قررت **في غير هذا الموضع** الإسلام العام والخاص، والإيمان العام والخاص، كقوله : ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ [البقرة : ٦٢] .." [٢]

"ص -١١٧- أن نستغفر لمن سبقنا بالإيمان، وسمانا المسلمين، وأمرنا أن ندوم عليه إلى الممات . فهذه النصوص وما كان في معناها توجب علنا الاجتماع في الدين؛ كاجتماع الأنبياء قبلنا في الدين، وولاة الأمور فينا هم خلفاء الرسول، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : " إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي قام نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء ويكثرون " ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : " أوفوا بيعة الأول فالأول، وأدوا لهم الذي لهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم " ، وقال أيضا : " العلماء ورثة الأنبياء " ، وروي عنه أنه قال : " وددت أني قد رأيت خلفائي " قالوا : ومن خلفاؤك ؟ قال : " الذين يحيون سنتي يعلمونها الناس " ، فهؤلاء هم ولاة الأمر بعده وهم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٢٤٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٢٤٧

الأمراء والعلماء، وبذلك فسرها السلف ومن تبعهم من الأئمة؛ كالإمام أحمد وغيره، وهو ظاهر قد قررناه **في غير هذا الموضع** . فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء، ليس لأحد خروج عنها، ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام المحض، وهم أهل السنة والجماعة، وما تنوعوا فيه من الأعمال والأقوال المشروعة فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الأنبياء، قال الله تعالى : ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾ [العنكبوت : ٦٩] ، وقال تعالى :." (١)

"ص -١٢٩- وقال شيخ الإسلام :

هذه قاعدة عظيمة جامعة متشعبة . وللناس في تفاصيلها اضطراب عظيم، حتى منهم من صار في طرفي نقيض في كلا نوعي الأحكام العلمية، والأحكام العينية النظرية، وذلك أن كل واحد من العلوم والاعتقادات والأحكام والكلمات، بل والمحبة والإرادات؛ إما أن يكون تابعا لمتعلقه مطابقا له، وإما أن يكون متبوعه تابعا له مطابقا له .

ولهذا انقسمت الحق والحقائق والكلمات إلى : موجود ومقصود، إلى كوني وديني، إلى قدري وشرعي، كما قد بينته **في غير هذا الموضع**، وقد تنازع النظار في العلم : هل هو تابع للمعلوم غير مؤثر فيه ؟ بل هو انفعإلى كما يقوله كثير من أهل الكلام ؟ أو المعلوم تابع له والعلم مؤثر فيه وهو فعلى كما يقوله كثير من أهل الفلسفة ؟

والصواب أن العلم نوعان : أحدهما : تابع، والثاني : متبوع . والوصفان يجتمعان في العلم غالبا أو دائما، فعلمنا بما لا يفتقر إلى علمنا كعلمنا بوجود السموات والأرض، وكذلك علمنا بالله وأسمائه وصفاته، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والنبيين، وغير ذلك." (٢)

"ص -٢٢٩- سورة الكهف

فصل

حديث علي رضي الله عنه المخرج في الصحيحين لما طرقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاطمة وهما نائمان، فقال : " ألا تصليان ؟ " ، فقال علي : يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يمسكها، وإن شاء أن يرسلها فولي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يضرب بيده علي فخذه، ويعيد القول، ويقول :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/٢٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/٢٤٧

﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ﴾ [الكهف : ٥٤]
هذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر؛ فإن قوله: إنما أنفسنا بيد الله إلي آخره، استناد إلي القدر في ترك امتثال الأمر، وهي في نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر، بل معارضة الأمر بها من باب الجدل المذموم الذي قال الله فيه : ﴿ وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ﴾، وهؤلاء أحد أقسام القدرية وقد صنفتهم في غير هذا الموضع فالمجادلة الباطلة [بياض بالأصل]." (١)

"ص -١٥٩- والتعريض نوع من الكذب؛ إذ كان كذبا في الإفهام؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن إبراهيم لم يكذب إلا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله " ، وهي معاريض، كقوله عن سارة : إنها أختي؛ إذ كان ليس هناك مؤمن إلا هو وهي .

وهؤلاء يقولون : إن كلام إبراهيم وعامة الأنبياء مما أخبروا به عن الغيب كذب من المعاريض ! !

وأما جمهور المتكلمين فلا يقولون بهذا، بل يقولون : قصدوا البيان دون التعريض، لكن مع هذا يقول الجهمية ونحوهم : إن بيان الحق ليس في خطابهم، بل إنما في خطابهم ما يدل على الباطل . والمتكلمون من الجهمية والمعتزلة والأشعرية، ونحوهم ممن سلك في إثبات الصانع طريق الإعراض يقولون : إن الصحابة لم يبينوا أصول الدين، بل ولا الرسول؛ إما لشغلهم بالجهاد، أو لغير ذلك .

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع، وبينا أن أصول الدين الحق الذي أنزل الله به كتابه، وأرسل به رسوله، وهي الأدلة والبراهين والآيات الدالة على ذلك قد بينها الرسول أحسن بيان، وأنه دل الناس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها يعلمون المطالب الإلهية، وبها يعلمون إثبات ربوبية الله ووحدانيته." (٢)

"ص -١٦٣- وقال تعالى : ﴿وإن يكذبوك فقد كذب الذين من قبلهم جاءتهم رسلهم بالبينات وبالزبر وبالكتاب المنير ﴾ [فاطر : ٢٥] ، ومثل هذا كثير، لبسطه مواضع أخر .

والمقصود أن هؤلاء الغالطين الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية لا يذكرون النظر والدليل والعلم الذي جاء به الرسول، والقرآن مملوء من ذلك . والمتكلمون يعترفون بأن في القرآن من الأدلة العقلية الدالة على أصول الدين ما فيه، لكنهم يسلكون طرقا أخر كطريق الأعراض .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/٢٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٢٤٨

ومنهم من يظن أن هذه طريق إبراهيم الخليل، وهو غالط .

والمتفلسفة يقولون : القرآن جاء بالطريق الخطابية والمقدمات الإقناعية التي تقنع الجمهور، ويقولون : إن المتكلمين جاؤوا بالطرق الجدلية، ويدعون أنهم هم أهل البرهان إلقيني . وهم أبعد عن البرهان في الإلهيات من المتكلمين، والمتكلمون أعلم منهم بالعلميات البرهانية في الإلهيات والكليات، ولكن للمتفلسفة في الطبيعيات خوض وتفصيل تميزوا به، بخلاف الإلهيات فإنهم من أجهل الناس بها، وأبعدهم عن معرفة الحق فيها، وكلام أرسطو معلمهم فيها قليل كثير الخطأ، فهو لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقي ولا سمين فينتقي . وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** .." (١)

"ص -١٦٤- والقرآن جاء بالبينات والهدي؛ بالآيات البينات وهي الدلائل إلقينيات، وقد قال الله تعالى لرسوله : ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ [النحل : ١٢٥] ، والمتفلسفة يفسرون ذلك بطرقهم المنطقية في البرهان والخطابة والجدل، وهو ضلال من وجوه قد بسطت **في غير هذا الموضع**، بل الحكمة هي معرفة الحق والعمل به، فالقلوب التي لها فهم وقصد تدعي بالحكمة، فيبين لها الحق علما وعملا فتقبله وتعمل به .

وآخرون يعترفون بالحق لكن لهم أهواء تصدهم عن اتباعه، فهؤلاء يدعون بالموعظة الحسنة المشتملة على الترغيب في الحق والترهيب من الباطل . والوعظ أمر ونهي بترغيب وترهيب، كما قال تعالى : ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به﴾ [النساء : ٦٦] ، وقال تعالى : ﴿يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا﴾ [النور : ١٧] ، فالدعوة بهذين الطريقين لمن قبل الحق، ومن لم يقبله فإنه يج ا دل بالتي هي أحسن .

والقرآن مشتمل على هذا وهذا؛ ولهذا إذا جادل يسأل ويستفهم عن المقدمات البينة البرهانية التي لا يمكن أحد أن يجحدها؛ لتقرير المخاطب بالحق ولاعترافه بإنكار الباطل، كما في مثل قوله : ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾ [الطور : ٣٥] ، وقوله : ﴿أفعيينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جديد﴾ [ق : ١٥] ، وقوله : ﴿أوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾ [يس : ٨١] ،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/٢٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٢٤٨

"ص –٢٠٥– آثم مخطئ كالعلمية، وإن لم يكن عليها دليل قطعي فليس لله فيها حكم في الباطن، وحكم الله في حق كل مجتهد ما أداه اجتهاده إليه .

وهؤلاء وافقوا الأولين في أن الخطأ والإثم متلازمان، وإن كان مخطئ آثم، لكن خالفوهم في المسائل الاجتهادية، فقالوا : ليس فيها قاطع، والظن ليس عليه دليل عند هؤلاء، وإنما هو من جنس ميل النفوس إلى شيء دون شيء، فجعلوا الاعتقادات الظنية من جنس الإرادات، وادعوا أنه ليس في نفس الأمر حكم مطلوب بالاجتهاد، والإثم في نفس الأمر أمارة أرجح من أمارة، وهذا القول قول أبي الهذيل العلاف ومن اتبعه كالجبائي وابنه، وهو أحد قولي الأشعري وأشهرهما، وهو اختيار القاضي الباقلاني وأبي حامد الغزالي، وأبي بكر بن العربي؛ ومن اتبعهم . وقد بسطنا القول في ذلك بسطا كثيرا **في غير هذا الموضع** .

والمخالفون لهم كأبي إسحاق الإسفرائيني وغيره من الأشعرية، وغيرهم يقولون : هذا القول أوله سفسطة وآخره زندقة، وهذا قول من يقول : إن كل مجتهد في المسائل الاجتهادية العملية فهو مصيب باطنا وظاهرا؛ إذ لا يتصور عندهم أن يكون مجتهدا مخطئا إلا بمعنى أنه خفي عليه بعض الأمور، وذلك الذي خفي عليه ليس هو حكم الله، لا." (١)

"ص –٩٩– الذي قد كمل في علمه، الحكيم الذي قد كمل في حكمته، إلى غير ذلك مما قد بين

.

وقوله : [الأحد] يقتضي أنه لا مثل له ولا نظير ﴿ولم يكن له كفوا أحد ﴾

وقد ذكرنا في غير موضع أن ما وصف الله تعالى به نفسه من الصفات السلبية، فلا بد أن يتضمن معني ثبوتيا، فالكمال هو في الوجود والثبوت،والنفي مقصوده نفي ما يناقض ذلك، فإذا نفي النقيض الذي هو العدم والسلب لزم ثبوت النقيض الآخر الذي هو الوجود والثبوت .

وبينا هذا في آية الكرسي وغيرها مما في القرآن، كقوله : ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ ، فإنه يتضمن كمال الحياة والقيومية . وقوله : ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، يتضمن كمال الملك . وقوله : ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، يقتضي اختصاصه بالتعليم دون ما سواه .

والوحدانية : تقتضي الكمال، والشركة : تقتضي النقص . وكذلك قوله : ﴿ولا يؤوده حفظهما ﴾ [البقرة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٤٩

: ٢٥٥] ، ﴿وما مسنا من لغوب﴾ [ق : ٣٨] ، ﴿لا تدركه الأبصار﴾ [الأنعام : ١٠٣] ، ﴿لا يعزب عنه مثقال ذرة﴾ [سبأ : ٣] . وأمثال ذلك مما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** .." [١]

"ص –١٠٠– والمقصود هنا أن علوه من صفات المدح اللازمة له . فلا يجوز اتصافه بضد العلو البتة؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : " أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء " ، ولم يقل : [تحتك] ، وقد تكلمنا على هذا الحديث **في غير هذا الموضع** .

وإذا كان كذلك، فالمخالفون للكتاب والسنة وما كان عليه السلف لا يجعلونه متصفا بالعلو دون السفول، بل إما أن يصفوه بالعلو والسفول أو بما يستلزم ذلك، وإما أن ينفوا عنه العلو والسفول . وهم نوعان .

فالجهمية القائلون بأنه بذاته في كل مكان، أو بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، لا يصفونه بالعلو دون السفول . فإنه إذا كان في مكان فالأمكنة منها عال وسافل، فهو في العالي عال، وفي السافل سافل . بل إذا قالوا : إنه في كل مكان . فجعلوا الأمكنة كلها محال له، ظروفا وأوعية، جعلوها في الحقيقة أعلى منه . فإن المحل يحوي الحال، والظرف والوعاء يحوي المظروف الذي فيه، والحاوي فوق المحوي .

والسلف والأئمة وسائر علماء السنة إذا قالوا : إنه فوق العرش،." [٢]

"ص –٢٥٥– وحينئذ، فالذي يجب أن يقال : إنه لم يثبت أنه لغة قريش، بل ولا لغة سائر العرب : أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثنيت بالياء، وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياسا، جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء، وإلا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه، وليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلا هذا، ولفظه : هذان ، فهذا نقل ثابت متواتر لفظا ورسما

ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطا منكرا، كما قد بسط **في غير هذا الموضع**، فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف، وكلها مكتوبة بالألف، فكيف يتصور في هذا غلط

وأيضا، فإن القراء إنما قرؤوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرؤون " سورة طه " ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وهي من أول ما نزل من القرآن، قال ابن مسعود

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/٢٥٠

: بنو إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء من العتاق الأول، وهن من تلادي رواه البخاري عنه وهي مكية باتفاق الناس، قال أبو الفرج وغيره : هي مكية بإجماعهم، بل هي من أول ما نزل، وقد روي : أنها كانت مكتوبة عند أخت عمر، وأن سبب إسلام عمر كان لما بلغه إسلام أخته، وكانت السورة تقرأ عندها." [١]

"ص -١٠٥- بها إذا قدر موجودا وحده علم أن التسوية بين الحالين خطأ منهم .

وقد اتفق العقلاء على جواز تجدد النسب والإضافات مثل المعية، وإنما النزاع في تجدد ما يقوم بذاته من الأمور الاختيارية . وقد بين **في غير هذا الموضع** أن النسب والإضافات مستلزمة لأمور ثبوتية، وأن وجودها بدون الأمور الثبوتية ممتنع .

والإنسان إذا كان جالسا فتحول المتحول عن يمينه بعد أن كان عن شماله قيل : إنه عن شماله . فقد تجدد من هذا فعل به تغيرت النسبة والإضافة، . وكذلك من كان تحت السطح فصار فوقه، فإن النسبة بالتحتية والفوقية تجدد لما تجدد فعل هذا .

وإذا قيل : نفس السقف لم يتغير قيل : قد يمنع هذا، ويقال : ليس حكمه إذا لم يكن فوقه شيء كحكمه إذا كان فوقه شيء . وإذا قيل عن الجالس : إنه لم يتغير، قيل : قد يمنع هذا، ويقال : ليس حكمه إذا كان الشخص عن يساره كحكمه إذا كان عن يمينه، فإنه يحجب هذا الجانب ويوجب من التفات الشخص وغير ذلك ما لم يكن قبل ذلك .

وكذلك من تجدد له أخ أو ابن أخ بإيلاد أبيه أو أخيه، قد وجد هنا أمور ثبوتية . وهذا الشخص يصير فيه من العطف والحنو على هذا الولد المتجدد ما لم يكن قبل ذلك، وهي الرحم والقرابة .." [٢]

"ص -١٣٠- لأن جميع المخلوقات خلقت لغاية مقصودة بها، فلابد أن تهدى إلى تلك الغاية التي خلقت لها . فلا تتم مصلحتها وما أريدت له إلا بهدايتها لغاياتها .

وهذا مما يبين أن الله خلق الأشياء لحكمة وغاية تصل إليها، كما قال ذلك السلف وجمهور المسلمين وجمهور العقلاء . وقالت طائفة كجهم وأتباعه : إنه لم يخلق شيئا لشيء، ووافقه أبو الحسن الأشعرى ومن اتبعه من الفقهاء أتباع الأئمة . وهم يثبتون أنه مريد، وينكرون أن تكون له حكمة يريدها .

وطائفة من المتفلسفة يثبتون عنايته وحكمته، وينكرون إرادته . وكلاهما تناقض . وقد بسط الكلام على

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥/٢٥٠

فساد قول هؤلاء في غير هذا الموضع، وأن منتهاهم جحد الحقائق .

فإن هذا يقول : لو كان له حكمة يفعل لأجلها لكان يجب أن يريد الحكمة وينتفع بها، وهو منزه عن ذلك . وذاك يقول : لو كان له إرادة لكان يفعل لجر منفعة؛ فإن الإرادة لا تعقل إلا كذلك . وأرسطو وأتباعه يقولون : لو فعل شيئا لكان الفعل لغرض، وهو منزه عن ذلك .." [1]

"ص -١٣٣- ، و [يفرح بتوبة التائبين] ، ونحو ذلك . فإذا أريد ما دل عليه الشرع والعقل فهو حق .

وإن قالوا : الحكمة إما أن تراد لنفسها أو لحكمة، قيل : المرادات نوعان ما يراد لنفسه، وما يراد لغيره . وقد يكون الشيء غاية وحكمة بالنسبة إلى مخلوق وهو مخلوق لحكمة أخرى . فلابد أن ينتهي الأمر إلى حكمة يريدها الفاعل لذاتها .

والمعتزلة ومن وافقهم، كابن عقيل وغيره تثبت حكمة لا تعود إلى ذاته . وأما السلف؛ فإنهم يثبتون حكمة تعود إله، كما قد بين في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا ذكر قوله تعالى : ﴿الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى﴾ [الأعلى : ٢، ٣] والتسوية : جعل الشيئين سواء، كما قال : ﴿وما يستوي الأعمى والبصير﴾ [فاطر : ١٩] ، وقوله تعالى : ﴿تعالوا إلى كلمة سواء﴾ [آل عمران : ٦٤] ، و ﴿سواء﴾ وسط؛ لأنه معتدل بين الجوانب .

وذلك أنه لابد في الخلق والأمر من العدل . فلابد من التسوية بين المتماثلين، فإذا فضل أحدهما فسد المصنوع، كما في مصنوعات العباد إذا بنوا بنيانا فلابد من التسوية بين الحيطان، إذ لو رفع حائط على." [2]

"ص -٢٣٦- وعادتهم من غير حد شرعي ولا لغوي، وبهذا يحصل التفقه في الكتاب والسنة .

والاسم إذا بين النبي صلى الله عليه وسلم حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو صلى الله عليه وسلم كيف ماكان الأمر؛ فإن هذا هو المقصود، وهذا كاسم الخمر؛ فإنه قد بين أن كل مسكر خمر، فعرف المراد بالقرآن . وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كل مسكر أو تخص به عصير العنب لا يحتاج إلى ذلك؛ إذ المطلوب معرفة ما أراد الله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٤/٢٥٠

ورسوله بهذا الاسم، وهذا قد عرف ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم، وبأن الخمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تتناول نبيذ التمر وغيره، ولم يكن عندهم بالمدينة خمر غيرها . وإذا كان الأمر كذلك، فما أطلقه الله من الأسماء وعلق به الأحكام من الأمر والنهي والتحليل والتحريم لم يكن لأحد أن يقيده إلا بدلالة من الله ورسوله .

فمن ذلك اسم الماء مطلق في الكتاب والسنة، ولم يقسمه النبي صلى الله عليه وسلم إلى قسمين : طهور، وغير طهور، فهذا التقسيم، مخالف للكتاب والسنة، وإنما قال الله : ﴿فلم تجدوا ماء ﴾ [النساء : ٤٣] ، وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع**، وبينا أن كل ما وقع عليه اسم الماء فهو طاهر طهور، سواء كان مستعملا في طهر واجب، أو مستحب،." (١)

"ص -٢٥٢- بها؛ ولهذا كانت أثمانا؛ بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها؛ فلهذا كانت مقدرة بالأمور الطبعية أو الشرعية، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت .

وأيضا، فالتقدير إنما كان لخمسة أوسق وهي خمسة أحمال، فلو لم يعتبر في ذلك حدا مستويا لوجب أن تعتبر خمسة أحمال من حمال كل قوم .

وأيضا، فسائر الناس لا يسمون كلهم صاعا، فلا يتناوله لفظ الشارع كما يتناول الدرهم والدينار، اللهم إلا أن يقال : إن الصاع اسم لكل ما يكال به، بدليل قوله : ﴿صواع الملك ﴾ [يوسف : ٧٢] فيكون كلفظ الدرهم .

فصل

وكذلك لفظ الإطعام لعشرة مساكين لم يقدره الشرع، بل كما قال الله : ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ [المائدة : ٨٩] ، وكل بلد يطعمون من أوسط ما يأكلون كفاية غيره، كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع** .." (٢)

"ص -٢٦٢- ولم يعرف هذا الناقل قول أحمد، كما هو مذكور **في غير هذا الموضع** .

وتقليد العاجز عن الاستدلال للعالم يجوز عند الجمهور، وفي صفة من يجوز له التقليد تفصيل ونزاع ليس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٢٥١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع المل ك فهد)، ١٩/٢٥١

هذا موضعه .

والمقصود هنا أن التقليد المحرم بالنص والإجماع : أن يعارض قول الله ورسوله بما يخالف ذلك كائنا من كان المخالف لذلك . قال الله تعالى : ﴿ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانا خليلا لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا ﴾ [الفرقان : ٢٧ ٣٠] ، وقال تعالى : ﴿يوم تقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا ﴾ ، إلى قوله : ﴿والعنهم لعنا كبيرا ﴾ [الأحزاب : ٦٦ ٦٨] ، وقال تعالى : ﴿إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون ﴾ إلى قوله : ﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون ﴾ [البقرة : ١٦٦ - ١٧١] ، فذكر براءة المتبوعين من أتباعهم في خلاف طاعة الله، ذكر هذا بعد قوله : ﴿وإلهكم إله واحد ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، فالإله الواحد هو المعبود والمطاع، فمن أطاع." [1]

"ص -٢٧٣- والرحمة، كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع**

فإن المقصود هنا أن نفى الضر والنفع عمن سواه عام لا يجب أن يخص هذا بمن عبده، وهذا بمن لم يعبده، وإن كان هذا التخصيص حقا باعتبار صحيح، وجواب من أجاب بأن معناه لا يضر ترك عبادته، وضره بعبادته أقرب من نفعه مبنى على هذا التخصيص

وإذا كان كذلك،فنقول : المنفى قدرة من سواه على الضر والنفع وأما قوله: ﴿ ضره أقرب من نفعه ﴾، فنقول أولا : المنفى هو فعلهم بقوله: ﴿ ما لا يضره وما لا ينفعه﴾ والمثبت اسم مضاف إليه فإنه لم يقل : يضر أعظم مما ينفع، بل قال : لمن ضره أقرب من نفعه والشيء يضاف إلى الشيء بأدنى ملابسة، فلا يجب أن يكون الضر والنفع المضافين من باب إضافة المصدر إلى الفاعل،بل قد يضاف المصدر من جهة كونه اسما، كما تضاف سائر الأسماء، وقد يضاف إلى محله وزمانه ومكانه وسبب حدوثه،وإن لم يكن فاعلا كقوله: ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ [سبأ : ٣٣] ،ولا ريب أن بين المعبود من دون الله وبين ضرر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٥٢

عابديه تعلق يقتضى الإضافة، كأنه قيل : لمن شره أقرب من خيره، وخسارته أقرب من ربحه،فتدبر هذا ! ولو جعل هو فاعل الضر بهذا؛ لأنه سبب فيه لا لأنه هو الذي." (١)

"ص –٢٥٤– رسالة أخبرت بجزاء . وهو يبين ثبوت الوجوب والاستحقاق وإن قدر أنه لا عذاب . وهذا فيه نزاع قد ذكرناه **في غير هذا الموضع**، وبينا أن هذا هو الصحيح . ونتيجة فعل المنهي انخفاض المنزلة وسلب كثير من النعم التي كان فيها وإن كان لا يعاقب بالضرر .

ويبين أن الوجوب والاستحقاق يعلم بالبديهة . فتارك الواجد وفاعل القبيح وإن لم يعذب بالآلام كالنار فيسلب من النعم وأسبابه ما يكون جزاءه . وهذا جزاء من لم يشكر النعمة بل كفرها أن يسلبها . فالشكر قيد النعم، وهو موجب للمزيد . والكفر بعد قيام الحجة موجب للعذاب، وقبل ذلك ينقص النعمة ولا يزيد .

مع أنه لابد من إرسال رسول يستحق معه النعيم أو العذاب، فإنه ما ثم دار إلا الجنة أو النار . قال تعالى : ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون ﴾ [التين : ٤ – ٦] ،وهذا مبسوط في مواضع .

والمقصود هنا أن بيان هذه الأصول وقع في أول ما أنزل من القرآن . فإن أول ما أنزل من القرآن : ﴿اقرأ باسم ربك ﴾ [العلق : ١] ، عند جماهير." (٢)

"ص –٢٥٥– رسالة أخبرت بجزاء . وهو يبين ثبوت الوجوب والاستحقاق وإن قدر أنه لا عذاب . وهذا فيه نزاع قد ذكرناه **في غير هذا الموضع**، وبينا أن هذا هو الصحيح . ونتيجة فعل المنهي انخفاض المنزلة وسلب كثير من النعم التي كان فيها وإن كان لا يعاقب بالضرر .

ويبين أن الوجوب والاستحقاق يعلم بالبديهة . فتارك الواجد وفاعل القبيح وإن لم يعذب بالآلام كالنار فيسلب من النعم وأسبابه ما يكون جزاءه . وهذا جزاء من لم يشكر النعمة بل كفرها أن يسلبها . فالشكر قيد النعم، وهو موجب للمزيد . والكفر بعد قيام الحجة موجب للعذاب، وقبل ذلك ينقص النعمة ولا يزيد .

مع أنه لابد من إرسال رسول يستحق معه النعيم أو العذاب، فإنه ما ثم دار إلا الجنة أو النار . قال تعالى

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٢٥٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٢٥٤

: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون ﴾ [التين : ٤ – ٦] ،وهذا مبسوط في مواضع .

والمقصود هنا أن بيان هذه الأصول وقع في أول ما أنزل من القرآن . فإن أول ما أنزل من القرآن : ﴿اقرأ باسم ربك ﴾ [العلق : ١] ، عند جماهير." [1]

"ص –٢٩٥– الأجر الكامل، وإن استحق بعضه .

وقد بسطت القول في هذه المسألة **في غير هذا الموضع**، وبينت ارتباطها بقاعدة كبيرة في أن الشخص الواحد، أو العمل الواحد يكون مأمورا به من وجه، منهيا عنه من وجه، وأن هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة؛ خلافا للخوارج والمعتزلة، د وافقهم طائفة من أهل الإثبات؛ متكلميهم وفقهائهم من أصحابنا وغيرهم في مسألة العمل الواحد في أصول الفقه، فقالوا : لا يجوز أن يكون مأمورا به، منهيا عنه . وإن كانوا مخالفين لهم في مسألة الشخص الواحد في أصول الدين، ولا ريب أن إحدي الروايتين عن أحمد أن هذا العمل لا يجزئ، وهي مسألة الصلاة في الدار المغصوبة، وفي الرواية الأخري يجزي، كقول أكثر الفقهاء . لكن من أصحابنا من جعلها عقلية ورأي أنه لا يمتنع ذلك عقلا، وهو قول أكثر المعتزلة، وكثير من الأشعرية؛ كابن الباقلاني، وابن الخطيب .

فالكلام في مقامين : في الإمكان العقلي، وفي الإجزاء الشرعي .

والناس فيها على أربعة أقوال :

منهم : من يقول : يمتنع عقلا ويبطل شرعا . وهو قول طائفة من." [2]

"ص –١٣٤– وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** . فما يقع في الوجود من المنكرات هي مرادة لله إرادة كونية، داخلة في كلماته التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، وهو –سبحانه– مع ذلك لم يردها إرادة دينية، ولا هي موافقة لكلماته الدينية، ولا يرضي لعباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء، فصارت له من وجه مكروهة . ولكن هذه ليست بمنزلة قبض المؤمن، فإن ذلك يكرهه؛ والكراهة مساءة المؤمن، وهو يريده لما سبق في قضائه له بالموت فلا بد منه، وإرادته لعبده المؤمن خير له ورحمة به، فإنه قد ثبت في الصحيح : " أن الله تعالى لا يقضي للمؤمن قضاء إلا كان خيرا له، إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له، وإن أصابته ضراء صبر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٢٥٤

فكان خيرا له " .

وأما المنكرات، فإنه يبغضها ويكرهها؛ فليس لها عاقبة محمودة من هذه الجهة إلا أن يتوبوا منها فيرحمون بالتوبة، وإن كانت التوبة لابد أن تكون مسبوقة بمعصية؛ ولهذا يجاب عن قضاء المعاصي على المؤمن بجوابين :

أحدهما : أن هذا الحديث لم يتناولها وإنما تناول المصائب .

والثاني : أنه إذا تاب منها كان ما تعقبه التوبة خيرا فإن التوبة حسنة وهي من أحب الحسنات إلى الله، والله يفرح بتوبة عبده إذا تاب إليه أشد ما يمكن أن يكون من الفرح، وأما المعاصي التي لا يتاب منها فهي شر على صاحبها، والله سبحانه قدر كل شيء وقضاه؛ لما له في ذلك من." (١)

"ص -٢٦٥- يتصوره الذهن والقلب، ثم يعبر عنه اللسان، ثم يخطه القلم . فله وجود عينى، وذهنى، ولفظى، ورسمى . وجود في الأعيان، والأذهان، واللسان، والبنان . لكن الأول هو هو، وأما الثلاث، فإنها مثال مطابق له . فالأول هو المخلوق، والثلاثة معلمة . فذكر الخلق والتعليم ليتناوب المراتب الأربع، فقال : ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم﴾ [العلق : ١ ٥] .

وقد تنازع الناس في الماهيات هل هي مجعولة أم لا ؟ وهل ماهية كل شيء زائدة على وجوده ؟ كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع** وبين الصواب في ذلك، وأنه ليس إلا ما يتصور في الذهن، ويوجد في الخارج .

فإن أريد الماهية ما يتصور في الذهن . وبالوجود ما في الخارج، أو بالعكس، فالماهية غير الوجود إذا كان ما في الأعيان مغايرا لما في الأذهان .

وإن أريد بالماهية ما في الذهن، أو الخارج، أو كلاهما، وكذلك بالوجود، فالذي في الخارج من الوجود هو الماهية الموجودة في الخارج وكذلك ما في الذهن من هذا هو هذا، ليس في الخارج شيئان :." (٢)

"ص -٢٦٧- فصل

وقد بسطنا **في غير هذا الموضع** طرق الناس في إثبات الصانع والنبوة وأن كل طريق تتضمن ما يخالف

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/٢٥٤

السنة فإنها باطلة في العقل كما هي مخالفة للشرع .
والطريق المشهورة عند المتكلمين هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام .
وقد بينا الكلام على هذه في غير موضع،وأنها مخالفة للشرع والعقل . وكثير من الناس يعلم أنها بدعة في الشرع، لكن لا يعلم فسادها في العقل . وبعضهم يظن أنها صحيحة في العقل والشرع، وأنها طريقة إبراهيم الخليل عليه السلام وقد بين فساد هذا في غير موضع .
والمقصود هنا أن طائفة من النظار مثبتة الصفات أرادوا." (١)

"ص -٢٧٢- بينوا ضلالهم شرعا وعقلا، كما بسط كلام السلف والأئمة عليهم في غير هذا الموضع، إذ هو كثير .
فالقرآن استدل بما هو معلوم للخلق من أنه : ﴿خلق الإنسان من علق﴾ [العلق : ٢] . وهؤلاء جاؤوا إلى هذا المعلوم فزعموا أنه غير معلوم، بل هو مشكوك فيه . ثم زعموا أنهم يذكرون الدليل الذي به يصير معلوما . فذكروا دليلا باطلا لا يدل على حدوثه، بل يظن أنه دليل وهو شبهة، ولها لوازم فاسدة .
فأنكروا المعلوم بالعقل، ثم الشرع، وادعوا طريقا معلومة بالعقل وهي باطلة في العقل، والشرع . فضاهوا الذين قال الله فيهم : ﴿لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ [الملك : ١٠] .
وكذلك في إثبات النبوات وإمكانها، وفي إثبات المعاد وإمكانه، عدلوا عن الطريق الهادية التي توجب العلم اليقينى التي هدى الله بها عباده إلى طريق تورث الشك والشبهة والحيرة . ولهذا قيل : غاية المتكلمين المبتدعين الشك، وغاية الصوفية المبتدعين الشطح .
ثم لها لوازم باطلة مخالفة للعقل والشرع، فألزموا لوازمها التي أوجبت لهم السفسطة في العقليات، والقرمطة في السمعيات . وتكلموا." (٢)

"ص -٢٧٣- في دلائل النبوة والمعاد، ودلائل الربوبية بأمور، وزعموا أنها أدلة وهي عند التحقيق ليست بأدلة . ولهذا يطعن بعضهم في أدلة بعض .
وإذا استدلوا بدليل صحيح فهو مطابق لما جاء به الرسول وإن تنوعت العبارات .
ولهذا قد يستدل بعضهم بدليل إما صحيح وإما غير صحيح فيطعن فيه آخر، ويزعم أنه يذكر ما هو خير

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٢٥٤
(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٢٥٤

منه، ويكون الذي يذكره دون ما ذكره ذاك . وهذا يصيبهم كثيرا في الحدود، يطعن هؤلاء في حد هؤلاء، ويذكرون حدا مثله أو دونه .

وتكون الحدود كلها من جنس واحد، وهي صحيحة إذا أريد بها التمييز بين المحدود وغيره . وأما من قال : إن الحدود تفيد تصوير ماهية المحدود، كما يقوله أهل المنطق، فهؤلاء غالطون ضالون، كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع** . وإنما الحد معرف للمحدود، ودليل عليه، بمنزلة الاسم، لكنه يفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال، فهو نوع من الأدلة، كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

إذ المقصود هنا التنبيه على الفرق بين الطريق المفيد للعلم واليقين كالتي بينها القرآن وبين ما ليس كذلك من طرق أهل البدع الباطلة شرعا وعقلا .." (١)

"ص -٢٧٧- فاسد، كما قد بسط في مواضع .

والحق أن كل ما سوى الله حادث، وهو مفتقر إليه دائما . وهو يبقيه ويعدمه، كما ينشئه ويحدثه، كما يحدث الحوادث من التراب وغيره ثم يفنيها ويحيلها إلى التراب وغيره .

وهؤلاء ادعى كثير منهم أن كل ما سوى الله يعدم ثم يعاد، وبعضهم قال : هذا ممكن، لكنه موقوف على الخبر، والخبر لم يتعرض لذلك بنفي ولا إثبات . وهذا هو المعاد عندهم .

وهذا لم يأت به كتاب ولا سنة، ولا دل عليه عقل . بل الكتاب والسنة يبين أن الله يحيل العالم من حال إلى حال، كما يشق السماء، ويجعل الجبال كالعهن، ويكور الشمس، إلى غير ذلك مما أخبر الله في كتابه لم يخبر أن جميع الأشياء تعدم ثم تعاد .

ثم منهم من يقول : إنها تعدم بعد ذلك لامتناع وجود حوادث لا آخر لها، كما تقوله الجهمية . وهذا مما أنكره عليهم السلف والأئمة، كما قد ذكر **في غير هذا الموضع** .

وهؤلاء إنما قالوا هذا طردا لقولهم بامتناع دوام جنس الحوادث، وقالوا : ما وجب أن يكون له ابتداء وجب أن يكون له انتهاء، كما قد بسط هذا وبين فساد هذا الأصل .." (٢)

"ص -٢٩٦- جهة التأنيس، كأنه يقول : امض لما أمرت به وربك ليس كهذه الأرباب، بل هو الأكرم الذي لا يلحقه نقص، فهو ينصرك ويظهرك .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/٢٥٤

قلت : وقد قال بعض السلف : [لا يهدين أحدكم لله ما يستحي أن يهديه لكريمه، فإن الله أكرم الكرماء] . أي : هو أحق من كل شيء بالإكرام، إذ كان أكرم من كل شيء .

وهو سبحانه ذو الجلال والإكرام . فهو المستحق لأن يجل، ولأن يكرم . والإجلال يتضمن التعظيم، والإكرام يتضمن الحمد والمحبة .

وهذا كما قيل في صفة المؤمن : إنه رزق حلاوة ومهابة .

وفي حديث هند بن أبي هالة في صفة النبي صلى الله عليه وسلم : " من رآه بديهة هابه، ومن خالطه معرفة أحبه " .

وهذا لأنه سبحانه له الملك وله الحمد .

وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**، وبين أن أهل السنة يصفونه بالقدرة الإلهية، والحكمة، والرحمة . وهم الذين يعبدونه ويحمدونه، وأنه يجب أن يكون هو المستحق لأن يعبد دون ما سواه والعبادة تتضمن غاية الذل وغاية الحب .." (١)

"ص –٣٠٠– فهم في الحقيقة لا يقرون بأنه الأكرم .

والإرادة التي يثبتونها لم يدل عليها سمع ولا عقل، فإنه لا تعرف إرادة ترجح مرادا على مراد بلا سبب يقتضي الترجيح . ومن قال من الجهمية والمعتزلة : إن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، فهو مكابر .

وتمثيلهم ذلك بالجائع إذا أخذ أحد الرغيفين، والهارب إذا سلك أحد الطريقين، حجة عليهم، فإن ذلك لا يقع إلا مع رجحان أحدهما، إما لكونه أيسر في القدرة، وإما لأنه الذي خطر بباله وتصوره، أو ظن أنه أنفع، فلابد من رجحان أحدهما بنوع ما؛ إما من جهة القدرة، وإما من جهة التصور والشعور . وحينئذ، يرجح إرادته، والآخر لم يرده . فكيف يقال : إن إرادته رجحت أحدهما بلا مرجح ؟ أو أنه رجح إرادة هذا على إرادة ذاك بلا مرجح ؟ وهذا ممتنع يعرف امتناعه من تصوره حق التصور .

ولكن لما تكلموا في مبدأ الخلق بكلام ابتدعوه خالفوا به الشرع والعقل احتاجوا إلى هذه المكابرة، كما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٧/٢٥٤

قد بسط **في غير هذا الموضع**، وبذلك تسلط عليهم الفلاسفة من جهة أخرى . فلا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا .." [١]

"ص -٣٠٦- والقرآن والسنة تثبت القدر، وتقدير الأمور قبل أن يخلقها، وأن ذلك في كتاب، وهذا أصل عظيم يثبت العلم والإرادة لكل ما سيكون ويزيل إشكالات كثيرة ضل بسببها طوائف في هذا المكان في مسائل العلم والإرادة .

فالإيمان بالقدر من أصول الإيمان، كما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل، قال : " الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، وبالبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره " . وقد تبرأ ابن عمر وغيره من الصحابة من المكذبين بالقدر .

ومع هذا، فطائفة من أهل الكلام وغيرهم لا تثبت القدر إلا علما أزليا وإرادة أزلية فقط . وإذا أثبتوا الكتابة قالوا : إنها كتابة لبعض ذاك .

وأما من يقول : إنه قدرها حينئذ، كما في صحيح مسلم، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء " ، فقد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** .." [٢]

"ص -٣٤٦- عنها الخمر من المصالح وتوقعها من المفاسد داخلة في قوله تعالى: ﴿ ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ﴾ [المائدة : ٩١]

وكذلك، إيقاع العداوة والبغضاء هي منتهي قصد الشيطان؛ ولهذا قال النبي صلي الله عليه وسلم : " ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ " قالوا : بلي يا رسول الله، قال : " إصلاح ذات البين، فإن إفساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول : تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين "

وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** أن الفواحش والظلم وغير ذلك من الذنوب توقع العداوة والبغضاء، وأن كل عداوة أو بغضاء فأصلها من معصية الله، والشيطان يأمر بالمعصية ليوقع فيما هو أعظم منها، ولا يرضي بغاية ما قدر على ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٧/٢٥٤

وأيضا، فالعداوة والبغضاء شر محض لا يحبها عاقل؛ بخلاف المعاصي فإن فيها لذة كالخمر والفواحش؛ فإن النفوس تريد ذلك، والشيطان يدعو إليها النفوس حتي يوقعها في شر لا تهواه ولا تريده، والله تعالى قد بين ما يريده الشيطان بالخمر والميسر ولم يذكر ما يريده الإنسان، ثم قال في سورة النور : ﴿أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر ﴾ [النور : ٢١]،." (١)

"ص -٣٥١- ﴿ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ [النور : ٤] ، وقال فيها : ﴿ لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء ﴾ [النور : ١٣] ، فذكر عدد الشهداء وأطلق صفتهم، ولم يقيدهم بكونهم منا ولا ممن نرضي ولا من ذوي العدل، كما قيد صفة الشهداء **في غير هذا الموضع**

ولهذا تنازع العلماء،هل شهادة الأربعة التي يجب بها الحد على الزاني، مثل شهادة أهل الفسوق والعصيان وغيرهم ؟ هل تدرأ الحد عن القاذف ؟ على قولين في مذهب أحمد :

أحدهما : أنها تدرأ الحد عن القاذف وإن لم توجب حد الزنا على المقذوف، كشهادة الزوج على امرأته أربع شهادات بالله، فإن ذلك يدرأ حد القذف ولا يجب الحد على امرأته لمجرد ذلك؛ لأنها تدفع العذاب عنها بشهادتها أربع شهادات، ولو لم تشهد فهل تحد أو تحبس حتي تقر أو تلاعن أو يخلي سبيلها ؟ فيه نزاع مشهور بين العلماء، فلا يلزم من درء الحد عن القاذف وجوب حد الزنا على المقذوف؛ فإن كلاهما حد، والحدود تدرأ بالشبهات، والأربع شهادات للقاذف شبهة قوية، ولو اعترف المقذوف مرة أو مرتين أو ثلاثا درئ الحد عن القاذف، ولم يجب الحد عنها عند أكثر العلماء، ولو كان المقذوف غير محصن مثل أن يكون مشهورا بالفاحشة لم يحد قاذفه حد القذف، ولم يحد هو حد الزنا لمجرد الاستفاضة." (٢)

"ص -٣٢٤- للثبوت . وأما السلب المحض فلا مدح فيه .

وهذا مما يظهر به فساد قول من جعل أحدهما للسلب والآخر للإثبات، لا سيما إذا كان من الجهمية الذين ينكرون محبته، ولا يثبتون له صفات توجب المحبة والحمد، بل إنما يثبتون ما يوجب القهر، كالقدرة . فهؤلاء آمنوا ببعض وكفروا ببعض، وألحدوا في أسمائه وآياته بقدر ما كذبوا به من الحق، كما بسط هذا **في غير هذا الموضع** .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٩/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٤/٢٥٤

فصل

قوله تعالى في أول ما أنزل : ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ [العلق : ١] ، وقوله : ﴿اقرأ وربك الأكرم ﴾ [العلق : ٣] .

ذكر في الموضعين بالإضافة التي توجب التعريف، وأنه معروف عند المخاطبين، إذ الرب تعالى معروف عند العبد بدون الاستدلال بكونه خلق . وأن المخلوق مع أنه دليل وأنه يدل على الخالق، لكن هو معروف في الفطرة قبل هذا الاستدلال؛ ومعرفته فطرية، مغروزة في الفطرة، ضرورية، بديهية، أولية .

وقوله : ﴿اقرأ ﴾ وإن كان خطابا للنبى صلى الله عليه وسلم أولا، فهو." (١)

"ص -٣٢٨- والجن لما سمعوا القرآن، ﴿ولوا إلى قومهم منذرين ﴾ [الأحقاف : ٢٩] .

وإذا كان كذلك، فكل إنسان في قلبه معرفة بربه . فإذا قيل له : ﴿اقرأ باسم ربك ﴾ ، عرف ربه الذي هو مأمور أن يقرأ باسمه، كما يعرف أنه مخلوق، والمخلوق يستلزم الخالق ويدل عليه .

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**، وبين أن الإقرار والاعتراف بالخالق فطرى ضرورى في نفوس الناس، وإن كان بعض الناس قد يحصل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج إلى نظر تحصل له به المعرفة . وهذا قول جمهور الناس، وعليه حذاق النظار، أن المعرفة تارة تحصل بالضرورة، وتارة بالنظر . كما اعترف بذلك غير واحد من أئمة المتكلمين .

وهذه الآية أيضا تدل على أنه ليس النظر أول واجب، بل أول ما أوجب الله على نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ا اقرأ باسم ربك ﴾ ، لم يقل : [انظر واستدل حتى تعرف الخالق] .

وكذلك هو أول ما بلغ هذه السورة، فكان المبلغون مخاطبين بهذه الآية قبل كل شيء ولم يؤمروا فيها بالنظر والاستدلال .

وقد ذهب كثير من أهل الكلام إلى أن اعتراف النفس بالخالق وإثباتها له، لا يحصل إلا بالنظر .." (٢)

"ص -٣٣٩- فإن لم يدعه الحق والعلم به خوف عاقبة الجحود والعصيان، وما في ذلك من العذاب فالنفس تخاف العذاب بالضرورة . فكل حى يهرب مما يؤذيه بخلاف النافع .

فمن الناس من يتبع هواه، فيتبع الأدنى دون الأعلى . كما أن منهم من يكذب بما خوف به، أو يتغافل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٥/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٩/٢٥٤

عنه، حتى يفعل ما يهواه . فإنه إذا صدق به واستحضره لم يبعث نفسه إلى هواها، بل لابد من نوع من الغفلة والجهل حتى يتبعه؛ ولهذا كان كل عاص لله جاهلا، كما قد بسط هذا في مواضع .

إذ المقصود هنا التنبيه على أن قوله : ﴿اقرأ باسم ربك ﴾ ، فيه تنبيه على أن الرب معروف عند المخاطبين، وأن الفطر مقرة به .

وعلى ذلك، دل قوله : ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ﴾ الآية [الأعراف : ١٧٢] ، كما قد بسط الكلام عليها **في غير هذا الموضع** .

وكذلك قول الرسل : ﴿أفي الله شك ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، هو نفي، أى ليس في الله شك . وهو استفهام تقرير يتضمن تقرير الأمم على ما هم مقرون به من أنه ليس في الله شك، فهذا استفهام تقرير .." (١)

"ص -٣٤٦- كذلك يجهمانه فيجعلانه منكرا لما في قلبه من معرفة الرب ومحبته وتوحيده . ثم المعرفة يطلبها بالدليل، والمحبة ينكرها بالكلية . والتوحيد المتضمن للمحبة ينكره من لا يعرفه، وإنما ثبت توحيد الخلق، والمشركون كانوا يقرون بهذا التوحيد وهذا الشرك .

فهما يشركانه، ويهودانه، وينصرانه، ويمجسانه . وقد بسط الكلام على هذا الحديث وأقوال الناس فيه **في غير هذا الموضع** .

وأيضا، مما يبين أن الإنسان قد يخفي عليه كثير من أحوال نفسه، فلا يشعر بها . إن كثيرا من الناس يكون في نفسه حب الرياسة كامن لا يشعر به، بل إنه مخلص في عبادته وقد خفيت عليه عيوبه، وكلام الناس في هذا كثير مشهور؛ ولهذا سميت هذه : [الشهوة الخفية] .

قال شداد بن أوس : يا بقايا العرب، إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية . قيل لأبي داود السجستاني : ما الشهوة الخفية ؟ قال : حب الرياسة . فهي خفية تخفي على الناس، وكثيرا ما تخفي على صاحبها .

بل كذلك حب المال والثروة، فإن الإنسان قد يحب ذلك ولا يدرى . بل نفسه ساكنة ما دام ذلك موجودا، فإذا فقده ظهر من." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٠/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٧/٢٥٤

"ص -٣٦٣- وقد ذكرنا في مواضع أن تنزيهه يرجع إلى أصلين :

تنزيهه عن النقص المناقض لكماله . فما دل على ثبوت الكمال له فهو يدل على تنزهه عن النقص المناقض لكماله .

وهذا مما يبين أن تنزهه عن النقص معلوم بالعقل، بخلاف ما قال طائفة من المتكلمين إن ذلك لا يعلم إلا بالسمع .

وقد بينا في غير هذا الموضع أن الطرق العقلية التي سلكوها من الاستدلال بالأعراض على حدوث الأجسام لا تدل على إثباته، ولا على إثبات شيء من صفات الكمال، ولا على تنزهه عن شيء من النقائص . فليس عند القوم ما يحيلون به عنه شيئا من النقائص .

وهم معترفون بأن الأفعال يجوز عليه منها كل شيء بخلاف الصفات . لكن طريقهم في الصفات فاسد متناقض، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

الثاني : أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال .

والقرآن مملوء بإثبات هذين الأصلين بإثبات صفات الكمال على وجه التفصيل، وتنزيهه عن التمثيل سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا .." (١)

"ص -٣٩٠- ذات وصفة فعل . ولكن الفعل هنا ليس هو الخلق، بل كما قال الإمام أحمد : الجعل جعلان؛ جعل هو خلق، وجعل ليس بخلق .

وهذا كله يستلزم قيام الأفعال بذاته، وأنها تنقسمإلى قسمين : أفعال متعدية كالخلق، وأفعال لازمة كالتكلم والنزول . والسلف يثبتون النوعين هذا وغيره .

وأما جعل القرآن عربيا وإن كان متعديا في صناعة العربية بمعني أنه نصب مفعولا ففي [الكلام] الفعل الذي هو [التكلم] متصلا بالمفعول الذي هو [الكلام] كلاهما قائم بالمتكلم .

ولهذا قد يراد بالمفعول المصدر . إذا قلت : [قال قولا حسنا] . فقد يراد ب [القول] المصدر فقط، وقد يراد به [الكلام] فقط فيكون المفعول، وقد يراد به المجموع فيكون مفعولا به ومصدرا .

وكذلك [القرآن] هو في الأصل [قرأ قرآنا] ، وهو الفعل والحركة، ثم سمي الكلام المقروء [قرآنا] . قال تعالى في الأول : ﴿إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ﴾ [القيامة : ١٧، ١٨] ، وقال في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٤/٢٥٤

الثاني : ﴿إن هذا القرآن﴾ [الإسراء : ٩] .

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**، وبين أن التلاوة والقراءة في." [1]

"ص -٤٠٨- قوله : ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران : ٧] ، ذكر ذلك في : [النظامية في الأركان الإسلامية] .

وهذه طريقة عامة المنتسبين إلى السنة يرون التأويل مخالفا لطريقة السلف . وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**، وذكر لفظ [التأويل] وما فيه من الإجمال، والكلام على قوله : ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ ، وأن كلا القولين حق .

فمن قال : لا يعلم تأويله إلا الله، فأراد به ما يؤول إليه الكلام من الحقائق التي لا يعلمها إلا الله . ومن قال : إن الراسخين في العلم يعلمون التأويل، فالمراد به تفسير القرآن الذي بينه الرسول والصحابة .

وإنما الخلاف في لفظ [التأويل] على المعنى المرجوح، وأنه حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح دون الراجح لدليل يقترن به . فهذا اصطلاح متأخر، وهو التأويل الذي أنكره السلف والأئمة تأويلات أهل البدع .

وكذلك يقول أحمد في [رده على الجهمية] : الذين تأولوا القرآن على غير تأويله . وقد تكلم أحمد على متشابه القرآن وفسره كله .." [2]

"ص -٤٣٣- الصحيحين وغيرها : هذه أخبار آحاد لا تفيد العلم .

وأبلغ من هؤلاء من يقول : دلالة القرآن لفظية سمعية، والدلالة السمعية اللفظية لا تفيد اليقين . ويجعلون العمدة على ما يدعونه من العقليات، وهي باطلة فاسدة، منها ما يعلم بطلانه وكذبه .

وهؤلاء أيضا قد يكفرون من خالف ذلك، كما فعل أولئك . وكلا الطريقين باطل ولو لم يكفر مخالفه . فإذا كفر مخالفه صار من أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها، كما فعلت الخوارج وغيرهم .

وقد بسط **في غير هذا الموضع**؛ أن الأدلة التي توجب العلم لا تناقض قط . ولا يناقض الدليل العقلى الذي يفيد العلم للدليل السمعى الذي يفيد العلم قط، كما قد بينا ذلك في كتاب [درء تعارض العقل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤١/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٩/٢٥٤

والنقل] .

وهذه الأحاديث قد ذكر بعضها القاضي أبو يعلى في كتاب [إبطال التأويل] ، مثل ما ذكر في حديث المعراج حديثا طويلا عن أبي عبيدة [أن محمدا رأى ربه] .

وطائفة ممن يقول بأنه رأى ربه بعينه، يكفرون من خالفهم لما." (1)

"ص -453- ولزومها للأجسام، وامتناع حوادث لا أول لها، على حدوث الأجسام فهؤلاء لم يثبتوا الصانع؛ لما عرف من فساد هذا الدليل حيث ادعوا امتناع كون الرب متكلما بمشيئته أو فعالا لما يشاء . بل حقيقة قولهم امتناع كونه لم يزل قادرا . وأدلتهم على هذا الامتناع قد ذكرت مستوفاة **في غير هذا الموضع**، وذكر كلامهم هم في بيان بطلانها .

وأما كونهم عطلوا الخالق، فلأن حقيقة قولهم أن من لم يزل متكلما بمشيئته فهو محدث، فيلزم أن يكون الرب محدثا، لا قديما . بل حقيقة أصلهم أن ما قامت به الصفات والأفعال فهو محدث، وكل موجود فلا بد له من ذلك، فيلزم أن يكون كل موجود محدثا . ولهذا صرح أئمة هذا الطريق الجهمية والمعتزلة بنفي صفات الرب، وبنفي قيام الأفعال وسائر الأمور الاختيارية بذاته؛ إذ هذا موجب دليلهم . وهذه الصفات لازمة له، ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم . فكان حقيقة قولهم نفي الرب وتعطيله .

وهم يسمون الصفات أعراضا، والأفعال ونحوها حوادث . فقالوا : الرب ينزه عن أن تقوم به الأعراض والحوادث . فإن ذلك مستلزم أن يكون جسما . قالوا : وقد أقمنا الدليل على حدوث كل جسم . فإن." (2)

"ص -459- عاقبته أفضل . فلا يفعل أحد شيئا بإرادته إلا لكونه يحب المراد، أو يحب ما يؤول إليه المراد بحيث يكون وجود ذلك المراد أحب إليه من عدمه، لا يكون وجوده وعدمه عنده سواء .

الثالث : أن الإرادة الجازمة يتخلف عنها مرادها مع القدرة، فهذا أيضا باطل . بل متى حصلت القدرة التامة والإرادة الجازمة وجب وجود المقدور، وحيث لا يجب فإنما هو لنقص القدرة أو لعدم الإرادة التامة . والرب تعالى ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن .

وهو يخبر في غير موضع أنه لو شاء لفعل أمورا لم يفعلها، كما قال : ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها﴾

---

(1) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، 184/254

(2) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، 204/254

[السجدة : ١٣] ، ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ﴾ [هود : ١١٨] ، ﴿ولو شاء الله ما اقتتلوا ﴾ [البقرة : ٢٥٣] . فبين أنه لو شاء ذلك لكان قادرا عليه . لكنه لا يفعله؛ لأنه لم يشأه؛ إذ كان عدم مشيئته أرجح في الحكمة مع كونه قادرا عليه لو شاءه .

وقد بسط الكلام على ما يذكرونه في القدرة والإرادة هم وغيرهم **في غير هذا الموضع** . وأن من هؤلاء من يقول : إنما يقدر على الأمور المباينة له دون الأفعال القائمة بنفسه، كما يقول ذلك المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم . ومنهم من يقول : بل يقدر على ما يقوم به من الأفعال، وعلى ما هو باين عنه، كما يحكى عن الكرامية .." [١]

"ص –١٤٣– وكذلك ظن قوم أن انتفاع الميت بالعبادات البدنية من الحي ينافي قوله : ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ [النجم : ٣٩] ، فليس الأمر كذلك؛ فإن انتفاع الميت بالعبادات البدنية من الحي بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالعبادات المالية، ومن ادعي أن الآية تخالف أحدهما دون الآخر فقوله ظاهر الفساد، بل ذلك بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالدعاء والاستغفار والشفاعة، وقد بينا **في غير هذا الموضع** نحوا من ثلاثين دليلا شرعيا يبين انتفاع الإنسان بسعي غيره؛ إذ الآية إنما نفت استحقاق السعي وملكه، وليس كل مالا يستحقه الإنسان ولا يملكه لا يجوز أن يحسن إليه مالكه ومستحقه بما ينتفع به منه، فهذا نوع وهذا نوع، وكذلك ليس كل ما لا يملكه الإنسان لا يحصل له من جهته منفعة؛ فإن هذا كذب في الأمور الدينية والدنيوية .

وهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء، وأنه لا يبخس عامل عمله، وكذلك قوله فيمن عاقبهم : ﴿ وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء ﴾ [هود : ١٠١] ، وقوله : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ [الزخرف : ٧٦] ، بين أن عقاب المجرمين عدلا لذنوبهم، لا لأنا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب . والحديث الذي في السنن : " لو عذب الله أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرا من أعمالهم " يبين أن العذاب لو وقع؛ لكان لاستحقاقهم ذلك، لا لكونه بغير ذنب، وهذا يبين أن من." [٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٠/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/٢٥٥

"ص -١٤٦- وإنما يشير إلى النكت، وبهذا يتبين القول المتوسط، وهو أن الظلم الذي حرمه الله على نفسه مثل : أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها ويعاقب البريء على ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التي ينزه الرب عنها لقسطه وعدله وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء؛ لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه . وكما أن الله منزه عن صفات النقص والعيب فهو – أيضا – منزه عن أفعال النقص والعيب .

وعلى قول الفريق الثاني ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلا، والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك، ولكن متكلمو أهل الإثبات لما ناظروا متكلمة النفي ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل، وهذا مما عابه الأئمة وذموه، كما عاب الأوزاعي والزبيدي والثوري وأحمد بن حنبل وغيرهم مقابلة القدرية بالغلو في الإثبات، وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسنة، وكما عابوا أيضا على من قابل الجهمية نفاة الصفات بالغلو في الإثبات حتى دخل في تمثيل الخالق بالمخلوق . وقد بسطنا الكلام في هذا وهذا، وذكرنا كلام السلف والأئمة في هذا **في غير هذا الموضع** .

ولو قال قائل : هذا مبني على [مسألة تحسين العقل وتقبيحه] ، فمن قال : العقل يعلم به حسن الأفعال وقبحها فإنه ينزه الرب عن بعض." (١)

"ص -١٥٩- والمقصود هنا أن المقصود بذلك كله هو أن يقوم الناس بالقسط؛ ولهذا لما كان المشركون يحرمون أشياء ما أنزل الله بها من سلطان، ويأمرون بأشياء ما أنزل الله بها من سلطان، أنزل الله في سورة الأنعام والأعراف وغيرهما يذمهم على ذلك، وذكر ما أمر به هو وما حرمه هو فقال : ﴿ قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين ﴾ [الأعراف : ٢٩] ، وقال تعالى : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾ [الأعراف : ٣٣] .

وهذه الآية تجمع أنواع المحرمات كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** . وتلك الآية تجمع أنواع الواجبات كما بيناه أيضا، وقوله : ﴿ أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين ﴾ [الأعراف : ٢٩] ، أمر مع القسط بالتوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا أصل الدين، وضده هو الذنب الذي لا يغفر، قال تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٢٥٥

﴾ [النساء : ٤٨] ، وهو الدين الذي أمر الله به جميع الرسل، وأرسلهم به إلى جميع الأمم، قال تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ [الأنبياء : ٢٥] ،." [١]

"ص -١٧٣- وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : " صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب " وهذه الاستطاعة يقترن بها الفعل تارة، والترك أخري، وهي الاستطاعة التي لم تعرف القدرية غيرها، كما أن أولئك المخالفين لهم من أهل الإثبات لم يعرفوا إلا المقارنة . وأما الذي عليه المحققون من أئمة الفقه والحديث والكلام وغيرهم فإثبات النوعين جميعا، كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع**؛ فإن الأدلة الشرعية والعقلية تثبت النوعين جميعا .

والثانية : المقارنة للفعل، وهي الموجبة له، وهي المنفية عمن لم يفعل في مثل قوله : ﴿ ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ﴾ [هود : ٢٠] ، وفي قوله : ﴿ لا يستطيعون سمعا ﴾ [الكهف : ١٠١] . وهذا الهدي الذي يكثر ذكره في القرآن في مثل قوله : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ [الفاتحة : ٦] ، وقوله : ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا ﴾ [الأنعام : ١٢٥] ، وفي قوله : ﴿ من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا ﴾ [الكهف : ١٧] ، وأمثال ذلك .

وهذا هو الذي تنكر القدرية أن يكون الله هو الفاعل له، ويزعمون أن العبد هو الذي يهدي نفسه . وهذا الحديث وأمثاله حجة عليهم، حيث قال : " يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم " ، فأمر العباد بأن يسألوه الهداية، كما أمرهم بذلك في أم." [٢]

"الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم السلام وما لا يستدل به ولهذا ردوا الاستدلال بما جاءت به الأنبياء والمرسلون في صفات الله تعالى وغير ذلك من الأمور التي أنبأوا بها وظن هؤلاء أن العقل يعارضها وقد يضم بعضهم إلى ذلك أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين وقد بسطنا الكلام على قولهم هذا في الأدلة السمعية **في غير هذا الموضع**

وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد سبقهم إليه طائفة منهم أبو حامد وجعله قانونا في جواب المسائل التي سئل عنها في نصوص أشكلت على السائل كالمسائل التي سأله عنها القاضي أبو بكر بن العربي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥/٢٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٠/٢٥٥

وخالفه القاضي أبو بكر في كثير من تلك الأجوبة وكان يقول شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر وحكى هو عن أبي حامد نفسه أنه كان يقول أنا مزجى البضاعة في الحديث

". (١)

"تعالى ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ سورة التوبة ١٢٨ وقال ﴿ إن تحرص على هداهم فإن الله لا يهدي من يضل ﴾ سورة النحل ٣٧ وقد أوجب الله عليه البلاغ المبين وأنزل عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم فلا بد أن يكون بيانه وخطابه وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره فكيف يكون مع هذا لم يبين الحق بل بينه من قامت الأدلة الكثيرة على جهله ونقص علمه وعقله وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

ولما كان ما يقوله كثير من الناس في باب أصول الدين والكلام والعلوم العقلية والحكمة يعلم كل من تدبره أنه مخالف لما جاء به الرسول أو أن الرسول لم يقل مثل هذا واعتقد من اعتقد أن ذلك من أصول الدين وأنه يشتمل على العلوم الكلية والمعارف الإلهية والحكمة الحقيقية أو الفلسفة الأولية صار كثير منهم يقول إن الرسول لم يكن يعرف أصول الدين أو لم يبين أصول الدين ومنهم من هاب النبي ولكن يقول الصحابة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك ومن عظم الصحابة والتابعين مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقى حائرا كيف لم يتكلم أولئك الأفاضل في هذه الأمور التي هي أفضل العلوم ومن هو مؤمن بالرسول معظم له يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلى غيرها

". (٢)

"وقال لي يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال جبر العباد فقلت لأبي عبدالله فما الجواب في هذه المسألة قال ﴿ يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴾ سورة النحل ٩٣

قال المروزي في هذه المسألة إنه سمع أبا عبدالله لما أنكر على الذي قال لم يجبر وعلى من رد عليه جبر فقال أبو عبدالله كلما ابتدع رجل بدعة اتسع الناس في جوابها وقال يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثة وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام إذ لم يكن له فيه إمام تقدم قال المروزي فما كان بأسرع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٤

من أن قدم أحمد بن علي من عكبرا ومعه مشيخة وكتاب من أهل عكبرا فأدخلت أحمد بن علي على أبي عبدالله فقال يا أبا عبدالله هو ذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبر عكبرا وأستغفر الله عز وجل فقال أبو عبدالله لي ينبغي أن يقبلوا منه فرجعوا له

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام **في غير هذا الموضع** وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي يسمونه جبرا ينافى

". (١)

"وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلا للنقل لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ولا بمعنى الدلالة على صحته ولا بغير ذلك لا سيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم كالاشعري في أحد قوليه وكثير من أصحابه أو أكثرهم كالاستاذ أبي المعالي الجويني ومن بعده ومن وافقهم الذين يقولون العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجرى تصديق الرسول علم ضروري فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة كما قد بسط الكلام عليه **في غير هذا الموضع**

وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع وهذا بين واضح وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها

وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات ولا من فساد هذه فساد تلك فضلا عن صحة العقليات المناقضة للسمع

فكيف يقال إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع فإن ما به يعلم السمع ولا يعلن السمع إلا به لازم للعلم بالسمع لا يوجد العلم بالسمع بدونه وهو ملزوم له والعلم به يستلزم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧١/١

". (١)

"للأعراض ولم يعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف أصلا بل ولا عرف منهم أنهم لا يستعملونه إلا في غير الجسم بل ليس في كلامهم ما يبين استعمالهم له في غير ما يسميه هؤلاء جسما فكيف يقال لا يدل إلا على نقيض ذلك ولم يعرف استعماله إلا في النقيض الذي أخرجوه منه الوجودي دون النقيض الذي خصوه به وهو العدمي وهل يكون في تبديل اللغة والقرآن أبلغ من هذا

وكذلك اسمه الصمد ليس في قول الصحابة إنه الذي لا جوف له ما يدل على أنه ليس بموصوف بالصفات بل هو على إثبات الصفات أدل منه على نفيها من وجوه مبسوطة **في غير هذا الموضع**

وكذلك قوله ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ سورة الشورى ١١ وقوله ﴿ هل تعلم له سميا ﴾ سورة مريم ٦٥ ونحو ذلك فإنه لا يدل على نفي الصفات بوجه من الوجوه بل ولا على نفي ما يسميه أهل الإصطلاح جسما بوجه من الوجوه

وأما احتجاجهم بقولهم الأجسام متماثلة فهذا إن كان حقا فهو تماثل يعلم بالعقل ليس فيه أن اللغة التي نزل بها القرآن تطلق لفظ المثل على كل جسم ولا أن اللغة التي نزل بها القرآن تقول إن السماء مثل الأرض والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال والجبال مثل البحار والبحار مثل التراب والتراب مثل الهواء والهواء مثل الماء والماء مثل النار والنار مثل الشمس والشمس

". (٢)

"

هل هي موجودة قبل هذا العالم وهل كان قبله مدة ومادة أم هو أبدع ابتداء من غير تقدم مدة ولا مادة

فالذي جاء به القرآن والتوراة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها مع أئمة أهل الكتاب أن هذا العالم خلقه الله وأحدثه من مادة كانت مخلوقة قبله كما أخبر في القرآن أنه ﴿ استوى إلى السماء وهي دخان ﴾ أي بخار ﴿ فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها ﴾ سورة فصلت ١١ وقد كان قبل ذلك مخلوق غيره

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٩٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/١١٥

كالعرش والماء كما قال تعالى ﴿ وهو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ﴾ سورة هود ٧ وخلق ذلك في مدة غير مقدار حركة الشمس والقمر كما أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام

والشمس والقمر هما من السموات والأرض وحركتهما بعد خلقهما والزمان المقدر بحركتهما وهو الليل والنهار التابعان لحركتهما إنما حدث بعد خلقهما وقد أخبر الله أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام فتلك الأيام مدة وزمان مقدر بحركة أخرى غير حركة الشمس والقمر

وهذا مذهب جماهير الفلاسفة الذين يقولون إن هذا العالم مخلوق محدث وله مادة متقدمة عليه لكن حكي عن بعضهم أن تلك المادة المعينة قديمة أزلية وهذا أيضا باطل كما قد بسط **في غير هذا الموضع** فإن المقصود هنا إشارة مختصرة إلى قول من يقول إن أقوال هؤلاء دل عليها السمع

". (١)

"

فصار وجود الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم كعدمه في المطالب الإلهية وعلم الربوبية بل وجوده على قولهم أضر من عدمه لأنهم لم يستفيدوا من جهته شيئا واحتاجوا إلى أن يدفعوا ما جاء به إما بتكذيب وإما بتفويض وإما بتأويل وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

فإن قالوا لا يتصور أن يعلم أنه أخبر بما ينافي العقل فإنه منزه عن ذلك وهو ممتنع عليه

قيل لهم فهذا إقرار منكم بامتناع معارضة الدليل العقلي للسمعي

فإن قالوا إنما أردنا معارضة ما يظن أنه دليل وليس بدليل أصلا أو يكون دليلا ظنيا لتطرق الظن إلا بعض مقدماته إما في الإسناد وإما في المتن كإمكان كذب المخبر أو غلطه وكإمكان احتمال اللفظ لمعنيين فصاعدا

قيل إذا فسرتم الدليل السمعي بما ليس بدليل في نفس الأمر بل اعتقاد دلالته جهل أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل أمكن أن يفسر الدليل العقلى المعارض للشرع بما ليس بدليل فى نفس الأمر بل اعتقاد دلالته جهل أو بما يظن أنه دليل و وليس بدليل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٣/١

وحينئذ فمثل هذا وإن سماه أصحابه براهين عقلية أو قواطع عقلية وهو ليس بدليل في نفس الأمر أو دلالته ظنية إذا عارض ما هو دليل

". (١)

"

والكلام على هذا على وجه التفصيل مذكور في موضعه فإن أدلة نفاة الصفات والقدر ونحو ذلك إذا تدبرها العاقل الفاضل وأعطاها حقها من النظر العقلي علم بالعقل فسادها وثبوت نقيضها كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** الوجه الثامن

أن يقال المسائل التي يقال إنه قد تعارض فيها العقل والسمع ليست من المسائل البينة المعروفة بصريح العقل كمسائل الحساب والهندسة والطبيعيات الظاهرة والإلهيات البينة ونحو ذلك بل لم ينقل أحد بإسناد صحيح عن نبينا صلى الله عليه وسلم شيئا من هذا الجنس ولا في القرآن شيء من هذا الجنس ولا يوجد ذلك إلا في حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب أو في دلالة ضعيفة غلط المستدل بها على الشرع

فالأول مثل حديث عرق الخيل الذي كذبه بعض الناس على أصحاب حماد ابن سلمة وقالوا إنه كذبه بعض أهل البدع واتهموا بوضعه محمد بن شجاع الثلجي وقالوا إنه وضعه ورمى به بعض أهل الحديث ليقال عنهم إنهم يروون مثل هذا وهو الذي يقال في متنه إنه خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق

". (٢)

"حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه فضلا عن أن يكون نقيضه معلوما بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء فإن ما يعلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية

فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع ونحوه فأن لا يكون فيها ما يعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله وما بعد الموت من الثواب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٣٦/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٨/١

والعقاب والجنة والنار والعرش والكرسي وعامة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم إما متنازعين مختلفين وإما حيارى متهوكين وغالبهم يرى أن إمامه أحذق في ذلك منه

ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلدين لأئمتهم فيما يقولون إنه من العقليات المعلومة بصريح العقل فتجد أتباع أرسطو طاليس يتبعونه فيما ذكره من المنطقيات والطبيعيات والإلهيات مع أن كثيرا منهم قد يرى بعقله نقيض ما قاله أرسطو وتجده لحس ظنه به يتوقف في مخالفته أو ينسب النقص في الفهم إلى نفسه مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن في المنطق من الخطأ البين ما لاريب فيه كما ذكر في غير هذا الموضع

". (١)

"صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم وهذا مبسوط في غير هذا الموضع

والمقصود هنا التنبيه على أنه لو سوغ للناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالى ويعارضوه بأرائهم ومعقولاتهم لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى فإن الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يوجب حيرته وشكه والمسلمون يشهدون عليه بذلك فثبت بشهادته وإقراره على نفسه وشهادة المسلمين الذين هم شهداء الله في الأرض أنه لم يظفر من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه بيقين يطمئن إليه ولا معرفة يسكن بها قلبه

والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحا يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوي المعقولات فقالوا إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول فصار ما يدعى معارضته للكتاب من المعقول ليس فيه ما يجزم بأنه معقول صحيح إما بشاهدة أصحابه عليه وشهادة الأمة وإما بظهور تناقضهم ظهورا لا ارتياب فيه وإما بمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات لهم بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه والناس إذا تنازعوا فى المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/١٥١

حجة على أخرى بل يرجع فى ذلك إلى الفطر السليمة التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوى فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يعارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها معقولات

". (١)

"

وغايته إن أحسن المقال أن يجعل الرسول مخبرا بالأمور على خلاف حقائقها لأجل نفع العامة ثم إذا قال ذلك امتنع أن يستدل بخبر الرسول على شيء فعاد الأمر جذعا لأنه إذا جوز على خبر الرسول التلبيس كان كتجويزه عليه الكذب

وحينئذ فلا يكون مجرد إخبار الرسول موجبا للعلم بثبوت ما أخبر به وهذا وإن كان زندقة وكفرا وإلحادا فهو باطل في نفسه كما قد بين **في غير هذا الموضع**

فنحن في هذا المقام إنما نخاطب من يتكلم في تعارض الأدلة السمعية والعقلية ممن يدعي حقيقة الإسلام من أهل الكلام الذين يلبسون على أهل الإيمان بالله ورسوله وأما من أفصح بحقيقة قوله وقال إن كلام الله ورسوله لا يستفاد منه علم بغيب ولا تصديق بحقيقة ما أخبر به ولا معرفة بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته وجنته وناره وغير ذلك فهذا لكلامه مقام آخر

فإن الناس في هذا الباب أنواع منهم من يقر بما جاء به السمع في المعاد دون الأفعال والصفات

ومنهم من يقر بذلك في بعض أمور المعاد دون بعض

ومنهم من يقر بذلك في بعض الصفات والمعاد مطلقا دون الأفعال وبعض الصفات

ومنهم من لا يقر بحقيقة شيء من ذلك لا في الصفات ولا في المعاد

ومنهم من لا يقر بذلك أيضا في الأمر والنهى بل يسلك طريق التأويل في الخبر والأمر جميعا لمعارضة العقل عنده كما فعلت القرامطة الباطنية وهؤلاء أعظم الناس كفرا وإلحادا

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٨/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٧٦/١

"معاني متعددة ويكون ما فيها من الإشتباه لفظا ومعنى يوجب تناولها لحق وباطل فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الإشتباه والإلتباس ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم

وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لظهرت وبانت وما قبلت ولو كانت حقا محضا لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة فإن السنة لا تناقض حقا محضا لا باطل فيه ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع

ولهذا قال تعالى فيما يخاطب به أهل الكتاب على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ﴿ يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون وآمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم ولا تكونوا أول كافر به ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا وإياي فاتقون ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾ سورة البقرة ٤٠ ٤٢ فنهاهم عن لبس الحق بالباطل وكتمانه ولبسه به خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر كما قال تعالى ﴿ ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون ﴾ سورة الأنعام ٩

ومنه التلبيس وهو التدليس وهو الغش لأن المغشوش من النحاس تلبسه فضة تخالطه وتغطيه كذلك إذا لبس الحق بالباطل يكون قد أظهر الباطل

". (١)

"

وهذا الكفر المتناقض وأمثاله هو سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلى الزندقة وقد يطعن في هذا من لم يفهم حقيقة المنطق وحقيقة لوازمه ويظن أنه في نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساده ولا ثبوت حق ولا انتفاءه وإنما هو آله تعصم مراعاتها عن الخطأ في النظر وليس الأمر كذلك بل كثير مما ذكروه في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات ويكون من قال بلوازمه ممن قال الله تعالى فيه ﴿ وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾ سورة الملك ١٠

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٠٩

والكلام في هذا مبسوط **في غير هذا الموضع** وإنما يلتبس ذلك على كثير من الناس بسبب ما في ألفاظه من الإجمال والإشتراك والإبهام فإذا فسر المراد بتلك الألفاظ انكشفت حقيقة المعاني المعقولة كما سننبه على ذلك إن شاء الله تعالى

والغرض هنا أن الأمر بالشيء الذي له لوازم لا توجد إلا بوجوده سواء كانت سابقة على وجوده أو كانت لاحقة لوجوده قد يكون الآمر قاصدا للأمر بتلك اللوازم بحيث يكون آمرا بهذا وبهذا اللازم وأنه إذا تركهما عوقب على كل منهما وقد يكون المقصود أحدهما دون الآخر وكذلك النهى عن الشيء الذي له ملزوم قد يكون قصده أيضا ترك الملزوم لما فيه من المفسدة وقد يكون تركه غير مقصود له وإنما لزم لزوما

ومن هنا ينكشف لك سر مسألة اشتباه الأخت بالأجنبية والمذكى بالميت ونحو ذلك مما ينهي العبد فيه عن فعل الإثنين لأجل الإشتباه فقالت طائفة كلتاهما محرمة وقالت طائفة بل المحرم في نفس الأمر الأخت والميتة والأخرى

". (١)

"

ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظا بدعيا ولا يخالف دليلا عقليا ولا شرعيا فإنه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على إطلاق الإثبات ولا النفى بل يقولون ما تعنون بقولكم إن كل مرئى جسم

فإن فسروا ذلك بإن كل مرئى يجب أن يكون قد ركبه مركب أو أن يكون كان متفرقا فاجتمع أو أنه يمكن تفريقه ونحو ذلك منعوا هم المقدمة الأولى وقالوا هذه السموات مرئية مشهودة ونحن لا نعلم أنها كانت متفرقة مجتمعة وإذا جاز أن يرى ما يقبل التفريق فما لا يقبله أولى بإمكان رؤيته فالله تعالى أحق بأن تمكن رؤيته من السماوات ومن كل قائم بنفسه فإن المقتضى للرؤية لا يجوز أن يكون أمرآ عدميا بل لا يكون إلا وجوديا وكلما كان الوجود أكمل كانت الرؤية أجوز كما قد بسط **في غير هذا الموضع**

وإن قالوا مرادنا بالجسم المركب أنه مركب من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة نازعوهم في هذا وقالوا دعوى كون السماوات مركبة من جواهر منفردة أو من مادة وصورة دعوى ممنوعة أو باطلة وبينوا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢١٨/١

فساد قول من يدعى هذا وقول من يثبت الجوهر الفرد أو يثبت المادة والصورة وقالوا إن الله خلق هذا الجسم المشهود هكذا وإن ركبه ركبه من أجسام أخرى وهو سبحانه يخلق الجسم من الجسم كما يخلق الإنسان من الماء المهين وقد ركب العظام في مواضعها من بدن ابن آدم وركب الكواكب في السماء فهذا

". (١)

"معروف وأما أن يقال إنه خلق أجزاء لطيفة لا تقبل الإنقسام ثم ركب منها العالم فهذا لا يعلم بعقل ولا سمع بل هو باطل لأن كل جزء لا بد أن يتميز منه جانب عن جانب والأجزاء المتصاغرة كأجزاء الماء تستحيل عند تصغرها كما يستحيل الماء إلى الهواء مع أن المستحيل يتميز بعضه عن بعض

وهذه المسائل قد بسطت **في غير هذا الموضع** وبين أن الأدلة العقلية بينت جواز الرؤية وإمكانها وليست العمدة على دليل الأشعري ومن وافقه في الإستدلال لأن المصحح للرؤية مطلق الوجود بل ذكرت أدلة عقلية دائرة بين النفي والإثبات لا حيلة لنفاة الرؤية فيها

والمقصود هنا بيان كلام كلي في جنس ما تعارض به نصوص الإثبات من كلام النفاة الذي يسمونه عقليات

وإن قالوا مرادنا أن المرئي لا بد أن يكون معاينا تجاه الرائي وما كان كذلك فهو جسم ونحو هذا الكلام قالوا لهم الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم قال إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر وقال هل تضامون في رؤية الشمس صحوا ليس دونها سحاب قالوا لا قال فهل تضامون في رؤية القمر ليس دونه سحاب قالوا لا قال فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي وفي لفظ في الصحيح إنكم ترون ربكم عيانا فإذن قد أخبرنا أنا نراه عيانا

". (٢)

"

وكان أبو ذر الهروي قد أخذ طريقة ابن الباقلاني وأدخلها إلى الحرم ويقال إنه أول من أدخلها إلى الحرم وعنه أخذ ذلك من أخذه من أهل المغرب فإنهم كانوا يسمعون عليه البخاري ويأخذون ذلك عنه كما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥١/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٢/١

أخذه أبو الوليد الباجي ثم رحل الباجي إلى العراق فأخذ طريقة الباقلاني عن أبي جعفر السمناني الحنفي قاضي الموصل صاحب ابن الباقلاني ونحن قد بسطنا الكلام في هذه المسائل وبينا ما حصل فيها من النزاع والإضطراب **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيها من لبس الحق بالباطل مع ما توقعه من الإشتباه والإختلاف والفتنة بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بينت معانيها فإن ما كان مأثورا حصلت به الألفة وما كان معروفا حصلت به المعرفة كما يروى عن مالك رحمه الله أنه قال إذا قل العلم ظهر الجفاء وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء فإذا لم يكن اللفظ منقولا ولا معناه معقولا ظهر الجفاء والأهواء ولهذا تجد قوما كثيرين يحبون قوما ويبغضون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها بل يوالون على إطلاقها أو يعادون من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي صلى

". (١)

"كثيرة ولم يبين مراده منها فهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه ولا يعقل ولهذا تجد عامة الذين يزعمون أن كلام الله يحتمل وجوها كثيرة وأنه لم يبين مراده من ذلك قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله بل في كلامهم من الكذب في السمعيات نظير ما فيه من الكذب في العقليات وإن كانوا لم يتعمدوا الكذب كالمحدث الذي يغلط في حديثه خطأ بل منتهى أمرهم القرمطة في السمعيات والسفسطة في العقليات وهذان النوعان مجمع الكذب والبهتان

فإذا قال القائل استوى يحتمل خمسة عشر وجها أو أكثر أو أقل كان غالطا فإن قول القائل استوى على كذا له معنى وقوله استوى إلى كذا له معنى وقوله استوى وكذا له معنى وقوله استوى بلا حرف يتصل به له معنى فمعانيه تنوعت بتنوع ما يتصل به من الصلات كحرف الإستعلاء والغاية وواو الجمع أو ترك تلك الصلات

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** وبين أن كلام الله مبين غاية البيان موفى حق التوفية في الكشف والإيضاح وقد بسط الكلام على هذا النص وغيره وبين نحو من عشرين دليلا تدل على أن هذه الآية نص في معنى واحد لا يحتمل معنى آخر وكذلك ذكر هذا في غير هذا النص

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٧١/١

فإن الكلام هنا أربعة أنواع أحدها أن نبين أن ما جاء به الكتاب والسنة فيه الهدى والبيان

والثاني أن نبين أن ما يقدر من الإحتمالات فهي باطلة قد دل الدليل الذي به يعرف مراد المتكلم على أنه لم يردها

الثالث أن نبين أن ما يدعى أنه معارض لها من العقل فهو باطل

والرابع أن نبين أن العقل موافق لها معاضد لا مناقض لها معارض

". (١)

" الوجه الثامن عشر

أن يقال ما يعارضون به الأدلة الشرعية من العقليات في أمر التوحيد والنبوة والمعاد قد بينا فساده في غير هذا الموضع وتناقضه وأن معتقد صحته من أجهل الناس وأضلهم في العقل كما بينا انتهاءهم في جحد القدر إلى تعارض الأمر والمشيئة وانتهاءهم في مسألة حدوث العالم والمعاد إلى إنكار الأفعال

وبينا أن ما يذكرونه على النفي ألفاظ مجملة مشتبهة تتناول حقا وباطلا كقولهم إن الرب تعالى لو كان موصوفا بالصفات من العلم والقدرة وغيرهما مباينا للمخلوقات لكان مركبا من ذات وصفات ولكان مشاركا لغيره في الوجود وغيره ومفارقا له في الوجوب وغيره فيكون مركبا مما به الإشتراك والإمتياز ولكان له حقيقة غير مطلق الوجود فيكون مركبا من وجود وماهية ولكان جسما مركبا من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة والمركب مفتقر إلى جزئه والمفتقر إلى جزئه لا يكون واجبا بنفسه

وقد بينا فساد هذا الكلام بوجوه كثيرة يضيق عنها هذا الموضع فإن مدار هذه الحجة على ألفاظ مجملة فإن المركب يراد به ما ركبه غيره وما كان مفترقا فاجتمع كأجزاء الثوب والطعام والأدوية من السكنجبين وغيره وهذا هو المركب في لغة العرب وسائر الأمم

وقد يراد بالمركب ما يمكن تفريق بعضه عن بعض ومعلوم أن الله تعالى منزه عن جميع هذه التركيبات

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٧٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٨٠

وهؤلاء عمدوا إلى المعاني الصحيحة العقلية وأطلقوا عليها ألفاظا مجملة تتناول الباطل الممتنع كالرافضي الذي يسمى أهل السنة ناصبة فيوهم أنهم نصبوا العداوة لأهل البيت رضي الله عنهم

وقد بينا **في غير هذا الموضع** أن إثبات المعاني القائمة التي توصف بها الذات لا بد منه لكل عاقل وأنه لا خروج عن ذلك إلا بجحد وجود الموجدودات مطلقا وأما من يجعل وجود العلم هو وجود القدرة ووجود القدرة هو وجود الإرادة فقود هذه المقالة يستلزم أن يكون وجود كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى وهذا منتهى الإلحاد وهو مما يعلم بالحس والعقل والشرع أنه في غاية الفساد ولا مخلص من هذا إلا بإثبات الصفات مع نفى مماثلة المخلوقات وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات

وذلك أن نفاة الصفات من المتفلسفة ونحوهم يقولون إن العاقل والمعقول والعقل والعاشق والمعشوق والعشق واللذة واللذيذ والملتذة هو شيء واحد وإنه موجود واجب له عناية ويفسرون عنايته بعلمه أو عقله ثم يقولون وعلمه أو عقله هو ذاته وقد يقولون إنه حي عليم قدير مريد متكلم سميع بصير ويقولون إن ذلك كله شيء واحد فإرادته عين قدرته وقدرته عين علمه وعلمه عين ذاته

". (١)

"

ومن هنا فرقوا في منطقهم بين الماهية والوجود وهم لو فسروا الماهية بما يكون في الأذهان والوجود بما يكون في الأعيان لكان هذا صحيحا لا ينازع فيه عاقل وهذا هو الذي تخيلوه في الأصل لكن توهموا أن تلك الماهية التي في الذهن هي بعينها الموجود الذي في الخارج فظنوا أن في هذا الإنسان المعين جواهر عقلية قائمة بأنفسها مغايرة لهذا المعين مثل كونه حيوانا وناطقا وحساسا ومتحركا بالإرادة ونحو ذلك

والصواب أن هذه كلها أسماء لهذا المعين كل اسم يتضمن صفة ليست هي الصفة التي يتضمنها الإسم الآخر فالعين واحدة والأسماء والصفات متعددة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨٣/١

وأما إثباتهم أعيانا قائمة بنفسها في هذه العين المعينة فمكابرة للحس والعقل والشرع فهذا الموجود المعين في الخارج هو هو ليس هناك جوهران اثنان حتى يكون أحدهما عارضا للآخر أو معروضا بل هناك ذات وصفات وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أنه لم يمكن ابن سينا وأمثاله أن يجعلوه الوجود المنقسم إلى واجب وممكن فجعلوه الوجود المطلق بشرط الإطلاق أو بشرط سلب الأمور الثبوتية كما بين ذلك في شفائه وغيره من كتبه

وهذا مما قد بين هو ومما يعلم كل عاقل أنه يمتنع وجوده في الخارج ثم إذا جعل مطلقا بشرط الإطلاق لم يجز أن ينعت بنعت يوجب امتيازه فلا يقال

". (١)

"

فهذه الأمور من أصول ضلالهم حيث جعلوا الواحد متعددا والمتعدد واحدا وجعلوا ما في الذهن في الخارج وجعلوا ما في الخارج في الذهن ولزم من ذلك أن يجعلوا الثابت منتفيا والمنتفي ثابتا فهذه الأمور من أجناس ضلالهم وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أنا ننبه على بعض ما نبين به تناقضهم وضلالهم في عقلياتهم التي نفوا بها صفات الله عز وجل وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول وكلما أمعن الفاضل الذكي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم في بعض أقوالهم من أهل البدع كنفاة بعض الصفات الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول وأنه يجب تقديمه عليه فإنه يتبين له أنه يعلم بالعقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول وما به يتبين فساد ما يعارض ذلك

ولكن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض وعظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٨٨

له أنت لا تفهم هذا وهذا لا يصلح لك فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده وعلى ترك الإعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل ونقلوا الناس

". (١)

"

وإن قال أنا أريد بذلك أن الإنسان من حيث هو هو مركب من ذلك

قيل له إن الإنسان من حيث هو هو لا وجود له في الخارج بل هذا هو الإنسان المطلق والمطلقات لا تكون مطلقة إلا في الأذهان فقد جعلت المركب هو ما يتصوره الذهن وما يتصوره الذهن هو مركب من الأمور التي يقدرها الذهن فإذا قدرت في النفس جسما حساسا متحركا بالإرادة ناطقا كان هذا المتصور في الذهن مركبا من هذه الأمور وإن قدرت في النفس حيوانا ناطقا كان مركبا من هذا وهذا وإن قدرت حيوانا صاهلا كان مركبا من هذا وهذا

وإن قلت إن الحقائق الموجودة في الخارج مركبة من هذه الصور الذهنية كان هذا معلوم الفساد بالضرورة

وإن قلت إن هذه مطابقة لها وصادقة عليها فهذا يكون صحيحا إذا كان ما في النفس علما لا جهلا

وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أن من سوغ جعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة بالعين كان كلامه مس أن يجعل وجود الحقائق المتنوعة وجودا واحدا بالعين بل هذا أولى لأن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود فمن اشتبه عليه أن العلم هو القدرة وأنهما نفس الذات العالمة القادرة كان أن يشتبه عليه أن الوجود واحد أولى وأحرى

وهذه الحجة المبنية على التركيب هي أصل قول الجهمية نفاة الصفات والأفعال وهم الجهمية من المتفلسفة ونحوهم ويسمون ذلك التوحيد

وأما المعتزلة وأتباعهم فقد يحتجون بذلك لكن عمدتهم الكبرى حجتهم التي زعموا أنهم أثبتوا بها حدوث العالم وهي حجة الأعراض فإنهم استدلوا على حدوث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٩٥

". (١)

"والمطر وغير ذلك وهو إنما سمى ذلك حدوث الصفات متابعة لغيره ممن يثبت الجوهر الفرد ويقول بتماثل الأجسام وإن ما يحدثه الله تعالى من الحوادث وإنما هو تحويل الجواهر التي هي أجسام من صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها وهؤلاء ينكرون الإستحالة

وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم وأن الله تعالى يحدث الأعيان ويبدعها وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر فلا يقولون إن جرم النطفة باق في بدن الإنسان ولا جرم النواة باق في النخلة

والكلام على هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع** فإن هذه الجمل هي من جوامع الكلام المحدث الذي كان السلف والأئمة يذمونه وينكرون على أهله

والمقصود هنا أن هذه هي أعظم القواطع العقلية التي يعارضون بها الكتب الإلهية والنصوص النبوية وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها

فيقال لهم أنتم وكل مسلم عالم تعلمون بالإضطرار أن إيمان السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لم يكن مبنيا على هذه الحجج المبنية على الجسم ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا أن يستدل بذلك على إثبات الصانع ولا ذكر الله تعالى في كتابه وفي آياته الدالة عليه وعلى وحدانيته شيئا من هذه الحجج المبنية على الجسم والعرض وتركيب الجسم وحدوثه وما يتبع ذلك

فمن قال إن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بهذه الطريق كان قول معلوم الفساد بالإضطرار من دين الإسلام ومن قال إن سلوك هذه الطريق واجب

". (٢)

"

قال الإمام أحمد وكان يقال إنه من أهل حران وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفى الصفات والأفعال ولهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠١/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٨/١

مصنفات في دعوة الكواكب كما صنفه ثابت بن قرة وأمثاله من الصابئة الفلاسفة أهل حران وكما صنفه أبو معشر البلخي وأمثاله وكان لهم بها هيكل العلة الأولى وهيكل العقل الفعال وهيكل النفس الكلية وهيكل زحل وهيكل المشتري وهيكل المريخ وهيكل الشمس وهيكل الزهرة وهيكل عطارد وهيكل القمر وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

الوجه الثاني أنه لو كان المراد بقوله ﴿ هذا ربي ﴾ أنه رب العالمين لكانت قصة الخليل حجة على نقيض مطلوبهم لأن الكوكب والقمر والشمس ما زال متحركا من حين بزوغه إلى عند أفوله وغروبه وهو جسم متحرك متحيز صغير فلو كان مراده هذا للزم أن يقال إن إبراهيم لم يجعل الحركة والإنتقال مانعة من كون المتحرك المنتقل رب العالمين بل ولا كونه صغيرا بقدر الكوكب والشمس والقمر وهذا مع كونه لا يظنه عاقل ممن هو دون إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه فإن جوزوه عليه كان حجة عليهم لا لهم

الوجه الثالث أن الأفول هو المغيب والإحتجاب ليس هو مجرد الحركة والإنتقال ولا يقول أحد لا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء إنهما آفلان ولا يقول للكواكب

". (١)

"

والقائل بها مخالف للعقل والشرع من جنس أهل النار الذين قالوا ﴿ لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾ سورة الملك ١٠ وهكذا شأن جميع البدع المخالفة لنصوص الأنبياء فإنها مخالفة للسمع والعقل فكيف ببدع الجهيمة المعطلة التي هي في الأصل من كلام المكذبين للرسل

والكلام على إبطال هذه الوجوه على التفصيل وأن الشرع لا يتم إلا بإبطالها مبسوط **في غير هذا الموضع** لكن نحن نشير إلى ذلك في تمام هذا الكلام فنقول الوجه التاسع عشر

أن هذه المعارضات مبنية على التركيب وقد تقدمت الإشارة إلى بطلانه وأما الإستدلال بحدوث الحركات والأعراض فنقول قد أورد عليهم الفلاسفة سؤالهم المشهور وجوابهم عنه على أصلهم مما يقول جمهور العقلاء إنه معلوم الفساد بالضرورة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣١٣

وذلك أنهم قالوا لهم إذا كانت الأفعال جميعها حادثة بعد أن لم تكن فالمحدث لذلك إما أن يكون صدر عنه بسبب حادث يقتضي الحدوث وإما أن لا يكون فإن لم يكن صدر عنه سبب حادث يقتضي الحدوث لزم ترجيح الممكن بلا مرجح وهو ممتنع في البديهة وإن حدث عنه سبب فالقول في حدوث ذلك السبب كالقول في حدوث غيره ويلزم التسلسل الممتنع باتفاق العقلاء بخلاف التسلسل المتنازع فيه

". (١)

"التزموا في إرادة العبد أنها تحدث بلا فاعل فنفوا السبب الفاعل للإرادة مع أنهم يثبتون لها العلة الغائية ويقولون إنما أراد الإحسان إلى الخلق ونحو ذلك

والذين قابلوهم من الأشعرية ونحوهم أثبتوا السبب الفاعل لإرادة العبد وأثبتوا لله إرادة قديمة تتناول جميع الحوادث لكن لم يثبتوا لها الحكمة المطلوبة والعاقبة المحمودة فكان هؤلاء بمنزلة من أثبت العلة الفاعلية دون الغائية وأولئك بمنزلة من أثبت العلة الغائية دون الفاعلية

والمتفلسفة المشاؤون يدعون إثبات العلة الفاعلية والغائية ويعللون ما في العالم من الحوادث بأسباب وحكم وهم عند التحقيق أعظم تناقضا من أولئك المتكلمين لا يثبتون لا علة فاعلية ولا غائية بل حقيقة قولهم أن الحوادث التي تحدث لا محدث لها لأن العلة التامة القديمة مستلزمة لمعلولها لا يمكن أن يحدث عنها شيء

وحقيقة قولهم إن أفعال الرب تعالى ليس فيها حكمة ولا عاقبة محمودة لأنهم ينفون الإرادة ويقولون ليس فاعلا مختارا ومن نفي الإرادة كان نفيه للمراد المطلوب بها الذي هو الحكمة الغائية أولى وأحرى ولهذا كان لهم من الإضطراب والتناقض في هذا الباب أعظم مما لطوائف أهل الملل كما قد بسط **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا التنبيه على مجامع أقوال الطوائف الكبار وما فيها من التناقض وأن من عارض النصوص الإلهية بما يسميه عقليات إنما يعارضها

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٣٢٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٣٣٠

"

الثاني أن الماهية لا يختلف قبولها للوجود أو لا قبولها لكونه شاملا للأوقات

وعن السادس من وجهين الأول أنه لما استويا بالنسبة إليه كان وقوع أحدهما من غير مرجح اتفاقيا وحينئذ يجوز في سائر الحوادث ذلك ولزم نفى الصانع

الثاني أنه لما استويا بالنسبة إليه فترجح أحدهما إن لم يتوقف على نوع ترجيح منه كان وقوعه لا بإيقاعه بل من غير سبب ولزم نفى الصانع وإن توقف عاد التقسيم فيه أنه هل كان حاصلا في الأزل أم لا

وأما فصل الهارب والعطشان فإنا نعلم أنه ما لم يحصل لهما ميل إلى أحدهما لم يترجح

قلت هذه الوجوه بعضها حق لا حيلة فيه وبعضها فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع إذ المقصود هنا ذكر جواب الناس عن تلك الشبهة

ثم قال الرازي والجواب أن هذا يقتضي دوام المعلول الأول لوجوب دوام واجب الوجود ودوام الثاني لدوام الأول وهلم جرا وإنه ينفى الحدوث أصلا

قال فإن قلت واجب الوجود عام الفيض يتوقف حدوث الأثر عنه على حدوث استعدادات القوابل بسبب الحركات الفلكية والإتصالات الكوكبية فكل حادث مسبوق بآخر لا إلى أول

." (١)

"

وقد بسطنا الكلام على هذ في غير هذا الموضع وبينا أن قولهم بحدوث الحوادث عن موجب تام أزلي لازم لهم في صريح العقل سواء حدثت عنه بوسائط لازمة له أو بغير وسائط وسواء سميت تلك الوسائط عقولا ونفوسا أو غير ذلك وسواء قيل إن الصادر الأول عنه العنصر كما يقول بعضهم أو قيل بل هو العقل كما هو قول آخرين فإن الوسائط اللازمة له قديمة معه لا يحدث فيها شيء إذ القول في حدوث ما يحدث فيها كالقول في غيره من الحوادث

وقولهم إن حركات الفلك بسبب حدوث تصورات النفس وإراداتها المتعاقبة مع حدوث تلك عن الواجب بنفسه بواسطة العقل اللازم له أو بغير واسطة العقل أو القول بحدوثها عن العقل أو ما قالوا من

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٣٣

هذا الجنس الذي يسندون فيه حدوث الحوادث إلى مؤثر قديم تام لم يحدث فيه شيء هو قول يتضمن أن الحوادث حدثت عن علة تامة لا يحدث فيها شيء فإذا كان المؤثر التام الأزلي يجب أن يقارنه أثره امتنع حدوث شيء من الحوادث عن ذلك المؤثر التام الأزلي سواء جعل ذلك شرطا في حدوث غيره أو لم يجعل ومتى امتنع حدوث حادث عنه كان حدوث ما يدعونه من الإستعدادات والشرائط مفتقرا إلى سبب تام فيلزم وجود علل ومعلولات لا تتناهى دفعة كما ذكره الرازي وهذا من جيد كلامه

وأما الجواب الذي أجاب به الأرموي وذكر أنه باهر فهو منقول من كلام الرازي في المطالب العالية وغيرها وهو منقوض بهذه المعارضة مع أنه جواب

". (١)

"بعضه موافق لقول أهل الملل وبعضه موافق لقول الفلاسفة الدهرية فإنه مبنى على إثبات العقول والنفوس وأنها ليست أجساما وكونها قديمة أزلي لازمة لذات الله تعالى وهذه الأقوال ليست من أقوال أهل الملل بل هي أقوال باطلة كما قد بسط **في غير هذا الموضع** وبين أن ما يدعونه من المجردات إنما ثبوتها في الأذهان لا في الأعيان

وإنما أجاب الأرموي بهذا الجواب لأن هؤلاء المتأخرين كالشهرستاني والرازي والآمدي زعموا أن ما ادعاه هؤلاء المتفلسفة من إثبات عقول ونفوس مجردة لا دليل للمتكلمين على نفيه وأن دليلهم على حدوث الأجسام لا يتضمن الدلالة على حدوث هذه المجردات

وهذا قول باطل بل أئمة الكلام صرحوا بأن انتفاء هذه المجردات وبطلان دعوى وجود ممكن ليس جسما ولا قائما بجسم مما يعلم انتفاؤه بضرورة العقل كما ذكر ذلك الأستاذ أبو المعالى وغيره بل قال طوائف من أهل النظر إن الموجود منحصر في هذين النوعين وإن ذلك معلوم بضرورة العقل وقد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي ذكره الأرموي مبنى على هذا الأصل

ومضمونه أن الرب تعالى موجب بالذات للعقول والنفوس الأزلية اللازمة لذاته لا فاعل لها بمشيئته وقدرته وهم يفسرون العقول بالملائكة فتكون الملائكة قديمة أزلية متولدة عن الله تعالى لازمة لذاته

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٣٦

". (١)

"

ونحن ولله الحمد قد بينا الجواب عن جميع حجج الفلاسفة **في غير هذا الموضع** وبسطنا الكلام في ذلك وبينا كيف يمكن فساد استدلالهم من وجوه كثيرة وكيف تتمكن كل طائفة من المسلمين من قطعهم بجواب مركب من قولهم وقول طائفة أخرى من المسلمين حتى إذا احتاجوا إلى موافقة الدهرية على قدم الأفلاك وأن الله لم يخلق السماوات والأرض في ستة أيام ونحو ذلك مما فيه تكذيب للرسول صلى الله عليه وسلم أو إلى موافقة طائفة أخرى من طوائف المسلمين على بعض أقوالهم التي ليس فيها تكذيب للرسول بل ولا مخالفة لصريح العقل كان موافقتهم لطائفة من طوائف المسلمين على ما لا يكذبون به الرسول ولا يخالفون به المعقول أولى بهم من موافقة الدهرية على ما فيه تكذيب للرسول ومخالفة لصريح العقل

وهذا مما يتبين به أنه ليس في العقل الصريح ما يخالف النصوص الثابتة عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهو المقصود في هذا المقام

مثال الأجوبة التي يجاب بها هؤلاء الفلاسفة أن يقال حجتكم الأولى على قدم العالم مبنية على مقدمتين أحداهما أن الممكن لا بد له من مرجح تام وامتناع التسلسل ولفظ التسلسل فيه إجمال قد تقدم الكلام عليه فإن التسلسل هنا هو توقف جنس الحادث على الحادث وهذا متفق على امتناعه والتسلسل **في غير هذا الموضع** يراد به التسلسل في الفاعلين وفي الآثار والتسلسل في تمام الفاعلين هو من التسلسل في الفاعلين

". (٢)

"

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٣٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٥١

وأما أن يجابوا بقول يخالف فيه أكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم ويجعل خلق الله عز وجل للسماوات والأرض مبنيا على مثل هذا القول الذي هو جواب المعارضة فهذا لا يرضى به ذو عقل ولا ذو دين

بل يجب أن يعلم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه بخلاف ما يسلكه من يسلكه أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبينون العلم واليقين بالأدلة والبراهين وإنما يستفيد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات وهم في أنفسهم عندهم شك وشبهة فيما يقولون إنه برهان قاطع ولهذا يقول أحدهم في هذا الموضع إنه برهان قاطع وفي موضع آخر يفسد ذلك البرهان

والذين يعارضون الثابت في الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات القاطعة إنما يعارضونه بمثل هذه الحجج الداحضة

فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقة ولا وفي بموجب العلم والإيمان ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس ولا أفاد كلامه العلم واليقين

ولولا أنا قد بسطنا الكلام على هذه الأمور **في غير هذا الموضع** وهذا موضع تنبيه وإشارة لا موضع بسط لكنا نبسط الكلام في ذلك ولكن نبهنا على ذلك

". (١)

"عنها بجواب مستقيم على كل قول كان خيرا من أن يجابوا عنها بجواب لا يقول به إلا بعض طوائف أهل النظر وجمهور العقلاء يقولون إنه معلوم الفساد بالضرورة

وقد ذكر الرازي هذه الحجة **في غير هذا الموضع** وذكر فيها أن القول بكون التأثير أمرا وجوديا أمر معلوم بالضرورة ثم أخذ يجيب عن ذلك بمنع كونها وجودية لئلا يلزم التسلسل

ومن المعلوم أن المقدمات التي يقول المنازع إنها ضرورية لا يجاب عنها بأمر نظري بل إن كان المدعى لكونها ضرورية أهل مذهب معين يمكن أنهم تواطأوا على ذلك القول وتلقاه بعضهم عن بعض أمكن فساد دعواهم وتبين أنها ليست ضرورية وإن كان مما تقر به الفطر والعقول من غير تواطؤ ولا موافقة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥٧/١

من بعضهم لبعض كالموافقة التي تحصل في المقالات الموروثة التي تقولها الطائفة تبعا لكبيرها لم يمكن دفع مثل هذه فإنه لو دفعت الضروريات التي يقر بها أهل الفطر والعقول من غير تواطؤ ولا تشاعر لم يمكن إقامة الحجة على مبطل وهذا هو السفسطة التي لا يناظر أهلها إلا بالفعل فكل من جحد القضايا الضرورية المستقرة في عقول بني آدم التي لم ينقلها بعضهم عن بعض كان سوفسطائيا

فإذا ادعى المدعي أن التأثير أمر وجودي وذلك معلوم بالضرورة لم يقل له بل هو عدمي لئلا يلزم التسلسل فإن التسلسل في الآثار فيه قولان مشهوران لنظار المسلمين وغيرهم

". (١)

"

والقول بجوازه هو قول طوائف كطائفة من المتعزلة يسمون أصحاب المعاني من أصحاب معمر بن عباد الذين يقولون للخلق خلق إلى ما لا نهاية له لكن هؤلاء يثبتون تسلسلا في آن واحد وهو تسلسل في تمام التأثير وهو باطل وقول طوائف من أهل السنة والحديث كالذين يقولون إن الحركة من لوازم الحياة وكل حي متحرك والذين يقولون إنه لم يزل متكلما إذا شاء وغير هؤلاء

فإذا كان فيه قولان فإما أن يكون جائزا أو يكون العلم بامتناعه نظريا خفيا

بل الجواب القاطع يكون بوجوه قد بسطناها **في غير هذا الموضع**

ومنها ما ذكرناه وهو أن يقال التأثير سواء كان وجوديا أو عدميا وسواء كان التسلسل ممكنا أو ممتنعا فاحتجاجهم به على قدم العالم احتجاج باطل

أو يقال إن كان التسلسل في الآثار ممكنا بطلت الحجة لإمكان حدوثه بتأثير حادث وإن لزم التسلسل وإن كان ممتنعا لزم حدوث الحوادث بدون تسلسل التأثير وهو يبطل الحجة فالحجة باطلة على التقديرين وهذا جواب مختصر جامع

فإن الحجة مبناها على أنه لا بد للحوادث من تأثير وجودي فإن كان محدثا لزم التسلسل وهو ممتنع وإن كان قديما لزم قدم الأثر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٦٠

فيقال له إن كان التسلسل في الآثار ممكنا بطلت الحجة لإمكان حدوثه عن تأثير حادث وذلك عن تأثير حادث وهلم جرا وامتناع التسلسل مقدمة من مقدمات الدليل فإذا بطلت مقدمة من مقدماته بطل وإن كان التسلسل ممتنعا لزم أن تكون الحوادث حدثت عن تأثير وجودي قديم وحينئذ فيمكن حدوث العالم بدون تسلسل الحوادث عن تأثير قديم وهو المطلوب

". (١)

"

وقوله تعالى عن إبراهيم ﴿ أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ﴾ سورة الشعراء ٧٥ ٧٦ وكذلك استدلالهم بقوله الأحد الصمد على نفي علوه على الخلق وأمثال ذلك مما قد بسط **في غير هذا الموضع**

ثم تبين لي بعد ذلك مع هذا أن المعقولات في هذا كالسمعيات وأن عامة ما يحتج به النفاة من المعقولات هي أيضا على نقيض قولهم أدل منها على قولهم كما يستدلون به على نفي الصفات ونفي الأفعال وكما يستدل به الفلاسفة على قدم العالم ونحو ذلك والمقصود هنا التنبيه وإلا فالبسط له موضع آخر

وعمدة من نفى الأفعال والصفات من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم على هذه الحجة التي زعموا أنهم يقررون بها حدوث العالم وإثبات الصانع فجعلوا فجعلوا ما قامت به الصفات أو الأفعال محدثا حتى يستدلوا بذلك على أن العالم محدث ويلزم من ذلك أن لا يقوم بالصانع لا الصفات ولا الأفعال

وإذا تدبر العاقل الفاضل تبين له إثبات الصانع وإحداثه للمحدثات لا يمكن إلا بإثبات صفاته وأفعاله ولا تنقطع الدهرية من الفلاسفة وغيرهم قطعا تاما عقليا لا حيلة لهم فيه إلا على طريقة السلف أهل الإثبات للأسماء والأفعال والصفات وأما من نفى الأفعال أو نفى الصفات فإن الفلاسفة الدهرية تأخذ بخناقه ويبقى حائرا شاكا مرتابا مذبذبا بين أهل الملل المؤمنين بالله ورسوله وبين هؤلاء الملاحدة كما قال تعالى في المنافقين ﴿ مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ﴾ سورة النساء ١٤٣

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٦١

". (١)

"أمرا يحدث من عند الله تعالى فإنه لو حدث منه أمر لزم تغيره عندهم وبطل أصل قولهم

وهم قد يخافون ما يحدث من الحوادث بسبب أعمالهم لاقتضاء طبيعة الوجود ذلك كما يقولون إن أكل المضرات يورث المرض أو الموت والسبب لكل الحوادث حركة الفلك وإن كانت الحوادث لا تحدث بمجرد الحركة بل بالحركة وغيرها أما لكون الحركة توجب امتزاجا تستعد به الممتزجات لما يفيض عليها من العقل الفعال أو لغير ذلك فهم مطالبون بالموجب لحركة الفلك وحدوث جميع الحوادث إن كان الموجب لها علة تامة في الأزل لا يتأخر عنها شيء من معلولها امتنع أن تكون حركات الممكنات وما فيها من الحوادث صادرة عن هذه العلة لأن ذلك يقتضي تأخر كثير من معلولاتها مع ما فيها من الإختلاف العظيم المنافي لبساطتها التي يسمونها الوحدة

وقد بين **في غير هذا الموضع** أن الواحد البسيط الذي يقدرونه لا حقيقة له في الخارج أصلا

وإذا قيل القوابل المفعولة الممكنة المبدعة اختلفت وتأخر استعدادها مع كون الفاعل لها لم يزل ولا يزال على حال واحدة كان امتناع هذا ظاهرا

بخلاف ما إذا قيل إن نفس الفاعل موصوف بصفات متنوعة وأفعال متنوعة وله تعالى شئون وأحوال كل يوم هو في شأن فإنه يكون تنوع المفعولات وحدوث الحادثات لتنوع أحوال الفاعل وأنه يحدث من أمره ما شاء

". (٢)

"

فإن قال إذا كانت الحركة أزلية كانت الحركة من حيث هي هي غير مسبوقة بالغير لكن الحركة من حيث هي هي مسبوقة بغير لأنها تغير وانتقال فتقتضي المسبوقية بالغير فيلزم الجمع بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير في الحركة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٧٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٨٤

قلنا إذا ادعيتم ذلك فنقول لا نسلم أن الجسم لو كان أزليا لكانت الحركة من حيث هي هي حركة أزلية ولم لا يجوز أن يكون الجسم أزليا ويصدق عليه أنه متحرك دائما بأن تتعاقب عليه الحركات المعينة ولا يصدق على الحركات الموجودة في الأعيان أنها أزلية ضرورة اتصاف كل واحد منها بكونها مسبوقة بالغير

قلت هذا مضمونه ما نبه عليه **في غير هذا الموضع** أن حدوث كل من الأعيان لا يستلزم حدوث النوع الذي لم يزل ولا يزال

وأما قوله لو كانت الأجسام متحركة لكانت لا تخلو عن الحوادث قلنا نعم ولكن لم قلتم بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث

قوله لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزليا

قلنا لا نسلم وإنما يلزم ذلك لو كان شيء من الحركات بعينها لازما للجسم وليس كذلك بل قبل كل حركة حركة لا إلى أول إلى ما لا نهاية

قلت هذا من نمط الذي قبله فإن الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث

". (١)

"

والأبهري قد ذكر **في غير هذا الموضع** ما احتج به على حدوث العالم ببيان انتفاء لازم القدم ولكن إن كان قصده بيان فساد ما ذكره الرازي فالرازي ذكر وجهين وهب أن الأول ضعيف لكن الثاني قوي وهو قوله لو كان موجبا بالذات ما حصل تغير في العالم

وتحرير ذلك أن يقال الموجب بالذات يراد به العلة التامة التي تستلزم معلولها ولو كانت شاعرة به ويراد به ما يفعل بغير إرادة ولا شعور وإن كان فعله متراخيا ومن المعلوم أنه لم يقصد إفساد القسم الثاني وإنما قصد القسم الأول

فيقال إذا كان الموجب عله تامة تستلزم معلولها كان معلولها لازما لها ومعلول معلولها لازما فيمتنع تأخر شيء من لوازمها ولوازم لوازمها فلا يكون هناك شيء محدث فلا يحصل في العالم تغير

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٨٨

وأما قول المعترض إنما يلزم أن لو كان جميع معلولاته قابلة للقدم والحركة لا تقبله

فيقال هذا الإعتراض باطل لوجوه أحدها أنه إذا جاز أن تكون العلة التامة التي تستلزم معلولها لها معلول لا يقبل البقاء وهو الحركة والحوادث تحدث بسببه جاز أن يكون ذلك المعلول حوادث يقوم بها وتكون كل الأمور المباينة موقوفة على تعاقب تلك الحوادث كما قد ذكره الأبهري نفسه في الإرادات المتعاقبة وقال يجوز أن يكون للباري إرادات حادثة وكل واحدة منها تستند إلى الأخرى ثم تنتهي في جانب النزول إلى إرادة تقتضي حدوث العالم فيلزم حدوثه وإذا كان هذا جائزا امتنع أن يكون موجبا بذاته بمعنى أنه يستلزم أن يكون موجبا بذاته بمعنى أنه يستلزم

". (١)

"القولين في تفسير الإدراك وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام **في غير هذا الموضع**

وما في هذا الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نص عليه أحمد وغيره من الأئمة كما ذكره الخلال أيضا قال حدثنا أبو بكر المروزي قال سمعت أبا عبد الله لما قيل له روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له كيف نعرف الله عز وجل قال على العرش بحد قال قد بلغني ذلك عنه وأعجب ثم قال أبو عبد الله ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام ﴾ سورة البقرة ٢١٠ ثم قال ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ سورة الفجر ٢٢

قال الخلال وأنبأنا محمد بن علي الوراق حدثنا أبو بكر الأثرم حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال قلت لأحمد بن حنبل يحكى عن ابن المبارك وقيل له كيف نعرف ربنا قال في السماء السابعة على عرشه بحد فقال أحمد هكذا هو عندنا

وأخبرني حرب بن اسماعيل قال قلت لاسحاق يعني ابن راهويه هو على العرش بحد قال نعم بحد وذكر عن ابن المبارك قال هو على عرشه بائن من خلقه بحد

قال وأخبرنا المرزوي قال اسحاق بن ابراهيم بن راهويه قال الله تبارك وتعالى ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ سورة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩٣/١

". (١)

"طه ٥ إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ويعلم كل شيء في اسفل الأرض السابعة وفي قعور البحار ورؤوس الآكام وبطون الأوديه وفي كل موضع كما يعلم علم ما في السماوات السبع وما فوق العرش أحاط بكل شيء علما فلا تسقط من ورقه إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات البر والبحر ولا رطب ولا يابس إلا قد عرف ذلك كله وأحصاه فلا تعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره

فهذا مثاله مما نقل عن الأئمة كما قد بسط **في غير هذا الموضع** وبينوا أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه غيره كما قال مالك وربيعه وغيرهما الإستواء معلوم والكيف مجهول فبين أن كيفية استواءه مجهولة للعباد فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر ولكن نفوا علم الخلق به وكذلك مثل هذا في كلام عبد العزيز بن عبد الله الماجشون وغير واحد من السلف والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته

وبنحو ذلك قال عبد العزيز بن عبد الله بن ابي سلمه الماجشون في كلامه المعروف وقد ذكره ابن بطه في الابانه وابو عمر الطلمنكى في كتابه في الاصول ورواه ابو بكر الاثرم قال

". (٢)

"الرب وسمى من نفسه بأن قال لا بد ان كان له كذا من أن يكون له كذا فعمى عن البين بالخفى يجحد ما سمى الرب من نفسه بصمت الرب عما لم يسم فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ سورة القيامة ٢٢ ٢٣ فقال لا يراه احد يوم القيامة فجحد والله افضل كرامة الله التي اكرم بها اولياءه يوم القيامة من النظر في وجهه في مقعد صدق عند مليك مقتدر قد قضى انهم لا يموتون فهم بالنظر اليه ينضرون وذكر كلاما طويلا كتب **في غير هذا الموضع**

وقال الخلال في السنة اخبرني على بن عيسى ان حنبلا حدثه قال سمعت ابا عبد الله يقول من زعم ان الله لم يكلم موسى فقد كفر بالله وكذب القرآن ورد على رسول الله صلى الله عليه وسلم امره يستتاب من هذه المقالة فان تاب والا ضربت عنقه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٤/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥/٢

قال وسمعت ابا عبد الله قال ﴿ وكلم الله موسى ﴾ سورة النساء ١٦٤ فأثبت الكلام لموسى كرامة منه لموسى ثم قال تعالى يؤكد كلامه ﴿ تكليما ﴾ سورة النساء ١٦٤

قلت لأبي عبد الله الله عز وجل يكلم عبده يوم القيامة قال نعم فمن يقضي بين الخلائق الا الله عز وجل يكلم عبده ويسأله الله

". (١)

"لكن الاستدلال بمثل هذا مبني على أن الفعل ليس هو المفعول والخلق ليس هو المخلوق وهو قول جمهور الناس على اختلاف اصنافهم وقد قرر هذا **في غير هذا الموضع**

ثم هؤلاء على قولين منهم من يقول ان الفعل قديم لازم للذات لا يتعلق بمشيئته وقدرته ومنهم من يقول يتعلق بمشيئته وقدرته وإن قيل ان نوعه قديم فهؤلاء يحتجون بما هو الظاهر المفهوم من النصوص

واذا تأول من ينازعهم أن التجدد انما هو المفعول المخلوق فقط من غير تجدد فعل كان هذا بمنزلة من يتأول نصوص الإرادة والحب والبغض والرضا والسخط على أن التجدد ليس أيضا الا المخلوقات التي تراد وتحب وترضى وتسخط وكذلك نصوص القول والكلام والحديث ونحو ذلك على أن المجدد ليس الا ادراك الخلق لذلك وتأويل الاتيان والمجيء على أن المتجدد ليس الا مخلوقا من المخلوقات

فهذه التأويلات كلها من نمط واحد ولا نزاع بين الناس أنها خلاف المفهوم الظاهر الذي دل عليه القرآن والحديث

". (٢)

"التي تحصل بقدرته واختياره ونحو ذلك وذلك أنه يقال العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ونحو ذلك صفات كمال فلو لم يتصف الرب بها اتصف بنقائضها كالجهل والعجز والصمم والبكم والخرس وهذه صفات نقص والله منزه عن ذلك فيجب اتصافه بصفات الكمال ويقال كل كمال يثبت لمخلوق من غير أن يكون فيه نقص بوجه من الوجوه فالخالق تعالى أولى به وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق سبحانه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٧/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٢/٢

أولى بتنزيهه عنه بل كل كمال يكون للموجود لا يستلزم نقصا فالواجب الوجود أولى به من كل موجود وأمثال هذه الأدلة المبسوطة **في غير هذا الموضع**

فإذا قال النفاة من الجهمية والمتفلسفة والباطنية هذه الصفات متقابلة تقابل العدم والملكة فلا يلزم من رفع أحدهما ثبوت الثاني الا أن يكون المحل قابلا لهما فأما ما لا يقبلهما كالجماد فلا يقال فيه حي ولا ميت ولا أعمى ولا بصير

اجيبوا عن ذلك بعدة أجوبة

مثل أن يقال هذا اصطلاح لكم والا فاللغة العربية لا فرق فيها والمعاني العقلية لا يعتبر فيها مجرد الاصطلاحات

ومثل أن يقال فما لا يقبل هذه الصفات كالجماد أنقص مما يقبلها

". (١)

"

قيل لهم هذا مبني على مقدمتين على أن ما يقبل الشيء لا يخلو عنه وعن ضده وعلى امتناع دوام الحوادث وكل من المقدمتين قد بين فسادها كما تقدم

ثم قبل العلم بفسادها يعلم بصريح العقل أن ما ذكر في إثبات هذه الأفعال من الأدلة العقلية الموافقة للأدلة الشرعية ابين وأظهر وأصرح في العقل من امتناع دوام الحوادث وتعاقبها فإن هذه المقدمة في غاية الخفاء والاشتباه وأكثر العقلاء من جميع الأمم ينازعون فيها ويدفعونها وهي أصل علم الكلام الذي ذمه السلف والأئمة وبهذه المقدمة استطالت الدهرية على من احتج بها من متكلمة أهل الملل وعجزوهم عن إثبات كون الله تعالى يحدث شيئا لا العالم ولا غيره والذين اعتقدوا صحة هذه المقدمة من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم ظنوا أن حدوث العالم واثبات الصانع لا يتم الا بها وفي حقيقة الأمر هي تنافي حدوث العالم واثبات الصانع بل لا يمكن القول بإحداث الله تعالى لشيء من الحوادث الا بنقضها ولا يمكن اثبات خلق الله لما خلقه وتصديق رسله فيما أخبروا به عنه الا بنقيضها فما جعلوه أصلا ودليلا على صحة المعقول والمنقول هو مناف مناقض للمنقول والمعقول كما قد بسط **في غير هذا الموضع**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٢٢

". (١)

"كونه تعالى لا يقدر في الأبد على الأفعال فكذلك قول من قال لا يقدر في الأزل على الأفعال وقول أبي الهذيل إنه تعالى لا يقدر على أفعال حادثة في الأبد يشبه قول من قال لا يقدر على أفعال حادثة في الأزل وقد بسط الكلام على هذا وقول من يفرق بين النوعين **في غير هذا الموضع** فصل

وقد استدل بعضهم على النفي بدليل آخر فقال إن كل صفة تفرض لواجب الوجود فإن حقيقته كافية في حصولها أو لا حصولها والا لزم افتقاره إلى سبب منفصل وهذا يقتضي امكانه فيكون الواجب ممكنا هذا خلف وحينئذ يلزم من دوام حقيقته دوام تلك الصفة

والمثبتون يجيبون عن هذا بوجوه

أحدها أن هذا إنما يقال فيما كان لازما لذاته في النفي أو الإثبات أما ما كان موقوفا على مشيئته وقدرته كأفعاله فإنه يكون اذا شاءه الله تعالى ولا يكون اذا لم يشأه فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فإن بين المستدل أنه لا يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته كان هذا وحده كافيا في المسألة وإن لم يبين ذلك لم يكن فيما ذكره حجة

الثاني أن يقال إن هذا منقوض بأفعاله فإن حقيقته

". (٢)

"

فإنا قد بينا **في غير هذا الموضع** أن الذات المجردة عن الصفات لا حقيقة لها بل الصفات زائدة على ما يثبته النفاة من الذات وأما الذات الموصوفة بصفاتها القادرة على أفعالها فتلك مستلزمة لما يلزمها من الصفات فادرة على ما تشاؤه من الأفعال فهي لا تكون الا موصوفة لا يمكن أن تتجرد عن الصفات اللازمة لها حتى يقال هل هي زائدة عليها أو ليست زائدة عليها بل هي داخلة في مسمى اسمها والأفعال القائمة بها بقدرتها وارادتها كذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٢٦

فكما أنه مسمى بأسمائه الحسنى منعوت بصفاته العلى قبل خلق السماوات والأرض وبعد إقامة القيامة وفيما بين ذلك لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال منعوتا بنعوت الاكرام والجلال فكذلك هو مسمى بأسمائه الحسنى منعوت بصفاته العلى قبل هذه الافعال وبعدها

وكما أن ذلك ثابت قبل حدوث المفعولات وبعدها فهو أيضا ثابت قبل حدوث الأفعال وبعدها ومن آياته الشمس والقمر والكواكب وما تستحقه هذه الأعيان من الأسماء والصفات هو ثابت لها قبل الحركات المعينة وبعدها ولا يحتاج أن يقدر لها ذات مجردة عن النور وعن دوام الحركة ثم زيد عليها النور ودوام الحركة فالخالق سبحانه أولى بثبوت الكمال له وانتفاء النقص عنه والمخلوقات

". (١)

"إنما احتاجت فيما يحدث عنها إلى سبب منفصل لأنها هي في نفسها محتاجة إلى الفاعل المنفصل فلا يوجد شيء من ذاتها وصفاتها وأفعالها الا بأمر منفصل عنها وأما الخالق سبحانه وتعالى فهو الغني عما سواه فلا يفتقر في شيء من ذاته وصفاته وأفعاله إلى أمر منفصل عنه بل كل ما كان منفصلا عنه فهو مفتقر اليه وهو سبحانه غني عن ذلك المنفصل الذي هو مفتقر اليه فلا يحتاج فيما يجدده من أفعاله القائمة بنفسه التي يريدها ويقدر عليها إلى أمر مستغن عنه كما لا يحتاج في مفعولاته المنفصلة عنه إلى ذلك وأولى واذا كان قد خلق من الأمور المنفصلة عنه ما جعله سببا لأفعال تقوم بنفسه كما يخلق الطاعات التي ترضيه والتوبة التي يفرح بها والدعاء الذي يجيب سائله وأمثال ذلك من الأمور فليس هو في شيء من ذلك مفتقرا إلى ما سواه بل هو سبحانه الخالق للجميع وكل ما سواه مفتقر اليه وهو الغني عن كل ما سواه وهذا كما أن ما يفعله من المخلوقات بعضها ببعض كإنزال المطر بالسحاب وانبات النبات بالماء لا يوجب افتقاره إلى الأسباب المنفصلة اذ هو خالق هذا وهذا وجاعل هذا سببا لهذا وقد بسطت هذه الامور في غير هذا الموضع بما لا يليق بهذا المكان

الجواب السادس أن يقال قولهم إن لم يكن ذاته كافية في

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٣١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٣٢

"يقرر مقدمات لم تكن حجته صحيحة وحجته مبنية على أنه لو لم تكف ذاته في حصول ما ينفى ويثبت للزم افتقاره إلي غيره وإنما يلزم افتقار تلك المثبتات إلي ذلك الغير فإن هذا بين فإن لم يبن أن افتقار تلك الامور إلي الغير مستلزم لافتقاره وإلا لم تكن حجة صحيحة لاسيما وتلك الامور على هذا التقدير ليست من لوازم ذاته فإنها لو كانت من لوازم ذاته كانت ذاته كافية فيها ولوازم الذات متى افتقرت إلى الغير لزم افتقار الذات إلى الغير فإن الملزوم لا يوجد الا بلازم أو الازم لا يوجد إلا بذلك الغير ولكن ذلك الغير لا يجب أن يكون فاعلا أو علة فاعلة بل يجوز أن يكون شرطا ملازما

وقد بين **في غير هذا الموضع** أن نفس ذات الواجب إذا قيل هي ملازمة لصفاته الواجبة له أو صفاته الواجبة له ملازمه لذاته أو كل من الصفات الواجبة ملازم للأخرى كان هذا حقا وهو متضمن أن تحقيق كل من ذلك مشروط بتحقيق الآخر

وأما كون الرب تعالى مفتقر إلى شيء مباين له غني عنه فهذا ممتنع فإنه سبحانه الغني عن كل شئ فإذا قدر أن بعض لوازمه توقف على ما هو مباين له لم يكن وجوده ثابتا إلا بوجود ذلك المباين وكان الله مفتقرا إليه والله غني عن كل شيء وأما إذا لم يكن الامر من لوازم ذاته بل كان من الامور العارضة فلا ريب أن أهل الايمان والسنة يقولون إن الله لا يفتقر في شيء من الاشياء إلى غيره

(١) ".

"الثاني لا يمتنع تقدم الأنواع بل قد يمتنع تقدم أعيان المخلوقات فلا يكون شيء من المخلوقات مع الله في الأزل على التقديرين وجماع ذلك أن الذي الزمه عبد العزيز للمريسي لأزم له مبطل لقوله بلا ريب وعليه جمهور الناس فإن جمهور الناس فإن جماهير الناس يقولون الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول وهذا قول جماهير الفقهاء من اصحاب ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد وجماهير الصوفية وجماهير أهل الحديث بل كلهم وكثير من أهل الكلام والفلسفة أو جماهيرهم فهو قول أكثر المرجئة من الكرامية وغيرهم وأكثر الشيعة وكثير من المعتزلة والكلابية وكثير من الفلاسفة ولأصحاب مالك والشافعي وأحمد في ذلك قولان فالذي عليه أئمتهم أن الخلق غير المخلوق وهو آخر قول القاضي ابي يعلى وقول جمهور اصحاب احمد وهو الذي حكاه البغوي عن أهل السنة وهو قول كثير من الكلابية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٣٤

وأما قوله إنه قادر على الفعل لا يمنعه منه مانع فكلامه يقتضي أنه لم يزل قادر على الفعل لا يمنعه منه مانع وهذا الذي قاله هو الذي عليه جماهير الناس ولهذا أنكروا على من قال لم يكن قادرا على الفعل في الأزل وكان من يبغض الأشعري ينسب اليه هذا لتنفر عنه قلوب الناس واراد ابو محمد الجويني وغيره تبرئته من هذا القول كما قد ذكرناه **في غير هذا الموضع**

." (١)

"أحمد مع طائفة من متكلمي الصفاتية أصحاب الأشعري يقولون لا هي الله ولا غيره

وتلك العبارة هي الصواب كما قد بسط **في غير هذا الموضع** فإن لفظ الغير فيه إجمال فلا يصح إطلاقه لا نفيا ولا إثباتا على الصفة ولكن يصح نفي إطلاقه نفيا أو إثباتا كما قال السلف مثل ذلك في لفظ الجبر ونحوه من الألفاظ المجملة إنه لا يطلق لا نفيها ولا إثباتها وإذا قيل لا يطلق لا هذا ولا هذا لم يلزم إثبات قسم ثالث لا هو الموصوف ولا غير الموصوف بل يلزم إثبات مالا يطلق عليه لفظ الغير لا ما ينفي عنه المغايرة

ومقصود عبد العزيز أن القدرة صفة لله ليست هي الفعل الذي كان عن القدرة فإنه يقول لم يزل الله قادرا ولا قول لم يزل فاعلا

فعارضه المريسي بأن هذا يلزمك أيضا فيلزمك أن تقول لم يزل يفعل ويخلق وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله

فقال له عبد العزيز ليس لك أن تحكم علي وتلزمني ما لا يلزمني وتحكي عني ما لم اقل وذلك لأن عبد العزيز لم يقل في هذا قولا يحكى

." (٢)

"فلو قدر أن عبد العزيز والمريسي انتهيا الى هاتين المقدمتين لم يكن للمريسي أن يلزم عبد العزيز بشيء الا ألزمه عبد العزيز بما هو اشنع منه فكيف وعبد العزيز لم يحتج الى شيء من ذلك بل بين أنه لا بد أن يكون قبل المخلوق ما به يخلق المخلوق من صفات الله وأفعاله فيبطل ما يدعيه المريسي ونحوه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٦٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٧١

من أن الله لا صفة له ولا كلام ولا فعل بل خلق المخلوقات وخلق الكلام الذي سماه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا كلام

وهذان الجوابان اللذان يمكن عبد العزيز أن يجيب بهما عن الزامه التسلسل يمكن معهما جواب ثالث مركب منهما كما تقدم التنبيه على ذلك وهو أن يقول

إن كان التسلسل ممتنعا بطل هذا الإلزام وان كان ممكنا أمكن التزامه كما قد ذكرنا في غير هذا الموضع أن المسلمين وغيرهم من أهل الملل القائلين بأن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة ايام يمكنهم أن يجيبوا بمثل هذا الجواب للقائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم المحتجين على ذلك بحجتهم العظمى التي اعتمد عليها ابن سينا وابن الهيثم وغيرهما حيث احتجوا على المعتزلة ونحوهم من

". (١)

"كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره وإن كان ممتنعا لزم إما أن لا يحدث شيء وهو خلاف المشاهد وإما أن تحدث الحوادث بدون سبب حادث وهو يبطل الحجة فبطلت الحجة على كل تقدير

وان شئت قلت ان التسلسل في الآثار ان كان ممكنا بحيث يحدث شيئا بعد شيء ولا يكون علة تامة في الأزل لزم حدوث كل ما سوى الله وبطلت الحجة وإن كان ممتنعا لزم أيضا أن تحدث الحوادث عن المؤثر التام الأزلي فيلزم حدوث جميع الحوادث عنه ولزم حينئذ حدوث العالم فتبطل حجة قدمه فالحجة باطلة على التقديرين وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

وأما قول عبد العزيز فقد ثبت أن ههنا إرادة ومريدا ومرادا وقولا وقائلا ومقولا له وقدرة وقادرا ومقدورا عليه وذلك كله متقدم قبل الخلق فيحتمل أمرين

أحدهما أنه أراد بالمراد المراد المتصور في علم الله وبالمقدور عليه الثابت في علم الله وبالمقول له المخاطب الثابت في علم الله المخاطب خطاب التكوين كما قال تعالى ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ﴾

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٨١

". (١)

"يزل متكلما وأنه مع ذلك حروف وأصوات وأن هذه الحروف الكثيرة لم يزل الله متكلما بها

قلت فبعض هذا القول الذي ذكره الشهرستاني عن السلف منقول بعينه عن السلف مثل إنكارهم على من زعم أن الله خلق الحروف وعلى من زعم أن الله لا يتكلم بصوت ومثل تفريقهم بين صوت القارىء وبين الصوت الذي يسمع من الله ونحو ذلك فهذا كله موجود عن السلف والأئمة وبعض ما ذكره من هذا القول ليس هو معروفا عن السلف والأئمة مثل إثبات القدم والأزلية لعين اللفظ المؤلف المعين ولكن القول الذي أطبقوا عليه هو أن كلام الله غير مخلوق ولكن الناس تنازعوا في مرادهم بذلك والنزاع في ذلك موجود في عامة الطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع**

والنزاع في ذلك مبني على هذا الأصل وهو كون قوله مع أنه غير مخلوق ومع أنه قائم به ومع أنه لم يزل متكلما هل يتعلق بقدرته ومشيئته أم لا فهذا القول السابع لم يذكره الشهرستاني ونحوه إذ الأقوال المعروفة للناس في مسألة الكلام سبعة أقوال

". (٢)

"الأعيان قابلا للحركة فهو أشرف مما لا يقبلها وما كان قابلا للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها الا بالعرض وما كان متحركا بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه بغيره وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

فصل ونحن نتكلم على هذه الحجة حجة الكمال والنقصان كلاما مطلقا لا يختص بنظم الرازي إذ قد يقول القائل أنا أصوغها على غير الوجه الذي صاغها عليه الرازي فنقول

اعلم أن الطوائف المسلمين لهم في هذا الأصل بالذي تنبني عليه مسألة الأفعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى اربعة أقوال تتفرع الى ستة وذلك أنهم متنازعون هل يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغير الأفعال على قولين مشهورين ومتنازعون في أن الأمور المتجددة الحادثة هل يمكن تسلسلها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨٨/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٢٣/٢

ودوامها في الماضي والمستقبل أو في المستقبل دون الماضي أو يجب تناهيها وانقطاعها في الماضي والمستقبل على ثلاثة أقوال معروفة فصارت الأقوال أربعة

طائفة تقول يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ثم هل يقال

". (١)

"

لا يفتقر إليه إلا في حال الإحداث لا في البقاء وهذا في مقابلة قول الفلاسفة الدهرية القائلين بأن افتقار الممكن إلى الواجب لا يستلزم حدوثه بل افتقاره إليه في حال بقائه أزلا وأبدا وكلا القولين باطل

وهو في أكثر كتبه ينصر خلاف ذلك ولكن نحن نقرر أن كل ما سوى الواجب فهو محدث وأن التأثير لا يكون إلا في حادث وأن الحدوث والإمكان متلازمان وهو قول جمهور العقلاء من أهل الملل والفلاسفة وإنما أثبت ممكنا ليس بحادث طائفة من متأخري الفلاسفة كابن سينا والرازي فلزمهم إشكالات لا محيص عنها مع أنهم في كتبهم المنطقية يوافقون آرسطو وسلفهم وهو الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثا وقد أنكر ابن رشد قولهم بأن الشيء الممكن الذي يقبل الوجود والعدم يكون قديما أزليا وقال لم يقل بهذا أحد من الفلاسفة قبل ابن سينا

قلت وابن سينا ذكر في الشفاء في مواضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثا فتناقض في ذلك تناقضا مبسوطا **في غير هذا الموضع**

". (٢)

"

الواجب بذاته يراد به الذات الواجبة بنفسها المبدعة لكل ما سواها وهذا واحد ويراد به الموجود بنفسه الذي لا يقبل العدم

وعلى هذا فالذات واجبة والصفات واجبة ولا محذور في تعدد الواجب بهذا التفسير كما لا محذور في تعدد القديم اذا اريد به ما لا اول لوجوده وسواء كان ذاتا او صفة لذات القديم بخلاف ما اذا اريد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٤٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/١١

بالقديم الذات القديمة الخالقة لكل شيء فهذا واحد لا اله إلا هو وقد يراد بالواجب الموجود بنفسه القائم بنفسه وعلى هذا فالذات واجبة دون الصفات

وعلى هذا فإذا قال القائل الذات مؤثرة في الصفات والمؤثر والاثر ذاتان قيل له لفظ التأثير مجمل اتعني بالتأثير هنا كونه ابدع الصفات وفعلها ام تعني به كون ذاته مستلزما لها فالأول ممنوع في الصفات والثاني مسلم والتأثير في المبدعات هو بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني بل قد بينا **في غير هذا الموضع** انه يمنع ان يكون مع الله شيء من المبدعات قديم بقدمه

قال الرازي في البرهان الخامس لو كان الجسم قديما لكان قدمه أما ان يكون عين كونه جسما واما مغايرا لكونه جسما والقسمان باطلان فبطل القول بكون الجسم قديما

". (١)

"

قال وليكن هذا اخر كلامنا في شرح دلائل حدوث الاجسام

قلت قال الارموى لقائل ان يقول ضعف الاصل والجواب لا يخفي اه

قلت قد بين **في غير هذا الموضع** فساد مثل هذه الحجة من وجوه وهي مبينة على ان القديم هل هو قديم بقدم ام لا فمذهب ابن كلاب والاشعري في احد قوليه وطائفة من الصفاتية انه قديم بقدم ومذهب الاشعري في القول الاخر والقاضي ابي بكر والقاضي ابي يعلي وابي علي بن ابي موسى وابي المعالى الجويني وغيرهم ليس كذلك وهم متنازعون في البقاء فقول الاشعري وطائفة معه انه باق ببقاء وهو قول الشريف وابي علي بن ابي موسى وطائفة وقول القاضي ابي بكر وطائفة كالقاضي ابي يعلي ونحوه نفى ذلك

وحقيقة الأمر ان النزاع في هذه المسالة اعتباري لفظى كما قد بسط **في غير هذا الموضع** وهو متعلق بمسائل الصفات هل هي زائدة على الذات ام لا وحقيقة الأمر ان الذات ان اريد بها الذات الموجودة في الخارج فتلك مستلزمة لصفاتها يمتنع وجودها بدون تلك الصفات واذا قدر عدم اللازم لزم عدم الملزوم فلا يمكن فرض

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٨/٣

". (١)

"عليه دليلا يوجب موافقتك سواء كان سمعيا أو عقليا وأنت تدعي أن هذا من العلوم المشتركة العقلية وهذه الأمور لبسطها موضع آخر

والمقصود هنا التنبيه على هذا الأصل الذي نشأ منه التنازع أو الاشتباه في مسائل الصفات من هذا الوجه وتفريق هؤلاء المتكلمين في الصفات اللازمة للموصوف بين ما سموها نفسية وذاتية وما سموها معنوية يشبه تفريق المنطقيين في الصفات اللازمة بين ما سموه ذاتيا مقوما داخلا في الحقيقة وما سموه عرضيا خارجا عن الذات مع كونه لازما لها وتفريقهم في ذلك بين لازم الماهية ولازم وجود الماهية كما قد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**

وبين أن هذه الفروق إنما تعود عند الحقيقة إلى الفرق بين ما يتصور في الأذهان وهو الذي قد يسمى ماهية وبين ما يوجد في الأعيان وهو الذي قد يسمى وجودها وأن ما يتصور في النفس من المعاني ويعبر عنه بالألفاظ له لفظ دل عليه بالمطابقة هو الدال على تلك الماهية وله جزء من المعنى هو جزء تلك الماهية واللفظ المذكور دال عليه بالتضمن وله معنى يلزمه خارج عنه فهو اللازم لتلك الماهية الخارج عنها واللفظ يدل عليه بالالتزام وتلك الماهية التي في الذهن هي بحسب ما يتصوره الذهن من صفات الموصوف تكثر تارة وتقل تارة وتكون تارة مجملة وتارة مفصلة وأما الصفات اللازمة للموصوف في الخارج فكلها لازمة له لا تقوم ذاته مع عدم شيء منها وليس منها شيء يسبق الموصوف في الوجود العيني كما قد

". (٢)

"قد بسط الكلام على ضعفها **في غير هذا الموضع** مع أن هذا الذي ذكره مستوعب لما ذكره غيره من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم في ذلك

وكان المقصود ما ذكروه في تناهي الحوادث ولهذا لم يعتمد الآمدي في مسألة حدوث العالم على شيء من هذه الطرق بل بين ضعفها واحتج بما هو مثلها أو دونها في الضعف وهو أن الأجسام لا تنفك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٠/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨/٣

عن الأعراض والأعراض لا تبقى زمانين فتكون حادثة وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث وهذا الدليل مبني على مقدمتين على أن كل عرض في زمان فهو لا يبقى زمانين وجمهور العقلاء يقولون إن هذا مخالف للحسن والضرورة وعلى امتناع حوادث لا أول لها وقد عرف الكلام في ذلك والوجوه التي ضعف بها الامدى ما احتج به من قبله على حدوث الأجسام يوافق كثير منها ما ذكره الارموى وهو متقدم على الارموى

فأما ان يكون الارموى راى كلامه وانه صحيح فوافقه و اما ان يكون وافق الخاطر الخاطر كما يوافق الحافر الحافر او ان يكون الارموى و الامدى اخذا ذلك او بعضه من كلام الرازي او غيره

وهذا الإحتمال ارجح فان هذين و امثالها وقفوا على كتبه التي فيها هذه

". (١)

"يكون مفتقرا إلى غيره فيكون جسما مركبا حاملا للأعراض فإن الفلك عندهم واجب بذاته وهو كذلك كما قد بسط كلامهم والرد عليهم **في غير هذا الموضع** وبين ما وقع من الغلط في نقل مذاهبهم وان اتباعهم صاروا يحسنون مذاهبهم فمنهم من يجعل الأول محدثا للحركة بالأمر وليس هذا قولهم فإن الأول عندهم لا شعور له بحركة ولا إرادة وانما الفلك يتحرك عندهم للتشبه به فهو يحركه كتحريك الإمام للمؤتم به او المعشوق لعاشقه لا تحريك الأمر لماموره كما يزعمه ابن رشد و غيره

ومنهم من يقول بل هو علة مبدعة فاعلة للأفلاك كما يقوله ابن سينا واتباعه وليس هذا أيضا قولهم

ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة آلا ما ذكره ابن سينا كابي حامد الغزالي و الرازي و الامدى و غيرهم ويذكرون ما ذكره ابن سينا من حججه كما ذكر الامدى في هذا الموضع حيث قال ان العلة أو الفاعل لا يفتقر في كونه علة إلى سبق العدم لان تأثير العلة في المعلول انما هو في حال وجود المعول

". (٢)

"

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٦٦

فيقال لهم ليس في هذا ما يدل على ان المعلول يجوز ان يكون قديما أزليا غير مسبوق بالعدم بل قولكم و إذ ذاك فلا فرق بين ان يكون المعلول وجوده مسبوقا بالعدم او غير مسبوق دعوى مجردة

فتبين ان ما ذكره الامدى وغيره من امتناع الافتراق بين العلة و المعلول في الزمن ووجوب مقارنتهما في الزمن من اضعف الحجج بل ما ذكره لا يدل على جواز الاقتران فضلا عن ان يدل على وجوب الاقتران بل غاية ما ذكره ان سبق العدم ليس بشرط في إيجاد العلة ولا يلزم من كونه ليس بشرط وجوب الاقتران بل قد يقال بجواز الاقتران وجواز التأخير

وحينئذ فلقائل ان يقول هذا الذي ذكرته وان كان باطلا كما قد بسط **في غير هذا الموضع** وبين فيه ان للناس في هذا المقام ثلاثة أقوال

قيل يجوز ان يقارن المعلول العلة في الزمان فيقترن الاثر

". (١)

"بالمؤثر في الزمان كما يقوله ابن سينا و متابعوه

وقيل يل يجب تراخي الاثر عن المؤثر وتأثيره كما يقوله اكثر المتكلمين

وقيل بل الاثر يتعقب التأثير ولا يكون معه في الزمان ولا يكون متراخيا عنه وهذا هو الصواب كما قال تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ سورة النحل ٤٠ ولهذا يقال طلقت المرأة فطلقت وأعتقت العبد فعتق فالعتق والطلاق عقب التطليق والإعتاق لا يقترن به ولا يتأخر عنه

وبين ان ما قال باقتران الاثر بالمؤثر كما يقوله هؤلاء المتفلسفة فإن ذلك يستلزم أن لا يكون لشيء من الحوادث فاعل وستلزم ان لا يحدث شيء في العالم ومن قال بالتراخي فقوله يستلزم ان المؤثر التام لا يستلزم الاثر بل يحدث الحادث بلا سبب حادث وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا ان هذا الجواب الذي ذكره هو مأخوذ من كلام ابن سينا وهو مع فساده غايته ان المعلول يجوز ان يقارن وجوده وجود

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦٧/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٦٨/٣

"يكن ثم كان بل العقلاء متفقون على ان الممكن الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثا بعد عدمه ولا يكون قديما ازليا

وهذا مما اتفق عليه الفلاسفة مع سائر العقلاء وقد صرح به أرسطوا وجميع اتباعه حتى ابن سينا واتباعه ولكن ابن سينا واتباعه تناقصوا فادعوا في موضع اخر ان الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه قد يكون قديما ازليا ومن قبله من الفلاسفة حتى الفارابي لم يدعو ذلك ولا تناقضوا وقد حكينا اقوالهم **في غير هذا الموضع**

واما المقدمة الثانية التي بنوا عليها امتناع العلل المتعاقبة فهي مبنية على امتناع حوادث لا أول لها و المتفلسف لا يقول بذلك فلم يمكنهم ان يجعلوها مقدمة في اثبات واجب الوجود

و التحقيق انه لا يحتاج اليها بل ولا يحتاج في اثبات واجب الوجود إلى هذه الطريقة كما قد بينا الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**

وهؤلاء تجدهم مع كثرة كلامهم في النظريات و العقليات و تعظيمهم للعلم الإلهي الذي هو سيد العلوم وأعلاها أشرفها واسناها لا يحققون ما هو المقصود منه بل لا يحققون ما هو المعلوم لجماهير الخلائق وان اثبتوه طولوا فيه الطريق مع إمكان تقصيرها بل قد يورثون الناس شكا فيما هو معلوم لهم بالفطرة الضرورية

". (١)

"

وهو نظير ما يذكر عن يعقوب بن اسحاق الكندي فيما حكاه عنه السيرافي من قوله هذا من باب فقد عدم الوجود وفقد عدم الوجود هو الوجود فكيف وقد ذكر وا في افتقار الممكن إلى الواجب بنفسه مع ظهوره وبيانه كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** ما هو نقيض المقصود من التعليم والبيان وتحرير الادلة والبراهين وقد تكلمنا على تقرير ما يتعلق بهذا المقام **في غير هذا الموضع**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧٠/٣

قال الرازي المسلك الثاني الاستدلال بامكان الأجسام على وجود الصانع سبحانه وتعالى وهو عمدة الفلاسفة قالوا الأجسام ممكنة وكل ممكن فلا بد له من مؤثر أما بيان كونها ممكنة فالبطريق المذكورة في مسألة الحدوث وأما بيان أن الممكن لا بد له من مؤثر فالبطريق المذكورة هنا

قلت وهذه الطريقة هي طريقة ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة

". (١)

"الافراد هو الموجب لصفاته اللازمة له لا تفتقر صفاته اللازمة له إلى موجب غير الموجب لذات وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** وبين فيه فساد ما يقوله المنطقيون من اختلاف افراد النوع انما هو بسبب المادة القابلة ونحو ذلك فإنهم بنوه على ان للحقيقة الموجودة في الخارج سببا غير سبب وجودها وهذا غلط لا يستريب فيه من فهمه مع أنه لا حاجة بنا هنا إلى هذا بل نقول مجرد اشتراك الاثنين في كون كل منهما جسما او متحيزا او موصوفا او مقدار او غير ذلك لا يمنع اختصاص أحدهما بصفات لازمة له وليس اذا احتاج اختصاصه بالحيز إلى سبب غير الجسمية المشتركة يلزم ان يكون ذلك المخصص له مخصص آخر بل المشاهد خلاف ذلك فإن اختصاص الأجسام المشهودة بأحيازها ليس للجسمية المشتركة بل لأمر يخصها هو من لوازمها يمعنى أن المقتضى لذاتها هو المقتضى لذلك اللازم

وأيضا فقوله إن كان الامتناع لمعروض الجسمية فهو محال ممنوع

وقوله لأن المعقول من الجسمية الامتداد في الجهات فمحله لا بد أن يكون له ذهاب في الجهات

يقال له محل الامتداد في الجهات هو الممتد في الجهات كما أن محل التحيز هو المتحيز ومحل الطول والعرض والعمق هو الطويل

". (٢)

"ولهذا حيزا ومكانا ولهذا حيزا ومكانا كان أولى أن لا يوجب هذا تماثلهما لأن الصفة للموصوف أدخل في حقيقته من القدر للمقدر والمكان للمتمكن والحيز للمتحيز فإذا كان اشتراكهما فيما هو أدخل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧٤/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٧٩/٣

في الحقيقة لا يوجب التماثل فاشتراكهما فيما هو دونه في ذلك أولى بعدم التماثل والكلام على هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا التنبيه على مجامع ما أثبتوا به الصانع

قال الرازي المسلك الرابع الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع تعالى مثل صيرورة النطفة المتشابهة الأجزاء إنسانا فإذا كانت تلك التركيبات أعراضا حادثة والعبد غير قادر عليها فلا بد من فاعل آخر ثم من ادعى العلم بأن حاجة المحدث إلى الفاعل ضروري ادعى الضرورة هنا ومن استدل على ذلك بالإمكان أو بالقياس على حدوث الذوات فكذلك يقول أيضا في حدوث الصفات

قال والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات وبين

". (١)

"موجودا بل ذاك صورة وهذا صورة والله تعالى خلق إحداهما من الأخرى وان أراد أن هنا جوهرا قائما بنفسه غير هذا الجسم المشهود الذي هو صورة قائم بذلك الجوهر العقلي فهذا من خيالاتهم الفاسدة

ومن هنا تعرف قولهم في الهيولى الكلية حيث ادعوا أن بين أجسام العالم جوهرا قائما بنفسه تشترك فيه الأجسام ومن تصور الأمور وعرف ما يقول علم أنه ليس بين هذا الجسم المعين وهذا الجسم المعين قدر مشترك موجود في الخارج أصلا بل كل منهما متميز عن الآخر بنفسه المتناولة لذاته وصفاته ولكن يشتركان في المقدارية وغيرها من الأحكام اللازمة للأجسام وعلم أن اتصال الجسم بعد انفصاله هو نوع من التفرق والتفرق والاجتماع هما من الأعراض التي يوصف بها الجسم فالاتصال والانفصال عرضان والقابل لهما نفس الجسم الذي يكون متصلا تارة ومنفصلا أخرى كما يكون مجتمعا تارة ومفترقا أخرى ومتحركا تارة وساكنا أخرى وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

قال الرازي والطريقة الخامسة وهي عند التحقيق

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨٦/٣

"عائدة إلى الطرق الأربع وهي الاستدلال بما في العالم من الإحكام والإتقان على علم الفاعل والذي يدل على علم الفاعل هو بالدلالة على ذاته أولى

قلت والمقصود هنا التنبيه على أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الموافق لصريح المعقول وأن ما بينه من الآيات والدلائل والبراهين العقلية في إثبات الصانع سبحانه ومعرفة صفاته وأفعاله هو فوق نهاية العقول وأن خيار ما عند حذاق الأولين والآخرين من الفلاسفة والمتكلمين هو بعض ما فيه لكنهم يلبسون الحق بالباطل فلا يأتون به على وجهه كما أن طريقة الاستدلال بحدوث المحدثات على إثبات الصانع الخالق هي طريقة فطرية ضرورية وهي خيار ما عندهم بل ليس عندهم طريقة صحيحة غيرها لكنهم أدخلوا فيها من الاختلال والفساد ما يعرفه أهل التحقيق والانتقاد الذين آتاهم الله الهدى والسداد وقد بسط الكلام على هذه المطالب **في غير هذا الموضع**

". (١)

" فصل

وأما ما تكلموا به في وجود واجب الوجود وتحيرهم فيه هل وجوده حقيقته أو زائد على حقيقته وفي صفاته وأفعاله فهذا بحر واسع قد بسطناه **في غير هذا الموضع**

وقد اعترف الرازي بحيرته في مسائل الذات والصفات والأفعال وهو تارة يقول بقول هؤلاء وتارة يقول بقول هؤلاء والآمدي متوقف في مسائل الوجود والذات ونحو ذلك مع أنه لم يذكر دليلا على إثبات واجب الوجود البتة فإنه ظن أن الطرق المذكورة ترجع إلى الاستدلال بالإمكان على المرجح الموجب فلم يسلك في إثبات واجب الوجود إلا هذه الطريقة التي هي طريقة ابن سينا لكن ابن سينا وأتباعه قرروها أحسن من تقرير الآمدي فإن أولئك أثبتوا واجب الوجود بالبرهان العقلي الذي لا ريب فيه لكن احتجوا على مغايرته للموجودات المحسوسة بطريقتهم المبنية على نفي الصفات وهي باطلة وأما الآمدي فلم يقرر إثبات واجب الوجود بحال بل قال في كتاب بكار الأفكار في أعظم مسائل الكتاب وهي مسألة إثبات واجب الوجود مذهب أهل الحق من المتشرعين وطوائف الإلهيين القول بوجوب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٨٧

". (١)

"تحققها بدونها لا يوجب افتقارها إلى فاعل أو علة فاعلة ولكن غاية ما فيه أن تكون الذات مشروطة بالصفة والصفة مشروطة بالذات وأن تكون الصفة إذا قيل بأنها واجبة لا تقوم إلا بموصوف فإذا قيل هذا فيه افتقار الواجب إلى غيره لم يلزم أن يكون ذلك الغير فاعلا ولا علة فاعلة بل إذا قدر أنه يطلق عليه غير فإنما هو شرط من الشروط وكون الذات مشروطة بالصفة اللازمة لها والصفة مشروطة بالذات لا يمنع أن يكون الجميع واجبا بنفسه لا يفتقر إلى فاعل ولا إلى علة فاعلة وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

والمقصود أنه إذا كان قد علم أن الصفة المشروطة بمحلها تقتضي أن يكون محلها موجودا فالمفعول المفتقر إلى فاعل موجب يقتضي أن يكون فاعله موجودا بطريق الأولى

وأيضا فيقال الحوادث المشهودة لا بد لها من محدث إذ المحدث من حيث هو محدث وكل ما يقدر محدثا سواء قدر متناهيا أو غير متناه لا يوجد بنفسه بل لا بد له من فاعل ليس بمحدث والعلم بذلك ضروري إذ طبيعة الحدوث تقتضي الافتقار إلى فاعل فلا بد لكل ما يقدر محدثا من فاعل فيمتنع أن يكون فاعل كل المحدثات محدثا فوجب أن يكون قديما

". (٢)

"ونحو ذلك لا يتضمن مجرد الإقرار بالصانع فقط بل إقرارا يتبعه عبودية لله بالحب والتعظيم وإخلاص الدين له وهذا هو الحنيفية

وأصل الإيمان قول القلب وعمله بالخالق وعبوديته للخالق والقلب مفطور على هذا وهذا وإذا كان بعض الناس قد خرج عن الفطرة بما عرض له من المرض إما بجهله وإما بظلمه فجحد بآيات الله و استيقنتها نفسه ظلما وعلوا لم يمتنع أن يكون الخلق ولدوا على الفطرة

وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** طائفة من قول من ذكر أن المعرفة ضرورية والعلم الذي يقترن به حب المعلوم قد يسمى معرفة كما في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فالمعروف ما تحبه القلوب مع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١١٢/٣

العلم والمنكر ما تكرهه وتنفر عنه عند العلم به فلهذا قد يسمى من كان فيه مع علمه بالله حب لله وإنابة إليه عارفا بخلاف العالم الخالي عن حب القلب وتألهه فإنهم لا يسمونه عارفا

ومن المعلوم أن وجود حب الله وخشيته والرغبة إليه وتألهه في القلب فرع وجود الإقرار به وهذا الثاني مستلزم للأول فإذا كان هذا يكون ضروريا في القلب فوجود الإقرار السابق عليه اللازم له أولى أن يكون ضروريا فإن ثبوت الملزوم لا يكون إلا مع ثبوت اللازم

". (١)

"

وقد يراد بلفظه المعرفة العلم الذي يكون معلومه معينا خاصا وبالعلم الذي هو قسيم المعرفة ما يكون المعلوم به كليا عاما وقد يراد بلفظ المعرفة ما يكون معلومه الشيء بعينه وإن كان لفظ العلم يتناول النوعين في الأصل كما بسط في موضع آخر وسيأتي كلام الناس في الإقرار بالصانع هل يحصل بالضرورة أو بالنظر أو يحصل بهذا وبهذا

وقد بينا **في غير هذا الموضع** الكلام على قولهم علة الحاجة إلى المؤثر هل هي الحدوث أو الامكان أو مجموعهما وبينا أنه إن أريد بذلك أن الحدوث مثلا دليل على أن المحدث يحتاج إلى محدث أو أن الحدوث شرط في افتقار المفعول إلى فاعل فهذا صحيح وإن أريد بذلك أن الحدوث هو الذي جعل المحدث مفتقرا إلى الفاعل فهذا باطل وكذلك الإمكان إذا أريد به أنه دليل على الافتقار إلى المؤثر أو أنه شرط في الافتقار إلى المؤثر فهذا صحيح وإن أريد به أنه جعل نفس الممكن مفتقرا فهذا باطل

وعلى هذا فلا منافاة بين أن يكون كل من الإمكان والحدوث دليلا على الافتقار إلى المؤثر وشرطا في الافتقار إلى المؤثر وإنما النزاع في مسألتين

إحداهما أن الواجب بغيره أزلا وأبدا هل يصح أن يكون مفعولا

". (٢)

"والتقدير أنه ليس له من نفسه شيء فلا يحصل بالاجتماع وجود أصلا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٣٧/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٣٨/٣

يبين هذا أن كل جزء فهو مفتقر من كل وجه إلى غيره والمجموع أيضا مفتقر من كل وجه إلى الأفراد فإنه أي فرد من الأفراد قدر عدمه لزم عدم المجموع فليس في المجموع وجود يعطيه للأفراد ولا لشيء من الأفراد وجود يعطيه للمجموع أو لغيره من الأفراد وهذا بخلاف ما إذا اجتمعت آحاد العشرة فإن كونها عشرة لا يحصل لأفرادها كما أن كل فرد ليس وجوده مستفادا من اجتماع العشرة فلما لم يكن كل من الافراد وجوده من العشرة ولا من غيره من الأفراد امكن وجوده بنفسه وامكن ان يكون شرطا في وجود الفرد الاخر وان يكون الحكم الحاصل باجتماع العشرة لا يحصل لفرد فرد فتبين ان مجموع الممكنات لا يكون إلا ممكنا وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

والسؤال الثاني سؤال الامدى وهو قوله ما المانع من كون الجملة ممكنة ال ٤ وجود ويكن بترجح آحادها وترجح كل واحد بالآخر إلى غير نهاية

". (١)

"

او قديم العين وهو معنى او قديم العين وهو حروف او حروف و اصوات مقترن بعضها ببعض ازلا و ابدا على الأقوال المعروفة في هذا الموضوع

ثم ان جهما وأبا الهذيل العلاف منعا ذلك في الماضي والمستقبل ثم ان جهما كان اشد تعطيلا فقال بفناء الجنة والنار و اما ابو الهذيل فقال بفناء حركات الجنة وجعلوا الرب تعالى فيما لا يزال لا يمكن ان يتكلم ولا يفعل كما قالوا لم يزل وهو لا يمكن ان يتكلم وان يفعل ثم صار الكلام والفعل ممكنا بغير حدوث شيء يقتضي امكانه و اما اكثر اتباعهما ففرقوا بين الماضي والمستقبل كما ذكر **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا انه لما جعل من جعل التسلسل نوعا واحدا كما جعل من جعل الدور نوعا واحدا حصلت شبهة فصار بعض المتأخرين كالآمدى والابهري يوردون اسولة على تسلسل المؤثرات ويقولون انه لا جواب عنها فلذلك احتيج إلى بسط الكلام في ذلك فصل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/١٤٧

وما سلكه هؤلاء المتأخرون في ابطال الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون الاثار فهو طريق صحيح أيضا وان كان منهم من

". (١)

"يورد على ذلك شكوكا يعجز بعضهم عن حلها كما قد بسط **في غير هذا الموضع**

لكنه طريق مشق لا حاجة اليه ولهذا لم يسلكه أحد من النظار المتقدمين من اهل الكلام المحدث فضلا عن السلف والائمة فشيوخ المعتزلة والاشعرية والكرامية وغيرهم من اصناف اهل الكلام اثبتوا الصانع بطريق الحدوث والامكان وما يتعلق بذلك من غير احتياج إلى بناء ذلك على ابطال الدور والتسلسل كما هو الموجود في كتبهم فلا يوجد بناء إثبات الصانع على قطع الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون الاثار في كلام مثل ابي على الجباني وابي هاشم وعبد الجبار بن احمد و ابي الحسين البصري وغيرهم ولا في كلام مثل أبي الحسن الاشعري والقاضي أبي بكر و ابي بكر بن فورك و ابي اسحق الاسفراييني وأبي المعالي الجويني و امثالهم ولا في كلام محمد بن كرام ومحمد بن الهيصم وامثالهما ولا في كتب من يوافق المتكلمين في كثير من طرقهم مثل كلام ابي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلي وأبي الوفاء بن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وامثالهم وكذلك غير هؤلاء من أصحاب مالك والشافعي واحمد

". (٢)

"قد بينا فساده **في غير هذا الموضع** ولهذا كان من سلك هذه الطريقة قد يفضي به الأمر إلى انكار وجود واجب مغاير لوجود الممكنات كما يقوله اهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود من متأخري متصوفة هؤلاء الفلاسفة كابن عربي وابن سبعين و امثالهما والقول بوحدة الوجود قول حكاة أرسطوا واتباعه عن طائفة من الفلاسفة و ابطلوه

والقائلون بوحدة الوجود حقيقة قولهم هو قول ملاحدة الدهرية الطبيعية الذين يقولون ما ثم موجود إلا هذا العالم المشهود وهو واجب بنفسه وهو القول الذي اظهره فرعون لكن هؤلاء ينازعون اولئك في الاسم فأولئك يسمون هذا الموجود بأسماء الله وهؤلاء لا يسمونه بأسماء الله وأولئك يحسبون ان الإله

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٩/٣

الذي اخبرت عنه الرسل هو هذا الموجود وأولئك لا يقولون هذا وأولئك لهم توجه إلى الوجود المطلق وأولئك ليس لهم توجه اليه

وفساد قول هؤلاء يعرف بوجوه منها العلم بما يشاهد حدوثه كالمطر

". (١)

"بالعدم فهذا صحيح وليس الكلام فيه وان اراد ان النوع الازلي الابدي الذي لم يزل ولا يزال لا يكون مسبوقا بالعدم فهذا محل النزاع

فقد صادر على المطلوب بتغيير العبارة وكأنه قال لا يمكن دوام الحوادث كما لو قال الابدي لا يكون منقطعا وكل من أفراد المستقبلات منقطع فلا تكون المستقبلات ابدية

فيقال النوع هو الابدي ليس كل واحد أبديا كذلك يقال في الماضي وهذا الكلام قد بسط **في غير هذا الموضع**

الوجه الثالث ان يقال هذه المقدمة فيها نزاع مشهور بين العقلاء ولعل أكثر الأمم من أهل الملل والفلاسفة ينازع فيها وأما وجود علل ومعلولات لا نهاية لها فلم يتنازع فيها أحد من العقلاء المعروفين

فلو قدر ان تلك المقدمة المتنازع فيها صحيحة لكان تقدير المقدمة المجمع عليها بمقدمة متنازع فيها خلاف ما ينبغي في التعليم والبيان والاستدلال لا سيما وليست اوضح منها ولا لها دليل يخصها فإنه ربما ذكرت المقدمة المتنازع فيها لاختصاصها بدليل أو وضوح ونحو ذلك وأما بدون ذلك فهو خلاف الصواب في الاستدلال

". (٢)

"

فتبين ان ما سلكوه إما ان لا يفيد او يكون فيه من التطويل والتعقيد ما يضر ولا ينفع ومع هذا فمثل هذا التطويل والتعقيد قد يكون فيه منفعة لمن يسفسط ويعاند ولمن لا تنقاد نفسه إلا بمثل ذلك كما قد نبهنا عليه **في غير هذا الموضع**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٩٤/٣

ومضمون ما ذكروه دور في الاستدلال فلا يكون استدلالا صحيحا فإنه إذا قدر علل ومعلولات متعاقبة وأثبت امتناع ذلك لأن الحادث لا يكون أزليا لزم ان هذه العلل محدثة

فيقال له فلم لا يجوز ان يكون استناد الممكنات إلى علل محدثة فلا بد ان يقول على طريقته ان المحدث ممكن والممكن يفتقر إلى علة وعلته لا تكون محدثة فيكون حقيقة كلامه المحدث يفتقر إلى محدث لان المحدث يفتقر إلى محدث إذ كان حقيقة ما يقوله ان المحدث لا بد له من علة لأنه ممكن فيفتقر إلى مرجح ومرجحه لا يكون محدثا لأن المحدث ممكن لا بد له من علة

وإن غير العبارة فقال هذا الممكن لا بد له من علة والعلة لا تكون ممكنة لأن الممكن لا بد له من علة كان قد قال الممكن له علة لأن الممكن له علة وكل ذلك إثبات الشيء بنفسه

". (١)

"

ومن المعلوم أنه كلما كثرت الأمور المشروطة في وجود الموجود كان وجوده موقوفا عليها كلها وكان أبعد عن الوجود من الموجود الذي لا يتوقف وجوده إلا على بعض تلك الأمور فإذا كان الممكن لا يوجد بعلة واحدة ممكنة بل يمتنع وجوده بها فإذا كثرت العلل الممكنة التي يتوقف وجوده عليها كان وجوده أعظم في الامتناع وأبعد عن الجواز وإذا كانت الممكنات قد وجدت فقد وجد قطعا مقتض لها مستغن عن غيره وكلما تدبر المتدبر هذه المعاني ازداد لها تبينا وعلم أن كل ما يقدر وجوده من الممكنات فإنه دال على الواجب الغني بنفسه عن كل ممكن مباين له

ومن العجب أن هؤلاء يذكرون في إثبات واجب الوجود من الشبهات ما يذكرون وإن كانوا يجيبون عنها ثم إذا أخذوا وجوده إما مبرهنا وإما مسلما وصفوه من الصفات السلبية بأمور لم يدل عليها ما دل على وجوده بل يصفونه بما يمتنع معه وجوده حتى يعلم أن ما وصفوا به واجب الوجود لا يكون إلا ممتنع الوجود كما قد بسط **في غير هذا الموضع** ولا يذكرون من القوادح المعارضة لتلك السلوب بعض ما يذكرونه في إثبات وجوده وإن توهموا بطلانها مع أن تلك المعارضات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٩٧/٣

". (١)

"أوجب الآخر فإن العدم لا تأثير له في شيء أصلا بل عدمه يستلزم عدم علته وعدم علته يستلزم عدمه من غير أن يكون أحد العدمين مؤثرا في الآخر

وأما وجوده فلا بد له من المؤثر التام وإذا حصل المؤثر التام وجب وجوده وإلا امتنع وجوده

ولهذا تنازع الناس في الممكن هل من شرطه أن يكون معدوما فالذي عليه قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه من المتقدمين والمتأخرين كابن رشد وغيره حتى الفارابي معلمهم الثاني فإن أرسطو معلمهم الأول وحتى ابن سينا وأتباعه وافقوا هؤلاء أيضا لكن تناقضوا وعليه جمهور نظار أهل الملل من المسلمين وغيرهم أن من شرطه أن يكون معدوما وأنه لا يعقل الإمكان فيما لم يكن معدوما

وذهب ابن سينا وأتباعه إلى أن القديم الموجود بغيره يوصف بالإمكان وإن كان قديما أزليا لم يزل واجبا بغيره لكنه قد صرح هو وأصحابه في غير موضع بنقيض ذلك كما قاله الجمهور وقد ذكرت بعض ألفاظه في كتابه المسمى بالشفاء **في غير هذا الموضع** وأصحابه الفلاسفة المتبعين لأرسطو وأصحابه مع الجمهور أنكروا ذلك عليه وقالوا إنه خالف به سلفهم كما خالف به جمهور النظار وخالف به ما ذكره هو مصرحا به في غير موضع

". (٢)

"أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء وبالعكس واصبح وما ترجح عندي شيء كأنه يعني أدلة المتكلمين والفلاسفة

وقد بسطنا الكلام في التوحيد وأدلته **في غير هذا الموضع** وذكرنا ان الناس قبلنا قد ذكروا له من الأدلة العقلية اليقينية ما شاء الله ولكن الانسان يريد ان يعرف ما قاله الناس وما سبقوا اليه وبينا أيضا ان القران ذكر من ذلك ما هو خلاصة ما ذكره الناس وفيه من بيان توحيد الإلهية ما لم يهتد اليه كثير من النظار ولا العباد بل هو الذي بعث الله به رسله وانزل به كتبه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٠٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٤٧

وهؤلاء كما ذكرت انقسموا إلى أصحاب نظر وفكر وبحث واستدلال واصحاب ارادة وعبادة وتأله وزهد فكان منتهى اولئك الشك ومنتهى هؤلاء الشطح فأولئك يشكون في ثبوت واجب الوجود او يعجزون عن اقامة الدلالة عليه

و اذا لم يكن في الوجود واجب لم يوجد شيء فتكون الموجودات كلها معدومات فيفضى بهم سوء النظر إلى جعل الموجودات معدومات او تجويز كونها معدومات وجعل الموجود الواجب ممكنا وجعل الواجب ممكنا غاية التعطيل

والآخرون يجعلون كل موجود واجب الوجود ويجعلون وجود كل موجود هو نفس وجود واجب الوجود فلا يكون في الوجود وجود هو

". (١)

"

وهذا القول وإن كان قد تابعه عليه الصالحي والأشعري في كثير من كتبه وأكثر أصحابه فهو من أفسد الأقوال وأبعدها عن الصحة كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** لما بينا الكلام في مسمى الإيمان وقبوله للزيادة والنقصان وما للناس في ذلك من النزاع

وأما المقدمة الثانية فلو كان كمال النفس في مجرد العلم فليس هو أي علم كان بأي معلوم كان بل هو العلم الذي لا بد منه العلم بالله وهؤلاء ظنوا أنه العلم بالوجود بما هو موجود وظنوا أن العالم أبدي أزلي فإذا حصل له العلم بالوجود الازلي الابدي كملت نفسه

وعلى هذا بنى أبو يعقوب السجستاني وغيره من شيوخ الفلسفة والباطنية أقوالهم وكذلك امثالهم من الفلاسفة كالفارابي وغيره وابن سينا وان كان أقرب إلى الإسلام منهم ففيه من الالحاد بحسبه وابو حامد وان سلك احيانا مسلكهم لكنه لا يجعل العلم بمجرد الوجود موجبا للسعادة بل يجعل ذلك في العلم بالله وقد يقول في بعض كتبه انه العلم بالأمور الباقية وهذا كلامهم

فمن قال ان العالم أزلي أبدي قال بقولهم ومن قال ان كل ما سوى الله كان معدوما ثم وجد لم يلزمه ذلك وابن عربي وابن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٦٤

". (١)

"

سبعين ونحوهما جمعوا بين المسلكين فصاروا يجعلون كمال النفس هو العلم بالوجود المطلق ويقولون ان الله هو الوجود المطلق فأخذوا من طريقة الصوفية أنه العلم بالله وأخذوا من كلام هؤلاء أنه العلم بالوجود المطلق وجمعوا بينهما فقالوا ان الله هو الوجود المطلق

وأما المقدمة الثالثة فزعمهم أنهم حصل لهم العلم بالوجود وهذا باطل فإن كلامهم في الالهيات مع قلته فالضلال أغلب عليه من الهدى والجهل أكثر فيه من العلم وهي العلوم التي تبقى معلوماتها تكمل النفوس بها عندهم

وأما الطبيعيات فهي مبدأ الحركة والتغير والاستحالة ولكن منها كليات لا تنتقض بزعمهم وهي منتقضة وهذه الامور مبسوطة في غير هذا الموضع ولكن نبهنا عليه هنا لأن مثل هذا الامدي وأمثاله الذين عظموا طريقهم وصدروا كتبهم التي صنفوها في أصول دين الإسلام بزعمهم بما هو أصل هؤلاء الجهال من أن كمال النفس الانسانية بحصول مالها من الكمالات وهي الاحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات وسلكوا طرقهم وقعوا في الجهل والحيرة والشك بما لا تحصل النجاة إلا به ولا تنال السعادة إلا بمعرفته فضلا عن نيل الكمال الذي هو فوق ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال

كمل من الرجال كثير فالكاملون من الرجال

". (٢)

"

وقال تعالى ﴿ ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون ﴾ سورة الزمر ٢٧

وهو سبحانه يجيب عن المعارضات كما قال تعالى ﴿ ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا ﴾ سورة الفرقان ٢٣ وهذا مبسوط في غير هذا الموضع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٧٥/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٧٦/٣

والمقصود هان ان الطريقة الشرعية تتضمن الخبر بالحق والتعريف بالطرق الموصلة اليه النافعة للخلق واما الكلام على كل ما يخطر ببال كل أحد من الناس من الشبهات السوفسطائية فهذا لا يمكن ان يبينه خطاب على وجه التفصيل

والعلوم الفطرية حاصلة مع صحة الفطرة وسلامتها وقد يعرض للفطرة ما يفسدها ويمرضها فترى الحق باطلا كما في البدن إذا فسد او مرض فإنه يجد الحلو مرا ويرى الواحد اثنين فهذا يعالج بما يزيل مرضه

والقرآن فيه شفاء لما في الصدور من الامراض والنبي صلى الله عليه وسلم علم ان وسواس التسلسل في الفاعل يقع في النفوس وانه معلوم الفساد بالضرورة فأمر عند ورود بالاستعاذة بالله منه والانتهاء عنه كما في الصحيحن واللفظ لمسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس يتسائلون حتى يقال

". (١)

"

ثم تلك العلوم الضرورية قد يعرض فيها شبهات ووساوس كالشبهات السوفسطائية مثل الشبهات التي يوردها على العلوم الحسية والبديهية كالشبهات التي اوردها الرازي في أول محصلة وقد تكلمنا عليها في **غير هذا الموضع**

والشبهات القادحة في تلك العلوم لا يمكن الجواب عنها البرهان لأن غاية البرهان ان ينتهي اليها فإذا وقع الشك فيها انقطع طريق النظر والبحث ولهذا كان من انكر العلوم الحسية والضرورية لم يناظر بل إذا كان جاحدا معاندا عوقب حتى يعترف بالحق وان كان غالطا إما لفساد عرض لحسه او عقله لعجزه عن فهم تلك العلوم واما لنحو ذلك فانه يعالج بما يوجب حصول شروط العلم له وانتفاء موانعه فإن عجز عن ذلك لفساد في طبيعته عولج بالادوية الطبيعية او بالدعاء والرقى والتوجه ونحو ذلك وألا ترك

ولهذا اتفق العقلاء على ان كل شبهة تعرض لا يمكن ازالتها بالبرهان والنظر والاستدلال وانما يخاطب بالبرهان والنظر والاستدلال من كانت عنده مقدمات علمية وكان ممن يمكنه ان ينظر فيها نظرا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٦/٣

يفيده العلم بغيرها فمن لم يكن عنده مقدمات علمية او لم يكن قادرا على النظر لم تتمكن مخاطبته بالنظر والاستدلال

". (١)

"وصرح بأن الممكن لا يكون إلا ما يقبل الوجود والعدم ثم تناقض هنا كما قد بسط **في غير هذا الموضع**

ونحن ننبه عليه هنا فقوله كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود نفسه أو لا يكون فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته وهو القيوم وإن لم يجب لم يجز أن يقال هو ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علته صار ممتنعا أو قرن شرط وجود علته صار واجبا وأما إن لم يقرن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو الإمكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود إما واجب الوجود بذاته وإما ممكن الوجود بحسب ذاته

فيقال أما كون الموجود ينقسم إلى واجب وهو الواجب بنفسه وإلى ممكن وموجود بغيره وأن الموجود بغيره لا بد له من موجود بنفسه فهذا كله حق وهي قضايا صادقة

". (٢)

"

وأما كون الممكن بنفسه له ذات يعتقب عليها الوجود والعدم وأنها مع ذلك قد تكون قديمة أزلية واجبة بغيرها كما يقوله ابن سينا وموافقوه فهذا باطل عند العقلاء قاطبة من الأولين والآخرين حتى عند ابن سينا مع تناقضه

والاعتراض على هذا من وجوه

أحدها قوله إن قرن باعتبار ذاته شرط صار ممتنعا أو واجبا وإن لم يقرن بها شرط بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو الإمكان يقتضي إثبات ذات لهذا الممكن تكون تارة واجبة وتارة ممتنعة وهذا يقتضي أن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٣٦

لكل ممكن ذاتا مغايرة لوجوده وأن تلك الذات يمكن اتصافها بالوجود تارة وبالعدم أخرى وهذا باطل سواء أريد به قول من يجعل المعدوم شيئا من المعتزلة ونحوهم أو قول من يجعل الماهيات النوعية في الخارج مغايرة للوجود في الخارج كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والكلام على فساد هذين مبسوط **في غير هذا الموضع**

وهو لم يذكر هنا دليلا على صحة ذلك ومجرد ما ذكره من التقسيم لا يدل على وجود الأقسام الثلاثة في الخارج فيبقى دليله غير مقدر المقدمات

". (١)

"

وإذا قيل قد قرر هذا **في غير هذا الموضع**

قيل الجواب من وجهين

أحدهما أنه قد بين أيضا **في غير هذا الموضع** فساد ما ذكره

الثاني أنه بتقدير أن يقرره فلا ريب أن هذه المقدمة مما ينازع فيه كثير من العقلاء بل أكثرهم وهي مقدمة خفية تحتاج إلى بيان

ومتفلسفة الأشعرية كالرازي والآمدي حائرون فيها فالرازي له فيها قولان والآمدي متوقف فيها وأهل الإثبات قاطبة كالأشعري وغيره متفقون على بطلانها فكيف تكون مثل هذه المقدمة في إثبات واجب الوجود الذي وجوده أظهر وأعرف من هذه المقدمة وهل الاستدلال على القوي بالضعيف إلا كتحديد الجلي بالخفي وهذا إذا كان في الحدود مردودا فهو في الأدلة أولى بالرد

الوجه الثاني أن هذا باطل على كل قول أما على قول نظار السنة الذين يقولون وجود كل شيء في الخارج عين حقيقته فظاهر وأما على قول القائلين بأن المعدوم شيء المفرقين بين الوجود والثبوت فإنهم لا يقولون ذلك إلا في المعدوم لا يقولون إن الموجود القديم ثبوته يقبل الوجود والعدم بل قد يقولون إن ماهية القديم مغايرة لوجوده لكن لا يقولون إنها تقبل الوجود والعدم ففي الجملة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٣٧

". (١)

"يعدم ويعلم بالضرورة ان طبيعة المحدث لا تكون إلا بقديم وطبيعة الممكن لا تكون إلا بواجب كما قد بسط في غير هذا الموضع

فإذا كانت الموجودات منقسمة إلى قديم ومحدث وواجب وممكن فمن المعلوم انهما يشتركان في مسمى الوجود والماهية والذات والحقيقة وغير ذلك ويختص الواجب بما لا يشركه فيه غيره

بل من المعلوم بالضرورة ان الواجب له حقيقة تخصه لا يشركه فيها غيره فإن كان كل مختص يفتقر إلى مخصص مباين له افتقرت حقيقة الواجب بنفسه إلى مخصص مابين له فلا يكون في الموجودات قديم ولا واجب فيلزم حدوث الحوادث بلا محدث ووجود الممكنات بلا واجب

وهذا كما أنه معلوم الفساد بالضرورة فلم يذهب اليه أحد من العقلاء بل غاية الدهري المعطل الكافر ان يقول العالم قديم وجب الوجود بنفسه لا يقول انه ممكن محدث ليس له مبدع واذا قال الدهري ان العالم واجب الوجود بنفسه لزمه ان الواجب بنفسه مختص عن غيره بصفات لا يشركه فيها غيره كالحادث من الحيوان والنبات والمعدن

ففي الجملة كل عاقل مضطر إلى إثبات موجود واجب بنفسه له

". (٢)

"

القول الثاني قول من ينفي هذه الصفات كما ذكره الشهرستاني وغيره وهو أضعف الأقوال فإن عمدته انه لو كان لله صفة غير ذلك لوجب ان ينصب عليها دليلا نعلمه ولم ينصب فلا صفة له وكلتا المقدمتين باطلة فإن دعوى المدعي انه لابد ان ينصب الله تعالى على كل صفة من صفاته دليلا باطل ودعواه انه لم ينصب دليلا إلا نعلمه هو أيضا باطل كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع فإن هذه القاعدة إنما هي معدة لجمل المقاصد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٦١/٣

والثالث قول الواقفة الذين يجوزون إثبات صفات زائدة لكن يقولون لم يقم عندنا دليل على نفي ذلك ولا اثباته وهذه طريقة محققي من لم يثبت الصفات الخبرية وهذا اختيار الرازي والامدي وغيرهما

وأئمة أهل السنة والحديث من أصحاب الائمة الاربعة وغيرهم يثبتون الصفات الخبرية لكن منهم من يقول لا نثبت إلا ما في القرآن والسنة المتواترة وما لم يقم دليل قاطع على اثباته نفيناه كما يقوله ابن عقيل وغيره احيانا ومنهم من يقول بل نثبتها بأخبار الآحاد المتلقاة بالقبول ومنهم من يقول نثبتها بالاخبار الصحيحة مطلقا ومنهم من يقول يعطي كل دليل حقه فما كان قاطعا في الاثبات قطعنا بموجبه وما كان راجحا لا قاطعا قلنا بموجبه فلا

". (١)

"انه وان سلم ان ما يفرض من المقادير والجهات وغيرها ممكنة في انفسها وان ما وقع منها لا بد له من مخصص لكن إنما يلزم ان يكون الباري حادثا أن لو كان المخصص خارجا عن ذاته ونفسه

ولعل صاحب هذا القول لا يقول به وعند ذلك فلا يلزم أن يكون الباري تعالى حادثا ولا محوجا إلى غيره اصلا فإن قيل ان ما اقتضاه بذاته ليس هو أولى من غيره لتساوي الجميع بالنسبة اليه في جهة الاقتضاء فهو نحو الخلاف ولعل الخصم قد لا يسلم تساوي النسبة في جهة الاقتضاء إلا ان يقدر انه لا اختلاف بين هذه الممكنات ولا محالة ان بيان ذلك متعذر جدا كيف وأنه يحتمل ان ينتهج الخصم في تخصيص هذه الصفات الثابتة للذات منهج أهل الحق في تخصيص سائر الممكنات وبه درء الالزام

ثم استدل على هذه المسألة بما هو أضعف من هذا وهو ان البناء على ذلك مستلزم لكونه جوهرا والجواهر متماثلة وقد عرف ما في هذين الاصلين من المنازعات اللفظية والمعنوية في غير هذا الموضع

". (٢)

"

وان قلت بل حدث اوجب هذه الحوادث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٨٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٨٦

قيل لك الفاعل له ان كان هو الأول الالزام جذعا وان كان غيره لزمك حدوث الحوادث بلا فاعل وان التزمت انه ما فعلها حتى حدث فيه شيء فقد تركت قولك

وأيضا فالفاعل المستكمل لشروط الفعل إما ان يجوز حدوث المفعول عنه بعد ان لم يكن بلا سبب حادث واما ان لا يجوز فإن جاز فهو قول منازعك الذي ادعيت انه فاسد بالضرورة وان لم يجز لزم ان يكون مفعوله مقارنا له لا يتأخر عنه منه شيء فلا يجوز ان يحدث عن الفاعل شيء كما تقوله انت واخوانك انه علة تامة وموجب تام والعلة التامة لا يتأخر عنها معلولها ولا شيء من معلولها فإذا كل ما تأخر عن الأول ليس معلولا للعلة التامة ولا مفعولا للفاعل الأول ولا يجوز ان يكون فعلا لغيره إذ القول في ذلك الغير كالقول فيه فيلزم ان تكون الحوادث كلها حادثة بلا محدث

وهذا لازم لهؤلاء الفلاسفة الالهيين كما يلزم اخوانهم الطبيعيين وهو القول الذي هو من اظهر المعارف الضرورية فسادا وقد بسط الكلام على هذه المواضع **في غير هذا الموضع** وانما كان المقصود هنا التنبيه على جنس ما يغالط به هؤلاء وامثالهم من الالفاظ المجملة كلفظ المركب ونحوه كما يغالطون بلفظ التخصيص والمخصص وان كلام أبي حامد وامثاله في مناظريهم خير من كلامهم واقوم

". (١)

"موصوفة بصفات الكمال لم يجز ان يقال اتصافها بصفات الكمال يوجب افتقارها إلى الصفات فتقبل العدم فان فساد هذا الكلام ظاهر وهو بمنزلة ان يقال قولكم موجود بنفسه او واجب الوجود بنفسه يقتضي افتقاره إلى نفسه والمفتقر لا يكون واجب الوجود بنفسه بل يكون قابلا للعدم واذا كان هذا فاسدا فالأول افسد فان صفات كماله داخلة في مسمى نفسه فإذا كان قول القائل هو مفتقر إلى نفسه لا يمنع وجوب وجوده فقوله انه مفتقر إلى صفاته اولى ان لا يمنع وجوب وجوده

وكذلك إذا سمى ذلك اجزاء وقال هو مفتقر إلى اجزائه فان جزء الشيء وبعضه وصفته ونحو ذلك داخل في مسمى نفسه فإذا لم يكن قول القائل هو مفتقر إلى نفسه مانعا من وجوب وجوده فقوله هو مفتقر إلى جزئه وصفته ونحو ذلك اولى وتسميه مثل هذا افتقارا لفظ فيه تلبيس وتدليس يشعر الجاهل بفقره وهذا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤١٨/٣

كما لو قيل هو غنى بنفسه فانه قد يقول القائل فهو فقير إلى نفسه فصفاته داخلة في [مسمى] نفسه وهو غنى سبحانه بنفسه عن كل ما سواه وكل ما سواه فقير اليه

وهذه المعاني مبسوطة **في غير هذا الموضع** وقد قال ابن رشد هذا الذي يعير على من قال بنفى تعدد الصفات هو ان تكون

". (١)

"ان تكون تلك الحياة التي استفاد منها ما ليس بحي الحياة حية بذاتها

فيقال هذا باطل من وجهين

أحدهما ان الحياة التي حلتة هي الحياة التي صار بها حيا ليس هنا حياة اخرى صار بها حيا حتى يقال هنا حياة حلته وحياة جعلته حيا

الثاني ان حياته إذا قدر انها مستفادة من حياة اخرى فتلك الحياة الاخرى قائمة بحي هو حي بها لا ان تلك الحياة هي الحية بل الحي الموصوف بالحياة لا نفس الحياة فلينظر العاقل نهايات مباحث هؤلاء الفلاسفة في العلم الالهي العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته ولينظر هذا المعقول الذي يعارضون به الرسول صلى الله عليه وسلم مع ان هذا مبسوط **من غير هذا الموضع** وليس هذا موضع بسطه

والناس شنعوا على أبي الهذيل العلاف لما قال ان الله عالم بعلم وعلمه نفسه ونسبوه إلى الخروج من العقل مع ان كلامه اقل تناقضا من كلام هؤلاء

واما زعمه ان ما يلزم مثبتة الصفات لا جواب عنه لأن واجب

". (٢)

"فوجوده مثل وجود المخلوقات او ليس مثله فإن كان الأول لزم ان يكون الخالق مثل المخلوق والمثلان يجوز ويجب ويمتنع على أحدهما ما يجوز ويجب ويمتنع على الآخر فيلزم ان يكون الشيء الواحد واجبا غير واجب محدثا غير محدث وهو جمع بين النقيضين

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤٢٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤٣١/٣

وان قال وجوده مخالف لوجود المخلوقات فقد اثبت له وجودا يختص به لا يشركه فيه غيره فلا يماثله غيره وهذا وجود مخصوص مقيد لا وجود مطلق وقد بسط الكلام على هذه الامور **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا الكلام في ان كل مختص بأمر هل يفتقر إلى مخصص منفصل عنه لان الكلام كان في المسلك الثاني في حدوث الأجسام الذي بين فساده الامدي والارموي وغيرهما فإنه مبنى على مقدمتين احداهما انها مفتقرة إلى ما يخصصها بصفاتها والثانية ان ما كان كذلك فهو محدث وقد بينوا فساد المقدمة الثانية كما تقدم

". (١)

"هو مبسوط **في غير هذا الموضع** إذ المقصود هنا التنبيه على اصول هذه الحجة

وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** وبين ما يقوله هؤلاء وهؤلاء من التركيب وان هؤلاء يدعون التركيب من جواهر محسوسة لا تنقسم وهي الجواهر المنفردة وهؤلاء يدعون التركيب من جواهر معقولة لا تنقسم كما يقولون في تركب الانواع من الاجناس والفصول وفي تركب الأجسام من المادة والصورة والمركب لا بد له من واحد لا تركيب فيه ولا تقسيم

وقد بين ان ما يدعيه هؤلاء وهؤلاء من هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج وانما تقديره في الذهن وكذلك ما يدعيه هؤلاء من الجواهر العقلية المجردة التي لا تنقسم كالعقول العشرة فقد بين **في غير هذا الموضع** انها لا تتحقق إلا في الاذهان لا في الاعيان

وتوحيد القديم الازلي واجب الوجود الذي مضمونه نفي الصفات عند الفريقين ينزه عن مثل هذه الآحاد والوحدات التي يثبتونها في الخارج ولا حقيقة لها إلا في الذهن ولهذا كان منتهى تحقيقهم القول بوحدة الوجود وأن الوجود واحد لا يميزون بين الواحد بالنوع والواحد بالشخص فإن الواحد بالنوع كما يقال الموجودات تشترك في مسمى الوجود و الاناسي تشترك في مسمى الانسان والحيوانات تشترك في مسمى الحيوان و الاجسام تشترك في مسمى الجسم ونحو ذلك

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٤٤١

". (١)

"بمثل هذا الكلام فضلا عن تقديمه عليه فكيف والمعقول الصريح موافق لما جاء به الرسول كما بين في موضعه بل لا يجوز ان تعارض بمثل هذا الكلام الاحكام الثابتة بالعمومات والاقيسة والظواهر واخبار الآحاد فكيف تعارض بذلك النصوص الثابتة عن المعصوم

بل مثل هذا الكلام لا يصلح لافادة ظن ولا يقين وانما هو كلام طويل بعبارات طويلة وتقسيمات متنوعة يهابه من لم يفهمه وعامة من وافق عليه وافق عليه تقليدا لمن قاله قبله لا عن تحقيق عقلي قام في نفسه

وكلام السلف و الائمة في ذم مثل هذا الكلام الذي احتجوا فيه بطريقة الاعراض والجواهر على حدوث الأجسام واثبات الصانع كثير منتشر قد كتب **في غير هذا الموضع** وكل من أمعن نظره وفهم حقيقة الأمر علم ان السلف كانوا أعمق من هؤلاء علما وأبر قلوبا وأقل تكلفا وأنهم فهموا من حقائق الامور ما لم يفهمه هؤلاء الذين خالفوهم وقبلوا الحق وردوا الباطل والله أعلم

". (٢)

"رآه يضرب عبدا له لله أقدر عليك منك عليه فتعين أنه قادر عليه نفسه

والمقصود هنا أن الكلام إنما هو فى الحوادث التى هى مقدورة ليس فى كل مقبول فإذا كان المقدور لا يوجد فى الأزل امتنع وجود الحوادث كذلك فلا يصح أن يفرق بين مقبول مقدور ومقبول غير مقدور إذ كلاهما مقدور

الوجه الثانى أن يقال إما أن يكون وجود الحادث فى الأزل ممكنا وإما أن يكون ممتنعا فإن كان ممكنا أمكن وجود المقدور في الأزل وإن كان ممتنعا امتنع وجوده مقبولا ومقدورا

الثالث أن يقال إثبات المقدور حال امتناع المقدور جمع بين المتناقضين فلا يعقل إثبات القدرة فى حال امتناع المقدور بل فى حال إمكانه ولهذا أنكر المسلمون وغيرهم على من قال من أهل الكلام إنه قادر فى الأزل مع امتناع المقدور فى الأزل وقالوا هذا جمع بين المتناقضين وقالوا إنه يستلزم انتقال المقدور

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤٤٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤٥٤/٣

من الإمكان إلى الامتناع بدون سبب يوجب هذا الانتقال ويوجب أن يصير الرب قادرا بعد أن لم يكن قادرا بدون سبب يوجب ذلك وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع

". (١)

"

فيقال لهم فررتم عن تشبيه بالحيوان الناقص الذي لا يسمع ولا يبصر مع إمكان ذلك منه فشبهتموه بالجماد الذي لا يقبل الإتصاف لا بهذا ولا بهذا فكان ما فررتم إليه شرا مما فررتم منه ولهذا نظائر مبسوطة في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أن من نفى الأفعال الإختيارية القائمة به لئلا يكون قبل وجود الحادث منها ناقصا كان قد وصفه بالنقص التام فرارا بزعمه مما يظنه نقصا

الوجه السادس أن يقال الأفعال التي حدثت بعد أن لم تكن لم يكن وجودها قبل وجودها كمالا ولا عدمها نقصا فإن النقص إنما يكون إذا عدم ما يصلح وجوده وما به يحصل الكمال وما ينبغي وجوده ونحو ذلك والرب تعالى حكيم في أفعاله وهو المقدم والمؤخر فما قدمه كان الكمال في تقديمه وما أخره كان الكمال في تأخيره كما أن ما خصصه بما خصصه به من الصفات فقد فعله على وجه الحكمة وإن لم نعلم نحن تفاصيل ذلك واعتبر ذلك بما يحدثه من المحدثات

الوجه السابع أن يقال الحوادث يمتنع قدمها ويمتنع أن توجد معا ولو وجدت معا لم تكن حوادث ومعلوم أنه إذا دار الأمر بين

". (٢)

"إحداث الحوادث وعدم إحداثها كان إحداثها أكمل ولا يكون إحداثها إلا مع عدم الحادث منها في الأزل

وإذا كان كذلك صار هذا بمنزلة جعل الشيء موجودا معدوما فلا يقال عدم فعل هذا أو عدم تعلق القدرة به صفة نقص بل النقص عدم القدرة على جعله موجودا فإذا كان قادرا على ذلك كان موصوفا بصفة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٠

الكمال التي لا يمكن غيرها فكذلك المحدث للأمور المتعاقبة هو موصوف بالكمال الذي لا يمكن في الحدوث غيره

الوجه الثامن أن يقال لا ريب أن الحوادث مشهودة وأن لها محدثا أحداثها فالمحدث لها إما أن يحدثها بفعل اختياري يقوم به وإما أن تحدث عنه شيئا بعد شيء من غير فعل يقوم به ولا حدوث شيء منه ومعلوم أن اتصافه بالاول أولى لو كان الثاني ممكنا فإن الاول فيه وصفه بصفة الكمال بخلاف الثاني فكيف والثاني ممتنع لأن حدوث الحوادث من غير سبب حادث ممتنع

وإذا كان حال الفاعل قبل حدوثها كحاله مع حدوثها وبعد حدوثها وهي في الحالين حادثة لم يكن الفاعل قد فعل شيئا ولا أحدث شيئا بل حدثت بذاتها

وهذا الدليل قد بسط **في غير هذا الموضع** وبين فساد قول

". (١)

"

وأيضا فإن شرط العالم فى الشاهد قيام العلم به وكذلك فى القدرة وغيرها والشرط لا يختلف شاهدا ولا غائبا

قلت وهذه الطريقة مع إمكان تقريرها على هذا الوجه فإنه يمكن تقريرها على وجه أكمل منه ومع هذا فقد قال هذه الحجة مما يضعف التمسك بها جدا وأورد عليها أنها مبنية على الجمع بين الشاهد والغائب

وقد تكلمنا على ما ذكره هو وغيره فى هذا الموضوع وبينا أن الحجة لا يحتاج فيها إلى هذا الجمع [ولو احتيج فيها إلى هذا الجمع] فهو صحيح فإنه من باب قياس الأولى وهو أن ما كان من لوازم الكمال فثبوته للخالق أولى منه للمخلوق كما ذكر **فى غير هذا الموضع**

لكن المقصود هنا أنه اعترض على قولهم لو لم يتصف بهذا لا تصف بضده العام الذى يتضمن النفى وهو ذكر هنا أنه قرره

قال وأما قولهم إنه لو لم يتصف بهذه الصفات مع كونه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١١

". (١)

"

فمن نفى نفيا عاما لأجل ذلك فهو معارض بمن أثبت إثباتا عاما لأجل ذلك وكلاهما باطل بل هو المستحق لصفات الكمال العارية عن النقص وهو على كل شيء قدير ولم يزل قادرا على أن يتكلم ويفعل بمشيئه واختياره سبحانه وتعالى

وإذا قال القائل هذا يقتضى قيام الصفات أو الحوادث به

قيل هذا المعنى عديم التأثير لا موجب للامتناع ولا للجواز

والمثبتون يقولون كونه قادرا على الفعل والكلام بنفسه صفة كمال وكونه لا يقدر على ذلك صفة نقص فإن القدرة على الفعل والكلام مما يعلم بصريح العقل أنه صفة كمال وأن من يقدر أن يخلق ويتكلم أكمل ممن لا يقدر أن يخلق ويتكلم فإنه يكون بمنزلة الزمن ويقولون بالطريق التى تثبت له صفات الكمال يثبت هذا فإن الفاعل بنفسه الذى يقدر بنفسه على الفعل من حيث هو كذلك أكمل ممن لا يمكنه ذلك كما قد بسط كلامهم **في غير هذا الموضع**

وأيضا فإن أراد المريد بقوله تقوم به الحوادث كلها أنه قادر على أن يمسك العالم كله فى قبضته كما جاءت به الأخبار الإلهية فهم يجوزون ذلك بل هذا عندهم من أعظم أنواع الكمال كما قال تعالى ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه ﴾ [سورة الزمر ٦٧]

". (٢)

"

فيقال أولا لا نسلم أن قيام الصفة بمحلها يحتاج إلى علة أعم من المحل بل كل صفة لازمة لمحلها وهى محتاجة إلى ذلك المحل المعين لمعنى يخص ذلك المعين لا يعلل كونها فيه بأعم منه لأنه العلة إذا كانت أعم من المعلول كانت منتقضة

وإن قيل نحن نعلل جنس قيام الصفات بجنس التحيز

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٤/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥٧/٤

قيل وجنس قيام الصفات لا يحتاج إلى غير محل يقوم به وإن لم يخطر بالقلب كونه متحيزا

وإن قيل إن التحيز لازم للمحل الذى تقوم به الصفات

قيل وقيام الموصوف بنفسه لازم أيضا وغير ذلك

ثم الكلام فى التحيز على ما تقدم وبالجملة فهذا كلام فى جنس الصفات لا فى خصوص الحوادث

ولا ريب أن نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة كلامهم فى الموضعين [واحد] وفساد أصولهم مبين فى غير هذا الموضع

قال الآمدى والمعتمد فى المسألة حجتان تقريرية وإلزامية

". (١)

"أنهم يمكنهم أن يلزموا المعتزلة بقيام الحوادث به وإن لم يكن متحيزا إذ كان لكل من المسألتين مأخذ يخصه وبينهما اتفاق وافتراق

وأيضا فإن ذكر قولهم فى العرش ههنا لا يظهر له وجه إلا أن يقال هم يقولون بالتحيز والمتحيز مركب من الجواهر المنفردة والعرض الواحد لا يقوم بجوهرين فلا تقوم به إرادة ولا قول

وهذا القول إن توجه كان سؤالا عليهم فى أصل إثبات الصفات لله سواء كانت قديمة أو حادثة لا يختص هذا بمسألة حلول الحوادث

والكرامية لهم فى إثبات الجوهر الفرد قولان فمن نفى ذلك لم يلزمه هذا الإلزام ومن أثبته كان جوابه عن هذا كجواب غيره من الصفاتية فى الصفات القائمة بالملائكة والآدميين وغيرهم وكان لهم أيضا أجوبة أخرى كما قد بسط الكلام على ذلك فى غير هذا الموضع

قال الآمدى الخامس هو أن من مذهبهم أن مستند المحدثات إنما هو القول الحادث أو الإرادة الحادثة ومستند القول

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٨٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٠٦

"ولهذا كان منتهى هؤلاء النفاة إلى أن يجعلوا الوجود الذى هو نوع واحد واحدا بالعين فيجعلون وجود الخالق هو عين وجود المخلوقات ووجود زيد هو عين وجود عمرو ووجود الجنة هو عين وجود النار ووجود الماء هو عين وجود النار

ومنشأ ضلال هؤلاء كلهم انهم يأخذون القدر المشترك بين الأعيان وهو الجنس اللغوى فيجدونه واحدا فى الذهن فيظنون أن ذلك هو وحدة عينية ولا يميزون بين الواحد بالجنس والواحد بالعين وأن الجنس العام المشترك لا وجود له فى الخارج وإنما يوجد فى الأعيان المتميزة

ولهذا شبه بعض أهل زماننا الكلام فى أنه جنس واحد مع تعدد أنواعه بالنوع الواحد وعلى قوله لا يبقى فى الخارج كلام أصلا ولو اهتدى لعلم أن هذا الكلام ليس هذا الكلام كما أن هذه الحركة ليست هذه الحركة وأن اشتراك أنواع الكلام فى الكلام كاشتراك أنواع الحركة فى الحركة بل اختلاف معانى الكلام أعظم من اختلاف انواع الحركات من بعض الوجوه والكلام على هذا مبسوط **فى غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أن يقال من جوز أن تكون القدرة والإرادة

". (١)

"

وأما الأعراض القائمة بروحه من العلم والإرادة ونحو ذلك فهي أبعد عن الانقسام من الأعراض القائمة ببدنه وروحه أبعد عن كونها مركبة من الجواهر المنفردة من بدنه وإن قيل إنها جسم

وعلى هذا فإذا قيل يقوم بها علم واحد بمعلوم واحد كان هذا بمنزلة أن يقال يقوم بالعين إدراك واحد لمدرك واحد وبمنزلة أن يقوم بداخل الأذن سمع واحد لمسموع واحد

وهذا وغيره مما يجيبون به المتفلسفة الذين قالوا إن النفس الناطقة لا تتحرك ولا تسكن ولا تصعد ولا تنزل وليست بجسم فإن عمدتهم على ذلك كونها يقوم بها ما لا ينقسم كالعلم بما لا ينقسم [فيجب أن لا ينقسم] وإذا لم تنقسم امتنع كونها جسما وكلا المقدمتين ممنوعة كما قد بسط الجواب عن هذه الحجة التي هي عمدتهم **في غير هذا الموضع**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٢٠

ولما عسر الجواب هذه على الرازي ونحوه من اهل الكلام اعتقدوا ان القول بالمعاد مبني على إثبات الجوهر الفرد لظنهم أنه لا يمكن الجواب عن هذه إلا بإثبات الجوهر الفرد وأن القول بالمعاد يفتقر إلى القول بان أجزاء البدن تفرقت ثم اجتمعت

وليس الأمر كذلك فإن إثبات الجوهر الفرد مما أنكره أئمة السلف والفقهاء وأهل الحديث والصوفية وجمهور العقلاء وكثير من

". (١)

"ولهذا كان أولئك يسمون المثبتين للجسم مشبهة بحسب ما ظنوه لازما لهم كما يسمى نفاة الصفات لمثبتيها ومجسمة حتى سموا جميع المثبتة للصفات مشبهة ومجسمة وحشوية وغثاء وغثراء ونحو ذلك بحسب ما ظنوه لازما لهم

لكن إذا عرف أن صاحب القول لا يلتزم هذه اللوازم لم يجز نسبتها إليه على أنها قول له سواء كانت لازمة في نفس الأمر أو غير لازمة بل إن كانت لازمة مع فسادها دل على فساد قوله

وعلى هذا فالنزاع بين هؤلاء وهؤلاء في تماثل الأجسام وقد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** وبين الكلام على جميع حججهم

والثاني أن مسمى الجسم في اصطلاحهم قد تنازعوا فيه هل هو مركب من أجزاء منفردة او من الهيولي والصورة أو لا مركب لا من هذا ولا من هذا

وإذا كان مركبا فهل هو جزآن او ستة أجزاء أو ثمانية اجزاء أو ستة عشر جزءا أو اثنان وثلاثون

هذا كله مما تنازع فيه هؤلاء فمثبتو التركيب المتنازع فيه في الجسم يقولون لأولئك إنه لازم لكم إذا قالوا هو جسم وأولئك ينفون هذا اللزوم

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٣٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٤٨

قلت ولقائل أن يقول قوله لو كان جوهرا كالجواهر إن عني به أنه لو كان جوهرا مماثلا للجواهر فيما يجب ويجوز ويمتنع لم ينفعه هذا لوجوه

أحدها أن هذا لا يقوله عاقل يتصور ما يقول لما فيه من الجمع بين النقيضين كما تقدم

الثاني أنه إذا كان يقتضي هذا أنه يماثل كل جوهر فيما يجب ويجوز ويمتنع لم يلزم انتفاء مشابهته له من بعض الوجوه فإن نفى التماثل في مجموع هذه الأمور يكون بانتفاء التماثل في واحد من أفرادها فإذا قدر أنه خالف غيره في فرد من أفراد هذه الأمور لم يكن مثله في مجموعها ولكن ذلك لا ينفى مماثلته في فرد آخر وحينئذ فلا يكون قول القائل هو جوهر لا كالجواهر صحيحا ولا يكون النزاع معه في اللفظ بل لا بد أن ينفى عنه مماثلة المخلوقات في كل ما هو من خصائصها

الثالث أنه على هذا التقدير يكون مشابها لها من وجه مخالفا من وجه وليس في كلامه ما يبطل ذلك بل قد صرح **في غير هذا الموضع** بأن هذا هو الحق

فقال في مسألة حدوث الأجسام لما ذكر حجة القائلين

". (١)

"نحن نعلم أن النار تخالف الماء أعظم مما نعلم أن الحرارة تخالف البرودة وذلك أن الحرارة والبرودة بينهما من الاشتراك في الكيفيات مثل كون كل منهما عرضا قائما بغيره وهو صفة محسوسة باللمس وكذلك بين السواد والبياض من الاشتراك في العرضية واللونية والقيام بالغير والرؤية بالبصر وغير ذلك من الصفات اعظم من الاشتراك بين الماء والنار فإن الاشتراك بينهما هو في القدر ونحو ذلك من الكميات والاشتراك في الكيفية أعظم من الاشتراك في الكمية فإذا كان ذلك لا يوجب التماثل فذاك بطريق الأولى

وأيضا فالحرارة قد تنكسر بالبرودة فيمثل الفاتر فإنه لا يبقى حارا كحرارة النار ولا باردا برودة الماء المحض وأما نفس الماء والنار فلا يجتمعان وأيضا فالآعراض المختلفة تشترك في محل واحد واما نفس الأقسام فلا تشترك في محل واحد وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا بيان اعتراف هؤلاء بفساد الأصول التي بنوا عليها ما خالفوه من النصوص وبيان تناقضهم في ذلك وأنهم يقولون إذا تكلموا في المنطق وغيره بما يناقض كلامهم هنا ويبعد أو يمتنع في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٦٦

العادة أن يكون هذا لمجرد اختلاف الاجتهاد مع الفهم التام في الموضعين بل يكون لنقص كمال الفهم والتصور وخوفا أن لا يكون القولان متنافيين فلا يهجم بإثبات التناقض أو لنوع من الهوى

." (١)

"والغرض ولو لم يكن إلا مراعاة الطائفة التي يتكلم باصطلاحها أن لا يخالفها فيما هو من مشهورات أقوالها ولعل كلا الأمرين موجود في مثل هذه المعاني التي تعبر عنها العبارات الهائلة ولها عند أصحابها هيبة ووهم عظيم والكلام على هذه الأمور مبسوط فيغير هذا الموضع

والمقصود هنا نوع تنبيه على ان ما يدعونه من العقليات المخالفة للنصوص لا حقيقة لها عند الاعتبار الصحيح وإنما هي من باب القعقعة بالشنان لمن يفزعه ذلك من الصبيان ومن هو شبيه بالصبيان وإذا أعطى النظر في المعقولات حقه من التمام وجدها براهين ناطقة بصدق ما أخبر به الرسول وأن لوازم ما اخبر به لازم صحيح وأن ما نفاه نفاه لجهله بحقيقة الأمر وفزعا باطنا وظاهرا كالذي يفزع من الآلهة المعبودة من دون الله أن تضره ويفزع من عدو الإسلام لما عنده من ضعف الإيمان

قال تعالى عن الخليل صلوات الله عليه ﴿ وحاجه قومه قال أتحاجوني في الله وقد هدان ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربي شيئا وسع ربي كل شيء علما أفلا تتذكرون وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ﴾ [سورة الأنعام ٨٠)

." (٢)

"لانه يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بغير مرجح وذلك ممتنع

وإذا قيل المرجح هو القدرة والمشيئة

قيل نسبة القدرة والمشيئة إلى جميع المتماثلات سواء فيمتنع الترجيح بمجرد ذلك فلا بد أن يكون المرجح ما لله تعالى في ذلك من الحكمة والحكمة تستلزم علم الحكيم بأن أحد الأمرين أولى من الآخر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٨٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٨١

وأن يكون ذلك الراجح أحب إليه من الآخر وحينئذ فذلك يستلزم تفاضل المعلومات المرادات وذلك يمنع تساويها وهو المطلوب

وهذا الكلام يتعلق بمسألة حكمة الله في خلقة وأمره وهو مبسوط **في غير هذا الموضع** ونفاة ذلك غاية ما عندهم أنهم يزعمون أن ذلك يقتضي افتقاره إلى الغير لأن من فعل شيئا لمراد كان مفتقرا إلى ذلك المراد مستكملا به والمستكمل بغيره ناقص بنفسه

وهذه الحجة باطلة كبطلان حجتهم في نفي الصفات وذلك أن لفظ الغير مجمل فإن أريد بذلك أنه يفتقر إلى شيء مباين منفصل عنه فهذا ممنوع فإن مفعولاته ومراداته هو الفاعل لها كلها لا يحتاج في شئ منها إلى غيره وإن إريد بذلك أنه يفتقر إلى ما هو مقدور له مفعول له كان حقيقة ذلك أنه مفتقر إلى نفسه أو لوازم نفسه

ومعلوم أنه سبحانه موجود بنفسه لا يفتقر إلى ما هو غير له مباين

". (١)

"وإلا فالعقل يجوز وجود ما ذكر قيل والنافي لإمكان هذا هو الوهم وإلا فالعقل يجوز وجود ما ذكر وإذا قيل البرهان العقلي دل على وجود ما أنكره الوهم هنا

ومن تأمل هذا وجده من أصح المعارضة وأبين التناقض في كلام هؤلاء النفاة وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

الوجة الثاني قوله وإذا كان له بعد وامتداد فإما أن يكون غير متناه وإما أن يكون متناهيا

فيقال من الناس من يقول إنه غير متناه وهؤلاء منهم من يقول جسم ومنهم من يقول غير جسم وقد حكى القولين أبو الحسن الاشعري في المقالات وحكاهما غيره أيضا ومن الناس من قال هو متناه من بعض الجهات وهذا مذكور عن طائفة من أهل الكلام من الكرامية وغيرهم وقد قاله بعض المنتسبين إلى الطوائف الأربعة من الفقهاء كما ذكره القاضي أبو يعلى في عيون المسائل فإن هذه الأقوال يوجد عامتها في بعض أتباع الأئمة منها ما يوجد في بعض أصحاب أبي حنيفة ومنها ما يوجد في بعض أصحاب مالك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٠٣/٤

ومنها ما يوجد في بعض أصحاب الشافعي ومنها ما يوجد في بعض أصحاب أحمد ومنها ما يوجد في بعض أصحاب اثنين أو ثلاثة أو الأربعة

". (١)

"ومن العجب أن هؤلاء القوم كهذا وأمثاله من الخائضين في واجب الوجود على طريقة ابن سينا وأمثاله الذين جعلوا التركيب عمدتهم في نفي ما ينفونه يوردون في طريق إثبات واجب أسولة تفسد ما ذكروه في انتقاء التركيب بالضرورة وهي لا تفسد امتناع التسلسل وهم مع ذلك يوردونها في طريق إثباته إشكالا على إبطال القول بالتسلسل الذي جعلوه مقدمة من مقدمات إثباته حتى يبقوا دائما في نصرة التعطيل بالباطل وهم إذا نصروا الإثبات ببعض ما نصروا به التعطيل كان فيه كفاية وبيان لفساد التعطيل

وبيان ذلك أنهم لم أثبتوا واجب الوجود جعلوا إثباته موقوفا على إبطال التسلسل لما قالوا إن الممكن لا بد له من مرجح مؤثر ثم إما أن يتسلسل ثم إما أن يتسلسل الأمر حتى يكون لكل ممكن مرجح ممكن فتتسلسل العلل والمعلولات الممكنة أو ينتهي الأمر إلى واجب لنفسه ثم قالوا لم لا يجوز أن يكون التسلسل جائزا كما قد تكلم على هذا **في غير هذا الموضع**

ومن أعظم أسولتهم قولهم لم لا يكون المجموع واجبا بأجزائه المتسلسلة وكل منها واجب بالآخر وهذا السؤال ذكره الآمدى

". (٢)

"

وقد حكى ابن رشد ذلك عن أئمة الفلاسفة وأبو البركات وغيره من الفلاسفة يختارون قيام الحوادث به كإرادات وعلوم متعاقبة وقد ذكروا ذلك وما هو أبلغ منه عن متقدمى الفلاسفة كما ذكرت أقوالهم **في غير هذا الموضع** (وتقدم بعضها) والمقصود هنا أن جميع ما احتج به النفاة قدح فيه بعض النفاة قدحا يبين بطلانه كما بين غير واحد فساد طرق الفلاسفة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٢١١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٢٣٢

قال أبو حامد مسألة في تعجيزهم عن إقامة الدليل على أن الأول ليس بجسم فنقول هذا إنما يستقيم لمن يرى أن الجسم حادث من حيث إنه لا يخلو عن الحوادث وكل حادث فيفتقر إلى محدث فأما أنتم إذا عقلتم جسما قديما لا أول لوجوده مع أنه لا يخلو عن الحوادث فلم يمتنع أن يكون الأول جسما إما الشمس وإما الفلك الأقصى وإما غيره فإن قيل لأن الجسم لا يكون إلا مركبا منقسما إلى جزأين بالكمية وإلى الهيولى والصورة بالقسمة المعنوية وإلى أوصاف يختص بها لا محالة حتى يباين سائر

". (١)

"بطلان نسبهم كما عرفوا بطلان مذهبهم وأن باطن مذهبهم أعظم كفرا من أقوال كفار أهل الكتاب ومن أقوال الغالية الذين يدعون نبوة علي أو إلهيته ونحوهم إذ كان مضمون مذهبهم تعطيل الخالق وتكذيب رسله والتكذيب باليوم الآخر وإبطال دينه

وقد ذكروا منتهى دعوتهم في البلاغ الأكبر والناموس الأعظم الذي لهم وأن أقرب الطوائف إليهم الفلاسفة [مع أنهم] خالفوا الفلاسفة في إثبات واجب الوجود فإن الفلاسفة الإلهيين [يثبتونه] وهؤلاء أصحاب البلاغ الأكبر والناموس الأعظم أنكروه كما فعلت الدهرية الطبيعية

وقول الاتحادية كصاحب الفصوص وأمثاله يؤول إلى قول هؤلاء وهو القول الذي أظهره فرعون وأما المشاؤون أرسطو وأتباعه ومن اتبعهم من المتأخرين كالفارابي وابن سينا وأمثالهم فهم يقرون بالعلة الأولى المغايرة لوجود الأفلاك لكن دليلهم الذي احتجوا به على الطبيعيين منهم هو دليل الحركة الذي احتج به أرسطو وقدماؤهم أو دليل الوجود الذي احتج به ابن سينا ومتأخروهم وهو منهم دليل ضعيف إذ مبناه على حجة التركيب وهي حجة ضعيفة كما قد بين **في غير هذا الموضع**

". (٢)

"تنفعه فإن ذلك حجة جدلية لا علمية إذ تسليمهم له ذلك لا يوجب على غيرهم أن يسلم ذلك له فإذا بين بالعقل الصريح ما يوافق النقل الصحيح دل ذلك على فساد قوله وقولهم جميعا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨٤/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٥

وكذلك قوله ثم هب أن هذه كلها موجودة على الاستعارة فأين التوحيد والدلالة بالتصريح على التوحيد المحض الذي تدعو إليه حقيقة هذا الدين القيم المعترف بجلالته على لسان الحكماء قاطبة كلام صحيح لو كان ما قاله النفاة حقا فإنه حينئذ على قولهم لا يكون التوحيد الحق قد بين أصلا وهذا ممتنع وهو أصل منهم حيث زعم أن الرسل أيضا لم تبين التوحيد بل ذكروا ما يناقض التوحيد لينقاد لهم الجمهور في صلاح دنياهم

وقد بينا في غير موضع توحيد ابن سينا وأمثاله وبينا أنه من أفسد الأقوال التي يعلم بصريح العقل فساده ولنا في ذلك كلام مفرد مكتوب **في غير هذا الموضع**

". (١)

"النفي وإما بشرط الإطلاق وهم قد قرروا في منطقهم ما لم ينازعهم فيه أحد من أهل الملل أن المطلق بشرط الإطلاق إنما وجوده في الأذهان لا في الأعيان فكيف بالمطلق المشروط بالنفي فإنه أبعد عن الوجود من المشروط بالإطلاق وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

وقوله أهو متحيز الذات أم منزهها عن الجهات

هو أيضا من حججهم على نفاة الصفات فإن الكتب الإلهية وصفته بالعلو والفوقية ولم تنف أن يكون فوق العالم كما تقوله النفاة

وإذا كانت النصوص الإلهية قد بينت أنه العلي الأعلى الذي يصعد إليه الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه الذي تعرج الملائكة والروح إليه الذي نزل منه القرآن والملائكة تنزل من عنده الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ونحو ذلك من النصوص المبينة لمباينته لخلقه وعلوه عليهم فأي بيان للمقصود أعظم من هذا

وأما لفظ التحيز و الجهة فلفظان مجملان ومراد النفاة منهما غير المراد في اللغة المعروفة فإن المتحيز اسم فاعل من تحيز يتحيز فهو متحيز مثل تعوذ وتكبر وتجبر ونحو ذلك والحيز ما يحوز

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٣١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٥٥

"

فعامة من يطلق ذلك إما متناقض في نفيه وإثباته يثبت الشيء بعبارة وينفيه بأخرى أو يثبته وينفي نظيره أو ينفيه مفصلا ويثبته مجملا أو بالعكس أو يتكلم في النفي والإثبات بعبارات لا يحصل مضمونها ولا يحقق معناها

وهذا كثير في الكبار فضلا عن الصغار وكثير منهم لا يفهم مراد أكابرهم بهذه العبارات وهم يعلمون أن عامتهم لا يفهمون مرادهم وإنما يظنونه تعظيما وتسبيحا من حيث الجملة والواجب على المسلمين أن يتلقوا الأقوال الثابتة عن الرسول بالتصديق والقبول مطلقا في النفي والإثبات

وأما الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام فلا تتلقى بتصديق ولا تكذيب حتى يعرف مراد المتكلم بها فإن وافق ما قاله الرسول كان من القول المقبول وإلا كان من المردود ولا يكون ما وافق قول الرسول مخالفا للعقل الصريح أبدا كما لا يكون ما خالف قوله مؤيدا ببرهان العقل أبدا كما قد بين ذلك **في غير هذا الموضع**

وكذلك لفظ الجهة لفظ مجمل فإن الناطقين به من أهل الكلام والفلسفة قد يريدون بلفظ الجهة أمرا وجوديا إما جسما وإما عرضا في جسم

وقد يريدون بلفظ الجهة ما يكون معدوما كما وراء الموجودات

". (١)

"

وأما ما يتقدس الرب تعالى ويتنزه عنه من النقائص والآفات فهي ليست من لوازم ما نختص به ولا من لوازم القدر المشترك الكلى المطلق أصلا بل هي من خصائص المخلوقات الناقصة والله تعالى منزه عن كل نقص وعيب وهذه معاني شريفة بسطت **في غير هذا الموضع**

وما يذكره هؤلاء من تعظيم علوم الأسرار والأمر بكتمانها عن الجمهور وقصور الجمهور عن إدراك حقائقها هو كلام مجمل يقوله الصديق والزنديق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥٨/٥

والمخالفون من نفاه الصفات الخبرية أو نفي الأوامر الشرعية من المتفلسفة ومن دخل معهم من متصوفة النفاه ونحوهم يشيرون إلى ذلك ويحملون ما يروى من الآثار الصحيحة والسقيمة على ذلك فالأثر المروى إن من العلم كهيئة المكنون لا يعرفه إلا أهل العلم بالله فإذا ذكروه لم ينكره إلا أهل الغرة بالله تعالى وهذا الحديث وإن لم يكن له إسناد صحيح فقد ذكره شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروى وأبو حامد الغزالي وغيرهما

". (١)

"

والتركيب يقع عندهم كما ذكره ابن سينا وغيره وذكره الغزالي عنهم في تهافت الفلاسفة وغيره على خمسة أنواع أحدها تركب الموجود من الوجود والماهية

والثاني تركب الحقيقة من الأمور العامة والخاصة كالوجود العام والوجود الخاص

والثالث تركب الذات الموصوفة من الذات والصفات

والرابع تركب الذات القائمة بنفسها المباينة لغيرها المشار إليها من الجواهر المنفردة التي يقال إنها مركبة منها

والخامس تركبها من المادة والصورة التي يقال إنها مركبة منها

وقد بسطنا الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** وبينا أنه يمتنع وجود موجود قائم بنفسه سواء كان واجبا أو ممكنا بدون ثبوت هذه المعاني التي سموها تركيبا وأن تسميتهم لذلك تركيبا غلط منهم

وإن قالوا هو اصطلاح اصطلحنا عليه فلا ترتفع بسبب غلط الغالطين وأوضاعهم اللفظية الحقائق الموجودة والمعاني العقلية وأنه ليس في العقل ما يمنع ذلك بل العقل يصدق السمع الدال على إثبات صفات الله تعالى ومباينته لمخلوقاته وأن العقل أثبت موجودا واجبا بنفسه غنيا عما سواه

وأما كون ذلك الموجود لا يكون إلا حيا عالما قادرا أو لا يكون إلا

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٨٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٤٢

"

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** وبين أن الأعيان القائمة بأنفسها خلقها الله تعالى كذلك ليس فيها أجزاء تركبت منها لكن يمكن أن يفرقها الله ويجزئها إلى أن يتصاغر جدا ثم يستحيل إلى نوع آخر مع أن ذلك الجزء الصغير يتميز منه شيء عن شيء وليس في الوجود عين قائمة لا يتميز منها شيء عن شيء

والصورة إما صورة عرضية كشكل الجسم فالمادة هنا هو الجسم نفسه وإما الصورة التي هي المصور كالإنسان نفسه والمادة فيها ليس لها جوهر يحملها بل مادتها ما منه خلقت وتلك المادة استحالت إلى صورة أخرى وفني الأول وعدم كما يفنى المني إذا صار إنسانا وليس بين ما استحال منه واستحال إليه شيء باق بعينه وإنما يشتركان في أمور نوعية كالمقدار ونحوه

والمركب المعقول هو ما كان مفترقا فركبه غيره كما تركب المصنوعات من الأطعمة والثياب والأبنية ونحو ذلك من أجزائها المفترقة

والله تعالى أجل وأعظم من أن يوصف بذلك بل من مخلوقاته ما لا يوصف بذلك ومن قال ذلك فكفره وبطلان قوله واضح

وقد يقال المركب على ما له أبعاض مختلفة كأعضاء الإنسان

". (١)

"يمكن الإشارة إليها ولا الإحساس بها بوجه من الوجوه وليست داخل شيء من العالم ولا خارجه ولا مباينة له ولا حالة فيه فإنه من المعلوم أن المعقولات ما عقلها الإنسان فهي معقولة العقل وأظهر ذلك الكليات المجردة كالإنسانية المطلقة والحيوانية المطلقة والجسم المطلق والوجود المطلق ونحو ذلك فإن هذه من وجوده في العقل وليس في الخارج شيء مطلق غير معين بل لا يوجد إلا وهو معين مشخص وهو المحسوس وإنما يثبت العقليات المجردة في الخارج الغالطون من المتفلسفة كالفيثاغورية الذين يثبتون العدد المجرد والأفلاطونية الذين يثبتون المثل الأفلاطونية وهي الماهيات المجردة والهيولي المجردة والمدة المجردة والخلاء المجرد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٤٥

وأما أرسطو وأصحابه كالفارابي وابن سينا فأبطلوا قول سلفهم في إثباتها مجردة عن الأعيان ولكن أثبتوها مقارنة للأعيان فجعلوا مع الأجسام المحسوسة جواهر معقولة كالمادة والصورة وإذا حقق الأمر عليهم لم يوجد في الخارج إلا الجسم وأعراضه وأثبتوا في الخارج أيضا الكليات مقارنة للأعيان وإذا حقق الأمر عليهم لم يوجد في الخارج إلا الأعيان بصفاتها القائمة بها

وكذلك ما أثبتوه من العقول العشرة المفارقات إذا حقق الأمر عليهم لم يوجد لها وجود إلا في العقل لا في الخارج كما قد بسط الكلام عليهم **في غير هذا الموضع**

فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من احتجاج جهم على السمنية الطبيعية بإثبات موجود عقلي هو كحجة المشائين على الطبيعية وما في

." (١)

"

وقوله باطل فإنه سبحانه وإن كان لا يماثله شيء من الأشياء في شيء من الأشياء فمن المعلوم بالعقل أن كل شيئين فهما متفقان في مسمى الشيء وكل موجودين فيها متفقان في مسمى الوجود وكل ذاتين فهما متفقان في مسمى الذات فإنك تقول الشيء والموجود والذات ينقسم إلى قديم ومحدث وواجب وممكن وخالق ومخلوق ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام

وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة **في غير هذا الموضع** وبينا غلط من جعل اللفظ مشتركا اشتراكا لفظيا

وهذا الذي نبه عليه الإمام أحمد من أن مسمى الشيء والوجود ونحو ذلك معنى عام كلي تشترك فيه الأشياء كلها والموجودات كلها هو المعلوم بصريح العقل الذي عليه عامة العقلاء

ومن نازع فيه فلابد أن يقول به أيضا فيتناقض كلامه في ذلك كما تناقض فيه كلام الشهرستاني والرازي والآمدي وغيرهم إذ يجعلونه تارة عاما مقسوما مشتركا اشتراكا لفظيا ومعنويا بين الأشياء الموجودات ويجعلونه تارة مشتركا اشتراكا لفظيا فقط كلفظ المشتري المشترك بين المبتاع والكوكب ولفظ سهيل المشترك بين الكوكب وبين الرجل المسمى بسهيل ولفظ الثريا المشترك بين الكوكب وبين المرأة المسماة ثريا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٧٤/٥

كما قيل ٪ أيها المنكح الثريا سهيلا ٪ عمرك الله كيف يلتقيان ٪ ٪ هي شامية إذا ما استقلت ٪ وسهيل إذا استقل يمان ٪

". (١)

"المقصود هنا بيان إلحاد الجهمية نفاة الأسماء والصفات فهؤلاء الذين ينفون حقائق أسماء الله الحسنى ويقولون إنما يسمى بها مجازا أو المقصود بها غيره أو لا يعرف معناها أصل تلبيسهم هو ما في إطلاق هذه الأسماء مما يظنونه من التشبيه الذي يجب نفيه ولهذا عظم كلام المسلمين في هذا الباب وقد بسط **في غير هذا الموضع**

وتحقيق هذا الموضع من أعظم أصول الدين كما قال أبو المعالي الجويني في الإرشاد من صفات القديم مخالفته للحوادث فالرب لا يشبه شيئا من الحوادث ولا يشبهه شيء منها

قال والكلام في هذا الباب من أعظم أركان الدين فقد غلت طائفة في النفي فعطلت وغلت طائفة في الإثبات فشبهت فأما الغلاة في النفي فقالوا الاشتراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه وقالوا على هذا القديم سبحانه لا يوصف بالوجود بل

". (٢)

"الثوب المصبوغ وبمنزلة الخاتم إذا عمل درهما فهذا مكابرة للحس لأن الفضة التي كانت خاتما هي بعينها التي جعلت درهما أو سوارا وإنما تغير شكلها كالشمعة إذا غير شكلها

وكذلك إذا صبغ الجسم أو تحرك فهنا اختلفت صفاته التي هي أعراضه وأما المني إذا صار آدميا والهواء إذا صار نارا والنار إذا طفئت صارت هواء فهنا نفس حقيقة الشيء استحالت فخلق من الأولى ما هو مخالف لها وفنيت الأولى ولم يبق من نفس حقيقتها شيء ولكن بقي ما خلق منها كما يبقى الإنسان الذي خلق من أبيه بعد موت أبيه ولا يقول عاقل إنه عبارة عن أجزاء كانت في أبيه فتفرقت فيه

وهذا قد بسطناه **في غير هذا الموضع** وبينا فساد قول من يقول الأجسام مركبة من الجواهر التي لا تنقسم أو مركبة من جوهرين قائمين بأنفسهما مادة وصورة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٧٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٨٦

ومن عرف هذا زاحت عنه شبهات كثيرة في الإيمان بالله تعالى وباليوم الآخر في الخلق وفي البعث وفي إحياء الأموات وإعادة الأبدان وغير ذلك مما هو مذكور **في غير هذا الموضع**

فهذا الموضع يحتاج إلى تحقيقه كل من نظر في هذه الأمور فإنه بمعرفته تزول كثير من الشبهات المتعلقة بالله واليوم الآخر ويعرف من

(١) ".

"أماني وإن هم إلا يظنون ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾

فذم المحرفين له والأميين الذين لا يعلمونه إلا أماني والذين يكذبون فيقولون لما يكتبونه هو من عند الله وما هو من عند الله كما ذم الذين يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب وقد ذم الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب **في غير هذا الموضع**

وهذه الأنواع الأربعة موجودة في الذين يعرضون عن كتاب الله ويعارضونه بآرائهم وأهوائهم فإنهم تارة يكتمون الأحاديث المخالفة لأقوالهم ومنهم طوائف يضعون أحاديث نبوية توافق بدعهم كالحديث الذي تحتج به الفلاسفة أول ما خلق الله العقل

والحديث الذي يحتج به الجهمية كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان

(٢) ".

"بصحيح لم يكن مؤمنا به فامتنع أن يصح الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم مع هذا الشرط

الوجه الثالث أن تلك الطرق إذا أمكن العلم بصدق الرسول بدونها لم يكن العلم بالشرع محتاجا إليها وحينئذ فإذا عارضت الشرع كان المعارض له دليلا أجنبيا كما لو عارضه من كذبه واحتج على أنه كاذب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٩٦/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٢٤/٥

ولا ريب أن هذا من باب المعارضة للرسول والقدح فيما جاء به كمعارضة المكذبين للرسل وحينئذ فيكون جوابه بما يجاب به أمثاله من الكفار الملحدين الطاعنين فيما جاء به الرسول أو في بعضه لا يكون جوابه ما يجاب به المؤمنون بالرسول الذي يقرون أنه لا يقول على الله إلا الحق

الوجه الرابع أنا لا نسلم صحة شيء من تلك الطرق حتى تكون دليلا يصلح أن يعارض به شيء من الأدلة لا العلمية ولا الظنية ولا العقلية ولا غيرها فضلا عن أن يعارض بها كلام المعصوم الذي لا يقول إلا حقا وبيان فساد تلك الوجوه العقلية النافية للصفات والأفعال أو بعض ذلك مذكور بتفصيله **في غير هذا الموضع**

الوجه الخامس أن يقال لا ريب أن النصوص دلت على إثبات الصفات والأفعال لله تعالى ولم تتعرض للجسم بنفي ولا إثبات والنفاة إنما ينفون ما ينفونه بناء على أن الإثبات يستلزم كون الموصوف جسما والعقل ينفي أن يكون جسما وأدلتهم على نفي الجسم إما دليل الإمكان وإما دليل الحدوث فليس لهم ما يخرج عن هذا

". (١)

"ذلك الدليل العقلي المعارض للدليل السمعي أن يكون ملبسا

قال فخرج مما ذكرناه أن الأدلة النقلية لا يجوز التمسك بها في المسائل العلمية ولعله يمكن أن يجاب عن هذا السؤال بما به يجاب عن تجويز ظهور المعجزات على الكاذبين نعم يجوز التمسك بها في المسائل النقلية تارة لإفادة اليقين كما في مسألة الإجماع وخبر الواحد وتارة لإفادة الظن كما في الأحكام الشرعية

قلت فليتدبر المؤمن العاقل هذا الكلام مع أنه قد ينزل فيه درجة ولم يجعل عدم إفادته اليقين إلا لتجويز المعارض العقلي وإلا فهو وغيره في موضع آخر ينفون أن يكون الدليل السمعي مفيدا لليقين لكونه موقوفا على مقدمات ظنية كنقل اللغة والنحو والتصريف وعدم المجاز و الإشتراك والنقل والإضمار والتخصيص وعدم المعارض السمعي أيضا مع العقلي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٢٩٨

وبهذا دفع الآمدي وغيره الإستدلال بالأدلة السمعية في هذا الباب ونحن قد بسطنا الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** وبينا إمكان دلالة الأدلة السمعية على اليقين وبينا فساد ما ذكره هؤلاء الذين أسسوا قواعد الإلحاد

". (١)

"قدسية ينال بها العلم بلا تعلم الثانية أن تكون له قوة نفسانية يؤثر بها في هيولي العالم الثالثة أن يرى ويسمع في نفسه بطريق التخيل ما يتمثل له من الحقائق فيجعلون ما يراه الأنبياء من الملائكة ويسمعونه منهم إنما وجوده في أنفسهم لا في الخارج

وخاتم الأولياء عندهم يأخذ المعقولات الصريحة التي لا تفتقر إلى تخيل ومن كان هذا قوله قال إنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي إلى خاتم الأنبياء فإن الملك عنده هو الخيال الذي في نفس النبي وهو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الخيال

فهذا وأمثاله هو المكاشفة التي يرجع إليها من استغنى عن تلقي الأمور من جهة السمع وهؤلاء هم الذين سلكوا ما أشار إليه صاحب الإحياء وأمثاله ممن جرى في بعض الأمور على قانون الفلاسفة

وطريق هؤلاء المتفلسفة شر من طريق اليهود والنصارى وقد بسط الكلام على طريقهم **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أن هؤلاء مع إلحادهم وإعراضهم عن الرسول وتلقى الهدى من طريقه وعزله في المعنى هم متناقضون في قول مختلف يؤفك عنه من أفك فكل من أعرض عن الطريقة السلفية النبوية الشرعية الإلهية فإنه لابد أن يضل ويتناقض ويبقى في الجهل المركب أو البسيط

". (٢)

"لأنه لو كان فوق العرش لم يكن أحدا بناء على أن ما فوق العرش يكون جسما والجسم منقسم فلا يكون أحدا والأجسام متماثلة فيكون له كفو ونظير

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٣٣٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٣٥٦

وقد بين فساد مثل هذة الأدلة السمعية بوجوه كثيرة **في غير هذا الموضع** وبينا أن اسم الواحد والأحد لا يقع في لغة العرب إلا على نقيض مطلوبهم كقوله تعالى ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ سورة التوبة ٦ وقوله ﴿ ذرني ومن خلقت وحيدا ﴾ سورة المدثر ١١ وقوله ﴿ وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾ سورة النساء ١١ وقوله ﴿ أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب ﴾ سورة البقرة ٢٦٦ وقوله ﴿ فابعثوا أحدكم بورقكم ﴾ سورة الكهف ١٩ إلى قوله ﴿ ولا يشعرن بكم أحدا ﴾ سورة الكهف ١٩ وقوله ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ سورة البقرة ١٨٥ وقوله ﴿ شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ سورة المائدة ١٠٦ وقوله ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ سورة البقرة ٩٦ وقوله ﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾ سورة الإخلاص ٤ وقوله

". (١)

"فهو مدفوع منكر بل إنه باطل شنع بل تكاد أن تكون الأوليات والوهميات التي لا تزاحم من غيرها مشهورة ولا تنعكس

قلت وقد ذكر **في غير هذا الموضع** شرح القوى الدراكة وذكر القوة التي تتخيل بها المحسوسات والتي تحفظ بها وسمى الأولى على اصطلاحهم الحسن المشترك والثانية الخيال

قال وأيضا فالحيوانات ناطقها وغير ناطقها تدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحواس مثل إدراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس وإدراك الكبش معنى في النعجة غير محسوس إدراكا جزئيا يحكم به كما يحكم الحس بما يشاهده فعندك قوة هذا شأنها وأيضا فعندك وعند كثير من الحيوانات العجم قوة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظ للصور وهذه هي الذاكرة

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٢/٦

وقال تعالى ﴿ وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ﴾ سورة البقرة ١٦٤ إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة

وكلام السلف والأئمة المذكور في غير هذا الموضع ولهذا نص أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وغيرهما أن العقل غريزة في الإنسان

ولكن من قال بالقول الأول من نفاة الأسباب والقوى الذين سلكوا مسلك الأشعري في نفي ذلك قالوا إن العقل إنما هو نوع من العلوم الضرورية كما قال ذلك القاضي أبو بكر بن الطيب والقاضي أبو يعلى والقاضي أبو بكر بن العربي وغيرهم

والمقصود أن هذا التصور لمعان في الأعيان المشهودة كتصور أن هذا يوافقني ويواليني وينفعني وفيه ما أحبه وهذا يخالفني ويعاديني ويضرني وفيه ما أبغضه أمر متفق عليه بين العقلاء سواء قبل بتعدد القوى أو اتحادها أو عدمها وسواء قيل المدرك هو النفس أو البدن

". (١)

"الناس عن عبادة الله وطاعته وطاعة رسله وأشدهم فجورا وتعديا لحدود الله وانتهاكا لمحارمه ومخالفة لكتابه ولرسوله وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

وحينئذ فنقول قوله إن القضايا الوهمية كاذبة

إن أراد به القضايا الكلية التي تناقض معقولا فتلك عندهم ليست من قضايا الوهم وإن أراد به ما يدركه الوهم من الأمور المعينة في المحسوسات فتلك صادقة عنده لا كاذبة وهي لا تعارض الكليات

وقوله إن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ويقابلها

فيقال له هذا يقتضي تمكنها من الفطرة وثبوتها في النفس وأن الفطرة لا تقبل نقيضها وهذا يقتضى صحتها وثبوتها لا ضعفها وفسادها

وأما قوله لأن الوهم تابع للحس فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم

فيقال له إن أردت بالوهم التابع للحس ما سميته وهما وهو توهم معاني جزئية غير محسوسة في المحسوسات الجزئية فلا ريب أن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦/٥٠

". (١)

"بسلب جميع الحقائق فجعل فيه وجودا مشتركا ووجودا مختصا فلم يفهم مذهبه كما فعل ذلك الطوسى منتصرا له فلم يفهم مذهبه

والقونوى وأمثاله يقولون هو المطلق لا بشرط وهذا إما أن يكون ممتنعا في الخارج وإما أن يكون جزءا من الممكنات فيكون الواجب جزءا من الممكنات

وقد بسط بيان تناقض أقوالهم **في غير هذا الموضع** واعتبر ما ذكرناه من أن كل ما يثبتونه بالبرهان القياسي فإنه قضايا كلية مطلقة بأنهم إذا أرادوا أن يعينوا شيئا موجودا في الخارج داخلا في تلك القضية الكلية عينوه إما بالحس الباطن أو الظاهر إذ العقل يدرك الكليات والحس هو الذي يدرك الجزئيات فإذا أثبتوا أن الحركة الإدارية مسبوقة بالتصور وأرادوا تعيين ذلك عينوا إما نفس الإنسان فيشيرون إليها وإما النفس الفلكية فيشرون إلى الفلك

وإن أثبتوا وجود موجود معين في الخارج يدخل تحت هذه القضية من غير إشارة إليه تعذر ذلك عليهم

وكذلك إذا ثبت بالعقل أن الكل أعظم من الجزء وأن الأمور المساوية لشي واحد متساوية وأن الشيء الواحد لا يكون موجودا معدوما ونحو ذلك فمتى أراد الإنسان إدخال معين في هذه القضية

". (٢)

"بمحلها كما يمكن الإحساس بأمثالها من الأعراض كالعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك

لكن نحن لا نحس الآن بهذه الأمور بالحس الظاهر وعدم إحساسنا الآن بذلك لا يمنع أن الملائكة يمكنها الإحساس بذلك وأنه يمكننا الإحساس بذلك في حال أخرى وأنه يمكن كل واحد أن يحس بما في باطن غيره كما يمكنه الإحساس الآن بوجهه وعينه وإن كان الإنسان لا يرى وجهه وعينه فقد يشهد الإنسان من غيره ما لا يشهده من نفسه وقد بسط الكلام على هذه الأمور **في غير هذا الموضع**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩٧/٦

وأيضا فالحس نوعان حس ظاهر يحسه الإنسان بمشاعره الظاهرة فيراه ويسمعه ويباشره بجلده وحس باطن كما أن الإنسان يحس بما في بطنه من اللذة والألم والحب والبغض والفرح والحزن والقوة والضعف وغير ذلك

والروح تحس بأشياء لا يحس بها البدن كما يحس من يحصل له نوع تجريد بالنوم وغيره بأمور لا يحس بها غيره

ثم الروح بعد الموت تكون أقوى تجردا فترى بعد الموت وتحس بأمور لا تراها الآن ولا تحس بها

وفي الأنفس من يحصل له ما يوجب أن يرى بعينه ويسمع بأذنه ما لا يراه الحاضرون ولا يسمعونه كما يرى الأنبياء الملائكة ويسمعون

". (١)

"كلامهم وكما يرى كثير من الناس الجن ويسمعون كلامهم

وأما ما يقوله بعض الفلاسفة إن هذه المرئيات والمسموعات إنما هي في نفس الرائي لا في الخارج فهذا مما قد علم بطلانه بأدلة كثيرة وقد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**

ومن كان له نوع خبرة بالجن إما بمباشرته لهم في نفسه وفي الناس أو بالأخبار المتواترة له عن الناس علم من ذلك ما يوجب له اليقين التام بوجودهم في الخارج دع ما تواتر من ذلك عن الأنبياء

وكذلك ما تواتر عن الأنبياء من وصف الملائكة هو ما يوجب العلم اليقيني بوجودهم في الخارج كقصة إبراهيم المكرمين ومجيئهم إلى إبراهيم وإتيانه لهم بالعجل السمين ليأكلوه وبشارتهم لسارة بإسحاق ويعقوب ثم ذهابهم إلى لوط ومخاطبتهم له وإهلاك قرى قوم لوط وقد قص الله هذه القصة في غير موضع

وكذلك قصة مريم وإرسال الله إليها جبريل في صورة بشر حتى نفخ فيها الروح وكذلك قصة إتيان جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم تارة في صورة أعرابي

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠٨/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٠٩/٦

وهذا منتهى ما عند ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة ولهذا كان كمال الإنسان عندهم أن يصير عالما معقولا موازيا للعالم الموجود ويجعلون النعيم والعذاب أمرين قائمين بالنفس من جملة أعراضها لا ينفصل شيء من ذلك عنها وقد بينا بعض ما في هذا القول من الضلال **في غير هذا الموضع**

ولهذا جعل في منطقه العلوم اليقينية العقلية في هذه العقليات ونفى أن تكون المشهورات العملية من اليقينيات ونفى أن يكون ما يثبت الموجودات الحسية الغائبة من اليقينيات وسمى هذه وهميات فبإنكاره هذا أنكر الموجودات الغائبة عن إحساس أكثر الناس في هذه الدنيا فلم يصدق بالموجودات الغائبة ولا بكثير مما يشاهد في هذا العالم من الملائكة والجن وغير ذلك وبإنكاره المشهورات أن تكون يقينية أنكر موجب القوة العملية في النفس التي بها تستحسن ما ينفعها من الأعمال وتستقبح ما يضرها فأخرج الأعمال التي لا تكمل النفس إلا بها من أن تكون يقينية كما أخرجها من أن تكون من الكمال ولم يجعل كمال النفس إلا مجرد علم مجرد لا حب معه لله تعالى في الحقيقة وإنما الأعمال عندهم لأجل إعداد النفس لنيل ما يظنونه كمالا من العلم

وهذا العلم الذي يدعونه غالبه جهل وما فيه من العلم فليس علما

". (١)

"

ولا ريب أن النفاة لا تقر بوصفه بالامتناع والعدم والنقائص ولكن تقول لانصفه لا بهذا ولا بهذا لا نصفه بالعلم ولا بالجهل ولا الحياة ولا الموت ولا القدرة ولا العجز ولا الكلام ولا الخرس

فإذا قيل لهم إن لم يوصف بصفة الكمال لزم اتصافه بهذه النقائص

قالوا هذا إنما يكون فيما يقبل الاتصاف بهذا وهذا

ويقول المنطقيون هذان متقابلان تقابل العدم والملكة لا تقابل السلب والإيجاب والمتقابلان تقابل السلب والإيجاب لا يرتفعان جميعا بخلاف المتقابلين تقابل العدم والملكة كالحياة والموت والعمى والبصر فإنهما قد يرتفعان جميعا إذا كان المحل لا يقبلهما كالجمادات فإنها لم تقبل الحياة والبصر والعلم لم يقل فيها أنها حية ولا ميتة ولا عالمة ولا جاهلة وقد أشكل كلامهم هذا على كثير من النظار وأضلوا به خلقا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١١١/٦

كثيرا حتى الآمدي وأمثاله من أذكياء النظار اعتقدوا أن هذا كلام صحيح وأنه يقدح في الدليل الذي استدل به السلف والأئمة ومتكلموا أهل الإثبات في إثبات السمع والبصر وغير ذلك من الصفات

وهذا من جملة تلبيسات أهل المنطق والفلسفة التي راجت على هؤلاء فأضلتهم عن كثير من الحق الصحيح المعلوم بالعقل الصريح

وجواب هذا من وجوه بسطناها **في غير هذا الموضع**

منها أن يقال فما يقبل الاتصاف بهذه الصفات مع إمكان

". (١)

"وأمثال هذا الكلام كثير في كلام هذا وأمثاله كابن سبعين الذي حقق قول هؤلاء الفلاسفة تحقيقا لم يسبق إليه وكان آخر قوله وأن الله في النار نار وفي الماء ماء وفي الحلو حلو وفي المر مر وأنه في كل شيء تصوره ذلك الشيء كما قد بسط الكلام **عليه غير هذا الموضع**

وكذلك ابن حموية الذي يتكلم بنحو هذا في مواضع من كلامه

وكذلك ابن الفارض في قصيدته المشهورة التي يقول فيها ٪ لها صلواتي بالمقام أقيمها ٪ وأشهد فيها أنها لي صلت ٪ ٪ كلانا مصل واحد ساجد إلى ٪ حقيقته بالجمع في كل سجدة ٪

". (٢)

"فاعلا بالاختيار امتنع أن يكون مفعوله أزليا لأنه يكون قاصدا إلى إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل محال وقد اعترض بعضهم على دليله بأنه يجوز ان يكون بعضه حادثا له فاعل بالاختيار وبعضه قديم له موجب بالذات وجوزه بعضهم بأنه يجوز أن يكون موجبا بالذات ومعلوله فاعل بالاختيار أحدث غيره

قلت وهذا الأعتراض ساقط لأن ما كان فاعلا بالاختيار فحدوث فعله بعد أن لم يكن حادث من الحوادث فإذا كان مفعولا لعلة تامة موجبة امتنع أن يتخلف عنها معلولها ولا يجوز أن يحدث عنها شيء ولا عن لازمها ولا لازم لازمها وهلم جرا وإن قدر أن البعض الحادث له فاعل واجب بنفسه غير فاعل للآخر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٣٥/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٨/٦

فهذا مع انه لم يقله أحد وأدلة التوحيد للصانع تبطله فهو يبطل حجة القائلين بالقدم لأن عمدتهم أن الواجب بنفسه لا يتأخر عنه فعله فإذا جوزوا تأخر فعله عنه بطل أصل حجتهم

وهذا الدليل الذي احتج به قد ذكرنا في غير موضع أنه يبطل قول الفلاسفة بانه صدر عن علة موجبة وان قولهم هذا يتضمن حدوث الحوادث بلا سبب

وأما الفاعل باختياره يمتنع أن يقارنه فعله فقد تكلمنا على هذا **في غير هذا الموضع** ولكن نبين فساد قول الفلاسفة بأن يقال الفاعل بالاختيار إما أن يجوز أن يقارنه فعله وإما أن يجب تأخره فإن وجب تأخره بطل قولهم بقدم العالم فإن الفعل إذا لزم تأخره كان تأخر المفعول أولى إن جعل المفعول غير الفعل وإن جعل المفعول هو

". (١)

"

وأيضا فعبد الله بن سعيد بن كلاب والحارث المحاسبي وأبو العباس القلانسي وأبو الحسن بن مهدي الطبري وعامة قدماء الأشعرية يقولون إن الله بذاته فوق العرش ويردون على النفاة غاية الرد وكلامهم في ذلك كثير مذكور **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا التنبيه على بطلان ما يعارض به النفاة من الحجج العقلية وأما النفي فلم يكن يعرف إلا عن الجهمية كالمعتزلة ونحوهم ومن وافقهم من الفلاسفة وإلا فالمنقول عن أكثر الفلاسفة هو قول أهل الإثبات كما نقله ابن رشد الحفيد عنهم وهو من أعظم الناس انتصارا لهم وسلوكا لطريقتهم لا سيما لأرسطو وأتباعه مع أنه يميل إلى القول يقدم العالم أيضا

الوجه الثاني من أجوبة قوله لو كان بديهيا لامتنع اتفاق الجمع العظيم على إنكاره وهم ما سوى الحنابلة والكرامية

هو أن يقال لم يطبق على ذلك إلا من أخذه بعضهم عن بعض كما أخذ النصارى دينهم بعضهم عن بعض وكذلك اليهود والرافضة وغيرهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦/١٨٨

فأما أهل الفطر التي لم تغير فلا ينكرون هذا العلم وإذا كان كذلك فأهل المذاهب الموروثة لا يمتنع إطباقهم على حجد العلوم البديهية فإنه

". (١)

"باطل وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أن يقال هذه الكليات إما أن يقال إنها ثابتة في الخارج وأما أن لا يقال فإن لم يقل بذلك لم يكن فيها حجة على إمكان وجود موجود في الخارج لا يشار إليه وإذا قيل بثبوتها في الخارج فمن المعلوم أن هذا ليس من العلوم البديهية الأولية بل لم يقل هذا إلا طائفة من أهل المنطق اليوناني وهم متناقضون في ذلك ويقولون القول ويقولون ما يناقضه وبعضهم ينكر على بعض إثبات ذلك

وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجعل مثل هذه القضية مقدمة في إبطال قضية اعترف بها جماهير الأمم واعترفوا بأنها مركوزة في فطرهم مغروزة في أنفسهم وأنهم مضطرون إليها لا يمكنهم دفعها عن أنفسهم

لكن طائفة منهم تقول إنها مع هذا خطأ لاعتقادهم أنها وإن كانت ضرورية في فطرتهم ففطرتهم تسلم مقدمات تنتج نقيضها وهؤلاء لا ينازعون أنها فطرية مبتدأة في النفوس ولكن يقدحون فيها بطرق نظرية

فإذا قال لهم المثبتون نحن لا نقبل القدح في القضايا المبتداة في النفس بالقضايا النظرية أو قالوا نحن لا نسلم لكم المقدمات التي تستدلون بها على نقيض هذه القضايا كما لا نسلم لكم ثبوت الكليات في الخارج ونحو ذلك ظهر انقطاع المعارض لهم وأنهم يريدون دفع القضايا الضرورية بمجرد الدعاوي الوهمية الخيالية

". (٢)

"

وكذلك إن عني به أنه مركب من المادة والصورة كما يقول بعض الفلاسفة فأكثر العقلاء ينكرون ذلك والصواب قول من ينكر ذلك كما هو مذكور في غير هذا الموضع وبتقدير تسليمه ينازع من سلمه في صحة المقدمة الثانية ويمنع صحة انتفاء اللازم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٦٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٧٦/٦

وإن أردت به المعنى الثالث وهو أنه يتميز منه شيء عن شيء

فيقال لك هذا القول لازم لجميع الخلائق أما الصفاتية فإنهم يثبتون العلم والقدرة والإرادة والكلام ومن المعلوم أن هذه معاني متميزة في أنفسها ليس كل واحد منها هو الآخر وأما غيرهم فيعلمون الفرق بين كونه عالما وكونه قادرا وكونه حيا ونحو ذلك والمتفلسفة يعلمون الفرق بين كونه موجودا وكونه واجبا وكونه عاقلا وعقلا وعاشقا وعشقا ولذيدا وملتذا ونحو ذلك ففي الجملة لزوم مثل هذه المعاني المتعددة المتكثرة لازم لجميع الخلائق وهذه مسألة الصفات

فإذا قال النفاة عندنا العلم هو الإرادة والإرادة هي القدرة والوجوب هو الوجود ونحو ذلك

كان لهم جوابان أحدهما أن يقال هذا معلوم الفساد بالضرورة كما تقدم ولا يرتاب عاقل في فساد مثل هذا بعد تصوره

والثاني أن يقال إذا جاز لكم أن تثبتوا معاني متعددة ومتغايرة في الأحكام واللوازم والأسماء ليس التغاير بينها تغاير العموم والخصوص كاللون والسواد وتقولون إنه لا تعدد فيها ولا كثرة ولا انقسام جاز

". (١)

"يقول إنه غير متناه من جميع الجوانب وهو مع ذلك لا يخالط الأشياء وأيضا فإنهم إذا قالوا إنه يخالط الأشياء قالوا هذا لا يقدح في كماله كما أن الشعاع لا يقدح فيه أنه فوق الأقذار

وقول هؤلاء وإن كان باطلا كما قد بين **في غير هذا الموضع** فالمقصود أن النفاة الذين يقولون لي بداخل العالم ولا خارجه لا يمكنهم إبطال قول هؤلاء بل قد يقول القائل إن قول هؤلاء الحلولية خير من قول أولئك المعطلة الذين يقولون لا داخل العالم ولا خارجه

ولهذا قال من قال متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئا ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء

ومنهم من يقول هذا تارة وهذا تارة ومنهم من يقول هذا اعتقادي وهذا ذوقي ووجدى وإنما يتمكن من إبطال قول هؤلاء كلهم أهل السنة المثبتة الذين يقولون إنه مباين للعالم فأما بعض هذه الطوائف مع بعضهم فإنهم متناقضون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦/٢٩٣

فإذا قالوا لا نسلم أنه يجب أن يخالط العالم أو لا نسلم أن في ذلك محذورا بل يمكن عدم المخالطة أو المخالطة بلا نقص ولا عيب كان قول هؤلاء من جنس أقوال أولئك فإنهم أثبتوا ما يحيله العقل فإذا قالوا لأولئك هذا من حكم الوهم لا من حكم العقل كان

". (١)

"

قال ابن عباس وغيره في فلكه مثل فلكة المغزل

وفي حديث جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما أن أعرابيا قال يا رسول الله جهدت الأنفس وجاع العيال وهلك المال فادع الله لنا فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك فسبح رسول الله حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه ثم قال ويحك أتدري ما الله شأن الله أعظم من ذلك إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه إن عرشه على سماواته هكذا وقال بأصابعه مثل القبة وإنه ليأط به أطيط الرحل الجديد براكبه وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

وإذا كان الخصم قد استدل بذلك كان ذلك حجة عليه فإذا كان العالم كريا وقد ثبت بالضرورة أنه إما مداخل له وإما مباين له وليس بمداخل له وجب أن يكون مباينا له وإذا كان مباينا له وجب أن يكون فوقه إذ لا فوق إلا المحيط وما كان وراءه

". (٢)

"الإثبات وتبين ما ذكر من أنه يمتنع أن يكون العقل الصريح معارضا لذلك وإن قيل بالثاني كان هذا معلوم الفساد بالاضطرار فإنه ليس في القرآن آية واحدة ظاهرة في نفي الصفات وغاية ما يريد من يستدل بذلك أن يستدل بقوله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ سورة الشورى ١١ وقوله ﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾ سورة الإخلاص ٤ ونحو ذلك وهذه الآيات إنما تنفي مماثلة صفاته لصفات المخلوقات لا تنفي ثبوت الصفات ولا ريب أن القرآن تضمن إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات فأما أن يكون فيه ما ينفي الصفات فهذا من أعظم البهتان الذي يظهر أنه كذب لكل عاقل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٥/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٧

ولهذا لما كان النفاة يعتمدون على ما ينفي التمثيل كقوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وقوله ﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾ وهذا لا يدل على مقصودهم في اللغة التي نزل بها القرآن بل هو على نقيض مقصودهم أدل فإن هذا يدل على ثبوت شيء موصوف بصفات الكمال لا مماثل له في ذلك وهم لم يثبتوا ذلك احتاجوا إلى أن يفتروا على اللغة بعد أن افتروا على العقل فصاروا مفترين على الشرع والعقل واللغة فيقول أحدهم لو كان موصوفا بالعلو لكان جسما ولو كان جسما لكان مماثلا لسائر الأجسام والله قد نفى عنه المثل فهذا أعظم ما يعتمدون عليه من جهة السمع

وقد بين **في غير هذا الموضع** فساد هذا من وجوه كثيرة منها أن يقال هنا ثلاث مقدمات حصل فيها التلبيس أحدها كون كل

". (١)

"

وأي طريق فرض من الإشارة والعبارة والكتابة وغير ذلك كان ذلك من جنس السمعيات والنقليات فإن جماع ذلك ما به يعلم مراد الغير فإن نفى ناف ذلك بطريق جعله معارضا له من عقلياته فلا بد لمن أثبت ما يثبته من السمعيات أن يجيبه بجواب فما كان جوابا له كان نظيره جوابا لأهل الإثبات فيما علموا أنه مراد للرسول صلى الله عليه وسلم وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**

الجواب التاسع أن يقال نحن لا نرضى أن نجيبكم بما أجبتم به النفاة وذلك أنكم مقصرون في مناظرة النفاة لما أثبتموه عقلا وسمعا فإنكم في كثير من مناظراتكم لهم تصيرون إلى المكابرة ودعوى ما يعلمون هم نقيضها كما تفعلونه في مسألة الرؤية والكلام وإثبات الصفات بدون إثبات لوازم ذلك إذ أنتم كثيرا ما تثبتون الشيء بدون لوازمه أو مع وجود منافيه

ومن هنا تسلط عليكم القرامطة والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم من النفاة وكلام أئمتكم معهم كلام قاصر يظهر قصوره لمن كان خبيرا بالعقليات وسبب ذلك تقصيرهم في مناظرتهم حيث سلموا لهم مقدمات عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة فاحتاجوا إلى إثبات لوازمها فاضطروا إما إلى موافقتهم على الباطل وإما إلى التناقض الذي يظهر به فساد قولهم وإما إلى العجز الذي يظهر به قصورهم وانقطاعهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١١١/٧

". [1]

"أن أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أحاديث وهذا غلط على أحمد وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وتبين ما في هذا الكلام وتوابعه من الصواب والخطأ نقلا وتوجيها ولو اقتصر أبو حامد على ما نقله من كتاب ابن عبد البر عن الأئمة لم يكن فيه شيء من هذا الخطأ فإن ابن عبد البر وأمثاله أعلم بالآثار من هؤلاء ولكن لعله نقل ذلك من كلام أبي طالب أو غيره

ونظير هذا ما ذكره أبو المعالي في كتابه أصول الفقه المسمى بالبرهان لما ذكر مذاهب الناس في القياس العقلي والشرعي

". [2]

"وقال تعالى ﴿ إن عندكم من سلطان ﴾ سورة يونس ٦٨ أي من حجة وبرهان

وقال تعالى ﴿ قل فلله الحجة البالغة ﴾ سورة الأنعام ١٤٩

وقال تعالى ﴿ ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه ﴾ إلى قوله ﴿ فبهت الذي كفر ﴾ سورة البقرة ٢٥٨ وذكر إبراهيم ومجادلته وإفحامه خصمه في معرض الثناء عليه وقال تعالى ﴿ وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ﴾ سورة الأنعام ٨٣

وذكر كلاما طويلا ذكرناه وتكلمنا على ما فيه من مقبول ومردود كلاما مبسوطا في غير هذا الموضع إلى أن قال فهذا ما يمكن أن يذكر للفريقين

ثم ذكر تفصيلا اختاره مضمونه أن فيه مضرة من إثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم ومضرة في تأكيد اعتقاد المبتدعة وتثبيته في صدورهم بحيث تنبعث

". [3]

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٣٧/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٠/٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٢/٧

"ليس له مادة تحمله فإن الجسم القائم بنفسه لا يكون شائعا في جسم قائم بنفسه لكن خلق من مادة كما خلق الإنسان من المني وهذه المادة لا تبقى مع وجود ما خلق منها بل تفنى وتعدم شيئا فشيئا وهذا هو العدم المشهود في الأعيان فإن الله تعالى كما ينشيء ما يخلقه شيئا فشيئا فيفني ما يعدمه شيئا فشيئا وقد بسط الكلام على هذه الأمور **في غير هذا الموضع**

وإذا كان كذلك فالطريقة المذكورة في القرآن هي المعلومة بالحس والضرورة ولا يحتاج مع ذلك إلى إقامة دليل على حدوث ما يحدث من الأعيان بل يستدل بذلك على وجود المحدث تعالى

وأما المعتزلة والجهمية ومن تبعهم فطريقتهم المشهورة في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع هي الاستدلال بإثبات الأعراض أولا وإثبات حدوثها ثانيا وبيان استحالة خلو الجواهر عنها ثالثا وبيان استحالة حوادث لا أول لها رابعا وقد وافقهم عليها أكثر الأشعرية وغيرهم وهذه هي التي ذمها الأشعري وبين أنها ليست طريقة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا من اتبعهم وإنما سلكها من يخالفهم من الفلاسفة وأتباعهم المبتدعة كما تقدم وقد تقدم نقل كلامه في ذلك وهو المقصود وكلامه يقتضي أنها محرمة في الدين

." (١)

"الاستدلال على وجود الصانع ما قاله الرازي في نهاية العقول وغيره

وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** ما ذكره من ذلك في الأربعين وقال في النهاية اعلم أن الاستدلال على ما لا يعلم بالضرورة إنما يكون بما يعلم بالضرورة والمعلوم بالضرورة الأجسام والأعراض القائمة بها وكل منهما إما أن يعتبر إمكانه أو حدوثه فلا جرم كانت الأدلة الدالة على الصانع تعالى هذه المسالك الأربعة

وذكر أن الأول هو الاستدلال بحدوث الأجسام لقيام الأعراض بها أو بعضها بها فهذه هي الطريقة المشهورة عند الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم من الأشعرية والكرامية ومن دخل في ذلك من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم

." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٢٣/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٢٩/٧

"البعيد عنه في الأصل الذي احتج به عليه البعيد وأن يوافق القريب إلى الحق للسلف الأول الذين كانوا على الحق مطلقا

مثال ذلك أن متأخري الأشعرية إذا ناظروا المعتزلة في مسألة الرؤية وقالت لهم المعتزلة رؤية مرئي لا يواجه ولا يقابل مخالف لصريح العقل أمكن الأشعرية ومن وافقهم على نفي المقابلة والمواجهة كطائفة من أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب الأئمة الأربعة أن يقولوا لهم الرؤية ثابتة بالسنة المستفيضة بل المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبإجماع السلف من أهل العصر الأول ويمكن تقريرها أيضا بالعقل كما بيناه **في غير هذا الموضع** فلا يخلو مع ذلك إما أن يمكن الرؤية بدون المواجهة والمقابلة وإما أن لا يمكن فإن أمكن ذلك انقطعت المعتزلة وإن لم يمكن كانوا بين أمرين إما موافقة المعتزلة على نفي المقابلة لانتفاء المباينة والعلو وإما موافقة أهل الحديث على المباينة والعلو المتضمن معنى المقابلة والمواجهة

وهذا أولى باتباع الأشعري لأنه قول أئمة مذهبهم كابن كلاب وغيره بل وقول الأشعري أيضا وغيره من قدماء الأصحاب

فإن قال له المعتزلي إذا قلت ذلك لزمك أن يكون متحيزا وأنت قد وافقتني على بطلان ذلك أمكن الأشعري أن يقول له إما أن يكون علوه على العرش ومباينته للخلق مع نفي التحيز ممكنا وإما أن

." (١)

"زهير بن حرب وبقي أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح لم يجيبا فحملا إليه مقيدين فمات محمد بن نوح في الطريق ومات المأمون قبل وصول أحمد بن حنبل إليه

وهذا كله معلوم عند أهل العلم بذلك لم يختلفوا في ذلك فإن كانت قد جرت مناظرة مع زهير بن حرب فلعل ذلك كان مع غير المأمون ولعل ذلك كان بين يدي نائبه إسحاق بن إبراهيم فإنه هو الذي باشرهم بالمحنة وإنما الذي ناظر الجهمية في المحنة هو أحمد بن حنبل وكان ذلك في خلافة المعتصم بعد أن بقي في الحبس أكثر من سنتين وجمعوا له أهل الكلام من البصرة وغيرها من الجهمية والمعتزلة والنجارية مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث صاحب حسين النجار وناظرهم ثلاثة أيام وقطعهم في تلك المناظرات كما قد شرحنا تلك المناظرت **في غير هذا الموضع**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧/٢٣٩

وهذه الحجة التي ذكرت في حكاية زهير بن حرب ذكرها الإمام أحمد وتكلم عليها فيما كتبه في الرد على الجهمية وهو في الحبس قبل اجتماعه بهم للمناظرة فكان الجواب عن هذه مما هو بعد عند الأئمة كأحمد بن حنبل وأمثاله

قال أحمد فيما كتبه ثم إن الجهمي ادعى أمرا آخر فقال

". (١)

"إن المراد به العقد فقد أخطأ من وجوه متعددة قد بسطناها **في غير هذا الموضع** وتكلمنا على ذلك في مسألة مفردة ولا يعرف قط أنه أضيف إلى الله كلام إلا كلام تكلم الله به ولكن لو قدر أنه قد يراد بالكلام المضاف إلى الله ما أمر به وقدر أنه حصل نزاع في قوله ﴿ وكلمة الله هي العليا ﴾ سورة التوبة ٤٠ هل المراد الكلمة التي يحبها ويأمر بها أو الكلمة التي تكلم بها وهي نفس أمره وخبره

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فمن قال المراد بالجميع كلام الله الذي تكلم به اطردت الإضافة على قوله ولو قدر أن قائلا قال أضيف إليه من الكلام ما يحبه ويرضاه وإن لم يكن تكلم به لم يمكن أن يجعل كون القرآن

". (٢)

"

فهذا بيان لأنهم كانوا أهل علم ويقين لا أهل جهل وتقليد وأنه حصل لهم معرفة يقينية ضرورية بهدى الله لهم وشرح صدورهم كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع** وبين أن الإيمان والعلم لا يتوقف على النظر الذي أحدثه أهل الكلام فضلا عن الكلام المخالف للنصوص

وقوله ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب والسنة غنى ومندوحة عما سواهما

فهذا لأن الكتاب والسنة قد بين الحق وبين الطرق التي بها يعرف الحق وذكر من الأدلة العقلية والأمثال المضروبة التي هي مقاييس برهانية ما هو اكمل في تحصيل العلم واليقين مما أحدثه أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٧/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٦٩/٧

وليس هدى الكتاب بمجرد كونه خبرا كما يظنه بعضهم بل قد نبه وبين ودل على ما به يعرف الحق من الباطل من الأدلة والبراهين وأسباب العلم واليقين كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

وما ذكره من أنه لما تأخر الزمان وفترت عزائم بعض الناس عن طلب حقائق علوم الكتاب والسنة أخذوا يردون شبه الملحدين

". (١)

"والإيداع والانقطاع على سالكها

قلت وهذا الذي ذكره الخطابي يبين أن طريقة الأعراض من الكلام المذموم الذي ذمه السلف والأئمة وأعرضوا عنه كما ذكر ذلك الأشعري وغيره وأن الذين سلكوها سلكوها لكونهم لم يسلكوا الطرق النبوية الشرعية فمن لم يسلك الطرق الشرعية احتاج إلى الطرق البدعية بخلاف من أغناه الله بالكتاب والحكمة

والخطابي ذكر أن هذه الطريقة متعبة مخوفة فسالكها يخاف عليه أن يعجز أو أن يهلك وهذا كما ذكره الأشعري وغيره ممن لم يجزموا بفساد هذه الطريقة وإنما ذموها لكونها بدعة أو لكونها صعبة متعبة قد يعجز سالكها أو لكونها مخوفة خطرة لكثرة شبهاتها

وهكذا ذكر الخطابي في كتاب شعار الدين ما يتضمن هذا المعنى ولهذا كان من لم يعلم بطلان هذه الطريقة أو اعتقد صحتها قد يقول ببعض موجباتها كما يقع مثل ذلك في كلام الخطابي وأمثاله مما يوافق موجبها وقد أنكره عليه أئمة السلف والعلم كما هو مذكور **في غير هذا الموضع** وهذا قد وقع فيه طوائف من أصناف الناس من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم

". (٢)

"العلم بالصانع ولصدق الرسول والأدلة الدالة على صدق الرسول كثيرة مبسوطة **في غير هذا الموضع** وبنبوته يستدل على تفصيل صفات الله وأسمائه وعلى توحيده الذي هو عبادته وحده لا شريك له وهو توحيد الإلهية وكذلك على توحيد الربوبية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨٩/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٤/٧

فكلا نوعي التوحيد مما يمكن علمه بالسمع وهذا مما اعترف به غير واحد من حذاق النظار وقالوا إنه يمكن العلم بصدق الرسول قبل العلم بالوحدانية مع أن الخطابي أراد والله أعلم بعلم التوحيد علم صفات الرب سبحانه وأسمائه فإنهم يسمون ذلك علم التوحيد وذلك مما يمكن معرفته بالشرع فإنه يعلم بالفطرة وبالعقل إثبات الصانع على طريق الإجمال وأما تفصيل صفاته وأسمائه فتعلم بالسمع

وأيضا فإذا عرف أن العلوم الإلهية حقيقتها موجودة عند الأنبياء عليهم السلام فإنهم الصادقون المصدوقون فيما يخبرون به من ذلك وأن الواجب تلقى ذلك عنهم كان العلم بأن هذا يستفاد من الرسول يمكن إثباته بما يعلم أنه رسول وإذا علم أنه رسول تعلم منه هذا

". (١)

"المطلوب كما إذا عرف أن علاج المرضى يؤخذ من الأطباء والاستفتاء يرجع فيه إلى المفتين وأمر التقويم يرجع فيه إلى المقومين فإذا عرف أن هذا طبيب أو مفت أو مقوم رجع إليه في ذلك

وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** وبين أن العلم بصدق النبي صلى الله عليه وسلم له طرق متعددة فمن ادعى من المتكلمين المعتزلة والجهمية وموافقيهم أنه لا يمكن العلم بصدقه إلا بعد العلم بحدوث الأجسام وأن ذلك لا يعلم إلا بطريقة الأعراض فقوله خطأ مبتدع وهو الذي ذكر الخطابي أنه لم يسلك أحد من السلف هذه الطريق

وأما الطريق العقلية التي ذكرها فهي طريق دل عليها القرآن وأرشد إليها ونبه عليها وهي الاستدلال بما يجدونه في أنفسهم وفي سائر المصنوعات من آثار الصنعة ودلائل الحكمة الشاهدة على أن لها صانعا حكما عالما خبيرا إلى قوله فعن هذه الوجوه ثبت عندهم أمر الصانع وكونه ثم تبينوا وحدانيته وعلمه وقدرته بما

". (٢)

"شاهدوه من اتساق أفعاله على الحكمة واطرادها في سبلها وجريها على إدلالها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٨/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٩/٧

وهذا لأن الفعل الواحد المتسق المنتظم لا يكون عن اثنين ولا يكون إلا عن عالم قادر كما بين في غير هذا الموضع

فهذه الصفات ونحوها مما يعلم بالعقل قال ثم علموا سائر صفاته توقيفا عن الكتاب المنزل وهذه كالصفات الخبرية مثل الوجه واليدين والاستواء على العرش ونحو ذلك

قال الخطابي فأما الإعراض فإن التعلق بها إما أن يكون عذرا وإما أن يكون تصحيح الدلالة من جهتها عسرا متعذرا وذلك أن اختلاف الناس قد كثر فيها فمن قائل لا عرض في الدنيا ناف لوجود الأعراض أصلا وقائل إنما هي قائمة بأنفسها لا تخالف الجواهر في هذه الصفة إلى غير ذلك من الاختلاف فيها وأوردوا في نفيها شبها قوية فالاستدلال بها والتعلق بأدلتها لا يصح إلا بعد التخلص من تلك الشبه والانفكاك عنها والطريقة التي

". (١)

"ينقطع فمثل هذه الطريق قد يعجز صاحبها وقد يضل بعد جهد ومشقة عظيمة إذا لم يكن فيها مخوف وإذا كان فيها مخوف فقد يهلك قبل الوصول

ومعلوم أن من عدل إلى هذه الطريق وترك الطريق المستقيمة الواضحة الآمنة الميسرة كان ظلوما جهولا

وأما بتقدير أن تكون طريقا فاسدة كما يعرفه من عرف حقيقتها فإنها إما أن لا توصل إلى مطلوب لأن النظر في الدليل الفاسد يستلزم الجهل المركب لا محالة بل قد لا يحصل معه لا علم ولا جهل وهذا حال كثير من حذاق النظار الذين سلكوها وإما أن توصل إلى نقيض الحق إذا اعتقد سالكها صدق بعض مقدماتها الكاذبة وهذه حال كثير ممن اعتقد صحتها وعارض بموجبها صحيح المنقول وصريح المعقول

وهي حال أهل البدع من المعتزلة والجهمية ومن وافقهم على مقتضاها فإنها منشأ ضلال ما شاء الله تعالى من طوائف أهل الكلام كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع فالأولون يبقون في الجهل البسيط وهؤلاء يصيرون في الجهل المركب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧/٣١٠

". (١)

"الوقف عند قوله ﴿ إلا الله ﴾ ويستأنفون الكلام فيما بعده وهو مذهب الصحابة وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وعائشة وابن عباس قالوا وقد حجب عنا أنواعا من العلم كعلم قيام الساعة وكعلم الروح حين يقول ﴿ ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ سورة الإسراء ٨٥ وقال تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ سورة المائدة ١٠١ وقال ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾ سورة الأنبياء ٢٣

قلت قد ذكرنا معنى لفظ التأويل **في غير هذا الموضع** وأنه في اللغة التي نزل بها القرآن يراد به حقيقة الشيء كالكيفية التي لا يعلمها إلا الله كما قال مالك الاستواء معلوم والكيف مجهول

ويراد به التفسير وهو كقوله الاستواء معلوم فإن تفسيره ومعناه معلوم ويراد به تحريف الكلم عن مواضعه كتأويلات الجهمية مثل تأويل من تأول استوى بمعنى استولى وهذا الذي اتفق السلف والأئمة على بطلانه وذم أصحابه ومثل هذا لا يقال فيه لا يعلمه إلا الله بل يقال إنه باطل وتحريف وكذب ولكن في القسم الأول يقال لا يعلمه إلا الله وأما القسم الثاني فيعلمه الله وقد يعلمه الراسخون في العلم

". (٢)

"النبوة وقال أهل المقالة الثالثة بالحس والنظر والأثر وهم جماعة المسلمين وهو قول علمائنا وبه نقول

قلت تفصيل مقالات الناس مبسوط **في غير هذا الموضع** فإن الدهرية لا تنكر جنس المعقول بل تنكر من المعقول ما لا يكون جنسه محسوسا وهذا فيه كلام مبسوط **في غير هذا الموضع** وإنما كفروا بإنكارهم الغيب الذي أخبرت به الرسل والفلاسفة أيضا لا تنكر جنس الخبر بل تقول بالأخبار المتواترة وغيرها ولكن ينكرون استفادة الأمور الغائبة بأخبار الأنبياء وهم قد يعظمون الأنبياء صلوات الله عليهم ويوجبون اتباع شرائعهم ويأمرون بقتل من يخرج عنها لكن يجعلون مقصودها هو إقامة مصالح الناس في دنياهم بالعدل الذي شرعته الأنبياء

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣١٢/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٢٨/٧

وأما الأمور الإلهية والمعاد ونحو ذلك فيزعمون أنهم لم يخبروا عنها بما يحصل به العلم ولكن خاطبوا الناس فيه بطريق التخييل وضرب المثل الذي ينتفع به الجمهور وحقيقة قولهم هو ما ذكره الخطابي من أنهم لا يجعلون خبر الأنبياء طريقا إلى العلم وقد ذكرنا من كلام من دخل معهم في هذا الأصل الفاسد من المنتسبين إلى المسلمين ما تبين به هذا الأصل وبينا من ضلالهم وكذبهم في هذا القول ما قد بسط في موضعه

". (١)

"الموجود وفي مقابلته المعدوم تبين له أيضا تناسب جميع العلوم الصحيحة والموجودات المعتدلة والشرائع الإلهية وأعطى كل ذي حق حقه ﴿ والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ﴾ سورة الأحزاب ٤ ﴿ ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ﴾ سورة النور ٤٠ وإذا أحسن الاعتبار تبين له ما في منطق اليونان وفلسفتهم من الصواب والخطأ في الحد والبرهان لا سيما في مواد القياس والبرهان وتبين له كثير من خطأهم في التفريق بين المتماثلين والتسوية بين المختلفين مثلما ذكروه في مواد البرهان من قبول بعض القضايا التي سموها يقينية واعتقدوها كلية وليس الأمر كذلك وردهم لبعض القضايا التي سموها مشهورات ووهميات مع كونها قد تكون أقوى من كثير من القضايا التي سموها يقينية كما قد ذكر **في غير هذا الموضع** فهذا لمعة من كلام علماء الكلام وغيرهم في طريقة الأعراض ونحوها

". (٢)

"فإنه إذا علم وجود النوع كان العلم بأن هذا الشخص من أهل هذا النوع له طرق متنوعة فهذه طريق تعرف به نبوة النبي قبل العلم بتفصيل العلوم الإلهية والدينية

وبالجملة فالعلم بنبوة النبي لها طرق كثيرة قد ذكرت **في غير هذا الموضع** فالذين يسلكون في معرفة الله تعالى طريق السماع والخبر المجرد يعرفون صدق النبي أولا ثم يعلمون بخبره ما أخبر به

والعلم بصدق النبي ليس موقوفا على إثبات المقدمات التي يذكرها كثير من أهل الكلام كالمعتزلة ومن تبعهم لما سلكوا في ذلك طريق إثبات حدوث الأجسام بما ادعوه من التركيب وبما اتصفت به من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣٣/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٤٤/٧

الاختصاص وبما قام بها من الأعراض والحوادث وظنوا أنه لا طريق إلى العلم بصدق الرسول إلا هذه أخذوا يشنعون على من لم يسلك هذه الطرق أو قال ما يناقض مقدماتها وقد عرف بطلان طريقهم شرعا وعقلا ولهم ولنحوهم من أهل الكلام الباطل تشنيعات على أهل الجماعة

". (١)

"وغير ذلك من فروض الكفايات فأما عامة الناس فلا يتعين عليهم العلم بل الاعتقاد الصحيح يكفيهم

قلت المقصود أن الطائفة الأولى الذين قالوا إن العامة عليهم العلم قالوا إنه قد يحصل لهم ضرورة وقد يحصل بالنظر والطائفة الثانية الذين اكتفوا بالاعتقاد اعترفوا بأن من الناس من يحصل له المعرفة ضرورة كسادات الصوفية وأما ذكره من أن الحجاج الذي في القرآن يكتفي به العامي وإن لم يكن فيه الغلبة والفلج فهذا الكلام يقوله مثل هذا الرجل وأمثاله من أهل الكلام الجاهلين بحقائق ما جاء به التنزيل وما بعث به الرسول حتى قد يقول بعضهم إن الطريقة البرهانية ليست في القرآن وهؤلاء جهلهم بمعاني الأدلة البرهانية التي دل عليها القرآن كجهلهم بحقائق ما أخبر به القرآن بل جهلهم بحقائق ما دل عليه الشرع من الدلائل العقلية والمطالب الخبرية أعظم من جهلهم بما سلكوه من الطرق البدعية التي سموها عقلية

وقد رأيت في كلام هذا الرجل وأمثاله من ذلك عجائب يخالفون بها صريح المعقول مع مخالفتهم لصحيح المنقول ونقص علمهم وإيمانهم بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم والكلام على هذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

". (٢)

"

وقد بينا **في غير هذا الموضع** أن الطرق التي جاء بها القرآن هي الطرق البرهانية التي تحصل العلم في المطالب الإلهية مثال ذلك أنه يستدل بقياس الأولى البرهاني لا يستدل بقياس التمثيل والتعديل وذلك أن الله تعالى ليس مماثلا لشيء من الموجودات فلا يمكن أن يستعمل في حقه قياس شمول منطقي تستوي أفراده في الحكم كما لا يستعمل في حقه قياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع فإنه سبحانه لا مثل له

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥٠/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٦١/٧

وإنما يستعمل في حقه من هذا وهذا قياس الأولى مثل أن يقال كل نقص ينزه عنه مخلوق من المخلوقات فالخالق تعالى أولى بتنزيهه عنه وكل كمال مطلق ثبت لموجود من الموجودات فالخالق تعالى أولى بثبوت الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه لأنه سبحانه واجب الوجود فوجوده أكمل من الوجود الممكن من كل وجه ولأنه مبدع الممكنات وخالقها فكل كمال لها فهو منه وهو معطيه والذي خلق الكمال وأبدعه وأعطاه أحق بأن يكون له الكمال كما يقولون كل كمال في المعلول فهو من العلة

وكان المشركون يقولون إن الملائكة بنات الله كما حكى الله ذلك عنهم بقوله ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ﴾ سورة الزخرف ١٩ وهم مع هذا يجعلون البنات نقصا وعيبا ويرون الذكر كمالا فقال لهم كيف تصفون ربكم بأنقص الوصفين وأنتم مع هذا لا ترضون هذا لأنفسكم فهذا احتجاج عليهم بطريق

". (١)

"وأمثاله من أهل الضلال أن حجاجهم أكمل من حجاج القرآن وأنهم حققوا أصول الدين أعظم من تحقيق الصحابة والتابعين

بل يذكر سبحانه الحجة المناسبة للمطلوب كقوله تعالى ﴿ وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه بل له ما في السماوات والأرض كل له قانتون بديع السماوات والأرض وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾ سورة البقرة ١١٦ ١١٧

وقال تعالى ﴿ وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم ﴾ سورة الأنعام ١٠٠ ١٠١

والكلام على هذه الآيات وما فيها من الأسرار مذكور **في غير هذا الموضع** وقد بين هناك أن هؤلاء الآيات تضمنت إبطال قول المبطلين من المشركين والصابئين وأهل الكتاب وتضمنت إبطال ما كان يقوله مشركو العرب وما يقوله النصارى وما يقوله مشركو الصابئة وفلاسفتهم الذين يقولون بتولد العقول أو العقول والنفوس عنه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٦٢/٧

ومن أراد الجمع بين كلامهم وبين النبوات سماها ملائكة ويقول العقل كالذكر والنفس كالأنثى فهؤلاء خرقوا له بنين وبنات بغير علم

". (١)

"

ثم بين سبحانه أنه مبدع للسماوات والأرض والإبداع خلق الشيء على غير مثال بخلاف التولد الذي يقتضي تناسب الأصل والفرع وتجانسهما

والإبداع خلق الشيء بمشيئة الخالق وقدرته مع استقلال الخالق به وعدم شريك له والتولد لا يكون إلا بجزء من المولد بدون مشيئته وقدرته ولا يكون إلا بانضمام أصل آخر إليه

وقال تعالى ﴿ أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم ﴾ سورة الأنعام ١٠١ فبين بطلان كون الولد له من غير صاحبة لقوله ﴿ ولم تكن له صاحبة ﴾ سورة الأنعام ١٠١ فإن التولد لا يكون إلا من أصلين وليس في الموجودات ما يكون وحده مولدا لشيء بل قد خلق الله تعالى من كل شيء زوجين وهو سبحانه الفرد الذي لا زوج له

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** وبين فساد قول المتفلسفة الذين يقولون لا يصدر عن الواحد إلا واحد حتى قالوا إن الواجب لم يصدر عنه أولا إلا عقل ثم بتوسط العقل صدر عقل ونفس وفلك

". (٢)

"من نظارهم يطعن في دليل إثبات واجب الوجود وكثير من محققيهم وعارفيهم يقول إن الوجود الواجب هو وجود المخلوقات

ومآل القولين واحد وهو قول فرعون الذي أنكر رب العالمين فإن فرعون وغيره لم ينكروا وجود هذا العالم المشهود فمن جعله هو الوجود الواجب أو كان قوله لا يدل إلا على ذلك كان منكرا للصانع ثم إذا كان هذا هو الوجود الواجب كان ما يلزمهم على ذلك من المحالات أضعاف ما فروا منه كما بينا ذلك **في غير هذا الموضع**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٦٨/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٦٩/٧

فمن جعله وجود كل موجود كان فيه الشهادة على نفس الوجود المحدث الكائن بعد أن لم يكن بأنه واجب ومن جعله وجود الفلك كان فيه من افتقار واجب الوجود إلى غيره ومن حدوث الحوادث بلا سبب فاعل ومن غير ذلك ما يناقض أصولهم وأصول غيرهم المتفق على صحتها ويوقعهم في شر مما منه فروا

والمقصود هنا أنه سبحانه لما قال ﴿ أفعيينا بالخلق الأول ﴾ سورة ق ١٥ لم يرد الإعياء الذي هو التعب وإنما أراد العى كما تقول العرب عيى بأمره إذا لم يهتد لوجهه وحينئذ فيكون في الآية من الدلالة على علم الخالق وحكمته ما يبين أنه خلقه بمشيئته وقدرته وحكمته وعلمه ومن كان خالقا لهذا العالم بمشيئته وقدرته وحكمته وعلمه كان بأن يقدر على إحياء الموتى أولى وأحرى

". (١)

"

والملاحدة المنكرون للمعاد تعود شبههم كلها إلى ما ينفي علم الرب تعالى أو قدرته أو مشيئته أو حكمته ونفي العي يثبت هذه الصفات فتنتفي أصول شبههم فالفلاسفة الإلهيون الذين هم أشهر هذه الطوائف بالحكمة والنظر بالعلم رهط الفارابي وابن سينا وأمثالهما عمدتهم في إنكار المعاد هو اعتقادهم قدم العالم وأن الفاعل علة تامة موجبة بالذات لايختلف فعلها فلا يجوز أن يتغير العالم لأجل ذلك

وهؤلاء في كلامهم من نفى قدرته وعلمه ومشيئته ما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** ومن أيسر ذلك أنهم في الحقيقة ينكرون أن يكون خالقا للمحدثات

وإذا كان قد عرف بضرورة العقل أن المحدثات وما فيها من التخصيص والإتقان والحكمة دل على الخالق العليم القدير الحكيم علم فساد قول هؤلاء فإن قولهم يستلزم أن تكون المحدثات كلها حدثت بلا محدث لأن العلة القديمة التامة التي جعلوها الأول لا يتأخر عنها شيء من معلولاتها فلا يكون شيء من الحوادث معلولا لها فلا يكون مفعولا لها ولا يجوز أن تكون الحوادث معلولة لعلة أخرى تامة موجبة بذاتها لأن القول في تلك

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٨٣/٧

". (١)

"سورة الأحقاف ٤ فطالبهم أولا بالطريق العقلي وثانيا بالطريق السمعي

ونظيره قوله ﴿ قل أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السماوات أم آتيناهم كتابا فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضا إلا غرورا ﴾ سورة فاطر ٤٠ وهذا باب واسع قد بسط الكلام فيه **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا التنبيه اللطيف على بعض ما في القرآن من تقرير المعاد ونفي الولد والشريك إذ كان هذا فصلا معترضا في هذا المقام

فقد تبين أن جمهور النظار من جميع الطوائف يجوزون أن تحصل المعرفة بالصانع بطريق الضرورة كما هو قول الكلابية والأشعرية وهو مقتضى قول الكرامية والضرارية والنجارية والجهمية وغيرهم وهو قول طوائف أهل السنة من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم

وإنما ينازع في ذلك من ينازع من القدرية كالمعتزلة ونحوهم مع أنهم متنازعون في ذلك بل كثير من أهل الكلام بل

". (٢)

"يتقدم ذلك شك وطلب وقد يكون عالما به ومع هذا ينظر في دليل آخر لتعلقه بذلك الدليل فتوارد الأدلة على المدلول الواحد كثير لكن هؤلاء لزمهم المحذور لأنهم إنما أوجبوا النظر لكون المعرفة لا تحصل إلا به فلو كان الناظر عالما بالمدلول لم يوجبوا عليه النظر فإذا أوجبوه لزم انتفاء العلم بالمدلول فيكون الناظر طالبا للعلم فيلزم أن يكون شاكا فصاروا يوجبون على كل مسلم أنه لا يتم إيمانه حتى يحصل له الشك في الله ورسوله بعد بلوغه سواء أوجبوه أو قالوا هو من لوازم الواجب

ومن غلطهم أيضا أنه لو قدر أن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر فليس من شرط ذلك تأخر النظر إلى البلوغ بل النظر قبل ذلك ممكن بل واقع فتكون المعرفة قد حصلت بذلك النظر وإن لم يكن واجبا كما لو

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٨٤/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩٥/٧

تعلم الصبي أم الكتاب وصفة الصلاة قبل البلوغ فإن هذا التعلم يحصل به مقصود الوجوب بعد البلوغ والنظر إنما هو واجب وجوب الوسائل فحصوله قبل وقت وجوبه أبلغ في حصول المقصود

ونظير ذلك أن يتوضأ الصبي قبل البلوغ والبالغ قبل دخول وقت الصلاة فيحصل بذلك مقصود الوجوب بعد البلوغ والوقت

والكلام في هذه المسألة له شعب كثيرة وقد تكلم عليها **في غير هذا الموضع** والمقصود هنا بيان طرق كثير من أهل العلم في تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وتحقيق هذه المسألة يتعلق بمسائل منها أن

". (١)

"

والله تعالى فطر عباده على محبته ومعرفته وهذه هي الحنيفية التي خلق عباده عليها كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا

وقد قال تعالى ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ﴾ سورة الروم ٣٠

وقال صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهية بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء والكلام في هذه الأمور مذكور **في غير هذا الموضع**

ومن المسائل المتعلقة بهذا الباب أن العلم والإيمان واجب على الناس بحسب الإمكان فالجمل التي فرض الله تعالى على الخلق كلهم الإقرار بها مما يمكنهم معرفتها وأما التفاصيل ففيها من الدقيق ما لا يمكن أن يعرفه إلا بعض الناس فلو كلف بقية الناس معرفته كلفوا ما لا يطيقون ولهذا لم يجب على كل أحد أن يسمع كل آية في القرآن ويفهم معناها وإن كان هذا فرضا على الكفاية

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧/٤٢١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٧/٤٢٦

"سورة الحجرات ١٤ ١٥

وهؤلاء قد قالت طائفة إنهم أسلموا ظاهرا مع كونهم منافقين وقال الأكثرون بل كانوا مسلمين غير منافقين ولا واصلين إلى حقيقة الإيمان فإنه قد قال فيهم ﴿ وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا إن الله غفور رحيم ﴾ سورة الحجرات ١٤

والمنافق عمله حابط لا يتقبله الله ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وغير ذلك من الأحاديث التي تكلم عليها **في غير هذا الموضع** فإن مسألة الإيمان والكفر والنفاق متعلقة بمسألة أول الواجبات ووجوب النظر وبالفاسق الملي وتكفير أهل البدع وغير ذلك من المسائل التي تكلم عليها الناس

". (١)

"يتفاضل فمذهب الجمهور أنه يتفاضل وهو قول أكثر أصحاب أحمد وغيرهم من العلماء كالتميمي والقاضي وأبي الخطاب وغيرهم من العلماء

وقالت طائفة لا يتفاضل وهو قول أكثر أصحاب الأشعري وابن عقيل وغيرهم

وهو يشبه تنازعهم في أن بعض الواجبات هل تكون أوجب من بعض فابن عقيل وغيره ينكرون التفاضل في هذا وجمهور الفقهاء يجوزون التفاضل في هذا والكلام على هذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أن الذين يقولون بوجوب النظر والاستدلال على الأعيان أو يقولون إن الإيمان لا يصح إلا به لأن المعرفة واجبة والمعرفة لا تتم إلا به فقول جمهورهم إن المراد بذلك هو العلم الذي يقوم بالقلب لا العبارة عنه ولايوجبون نظم الدليل بالعبارة ولا القدرة على جواب المعارض ويقولون إن العلم بالدليل أمر متيسر على العامة وإن العامة المؤمنين قد حصل لهم في قلوبهم النظر والاستدلال المفضي إلى العلم وإن لم يكونوا قادرين على نظم الدليل وبيانه بالعبارة

وهذا موجود في عامة ما يقوم بالنفس من علم وحب وبغض

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤٣٦/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤٥٢/٧

"

ففي هاتين الآيتين بين سبحانه أن الإيمان والهدى حصل بالوحي النازل لا بمجرد العقل الذي كان حاصلا قبل الوحي

والناس متنازعون في المعرفة هل حصلت بالشرع أو بالعقل وهل وجبت بهذا أو بهذا

والنزاع في هاتين المسألتين موجود بين عامة الطوائف من أصحاب أحمد وغيره

فإن الناس لهم في العقل هل يعلم به حسن الأشياء وقبحها والوجوب والتحريم قولان مشهوران أحدهما أنه لا يعلم به ذلك وهو قول الأشعري وأصحابه وابن حامد والقاضي أبي يعلى والقاضي يعقوب وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم من أصحاب أحمد وكثير من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما

والثاني أنه يعلم ذلك وهذا قول المعتزلة والكرامية وغيرهم وهو قول أبي الحسن التميمي وأبي الخطاب وغيرهما من أصحاب أحمد وذكر أبو الخطاب أنه قول جمهور العلماء وهو قول كثير من أئمة الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم كأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني وأبي نصر السجزي وقول كثير من أصحاب مالك والشافعي وهو الذي ذكره أصحاب أبي حنيفة وذكروه عن أبي حنيفة نفسه

وقد بسط الكلام على هذه المسألة وما فيها من التفصيل في غير هذا الموضع وكذلك المعرفة هل تحصل بالعقل أو بالشرع فيها

". (١)

"يكون صوابا ولكن ثم طرق أخرى غير ذلك الطريق فيجيء من سلك غير ذلك الطريق يبطله بالكلية ويرد ما فيه من الصواب

وقد تكلمنا على مسألة تحسين العقل وتقبيحه في غير هذا الموضع وفصلنا القول فيها وبينا منشأ الغلط فإن الطائفتين اتفقوا على أن الحسن والقبح باعتبار الملائمة والمنافرة قد يعلم بالعقل والملائمة تتضمن حصول المحبوب المطلوب المفروح به والمنافرة تتضمن حصول المكروه المحذور المتأذى به

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧/٤٥٧

وهذا الذي اتفقوا عليه حق لكن توهموا بعد هذا أن الحسن والقبح الشرعي خارج عن ذلك وليس الأمر كذلك بل هو في الحقيقة يعود إلى ذلك لكن الشارع عرف بالموجود وأثبت المفقود فتحسينه إما كشف وبيان وإما إثبات لأمور في الأفعال والأعيان

وعلى قول من يجعل الأحكام صفات ثابتة للأفعال وللأعيان فالتحسين الشرعي يتضمن أن الحسن ما حصل به الحمد والثواب والقبح ما حصل به الذم والعقاب ومعلوم أن الحمد والثواب ملائم للإنسان والذم والعقاب مناف للإنسان

وكذلك توهم من توهم من الطائفتين أن إثبات ذلك في حق الله تعالى ممتنع لكون هؤلاء المتوهمين لم يفرقوا بين الإرادة والمحبة

". (١)

"

والرضا بل جعلوا كل مراد محبوبا مرضيا ثم قال هؤلاء الكفر والفسوق والعصيان ليس محبوبا باتفاق المسلمين فلا يكون مرادا فيكون وقوع ذلك بدون إرادته فيكون في ملكه ما لا يريده فيكون ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون

وقال هؤلاء بل هو مريد لكل حادث فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن والكفر والفسوق والعصيان مراد له فيكون محبوبا مرضيا فيكون محبا راضيا بالكفر والفسوق والعصيان فهؤلاء سووا بين المأمور والمحظور في أن الجميع محبوب مرضي فلزمهم تعطيل الأمر والنهي والوعد والوعيد وإن لم يلتزموه

وأولئك قالوا يكون ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون فلزمهم أن يكون عاجزا مغلوبا وإن كانوا لا يكرمون عجزه فهؤلاء لم يجعلوا لله الملك وأولئك لم يجعلوا له الحمد والله تعالى له الملك وله الحمد هؤلاء أرادوا إثبات ألهيته وأنه معبود محمود حكيم عادل فقصروا في ذلك ونقصوه موجب ربوبيته وقدرته ومشيئته وهؤلاء أثبتوا موجب ربوبيته وقدرته ومشيئته لكنهم نقصوا موجب ألهيته وحكمته ورحمته وحمده وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٢

". (١)

"

والمقصود هنا التنبيه على منشأ النزاع في الوجوب كما نبهنا على النزاع في ترتيب الوجوب وأما الحصول فكثير من الناس يقول المعرفة لا تحصل إلا بالعقل وقد يسرف هؤلاء حتى لا يثبتوا أشياء من صفات الله تعالى لا نفيا ولا إثباتا إلا بالعقل وصرح هؤلاء بأنه لا يستدل بنصوص الرسل على شيء من صفات الله تعالى لا إثباتا ولا نفيا كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة ومن اتبعهم من متأخري الأشعرية ويجعلون أصول الدين هي العقليات المحضة التي لا تعلم بالسمع ثم قد يعينون من الطرق العقلية ما هو باطل عقلا وشرعا كطريقة الأعراض وطريقة التركيب وطريقة الاختصاص وإلى هذه الثلاث تعود جميع أصول النفاة ويقابلهم آخرون فيقولون المعرفة لا تحصل إلا بالسمع ولا تحصل بالعقل وربما قالوا إنه لا يمكن حصولها بالعقل وقد بينا **في غير هذا الموضع** أن الأدلة العقلية والسمعية متلازمة كل منهما مستلزم صحة الآخر فالأدلة العقلية تستلزم صدق الرسل فيما أخبروا به والأدلة السمعية فيها بيان الأداة العقلية التي بها يعرف الله وتوحيده وصفاته وصدق أنبيائه

ولكن من الناس من ظن أن السمعيات ليس فيها عقلي والعقليات

". (٢)

"المصنفين والمعلمين الأدلة العقلية التي تبين لهم الحق فاستفادتهم ذلك من كلام الله اكمل وافضل

فتلك الأدلة عقلية باعتبار ان العقل يعلم صحتها إذا نبه عليها وهي شرعية باعتبار ان الشرع دل عليها وهدى اليها فعلى هذا التقدير تكون الدلائل حينئذ شرعية عقلية

وعلى هذا فقد يقال الأدلة الشرعية نوعان عقلى وسمعى فالعقلى ما دل الشرع عليه من المعقولات والسمعى ما دل بمجرد الأخبار وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** ان ائمة النظار معترفون باشتمال القرآن على الدلائل العقلية واما على اصطلاح اولئك فكثيرا ما يعنون بالدليل الشرعي الدليل السمعي الخبرى وهو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٣/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٤/٨

مجرد خبر الشارع الصادق فعلى اصطلاحهم ينازعهم الناس في تلك المقدمات العقلية التي زعموا ان المعرفة لا تحصل إلا بها

فأما المقدمة الأولى وهي قولهم ان المعرفة لا تحصل مبتدأة في النفس بل لا بد لها من طريق فهي من موارد النزاع فإذا قيل لهم انها قد تحصل في النفس مبتدأة لم يكن لهم على نفي ذلك دليل إلا مجرد الاستقراء الذي هو إما فاسد واما ناقص

وقولهم ان النفوس العقلاء تتشوف إلى الاستدلال يقول لهم المنازعون لا نسلم ان جميع العقلاء كذلك بل جمهور العقلاء

". (١)

"

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتي يموت

وقد بسطنا الكلام على مسالة الرؤية **في غير هذا الموضع** وبينا أن النصوص عن الامام احمد وامثاله من الأئمة هو الثابت عن ابن عباس من انه يقال رآه بقلبه أو رآه بفؤاده

واما تقييد الرؤية بالعين فلم يثبت لا عن ابن عباس ولا عن احمد

والذي في الصحيح عن أبي ذر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك قال

نور اني أراه وقد روى احمد باسناده عن أبي ذر انه رآه بفؤاده واعتمد احمد على قول أبي ذر لان ابا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه المسالة واجابه وهو اعلم بمعنى ما اجابه به النبي صلى الله عليه وسلم فلما اثبت انه رآه بفؤاده دل ذلك على مراده

". (٢)

"ينصره شيخه القاضي أبو يعلى فصار يثبت الحكمة والتعليل من حيث الجملة ويقر بالعجز عن التفصيل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤٢/٨

والقاضي أبو حازم بن القاضي أبي يعلى في كتابه المصنف في أصول الدين الذي رتبه ترتيب محمد بن الهيصم في كتابه المسمى = بجمل المقالات يسلك مسلك من أثبت الحكمة والمصلحة العامة التي تجب مراعاتها وإن أفضى ذلك إلى مفسدة جزئية كما يشهد ذلك في المخلوقات والمأمورات وهذا مذهب الفقهاء في تعليل الشرعيات وهو مذهب كثير من النظار أو أكثرهم في تعليل المخلوقات كما ذهب إلى ذلك الكرامية والفلاسفة وغيرهم من الطوائف وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**

ولم يرد ابن عقيل بقوله وقد درج الصدر الأول على ما درج عليه الأنبياء من هذه الإقناعيات والإقناعيات تكون في الأدلة الدالة على العلم بإثبات الصانع وإثبات الصفات له والمعاد ونحو ذلك فإن تلك عند ابن عقيل وأمثاله برهانيات يقينيات فكيف يجعلها عند

". (١)

"

فتبين بذلك أن طريقة أولئك النظار من متكلمة المسلمين مع كونهم سلكوا فيها من التطويل والتبعيد مالا يحتاج اليه بل ربما كان فيه مضرة خيرا من طريقه هؤلاء الذين استدلوا بترجيح أحد طرفي الممكن

ثم أن ابن سينا وأمثاله كانوا خيرا فيها من الرازي والآمدي وأمثالهما والرازي فيها خير من الآمدي كما قد ذكر **في غير هذا الموضع** وهذا لو قدر أن هذه الطريقة طريقة ابن سينا ومن اتبعه كالرازي ونحوه طريقة صحيحة فكيف إذا كانت باطلة كما قد بسط الكلام عليها **في غير هذا الموضع** وبينا أن هذه الطريقة لا تدل على إثبات وجود واجب ثابت في الخارج مغاير للممكن اصلا ولو دلت على ذلك لم تدل على أنه مغاير للأفلاك ونحوها

ولهذا كان من سلك هذه الطريقة لا يمكنه أن يثبت بها الصانع ولو اثبت بها الصانع لم يمكنه أن يجعله شيئا غير الافلاك فضلا عما يدعونه من نفي التركيب الذي جعلوه دليلا على نفي الصفات

وذلك أن هؤلاء بنوا هذه الطريقة على أن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن وان الممكن لا بد له من واجب فاحتاجوا إلى شيئين إلى حصر القسمة في الواجب والممكن وان الممكن يستلزم الواجب

ولفظ الواجب فيه اجمال قد يراد به الموجود بنفسه الذي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥٦/٨

". [1]

"مغاير للأفلاك إلا بدعوى أن الواجب لا يكون مركبا لأن المركب يفتقر إلى أجزائه وما افتقر إلى أجزائه لم يكن واجبا

ومعلوم أن هذا إنما ينفي وجوب واجب بمعنى انه منفرد ليس بصفة ولا موصوف وأن مثل هذا يمتنع أن يكون موصوفا مع أن الغرض أنه ليس بموصوف ولكن هذا الواجب لم يقم دليل على وجوده بل ولا على امكانه وانما يقوم الدليل على امتناعه وألا فإذا قيل أن الموصوف مركب والمركب مفتقر إلى أجزائه فالافتقار هنا لا يجوز أن يراد به افتقار المفعول إلى فاعله والمعلول إلى علته الفاعله وانما يراد به انه يلزم من وجود المركب وجود أجزائه فيلزم من وجود الذات لمتصفه بصفات وجود الذات والصفات

وهذا لا محذور فيه وحقيقته انه يلزم من كون الشيء موصوفا كونه موصوفا ومن كونه مركبا كونه مركبا وهذا كلام صحيح وليس فيه ما يدل على امتناع ذلك وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

وقد تفطن الغزالي وغيره لبعض ما به يفسد كلامهم وقد تكلمنا على ذلك وعلى أنواع أخر مما يتبين به بطلان كلامهم

والمقصود هنا بيان أن طريقة أولئك خير من طريقة هؤلاء وهذا كله ما يبين أن كل من كان إلى الإسلام اقرب فإن عقلياته في الأمور الإلهية اصح من عقليات من كان على الإسلام ابعد منه إلا حيث يكون قد ابتع في عقلياته من هو عن الإسلام ابعد منه هذا كله بين

". [2]

"لمن تدبره ومن تدبر كلام هؤلاء وكلام هؤلاء وجد كلام متكلمي المسلمين خيرا من كلام متكلمي الفلسفة ومتبعيهم

وهذه الطريقة هي طريقة ابن سينا واتباعه لم يسلكها أرسطو وقدماء الفلاسفة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٣/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٦/٨

وقد قال ابن سينا في الاشارات ما حقه في نفسه الإمكان فليس يصير موجودا من ذاته فإنه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن فإن صار أحدهما اولى فلحضور شيء أو غيبته فوجود كل ممكن الوجود من غيره

فقوله ما حقه الإمكان فليس يصير موجودا من ذاته قضية صحيحة وهي بينة بنفسها فإن الممكن هو الذي يكون وجوده بنفسه فإذا قيل مالا يكون وجوده بنفسه فوجوده من غيره كان هذا من القضايا البينة ولكن هذالا يعرف بل ولا يثبت إلا في الأمور الحادثة التي تكون موجودة تارة ومعدومة أخرى كما اعترف هو وسلفه وسائر العقلاء بأن ما يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثا وقد ذكرنا ألفاظه وألفاظ غيره **في غير هذا الموضع** ولم يمكنهم اقامة دليل على الافتقار إلى الفاعل إلا في المحدث

واما استدلاله على ذلك بقوله فليس وجوده في ذاته أولى من

". (١)

"

المحضة الذين يقولون أن العالم واجب الوجود بذاته وسيأتي ذكر ذلك أن شاء الله تعالى

الوجه الثاني الذي أبطل به أبو حامد طريقهم انها مبنية على ابطال علل ومعلولات لا نهاية لها وقد ألزمهم انهم لا يمكنهم ابطال ذلك مع قولهم بثبوت حوادث لا تتناهى كما قد ذكره

وابن سينا والرازي والآمدي إنما اثبتوا واجب الوجود بناءا على هذه المقدمة فكان ما ذكره أبو حامد ابطالا لطريق هؤلاء كلهم والآمدي وافق أبا حامد على ضعف الحجة في نفي النهاية عن العلل فلا جرم لم يقرر في كلامه إثبات واجب الوجود بل قرره في كتاب الافكار بطريق افسدها في كتاب رموز الكنوز وقد بينا بطلان اعتراضه **في غير هذا الموضع**

وليس فيما ذكره أبو حامد والامدي ابطال لطريقة المعتزلة ومن وافقهم على أن تخصيص الحدوث بأحد الزمانين لا بد له من مخصص فإن تلك لا تفتقر إلى ابطال التسلسل في العلل والمعلولات

ومدار كلام أبي حامد على أنه لا فرق بين نفي النهاية في الحوادث ونفيها في العلل وأنتم تجوزونها في الحوادث فجوزوها في العلل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٧/٨

والناس لهم في هذا المقام قولان أحدها قول من يبطل عدم

". (١)

"النهاية فيهما جميعا مثل كثير من أهل الكلام المعتزلة ومن وافقهم ثم من هؤلاء من يبطل عدم النهاية في الأزل والابد كقول جهم العلاف وأكثرهم يبطلونها في الأزل دون الابد لأن من دين المسلمين دوام نعيم الجنة لا إلى نهاية ولهذا قال جهم بانقاطع نعيم الجنة وقال العلاف ببطلان حركاتهم

والثاني قول من يبطل عدم النهاية في الفاعلين والعلل دون الحوادث والاثار كما هو قول جمهور الفلاسفة من القائلين بحدوث العالم والقائلين بقدمه وهو قول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية وهو قول جمهور أهل الحديث وأئمة السنة

وما ذكره أبو حامد من الكلام على بطلان حجة من ينفي عدم النهاية وهو انه لا يلزم أن ما صدق على الآحاد صدق على الجميع كما قاله هؤلاء في الحوادث بخلاف ما قاله أبو الحسين البصري وغيره من أهل الكلام من أنه ما صدق على الآحاد صدق على الجميع ثم سوى أبو حامد بين الامرين

وقد تكلمنا **في غير هذا الموضع** على الفرق بين الامرين وهو أن الوصف إذا ثبت للجميع كثبوته للأفراد كان حكم الجميع حكم أفراده وان لم يكن ثبوته للجميع كثبوته للأفراد لم يلزم أن يكون

". (٢)

"الوجوب معلولة لعلة أخرى وهلم جرا ولم يكن على هذا التقدير معنا ما يدل على امتناع هذا التسلسل لأن مضمونه إثبات أمور واجبة ضرورية كل منها له علة والجملة كلها واجبة ضرورية مع كونها وكون كل منها معلولا وهو الممكن بهذا الاصطلاح المتأخر إذ الممكن عندهم يكون ضروريا واجب الوجود ممتنع العدم مع كونه معلولا لغيره فلا يمتنع على هذا التقدير وجود علل ومعلولات كل منها واجب ضروري ويسمى ممكنا باعتبار أنه معلول وإن كان ضروريا واجب الوجود لا باعتبار أنه محدث مفتقر إلى فاعل

وحقيقة الأمر أنهم قدروا أمورا متسلسلة كل منها واجب الوجود ضروري يمتنع عدمه وكل منها معلول وسموه باعتبار ذلك ممكنا وقالوا إنه يقبل الوجود والعدم وحينئذ فلا يمكنهم إثبات افتقار واحد منها إلى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٨/٨

علة فضلا عن افتقارها كلها لأن التقدير أنها جميعها ضرورية الوجود لا تقبل العدم ومثل هذا يعقل افتقاره إلى فاعل ويعود الأمر إلى الممكن الذي أثبتوه وهو الضروري الواجب الوجود القديم الأزلي هل يفتقر إلى فاعل ومرجح يرجح وجوده على عدمه

وقد عرف أنه ليس لهم على ذلك دليل بل جميع العقلاء يقولون إن هذا لا يفتقر إلى فاعل ولهذا لما بنوا إثبات واجب الوجود على إثبات هذا الممكن كما فعله ابن سينا والرازي والآمدي وغيرهم لم يمكنهم إقامة دليل على أن هذا الممكن بهذا التفسير يفتقر إلى فاعل وورد على هذا الممكن من الأسولة ما لم يمكنهم الجواب عنه كما قد ذكر بعض ذلك **في غير هذا الموضع**

". (١)

"

وهذا الأصل الذي بنوا عليه كلامهم وهو أن الممكن قد يكون قديما أزليا ضروريا واجبا بغيره وأن الواجب الضروري القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه أزلا وأبدا ينقسم إلى واجب بنفسه وإلى ممكن بنفسه واجب بغيره هو مما ابتدعه ابن سينا وخالف فيه عامة العقلاء من سلفه ومن غير سلفه

وقد صرح أرسطو وسائر الفلاسفة أن الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثا وأن الدائم القديم الأزلي لا يكون إلا ضروريا لا يكون محدثا

وابن سينا واتباعه وافقوهم على ذلك كما ذكروا ذلك في المنطق في غير موضع كما قد ذكرت ألفاظه وألفاظ غيره **في غير هذا الموضع** من كتابه المسمى بالشفاء وغيره

لكن ابن سينا وأتباعه تناقضوا بسبب أنهم لما وجدوا المتكلمين قد قسموا الموجود إلى واجب وممكن والممكن عندهم هو الحادث سلكوا سبيلهم في هذا التقسيم وأدخلوا في الممكن ما هو قديم أزلي ونسوا ما ذكروه **في غير هذا الموضع** من أن الممكن لا يكون إلا محدثا

وكان ما ذكره هؤلاء وسائر العقلاء دليلا على أن ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن لما ثبت أنه ليس واجب الوجود موجودا بنفسه إلا الله وحده وأن ما سواه مفتقر إليه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٧٨/٨

وكان ما ذكره أرسطو وسائر العقلاء مبطلا لما ذكره ابن سينا وأتباعه في الممكن وتناقضوا فيه وكان ما ذكره ابن سينا وأتباعه من العقلاء في الواجب بنفسه مبطلا لما ذكره أرسطو وأتباعه وابن رشد أيضا من

". (١)

"الأمر إلى ضروري بغير علة إلى أن يبين أن الأمر في الجملة الضرورية التي من علة ومعلول كالأمر في الجملة الممكنة

قلت ولفظ الممكن إذا قيل فيه يمكن أن يوجد ويمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد فهذا لا يكون إلا إذا كان معدوما كما ذكر ابن رشد انه اصطلاح الفلاسفة فأما كل ما يمتنع عدمه فليس بممكن بهذا الاعتبار أن يكون ممكن الوجود والعدم بل هذا واجب الوجود سواء قيل انه واجب بنفسه أو واجب بغيره ما هو واجب بغيره أزلا وأبدا فكونه ممكنا يفتقر إلى دليل فتقسيم الموجود إلى واجب وممكن بهذا الاعتبار لا بد له من دليل كما ذكر ابن رشد بخلاف المعدوم الذي يمكن وجوده فهذا يعلم انه ممكن ولهذا كان ابن سينا ومن سلك طريقته محتاجين إلى إثبات كون الافلاك ممكنة بنفسها لا واجبة بنفسها

وهذا وان كان حقا لكن دليلهم عليه في غاية الضعف فانه مبنى على أن كل جسم ممكن ودليلهم عليه ضعيف جدا كما قد بين في غير هذا الموضع وقد بين ضعفه أبو حامد ووافقه ابن رشد مع عنايته بالرد عليه على ضعف هذه الطريق

والتحقيق أن هذا يسوغ تسميته ممكنا في اللغة باعتبار انه بنفسه لا

". (٢)

"يوجد لكن ما كان كذلك لا يكون إلا محدثا فيسمى ممكنا باعتبار ويسمى محدثا باعتبار والامكان والحدوث متلازمان واما تسمية ما هو قديم ازلى يمتنع عدمه ممكنا يمكن وجوده وعدمه فهذا لا يعرف في عقل ولا لغة وإن قدر أنه حق فالنزاع هنا لفظى لكن إذا عرفت الاصطلاحات زالت اشكالات كثيرة تولدت من الاجمال الذي في لفظ الممكن كما قد بسط في غير هذا الموضع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/١٨٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٠٠

واختلاف الاصطلاح في لفظ الممكن هنا غير اختلاف الاصطلاح في الممكن العام الذي هو قسيم الممتنع والممكن الخاص الذى هو قسيم الواجب والممتنع بل نفس الممكن الخاص على هذا الاصطلاح المذكور عن القدماء إنما هو في المحدث الذي يمكن وجوده وعدمه

واما ما يقدر واجبا بغيره دائما فذاك لا يسمى ممكنا بهذا الاصطلاح

واما على اصطلاح ابن سينا واتباعه وهو كون الممكن ما له علة قال ابن رشد فما له علة ينقسم إلى ممكن وضوري فالضروري هو الذي لا يمكن عدمه بل هو واجب دائما بعلة وهذا مما يقوله الفلاسفة في الافلاك والممكن الحقيقي هو الحادث

". (١)

"والشيء المشتاق إليه معلول له من جهة تلك العلة وفي تلك الحركة وحركة كل واحد من الأجسام فتشتاق كلها وترتفع إلى محرك أول لا يتحرك

وهذا لم يذكر حجة على أن المبدأ الأول هو الآمر بالحركات فإن كان قصد أن أمره لها بمعنى كونه متشبها به محبوبا لها كما ذكر أرسطو فقد ذكر طريقة أرسطو بعينها وقد تكلمنا عليها **في غير هذا الموضع** وبينا ما فيها من النقض والتقصير عن إثبات واجب الوجود وأنها تدل على أن هؤلاء القوم من أبعد الخلق عن معرفة الله تعالى

وكذلك كلام هذا الرجل ليس فيه إثبات الصانع كما ليس ذلك في كلام أرسطو وفيه باطل وتناقض من وجوه

أحدهما أنه جعل الحركة تارة لا قوام للسماوات إلا بها كما ذكر ذلك أرسطو حيث قال إنه لا وجود لها إلا في قبول الأمر وطاعة

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٠١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢١٧/٨

وجودها منفكة عن الأعيان وهؤلاء ظنوا أيضا أن الأعيان الموجودة تقارنها كليات مغايرة للأعيان وهو أيضا غلط فإن كل هذه الأمور الكلية إنما ثبوتها في الأذهان لا في الأعيان وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أن العقول المفارقات التي أثبتوها هي من جنس هذه الكليات ولهذا يصرحون بأن العلم هو العالم حتى في واجب الوجود قالوا إنه هو العلم وإنه العالم وإن العلم هو القدرة فجعلوا نفس الذات الموصوفة هي الصفة وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع**

ثم إنهم أثبتوا واجب الوجود بطريق الحركة وأنه لا بد لها من محرك والمحرك هو المحبوب عندهم الذي يحب التشبه به لا تحب ذاته لأن الحركة الإرادية لا بد لها من ذلك وادعوا أنه لا بد من محرك لا يتحرك وقد بين فساد هذا **في غير هذا الموضع** من هذا الكتاب

". (١)

"

ومن المعلوم أن احتياج العقول والافلاك إلى الواجب بذاته أعظم من حاجة ما دونها اليها فكيف يقال في هذا لا يوجد إلا به ويقال في ذلك لا يوجد إلا بقبول الأمر

ومن المعلوم أن ما يظهر من تأثير الافلاك في الأرض إنما هو في بعض احوالها كما ذكره من تأثير قرب الشمس وبعدها والليل والنهار

ومن المعلوم بالحس أن هذا ليس وحده مستقلا بإبداع ما في الأرض وانما هو من جملة الاسباب التي بها يتم كما يفتقر الحيوان والنبات إلى الريح وافتقارها إلى ذلك اعظم من افتقارها إلى الشمس وكما تفتقر إلى الأرض والتراب وغير ذلك من الاسباب

وبالجملة هذه الطريق التي سلكها هؤلاء مبنية على ثلاث مقدمات أن الافلاك لا تقوم إلا بالحركة وان الحركة لا تقوم إلا بآمر منفصل أو محبوب منفصل يحب التشبه به فالافلاك لا تقوم إلا بذلك ثم إذا كانت لا تقوم إلا بذلك لزم أن تكون جميع اعيانها وصفاتها صادرة عنه وهم لم يقرروا ذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٢٠

وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع** لكن يمكن تقريره بأن يقال إذا كان قوامها بحركتها وقوام حركتها به فقوامها به واذا كان قوامها

." (١)

"غير هذا الموضع لما ذكر النزاع في مسألة الصنع والابداع وحدوث العالم

قال في آخره فهذه هي المذاهب واليك الاعتبار بعقلك دون هواك بعد أن تجعل واجب الوجود واحدا

والرازي لم يعرف وجه وصيته فقال أن كان المقصود منه الأمر بالثبات على التوحيد فإنه يكون كلاما أجنبيا عن مسألة الحدوث والقدم وان كان المقصود منه إنما هي المقدمة التي يظهر منها الحق في مسألة القدم والحدوث فهو ضعيف لأن القول بوحدة واجب الوجود لا تأثير له في ذلك أصلا لأن القائلين بالقدم يقولون ثبت اسناد الممكنات بأسرها إلى واجب الوجود لذاته فسواء كان الواجب وحدا أو أكثر من واحد لزم من كونه واجبا دوام آثاره وأفعاله وأما القائلون بالحدوث فلا يتعلق شيء من أدلتهم بالتوحيد والتثنية فثبت انه لا تتعلق مسألة القدم والحدوث بمسألة التوحيد

قلت ليس مراد ابن سينا بالتوحيد التوحيد الذي جاءت به الرسل وهو عبادة الله وحده لا شريك له مع ما يتضمنه من أنه لا رب لشيء من الممكنات سواه فإن اخوانه من الفلاسفة من أبعد الناس عن هذا

." (٢)

"به فكان ابطال ما الحدوا به في توحيد الله تعالى يهدم اصول ضلالهم

وايضا فالمقالات التي أبطلها ابن سينا في مسألة حدوث العالم وقدمه بنى ابطالها على هذا التوحيد الذي هو نفي الصفات فكان هذا عصمته التي لا بد له منها

وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** أن ابن سينا ذكر مقالات الناس في مسألة الحدوث والقدم ولم يذكر مقالة اساطين الفلاسفة المتقدمين كما لم يذكر مقالة الأنبياء والمرسلين والمقالات التي حكاها من الباطل إنما احتج على ابطالها بما لا حجة له فيه فقال اوهام وتنبيهات قال قوم أن هذا الشيء المحسوس

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٤٦

موجود لذاته واجب لنفسه لكنه إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا وتلوت قوله تعالى ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ سورة الانعام ٧٦ فإن الهوي في حظيرة الإمكان أفول ما

". (١)

"وجميع ما ذكروه ليس فيه ما يدل على قدم شيء بعينه من العالم أصلا وإنما غايتهم أن يدلوا على قدم نوع الفعل وأن الفاعل لم يزل فاعلا وأن الحوادث لا أول لها ونحو ذلك مما لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم وهذا لا يخالف شيئا من نصوص الأنبياء بل يوافقها

وأما النصوص المتواترة عن الأنبياء بأن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وأن الله خالق كل شيء فكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن فلا يمكن أحدا أن يذكر دليلا عقليا يناقض هذا وقد بسط هذا في غير هذا الموضع

وهذه مسألة حدوث العالم أعظم عمد الفلاسفة فيها التي عجز المتكلمون عن حلها ليس فيها ما يدل على قدم شيء من العالم أصلا ولهذا كان ما أقامه الناس من الأدلة على أن كل مفعول فهو محدث كائن بعد أن لم يكن وكل ما سوى الله مفعول فيكون محدثا لا يناقض ذلك وإنما يناقض ذلك أصل الجهمية والمعتزلة حيث قالوا إن الله كان ولا يتكلم بشيء ولا يفعل شيئا بل كان الكلام والفعل عليه ممتنعا لا مقدورا له في الأزل ثم إنه صار ذلك ممكنا مقدورا بدون تجدد شيء فحدث الكلام والفعل بدون سبب أوجب حدوث ذلك أصلا

ثم قال أئمة هذه الطريقة وهو الجهم وأبو الهذيل بأنه لا بد من فناء الفعل وفناء الحركات كلها زاد الجهم وبفناء العالم كله الجنة

". (٢)

"أخر فان العرش أيضا مخلوق كما أخبرت بذلك النصوص وأتفق على ذلك المسلمون فأساطين الفلاسفة المتقدمون كانوا فيما نقل الناقلون عنهم قولهم يوافق هذا لم يكونوا يقولون بقدم العالم فإن هذا قول ليس عليه دليل أصلا مع أنه في غاية الفساد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٤٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٨٠

وحقيقته أن الصانع لم يصنع شيئا وأن الحوادث تحدث بلا محدث بل حقيقته أن هذا العالم واجب الوجود وأنه ليس له مبدع

وأرسطو إنما أثبت له علة غائية يتشبه الفلك بها واستدل عليه بكون حركة الفلك عنده اختيارية فلا بد لها من غاية وقال إن العلة الأولى تحرك الفلك كما يحرك المعشوق عاشقه والمعشوق في الحقيقة ليس له قصد ولا علم ولا فعل في تحريك العاشق بل ذاك لمحبته يتحرك إليه فكيف وحقيقة قولهم أنه يتحرك للتشبه به كما يتحرك المأموم للتشبه بإمامه فهكذا يقولون إن الفلك يتحرك للتشبه بالعلة الأولى

وقد بينا فساد قوله وحكينا ما ذكره أصحابه من أقواله وما فيها من الفساد **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أن يعلم العقلاء أنه مخالف لصريح العقل ليس من دين المسلمين كما أنه من خالف كتاب الله وسنة رسوله أو إجماع السابقين ليس من دين المسلمين فليس في دينهم الصحيح لا ما يخالف صحيح المنقول ولا ما يخالف صريح المعقول ولا ما يناقض صحيح المنقول وصريح المعقول

". (١)

"

فمن قال أن العلم باثبات الصانع وتصديق رسله موقوف عليها فقد ظهر خطؤه عقلا لكل أحد كما علم مخالفته لدين الإسلام بالضرورة

فإنه من المعلوم بالاضطرار أن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ما دعوا احدا من الناس إلى الإقرار بالخالق وبرسله بهذه الطريق ولا استدلوا على أحد بهذه الحجة بل ولا سلكوا هم في معرفتهم هذه الطريق ولا حصلوا العلم بهذا النوع من النظر والاستدلال المبتدع المحدث الذي قد اغنى الله عنه وظهر الغنى عنه لكل عاقل

ثم معرفة فساد هذه الطريق عقلا هو ألطف من العلم بالغنى عنها ولهذا يظهر الغنى عنها لخلق كثير قبل أن يظهر لهم فسادها

وقد ذكر من الكلام على مقدماتها وفسادها وطعن بعض اهلها في بعض وافسادهم لمقدماتها وبيان فسادها بصريح العقل **في غير هذا الموضع** ما ينبه على المقصود

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٩٠

والمقصود هنا التنبيه على أن العلم بافتقار المحدث إلى المحدث والمفعول إلى الفاعل هو من العلوم الضرورية البديهية وهو أظهر وأقوى مما استدل به عليه القاضي وأمثاله من كون تخصيص الحدوث بوقت دون وقت لا بد له من مخصص

". (١)

"

وقالت طائفة ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا بل تقبل التجزؤ إلى اجزاء لا تتجزأ

وقالت طائفة ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا ولا تتجزأ إلى غير غاية بل إذا صغرت الأجزاء انقلبت إلى اجسام اخر مع كونها في نفسها يتميز منها جانب عن جانب

فهؤلاء لا يقولون بقبول الانقسام إلى غير نهاية ولا بوجود مالا يقبل الانقسام بل كل ما وجد يقبل الانقسام لكنه يستحيل إلى جسم آخر في حال تميز جانب منه عن جانب فلا يوجد فيه انقسام إلى غير نهاية وقد بسط الكلام على هذه الأقوال **في غير هذا الموضع**

وأذكياء المتأخرين مثل أبي الحسين البصري وأبي المعالي الجويني وأبي عبد الله الرازي كانوا متوقفين في آخر أمرهم في إثبات الجوهر الفرد فإذا كان الأمر هكذا لم يمكن احدا أن يطالب بدليل على حدوث الحيوان باعتبار تركبه من الجواهر أو المادة والصورة حتى يثبت ذلك اولا

ومن المعلوم لكل عاقل أن علم الناس بحدوث ما يشهدون حدوثه من

". (٢)

"مبتدأ وهذا كما يقولون في المستقبلات الفانية المنقضية المتصرمة كالحركات أن كل واحد منها فان منقض والجنس ليس بفان منصرم بل هو دائم كما قال تعالى ﴿ أكلها دائم ﴾ سورة الرعد ٣٥ وقال ﴿ إن هذا لرزقنا ما له من نفاد ﴾ سورة ص ٥٤ فالجنس دائم لا نفاد له وكل واحد واحد من افراد الرزق المأكول ينفد لا يدوم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٢١/٨

ولما تفطن كثير من اهل الكلام لما في هذه المقدمة من الاجمال والابهام وانه لا بد من بيان هذه المقدمة في هذا الموضع ميزوا بين النوعين كما فعل ذلك أبو الحسين البصري وابو المعالي الجويني والشهرستاني والرازي وغيرهم فعرفوا أن المراد انه ما لم يسبق جنس الحوادث لا عين الحوادث وان ذلك لا يتم إلا ببيان أن الحوادث يجب أن يكون لها ابتداء وانه يمتنع وجود حوادث لا يتناهى نوعها فأخذوا يحتجون على ذلك بما ذكرناه اعتراض الناس عليه **في غير هذا الموضع**

ولهذا جعل أبو الحسين وابو المعالي ونحوهما هذا الدليل مبنيا على اربع مقدمات إثبات الاعراض واثبات حدوثها واثبات استلزام الجسم لها واستحالة حوادث لا أول لها

وجعلوا النتيجة أن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث فإن ذلك حينئذ يكون معلوما بالضرورة بخلاف ما فعله كثير من اهل الكلام من

". (١)

"

وهذا القول منقول عن غير واحد من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم

وقد روى به آثار متعددة عن النبي صلى الله عليه وسلم حسان يصدق بعضها بعضا وهو الذي حكاه ألاشعري في المقالات عن أهل السنة والحديث وذكر انه يذهب اليه وعلى هذا القول تدل الاصول المعلومة بالكتاب والسنة كما قد بسط **في غير هذا الموضع** وبين أن الله لا يعذب احدا حتى يبعث اليه رسولا

والمقصود هنا الكلام على الأقوال المذكورة في تفسير هذا الحديث وقد تبين ضعف قول من قال الفطرة الكفر والايمان وان الإقرار كان من هؤلاء طوعا ومن هؤلاء كرها

ومما يضعف هذا القول قول طائفة أخرى بأن جميع أولئك كان اقرارهم جميعهم له بالربوبية من غير تفصيل بطوع وكره

قال ابن عبد البر وقال آخرون معنى الفطرة المذكورة في المولودين ما أخذ الله من ذرية آدم من الميثاق قبل أن يخرجوا إلى الدنيا يوم استخرج ذرية آدم من ظهره فخاطبهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٣٤٤

ألست بربكم قالوا بلى فأقروا جميعا له بالربوبية عن معرفة منهم به ثم اخرجهم من اصلاب آبائهم مخلوقين مطبوعين على تلك المعرفة وذلك الإقرار

". (١)

"وهي معرفة ربوبيته والاقرار بوحدانيته لا يقع بذلك كفر ولا ايمان بل ذلك عليهم طارئ بالحكم الجاري فخلق الكل على الفطرة وامر الكل بالايمان لصحة الدعوة وعموم النصيحة واقدر الكل على ما أمر واراد

قلت فهذا الكلام يوافق قول من قال خلقهم على الفطرة التي هي المعرفة والاقرار بالصانع وان ذلك لا يصير به العبد مؤمنا ولا كافرا وقد ابطل قول من يقول انهم خلقوا على الكفر والايمان وهو ظاهر القول الذي تقدم عن طائفة من العلماء وصاحب هذا الكلام يقول الذي خلقوا عليه من المعرفة والاقرار لا يمكن تغييره وهذا موافق لقول من قال لا تبديل لخلق الله انها بمعنى الخبر لكن ذاك يقول انهم لا يخلقون إلا على الفطرة لا يبدل الخلق فيخلقون على غير ذلك

وصاحب هذا الكلام يقول لا يبدل الخلق بعد ذلك أي لا يمكن أن يصيروا غير عارفين مقرين بالخالق بل هذه المعرفة والاقرار أمر لازم لهم وهو يقول كل ما خلق عليه العبد فلا يمكن انتقاله عنه وهو يثبت القدر وان الله خالق افعال العباد وينكر أن يكونوا جبلوا على ذلك واضطروا اليه أو جبروا عليه

فأما الكلام في الجبر فهو مبسوط **في غير هذا الموضع** وقد بينا أن مذهب الأئمة كالاوزاعي والثوري واحمد بن حنبل وغيرهم انهم بنكرون إثبات الجبر ونفيه معا ومذهب الزبيدي وطائفة نفي الجبر

". (٢)

"

وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** أن الأدلة نوعان اقيسة وآيات فأما الاقيسة فلا تدل إلا على معنى كلي لا تدل على معنى معين

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤٣٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥٠١/٨

فإذا قيل هذا محدث وكل محدث فله محدث قديم أو كل ممكن فلا بد له من واجب فإنما يدل على قديم واجب الوجود بنفسه لا يدل على عينه بل نفس تصور هذا لا يمنع من وقوع الشركة فيه فإذا قدر انه عرف انه واحد لا يقبل الشركة فإنه لم تعرف عينه فلا بد أن تعرف عينه بغير هذه الطريق والايات تدل على عينه لكن كون الاية دليلا على عينه مشروطة بمعرفة عينه قبل إذ لو لم تعرف عينه لم يعرف أن هذه الاية مستلزمة لها

فعلم انه في الفطرة معرفة بالخالق نفسه بحيث يميز بينه وبين ما سواه كما ذكره أبو محمد بن عبد وغيره ولهذا كل من تطلب معرفته بالدليل فلا بد أن يكون مشعورا به قبل هذا حتى يطلب الدليل عليه أو على بعض احواله

واما ما لا تشعر به النفس بوجه فلا يكون مطلوبا لها واذا كان مطلوبا لها فلا يمكن أن يستدل عليه بشيء حتى يعلم انه يلزم من تحقق

". (١)

"التأويل الذي لا يعلمه إلا الله وهذا هو النوع الثالث من العلم الذي ذكر ابن أبي موسى أن الله انفرد به

وقد قال ابن عباس التفسير أربعة أوجه تفسير تعرفة العرب من كلامها وتفسير لا يعذر أحد بجهالته وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله من ادعى علمه فهو كاذب وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** وبين أن لفظ التأويل لفظ مشترك بحسب الاصطلاحات بين صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح وبين تفسير اللفظ وبيان معناه وبين الحقيقة التي هي نفس ما هو عليه في الخارج وأن التأويل بالمعنى الثاني كان السلف يعلمونه ويتكلمون به وبالمعنى الثالث انفرد الله به وأما بالمعنى الأول فهو كتحريفات الجهمية التي أنكرها السلف وذموها

ومما احتج به هؤلاء القدر وأن العلم والإيمان يحصل للعبد بفضل الله ورحمته

قال عبد الوهاب وأيضا فإن الله قال في حق المؤمنين ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الإيمان ﴾ سورة المجادلة ٥٨ فاعلم أن الإيمان من تفضله وكتبه في القلوب فأي عمل للعقل بعد ذلك وإنما العقل بمنزلة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥٣٢/٨

القارىء للمكتوب فإن كان في القلب شيء مكتوب قرأه العقل كالمسطور يدركه النظر وإذا لم يكن في القلوب شيء مكتوب لم يفد العقل فائدة قال ثم نقول هل نال الأنبياء النبوة بعقولهم أم بإصطفاء الله لهم وإرساله إليهم الملائكة فإن قال بعقولهم فقد أكذبه الله تعالى بقوله ﴿ الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ﴾ سورة

(١) ".

"

وإما طريقة الضرورة كما سلكها الأشعري في قوله الآخر وأبو المعالي وطوائف أخر وإما غير ذلك من الطرق التي بسط الكلام عليها **في غير هذا الموضع**

وليس المقصود هنا بسط الكلام في هذه المسائل بل المقصود أن جميع الطوائف حتى أئمة الكلام والفلسفة معترفون باشتمال ما جاءت به الرسل على الأدلة الدالة على معرفة الله وتصديق رسله كما سيأتي ذكره في كلام القائلين بالتحسين والتقبيح العقليين والفلاسفة وغيرهم

قال أبو الخطاب دليل آخر أنه غير ممتنع أن يخطر للعاقل أنه لم يخلق نفسه ولا خلقه من هو مثله من أبيه وأمه إذ لو كانا قادرين على ذلك لكان هو أيضا قادرا وكانا يقدران على خلق غيره وهو يعلم أنهما لايقدران فيعلم أن له خالقا من غير جنسه خلقه وخلق أبويه ثم يرى إنعامه عليه بإكماله وتسخير ما سخر له من المأكول والمشروب والأنعام وغير ذلك كإقداره عليهم ويخطر له أنه إن لم يعترف له بذلك ويشكره أنه يعاقبه وإذا جوز ذلك وجب عليه في عقله دفع الضرر والعقاب بالتزام الشكر

فإن قيل كما يجوز أن يخطر له ما ذكرتم يجوز أن يخطر له أن له خالقا أنعم عليه وأنه غني عن شكره وجميع ما يتقرب به إليه ويخاف من تكلف له ذلك أن يسخط عليه ويقول من أنت حتى تقابلني بالشكر وتعتقد أنه جزاء نعمتي وما أصنع بشكر مثلك ونحو ذلك وفي هذا ما يمنعه من التزام شيء من جهة عقله

(٢) ".

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٥٣

"الوالد شرطا في وجود الولد ومثل كون الغيم شرطا في وجود المطر فلا يمتنع وهذا فيه نزاع معروف وقد ذكر في غير هذا الموضع

وليس في هذا ما ينفع الفلاسفة في قولهم بقدم الأفلاك وإنما غايته إبطال ما يقوله من يقول بوجوب تناهي الحوادث وقد تقدم غير مرة أن حجة الفلاسفة باطلة على تقدير النقيضين فإنه إذا امتنع وجود ما لا يتناهى بطل قولهم وإن جاز وجوده لم يمتنع أن يكون وجود الأفلاك متوقفا على حوادث قبله وكل حادث مشروط بما قبله كما يقولون هم في الحوادث المشهودة من الأناسي والأمطار كما ذكره بل هذا يستلزم امتناع حدوث الحوادث عن علة تامة مستلزمة لمعلولها ويقتضي أنه يلزم من قولهم أن لا يكون للحوادث فاعل إذا كان كل حادث مشروطا بحادث قبله والعلة التامة المستلزمة لمعلولها يمتنع عندهم وعند غيرهم أن يحدث عنها شيء بوسط أو غير وسط لأن ذلك يقتضي تأخر شيء من معلولاتها فلا تكون تامة بل فيها إمكان ما بالقوة لم يخرج إلى الفعل وهو نقيض قولهم

قال ابن رشد وأيضا فإن قولهم إن الحركة المشار إليها لا تخرج إلا وقد انقضت قبلها حركات لا نهاية لها قول لا يسلمه الخصوم فإن الخصوم يقولون إنه لا ينقضي إلاما له ابتداء وما لا مبدأ له كما

". (١)

"

وقد قال قبل ذلك لأن من أصولهم أن ما لا نهاية له الجائز الوجود هو الذي يوجد أبدا شيء خارج عنه أعني أنه يمكن أن يزاد عليه دائما إلى قوله ولا نقول إن بعد هذه الدورة دورات لا نهاية لها فيلزم من هذا أن يكون بعد الدورة التي كانت اليوم بمدة عشرة آلاف سنة دورات لا نهاية لها وبعد الدورة المشار إليها دورات لا نهاية لها فمن تدبر كلامه تبين له ما قلناه

قلت فأما الكلام على إحاطة علم الله تعالى بالكليات والجزئيات وإرادته فمذكور في غير هذا الموضع وهذا الرجل قد أورد على هؤلاء هذا السؤال المعروف وهو الذي أوقع أبا المعالي في قوله بالاسترسال وأن العلم يحيط بأعيان الجواهر وأنواع الأعراض ويسترسل على أعيان الأعراض وهذا ليس هو قول من يقول بأنه يتعلق بالكليات فإن ذلك لا يفرق بين الجواهر وأنواع الأعراض وأعيانها ومن علم أن الكليات لا تكون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٩٠

كلية إلا في الذهن وأن كل موجود فإنه معين والأفلاك معينة والعقول والنفوس عندهم معينة ونفسه المقدسة معينة تبين له أن قول من يقول يعلم الكليات وأنه إنما يعلم الجزئيات

". (١)

"

فهذه المقدمة التي ذكرها أبو المعالي مقدمة صحيحة لا ريب فيها وإنما الشأن في تقرير المقدمة الثانية وقد ذكر الكلام عليها **في غير هذا الموضع** وهو أن التخصص للممكنات ببعض الوجوه دون بعض هل يستلزم حدوثها أم لا

قال ابن رشد وقد نجد ابن سينا يذعن إلى هذه المقدمة بوجه ما وذلك أنه يرى أن كل موجود ما سوى الفاعل فهو إذا اعتبر بذاته ممكن وجائز وأن هذه الجائزات صنفان صنف هو جائز باعتبار فاعله وصنف هو واجب باعتبار فاعله ممكن باعتبار ذاته وأن الواجب بجميع الجهات هو الفاعل الأول

قال وهذا قول في غاية السقوط وذلك أن الممكن في ذاته وفي جوهره ليس يمكن أن يكون ضروريا من جهة فاعله وإلا انقلبت طبيعة الممكن إلى طبيعة الضروري فإن قيل إنما نعني بكونه ممكنا باعتبار ذاته أنه متى توهم فاعله مرتفعا ارتفع هو قلنا هذا الارتفاع مستحيل لازم عن مستحيل وهو ارتفاع السبب الفاعل وليس هذا موضع الكلام في هذا الرجل ولكن

". (٢)

"

فإذا لم يثبت وجود ممكن بل واجب لم يكن في هذا ما يدل على أن في الوجود ما هو ممكن وأمكن أن يقال الوجود كله واجب كما يقوله من يقول بوحدة الوجود ويقول عين وجود ما يسمى ممكنا ومحدثا هو عين وجود الواجب فصار حقيقة قولكم إن الوجود كله إما واجب وإما ممكن هو نوعان قديم ومحدث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠٥/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١١٢/٩

وهذا الكلام لا فائدة فيه بل ليس فيه إلا ذكر التقسيم والشك في وجود الواجب أو إثبات واجب يعم المحدث والقديم وهو باطل قطعا فليس فيه إلا الجزم بالباطل أو الشك في الحق أو يقولوا إن الموجود يمكن أن يكون كله واجبا ويمكن أن يكون ليس فيه واجب بل هو إما محدث وإما قديم ممكن

ومعلوم أن كلا القولين معلوم الفساد بالضرورة وأن الوجود فيه حوادث كانت معدومة فوجدت وهذه ممكنات وأنه لا بد لها من قديم أزلي والقديم الأزلي يجب وجوده ويمتنع أن يكون ممكنا وهذا يبين أن كل ما سوى الواجب الوجود المبدع فهو محدث كائن بعد أن لم يكن وهذا كله يناقض ما قالوه

ولهذا يوجد في بحوث من سلك طريقهم كالرازي والآمدي من البحوث المضطربة في الواجب والممكن والعلة والمعلول ما ليس هذا موضع بسطه وقد تكلم عليه **في غير هذا الموضع**

". (١)

"

وإذا عرضنا على العقل الحادث مع قطع النظر عن أفراده وجنسه هل يستلزم أن يكون منتهيا منقطعا له ابتداء أو لايستلزم ذلك بل يمكن دوامه لم تجد في العقل ما يقضي بأن جنس الحادث يجب أن يكون منتهيا له ابتداء

وهذا الباب من تدبره تبين له الفرق بين تسلسل المؤثرات الفاعلات أنه ممتنع وبين تسلسل الآثار أثرا بعد أثر كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع**

والمقصود الفرق بين الزنجي وبين الحادث ومما يوضح ذلك أنا إذا قلنا كل زنجي أسود لم يكن في الزنج ما ليس بأسود لأن هذا النفي يناقض ذلك الإثبات وصدق أحد المتناقضين اللذين لا يرتفعان يوجب كذب الآخر فإنا إذا قلنا بعض الزنج ليس بأسود كان مناقضا لقولنا كل زنجي أسود فإذا لم يكن في الزنج ما ليس بأسود لزم أن يكون جميعهم سودا وأما إذا قلنا كل حادث فله أول فإنه يلزم أن لا يكون في الحوادث ما ليس له أول وهكذا عكس نقيضه

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١١٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٤٢

"وسائر الباقيات والمحالات التي لا يصح وجودها لأن مقدورات الباري ومعلوماته على ضربين موجودات ومعدومات فالموجودات من المقدورات والمعلومات كلها متناهية والمعدومات منها غيرمتناهية ولا يصح فيها الزيادة والنقصان وإذا كان الأمر على ما ذكرناه بطل ما قالوه فهذا الذي يذكره مثل هؤلاء كالقاضيين وابن اللبان أو غيرهم

وهذه الطريق هي طريق التطبيق ومبناها على أن ما لا يتناهى لا يتفاضل وعليها من الكلام والاعتراض ما قد ذكر **في غير هذا الموضع** إذ المقصود هنا التنبيه على طرق الناس في الأصول التي يقول القائل إنها تستلزم ما يخالف النصوص

ومنهم من يسلك في دعوى امتناع دوام الحوادث مسلك الضرورة كما سلكه طوائف منهم أبو المعالي في إرشاده الذي جعله إرشادا إلى قواطع الأدلة وجعل أصل الأصول الذي بني عليه جميع ما يذكره من أصول الدين التي بها كفر أو بدع من خالفه هو دليل الأعراض المذكور وسلك فيه مسلك من تقدمه من أهل الكلام السالكين طريق المعتزلة في تقرير ذلك وهو مبني على أربعة أركان إثبات الأعراض ثم إثبات حدوثها ثم إثبات لزومها للجسم

قال والأصل الرابع يشتمل على إيضاح استحالة حوادث لا أول لها

". (١)

"التغابن ١٦ وقال ﴿ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ﴾ سورة النساء ٩٢

ومعلوم أنه ليس المنفي هنا استطاعة لا تكون إلا مع الفعل فإنه قد يكون حينئذ معنى الكلام فمن لم يفعل فعليه صيام شهرين متتابعين وكذلك يكون الأمر بالتقوى لمن اتقى لا لمن لم يتق وإيجاب الحج على من حج دون من لم يحج وهذا باطل

فعلم أن المراد استطاعة توجد بدون الفعل وما كانت موجودة بدون الفعل أمكن وجودها قبله بطريق الأولى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٧٧

وقد بين **في غير هذا الموضع** أن تسلسل العلل والمعلولات ممتنع بصريح العقل واتفاق العقلاء وكذلك تسلسل الفعل والفاعلين والخلق والخالقين فيمتنع أن يكون للخالق خالق وللخالق خالق إلى غير نهاية

ولهذا بين النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا من وسوسة الشيطان فقال في الحديث الصحيح يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق الله فإذا وجد ذلك أحدكم فليستعذ بالله ولينته وفي رواية أخرى لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله فإذا وجد ذلك أحدكم فليتعوذ بالله ولينته

وكذلك إذا قيل لا يخلق شيئا إن لم يخلق كذا ولا يخلق كذا إن لم

". (١)

"بينهما في ستة أيام وكان عرشه على الماء وجمهور المسلمين وغيرهم على أن المخلوق ليس هو الخلق بل الخلق قائم بذات الله فتكون السماوات والأرض وما بينهما محدثة بحوادث قبلها والحوادث محدثة بما يقوم بذات الله من مقدوراته ومراداته سبحانه وتعالى

الثالث أن يقال إما أن تقولوا بأن كل ما صدر عن الواجب بذاته لازم لذاته أو لازم للازم بذاته أو منه ما ليس بلازم بذاته

فإن قلتم بالأول كان مكابرة للحس ولم يقل بذلك أحد من الناس وهو الذي أنكره المعارضون لهم وجعلوه لازم حجتهم

وإن قالوا إن منه ما ليس بلازم لواجب الوجود ولا لازم للازمه بل هو متأخر عنه

فيقال فالسماوات والأرض وما بينهما الذي أخبرت به الرسل عن الله أنه خلق ذلك في ستة أيام لم لا يجوز أن تكون من الحوادث المتأخرة كغير ذلك من الحوادث

والجواب الرابع أن يقال إذا كان العالم صادرا عن علة مستلزمة له لا يتأخر عنها موجبها لزم ألا يكون لشيء من الحوادث فاعل لأن العلة التامة لا يتأخر عنها شيء من معلولها فلا يكون شيء من الحوادث معلولا لها ولا لشيء من معلولاتها فلزم أن تكون الحوادث لا فاعل لها أو يكون فاعلها ليس هو بل يكون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٤٢

فاعل كل محدث محدثا وهلم جرا ويلزم تسلسل الفاعلين وهذا مع اتفاق العقلاء على فساده ففساده معلوم بالضرورة من وجوه كثيرة كما بين **في غير هذا الموضع**

". (١)

"وجود له في الخارج وبتقدير وجوده فهو يعم ما تحته عموم الجنس والعرض العام والعالم بشرط سلبه عن كل أمر ثبوتي هو وجود مقيد بالعدم وسلب الوجود وهذا أبعد عن الوجود من المقيد بسلب الوجود والعدم فإن ما قيد بانتفاء الوجود وبالعدم أقرب إلى العدم والامتناع مما قيد بسلب الوجود والعدم

ومع هذا فهذا المطلق لايوجد إلا بوجود الأعيان لا يتصور أن يكون مبدعا لها ولا علة لها بل غايته أن يكون صفة لها أو جزءا منها فيكون الوجود الواجب صفة للممكنات أو جزءا منها وما كان جزءا من الممكن أو صفة له أولى أن يكون ممكنا فإما أن ينفوه أو يجعلوه محتاجا إلى المخلوقات والمخلوقات مستغنية عنه

وتارة يجعلونه مع الممكنات كالمادة في الصورة أو الصورة في المادة ونحو ذلك مما يقوله ابن سبعين ونحوه

وتارة لا يثبتون شيئا آخر بل هو عين الموجودات وهي أجزاء له وأبعاض كما قد يقوله التلمساني وأمثاله وهذا محض قول الدهرية المحضة الذين يجعلون هذا المحسوس واجبا بنفسه

لكن طريقة ابن سينا وأتباعه في الرد عليهم مبنية على أصله في توحيد واجب الوجود ونفي صفاته وهي طريقة ضعيفة كما قد بين فسادها **في غير هذا الموضع**

فلا يمكن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالفلاسفة الإلهية الرد على

". (٢)

"كما يتناوله قول من جعل وجود الوجود لعدة أشياء وجعل غير ذلك من ذلك وقد يحكى عن طائفة من القدماء أنهم قالوا كانت أجزاء العالم مبثوثة ثم إن الباري ألفها لكن هؤلاء قد يقولون إنها معلولة عن الواجب بنفسه فإن هذا القول الذي قاله أئمة الفلاسفة وقدماؤهم وأساطينهم وهو ان مادة العالم قديمة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٥١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٥٦

وصنعته محدثة لم يذكره بن سينا فإن هؤلاء لا يقولون إن المادة غير معلولة بل يقولون هي مبدعة مفعولة للباري

وهذا القول الذي هو قول أئمة الفلاسفة وأساطينهم لم يتعرض لحكايته ولا لرده وإبطاله وليس في كلامه ما يبطله وقد قالوا إن أول من قال بقدم صنعة العالم من هؤلاء الفلاسفة هو أرسطو فهذا كلامه في حكاية مذاهبهم وأما رده الأقوال التي حكاها بامتناع وجود واجبين فهو بناء على نفي الصفات وهو توحيده الذي قد علم فساده وبين ذلك **في غير هذا الموضع**

ثم أخذ بعد ذلك في ذكر مقالة من قال بحدوث العالم من نفاة الأفعال القائمة به ومن قال بقدمه فلم يذكر إلا هذين القولين مع تلك الأقوال الثلاثة فكان مجموع ما ذكره خمسة أقوال

قال الرازي في شرح ذلك المسألة العاشرة في مذاهب أهل العلم في إمكان العالم وحدوثه ثم ذكر كلام ابن سينا وقال في شرحه أقول أهل العالم فريقان منهم من أثبت أكثر من واجب

". (١)

"وجود واحد ومنهم من لم يقل إلا بالواجب الواحد أما الفريق الأول فقد تحزبوا إلى ثلاث فرق أحدها الذين زعموا أن هذا العالم المحسوس واجب لذاته على ما هو عليه من الشكل والمقدار والهيئة قال الشيخ لكنك إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا ثم استدل الرازي بما يدل على أن الأجسام ممكنة وقد ذكرت هذه الأدلة وضعفها **في غير هذا الموضع**

ولهذا قال الرازي لما ذكرها هذا مجموع ما يدل على أن الأجسام ممكنة وقد عرفت ما في كل واحد منها المقالة الثانية أن العالم له ذات وصفات فأما الذات فهي للأجسام وهي واجبة لذواتها ومنهم من قال الذات هي الهيولى التي هى محل الجسمية وهي واجبة لذاتها فأما الصفات وهي الشكل والمقدار والتحيز والحركة والسكون فكل ذلك من الممكنات

قال وهذه المقالة أيضا باطلة بالأدلة المذكورة على فساد المقدمة الأولى قال والمقالة الثالثة أن هذا العالم ممكن الوجود بذاته وصفاته لكن واجب الوجود مع ذلك أكثر من واحد ثم هؤلاء أيضا فرق منهم من أثبت إلهين واجبين لذاتيهما أحدهما خير والآخر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٨/٩

". (١)

"

وقد قلتم إن هذا لو كان في الأول لكان نقصا يحتاج فيه إلى تمام من خارج فقد أثبتم في الواجب بنفسه نقصا يحتاج فيه إلى تمام من خارج فإن كان هذا جائزا في الواجب بنفسه لم يمتنع هذا في الأول المعشوق بل جاز مع وجوبه بنفسه أن يكون أيضا عاشقا مريدا مؤثرا فاعلا فيه على أصلكم نقص يحتاج فيه إلى تمام من خارج

وإذا كان هذا غير ممتنع في الواجب بنفسه بطل ما ذكرتموه من امتناع ذلك عليه

وأيضا فإذا جاز ذلك عليه لم يكن أحدهما بكونه عاشقا والآخر معشوقا أولى من العكس بل يمكن أن يكون كلاهما محبا للآخر مشتاقا إليه

وبتقدير أن يكون هو المحب للعالم المريد له يكون هو المحدث لما فيه من الحركات

ثم على هذا التقدير لا يجب أن تكون الأفلاك هي الواجبة بنفسها بل يمكن أن يقال هناك واجب بنفسه غيرها ثم إن أحد الواجبين أحدث الأفلاك لما حدث له من الشوق كما تقولون فيما يحدث بحركة الفلك

وفي الجملة إذا قالوا إن العالم واجب الوجود بنفسه نقضوا كل ما ذكره في المبدأ الأول ولم يكن لهم حجة على الطبيعية الذين ينكرون الأول

والطبيعية الذين يقولون العالم واجب بنفسه قولهم أفسد من قول هؤلاء الإلهيين منهم كلهم كما قد بين فساد قولهم **في غير هذا الموضع**

". (٢)

"بالعناية بما هو ها هنا ومسخرة لنا والمسخر المأمور مخترع من قبل غيره ضرورة

قلت هذا يبين بأن حركات الأفلاك ليست من قبل أنفسها بل من محرك منفصل عنها حتى يكون ذلك المحرك لها هو الآمر المسخر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٩/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٩/٩

وهذا يتبين بوجوه مبسوطة **في غير هذا الموضع** مثل أن يبين المحرك من جهة الفاعل والسبب ومن جهة المقصود والغاية أي أنها لا بد أن تقصد بحركاتها شيئا منفصلا عنها مثل ما يقول المسلمون وغيرهم من أهل الملل إنها عابدة لله تعالى ويقول المتفلسفة كأرسطو وأتباعه إنها تقصد التشبه بالإله على قدر الطاقة

وعلى القولين فتكون حركتها من جنس حركة المحب إلى محبوبه والطالب إلى مطلوبه وما كان له مراد منفصل عنه مستغن عنه فهو محتاج إلى ما هو مستغن عنه ومن احتاج إلى ما هو مستغن عنه لم يكن غنيا بنفسه بل يكون مفتقرا إلى ما هو منفصل عنه وهذا لا يكون واجب الوجود بنفسه بل يكون ممكنا عبدا فقيرا محتاجا فتكون السماوات مفتقرة ممكنة ليست بواجبة

والوجه الثاني أن كل فلك فإنه يحركه غيره من الأفلاك المنفصلة عنه فتكون حركته من غيره والفلك المحيط بها المحرك لها لا يحرك ولا يؤثر في غيره إلا بمعاونة غيره من الأمور المنفصلة عنه فليس هو وحده المحرك

". (١)

"

بخلاف إضافته إلى غير المكلفين كقول النبي صلى الله عليه وسلم لمالك بن عوف الجشمي أرب إبل أنت أم رب شاء وقولهم رب الثوب والدار

فإنه ليس في هذه الإضافة ما يقتضي عبادة هذه الأمور لغير الله فإن هذا لا يمكن فيها فإن الله فطرها على أمر لا يتغير بخلاف المكلفين فإنهم يمكن أن يعبدوا غير الله كما عبد المشركون به من الجن والإنس غيره فمنع من الإضافة في حقهم تحقيقا للتوحيد الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه ولهذا لم يكن شيء يستلزم وجود المفعولات إلا مشيئة الله وحده فما شاء الله كان وإن لم يشأ ذلك غيره وما لم يشا لا يكون ولو شاءه جميع الخلق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٣٢٤

وإذا عرف أنه ليس في المخلوقات ما هو مستقل بمفعول ولا معلول فليس في المخلوقات ما هو رب لغيره أصلا بل فعل كل مخلوق له فيه شريك وقد يكون له مانع وهذا مما يدل على إثبات الصانع تعالى ووحدانيته كما نبه عليه **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا أنه من المعلوم بنفسه أنه لا يكون اثنان مستقلين بفعل ولا يكون مفعول واحد قد فعله كل من الاثنين ولا يكون نفس

". [1]

"فحول النظار وكما قد بسط الكلام عليه **في غير هذا الموضع** وأفردت مصنفا للتوحيد

وذلك أن هؤلاء النظار قالوا إذا قدر ربان متماثلان فإنه يجوز اختلافهما فيريد أحدهما أن يفعل ضد مراد الآخر وحينئذ إما أن يحصل مراد أحدهما أو كلاهما أو لا يحصل مراد واحد منهما

والأقسام الثلاثة باطلة فيلزم انتفاء الملزوم

أما الأول فلأنه لو وجد مرادهما للزم اجتماع الضدين وأن يكون الشيء الواحد حيا ميتا متحركا ساكنا قادرا عاجزا إذا أراد أحدهما أحد الضدين وأراد الآخر الضد الآخر

وأما الثاني فلأنه إذا لم يحصل مراد واحد منهما لزم عجز كل منهما وذلك يناقض الربوبية

وأيضا فإذا كان المحل لا يخلو من أحدهما لزم ارتفاع القسمين المتقابلين كالحركة والسكون والحياة والموت فيما لا يخلو عن أحدهما

وإن نفذ مراد أحدهما دون الآخر كان النافذ مراده هو الرب القادر والآخر عاجزا ليس برب فلا يكونان متماثلين

". [2]

"على بعض ولا بد إذا كانا قادرين من أن يذهب كل إله بما خلق فإن العالي هو الإله المعبود فلا يكون معه إله بل يكون ما يقال إنه إله مملوكه وعابده

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٤٢/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥٥/٩

وهم مقرون بذلك لكن بين لهم فساد عبادة المخلوق والعابد لغيره كما قال ﴿ قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا ﴾ سورة الإسراء ٤٢

وقال ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا ﴾ سورة الإسراء ٥٦ ٥٧

فإنه سبحانه ينهى عن الشرك الواقع وهو اتخاذ ما سواه إلها وإن كان المشركون مقرين بأنه إله مخلوق عابد للإله الأعظم ولهذا يقول ﴿ لو كان معه آلهة كما يقولون ﴾ سورة الإسراء ٤٢

وبين أيضا امتناع أن يكون معه إله غني عنه بقوله ﴿ ولعلا بعضهم على بعض ﴾ سورة المؤمنون ٩١ وبقوله ﴿ لذهب كل إله بما خلق ﴾ سورة المؤمنون ٩١ وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع وقد ذكرها العلماء في كتبهم

وكذلك ما ذكره هذا الفيلسوف ذكره غير واحد من النظار وذكروا أنه بتقدير الاتفاق يمتنع أن يكون مفعول أحدهما هو مفعول الآخر والمفعول الواحد لا يكون مفعولا لفاعلين باتفاق العقلاء لكن التقدير

". (١)

"على أصلهم الفاسد في المنطق من أن الصفات اللازمة للموصوف تنقسم إلى ما تكون مقومة للذات داخلة فيها يقولون هي أجزاء للذات سابقة لها سبقا عقليا وإلى ما تكون خارجة عن الذات عارضة لها بعد تحققها وإن كانت لازمة لها بوسط أو بغير وسط

وهذا التقسيم قد بين فساده في غير هذا الموضع وبين أن الصفات اللازمة للموصوف لا يجوز تقسيمها إلى هذين القسمين ولا يجوز جعل الذات مركبة من أحد الصنفين دون الآخر بل لا يجوز جعل الذات مركبة أصلا منها إلا أن يعنى بالتركيب اتصاف الذات بها وقيامها بالذات أو لزوم الذات لها ونحو ذلك مما تشترك فيه جميع الصفات اللازمة للموصوف

فأما جعل بعضها داخلا في حقيقة الموصوف الثابتة في الخارج وبعضها خارج عن حقيقته الثابتة في الخارج فكلام في غاية الفساد وغايتهم أن يجعلوا ذلك تركبا مما يتصوره المتصور من صفات الموصوف

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٦٨/٩

وهذا أمر يزيد وينقص ويدخل في المتصور ويخرج منه بحسب تصور المتصور لا بحسب الحقيقة الثابتة في الخارج وإن ادعوا أن الحقيقة من حيث هي هي مركبة من ذلك وأن تلك الحقيقة لا تحقق لها إلا في الأذهان لا في

". (١)

"

وقد تكلم في ذلك السهروردي المقتول صاحب التلويحات وحكمة الإشراق وغيرهما مع تألهه على طريقتهم ومع أنه في حكمة الإشراق سلك طريقا لم يقلد فيها المشائين بل بين فساد أقوالهم فيها في مواضع وكان كلامه في مواضع متعددة خيرا من كلامهم وإن كانت سمة الإلحاد تتناولهم كلهم

فالمقصود بيان الحق وإذا كان بعضهم ينازع بعضا ويرد عليه وكان أحدهما أقرب إلى الحق في ذلك الموضع من الآخر كان بيان رد بعضهم على بعض بما قاله من الباطل مما يؤيد الله به الحق

فرد عليهم دعواهم أن العقول عشرة وهؤلاء المتأخرون يقولون إنها الملائكة بلسان أهل الملل ويسميها صاحب حكمة الإشراق الأنوار ويقول إن قدماء الفلاسفة وفلاسفة الفرس والهند يقولون هي كثيرة أكثر مما أثبته المشاؤون مع أنا قد بينا **في غير هذا الموضع** أن ما أثبته المشاؤون من العقول لا حقيقة له في الخارج البتة وإنما الحق ما أثبته الله ورسوله من الملائكة التي أخبرت بها الأنبياء ودلت عليها الدلائل العقلية

والمقصود هنا مسألة العلم

قال السهروردي فصل لما تبين أن الإبصار

". (٢)

"تفهمه ثانيا ثم نبين ما فيه من القبائح اللازمة عليه ثالثا

قلت قبائح مذهبهم أعظم وأكثر مما ذكره أبو حامد من وجوه كثيرة ومضمون حجتهم أن علم الرب بأحوال عباده يستلزم تنوع علمه بهم لتنوع المعلوم وأن ذلك تغير يمتنع على الله ولم يقيموا على امتناع مثل هذا المعنى حجة صحيحة لا شرعية ولا عقلية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٨٤

ولفظ التغير فيه إجمال كما ذكرناه **في غير هذا الموضع** والتغير الممتنع ما يكون فيه استحالة تتضمن نقصا

وأما ما ذكره من كون العلم يطابق المعلوم فيتنوع بتنوع حاله فهو صفة كمال وإلا كان العلم جهلا

وأما إذا سموا هذا تغيرا وادعوا أن ما دخل في هذا الاسم وجب نفيه فهو كتسميتهم إثبات الصفات تركيبا ودعواهم أن ما يدخل في ذلك يجب نفيه

والحجج العقلية إنما تعتبر فيها المعاني لا الألفاظ والحجج السمعية يعتبر فيها كلام المعصوم وليس في كلام الله ورسوله ولا الصحابة والتابعين لهم بإحسان ما ينفي هذا المعنى الذي سموه تركيبا وتغيرا بل النصوص المتواترة التي جاءت بها الأنبياء عن الله كلها تدل على إثبات ما نفوه من هذه المعاني ولو لم يكن إلا إثبات علمه بكل شيء علما مفصلا

". (١)

"معنى القرآن عندك قديما ولكن بعض معناه ثم الكلام في تعدد هذه المعاني واتحادها وتعدد العلم والارادة واتحاد ذلك لم يتكلم هو فيه وقد ذكر **في غير هذا الموضع**

وكذلك يقال له ليس فيما ذكرته أن اللفظ الدال عليه مخلوق له سبحانه لا لبشر فإنك لم تذكر إلا مجرد دعوى أنه يسمع ألفاظا في نفسه ولم تقم دليلا على ذلك ولو قدر أن مثال ذلك يسمى كلام الله كان قول القائل إن القرآن من هذا الباب دعوى تفتقر إلى دليل وهو لم يذكر دليلا على ذلك ولا دليل له إلا ما قد اعترف هو بضعفه كدليل ابن سينا على نفي الصفات ودليل المعتزلة والأشعرية على أن ما لم يسبق الحوادث فهو حادث أو دليل المعتزلة على نفي الصفات وهو أضعف من ذلك

فهذا مجموع ما ذكره هو وأمثاله في كتبهم وهي ترجع إلى دليل الحوادث والتعدد والاختصاص ليس لهم رابع

ثم يقال له بتقدير تسليم ما قدمته قولك في القرآن باطل وذلك لأنه لا يمكنك أن تقول فيه ما قلته في تكليم موسى فإن موسى كلمه الله تكليما فزعمت أنت وأمثالك من الملاحدة أن معنى ذلك خلق كلام

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٨٥/١٠

مسموع في مسامع موسى كما زعم المعتزلة الذين هم خير منكم أن ذلك كلام مسموع خلقه في جسم من الأجسام فسمعه

". (١)

"والصواب أن هذا ممتنع في صريح العقل معلوم علما يقينيا أن العلم ليس هو نفس العالم ومن قال هذا فقد أتى بغاية السفسطة وجحد العلم الضروري

وأما قوله ليس عند المعتزلة برهان على وجوب هذا في الأول وهو أن تكون الذات والصفات شيئا واحدا ولا عند المتكلمين برهان على نفي الجسمية وإنما برهان ذلك عند العلماء الذين هم الفلاسفة عنده

فيقال لا ريب عند كل من له عقل أن ما يذكره الفلاسفة في نفي ذلك أفسد في العقل الصريح مما يذكره المتكلمون وأنت قد أفسدت طريقة ابن سينا ولم تعتمد في ذلك إلا على إثبات النفس وهو أنها ليست بجسم فيلزم أن يكون الباري كذلك

ومن المعلوم أن الأدلة النافية لهذا عن النفس إن كانت صحيحة فهي على نفي ذلك عن الرب أولى وإن لم تكن صحيحة بطل قولك

ومن المعلوم أن أدلة نفي الجسم عن النفس أضعف بكثير من نفي ذلك عن واجب الوجود فكيف يكون الأضعف حجة على الأقوى

وقد تكلم على فساد ما ذكروه في النفس **في غير هذا الموضع** واما ما ذكره من أنه لا يمكن أن يكون بهذا النفي يقين إلا عند من عني بالصناعة البرهانية يعني طريقته الفلسفية وقوله إن صناعة الكلام جدلية لا برهانية

". (٢)

"

والناس قد تنازعوا في قوله تعالى ﴿ ويسألونك عن الروح ﴾ سورة الإسراء ٨٥ هل المراد به روح ابن آدم أو ملك من الملائكة أو غير ذلك على قولين مشهورين وبتقدير أن يكون المراد روح الإنسان فالنص

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٢١٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٢٤١

لم يخبر بكيفيتها لأن الإخبار بالكيفية إنما يكون فيما له نظير يماثله وليست الروح من جنس ما نشهده من الأعيان فلا يمكن تعريفنا بكيفيتها وإن كانت لها كيفية في نفسها

ثم يقال لهذا الذي أحال على ما قالوه في النفس من المعلوم أن أعظم برهان لهم في أن النفس ليست جسما قولهم إن العلم يحل فيها فلو كانت جسما لانقسم الحال فيها بانقسامها فإن الجسم منقسم والعلم لا ينقسم ولا بعض له وقد يفرضون ذلك في العلم بما لا ينقسم كالعلم بالكليات والمجردات وواجب الوجود

والعلم بالمعلوم الواحد لا ينقسم إذ العلم يتبع المعلوم فإذا لم يكن المعلوم منقسما لم يكن العلم منقسما فلم يكن محل العلم منقسما فلا يكون جسما وهذا أعظم ما عندهم من البراهين

وقد اضطرب الناس في جوابه كما قد بسط **في غير هذا الموضع** لكن نقول هنا جوابه من وجوه

أحدها أن يقال قيام العلم بالنفس كقيام الحياة والقدرة والإرادة والحب والبغض وسائر الأعراض المشروطة بالحياة وهم يسلمون أن هذه الصفات تقوم بالجسم فما كان جوابا عن قيام هذه الصفات بالنفس كان جوابا عن قيام العلم

." (١)

" ومما يوضح الأمر في ذلك أن النفاة ليس لهم دليل واحد اتفقوا على مقدماته بل كان كل طائفة تقدح في دليل الأخرى فالفلاسفة تقدح في دليل المعتزلة على نفي الصفات بل على نفي الجسم والتحيز ونحو ذلك لأن دليل المعتزلة مبني على أن القديم لا يكون محلا للصفات والحركات فلا يكون جسما ولا متحيزا لأن الصفات أعراض وهم يستدلون على حدوث الجسم بحدوث الأعراض والحركات وأن الجسم لا يخلو منها وما لم يخل من الحوادث فهو حادث بل الأشعري نفسه ذكر في رسالته إلى أهل الثغر أن هذا الدليل الذي استدلوا به على حدوث العالم وهو الاستدلال على حدوث الأجسام بحدوث أعراضها هو دليل محرم في شرائع الأنبياء لم يستدل به أحد من الرسل وأتباعهم وذكر في مصنف له آخر بيان عجز المعتزلة عن إقامة الدليل على نفي أنه جسم وأبو حامد الغزالي وغيره من أئمة النظر بينوا فساد طريق الفلاسفة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٣/١٠

التي نفوا بها الصفات وبينوا عجزهم عن إقامة دليل على نفي أنه جسم بل وعجزهم عن إقامة دليل على التوحيد وأنه لا يمكن نفي الجسم إلا بالطريق الأول الذي هو طريق المعتزلة الذي ذكر فيه الأشعري ما ذكر

فإذا كان كل من أذكياء النظار وفضلائهم يقدح في مقدمات دليل الفريق الآخر الذي يزعم أنه بنى عليه النفي كان في هذا دليل على أن تلك المقدمات ليست ضرورية إذ الضروريات لا يمكن القدح فيها وإن قيل إن هؤلاء قدحوا في هذه المقدمات قيل فإذا جوزتم على أئمة النفاة أن يقدحوا بالباطل في المقدمات الضرورية فا التي يستدل بها أهل الإثبات أولى وأحرى

وقد بسط **في غير هذا الموضع** الكلام على أدلة النفاة ومقدمات تلك الأدلة على وجه التفصيل بحيث يبين لكل ذي عقل خروج أصحابها عن سواء السبيل وأنهم قوم سفسطوا في العقليات وقرمطوا في السمعيات ما ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع ولا رأي سديد ولا شرع بل معهم شبهات يظنها من لم يتأملها ." (١)

" أراد الأول وهو مقتضى اللفظ لزم في ذلك أن كلما يوصف به الحس أو المحسوس أو الخيال أو التخيل لا يوصف به ومعلوم أن ذلك يوصف بأنه موجود وثابت وحق ومعلوم ومذكور وموصوف ونحو ذلك مما لا نزاع في أن الله يوصف به وإن أراد الثاني وهو الذي أراده والله أعلم وإن كان قد قصر في دلالة اللفظ عليه كان مضمونه أنه لا يحس بحال فإن أراد به ما يستلزم أنه لا يرى ولا يسمع كلامه فهذا ممنوع وهو باطل وإن أراد به لا يكون كالمحسوسات في إدراك الحس له فيقال ولا هو كالمعلومات والمعقولات في تعلق العلم به فإن الله ليس كمثله شيء بوجه من الوجوه كما قد بيناه **في غير هذا الموضع**

الوجه الثالث عشر إن طوائف يفرقون بين كونه معقولا وكونه محسوسا حتى يقول النفاة منهم لا يعلم إلا بإشارة العقل وقد يقولون إنه من قسم الحقائق المعقولة دون المحسوسة ونحو ذلك فيقال هذا اللفظ فيه إجمال وإيهام فإن أرادوا أنه في الدنيا لا يعرف إلا بالقلب لا يشهد بالبصر الظاهر وغيره من الحواس فهذا حق لكن ما يعرفه القلب ويشهده القلب ويحسه القلب ونحو ذلك أعم من أن يكون معقولا محضا فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت وقد اتفق على ذلك سلف الأمة وأئمتها ولم يتنازعوا إلا في رؤية النبي صلى الله عليه و سلم وحده وإن نازع في غيره بعض من لم يعرف السنة ومذهب الجماعة من بعض المتكلمة وجهال المتصوفة ونحوهم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/١٠

وإن أراد أنه لا يرى في الدنيا والآخرة ولا يمكن رؤيته فهذا مذهب ." [1]

" ذلك ومنهم من لا ينفيه ولا يثبته ومنهم من أثبت ما جاء وهذا إمام طائفته أبي الحسن الأشعري وهو من أعلم الناس بمقالات أهل الكلام قد ذكر في غير موضع من كتبه أن هذا مذهب أهل السنة والحديث وقال إنه به يقول كما قد ذكرنا لفظه **في غير هذا الموضع** وهذه الكتب التي صنفها مصنفوهم كأبي الحسن التميمي وأهل بيته والقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء ابن عقيل وأبي الحسن ابن الزاغوني وذكروا فيها ما جرت عادة المتكلمة الصفاتية بذكره كأبي سعيد ابن كلاب وأبي الحسن الأشعري وأمثالهما من إثبات الصفات ونفي التجسيم قد بينوا فيها ذلك كما بين هؤلاء ونحوهم هذه الصفات العينية الخبرية كالوجه واليدين وغيرهما

ومن أشهر مصنفيهم في ذلك أبو الحسن ابن الزاغوني قال في كتابه الإيضاح في أصول الدين فصل

وقد وصف الباري نفسه في القرآن بقوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله ." [2]

" الحسن وقتادة قالا بعد فناء خلقه وفي رواية أنه قال الحسن الدائم مع أن الحسن قال أيضا كما قال عكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير وعطية والضحاك والسدي وغير هؤلاء ورووه عن ليس بأجوف وقال الشعبي هو الذي لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب وقال أبو صالح الذي ليس له أمعاء وروى الطبراني عن أبي مسعود قال الصمد الذي ليس له أحشاء وعنه أيضا أنه السيد الذي انتهى سؤدده وهذا قول أبي وائل وهو من تفسير الوالبي عن ابن عباس وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع**

وهذه الصفة تستلزم امتناع التفرق عليه وأن يخرج منه شيء إذ ذلك ينافي الصمدية وهو ما احتج به في أنه جسم مصمت وقد ذكره المؤسس في حجج منازعيه وأجاب عنه وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله وقد قال أبو القاسم لما روى عبارات الصمد قال وهذه الصفات كلها صفات ربنا جل جلاله ليس يخال شيء منها يعني في هو المصمت الذي لا جوف له وهو الذي لا يأكل الطعام وهو الباقي بعد فناء خلقه

الوجه الثامن عشر إن قولك عن الحنابلة وغيرهم أنهم التزموا الأجزاء والأبعاض أو ما هو في معناه اصطلاح المتكلمين أو بعضهم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٧/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٣٥/١

أما الأول فإن لفظ الأجزاء والأبعاض إذا أريد به أنه يتجزأ أو يتبعض التبعيض والتجزئ المعروف بمعنى وقوع ذلك كما تتجزى أو تتبعض الثياب واللحم وغيرها كأبدان الحيوان وكما يتجزأ أو يتبعض الحيوان والثمار والخشب والورق ونحو ذلك وكما يتجزئ ويتبعض الحيوان بخروج المني وغيره من العضلات منه ومن ذلك يولد شبهه منه بانفصال جزء منه كمني الرجل ومني ." (١)

" هو الذي عليه جماهير الناس من المتقدمين والمتأخرين قد صرح أئمة السلف بذلك وأن ما لم يعلم ثبوته ولا انتفاؤه من الصفات لا ننفيه ولا نثبته والإجماع الذي ذكره أبو المعالي لا أصل له بل لم يقل ما ادعى فيه الإجماع أحد من أئمة المسلمين لا من الفقهاء ولا أهل الحديث ولا السلف وإنما قال هذا ابتداء من قاله من المعتزلة واتبعهم على ذلك طائفة ممن احتذى حذوهم في الكلام من الأشعرية وغيرهم وذلك لأن من أصلهم أنهم يقولون إنهم عرفوا الله حق معرفته وعرفوا حقيقة ذاته فعلموا ما يوصف به نفيا وإثباتا فلو جوزوا أن يكون له صفة لا يعلمون نفيها ولا إثباتها بطل هذا الأصل وهذا الأصل قد خالفهم فيه أبو المعالي كما خالفهم فيه أئمته وضرار بن عمر وهم مخالفون فيه لسلف الأمة وأئمتها وسائر أئمة العلم والدين وقد حكينا ذلك **في غير هذا الموضع** وأن أبا المعالي قال لا شك في ثبوت وجوده سبحانه فأما الموجود من غير اختصاص بصفة تميزه عن غيره فمحال قال ولكن ليس تتطرق إليها العقول ولا هي علم هجمي ولا علم مبحوث عنه غير أنا لا نقول إن حقيقة الإله لا يصح العلم بها فإنه سبحانه يعلم حقيقة نفسه وليس للمقدور الممكن من مزايا العقول عندنا موقف ينتهي إليه ولا يمتنع في قضية العقل مزية لو وجدت لاقتضت العلم بحقيقة الإله

وقد تقدم أن هذا قول أئمة أصحابه كالقاضي وغيره وهذا تصريح منه بأن لله صفة تميزه عن غيره لا تعلم بالعقول لا بضرورة ولا نظر وصرح بإمكان علمنا بها إذا أعطينا مزية نعلمها بها وقد حكى هو عن الأستاذ أبي إسحاق أنه قال حقيقة الإله صفة مائية اقتضت له التنزه عن مناسبة الحدثان وذكر عن القاضي أبي بكر أنه ذكر مذهب ضرار أن لله مائة لا يعلمها في وقتنا إلا هو ." (٢)

" العالم قائما بنفسه وكانت مباينته له من هذا الجنس كانت مباينته للعالم مباينة للجسم الذي قام به ويكون العالم كالجسم وهو معه كالعرض وذلك يستلزم أن تكون مباينته للعالم مباينة المفتقر إلى العالم وإلى

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٤٩/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٨٥/١

محل يحله لا سيما والقائم بنفسه مستغن عن الحال فيه وهذا من أبطل الباطل وأعظم الكفر فإن الله تعالى غني عن العالمين كما تقدم

ومن هنا جعله كثير من الجهمية حالا في كل مكان وربما جعلوه نفس الوجود القائم بالذوات نفس أو جعلوه الموجود المطلق أو نفس الموجودات وهذا كله مع أنه من أبطل الباطل وهو تعطيل للصانع ففيه من إثبات فقره وحاجته إلى العالم ما يجب تنزيه الله عنه وهؤلاء زعموا أنهم نزهوه عن الحيز والجهة لئلا يكون مفتقرا إلى غيره فأحوجه بهذا التنزيه إلى كل شيء وصرحوا بهذه الحاجة كما ذكرناه **في غير هذا الموضع** فسبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ١٩٨٨ ٩٥ ومع هذا فهؤلاء أقرب إلى الإثبات وإلى العلم من إثبات مباينة لا تعقل بحال وهو مباينة من قال لا داخل العالم ولا خارجه فإن هذه ليست كشيء من المباينات المعروفة التي أدناها مباينة العرض للجسم أو للعرض بحقيقته فإن ذاك يقتضي أن يكون أحدهما في الآخر أو يكونان كلاهما في محل واحد وإذا كان هؤلاء النفاة لم يثبتوا له مباينة تعقل وتعرف بين موجودين علم أنه في موجب قولهم معدوما كما اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن ذلك حقيقة قول هؤلاء الجهمية الذين يقولون إنه ليس فوق العرش أنهم جعلوه معدوما ووصفوه بصفة المعدوم ." (١)

" فالله تعالى جسم لا كالأجسام قالوا وهذا مما لا يمكن النزاع فيه إذا فهم المعنى المراد بذلك لكن أي محذور في ذلك وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن صفاته ليست أجساما وأعراضا فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل جهل وضلال

قالوا وكذلك فالعقل ينفي ذلك بما دل على حدوث الجسم والعرض القائم به قالوا لأنه لم يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وهو الجسم وكل صفة قائمة به وهو العرض والدليل المذكور على ذلك دليل فاسد وهو أصل علم الكلام الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وبطلانه وسيأتي الكلام على هذا الدليل في موضعه قالوا فلا معنى لإنكار ما هو الحق الثابت بالشرع والعقل لاستلزام ذلك بطلان حجة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٨٩/١

مبتدعة أنكرها السلف والأئمة لأجل دعوى من ادعى من أهلها أنها أصل الدين الذي لا يعلم الدين إلا به فإنما هو أصل الدين الذي ابتدعوه كما قال تعالى أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ٤١٤٢ ليست أصلا لدين الله ورسوله بل أصل هذا الدين هو ما بينه الله ورسوله من الأدلة كما هو مبين في موضعه إذ من الممتنع أن يبعث الله رسولا يدعو الخلق إليه ولا يبين لهم الرسول أصل الدين الذي أمرهم به وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** وعلى هذا التقدير فلا يكون فيما أثبته هؤلاء ما يخالف الوهم والخيال فتنقطع مادة التزامه بالكلية ." (١)

" عليهم الفلاسفة الدهرية رأوا احتجاجهم بهذه الحجة الضعيفة وكان ذلك مما سلط عليهم المسلمون المثبتون وهذا كما ذكره الإمام أحمد في مناظرة جهم للسمنية

فهكذا أجاب أهل الكلام الذين تكلموا في مناظرة الكفار وأهل الأهواء في المذاهب والحجج بما ليس موافقا للشريعة وما ينكره العقل الصريح فصاروا كمن جاهد الكفار جهادا ظلمهم به وخرج فيه عن الشريعة وظلم فيه المؤمنين جميعا حتى كان مضرة ذلك الجهاد على المسلمين وعلى أنفسهم وعلى عدوهم أكثر من منفعته وقد بسطنا الكلام في أمثال هذا **في غير هذا الموضع**

ثم غاية ذلك أنه جواب إلزامي لا علمي وهو لا ينفع لا للناظر ولا للمناظر وذلك أن المثبت إذا قال لهم كل موجودين فإما أن يكون أحدهما حالا في الآخر أو بائنا عنه كان من المعروف بنفسه أن هذا حكم الفطرة الإنسانية الموجودة لبني آدم وهذه الفطرة الضرورية لا تندفع بمعارضة ولا جدل فإذا قالوا هذا من حكم الوهم الباطل وبمنزلة قول الدهرية من الفلاسفة وغيرهم كل موجودين فإما أن كون أحدهما متقدما على الآخر أو مقارنا قيل له هب أن الأمر كذلك فهذا الذي مثلت به هو حق أيضا تقبله الفطرة وتحكم به فإذا قال هذا من حجة الدهرية القائلين بقدم العالم فإذا صححناه لزمنا القول بقدم العالم وهو باطل وما استلزم الباطل فهو باطل قيل له هذه القضية معلومة بينة بنفسها فطرية ضرورية وأما كونها مستلزمة للقبول بقدم العالم فهذا ليس بين ." (٢)

" هذا كله إذا لم يكن في الفلاسفة من يقول بالجهة ولا في المسلمين من يقول بقدم بعض الأجسام فكيف والمثبت للجهة يقول ما يقال في

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٠١/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١١٢/١

الوجه الثامن وهو أن يقول غاية ما ألزمتني به من حجة الدهرية أن يقال بقدم بعض الأجسام إذ القول بقدم الأجسام جميعها لم يقل به عاقل والقول بخلق السموات والأرض لم تدل هذه الحجة على نفيه وإنما دلت إن دلت على قدم ما هو جسم أو مستلزم لجسم وهذا مما يمكنني التزامه فإنه من المعلوم أن طوائف كثيرة من المسلمين وسائر أهل الملل لا يقولون بحدوث كل جسم إذ الجسم عندهم هو القائم بنفسه أو الموجود أو الموصوف فالقول بحدوث ذلك يستلزم القول بحدوث كل موجود وموصوف وقائم بنفسه وذلك يستلزم بأن الله تعالى محدث

وهؤلاء يقولون لمناظريهم نحن نبين أن القول بحدوث كل ما يدخل في المعنى الذي تسمونه جسما يستلزم حدث الباري تعالى ونبين أن قولكم أن الله تعالى ليس بجسم يستلزم حدوث الباري أكثر مما تبينون أن القول بثبوته يستلزم حدوث الباري كما سنبين أن نفي الجهة يستلزم القول بعدم الباري وهذا أمر قد بين **في غير هذا الموضع** وبين أنما ذكره النفاة من حدوث كل جسم حجة باطلة مبتدعة حتى ذكر أبو الحسن الأشعري أن هذه الحجة مخالفة لحجج الأنبياء والرسل وأتباعهم وأنها محرمة عندهم

وإذا كان كذلك فتقول لهم مثبتة الجهة إذا كان تصحيح هاتين المقدمتين الفطريتين يستلزم مع كون الباري تعالى فوق العالم مباينا له أن يكون ." (١)

" بلا مرجح فمن تكون هذه حاله كيف يدعي أنه وأصحابه أهل التوحيد والتنزيه دون المثبتين والفلاسفة

وسبب ذلك أنهم أدخلوا في مسألة حدوث العالم حقا وباطلا وطلبوا إثباتهما معا فلم ينهض دليل صحيح بإثبات باطل مع حق وطمع فيهم خصمهم لما رآه من ذلك وإن كان كلام خصومهم فيها أيضا فاسدا متناقضا فالطائفتان فيها ضالتان وذلك أن هذا وأصحابه سلكوا طريق المعتزلة التي التزموا حدوث الموصوفات بحدوث صفاتها والتزموا على ذلك امتناع اتصاف الرب بصفة ولزمهم على ذلك وإن لم يلتزموه حدوث كل قائم بنفسه بل حدوث كل موجود فكان ما ذكروه من الحجة متضمنا حدوث الموجودات كلها ومعلوم أن الدليل على ذلك لا يكون حقا وقابلوا بها من زعم أن من المخلوقات ما هو قديم كالعناصر والسموات وقابلوا باطلا بباطل ثم إنهم اضطربوا في العلم بحدوث الصفات وحدوث موصوفاتها اضطرابا ذكرناه **في غير هذا الموضع** ثم جاء هؤلاء فوافقوهم في المعنى دون العبارة وزعموا أن الموصوف الذي سموا صفته عرضا يستدل على حدوثه بحدوث صفته وزعموا أن شيئا من صفات المخلوقات لا يبقى

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/١١٧

زمانين وأن القابل لصفة لا يخلو منها ومن ضدها وقود مقالتهم يوجب مثل تلك المقالة مع ما التزموه في مواضع من المكابرات وإن كانوا في مواضع اعترفوا بالحق الذي أنكره أولئك

ومن تدبر عامة بدع الجهمية ونحوهم وجدها ناشئة عن مباحث هذه الدعوى والحجة

ولهذا كان السلف والأئمة يذمون كلامهم في الجواهر والأعراض وبناءهم علم الدين على ما ذكروه من هذه المقدمات وقد بسطنا الكلام في هذا في غير ." (١)

" والمقصود هنا التنبيه على فساد حجج الدهرية المعطلة للصانع تعالى وتناقضها ومشاركة الجهمية لهم في بعض أصولهم الفاسدة مع حجج الدهرية المثبتة له أيضا

وقد تقدم ما ذكره أبو المعالي من أن شبه الدهرية لحصرها أربعة أقسام

أحدها تعرضهم للقدح في الدليل الذي ذكره أبو المعالي دليل المعتزلة ومن اتبعهم من المتكلمين الذي استدلوا له على حدوث الأجسام دليل الأعراض ونحن قد ذكرنا **في غير هذا الموضع** كلام أئمة المسلمين في هذه الطريقة تحريما وكراهة وإبطالا

قال والقسم الثاني يتعلق بالتعرض لنفي الصانع ولهم في ذلك طريقان

أحدهما أن إثبات قائم بنفسه يتقدس عن الجهات المحاذيات غير معقول

والثاني يتعلق بالتعديل والتجويز والحكم بأن الحكم لا يفعل الفعل إلا لغرض والغرض ماله الضر والنفع وذلك يستحيل على القديم

قلت هاتان أيضا كلامهم فيهما مع المعتزلة في الأصل فإنهم جهمية أثبتوه بالصفات السلبية وهم أيضا قدرية ثم انتقلت هذه الحجة إلى المرجئة فجاوبوهم في المقدمة الثانية ببعض جواب المعتزلة وأجابوهم في الصفات بجواب يقال إنه متناقض

قال أبو المعالي والقسم الثالث على الاستشهادات بالشاهد على الغائب من غير رعاية وجه في الجمع بينهما

قال والقسم الرابع من كلامهم يشتمل على ضروب من التمويهات ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/١٣١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/١٦٠

" فيقال هذا الوجود المشهود إما أن يكون موجودا بنفسه وإما أن لا يكون وإذا كان موجودا بنفسه فإما أن يكون قديما وهو القسم الذي تقدم بيان تناقض أصحابه وإما أن يكون محدثا بنفسه فيقال هذا القول أظهر فسادا وتناقضا فإنه من المعلوم ابالفطرة البديهية أن المحدث بد أن لم يكن لا يتصور أن يحدث عن غير محدث ولا ن يحدث نفسه فلا يكون الشيء صانعا لنفسه ولا مصنوعا لنفسه ولا يكون أيضا على غائية لنفسه كما قد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع** قال تعالى أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون قالوا من غير خالق خلقهم قال جبير بن مطعم لما سمعت النبي صلى الله عليه و سلم يقرأ هذه الآية في صلاة المغرب أحسست بفؤادي قد انصدع وقد تكلمنا على هذه الآية **في غير هذا الموضع** بين سبحانه باستفهام الإنكار الذي يتضمن أن الأمر المنكر من العلوم المستقرة الملازمة للمخاطب التي ينكر على من جحدها لأنه سفسط بجحد العلوم البديهية الفطرية الضرورية فإنه من المعلوم أن ما حدث لا يكون من غير محدث أحدثه ولا يكون هو حدث بنفسه فقال أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون وهذا يستلزم الجمع بين النقيضين وغيره من المحالات

وإن كانت إحالته في العقل من أظهر العلوم الضروريات فإن كونه فاعلا لنفسه يقتضي أن يكون وجوده قبلها وكونها مفعولة يقتضي أن يكون وجوده بعد نفسه فيجب أن تكون نفسه موجودة معدومة في آن واحد

والمقصود هنا بيان تناقض حججهم وأن الذي يقولونه فيه من المحذور أعظم مما فروا منه

فيقال إذا قدر أنه حدث بنفسه بلا محدث بل عن العدم المحض فمعلوم أن هذا مع كونه معلوم الفساد بالضرورة من أبعد الأشياء عن الأمور الموجودة ." (١)

" ٧ - ومن تأمل مقالات أهل الفلسفة والكلام ومن يضاهيهم في هذا الأصل وجدهم عامتهم مضطربين فيه كل منهم وإن أثبت نوعا من الحق واعتصم به فقد كذب بنوع آخر من الحق فتناقض وأكثر عقول الناس تبحث دون تأمل هذا إذ أحدهم يرى نفسه إما أن يقول حقا ويقول ما ينقضه أو يقول حقا ويكذب بحق آخر وتناقض القولين باطل والتكذيب بالحق باطل والحق الصريح لا يرى قلبه يستطيع معرفته كما لا يستطيع أن يحدق بصر عينه في نور الشمس بل كما لا يستطيع الخفاش أن يرى ضوء الشمس وقد قال تعالى فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/١٦٥

والمقصود هنا بيان تناقض الدهرية وفساد حجتهم

فصل

المشهور بين أهل السنة والجماعة أنه لا يقال في صفات الله عز و جل كيف ولا في أفعاله لم وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن السلف والأئمة نفوا علمنا الآن بكيفيته كقول مالك رحمه الله الاستواء معلوم والكيف مجهول لم ينفوا أن يكون في نفس الأمر له حقيقة يعلمها هو وتكلمنا على إمكان العلم بها عند رؤيته في الآخرة أو غير ذلك لكن كثيرا من الجهمية من المعتزلة وغيرهم ينفون أن يكون له ماهية وحقيقة وراء ما علموه وكذلك إذا قلنا لا يقال في أفعاله لم فإنما نفينا السؤال بلم وذلك ينفي علم السؤال بالحكمة الغائية المقصودة بالفعل التي تصلح أن تكون جواب لم وهي المقرونة باللام في قول المجيب لكذا وهي التي تنصب على المفعول له إذا حذفت اللام بأن تكون العلة مصدرا فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنة له في الزمان كما تقول فعلت هذا ابتغاء وجه الله ونحو ذلك لكن اللام تقرن بها نفس ." (١)

" ١ - وتارة شبعان وتارة جائعا وتارة صحيحا وتارة مريضا كما يقول نحو ذلك القائلون بوحدة الوجود كصاحب الفصوص وأمثاله ويدعون أن الكمال المطلق أن يكون واجب الوجود منعوتا بكل نعت سواء كان محمودا شرعا وعرفا وعقلا أو مذموما شرعا وعرفا وعقلا وأنه هو المتلذذ بكل ما في الوجود من الألم وأنه هو الذي يتجدد له العلم بعد أن لم يكن عالما وينشدون ... وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه ...

وينشدون ... وما أنت غي الكون بل أنت عينه ... ويفهم هذا السر من هو ذائق ...

وأمثال ذلك من كلامهم المعروف نثرا ونظما ويدعون أن هذا هو التحقيق الذي آمن إليه هرامس الدهور الأولية والمعرفة التي رامت إفادتها الهداية النبوية وإن كان لهم في تفصيل هذا المذهب اضطراب قد بيناه في غير هذا الموضع

فيقال إذا قدرنا هذه الموجودات المشهودة واجبة الوجود بنفسها أو هي الموجود الواجب بنفسه أو وجودها عين وجود واجب الوجود لم يمكن حينئذ أن يقال في واجب الوجود إنه لا يفعل بعد أن لم يكن فعل لأن ذلك يقتضي تجدد أمر ما وحدوث أمر منه ممتنع ولا أن يقال ذلك يقتضي ثبوت الصفات له أو

---

(١) بيان تلبيس الجهم ية، ١/١٩٧

تجزيه أو حلول الحوادث به نحو ذلك وذلك ممتنع فإنه من يجوز أن يكون واجب الوجود هو الموجود المستحيل من حال إلى حال وأنه تارة يكون ." (١)

" فلو كان لا يمكن تصورها إلا بعد قيام البرهان على ثبوتها والبرهان لا يمكن أن يقوم على التصديق إلا بعد التصور لزم الدور وهو قد ذكر **في غير هذا الموضع** أن تصور الشيء يكون إما بنفسه وإما بمثاله وليس هذا من البرهان وإذا كان تصورها ممكن بدون البرهان فالرسول خبره يوجب التصديق وليس هو ملزم لأن يقوم برهان خاص على كل ما يخبر به فإذا كان تصورها ممكن بلا برهان وخبره وحده كاف في التصديق لم يحتج إلى ما سماه برهانا

الثاني أن يقال له إذا قدر أن التصديق بها لا يمكن إلا بالبرهان فإما أن يكون الرسول أخبر بها للخاصة مقرونا بالبرهان أو بلا برهان أو لم يخبر بها ومعلوم أن هذه البراهين التي تثبت بها الفلاسفة تجرد النفس ونعيمها وعذابها والعقول والنفوس لم تأت بها الرسل فإما أن كونوا تركوا الإخبار بها أو أخبروا بها بدون ما ادعاه من البرهان وعلى التقديرين يظهر أن الرسول لم يسلك ما ادعاه فإنه يزعم أن الرسول علمها الخاصة دون العامة

الثالث أن يقال ليس فيما يذكره الفلاسفة ما يبعد فهمه على عامة الناس بأكثر من فهم ما دل عليه ظاهر الشرع وإن كانوا مقصرين عن فهم الأدلة ألا ترى أن المتكلمين يصرحون بما يقولونه للعامة وإن كانت أدلتهم كثيرة أما أن تكون أغمض من أدلة الفلاسفة وإنما هي مسائل معدودة مسألة واجب الوجود وفعله والنفس وسعادتها وشقاوتها والعقول والنفوس وما يتبع ذلك فأي شيء في هذا مما لا يمكن التصريح منه به للعامة لو كان حقا فعلم أن ترك التصريح به إنما هو لما اشتمل عليه من الباطل المخالف للفطرة والشرعة والحق الذي صرحت به الشريعة

الرابع أن يقال إن الله قد أجمل في كتابه وعلى لسان رسوله ما لا يمكن النفوس معرفة تفصيله مثل قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ." (٢)

" عالم معروف في الأمة من الكذب البين وهو من جنس وضع الملاحدة للأحاديث المتناقضة على المحدثين ليشنوهم بذلك عند الجهال لكن من عموم المؤمنين أهل الحديث وغيرهم من لا يحسن أن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٢١١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/٢٢٩

يجيب عما يورد عليه من الشبه ومن لا يحسن البيان عما انعقد في نفسه من البرهان واستقر عنده من الإيمان ولكن هذا لا يبيح أن ينقل عنه البهتان كيف وشعارهم الدعاء إلى الكتاب والسنة والقرآن مملوء من طريق تعريف الله تعالى لعباده بالأدلة الواضحة المعقول والأمثال المضروبة التي هي القياسات العقلية

ونحن قد بينا **في غير هذا الموضع** أن القرآن بين فيه أصول الدين في المسائل والدلائل على غاية الأحكام ونهاية التمام وأن خلاصة ما يذكره أهل الكلام والفلسفة إنما هو بعض ما بينه القرآن والحديث مع سلامة ذلك عما في كلامهم من التناقض والاختلاف واشتماله على ما تقصر عنه نهاية عقولهم ومالا يطمعون أن يكون من مدلولهم وبينا أن تعريف الشارع ودلالة الشرع ليس بمجرد الإخبار كما يظنه من يظن ذلك من أهل الكلام والفلسفة فإن مثل هذا الظن بالشارع هو الذي أوجب أن يلمزوا المؤمنين بما هم به أولى وأحرى والذين يلمزون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا وهذا حال الكفار والمنافقين الذين قال الله تعالى فيهم وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالو ا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن وقال إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون وإذا مروا بهم يتغامزون وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين ." (١)

" فإن الله سبحانه وتعالى ضمن كتابه العزيز فيما أخبر به عن نفسه وأسمائه وصفاته من الأدلة والآيات والأقيسة التي هي الأمثال المضروبات ما بين ثبوت المخبر بالعقل الصريح كما يخاطب أولي الألباب والنهى والحجر ومن يعقل ويسمع بل قد ضمن كتابه من الأدلة العقلية في أمر المعاد ما هو بين لعامة العباد بل ضمن كتابه العزيز من الأدلة العقلية على ثبوت الأمر والنهي والوعد والوعيد ما نبه عليه **في غير هذا الموضع** كقوله تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ألا إنهم في مرية من لقاء ربهم ألا إنه بكل شيء محيط فكيف يكون أهل الكتاب والسنة والإيمان يقولون إن الله تعالى إنما يعرف وجوده بمجرد خبر الشارع المجرد

وأما ما قد يقولونه من أن العقل لا مجال له في ذلك أو ينهون عن الكلام أو عن ما سمي معقولات ونظرا ونحو ذلك فهذا له وجوه صحيحة ثابتة بالكتاب والسنة بل وبالعقل أيضا وبعضهم قد لا يفرق بين ما يدخل في ذلك من حق وباطل وبعضهم قد يقصر عن الحق الذي يدل عليه الكتاب والسنة كما ذكره هذا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢٤٦/١

الرجل ولا ريب أن التقصير ظاهر على أكثر المنتسبين إلى الكتاب والسنة من جهة عدم معرفتهم بما دل عليه الكتاب والسنة ولوازم ذلك

فيقال من الوجوه الصحيحة إنما نطق به الكتاب وبينه أو ثبت بالسنة الصحيحة أو اتفق عليه السلف الصالح فليس لأحد أن يعارضه معقولا ونظرا أو كلاما وبرهانا وقياسا عقليا أصلا بل كل ما يعارض ذلك فقد علم أنه باطل علما كليا عاما وأما تفصيل العلم ببطلان ذلك فلا يجب على كل أحد ." (١)

" في الكشف ما يناقض صريح العقل أو أن أحدهم يرد عليه أمر يخالف الكتاب والسنة بحيث يكون خارجا عن طاعة الرسول صلى الله عليه و سلم وأمره أو أنه يحصل له علم مفصل بجميع ما أخبر به الرسول صلى الله عليه و سلم وأمر به فهو عندهم ضال مبطل بل زنديق منافق لا يجوزون قط طريقا يستغنى به عن اتباع الرسول صلى الله عليه و سلم فيما يخبر به الرسول ويأمر به فضلا عن أن يسوغ له مخالفة الرسول صلى الله عليه و سلم في أمره وخبره وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع** ولو جاز ذلك لأحد لكان مثل الرسول صلى الله عليه و سلم ولم يكن محتاجا إلى متابعته في خبره وأمره وهذه حال الذين إذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله وقال تعالى أيطمع كل امرئ منهم أن يؤتى صحفا منشرة

ولكن هؤلاء الضالون المنافقون منهم المسوغون للاستغناء عن الرسول بكشفهم أو مشاهدتهم أو لمخالفته بخاصة انفردوا بها عن جميع المؤمنين هم في ذلك بمنزلة كثير من أهل الكلام الظانين أنهم يصلون بالأدلة العقلية إلى ما يستغنون به عن الرسول وأنهم يدركون بمقاييسهم العقلية نقيض ما أخبر به الرسول وهذه الزندقة والنفاق في الطائفتين هي من حال المتفلسفة والباطنية ونحو هذه الأصناف المعروفين بالنفاق

وأما قوله ومن هذه الجهة دعا الشرع إلى هذه الطريقة وحث عليها في جملة ما حث أعني على العمل لا أنها كافية بنفسها كما ظن القوم بل إن كانت نافعة في النظرية فعلى الوجه الذي قلنا ." (٢)

" فيقال الشارع لم يأمر بالأعمال لمجرد كونها معينة للنظر على حصول العلم بل هذا إنما يظنه هؤلاء المتفلسفة ونحوهم من المبطلين الذين يظنون أن غاية الكمال الإنساني المطلوب هو أن يكون الإنسان عالما وهذا في الجهل كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع** بل مقدمهم الجهم بن صفوان لما ادعى أن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٢٤٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/٢٦٧

المعرفة في القلوب تنفع وإن لم يكن معها عمل أطلق غير واحد من الأئمة كوكيع بن الجراح وغيره تكفير من يقول ذلك فكيف بمن يقول إنها المقصودة فقط وما سواها وسيلة هذا لعمري لو كان مقصودهم المعرفة التي دلت عليها الرسل فكيف وهم يعنون بالمعرفة عقائد أكثرها باطلة مناقضة للشرع والعقل بل كل واحد من علم القلب وعمله الذي أصله محبة القلب هو أمر مأمور به مقصود للشارع فالعلم بمنزلة السبب والأصل يوجب المحبة والإرادة وطلب المحبوب المعبود ثم كلما ازداد العبد معرفة ازداد محبة وكلما ازداد محبة ازداد عبادة والمطلوب المقصود الذي هو الغاية هو الله سبحانه وأن يكون العبد عابدا له قال تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون وليست عبادته مجرد الأعمال البدنية بل أصل العبادة معرفته وكمال محبته وكمال تعظيمه وهذه الأمور تصحبه في الدار الآخرة فكل من النظر والعمل مأمور به مقصود للشارع وكل منهما معين للآخر وشرط في حصول المقصود بالآخر فإن الناظر مع سوء قصده وهواه لا يحصل له المطلوب لا من العلم ولا من العمل والعابد مع فساد نظره لا يحصل له المقصود لا من العلم ولا من العمل بل كلاهما واجب لنفسه وشرط للآخر فلا بد من سلوك الطريقين معا ليس ذلك في وقت واحد ولا بد أن يكون ذلك جميعه موافقا لما أخبر به الرسول ولما أمر به فإذا حصل هذا وهذا كان العبد من الذين هم على هدى من ربهم الذين هم ." (١)

" وإن عنى به أن نفس الحركة هو تغير وتبدل كما يقوله من يقوله من المتكلمين كان المعنى لم نشهد فاعلا إلا متحركا ومتحولا إما حركة روحانية وإما حركة جسمانية فقوله بعد ذلك ثم إنا اعترفنا بأنه تعالى وتقدس خالق العالم من غير شيء من ذلك مما ينازعه فيه خصومه هنا وغير خصومه فإن المتكلمين يسمون هذه مسألة حلول الحوادث بذاته وقد علم أن مذهب الكرامية القول بها وهم خصومه في هذه المسألة وقد ذكر في أعظم كتبه نهاية العقول أنه ليس في هذه المسألة دليل عقلي على النفي فلا يمكنه أن يقيم عليهم فيها دليلا عقليا وغاية ما اعتصم فيها بما ادعاه من الإجماع على أن سبحانه وتعالى غير موصوف بالنقائص وإن الحادث إن كان صفة كمال فقد كان قبل ذلك ناقصا وإن لم يكن صفة كمال فالإجماع منعقد على أنه تعالى لا يوصف بغير صفة الكمال وقد تكلمنا على ما ذكر **في غير هذا الموضع** وإذا لم يكن في ذلك دليل عقلي لم يصح أن يكون ذلك معارضا لما يقول المنازع إنه معلوم بالفطرة الضرورية

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢٦٨/١

ومن أعجب العجب قوله عن المشبهة وهم عنده الكرامية والحنابلة أنهم وافقوه على ما ادعاه من أن معرفة أفعال الله تعالى وصفاته على خلاف الحس والخيال ثم يحتج على ذلك بأنه فعل بعد أن لم يكن فاعلا من غير حدوث شيء بذاته وهو يعلم أن القول بحلول الحوادث في ذاته تعالى وتقدس هو شعار الكرامية وأنهم متفقون على ذلك وهذا مثل أن يقال عن المعتزلة وقد وافقونا على أن الله تعالى يحدث أفعال العباد بغير فعل منهم ثم إن القول بذلك هو مذهب أكثر أهل الحديث بل قول أئمة أهل الحديث وهو الذي نقلوه عن سلف ." (١)

" وما تهوى الأنفس ولهذا قال تعالى وتقدس كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه فإنما يفصل النزاع بين الآدميين كتاب منزل من السماء ولهذا أمر الله تعالى المؤمنين عند تنازعهم بالرد إليه كما قال تعالى وتقدس يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا وهذا ونحوه مبسوط **في غير هذا الموضع**

وإنما المقصود هنا أن الناقلين للمقالات وأهل الجدل صاروا يعيرون باللفظة المعربة من سوفسقيا وهي سوفسطا عن هذا المعنى الذي يتضمن إنكار الحق وتمويهه بالباطل وظن من ظن أن هذا قول ومذهب عام لطائفة في كل حق وليس الأمر كذلك وإنما هو عارض لبني آدم في كثير من أمورهم فكل من جحد حقا معلوما وموه ذلك بباطل فهو مسفسط في هذا الموضع وإن كان مقرا بأمور أخرى وهو معاند سوفسطائي إذا علم ما أنكره قال تعالى وتقدس وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فهؤلاء سفسطائيون في هذا الجحود وإن كانوا مقرين بأمور أخرى وقال تعالى وتقدس فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ولهذا كان جمهور من كذب بالحق الذي بعث به رسله من ذوي التميز هم من الجاحدين المعاندين وهم من شر السوفسطائين

فهكذا ما ذكروه عن السمنية إنما كان أصل قولهم أن الموجود لا بد أن يمكن أن يكون محسوسا بإحدى الحواس لا أنه لا بد لمن أقر به أن يحس به ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٣٠٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/٣٢٤

" له من إحسانه وعطائه ما وهبه من ذلك كالحياة والعلم والقدرة وكذلك ما كان منتفيا عن المخلوق لكونه نقصا وعيبا فالخالق هو أحق بأن ينزه عن ذلك وقد بسطت هذه القاعدة **في غير هذا الموضع**

وعلى هذا فجميع الأمور الوجودية المحضة يكون الرب أحق بها لأن وجوده أكمل ولأنه هو الواهب لها فهو أحق باتصافه بها وجميع الأمور العدمية المحضة يكون الرب أحق بالتنزيه عنها لأنه عن العدم أبعد من سائر الموجودات ولأن العدم ممتنع لذاته على ذاته وذاته بذاته تنافي العدم وما كان فيه وجود وعدم كان أحق بما فيه من الوجود وأبعد عما فيه من العدم فهذا أصل ينبغي معرفته فإذا أثبت له صفات الكمال من الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وغير ذلك بهذه الطريق القياسية العقلية التي لله فيها المثل الأعلى كان ذلك اعتبارا صحيحا وكذلك إذا نفي عنه الشريك والولد والعجز والجهل ونحو ذلك بمثل هذه الطريق ولهذا كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يستعملون مثل هذه الطريق في الأقيسة العقلية التي ناظروا بها الجهمية

وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن كون الموجود قائما بنفسه أو موصوفا أو أن له من الحقيقة والصفة والقدرة ما استحق به ألا يكون بحيث غيره وأن لا يكون معدوما بل ما أوجب أن يكون قائما بنفسه مباينا لغيره وأمثال ذلك هو من الأمور الوجودية باعتبار الغائب فيها بالشاهد صار على هذا الصراط المستقيم فكل ما كان أقرب إلى الوجود كان إليه أقرب وكلما كان أقرب إلى المعدوم فهو عنه أبعد

الوجه الثاني أن يقال من المعلوم أن لفظ الوجود هو في أصل اللغة مصدر وجدت الشيء أجده وجودا ومنه قوله تعالى فلم تجدوا ماءا ." (١)

" قلت كلام السلف والأئمة كثير في مسألة الرؤية وتقرير وجودها بالسمع وتقرير جوازها بالعقل وتقرير أن نفي جوازها مستلزم للتعطيل وقد نبه السلف ومتكلمة الصفاتية على ما هو معلوم بالمعقول أنه من قال إنه لا يمكن رؤيته فقد لزمه أن يعطله ويجعله معدوما لأنه إذا كان موجودا جازت رؤيته

ثم للناس هنا طريقان أحدهما وهي طريقة أبي محمد ابن كلاب وغيره كأبي الحسن ابن الزاغوني أن كل ما هو قائم بنفسه فإنه تجوز رؤيته ولم يلتزم ذلك في سائر الأعراض والصفات والثانية وهي طريقة أبي الحسن الأشعري ومن اتبعه وقد سلكها القاضي أبو يعلى وغيره أن كل موجود تصح رؤيته سواء كان قائما بنفسه أو قائما بغيره وقد قرروا ذلك بطرق منها ما هو غير بين ويرد عليه أسولة والتزموا لأجل ذلك لوازم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٣٢٨

يظهر فسادها وقد بينا **في غير هذا الموضع** كيف تقرر الطريقة العقلية في ذلك على وجه يفيد المقصود ولكن نشير هنا إشارة فنقول

معلوم أن الرؤية تعلق بالموجود دون المعدوم ومعلوم أنها أمر وجودي محض لا يسيطر فيها أمر عدمي كالذوق الذي يتضمن استحالة شيء من المذوق وكالأكل والشرب الذي يتضمن استحالة المأكول والمشروب ودخوله في مواضع من الآكل والشارب وذلك لا يكون إلا عن استحالة وخلق وإذا كانت أمرا وجوديا محضا ولا تتعلق إلا بموجود فالمصحح لها الفارق بين ما يمكن رؤيته ومالا يمكن رؤيته إما أن يكون وجودا محضا أو متضمنا أمرا عدميا والثاني باطل لأن العدم لا يكون له تأثير في الوجود المحض فلا يكون سببا له ولا يكون أيضا شرطا أو جزءا من السبب إلا أن يتضمن وجودا فيكون ذلك الوجود هو المؤثر في الوجود ويكون ذلك العدم دليلا عليه ومستلزما له ونحو ذلك وهذا من الأمور البينة عند التأمل ." (١)

" وأما زعمه أنها في الباطن مزيد علم فهو لم يذكر على ذلك حجة وقد بين فيما تقدم أنه لا صحة له على أصل ذلك وهو نفي كونه جسما إلا إثبات أن النفس الناطقة ليست بجسم وبين فساد ما احتج به المتكلمون على أنه ليس بجسم بحجج واضحة ومعلوم أن الأصل الذي بنى عليه هو هذا النفي وهي مسألة النفس أضعف بكثير وأن جمهور العقلاء يضحكون مما يقوله هؤلاء في النفس من الصفات السلبية أكثر مما يضحكون ممن يثبت رؤية مرئي ليس هو في اصطلاحهم بجسم ولا في جهة كما قد بيناه **في غير هذا الموضع**

وأما دعواه ودعوى غيره من الجهمية من المعتزلة ونحوهم أن الرؤية التي أخبر بها الرسول مزيد علم فمن سمع النصوص علم بالاضطرار أن الرسول إنما أخبر برؤية المعاينة

وأيضا فإن أدلة المعقول الصريحة تجوز هذه الرؤية وإن لم يسلك في ذلك ما ذكروه من المسالك الضعيفة فإن تلك المسالك إنما ضعفت لأن أصحابها أثبتوا رؤية ما ليس في جهة ولا هو متحيز ولا حال في متحيز فاحتاجوا لذلك أن يحذفوا من الرؤية الشروط التي لا تتم الرؤية بدونها لاعتقادهم امتناع تلك الشروط في حق الله تعالى فأما إذا قيل إن الرؤية المعروفة يصح تعلقها بكل قائم بنفسه وإن شرط فيها أن يكون المرئي بجهة من الرائي وأن يكون متحيزا وقائما بمتحيز كانت الأدلة العقلية على إمكان هذه الرؤية مالا يمكن العقلاء أن يتنازعوا في جوازها وإنما ينفيها من نفاها لظنه أن الله تعالى ليس فوق العالم وأنه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٣٥٧

على اصطلاحهم ليس بجسم ولا متحيز ولا حال في المتحيز ونحو ذلك من الصفات السلبية التي ابتدعوها مع مخالفتها لصحيح المنقول وصريح المعقول ." (١)

" المنزلة وهؤلاء بدلوا وغيروا فطرة الله وشرعته خلقه وأمره وأفسدوا اعتقادات الناس وإراداتهم إدراكاتهم وحركاتهم قولهم وعملهم من هذا وهذا كما بدل الذين ظلموا من بني إسرائيل القول الذي أمروا به والعمل الذي أمروا به ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه و سلم إنه قيل لهم ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة فدخلوا الباب يزحفون على أستاههم وقالوا حبة في شعرة

وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** أن مبدأ التجهم في هذه الأمة كان أصله من المشركين ومبدلة الصابئين من الهند واليونان وكان من مبدلة أهل الكتاب من اليهود وأن الجعد بن دهم ثم الجهم بن صفوان ومن اتبعهما أخذوا ذلك عنهم

وأنه بعد ذلك أواخر المائة الثانية وقبلها وبعدها اجتلبت كتب اليونان وغيرهم من الروم من بلاد النصارى وعربت وانتشر مذهب مبدلة الصابئة مثل آرسطو وذويه ظهر في ذلك الزمان الخرمية وهم أول القرامطة الباطنية الذين كانوا في الباطن يأخذون بعض دين الصابئين المبدلين وبعض دين المجوس كما أخذوا عن هؤلاء كلامهم في العقل والنفس وأخذوا عن هؤلاء كلامهم في النور والظلمة وكسوا ذلك عبارات وتصرفوا فيه وأخرجوه إلى المسلمين وكان من القرامطة الباطنية في الإسلام ما كان وهم كانوا يميلون كثيرا إلى طريقة الصابئة المبدلين وفي زمنهم صنفت رسائل إخوان الصفا وذكر ابن سينا أن أباه كان من أهل دعوتهم من أهل دعوة المصريين منهم وكانوا إذ ذاك قد ملكوا مصر وغلبوا عليها قال ابن سينا وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة لكونهم كانوا يرونها وظهر في غير هؤلاء من التجهم ما ظهر وظهر بذلك تصديق ما أخبر به النبي صلى الله عليه و سلم كما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب ." (٢)

" في هذا الكلام وقال تبارك وتعالى لا إله إلا هو الحي القيوم لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر هذه صفات الله عز و جل وأسماؤه تبارك وتعالى

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٦٧/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٣٧٤/١

فهذا الكلام من الإمام أبى عبد الله أحمد رحمه الله يبين أنه نفى أن العباد يحدون الله تعالى أو صفاته بحد أو يقدرون ذلك بقدر أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره أو أنه هو يصف نفسه وهكذا كلام سائر أئمة السلف يثبتون الحقائق وينفون علم العباد بكنهها كما ذكر من كلامهم **في غير هذا الموضع** ما يبين ذلك

وأصحاب الإمام أحمد منهم من ظن أن هذين الكلامين يتناقضان فحكى عنه في إثبات الحد لله تعالى روايتين وهذه طريقة الروايتين والوجهين ومنهم من نفى الحد عن ذاته تعالى ونفى علم العباد به كما ظنه موجب ما نقله حنبل وتأول ما نقله المروذي والأثرم وأبو داود وغيرهم من إثبات الحد له على أن المراد إثبات حد للعرش ومنهم من قرر الأمر كما يدل عليه الكلامان أو تأول نفى الحد بمعنى آخر والنفي هو طريقة القاضي أبى يعلى أولا في المعتمد وغيره فإنه كان ينفي الحد والجهة وهو قوله الأول قال

فصل

وقد وصف الله تعالى نفسه بالاستواء على العرش والواجب إطلاق هذه الصفة من غير تفسير ولا تأويل وأنه استواء الذات على العرش لا على معنى العلو والرفعة ولا على معنى الاستيلاء والعلم وقد قال أحمد في رواية حنبل نحن ." (١)

"كقدمي ومن قال هذا فقد شبه الله بخلقه وكما قال إسحاق وأبو نعيم ومحققو المتكلمين على أن هذا التشابه الذي هو التماثل لا يكون بالموافقة في بعض الصفات بل الموافقة في جميع الصفات الذاتية التي بها يقوم بها أحدهما مقام الآخر

وأما التشبيه في اللغة فإنه قد يقال بدون التماثل في شئ من الحقيقة كما يقال للصورة المرسومة في الحائط إنها تشبه الحيوان ويقال هذا يشبه هذا في كذا وكذا وإن كانت الحقيقتان مختلفتين

ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يقال لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه فأن مقتضى هذا كونه معدوما ومنهم طوائف يطلقون هذا

لكن من هؤلاء من يريد بنفي التشابه نفي التماثل فلا يكون بينهما خلاف معنوي إذ هم متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه كما دل على ذلك القرآن كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** كما يعلم أيضا بالعقل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٤٣٣

وأما النفاة من الجهمية وأشباههم فلا يريدون بذلك إلا نفي الشبه بوجه من الوجوه وهذا عند كل من حقق هذا المعنى لا يصلح إلا للمعوم وقد قرر ذلك غير واحد من أئمة المتكلمين حتى أبو عبد الله الرازي كما سنذكر كلامه في ذلك

وكذلك لفظ التجسيم هو كلفظ التأليف والتركيب والتبعيض والتجزئة من معناه ما هو متفق على نفيه بين المسلمين ومنه ما هو متفق على نفيه بين علماء المسلمين من جميع الطوائف إلا ما يحكى عن غلاة المجسمة من أنهم ." (١)

" لا يحيط به شيء من مخلوقاته فلا يكون متحيزا بهذا المعنى اللغوي وأما أهل الكلام فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هذا فيجعلون كل جسم متحيز والجسم عندهم ما يشار إليه فتكون السموات والأرض وما بينهما متحيزا على اصطلاحهم وإن لم يسم ذلك متحيزا في اللغة والحيز تارة يريدون به معنى موجودا وتارة يريدون به معنى معدوما ويفرقون بين مسمى الحيز ومسمى المكان فيقولون المكان أمر موجود والحيز تقدير مكان عندهم فمجموع الأجسام ليست في شيء موجود فلا تكون في مكان وهي عندهم متحيزة ومنهم من يتناقض فيجعل الحيز تارة موجودا وتارة معدوما كالرازي وغيره كما بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** فمن تكلم باصطلاحهم وقال إن الله متحيز بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطيء فهو سبحانه بائن من خلقه وما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق وإذا كان الخالق بائنا عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في المخلوق و امتنع أن يكون متحيزا بهذا الاعتبار وإن أراد بالحيز أمرا عدميا فالأمر العدمي لا شيء وهو سبحانه بائن عن خلقه فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزا وقال يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزا فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه وقد علم بالعقل والشرع أنه بائن عن خلقه كما بسط **في غير هذا الموضع**

قال الرازي وأما قوله ولم يكن له كفوا أحد فهذا أيضا يدل على أنه ليس بجسم ولا جوهر لأنا سنقيم الدلالة على أن الجواهر متماثلة فلو كان تعالى جوهرا لكان مثلا لجميع الجواهر فكان كل واحد من الجواهر كفوا له ولو كان جسما لكان مؤلفا من الجواهر لأن الجسم ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٤٧٧/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٥٢١/١

" وهذا قائم بنفسه لم يكن أحدهما مثلا الآخر وإذا اشتركا في أن هذا لون وهذا لون وهذا طعم وهذا طعم وهذا عرض وهذا عرض لم يكن أحدهما مثلا للآخر وإذا اشتركا في أن هذا موصوف وهذا موصوف لم يكن أحدهما مثلا للآخر وإذا اشتركا في أن هذا مقدار ولهذا مقدار ولهذا حيز ومكان ولهذا حيز ومكان كان أولى أن لا يوجب هذا تماثلها لأن الصفة الموصوف أدخل في حقيقته من القدر للمقدار والمكان للتمكن والحيز للمتحيز فإذا كان اشتراكهما فيما هو أدخل في الحقيقة لا يوجب التماثل فاشتراكهما فيما هو دونه في ذلك أولى بعدم التماثل والكلام على هذه الأمور مبسوط **في غير هذا الموضع**

قال الرازي الثاني أن تقدير أن يكون هو تعالى مشاركا لسائر الأجسام في الجسمية ومخالفا لها في الماهية المخصوصة يجب وقوع الكثرة في ذات الله تعالى لأن الجسمية مشترك فيها بين الله وبين غيره وخصوصية ذاته غير مشتركة فيما بين الله تعالى وبين غيره وما به المشاركة غير ما به الممايزة وذلك يقتضي وقوع التركيب في ذاته المخصوصة وكل مركب ممكن لا واجب على ما بيناه فثبت أن السؤال ساقط والله أعلم

قال الشيخ رحمه الله يذكرون لفظ التكثر و التغير وهما لفظان مجملان يتوهم السامع أنه تكثر الآلهة وأن الرب يتغير ويستحيل من حال إلى حال إلى أن قال ثم إنهم ينفون ذلك من غير دليل أصلا بل نقول مجرد اشتراك الاثنين في كون كل منهما جسما أو متحيزا أو موصوفا ." (١)

" فوق السقف ليس محمولا لما يحمل السقف وكذلك السموات فوق الأرض وليست الأرض حاملة السموات وكل سماء فوقها سماء وليست السفلى حاملة للعليا فإذا لم يجب في المخلوقات أن يكون الشيء حاملا لما فوقه بل قد يكون وقد لا يكون لم يلزم أن يكون العرش حاملا للرب تعالى إلا بحجة تبين ذلك وإذا لم يكن العرش حاملا لم يكن حملة العرش حاملة لما فوقه بطريق الأولى

الوجه الثاني أن الطائفة الأخرى تمنع المقدمة الثانية فيقولون لا نسلم أن العرش وحملته إذا كانوا حاملين لله لزم أن يكون الله محتاجا إليهم فإن الله هو الذي يخلقهم ويخلق قواهم وأفعالهم فلا يحملونه إلا بقدرته ومعونته كما لا يفعلون شيئا من الأفعال إلا بذلك فلا يحمل في الحقيقة نفسه إلا نفسه كما أنه سبحانه إذا دعاه عباده فأجابهم وهو سبحانه الذي خلقهم وخلق دعاءهم وأفعالهم فهو المجيب لما خلقه وأعان عليه من الأفعال وكذلك إذا فرح بتوبة التائب من عباده أو غضب من معاصيهم وغير ذلك مما فيه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٣٥

إثبات نوع تحول عن أفعال عباده فإن هذا يقوله كثير من أهل الكلام مع موافقة جمهور أهل الحديث وغيرهم فيه مقامان مشكلان أحدهما مسألة حلول الحوادث والثانية تأثير المخلوق فيه وجواب المسألة الأولى مذكور **في غير هذا الموضع** وجواب السؤال الثاني أنه لا خالق ولا بارئ ولا مصور ولا مدبر لأمر الأرض والسماء إلا هو فلا حول ولا قوة إلا به وكل ما في عباده من حول وقوة فبه هو سبحانه فيعود الأمر إلى أنه هو المتصرف بنفسه سبحانه وتعالى الغني عما سواه

وهؤلاء يقولون هذا الذي ذكرناه أكمل في صفة الغني عما سواه والقدرة على كل شيء مما يقوله النفاة فإن أولئك يقولون لا يقدر أن يتصرف بنفسه ولا يقدر أن ينزل ولا يصعد ولا يأتي ولا يجيء ولا يقدر أن يخلق في عباده قوة يحملون بها عرشه الذي هو عليه ويكونون إنما حملوه وهو فوق عرشه بقوته ." [١]

"كالرازي ومتأخري الأشعرية وكالمعتزلة يدعون أن هذا تناقض مخالف للضرورة العقلية إلى أن قال

وأما القسم الثاني فهو مقام من سلم له أنه فوق العرش وهو متحيز وله حد ونهاية ويطلق عليه أيضا لفظ الجهة فإن أهل الإثبات متنازعون في لفظ الجهة وفي ذلك نزاع بين أصحاب الإمام أحمد وغيرهم كما أنهم متنازعون في اسم الحد أيضا فنقول على هذا التقدير فالكلام على هذا من وجوه

الأول أن كلام هذا وغيره في الحيز هل هو أمر وجودي أو عدمي أو إضافي مضطرب متناقص فإنه وإن كان قد قرر هنا أنه وجودي فقد قرر **في غير هذا الموضع** أنه عدمي ويكفي نقض كلامه بكلامه فأنا قد اعتمدنا هذا مرات فإن هذا موجود في عامة هؤلاء تحقيقا لقوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا بخلاف الحق الذي يصدق بعضه بعضا فقد ذكر في البرهان الرابع بعد هذا نقض هذا فقال الرابع وهو أنا نعلم بالضرورة أن الأحياز بأسرها متساوية لأنها فراغ محض وخلاء صرف وإذا كانت بأسرها متساوية يكون حكمها واحدا وذلك يمنع من القول بأنه تعالى واجب الاختصاص ببعض الأحياز على التعيين فإن قالوا فلم لا يجوز أن يكون اختصاصه بجهة فوق أولى قلنا هذا باطل لوجهين أحدهما أنه قبل خلق العالم ما كان إلا الخلاء الصرف والعدم المحض فلم يكن هناك فوق ولا تحت فبطل قولكم الثاني أنه لو كان الفوق متميزا عن التحت بالتميز الذاتي لكانت الجهات أمورا وجودية ممتدة قابلة للانقسام وذلك يقتضي تقدم الجسم لأنه لا معنى بالجسم إلا ذلك فهذا تصريح في أنها مختلفة في الحقائق وأنها

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٦٦

خلاء صرف وفراغ محض وهذا يناقض ما ذكره هنا ومن لم يكن لسانه وراء قلبه كان كلامه كثير التقلب والتناقض ." (١)

" فإن الإنسان عبارة عن البدن والروح معا بل هو بالروح أخص منه بالبدن

فمن قال بالمركب من الجواهر المنفردة اضطربوا في محل العلم ونحوه من العبد هل هو جزء منفرد في القلب كما يذكر عن ابن الراوندي أو عن الأعراض المشروطة بالحياة إذا قامت بجزء من الجملة اتصف بها سائر الجملة كما يقوله المعتزلة أو حكم العرض لا يتعدى محله بل يقوم بكل جوهر فرد عرض يخصه من العلم والقدرة ونحو ذلك كما يقوله الأشعري على ثلاثة أقوال ومن لم يقل بالجوهر الفرد لم يلزمه ذلك بل يقول أن العرض القائم بالجسم ليس بمنقسم في نفسه كما أن الجسم ليس بمنقسم وأما قبوله للقسمة فهو كقبول الجسم للقسمة وهؤلاء يقولون أن الإنسان من تقوم به الحياة والقدرة والحس بجميع بدنه ويقولون أن بدن الإنسان ليس مركبا من الجواهر المنفردة فلا يرد عليهم ما ورد على أولئك وأما الأعراض القائمة بروحه من العلم والإرادة ونحو ذلك فهي أبعد عن الانقسام من الأعراض القائمة ببدنه وروحه أبعد عن كونها مركبة من الجواهر المنفردة من بدنه وإن قيل أنها جسم وعلى هذا فإن قيل يقوم بها علم واحد بمعلوم واحد كان هذا بمنزلة أن يقال يقوم بالعين إدراك واحد لمدرك واحد وبمنزلة أن يقوم بداخل الأذن سمع واحد لمسموع واحد وهذا وغيره مما يجيبون به المتفلسفة الذين قالوا أن النفس الناطقة لا تتحرك ولا تسكن ولا تصعد ولا تنزل وليست بجسم فإن عمدتهم على ذلك كونها يقوم بها ما لا ينقسم كالعلم بما لا ينقسم وإذا لم تنقسم امتنع كونها جسما وكلا المقدمتين ممنوعة كما قد بسط الجواب عن هذه الحجة التي هي عمدتهم **في غير هذا الموضع** ." (٢)

" على التقديرين يشبه الصورة الموجودة في الخارج فلذلك إذا قيل أن المدرك يتمثل في المدرك لم يلزم أن يكون قدره في المدرك مثل قدره في نفسه فهذا جملة ما احتج به هؤلاء الذين هم فحول النظر وأئمة الكلام والفلسفة في هذه المسائل

وقد تبين بكلام بعضهم في بعض إفساد هذه الدلائل وهذا جملة ما يعارضون به الكتاب والسنة ويسمونه قواطع عقلية ويقولون أنه يجب تقديم مثل هذا الكلام على نصوص التنزيل والثابت من أخبار

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٥٨٣/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٦١٦/١

الرسول وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها فلو لم يكن في المعقول ما يوافق قول الرسول لم تجز معارضته بمثل هذا الكلام فضلا عن تقديمه عليه فكيف والمعقول الصريح موافق لما جاء به الرسول بل لا يجوز أن يعارض بمثل هذا الكلام الأحكام الثابتة بالعمومات والأقيسة والظواهر وأخبار الآحاد فكيف يعارض بذلك النصوص الثابتة عن المعصوم بل مثل هذا الكلام لا يصلح لإفادة ظن ولا يقين وإنما هو كلام طويل بعبارات طويلة وتقسيمات متنوعة يهابه من ما يفهمه وعامة من وافق عليه وافق عليه تقليدا لمن قاله قبله لا عن تحقيق عقلي قام في نفسه وكلام السلف والأئمة في ذم مثل هذا الكلام الذي احتجوا فيه بطريقة الأعراض والجواهر على حدوث الأجسام وإثبات الصانع كثير منتشر **في غير هذا الموضع** وكل من أمعن النظر وفهم حقيقة الأمر علم أن السلف كانوا أعمق من هؤلاء علما وأبر قلوبا وأقل تكلفا وأنهم فهموا من حقائق الأمور ما لم يفهمه هؤلاء الذين خالفوهم وقبلوا الحق وردوا الباطل والله أعلم ." (١)

" وايضا فمن المثبتة الضلال من يقول ان الله متحيز بهذا الاعتبار مثل من يقول انه ينزل عشية عرفة على جمل اورق فيصافح المشاة ويعانق الركبان وان النبي صلى الله عليه و سلم رآه في الطواف او في بعض سكك المدينة وان مواضع الرياض هو موضع خطواته ونحو ذلك مما فيه من وصفه بالتحيز امر باطل مبني على احاديث موضوعة ومفتراة

ولهذا الاجمال والاشتراك الذي يوجد في الاسماء نفيا واثباتا تجد طوائف من المسلمين يتباغضون ويتعادون او يختصمون او يقتتلون على اثبات لفظ او نفيه والمثبتة يصفون النفاة بما لم يريدوه والنفاة يصفون المثبتة بما لم يريدوه لان اللفظ فيه اجمال واشتراك يحتمل معنى حقا ومعنى باطلا فالمثبت يفسره بالمعنى الحق والنافي يفسره بالمعنى الباطل ثم المثبت ينكر على النافي بأنه جحد من الحق والنافي ينكر على المثبت انه قال على الله الباطل وقد يكون احدهما او كلاهما مخطئين في حق الاخر وسبب ذلك مع اشتراك اللفظ نوع جهل ونوع ظلم ولا حول ولا قوة الا بالله

واذا كان القول بان الله فوق العرش وفوق العالم ولوازم هذا القول الذي يلزم بالحق لا بالباطل هو قول سلف الامة وائمتها وعامة الصفاتية لم يكن رد هذا المؤسس على طائفة او طائفتين بل على هؤلاء كلهم وقد ذكرنا بعض ما يعرف به مذهبهم **في غير هذا الموضع** فإن المقصود الاكبر هنا انما هو النظر العادل فيما ذكره من دلائل الطرفين ليحكم بينهما بالعدل واما ما للمثبتة من الحجج التي لم يذكرها هو

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٦٢٨/١

وذكر القائلين بالاثبات فلم يكن ذلك هو المقصود لكن الكلام يحوج الى ذكر بعضه فينبه على ذلك فمن ذلك طائفة هذا المؤسس ." (١)

" قال فهل وجدت له حسا او مجسا قال لا قال فكذلك الله لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت ولا يشم له رائحة وهو غائب عن الابصار ولا يكون في مكان دون مكان

فهذا الذي حكاه الامام احمد من مناظرة السمنية المشركين للجهم هو كما ذكره اهل المقالات والكلام عنهم انهم لا يقرون من العلوم الا بالحسيات ولكن قد يقول بعض الناس انهم ارادوا بذلك ان مالا يدركه الانسان بحسه فانه لا يعلمه حتى يقولوا عنهم انهم ينكرون المتواترات والمجربات والبديهيات وهذا والله اعلم غلط عليهم

كما غلط هؤلاء في نقل مذهب السوفسطائية فزعموا ان فرقة من الناس تنكر وجود شيء من الحقائق ومن المعلوم ان امة يكون لهم عقل يفارقون به المجانين لا يقولون هذا ولكن قد تقع السفسطة في بعض الأمور يوفي بعض الأحوال وتكون كما فسرها بعض الناس أن السفسطه هي كلمة معربة واصلها يونانية سوفسقيا ومعناها الحكمة المموهة فان لفظ سوفيا يدل في لغتهم على الحكمة ولهذا يقولون فيلاسوف أي محب الحكمة فلما كان من القضايا ما يعلم بالبرهان ومنه ما يثبت بالقضايا المشهورة وبعضها يناظر فيه بالحجج المسلمة وبعضها تتخيله النفس وتشعر به فيحركها وان لم تكن صادقة وهي القضايا الشعرية ومنها ما يكون باطلا لكن يشبه الحق فهذه الحكمة المموهة هي المسماة بالسفسطة عند هؤلاء وقد تكلمنا على هذا **في غير هذا الموضع** ." (٢)

" ما هو اكثر منه وهذا موجود في كتب المقالات وكتب السنة وكتب الكلام وفي طوائف بني آدم المعروفين وقد تكلمنا على هذا **في غير هذا الموضع**

وبينا سبب ذلك ان الامام احمد رضي الله عنه له من الكلام في اصول الدين وتقرير ما جائت به السنة والشريعة في ذلك ما عليه جماعة المؤمنين واظهار دلالة الكتاب والسنة والاجماع على ذلك والرد على اهل الاهواء والبدع المخالفين للكتاب والسنة في ذلك اعظم مما لغيره لانه ابتلي بذلك اكثر مما ابتلي به غيره ولانه اتصل اليه من سنن رسول الله صلى الله عليه و سلم واصحابه وتابعيهم والائمة بعدهم اعظم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٤/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٥٤/٢

مما اتصل الى غيره فصار له من الصبر واليقين الذين جعلهما الله سببا للامامة في الدين بقوله وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بأياتنا يوقنون ما جعله الله له من الامامة في اصول الدين السنية الشرعية ما انعم به عليه وفضله به

فاتباعه لا يمكنهم مع اظهار موافقتهم له من الانحراف ما يمكن غيرهم ممن لم يجد لمتبوعه من النصوص في هذا الباب ما يصده عن مخالفته

ولهذا يوجد في غيرهم من الانحراف في طرفي النفي والاثبات في مسائل الصفات والقدر والوعيد والامامة وغير ذلك اكثر مما يوجد فيهم وهذا معلوم بالاستقراء

ولهذا ما زال كثير من ائمة الطوائف الفقهاء واهل الحديث والصوفية وان كانوا في فروع الشريعة متبعين بعض ائمة المسلمين رضي الله عنهم اجمعين ." (١)

" باطل في الأول فإنه بمنزلة قول الواقف في الرمضاء أنا أجد حرارتها وألمها فيقال له النار التي فررت إليها أعظم حرارة وألما وأن كنت لا تجدها حين وقوفك على الرمضاء بل تجدها حين تباشرها فيكون قد فر من نوع تناقض و خلاف بعض الضرورة فوقع في انواع من التناقضات و مخالفة الضرورات و بقي ما امتاز به الاول في كلامه من الزندقه و الالحاد و مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى و اتباع غير سبيل المؤمنين زيادة علىذلك و لهذا كان في هؤلاء المثبته ممن له في الامه من الثناء و لسان الصدق ما ليس لمن هو من اولئك وان كان قد يذمه من يذمه من وجه اخر فليس الغرض بيان صوابهم مطلقا و لكن بيان ان طريقهم اقل خطا و طريق الاولين اعظم ضلاله فهذا احد المقامين و قد تقدم بيانه فلا نعيده

واما المقام الثاني فهو مقام من يسلم له انه فوق العرش وهو متحيز و له حد و نهايه و يطلق عليه ايضا لفظ الجهه فان اهل الإثبات متنازعون في اثبات لفظ الجهه وفي ذلك نزاع بين اصحاب الإمام أحمد وغيرهم كما أنهم متنازعون في إسم الحد أيضا وفي نزاع بين أصحاب الإمام أحمد وغيرهم فنقول وعلى هذا التقدير فالكلام على هذا من وجوه

الأول أن كلام هذا وغيره في الحيز هل هو أمر وجودي أو عدمي أو أضافي مضطرب متناقض فإنه وإن كان قد قرر هنا أنه وجودي فقد قرر **في غير هذا الموضع** أنه عدمي ويكفي نقض كلامه بكلامه فإنا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٩١/٢

قد إعتمدنا هذا مرات فإن هذا موجود في عامة هؤلاء تحقيقا لقوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا بخلاف الحق الذي يصدق بعضه بعضا ." (١)

" فلو لم يباين الباري لخلقه إلا بمجرد الإختلاف في الحقيقة والصفة دون الجهة والحيز والقدر لكانت مباينته لخلقه من جنس مباينة العرض لعرض آخر حال في محله أو مباينة الجسم للعرض الحال في محله وهذا يقتضي أن مباينته للعالم من جنس مباينة الشيئين اللذين هما في حيز واحد ومحل واحد فلا تكون هذه المباينة تنفي أن يكون هو العالم في محل واحد بل إذا كان العالم قائما بنفسه وكانت مباينته له من هذا الجنس كانت مباينته للعالم مباينة العرض للجسم الذي قام به ويكون العالم كالجسم وهو معه كالعرض وذلك يستلزم أن تكون مباينته للعالم مباينة المفتقر إلى العالم وإلى محل يحله لا سيما والقائم بنفسه مستغن عن الحال فيه وهذا من أبطل الباطل وأعظم الكفر فإن الله غني عن العالمين كما تقدم

ومن ها هنا جعله كثير من الجهمية حالا في كل مكان وربما جعلوه نفس الوجود القائم بالذوات أو جعلوه الوجود المطلق أو نفس الموجودات فهذا كله مع أنه من أبطل الباطل وهو تعطيل للصانع ففيه من إثبات فقره وحاجته إ إلى العالم ما يجب تنزيه الله عنه

وهؤلاء قد زعموا أنهم نزهوه عن الحيز والجهة فلا يكون مفتقرا إلى غيره فأحوجوه بهذا التنزيه إلى كل شيء وصرحوا بهذه الحاجة كما ذكرناه في غير هذا الموضع فسبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفرطن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ." (٢)

" من نازعه فيه ودفع كون الأفلاك مستديرة كما فعل بعض من رد عليهم في كتاب الدقايق وغيرهم وكذلك قد يدفع ذلك بعض من ينتسب إلى العلم وربما حصل هذا من أقوال المنجمين التي يخالف الشرع وكذلك المتكلم قد ينازع في هذا بطريق جدلية وهذا المتفقه قد ينازع في هذا زعما منه أن هذا مخالف للشريعة وليس مع واحد منهما دليل شرعي ولا عقلي يخالف ذلك ولا يمنع كون الأفلاك مستديرة ولا ينقل عن أحد من أئمة الإسلام وعلمائه النزاع في ذلك بل قد ذكر غير واحد من علماء المسلمين مثل الشيخ

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/١١١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٢/١٥٠

أبي جعفر بن المنادي أحد العلماء المشاهير ذوي التصانيف الكثيرة من الطبقة الثانية من أصحاب الامام أحمد ومثل محمد بن حزم ومثل أبي الفرج ابن الجوزي إجماع المسلمين على أن الأفلاك مستديرة وأبو جعفر من أعظم الناس اطلاعا وكذلك هؤلاء وإذا ذكر هو أو غيره اجماع علماء المسلمين على أن الأفلاك مستديرة كان من نازع بعد هذا ال ا جماع من متكلم ومتفقه وغيرهما مسبوقا بالاجماع وما علمت منازعا في ذلك إلا نقل الاجماع الذي ذكره أبو جعفر بن المنادي وإن كان قد نقل عن بعض السلف نزاع في حركة الأفلاك لكن ما علمت عنهم نزاعا في استدارتها

وقد ذكر العلماء دلالة الكتاب والسنة على أن الأفلاك مستديرة من وجوه كثيرة ليس هذا موضعها قد كتبنا في ذلك ما تيسر **في غير هذا الموضع** مثل قوله تعالى في موضعين من كتابه وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون قال ابن عباس في فلكة مثل فلكة المغزل والفلك في اللغة هو الشيء المستدير ومنه يقال تفلك ثدي الجارية إذا ." (١)

" يصح منهم الحكم على رب العالمين بمثل هذه الأمور نفيا وإثباتا وهذا بين ولا حول ولا قوة إلا بالله

الوجه الخامس أن يقال هب أنه يلزم أن يكون فيه أجزاء وأبعاض بمعنى أن فيه ما يميز منه شيء عن شيء كما أن الفلك يتميز منه شيء من شيء وجانب من جانب وهذا هو المعني بالتركيب من الأجزاء فهذا يكون بمنزلة الصفات القائمة من العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وسائر الصفات

فقولك في تلك الأمور التي سميتها أجزاءا إما أن تكون متماثلة أو مختلفة فيقال لك مثله في الصفات التي سمتها نفاة الصفات كابن سينا وغيره أجزاءا ويقولون واجب الوجود ليس فيه أجزاء لا أجزاء حد ولا أجزاء كم وإن كانت هذه تسمية باطلة كما قررناه **في غير هذا الموضع** فتسميته أيضا تشبيها كما قد قررناه والنزاع هنا ليس في اللفظ بل في المعنى

فيقال لك في تلك الصفات إن كانت متماثلة وجب أن تقوم كل صفة مقام الأخرى فيقوم العلم مقام القدرة والحياة مقام الكلام وهذا باطل

وإن كانت مختلفة فكل صفة تشارك الأخرى في كونها صفة وتفارقها في خصوصيتها وما به الاشتراك غير ما به الافتراق فتكون كل صفة مركبة من جزئين جزء به الاشتراك وجزء به الامتياز ثم كل واحد من ذينك

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٢١٢

الجزئين يشارك غيره في جزء ويفارقه في جزء وهلم جرا فالقول في تركب كل مركب من جزئين وتركب كل جزء من جزئين يعم ما يقال إنه مركب تركيب المقدار والكم وما هو مركب تركيب الصفة والكيفية فإن أوجب أحد التركيبين الانحلال إلى ما تركب فيه أوجبه الآخر وإلا فلا ." (١)

" وبهذا الوجه وأمثاله يتبين أن هؤلاء الجهمية مع ما هم عليه من التعطيل الذي زخرفوه بشوب التنزيه فإنهم لا ينزهون الله تعالى عما يجب تنزيهه عنه من النقايص والعيوب بل يصفونه بالفقر والحاجة وبغير ذلك من الصفات كما بيناه **في غير هذا الموضع** ويعترف أئمة كلامهم أن العقل لا يقتضي تنزيه الله عن النقص وإنما يأخذون مقدمات سلمها لهم المسلمون فيحتجون بها على المسلمين في ابطال بعض دينهم وهذا شأن المنافقين الذين يجادلون بكتاب الله تعالى كما في الحديث موقوفا على عمر ومرفوعا إلى النبي صلى الله عليه و سلم وكما في حديث عبد الملك بن عمير عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول إني أخاف عليكم ثلاثا وهي كائنة زلة العالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تفتح عليكم ورواه ابن أبي حاتم والنجاد وغيرهما من حديث يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم أشد ما أتخوف على أمتي ثلاث زلة عالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تقطع أعناقكم فاتهموها على أنفسكم وهذا مشهور من حديث كثير بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول إني أخاف على أمتي من بعدي من أعمال ثلاثة قيل وما هي يا رسول الله قال زلة العالم وحكم جائر وهوى متبع وروي من حابر وحديث الأئمة المضلين نحفوظ وأصله في الصحيح فروى ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه و سلم إنه قال أخوف ما أخالف على أمتي بعدي الأئمة المضلون ويروى من حديث أبي الدرداء وشداد بن أوس

وأما اللفظ الذي ذكرناه فهو محفوظ عن عمر بن الخطاب من حديث ابن المبارك ووكيع وغيرهما عن مالك بن مغول سمعت أبا حصين يذكر عن زياد ." (٢)

" إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم

وهؤلاء الجهمية معروفون بمفارقة السنة والجماعة وتكفير من خالفهم واستحلال دمه كما نعت النبي صلى الله عليه و سلم الخوارج لكن قولهم في الله أقبح من قول الخوارج وإن كان للخوارج من المباينة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٢٦٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٢٩٣

للجماعة والمقاتلة لهم ما ليس لهم مع أن أهل المقالات ذكروا أن قول الخوارج في الصفات هو قول الجهمية والمعتزلة هذا ذكره الأشعري وغيره من المعتزلة وهذا والله أعلم يكون قول من تأخر من الخوارج إلى أن حدث التجهم في أول المأة الثانية وأما الخوارج الذين كانوا في زمن الصحابة وكبار التابعين فأولئك لم يكن قد ظهر في زمنهم التجهم أصلا ولا عرف في الأمة إذ ذاك من كان ينكر الصفات أو ينكر أن يكون على العرش أو يقول أن القرآن مخلوق أو ينكر رؤية الله تعالى ونحو ذلك مما ابتدعته الجهمية من هذه الأمة

وقد تكلمنا على هذه الحجة **في غير هذا الموضع** بما فيه كفاية ونذكر ما يليق بهذا الموضع وذلك من وجوه

أحدها أن قوله لو كان حصوله في جهة لكان إما أن يكون في أكثر من حيز واحد أو لا يكون إلا في حيز واحد يقال له أما الذين يقولون إنه فوق العرش وليس بجسم وهم أئمة أصحابك والكلابية وطوايف كثيرة من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وقد ذكر الأشعري أنه قول أهل السنة وأصحاب الحديث فيمنعون التلازم ويقولون لا نسلم أنه إذا كان في جهة بمعنى أنه نفسه فوق العرش لكان إما أن يكون في حيز واحد أو في أكثر من حيز فإن هذا التلازم إنما فيما إذا كان فوق العالم جسما أما إذا وافقتمونا على أنه ليس بجسم فإن التقدير يكون إذا كان فوق العالم ما ليس بجسم أو إذا كان في الجهة ما ليس بجسم فإنه إما أن يكون في حيز واحد أو أكثر ومعلوم أن ما ليس بجسم لا يكون في الحيز الاصطلاحي لافي واحد ولافي أكثر وهذا ظاهر واضح ." (١)

" وأيضا فدين الله واحد لا تفرق فيه والصمد يناسب اجتماعه فالله سبحانه وتعالى هو الاله الواحد ودينه واحد وعباده المؤمنون مجتمعون يعتصمون بحبله غير مفترقين واسمه الأحد يقتضي التوحيد والصمد يقتضي الاجتماع وعدم التفرق فإن الصمد فيه معنى الاجتماع وعدم التفريق والتوحيد أبدا قرين الاجتماع لأن الاجتماع فيه الوحدة والتفرق لابد فيه من التثنية والتعدد كما أن الاشراك مقرون بالتفرق قال تعالى فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٠٢/٢

حزب بما لديهم فرحون ولهذا كان شعار الطائفة الناجية هو السنة والجماعة دون البدعة والفرقة فإن أصل توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له وأصل البدع الاشراك بالله شركا أصغر أو أكبر

وهؤلاء الملبسون يقولون لا ينقسم أو لا يتجزأ أو لا يتبعض ونحو ذلك ولو لم يريدوا إلا ما هو حق لكانوا محسنين لكن حقيقة قولهم أنه ليس هناك شيء يتصور أن يكون مجتمعا فضلا أن يكون متفرقا ولا شيء موجود يتميز عن غيره فضلا عن أن يكون منقسما فأخذوا لفظ التفرق والانقسام فوضعوه على غير المعاني المعروفة ونفوا به ما يستلزم نفي الحقيقة بالكلية كما فعل غيرهم في نفي العلم والقدرة ونحوهما أو نفي الأسماء كالحي والعليم والقدير ونحو ذلك فنفي الصفات يستلزم نفي الأسماء كما قد ذكرناه **في غير هذا الموضع**

والمقصود هنا الكلام على هاتين الحجتين الانقسام والجواز بحسب ما ذكره في نهايته وإن كان قد تقدم الكلام عليها فنقول ." [1]

" وكلام السلف والائمة موافق لهذه الطريقة حيث كانوا ينزهونه عن النقائص التي يشبه فيها المعدوم او الموات العادم لصفات الكمال وهذا موافق ما قدمناه قبل هذا من ان ما كان صفة للعدم لم يجز ان يوصف الله به وانما يوصف من السلوب بما كان مستلزما للوجود اذ العدم المحض ليس فيه ثناء وحمد وصفات الله فيها الثناء والحمد وهذا يطابق ان الموجود من حيث هو فيه الثناء والحمد لله رب العالمين

ونكتة هذه الحجة ان كل حكم ثبت لمحض الوجود فالوجود الواجب اولى به من الممكن وكذلك من الامثال المضروبة وهي الاقيسة العقلية ولله المثل الاعلى ان كل كمال ثبت لموجود فالواحب اولى به من الممكن وكل كمال يوجد في المربوب فالرب اولى به من العبد وهذا مما سلكه الفلاسفة لكن يعبرون بمعنى التولد فيقولون كل كمال ثبت للمعلول فانه من اثر العلة والعلة اولى به من المعلول وهذه اقيسة عقلية وامثال مضروبة ولله المثل الاعلى تستعمل في عامة الامور الالهية كما ورد الكتاب والسنة بنحو ذلك كما قد بيناه **في غير هذا الموضع**

وقولنا في هذه الحجة كل حكم ثبت لمحض الوجود يخرج الاحكام التي تتضمن العدم مثل الاكل والشرب فان ذلك يستلزم كون الآكل والشارب اجوف بحيث يحصل الغذاء الذي هو اجسام في محل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٣١٠

خال لا سيما اذا كان قد خرج غيره بالتحلل ويكون بدل المتحلل فيكون متضمنا خروج شيء من الجسم وذلك نقص منه وهو صفة عدمية ووجود اجزاء فيه وذلك يستلزم خاليا وهو نقص فيه وهو صفة عدمية وهذا ينافي الصمدية فان الصمد هو الذي لا جوف له فلا يأكل ولا يشرب ولا يلد ولا يخرج منه شيء ولا غيره ". (١)

" من جنس الفضلات التي تخرج من الانسان فان دخول جسم فيه او خروج جسم منه يتضمن النقص المستلزم لامر عدمي وهذا ينافي الصمدية وليس هو من الاحكام الثابتة لمحض الوجود بل من الاحكام المتضمنة وجودا او عدما فلا جرم لم يكن سبب ذلك وصفا يتناول الواجب والممكن بل وصف يختص بالممكن المحدث وهو الحاجة والافتقار في الطعام لا خلاف بدل ما يتحلل من البدن وفي الانزال لدفع الضرر الحاصل بسبب المني بمنزلة اخراج الدم عند الحاجة فوجود جسم فيه يضاره ويضاده عجز وفقر من خصائص المخلوق وحاجته الى جسم خارج يستوفيه يتم به وجوده فقر وحاجة من خصائص المخلوق

ولهذا كان اهل الجنة يأكلون ويشربون وينكحون ولا يبولون ولا يصقون ولا يتمخطون ولا يتغوطون ولا يمنون وانما يتحلل الطعام عنهم برشح كرشح المسك لان تلك الفضلات مضادة للبدن مؤذية له وليس في الجنة اذى واما الاكل والشرب فانما هو استكمال بعد نقص وهذا من لوازم المخلوقات وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع** ولهذا قال سبحانه ما المسيح بن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل وامه صديقة كانا يأكلان الطعام فأكل الطعام ينافي الصمدية ويوجب الفقر والحاجة المنافي للربوبية من وجوه متعددة

وهذا سائر الاحكام التي تعرض لبعض الموجودات والرب منزه عنها مثل السنة والنوم هما من الاحكام المتضمنة امرا عدميا فليس هو من احكام الوجود المحض ولهذا كان اهل الجنة مع كونهم موجودين لا ينامون فان النوم اخو الموت وهو يتضمن امرا عدميا وكذلك العجز والجهل والصمم والعمي وسائر ما ينافي صفات الكمال وان وصف به بعض الموجودات فانه متضمن امرا عدميا وهذا معنى النقص فان النقص يتضمن امرا عدميا ." (٢)

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٣٦٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٣٦١

" الصحيح عن عبد الله بن ابي اوفى ان النبي صلى الله عليه و سلم كان اذ اتاه قوم بصدقتهم صلى عليهم وان ابي اتاه بصدقه فقال اللهم صلى على آل ابي او في وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد علم النبي صلى الله عليه و سلم امته الصلاة عليه في غير حديث في الصحاح وغيرها وفي جميعها انما يعلمهم الدعاء له بصلاة الله وبركاته كما قال قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد

وقد بسطنا الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** حيث تكلمنا على مسمى الصلاة في اللغة الذي هو الدعاء وان الصلاة المشروعة هي دعاء كلها فان الدعاء هو قصد المدعو تارة لذاته وتارة لمسألته أمرا منه وهذا كالشخص يدعو غيره ويطلبه ويقصده تارة لذاته وتارة لأمر يطلبه منه والصلاة تتضمن هذين النوعين عبادة الله والثناء عليه والسؤال له

وقد ذكر النبي صلى الله عليه و سلم النوعين في الحديث الذي في صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال

يقول الله سبحانه وتعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله اثنى علي عبدي فاذا قال العبد مالك يوم الدين قال الله مجدني عبدي او قال فوض الي عبدي فاذا قال العبد اياك نعبد واياك نستعين قال الله هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل ." (١)

" وكل من جرب نفسه وامتحنها من المؤمنين علم من نفسه علما يقينيا ضروريا يجده من نفسه كما يجد حبه وبغضه ورضاه وغضبه وفرحه وحزنه انه متى صدق في عبادة الله ودعائه والتوجه اليه بقلبه لزم ان يقصده بجهة منه فان كان على فطرته التي فطر عليها او ممن هو مع ذلك مؤمن بما جاءت به الرسل قصد الجهة العالية وان كان ممن غيرت فطرته قصد الجهات كلها وقصد كل موجود فلهذا قال الشيخ ابو جعفر الهمداني لأبي المعالي ما قال عارف قط ي الله الا وجد من قلبه ضرورة تطلب الجهة العالية لا تلتفت يمنة ولا يسرة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٤٥٣

فتبين ان قوله اياك نعبد واياك نستعين بل وقوله اهدنا الصراط المستقيم لا يصدق في قول ذلك الا من يقر ان الله فوقه ومن لم يقر بذلك يكون فيه نفاق عنده قصد بلا مقصود وعبادة بلا معبود حقيقي وان كان مثبتا له من بعض الوجوه لكن قلبه لا يكون مطمئنا الى انه يعبده

يوضح ذلك ان عبادة القلب وقصده وتوجهه حركة منه وحركة الانسان بل كل جسم لا يكون الا في جهة اذ الحركة مستلزمة للجهة وتقدير متحرك بلا جهة كتقدير حركة بلا متحرك وهذا مما لا نزاع فيه بين العقلاء لكن غلاة المتفلسفة قد يزعمون ان القلب والروح ليس جسما وانه لا داخل البدن ولا خارجه وهذا معلوم فساده بالحس والعقل والسمع كما قد بيناه **في غير هذا الموضع** وغلاة المتكلمين يزعمون ان الروح انما هو عرض من اعراض البدن ليست شيئا ينمارق البدن ويقوم بنفسه وهذا ايضا فاسد في الشرع والعقل كما بيناه **في غير هذا الموضع** واذا عرف فساد القولين علم ان الروح التي فينا جسم يتحرك ثم نقول القلب الذي هو مضغة يحس الانسان من نفسه بصمود وارتفاعه الى فوق عند اضطراره الى الله تعالى ." [1]

" لا يجوز ان يتأخر عن العلم بفردها فاذا كان العلم بمضمون قولنا هو فوق علما ضروريا فالعلم به وبمعنى فوق أولى أن يكون ضروريا وليس الأمر كذلك فان الأقرار بالصانع انما هو معلو بالنظر والاستدلال كا هو مشهور عند العلماء النظار ولهذا تنازعوا في اول الواجبات هل العل نفسه او النظر المفضي اليه على قولين وان كان النزاع قد يقال انه لفظي لكون العلم واجبا لنفسه والنظر واجبا وجوب الوسائل التي تجب لغيرها وهذا نزاع مشهور في عامة الطوائف وهو قولان لاصحاب الامام احمد وغيرهم

قيل له من الناس من قد يقول في مثل هذا أن العلم بالتصديق والقضية المؤلفة اذا كان بديهيا ضروريا فقد يكون ذلك لكون تصور المفردين بديهيا وهذا هو البديهي تصورا وتصديقا وقد يكون تصور المفردين كسبيا نظريا ولكن بعد حصول تصورهما يكون العلم بنسبة احدهما الى الأخر بديهيا ضروريا لا يفتقر الى وسط بينهما يكون دليلا على المطلوب واذا كان كذلك لم يجب اذا كان العلم بأنه فوق بديهي ضروري أن يكون العلم بمعناه وبمعنى فوق بديهيا ضروريا لكن هذا القول لم يجب به لأن القائلين بأن العلم بهذا بديهي ضروري قالوا انه فطري لبني آدم بدون نظر قياسي يكون سابقا على هذا العلم فهم جعلوه من الفطري الضروري البديهي المطلق

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٤٦٨

ولأن البديهي للتصديق دون التصور انما يقف على ما يحصل به تصور المفردين لا يقف على ما يحصل به وجود المفردين في الخارج فهب أن العلم بمسمى اسم الله فطري لكن العلم بوجوده هو أيضا علم بتصديق كالعلم بعلوه ولأن دعوى كون التصور مطلوبا يعلم بالحدود باطل كما بيناه **في غير هذا الموضع** ." (١)

" وأهل هذه الحدود لا يقولون المحدود هو نوع الانسان دون الفرس ولا بالعكس بل الحدود لهذه الأنواع كلها سواء بل علم الانسان عندهم بنفسه وبنوعه وبصفاته هي عنده اسبق واظهر من علمه بصفات غيره ن الأنواع وبالجملة فليس موضع هذا وانما المقصود هنا أنا لا نجيب بذلك الجواب بل نقول هب أن العلم بأنه فوق اذا كان فطريا ضرويا أولى فأي محذور في ذلك

قوله المشهور عند النظار أن العلم بالصانع انما يحصل بالنظر والاستدلال وهو ترتيب الأقيسة العقلية

يقال له ليس هذا قول أحد من سلف الأمة ولا ائمتها ولا قاله أحد من الأنبياء والمرسلين ولا هو قول كل المتكلمين ولا غالبهم بل هذا قول محدث في الاسلام ابتدعه متكلمو المعتزلة ونحوهم من المتكلمين الذين اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمهم وقد نازعهم في ذلك طوائف من المتكلمين من المرجئة والشيعة وغيرهم وقالوا بل الاقرار بالصانع فطري ضروري بديهي لا يجب ان يتوقف على النظر والاستدلال بل قد يقولون يمتنع ان يحصل بالقياس والنظر وهذا قول جماهير الفقهاء والصوفية واهل الحديث والعامة وغيرهم بل قد اتفق سلف الأمة وأئمتها على ان معرفة الله والاقرار به لا يقف على هذه الطرق التي يذكرها اهل طريقة النظر بل بعض هذه الطرق لا تفيد عندهم المعرفة فضلا عن أن يكون الله لا يقر به مقر ولا يعرفه عارف الا بالطريقة المشهورة له من اثبات حدوث العالم بحدوث صفاته مع دعواهم أن الله لا يعرف الا بهذه الطريقة وهذه مسألة عظيمة ليس هذا موضع بسطها وقد بسطناها **في غير هذا الموضع**

وياق ان أصل المعرفة والاقرار بالصانع لا يقف على النظر والاستدلال بل يحصل بديهة وضرورة ولهذا يقر بالصانع جميع الأمم مع عظيم شركهم ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٤٧١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٤٧٣

" يسلكونه لا بد أن يجمع بين النقيضين وأن يخالف العقل والنقل ويقولون القرآن كله شرك وانما التوحيد في كلامنا ويقولون لا فرق عندنا بين الاخوات والبنات والزوجات فان الوجود واحد لكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم ومن شعر هذا التلمساني قبحه الله ... يا عاذلي انت تنهاني وتأمرني ... والوجد اصدق نهاء وأمار ... فان اطعك واعصى الوجد عدت عمي ... عن العيان الى اوهام اخبار ... وعين ما انت تدعوني اليه اذا ... حققته تره المنهي يا جاري ...

يقول انت تدعوني الى أن اعبد الله ولا اعبد غيره وما ثم غيره بل هو الذي تظنه غيرا وقد بسطت الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**

وأصل ذلك ان علم الانسان كله انما يحصل بطريق الاحساس والمشاهدة الباطنة والظاهرة او بطريق القياس والاعتبار العقلي او بطريق السمع والخبر والكلام كما قال تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا والعبد الصالح يحصل له من المشاهدة الباطنة ما ينكشف له به أمور كانت مغطاة عنه ويفهم من كلام الله ورسوله والسلف معاني يشهدها لم يكن قبل ذلك يشهدها بل يظهر له قوله تعالى سنريهم آياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق ثم قال او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد اي اولم يكف بشهادته وعلمه التي اخبرهم عنها في كتابه

وهؤلاء المنافقون المرتدون الزنادقة ومن وقع في بعض ضلالاتهم من الغالطين الضالين هم في الشهود الذي يحصل لهم ويجعلونها من جنس شهود المؤمنين مثل ما هم في المخاطبة التي تقع لهم ويجعلونها من جنس مخاطبة المؤمنين التي قال فيها ." (١)

" فوقهم ويفعلون ما يؤمرون وقال ذي المعارج تعرج الملائكة والروح اليه وقال وهو القاهر فوق عباده وقال وهو العلي العظيم وقال فقد أخبر الله أنه في السماء

ثم احتج بحجة أخرى من الأقسية العقلية وقال وجدنا كل شيء أسفل مذموما قال الله تعالى إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وقال الذين كفروا ربنا أرنا الذين أضلانا من الجن ولانس نجعلهما تحت أقدامنا ليكونا من الاسفلين وهذه الحجة من باب قياس الأولى وهو أن السفل مذموم في المخلوق حيث جعل الله أعداءه في أسفل السافلين وذلك مستقر في فطر العباد حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت اقدامهم ليكونوا من الأسفلين وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق ويوصف به المذموم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٥٣٩/٢

المعيب من المخلوق فالرب تعالى أحق أن ينزه ويقدس عن ان يكون في السفل او يكون موصوفا بالسفل هو اوشى منه أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه بل هو العلى الأعلى بكل وجه ولهذا يروى عن بشر المريسي انه كان يقول في سجوده سبحان ربي الأسفل وكذلك بلغني عن طائفة من أهل زماننا أن منهم من يقول إن يونس عرج به الى بطن الحوت كما عرج بمحمد إلى السماء وانه قال لاتفضلوني على يونس وأراد هذا المعنى وقد بينا كذب هذا الحديث وبطلان التفسير **في غير هذا الموضع**

وهذه الحجة التي احتج بها الأئمة اجود من حجة التناقض التي احتج بها ابو الحسن فانه يرد على تلك الأسولة ما لم يرد على هذه حيث يمكن ان يقال هو يجمع بين مايتناقض في حق غيره كما قيل لأبي سعيد الخراز بماذا عرفت ." [1]

"وكذلك يقال للمقدر بعشرة أذرع: إذا كان لأهل القرية غدير مستطيل أكثر من عشرة أذرع رقيق: أتسوغ لأهل القرية البول فيه؟ فإن سوغته خالفت ظاهر النص، وإلا نقضت قولك.

فإذا كان النص بل والإجماع دل على أنه نهى عن البول فيما ينجسه البول بل تقدير الماء وغير ذلك مما يشترك فيه القليل والكثير كان هذا الوصف المشترك بين القليل والكثير مستقلا بالنهي، فلم يجز تعليل النهي بالنجاسة، ولا يجوز أن يقال: إنه – صلى الله عليه وسلم – إنما نهى عن البول فيه لأن البول ينجسه، فإن هذا خلاف النص والإجماع.

وأما من فرق بين البول فيه وبين صب البول، فقوله ظاهر الفساد؛ فإن صب البول أبلغ من أن ينهى عنه من مجرد البول، إذ الإنسان قد يحتاج إلى أن يبول وأما صب الأبوال في المياه فلا حاجة إليه.

فإن قيل: ففي حديث القلتين: «أنه سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب؟ فقال: إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث» وفي لفظ: «لم ينجسه شيء».

قيل: حديث القلتين فيه كلام قد بسط **في غير هذا الموضع**، وبين أنه من كلام ابن عمر لا من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – (١).

فإذا صح فمنطوقه موافق لغيره، وهو أن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجسه شيء.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٥٤٣

(١) هذه نهاية المطبوع في المجموع، ويبتدي ما لم يطبع من قوله: فإذا صح منطوقه إلى آخر الفتوى، وهو تكميل لبيان الأحكام التي في صدر هذه الفتوى.." (١)

"وأما الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد فتكلفوا الفرق بن الشغار وغيره بأن فيه تشريكا في البضع أو تعليقا للعقد أو غير ذلك مما قد بسط **في غير هذا الموضع**، وبين فيه أن كل هذه فروق غير مؤثرة، وأن الصواب مذهب أهل المدينة مالك وغيره وهو المنصوص عن أحمد في عامة أجوبته وعليه أكثر قدماء أصحابه: أن العلة في إفساده هي شرط إشغار النكاح عن المهر، وأن النكاح ليس بلازم إذا شرط فيه نفي المهر أو مهر فاسد، فإن الله فرض فيه المهر، فلم يحل لغير الرسول النكاح بلا مهر، فمن تزوج بشرط أن لا يجب مهر فلم يعقد النكاح الذي أذن الله فيه فإن الله إنما أباح العقد لمن يبتغي بما له محصنا غير مسافح كما قال تعالى: ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ﴾ [٤/٢٤] فمن طلب النكاح بلا مهر فلم يفعل ما أحل الله، وهذا بخلاف من اعتقد أنه لا بد من مهر لكن لم يقدره، كما قال تعالى: ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين * وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ﴾ الآية [٢٣٦-٢/٢٣٧] فهذا نكاح المهر المعروف وهو مهر المثل.

قالوا: فهذا هو الفرق بين النكاح وبين البيع، فإن البيع بثمن المثل وهو السعر أو الإجارة بثمن المثل لا يصح بخلاف النكاح.

وقد سلم لهم هذا الأصل الذي قاسوا عليه الشافعي وكثير من أصحاب أحمد في البيع، وأما في الإجارة فأصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم يقولون: إنه يجب أجرة المثل فيما جرت العادة فيه، في مثل ذلك، كمن دخل حمام حمامي يدخلها الناس بالكراء، أو سكن في." (٢)

"قال ابن القيم رحمه الله: وأما من حصل له الشفاء باستعمال دواء رأى من وصفه له في منامه فكثير جدا، وقد حدثني غير واحد ممن كان غير مائل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رآه بعد موته وسأله عن شيء كان يشكل عليه من مسائل الفرائض وغيرها فأجابه بالصواب(١).

قال ابن القيم رحمه الله(٢): وأما الفلاسفة المشاءون فقالوا: هو

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٨

(٢) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٦١

اتفاق أخلاق وتشاكل محبات وتجانسها وشوق كل نفس إلى ما شاكلها وجانسها في الخلقة القديمة قبل إهباطها إلى الأجساد.

[حدوث النفس مع البدن لا قبله]

قلت: هذا مبني على قولهم الفاسد بتقدم النفوس على الأبدان، وعليه بنى ابن سينا قصيدته المشهورة:

هبطت إليك من المحل الأرفع

وسمعت شيخنا يحكي عن بعض فضلاء المغاربة -وهو جمال الدين بن الشريشي شارح المقامات- أنه كان ينكر أن تكون هذه له. قال: وهي مخالفة لما قرره في كتبه من أن حدوث النفس الناطقة مع البدن(٣).

فصل

[الاختلاف في مسمى الإنسان: هل هو الجسد أو الروح أو هما؟]

قد ذكرت **في غير هذا الموضع** أن الناس اختلفوا في مسمى الإنسان: هل هو الجسد؟ وهو الجملة المشاهدة كما يقوله أكثر أهل الكلام من أصحابنا وغيرهم، أو هو اسم لما وراء هذه الجملة وهو الروح كما قاله كثير من أهل الفلسفة وطائفة من أهل الكلام؟ أو هو اسم للمجموع؟ على ثلاثة أقوال. والثالث هو الصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة وجمهور الناس، وإن كان الاسم عند التقييد يتناول الجسد فقط، أو الروح فقط أو أحدهما بشرط الآخر فيكون الآخر شرطا تارة، كما كان شطرا في الأصل.

وكذلك اختلفوا في وصفه الظاهر وهو النطق المذكور في قوله: ﴿ فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ [٥١/٢٣] هل هو

---

(١) كتاب الروح ص٣٤ وللفهارس العامة جـ٤٦/١.

(٢) في ذكر تعريف العشق.

(٣) روضة المحبين ص١٤٠ وللفهارس العامة جـ٤٦/١.." [١]

"وكذلك لا يعبد الله بالبدع وإن ظن في ذلك ثوابا؛ فإن الشيطان قد يعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك وقد يحصل له بالكفر والفسق والعصيان بعض أغراضه فلا يجوز له ذلك(١).

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٨٢

وقد تنازع الناس في الدعاء مطلقا.

[الدعاء من أعظم الأسباب. غلط من قال: لا فائدة فيه، أو عبادة محضة، أو علامة على حصول المطلوب]

فقالت طائفة: لا فائدة فيه، وهم المتفلسفة والمتصوفة وتبعهم طائفة من المؤمنين بالشرائع قالوا: إنه عبادة محضة.

وقال آخرون: بل هو أمارة وعلامة على حصول المطلوب وكل هذا باطل.

بل الحق أنه من أعظم الأسباب التي جعلها الله سببا.

والصواب أن الله جعل في الأجسام القوى التي هي الطبائع فإن من أهل الإثبات من أنكرها، وقال: إن الله جعل الآثار عندها لا بها، فيخلق الشبع عند الأكل؛ لا به. وهذا خلاف الكتاب والسنة؛ فإن الله تعالى قال: ﴿ فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات ﴾ [٧/٥٧] وفي القرآن من هذا كثير.

فهو سبحانه وإن جعل في الأجسام قوى مهيئة فكذلك الدعاء من جملة الأسباب التي خلقها، والسبب لا يستقل بالحكم ولا يوجبه، بل قد يتخلف عنه الحكم لمانع. فإذا كان متوقفا على وجود أسباب أخر وانتفاء موانع فليس في الوجود ما يستقل بالتأثير إلا الله الذي هو خالق كل شيء وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، قال الله تعالى: ﴿ ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ﴾ [٥١/٤٩] فتعلمون أن خالق الأزواج واحد.

[لا يستقل بالتأثير إلا الله]

وقد بسطنا الكلام في بطلان ما قاله المتفلسفون في أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وما ذكروه من الترتيب الذي وضعوه لخيالاتهم الفاسدة **في غير هذا الموضع**(٢).

المنطق

---

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص٢٦٨، ٢٦٩ وإلى الفهارس العامة جـ١/١٤٨ بعضه غير موجود فنقلت

البحث كله.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص٢٦٣، ٢٦٤ يفهرس تابعا جـ١/١٤٨ من الفهارس العامة.." [١]

"وإن لم يكن دخل وقبضته فرض لها مهر المثل، ونص عليه الإمام

أحمد في رواية ابن منصور؛ لأنا إنما نقر تقابض الكفار في المشهور إذا كان من الطرفين. فإذا قبضت الخمر أو الخنزير قبل الدخول لم يحصل التقابض من الطرفين، فأشبه ما لو باع خمرا بثمن وقبضها ثم أسلم فإنا لم نحكم له بالثمن. فكذا هنا، وإن لم تقبضه فرض لها مهر المثل؛ فإن كان من مثلها محرما مثل أن كان عادتهم التزويج على خمر أو خنزير يحتمل وجهين. أحدهما: أن يجعل وجود ذلك كعدمه، ويكون كمن لا أقارب لها فينظر في عادة أهل البلد، وإلا فأقرب البلاد. الثاني: أن تعتبر قيمة ذلك عندهم. وفرق أصحابنا **في غير هذا الموضع** بين الخمر والخنزير، فكذا ههنا، فيخرج أن لها في الخنزير مهر المثل، وفي الخمر القيمة.

وحيث وجبت القيمة فإن اتفقا عليها فلا كلام. وإن اختلفا فإن قامت بنية للمسلمين بالقيمة عندهم بأن يكون ذلك المسلم يعرف سعر ذلك عندهم قضي به، وإلا فالقول قول الزوج مع يمينه. وإن لم يكن سمى لها صداقا فرض لها مهر المثل. ويتوجه أن الإسلام والترافع إن كانا قبل الدخول فلها ذلك، كما لو كان على محرم وأولى. وإن كان بعد الدخول فإيجاب مهرها فيه نظر؛ فإن الذين أسلموا على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان في بعض أنكحتهم شغار ولم يأمر النبي – صلى الله عليه وسلم – أحدا منهم بإعطاء زوجه مهرا.

وإن أسلمت الزوجة والزوج كافر ثم أسلم قبل الدخول أو بعد الدخول فالنكاح باق ما لم تنكح غيره. والأمر إليها، ولا حكم له عليها، ولا حق لها عليه؛ لأن الشارع لم يفصل، وهو مصلحة محضة، وكذا إن أسلم قبلها، وليس له حبسها، فمتى أسلمت ولو قبل الدخول أو بعده فهي امرأته إن اختار(١).

---

(١) والفروع ٥/ ٢٤٧، والإنصاف ٨/ ٢١٣.." [٢]

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٢١

(٢) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٤٥

"وأما البيع فإنما كان يبيعها أهل الذمة؛ لأن الأرض الخراجية إنما كانت بأيدي أهل الذمة، وكان ذلك أيضا لئلا يشتغل المسلمون بالفلاحة عن الجهاد، فلما كثر المسلمون وصار أكثرهم غير مجاهدين وصار أداءهم الخراج أنفع لعموم المسلمين من كونها بأيدي أهل الذمة لم يصر في ذلك من الصغار ما يكون في أول الإسلام إلا لمن يشتغل بعمارة الأرض عن الجهاد، وهذا لا يختص بالخراجية، بل هو رأي النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال: «ما دخلت هذه دار قوم إلا دخلها الذل» رواه البخاري، مع أن الأنصار كانوا هم الفلاحين لأرضهم نهوا عن الاشتغال بعمارة الدنيا عن الجهاد وهذا لا يختص بالأرض الخراجية.

وأما ما ذكره القاضي من قبول شهادة أهل الذمة في الوصية في السفر. فلا ريب أن الفرق هنا ظاهر. وهذا من الاستحسان وتخصيص العلة التي ظهر فيها الفرق. والمنع من شهادتهم على المسلمين ثبت بالنص، والإذن فيها هنا ثبت ب النص أيضا للحاجة.

[شهادة أهل الذمة على المسلمين في غير السفر]

وهل يعدى هذا إلى جميع مواضع الحاجة؟ فيه عن أحمد روايتان، بناء على أن العلة معلومة وهي موجودة **في غير هذا الموضع**. هذا وجه القول بالجواز. وأما وجه المنع: فإما أن نقول: لم تعلم العلة وأنها مشتركة، أو علمنا اختصاصها بهذه الصورة للضرورة العامة فيها. هذا إذا ثبت عموم المنع في غير هذه الصورة إما لفظا وإما معنى. وألفاظ القرآن لا عموم فيها بالمنع. وكذلك السنة ليس فيها لفظ عام بالمنع. لم يبق إلا القياس. وتلك المواضع أمر فيها بإشهاد المسلمين، ومعلوم أن ذاك

إنما هو عند القدرة على إشهادهما وهذا واجب في الوصية في السفر. وأما إذا تعذر إشهادهما على الدين في السفر أو على الرجعة فليس في

القرآن ما يدل على المنع من ذلك. وإذا لم يكن في الكتاب والسنة منع من إشهاد أهل الذمة عند تعذر إشهاد المسلمين لم يكن هنا قياس يخالف ہذه الآية وقد عمل بها الصحابة وجمهور التابعين.." (١)

"وهذا يجري فيمن يعين الملوك والرؤساء على أغراضهم الفاسدة وفيمن يعين أهل البدع المنتسبين إلى العلم والدين على بدعهم. فمن هداه الله وأرشده امتنع عن فعل المحرم وصبر على أذاهم وعداوتهم ثم تكون

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٤٧

له العاقبة في الدنيا والآخرة، كما جرى للرسل وأتباعهم مع من آذاهم وعاداهم مثل المهاجرين في هذه الأمة ومن ابتلي من علمائها وعبادها وتجارها وولاتها. وقد يجوز في بعض الأمور إظهار الموافقة وإبطان المخالفة، كالمكره على الكفر كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع**. إذ المقصود هنا أنه لابد من الابتلاء بما يؤذي الناس؛ لا خلاص لأحد مما يؤذيه ألبته؛ ولهذا ذكر الله تعالى في غير موضع أنه لابد أن يبتلي الناس، والابتلاء يكون بالسراء والضراء، ولا بد أن
يبتلي الإنسان بما يسره وما يسوؤه فهو محتاج إلى أن يكون صابرا شكورا، قال الله تعالى: ﴿ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم
أيهم أحسن عملا ﴾ [١٨/٧]، وقال تعالى: ﴿ وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون ﴾ [١٦٨/٧]، وقال تعالى: ﴿ فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن ذكري فإن له." (١)

"في الجملة، ولا يجب أن يكون المفهوم من الخطاب هو تأويله. وما لم يدل عليه قد لا يفهم في الجملة، ولا يجب أن يكون المفهوم من الخطاب هو تأويله. وما لم يدل عليه قد لا يفهم ولا يعلم وإن كان تأويلا له. وفرق بين أن يدل على معين ثم يبينه وبين ألا يدل على خصوصه بحال. مع أن المشترك والمتواطئ متقاربان في هذا الموضع. وعلى هذا سبب نزول الآية في تأويل النصارى صيغ الجمع على أن الآلهة ثلاثة، فهو تأويل في أسماء الله المضمرات، وهو نظير مذهب المشبهة، كما أن رد المشركين لاسم الرحمن إلحاد في أسمائه الظاهرة نظير مذهب الجهمية المعطلة، وتأويل اليهود في حروف المعجم أنها دالة على مقادير أزمنة الحوادث من حيث إن اللفظ فيه اشتراك ولم يبين أحد معانيه. والتأويل المذموم لا يعدو ما فعله هؤلاء في الإيمان بالله واليوم الآخر، بخلاف التأويل العملي، وبخلاف البيان الذي يفسر المراد بالخطاب من غير تعيين تأويله.
وتحرير هذا ببيان أن لفظ التأويل في الكتاب والسنة غير التأويل في ألفاظ المتأخرين، وأن بينهما عموما وخصوصا، إذ ذاك التأويل هو ما لا يدل عليه اللفظ. وهذا التأويل هو ما يدل اللفظ على خلافه. والتأويل عند الأولين غير مدلول اللفظ والعين لا تعلم بنفس الخطاب. وقد كتبت هذا **في غير هذا الموضع**(١).
فصل

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٦٤

[الأمر المطلق وأمر الندب]

التحقيق في مسألة أمر الندب – مع قولنا: «إن الأمر المطلق يفيد الإيجاب»- أن يقال: الأمر المطلق لا يكون إلا إيجابا وأما المندوب إليه فهو مأمور به أمرا مقيدا لا مطلقا، فيدخل في مطلق الأمر، لا في

الأمر المطلق. يبقى أن يقال: فهل يكون حقيقة أو مجازا؟ فهذا بحث [اصطلاحي].

---

(١) المسودة ص ١٦١-١٦٤، ٥٧٣ ف ١٧/٢ فيها زيادات وإيضاحات وجـ٢٣٦/١.." (١)

"لا يصح الاستثناء من النكرات كما يصح من المعارف ذكره ابن عقيل محل وفاق، محتجا به على أن الاستثناء يخرج ما دخل لا ما صح دخوله. والقاضي ذكر في مسألة الاستثناء من غير الجنس: أن الاستثناء إخراج بعض ما يجب دخوله في اللفظ، وفي مسألة العموم أيضا قرر ذلك، ورد على من قال: هو إخراج ما يصلح دخوله في اللفظ. ثم في مسألة الجمع المنكر احتج المخالف: بأنه لما لم يصح دخول الاستثناء عليه فيخرج بعضه ثبت أنه من ألفاظ العموم كالجمع المعرف. فأجاب القاضي: بأن الاستثناء يخرج البعض من البعض ويخرج البعض من كل فخرج البعض من الذي هو أقل الجمع.

قال شيخنا: وهذا نقص ما قدمه(١).

[شيخنا]: فصل

كثير المنفعة، متعلق بالنسخ والعموم وغيرهما.

[الحكم العام أو المطلق إذا ادعي اختصاصه]

وهو أن الحكم العام أو المطلق، هل يجوز تعليله بما يوجب تخصيصه أو تقييده، سواء كان ثابتا بخطاب أو بفعل؟ هذا فيه أقسام:

القسم الأول: ما كان عاما [للمكلفين] فيدعى تخصيصه بنفي التعليل، فمنه ما علم بالاضطرار عمومه فمخصصه [كافر] كمدعي تخصيص تحريم الخمر بمن قد سبقه، أو بغير الذين آمنوا وعملوا الصالحات،

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٦٦

وسقوط الصلاة عمن دام حضور قلبه، إلى غير ذلك من دعوى اختصاص بعض المنتسبين إلى العلم أو إلى العبادة بسقوط واجب أو فعل محرم، كما قد وقع لطوائف من المتكلمين والمتعبدين، وهذا كفر ومنه ما ليس كذلك لكن هو مثله.

القسم الثاني: ما كان عاما في الأزمنة لفظا أو حكما فيدعى اختصاصه بزمانه فقط. قال شيخنا: وقد كتبته **في غير هذا الموضع**.

القسم الثالث: أن يدعى اختصاصه بحال من الأحوال الموجودة في زمان الشرع مما قد يجوز عودها.

---

(١) المسودة ص ٣٥٤، ٣٥٥ ف ١٩/٢.." [1]

"ص -٢١٣- عندهم أن الله لا يفعل شيئا بمشيئته ولا يجيب دعاء الداعي بل ولا يعلم الجزئيات ولا يعرف هذا الداعي من هذا الداعي ولا يعرف إبراهيم من موسى من محمد وغيرهم بأعيانهم من رسله بل منهم من ينكر علمه مطلقا كأرسطو وأتباعه ومنهم من يقول إنما يعلم الكليات كابن سينا وأمثاله ومعلوم أن كل موجود في الخارج فهو جزء معين فإن لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئا من الموجودات المعينة لا الأفلاك ولا الأملاك ولا غير ذلك من الموجودات بأعيانها والدعاء عندهم هو تصوف النفس القوية في هيولي العالم كما ذكر ذلك ابن سينا وأمثاله وزعموا أن اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية وأن حوادث الأرض كلها إنما تحدث عن حركة الفلك كما قد بسط الرد عليهم **في غير هذا الموضع**.

والمقصود هنا أن المشركين لم يكونوا يثبتون مع الله إلها آخر مساويا له في الصفات والأفعال بل ولا كانوا يقولون إن الكواكب والشمس والقمر خلقت العالم ولا أن الأصنام تخلق شيئا من العالم ومن ظن أن قوم إبراهيم الخليل كانوا يعتقدون أن النجم أو الشمس أو القمر رب العالمين أو أن الخليل عليه السلام لما قال هذا ربي أراد به رب العالمين فقد غلط غلطا بينا بل قوم إبراهيم كانوا مقرين بالصانع وكانوا يشركون بعبادته كأمثالهم من المشركين قال تعالى عن الخليل : ﴿واتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين أو ينفعونكم أو يضرون قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون قال أفرأيتم ما

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٧٥

كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لي إلا رب العالمين الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين والذي يميتني ثم يحيين والذي." (١)

"ص -٢٥٤- بزعمهم في الفلك المحدد إذ لا خلاء وراءه عندهم وهذا لو دل فإنما يدل على ذلك في الفلك الأطلس لا فيما دونه فكيف وهو باطل فإن الحركة المستقيمة هناك بمنزلة جعل الأفلاك ابتداء في هذه الأحياز التي هي فيها سواء سمي خلاء أو لم يسم كما هو مذكور **في غير هذا الموضع** والمقصود هنا أنه تعالى أخبر بانشقاق القمر مع اقتراب الساعة لأنه دليل على إمكان انشقاق الأفلاك وانفطارها الذي هو قيام الساعة الكبرى وهو آية على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم الذي هو من أشراط الساعة والله تعالى في كتابه يجمع بين ذكر القيامة الكبرى والصغرى كما في سورة الواقعة ذكر في أولها القيامة الكبرى وفي آخرها القيامة الصغرى وذلك كثير في سور القرآن مثل سورة ق وسورة القيامة وسورة التكاثر وسورة الفجر وغير ذلك.

وقد استفاضت الأحاديث بانشقاق القمر ففي الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقتين فرقة فوق الجبل وفرقة دونه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اشهدوا" وفي لفظ ونحن معه بمنى فقال كفار قريش سحركم ابن أبي كبشة فقال جل منهم إن محمدا إن كان سحر القمر فإنه لا يبلغ من سحره أن يسحر الأرض كلها فاسألوا من يأتيكم من بلد آخر هل رأوا هذا فأتوا فسألوهم فأخبروهم أنهم رأوا مثل ذلك وعن أنس بن مالك أنه قال سأل أهل مكة النبي صلى الله عليه وسلم أن يريهم آية فأراهم انشقاق القمر فرقتين حتى رأوا حراء بينهما فنزلت : ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر﴾.

وهذا حديث صحيح مستفيض رواه ابن مسعود وأنس بن مالك وابن عباس وهو أيضا معروف عن حذيفة." (٢)

"ص -٢٨٢- وجالينوس ونحوهما لم يكونوا أطباء أو قال إن كوشيار والخرقي ونحوهما كانوا يعرفون علم الهيئة وبطليموس ونحوه لم يكن لهم علم بالهيئة.

ومن قال إن داوود وسليمان ومليخا وعاموص ودانيال كانوا أنبياء ومحمد بن عبد الله لم يكن نبيا فتناقضه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٩٦/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٤٨/٢

أظهر وفساد قوله أبين من هذا جميعه بل وكذلك من قال إن موسى وعيسى رسولان والتوراة والإنجيل كتابان منزلان من عند الله ومحمد ليس برسول والقرآن لم ينزل من الله فبطلان قوله في غاية الظهور والبيان لمن تدبر ما جاء به محمد وما جاء به من قبله وتدبر كتابه والكتب التي قبله وآيات نبوته وآيات نبوة هؤلاء وشرائع دينه وشرائع دين هؤلاء وهذه الجملة مفصلة مشروحة **في غير هذا الموضع** لكن المقصود هنا التنبيه على مجامع جوابهم وهؤلاء القوم لم يأتوا بدليل واحد يدل على صدق من احتجوا به من الأنبياء فلو ناظرهم من يكذب بهؤلاء الأنبياء كلهم من المشركين والملاحدة لم يكن فيما ذكروه حجة لهم ولا حجة لهم أيضا على المسلمين الذين يقرون بنبوة هؤلاء فإن جمهور المسلمين إنما عرفوا صدق هؤلاء الأنبياء بإخبار محمد أنهم أنبياء فيمتنع أن يصدقوا بالفرع مع القدح في الأصل الذي به علموا صدقهم.

وأيضا فالطريق الذي به علمت نبوة هؤلاء بما ثبت من معجزاتهم وأخبارهم فكذلك تعلم نبوة محمد بما." (١)

"ص -٣٢٤- قال تعالى: ﴿فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون﴾ وقال تعالى: ﴿وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون﴾.

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله فآمنت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين﴾.

وسيأتي الكلام على هذا مبسوطا ونبين أن الرسل المذكورين في سورة يس ليس هم الحواريين ولا كانوا رسلا للمسيح بل كان هذا الإرسال قبل المسيح وأهل القرية كذبوا أولئك الرسل فأهلكهم الله كما قال تعالى: ﴿وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون﴾.

والرسل المذكورون في سورة يس هم ثلاثة وكان في القرية رجل آمن بهم وهذه وإن كانت أنطاكية فكان هذا الإرسال قبل المسيح والمسيح عليه السلام ذهب إلى أنطاكية اثنان من أصحابه بعد رفعه إلى السماء

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢/٢٨٧

ولم يعززوا بثالث ولا كان حبيب النجار موجودا إذ ذاك وآمن أهل أنطاكية بالمسيح عليه السلام وهي أول مدينة آمنت به كما قد بسط **في غير هذا الموضع**." (١)

"ص -٣٥٨- القدس حلت فيه وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**.

والمقصود هنا التنبيه على أن كلام الأنبياء عليهم السلام يصدق بعضه بعضا وأنه ليس مع النصارى لا حجة سمعية ولا عقلية توافق ما ابتدعوه ولكن فسروا كلام الأنبياء بما لا يدل عليه وعندهم في الإنجيل أنه قال إن الساعة لا يعلمها الملائكة ولا الابن وإنما يعلمها الأب وحده فبين أن الابن لا يعلم الساعة فعلم أن الابن ليس هو القديم الأزلي وإنما هو المحدث الزماني.." (٢)

"ص -٤٤٠- الحواريين بل ولا في أتباعه من شهد صلبه وإنما الذين شهدوا الصلب طائفة من اليهود فمن الناس من يقول أنهم علموا أن المصلوب غيره وتعمدوا الكذب في أنهم صلبوه وشبه صلبه على من أخبروهم وهذا قول طائفة من أهل الكلام المعتزلة وغيرهم وهو قول ابن حزم وغيره ومنهم من يقول بل اشتبه على الذين صلبوه وهذا قول أكثر الناس والأولون يقولون أن قوله: ﴿وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم﴾. أي شبه للناس الذين أخبرهم أولئك بصلبه.

الجمهور يقولون بل شبه للذين يقولون صلبوه كما قد ذكرت القصة **في غير هذا الموضع** والمقصود هنا أن الناس في هذا المقام على طرفين ووسط. .

أما الطرف الواحد فهم الغلاة من النصارى الذين يدعون أن الحواريين كانوا معصومين فيما يقولونه ويروونه ويرونه وكذلك يقولون بتصويب علماء النصارى فيما يقولونه." (٣)

"ص -٤٥٤- يرى يقوم من مكانه ويدع في مكانه صورة مثل صورته وكثير من هؤلاء ومن هؤلاء من يقول يرى في مكانين ويرى واقفا بعرفات وهو في بلده لم يذهب فيبقى الناس الذين لا يعرفون حائرين.

فإن العقل الصريح يعلم أن الجسم الواحد لا يكون في الوقت الواحد في مكانين.

والصادقون قد رأوا ذلك عيانا لا يشكون فيه ولهذا يقع النزاع كثيرا بين هؤلاء وهؤلاء كما قد جرى ذلك غير مرة.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٣٦/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٨٧/٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١/٣

وهذا صادق فيما رأى وشاهد وهذا صادق فيما دل عليه العقل الصريح.

لكن ذلك المرئي كان جنيا تمثل بصورة الإنسان.

والحسيات إن لم يكن معها عقليات تكشف حقائقها وإلا وقع فيها غلط كبير.

وهذا القسم المشهود في الخارج غير ما يتخيله الإنسان في نفسه فإن هذا يعرفه جميع الناس ويصوبه جميع العقلاء يتخيلون أشياء في انفسهم كما يتخيله النائم في منامه وتكون تلك الصورة موجودة في الخيال لا في الخارجوالفلاسفة وسائر العقلاء يعترفون بهذا لـكن كثير من الفلاسفة يظن أن ما رأته الأنبياء من الملائكة وما سمعته من الكلام كان من هذا النوع ويظنون أن ما يرى من الجن هو من هذا النوع وهؤلاء جهال غالطون في هذا كما جهلوا وغلطوا في ظنهم أن خوارق العادات سببها قوى نفسانية أو طبيعية أو قوى فلكية وأن الفرق بي النبي والساحر إنما هو حسن قصد هذا وفساد قصد الآخر وإلا فكلاهما خوارق سببها قوى نفسانية أو فلكية وهذا النفي باطل كما قد بسطنا الكلام عليه وبينا جهل هؤلاء وضلالهم **في غير هذا الموضع**." (١)

"ص -٤٦٣- للكذب والتلبيس بخلاف من تقترن به الشياطين فإن فيهم من يلتبس عليه فيظن أن هذا من جنس كرامات الصالحين كما أن فيهم من يعرف أن ذلك من الشياطين ويفعله لتحصيل أغراضه فالمقصود أنه كثير من الخوارق ما يكون من الشياطين أو يكون حيلا ومخاريق ويظن أنها من كرامات الصالحين فإن ما يكون شبيه الشرك أو الفجور إنما يكون من الشيطان مثل أن يشرك الرجل بالله فيدعو الكواكب أو يدعو مخلوقا من البشر ميتا أو غائبا أو يعزم ويقسم بأسماء مجهولة لا يعرف معناها أو يعرف أنها أسماء الشياطين أو يستعين بالفواحش والظلم فإن ما كان هذا سببه من الخوارق فهو من الشيطان كما قد بسط الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع**.

والصالحون لهم كرامات مثل كرامات صالحي هذه الأمة ومثل كرامات الحواريين وغيرهم ممن كان على دين المسيح لكن وجود الكرامات على أيدي الصالحين لا توجب أن يكونوا معصومين كالأنبياء لكن يكون الرجل صالحا وليا لله وله كرامات ومع هذا فقد يغلط ويخطىء فيما يظنه أو فيما يسمعه ويرويه أو فيما يراه أو فيما يفهمه من الكتب ولهذا كان كل من سوى الأنبياء يؤخذ من قولهم ويترك بخلاف الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين فإنه يجب تصديقهم في كل ما أخبروا به من الغيب وطاعتهم في كل ما أمروا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٥/٣

به ولهذا أوجب الله الإيمان بما أوتوه ولم يوجب الإيمان بجميع ما يأتي به غيرهم.

قال تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾ وقال تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب." (١)

"ص -٥٠٠- كبيرة ويكفرونهم ويقولون عنهم إنهم كذبوا ببعض ما في تلك الكتب ولم يوجبوا طاعة بعض أمرها وتلك الطائفة تشهد على الأخرى بأنها كذبت ببعض ما فيها ثم فرقهم الثلاثة المشهورة النسطورية والملكية واليعقوبية كل طائفة تكفر الأخرى وتلعنها وتشهد عليها أنها مكذبة ببعض ما في النبوات غير موجبة لطاعة بعض ما فيها بل اختلافهم في نفس التوحيد والرسالة فزعم كل فريق منهم أن المسيح جاء بما هم عليه والمسيح عليه السلام وجميع الرسل بريئون من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وبريئون ممن يقول على الله غير الحق أو يقول على الله ما لا يعلم وبريئون من كل قول باطل يقال على الله عز وجل وإن كان قائله مخطئا لم يتعمد الكذب.

وفي مقالات النصارى من هذه الأنواع ما يطول وصفه وقد بسط **في غير هذا الموضع** وإذا عرفت أن جميع الطوائف من المسلمين واليهود والنصارى يشهدون أنه قد وقع في هذه الكتب تحريف وتبديل في معانيها وتفاسيرها وشرائعها فهذا القدر كاف وهم من حين بعث محمد صار كل من لم يؤمن به كافرا بخلاف حال النصارى قبل." (٢)

"ص -٧٤- فصل.

قالوا ثم مدح قرابيننا وتوعدنا إن أهملنا ما معنا وكفرنا بما أنزل إلينا أن يعذبنا عذابا أليما لم يعذبه أحد من العالمين بقوله ذلك في سورة المائدة: ﴿إذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء قال اتقوا الله إن كنتم مؤمنين قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين قال عيسى ابن مريم اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وآية منك وارزقنا وأنت خير الرازقين قال الله إني منزلها عليكم فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣/٢٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣/٧٥

لا أعذبه أحدا من العالمين﴾ المائدة.

فالمائدة هي القربان المقدس الذي يتقرب به في كل قداس.

والجواب أن يقال.

هذا كذب ظاهر على القرآن في هذا الموضع كما كذبتم عليه **في غير هذا الموضع** فإنه ليس في ذكر قرابينكم البتة وإنما فيه ذكر المائدة التي أنزله، الله تعالى في عهد المسيح عليه السلام وقولهم المائدة هي القربان الذي يتقرب به في كل قداس هو أولا قول لا دليل عليه وثانيا هو قول معلوم الفساد بالاضطرار من دين المسلمين الذين نقلوا هذا القرآن عن محمد لفظه ومعناه فإنهم متفقون على أن المائدة مائدة أنزلها الله من السماء على عهد المسيح عليه السلام وقصتها مشهورة في عامة الكتب تعرفها العامة والخاصة ولم يقل أحد إنها قرابين النصارى وليس في لفظ الآية ما يدل على ذلك بل يدل على خلاف ذلك فإن الآية تبين أن المائدة منزلة من السماء وقرابينهم هي عندهم في الأرض لم تنزل من السماء.

وفي الآية أن عيسى قال: ﴿اللهم." [1]

"ص -٨٨-

فصل.

قالوا فماذا يكون أعظم من هذا برهانا وأقوى شهادة إذ هذه كتب أعدائنا المخالفين لديننا وهم يقرون بذلك ويقرأونه في كنائسهم ولم ينكروا منه كلمة واحدة ولا حرفا واحدا.

والجواب أن الأمر إذا كان على ما قالوه من ثبوت هذه الكلمات عن بعض الأنبياء فليس فيها مدح لدينهم بعد التبديل فكيف بعد النسخ والتبديل وإنما فيها إخبار بزوال ملك بني إسرائيل وبنسخ ما نسخ من شرعهم بمجيء المسيح عليه السلام وهذا دليل على نبوة المسيح وصدقه وهذا مما اتفق عليه المسلمون.

والمسيح عليه السلام عندهم كما أخبر الله عنه بقوله تعالى: لمريم: ﴿إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد وكهلا ومن الصالحين﴾ وأما قولهم إن هذا وغيره موجود في كتب أعدائنا اليهود.

فيقال لهم لا ريب أن اليهود يخالفونكم في تفسير الكتب فأنتم تفسرونها بشيء وهم يفسرونها بشيء آخر وقد يكون كلا التفسيرين باطلا وحينئذ فيقال لكم كما أن كتب الأنبياء شاهدة للمسيح ولدينه وإن خالفتكم

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٨٩

اليهود في تفسيرها فكذلك هي شاهدة لمحمد وأمته وإن خالف أهل الكتاب في تفسيرها كما قد بين الله في كتب الأنبياء صفة محمد وأمته في غير موضع.

والواجب في الكتب إذا تنازعت الأمم في تفسيرها أن يبين الحق الذي يقوم عليه الدليل الشرعي والعقلي وحينئذ تبين أنكم فسرتم كتب الله بأشياء تخالف مراد الله في أمر التثليث والاتحاد وغيره كما فعلت اليهود بتفسير الكتب كما قد بسط **في غير هذا الموضع**." (١)

"ص -١٢٦- الخارج فهو معين مختص بعينه ليس بكلي.

وكل واحد من الأفلاك معين فلو لم يعلم إلا الكليات لم يكن عالما بشيء من الموجودات وقد بسط **في غير هذا الموضع** تمام الكلام على هذا وبين فساد شبه نفاة ذلك بما ادعوه من لزوم التغيير أو التكثر وبين أنه لا يلزم من ثبوت علم الله بالأشياء كلها على وجه التفصيل محذور ينفيه دليل صحيح.

فإن التكثر فيما يقوم به من المعاني هو مدلول الأدلة العقلية والسمعية فإنه عالم قادر حي وليس العلم هو القدرة ولا القدرة هي الحياة ولا الصفة هي الموصوف ومن جعل كل صفة هي الأخرى وجعل الصفات هو الموصوف فهو قول في غاية السفسطة.

وأيضا فإنه خالق العالمين من الملائكة والجن والإنس وجاعلهم علماء فيمتنع أن يجعل غيره عالما من ليس هو في نفسه بعالم فإن العلم صفة كمال ومن يعلم أكمل ممن لا يعلم وكل كمال للمخلوق فهو من الخالق فيمتنع أن يكون المخلوق أكمل من الخالق وأيضا فإن في الممكنات المحدثة المخلوقة ما هو عالم والواجب القديم الخالق أكمل من الممكن المحدث فيمتنع أن يتصف بالكمال الموجود الناقص الخسيس دون الموجود الكامل الشريف وهذا يتناول معنى حجتهم.

وأيضا فإنه حي والحياة مستلزمة لجنس العلم وإذا كانت حياته أكمل من كل حياة فعلمه أكمل من كل علم لكن يقال لكم كما أنه حي عالم فهو أيضا قادر فما ذكرتم بأن الموجودات أو الأحياء تنقسم إلى قادر وغير قادر فيجب أن يوصف بأجل القسمين وهو القدرة.

لا سيما ودلائل كونه قادرا أظهر من دلائل كونه عالما فإن نفس كونه خالقا فاعلا يستلزم كونه قادرا فإن الفعل بدون القدرة ممتنع حتى إذا قيل إن الجماد يفعل فإنما يفعل بقوة فيه كالقوى الطبيعية التي في

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/١٠٥

الأجسام الطبيعية فيمتنع في خالق العالم أن لا يكون له قوة ولا قدرة قال تعالى: ﴿إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾ وقال تعالى: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو." (١)

"ص -١٢٩- الفاعل وأن يكون المحدث الممكن المخلوق أكمل من القديم الأزلي الواجب الوجود الخالق وهذا ممتنع في بداية العقول وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** ولكن نبهنا عليها هنا لبيان بعض الطرق التي بها تعرف صفات الرب وبيان أن هؤلاء القوم من أجهل أهل الملل بالرب.

والطرق التي يعرف بها كماله فيها العقلية والسمعية وأن القوم عندهم من ألفاظ الأنبياء ما لم يفهموا كثيرا منه وما حرفوا كثيرا منه وعندهم من المعقول في ذلك ما يفضلهم اليهود فيه لكن اليهود وإن كانوا أعلم منهم فهم أعظم عنادا وكبرا وجحدا للحق والنصارى أجهل وأضل من اليهود لكن هم أعبد وأزهد وأحسن أخلاقا ولهذا كانوا أقرب مودة للذين آمنوا من اليهود والمشركين.." (٢)

"ص -١٧٠- العشرة هي أيضا عند التحقيق ترجع إلى ما يجرده الذهن ويقدره فيه لا إلى موجود في الخارج.

وأصل قولهم المجردات والمفارقات هو مأخوذ من مفارقة النفس الناطقة للبدن بالموت وهذا حق فإن الذي عليه الأنبياء وأتباعهم وجمهور العقلاء أن الروح تفارق البدن وتبقى بعد فراق البدن ومن قال من متكلمة أهل الملل أنه لا يبقى بعد البدن روح تفارقه وأن الروح جزء من البدن أو عرض من أعراض البدن فقوله مع أنه خطأ في العقل الصريح هو أيضا مخالف لكتب الله المنزلة ولرسله ولمن اتبعهم من جميع أهل الملل وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع**.

والمقصود هنا التنبيه على أن تفريق هؤلاء اليونانيين في الصفات اللازمة للموصوف بين الصفات الذاتية والعرضية اللازمة وجعلهم اللازمة منها ما هو لازم للماهية ومنها ما هو لازم لوجودها هو مبني على أصلين فاسدين لهم خالفهم فيها جمهور عقلاء الأمم من نظار أهل الملل وغيرهم.

أحد الأصلين هو ما تقدم من جعلهم الصفات اللازمة للموصوف هي في الخارج منقسمة إلى ذاتي جزء من الماهية داخل فيها والى عرضي خارج عنها لازم لها والثاني زعمهم أن كل موجود ممكن وله في الخارج ماهية هي ذاته وحقيقته غير الموجود المعلوم المعين الثابت في الخارج وهذا أيضا مما اشتبه عليهم فيه ما

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٥٤/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٥٨/٤

في الذهن بما في الخارج.

فإنه إذا أريد بالماهية ما يتصور في الذهن وهو المقول في جواب ما هو وبالوجود ما هو ثابت متحقق في الخارج فمعلوم أن هذا غير هذا كما يقولون إنا نتصور المثلث قبل أن نعلم وجوده في الخارج فعلم أن ماهية المثلث غير المثلث الموجود في الخارج.

فإنه يقال لهم إن أردتم أن ما يتصور في الذهن من المثلث غير الموجود في الخارج فهذا حق لكن ليس في هذا ما يدل على أنه في الخارج عن الذهن شيئين.

أحدهما ماهية المثلث التي هي حقيقته وذاته.

الثاني المثلث الموجود الذي هو زاوية الحائط.." (١)

"ص -١٧٣- وانقسام الجوهر إلى جسم وغير جسم وانقسام الجسم إلى المادة والصورة والعقول والنفوس والعلة الأولى يسميها أرسطو وأتباعه جوهرا ولا يسميها واجب الوجود وأما متأخروهم كابن سينا وأتباعه يسمونها واجب الوجود ولا يسمونها جوهرا والكلام على هؤلاء مبسوط في موضع آخر إذ المقصود هنا أن هذه الأمور التي يقولون هي موضوع العلم الإلهي وهي المجردة عندهم عن المادة في الذهن والخارج هي عند التحقيق وجودها في الأذهان لا في الأعيان.

فإن الوجود العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان لا في الأعيان كما أن الإنسان العام الكلي والحيوان العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان لا في الأعيان.

وقد بسط الكلام على هؤلاء **في غير هذا الموضع** وبين أن اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل أقرب إلى الحق في الأمور الإلهية منهم.

وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر ولكن نبهنا عليها لتعلقها هنا بقول هؤلاء النصارى إن صفات الرب الثلاث هي جوهرية دون غيرها وأنهم إن عنوا بذلك ما يعنيه هؤلاء بالذاتية فقولهم باطل مبني على أصل باطل.

فإن تفريق هؤلاء اليونان في الصفات اللازمة بين الذاتي والعرضي اللازم للموجود والعرضي اللازم للماهية والعرضي اللازم للموصوف فرق باطل وقد ذكروا ثلاث فروق كلها باطلة كما تقدم.

الأول الوسط.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٠٣/٤

والفرق الثاني تقدم الذاتي ذهنا ووجودا بخلاف اللازم العرضي.

والثالث توقف الحقيقة على الذات.

وقد تبين بطلان هذا في غير هذا الموضع.

والنصارى ليس مرادهم بالجوهرية ما يريده هؤلاء بالذاتية فلهذا لم نبسط الكلام عليه بل يقولون إن الثلاثة جواهر وهؤلاء المنطقيون يفرقون بين اللازم للماهية واللازم لوجودها." (١)

"ص -٢٠٢- يأمر بما أمر الله به وينهى عما ينهى الله عنه ويحب ما يحبه الله ويبغض ما يبغضه الله ويوالي أولياء الله ويعادي أعداء الله.

فمن بايعه على السمع والطاعة فإنما بايع الله على السمع والطاعة ومن أطاعه فإنما أطاع الله.

وكذلك المسيح وسائر الرسل إنما يأمرون بما يأمر الله به وينهون عما ينهى الله عنه ويوالون أولياء الله ويعادون أعداء الله فمن أطاعهم فقد أطاع الله ومن صدقهم فقبل منهم ما أخبروا به فقد قبل عن الله ومن والاهم فقد والى الله ومن عاداهم وحاربهم فقد عادى الله وحارب الله ومن تصور هذه الأمور تبين له أن لفظ الحلول قد يعبر به عن معنى صحيح وقد يعبر به عن معنى فاسد.

وكذلك حلول كلامه في القلوب ولذلك كره أحمد بن حنبل الكلام في لفظ حلول القرآن في القلوب كما قد ذكر في غير هذا الموضع.

ومما يوضح هذا أن الشيء له وجود في نفسه هو وله وجود في المعلوم والأذهان ووجود في اللفظ واللسان ووجود في الخط والبيان ووجود عيني شخصي وعلمي ولفظي ورسمي وذلك كالشمس مثلا فلها تحقق في نفسها وهي الشمس التي في السماء ثم يتصور بالقلب الشمس ثم ينطق اللسان بلفظ الشمس ويكتب بالقلم الشمس.

والمقصود بالكتابة مطابقة اللفظ وباللفظ مطابقة العلم وبالعلم مطابقة المعلوم فإذا رأى الإنسان في كتاب خط الشمس أو سمع قائلا يذكر قال هذه الشمس قد جعلها الله سراجا وهاجا وهذه الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب فهو يشير إلى ما سمعه من اللفظ ورآه من الخط وليس مراده نفس اللفظ والخط فإن ذلك ليس هو الشمس التي." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٠٧/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٤٢/٤

"ص -٣١٤- وذلك مثل قوله: ﴿وهل أتاك حديث موسى إذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى﴾.
وفي البقعة المباركة ونحو ذلك وليس في شيء من ذلك أنالرب تعالى حل في باطن الوادي المقدس أو البقعة المباركة أو الجانب الأيمن ولا أنه اتحد بشيء من ذلك ولا صار هو وشيء من ذلك جوهرا واحدا ولا شخصا واحدا كما يقول بعض النصارى إن اللاهوت والناسوت صارا جوهرا واحدا وبعضهم يقول صارا شخصا واحدا بل ولا قال أحد أنه حل في شيء من ذلك كحلول الماء في اللبن أو النار في الحديد كما يقول بعضهم إن اللاهوت حل في الناسوت كذلك ولو قدر أن بعض الناس قد قال شيئا من المقالات التي لا تدل عليها الكتب الإلهية ولا تعلم بالعقل لم يكن قوله حجة إذ لا يحتج إلا بنقل ثابت عن الأنبياء أو بما يعلم بالعقل.
الوجه الخامس عشر: أن الذي كلم موسى وناداه هو الله رب العالمين وتكليمه له من الشجرة من جنس ما أخبر بنزوله إلى السماء الدنيا ونزوله يوم القيامة لحساب الخلق والكلام على ذلك مبسوط في غير هذا الموضع.
وأما حلوله في البشر أو اتحاده به فيمتنع من وجوه كثيرة عقلا وسمعا مع أنه لم يخبر به نبي.
وما تقوله النصارى في غاية التناقض فإنهم يزعمون أن المسيح هو الكلمة وهو الخالق لأن الكلمة والذات شيء واحد فلا يفرقون بين الصفة والموصوف ثم يقولون المتحد بالمسيح هو الكلمة دون الذات التي يسمونها الأب ويقولون مع ذلك إنه لم يتبعض ولم يتجزأ.
ومعلوم بصريح العقل أن الكلمة التي هي الصفة لا يمكن مفارقتها للموصوف فلا تتحد وتحل دون الموصوف لا سيما والمتحد الحال عندهم هو الخالق فيجب أن يكون هو الأب وهم لا يقولون المتحد الحال هو الأب بل هو الابن وإذا قالوا إن الابن هو المتحد الحال دون الأب فالمتحد ليس هو الذي ما اتحد والابن اتحد والأب ما اتحد." (١)

"ص -٥٤٧- وذكر الأشعري عن أهل السنة والحديث أنهم يقولون إن لله عينين.
ولكن الذي جاء في القرآن: ﴿ولتصنع على عيني﴾﴿واصنع الفلك بأعيننا ووحينا﴾﴿و وحملناه على ذات ألواح ودسر تجري بأعيننا﴾.
وأما قولهم له وجه يوليه إلى كل مكان فليس هذا في القرآن ولكن في القرآن: ﴿كل من عليها فان ويبقى

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٧١/٤

وجه ربك ذو الجلال والأكرام﴾.

وقوله: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون﴾.

وقوله: ﴿ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله﴾.

وهذا قد قال فيه طائفة من السلف فثم قبلة الله أي فثم جهة الله والجهة كالوعد والعدة والوزن والزنة.

والمراد بوجه الله وجهة الله الوجه والجهة والوجهة الذي لله يستقبل في الصلاة كما قال في أول الآية.

﴿ولله المشرق والمغرب﴾.

ثم قال: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾.

كما قال تعالى: ﴿سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾فإذا كان لله المشرق والمغرب ولكل وجهة هو موليها وقوله موليها أي متوليها أم مستقبلها فهذا كقوله: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ أي فأينما تستقبلوا فثم وجهه الله وقد قيل إنه يدل على صفة الله لكن يدل على أن ثم وجه لله وأن العباد أينما يولون فثم وجه الله فهم الذين يولون ويستقبلون لا أنه هو يولي وجهه إلى كل مكان فهذا تحريف منهم للفظ القرآن عن معناه وكذب على المسلمين.

ومن قال بالقول الثاني من المسلمين فإن ذلك يقتضي أن الله محيط بالعالم كله كما قد بسطت هذه الأمور **في غير هذا الموضع.**

إذ المقصود هنا بيان ضلال هؤلاء في دينهم." (١)

"ص -٥٥٥- قال غير واحد من أهل اللغة كالأصمعي وأبي زيد وغيرهما الجسم هو الجسد.

وهذا إنما يستعمله أهل اللغة فيما كان غليظا كثيفا فلا يسمون الهواء جسما ولا جسدا ويسمون بدن الإنسان جسدا.

وقد تقدم أن الجسم يراد به نفس الجسد ويراد به قدر الجسد وغلظه قال تعالى: ﴿وزاده بسطة في العلم والجسم﴾.

وقال تعالى: ﴿وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة﴾.

وقد يراد به هذا وهذا.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/١٥٤

ثم إن أهل النظر استعملوا لفظ الجسد في أعم من معناه فيااللغة كما فعلوا مثل ذلك في لفظ الجوهر ولفظ العرض ولفظ الوجود ولفظ الذات وغير ذلك.

فاستعملوا لفظ الجسم فيما يقوم بنفسه وتمكن الإشارة إليه الحسية المختلفة.

ثم تنازعوا نزاعا عقليا فيما يشار إليه كالهواء والنار والتراب والماء وغير ذلك هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة أو من المادة والصورة أو ليس مركبا لا من هذا ول؛ من هذا على ثلاثة أقوال قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

فمن اعترف أنها مركبة من هذا أو هذا يلزمه إذا قال إن الله جسم أن يكون الله مركبا من هذا أو هذا.

ولهذا قالوا إن هذا باطل وأوجبوا على أصلهم نفي مسمى هذا الاسم وهذا هو المشهور عند هؤلاء.

ومن اعتقد أنه ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا قال يلزمني إذا قلت هو جسم أن يكون مركبا.." (١)

"ص -٥٧٨- وتجد كل صنف منهم أو غيرهم في مقالاتهم يحكي أقوالا غير الأقوال التي حكاها الآخرون.

ومن أجل من جمع أخبارهم عندهم سعيد بن البطريق بترك الإسكندرية في أثناء المائة الرابعة من دولة الإسلام وقد بحث لهم بحثا استقصى فيه بزعمه نصر مذهبهم وهو ملكي وقد ذكرت كلامه في غير هذا الموضع.

وفيهم من يقول إن مريم زوجة الله وفيهم من يجعلها إلها آخر كالمسيح.

وفيهم من يثبت أن المسيح ابن الله الولادة المعقولة المعروفة من الحيوان.

والأمانة التي جعلوها عقيدتهم وأصل إيمانهم في زمن قسطنطين بعد المسيح بأكثر من ثلاثمائة سنة هي وغيرها من أقوالهم الظاهرة تدل على هذه الأمور المنكرة القبيحة دلالة بينة.

لكن علماؤهم يتأولونها بتأويلات تناقض مدلولها مع فساد تلك المعاني التي يحملونها عليها عقلا وشرعا.

وليست تلك ألفاظ الأنبياء حتى يقال حكمهم في ذلك حكم سائر الطوائف من المسلمين وغيرهم الذين يقولون ما يرونه متشابها من كلام الأنبياء ويقولون إن الأنبياء تكلموا بما لا يعرف أحد معناه أو أنهم خاطبوا الجمهور بما أرادوا به تفهيمهم أمورا ينتفعون بها وإن كان ذلك كذبا باطلا في نفس الأمر.

فإن هؤلاء الطوائف وإن كان فيهم من الضلال والجهل ما قد بسط في غير هذا الموضع فقد فعلوا ذلك

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٦٣/٥

في ألفاظ الأنبياء التي لها حرمة النبوة بخلاف النصارى فإنهم وضعوا عقيدة وشريعة ليست ألفاظها منقولة عن أحد من الأنبياء.

الوجه الرابع عشر : قولهم ويراد بالأب والابن غير أبوة وبنوة نكاح ومن أراد ولادة زوجة لعناه.

فيقال لفظ الولادة المعروفة إنما يكون من أصلين وإنما يكون بانفصال جزء من الأصلين وإنما يكون بحدوث المولود سواء أريد ولادة الحيوان أو غيرها كما تتولد النار من." (١)

"ص -٥٨٥- في الحادث المتجدد فإنه مفعول فعل الوالد.

والقديم الأزلي لا يكون مفعولا مولودا.

وأيضا فتسمية الصفة القديمة الأزلية مولودا وابنا لا يوجد في كلام أحد من الأنبياء عليهم السلام.

فهب أن هذا مما يسوغ لنا في اللغة أن نقوله لكن لا يجوز أن نحدث لغة غير لغة الأنبياء ونحمل كلام الأنبياء عليها فإن هذا كذب عليهم.

وهكذا تفعل النصارى وأمثالهم من أهل التحريف بكلام الأنبياء يحدثون لهم لغة مخالفة للغة الأنبياء ويحملون كلام الأنبياء عليه.

مثال ذلك أن الأنبياء أخبروا بأن الله إله واحد وكفروا من أثبت إلهين اثنين وأمروا بالتوحيد ودعوا إليه وحرموا الشرك وكفروا أهله وأخبروا أن الله واحد أحد وكان مرادهم بذلك توحيده وأنه لا يجوز أنيعبد إلا الله وأنه لا يستحق العبادة إلا هو ليس مقصودهم بذلك نفي صفاته.

فلم يقصدوا بلفظ الأحد والواحد أنه ليس له علم ولا قدرة ولا شيء من الصفات.

فج اء طائفة من أهل البدع ففسروا لفظ اسم الواحد والأحد بما جعلوه اصطلاحا لهم فقالوا الواحد الذي ليس فيه تركيب ولا ينقسم ولو كان له صفات لكان مركبا ولو قامت به الصفات لكان جسما والجسم مركب من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة فلا يكون أحدا ولا واحدا.

فيقال هذا الذي قالوه لو قدر أنه صحيح في العقل واللغة فليس هو لغة الأنبياء التي خاطبوا بها الخلق فكيف إذا لم يكن هذا الواحد من لغة أحد من الأمم.

بل جميع الأمم تسمي ما قام به الصفات واحدا بل يسمونه وحيدا وقد يسمونه في غير الإثبات أحدا كقوله: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/١٩٠

وقوله: ﴿ذرني ومن خلقت وحيدا﴾.

وأمثال ذلكوأما البحث العقلي في هذا فقد بسطناه **في غير هذا الموضع** وبينا أن ما يسميه هؤلاء المتفلسفة تركيبا كقولهم إن الشيء مركب من وجود وماهية وقولهم إن الأنواع مركبة." (١)

"ص -٥٨٦- من الأجناس والفصول هو باطل عند جميع جمهور العقلاء.

وليس في الخارج إلا ذات متصفة بصفات ليس في الخارج وجود القائم بنفسه وماهية أخرى غير هذا الشيء الموجود القائم بنفسه مثلا.

ولكن قد يعنى بلفظ ماهية ما يتصور في الأذهان وبالوجود ما يوجد في الأعيان وحينئذ فهذه الماهية غير هذا الموجود وحينئذ فيقال هذه الماهية غير هذا الوجود.

وكذلك قولهم إن الإنسان الموجود في الخارج مركب من الجنس والفصل فإن الإنسان الموجود هو ذات متصفة بصفات هو وغيره من الموجودات.

ولكن يتصور في الذهن ما هو مركب من الحيوان والناطق كما يتصور ما هو مركب من الحيوان والضاحك وهذا تركيب ذهني لا تركيب في الخارج وقد بسط هذا **في غير هذا الموضع**.

وتبين أن ما جعلوه من الصفات داخلا في الماهية وما جعلوه خارجا عنها لازما لها وما هو مجموع أجزاء الماهية يرجع عند التحقيق إلى ما هو مدلول عليه بالتضمن والالتزام والمطابقة ومن ذلك تركيب الجسم من الجواهر المفردة أو من المادة والصورة.

وأكثر العقلاء ينكرون تركيب الجسم من هذا وهذا كما قد بسط في موضع آخر.

والمقصود هنا أن كلام الأنبياء لا يجوز أن يحمل إلا على لغتهم التي من عادتهم أن يخاطبوا بها الناس لا يجوز أن يحدث لغة غير لغتهم ويحمل كلامهم عليها.

بل إذا كان لبعض الناس عادة ولغة يخاطب بها أصحابه وقدر أن ذلك يجوز له فليس له أن يحمل ذلك لغة النبي ويحمل كلام النبي على ذلك.

ومن هذا إخبار الأنبياء بأن الله يقول ويتكلم وينادي ويناجي وإنه قال كذا وتكلم بكذا ونادى موسى ونحو ذلك.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٩٨/٥

والمعروف في لغتهم ولغة سائر الأمم أن المتكلم من قام به الكلام وإن كان متكلما بقدرته ومشيئته لا يعرف في لغتهم أن المتكلم من أحدث كلاما منفصلا عنه ولا أن المتكلم من قام." (١)

"ص -٥٩٥- وأما سائر ما يوصف به ويدعون اختصاصه به من كونه ابنا لله وكونه مسيحا فغيره أيضا في كتب الله يسمى ابنا لله ومسيحا ولذلك ما يذكر من الألفاظ التي يحتجون بها على الحلول مثل كون الرب ظهر فيه أو حل أو سكن فإن هذه الألفاظ موجودة عندهم في حق غير المسيح بخلاف لفظ الاتحاد فإنه لا يوجد عندهم عن الأنبياء لا في حق المسيح ولا غيره كما لا يوجد عندهم عن الأنبياء لفظالأقانيم ولا لفظ التثليث ولا اللاهوت والناسوت ولا تسمية الله جوهرا بل هذا كله مما ابتدعوه كما ابتدعوا أيضا تسمية صفات الله ابنا وروح القدس فهم ابتدعوا ألفاظا لم ينطق بها الأنبياء أثبتوا لها معاني وابتدعوا استعمال ألفاظ الأنبياء في غير مرادهم وحملوا مرادهم عليها.

والألفاظ المتشابهة التي يحتجون بها على اتحاد اللاهوت بالناسوت موجودة عندهم في حق غير المسيح. فليس للمسيح خاصة في كلام الأنبياء توجب أن يكون هو الله أو ابن الله وتلك الألفاظ قد عرف باتفاقهم واتفاق المسلمين أن المراد بها حلول الإيمان بالله ومعرفته وهداه ونوره ومثاله العلمي في قلوب عباده الصالحين كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وقد تقدم.

ومن قال من ضلال المسلمين إن الرب يتحد أو يحل في الأنبياء والأولياء وإن هذا من السر الذي لا يباح به فقوله من جنس قول النصارى في المسيح وهذا كثير في كلام كثير من المشايخ والمدعين للمعرفة والتحقيق والتوحيد فيجعلون توحيد العارفين أن يصير الموحد هو الموحد ومنهم من يقول إن الله يحل في قلب العارف ويتكلم بلسانه كما يتكلم الجني على لسان المصروع ويقول الأول.

ما وحد الواحد من واحد

إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعته

عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده

ونعت من ينعته لاحد

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/١٩٩

ومن هؤلاء من يقول إن هذا هو السر الذي باح به الحلاج وغيره وهذا عندهم من الأسرار التي يكتمها العارفون فلا يبوحون بها إلا لخواصهم.." (١)

"ص -١٤- النفاة للصفات ومن أشبههم فإنهم قالوا إن رب العالمين عقل وعاقل ومعقول.

ولفظ العقل عندهم وإن كانوا يقولون هو جوهر قائم بنفسه فقد صرحوا أيضا بأنه نفسه علمه حتى صرحوا بأن رب العالمين علم كما صرح بذلك ابن رشد وغيره ونقلوه عن أرسطو وأن العقول العشرة كل منها علم فهو علم وعالم ومعلوم بل قالوا عقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق وعشق ولذيذ وملتذ ولذة فجعلوه نفسه لذة وعقلا وعشقا وجعلوا ذلك هو العالم العاشق الملتذ وجعلوا نفس العلم نفس العشق ونفس اللذة فجعلوه نفسه صفات وجعلوه ذاتا قائمة بنفسها وجعلوا كل صفة هي الأخرى وهذا مما يعلم بصريح العقل بطلانه.

ومنهم من لا يصرح بأنه نفسه علم فإنه يقول هو عاقل ومعقول وعقل يقول إنه يعلم نفسه بلا علم علمه بل هو العالم وهو المعلوم وهو العلم وحقيقة كلامهم تعود إلى قول أولئك فإنهم إذا قالوا إن العلم الذي يعلم به ذاته هو العالم وهو المعلوم فقد جعلوا نفس العلم نفس العالم ونفس العلم نفس المعلوم وهي حقيقة قول أولئك وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع**

الوجه الثاني: أن يقال لهم أنتم تقولون إنكم متبعون للكتب الإلهية وإذا كان كذلك لم ينبغ." (٢)

"ص -١٩- وعامة علم القوم علم الطبيعيات والحسابيات وأما العلم الإلهي وهو الذي يسمونه علم ما بعد الطبيعة وهو منتهى فلسفتهم فإنما تكلموا فيه على أمور كلية قسموا الوجود إلى جوهر وتسعة أعراض يجمعها بيتان.

زيد الطويل الأسود بن مالك في داره بالأمس كان متكى في يده سيف نضاه فانتضى فهذه عشر مقولات سوا وهي الجوهر والكم والكيف والأين ومتى والإضافة والملك والوضع وأن يفعل وأن ينفعل.

وقد نازعه أتباعه وغيرهم في هذا الحصر وقالوا إنه لا دليلعليه ومنهم من جعلها ثلاثة ومنهم من قال غير ذلك وأثبت العلة الأولى بناء على حركة الفلك وأنه يتحرك حركة شوقية فلا بد له مما يتشبه به فالعلة الأولى هي غاية لحاجة الفلك إليها من جهة أنه متحرك ليتشبه بها كحركة المؤتم بإمامه والمقتدي بقدوته وقد

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/٢١٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦/١٢

يقولون كتحريك المعشوق لعاشقه.

وكلام أرسطو في ذلك موجود وقد نقلته بألفاظه وتكلمت عليه **في غير هذا الموضع** وقد ذكر ذلك في مقالة اللام وهي آخر فلسفته ومنتهى حكمته.." [1]

"ص -٢٠- وفي كتاب أثولوجيا ولم يثبت أن الرب مبدع لفلك وعلة فاعلة ولا يسمى واجب الوجود. ولا قسم الموجودات إلى واجب قديم وممكن قديم بل ذلك فعل المتأخرين كابن سينا وأمثاله وقد بسطنا الكلام عليهم **في غير هذا الموضع**.

والمتأخرون الذين سمعوا كلام أهل الملل أرادوا إصلاح كلامه وتقريبه إلى العقول لعله يوافق ما علم بصريح المعقول وصحيح المنقول فتكلم عليه ثابت بن قرة وبين أن الفلك لا قوام له إلا بطبيعته ولا قوام لطبيعته إلا بحركته ولا قوام لحركته الإرادية إلا بمحرك لها.

وزعموا أن المحرك يجب أن لا يكون متحركا وقرروا ذلك بأدلة فاسدة قد بسط الكلام عليها **في غير هذا الموضع** فقالوا إنه إنما تحرك الفلك من جهة نسبة الفلك به وإن لم يكن هو القادر على تحريك الفلك بل ولا شعور منه بالفلك وعبر عن ذلك ابن رشد الفيلسوف وأمثاله فقالوا إنه يأمر الفلك بالحركة وقوام الفلك بطاعته لأمر الله مع أنه عندهم لا إرادة له ولا علم له بما يأمر به بل كونه آمرا وهو معنى كون الفلك يتشبه به كما يأمر المعشوق عاشقه أن يحبه وإن كان المعشوق لا شعور له ولا إرادة في أن يحبه ذلك.." [2]

"ص -٢١- ثم لو قدر أنه هو الآمر فإنما يصدر بسبب أمره مجرد حركة الفلك ولهذا شبهوا ذلك بأمر السلطان لعسكره بأمر يطيعونه فيه فجعلوا الحركات معلولة بهذا الاعتبار لم يثبتوا أنه أبدع شيئا من الأفلاك والعناصر والمولدات ولا العقول ولا النفوس لا أبدع أعيانها ولا صفاتها ولا أفعالها بل غايته أن يكون آمرا لها بالحركة كأمر الملك لعسكره مع أنه عندهم ليس آمرا بالحقيقة بل ولا علم له بشيء من الموجودات بل غاية ما يزعم أرسطو وأتباعه أن للفلك حاجة إليه من جهة تشبهه به وأما كونه هو علية موجبة للفلك فإنما يقول هذا من يقوله من متأخريهم كابن سينا.

وأما الفارابي فهو الذي وسع القول في هذا البابوقسم الوجود إلى واجب وممكن وجعل الأفلاك ممكنة

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٧/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٨/٦

واجبة به وفي ذلك من الفساد والاضطراب ما قد بسط **في غير هذا الموضع**

وبنى ابن سينا الكلام في نفي صفاته على كونه واجب الوجود.

وأما الفارابي في كتاب آراء المدينة الفاضلة وغير ذلك فاعتمد على كونه أول وكذا." (١)

"ص -٢٢- أرسطو في كتاب أثولوجيا اعتمد على كونه هو الأول وشبهه بالأول في العدد وعلى ذلك بنوا نفي الصفات وإنما لو أثبتناها لخرج عن كونه أول مع أنهم لم يقيموا حجة على كونه أول بهذا المعنى الذي زعموه كما لم يقيموا حجة على كونه واجب الوجود بالمعنى الذي ادعوه بل تكلموا بألفاظ مجملة متشابهة تحتمل حقا وباطلا فإنه معلوم أن الله واجب الوجود بذاته موجود بنفسه وأنه الأول الذي ليس قبله شيء وهو القديم الأزلي الذي لم يزل ولا يزال وهؤلاء جعلوا وجوب الوجود بمعنى أنه لا يتعلق بغيره فلا يكون له صفة وكونه أول بمعنى أول الأعداد الذي لا تعدد فيه فمعلوم أن الواحد والأول المجرد عن كل شيء إنما يقدر في الأذهان لا في الأعيان.

فالذهن يقدر واحدا واثنين وثلاثة وأربعة إلى سائر الأعداد المجردة والعدد المجرد عن المعدود إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان فأما الموجود في الخارج فإنما هي أعيان قائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها والأول منها هو ذات متصفة بصفاتها لا توجد في الأعيان ليس بذات قائمة بنفسها ولا صفة قائمة بغيرها بللا توجد ذات مجردة عن صفاتها وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع** ولكن نبهنا هنا عليها لأن هؤلاء القوم قالوا إنا نعجب من هؤلاء القوم أنهم ذو فضل وأدب ومعرفة ومن هذا صورته وقد قرأ شيئا من كتب الفلاسفة والمنطق فما حقهم ينكرون علينا هذا.

فكل كلام هؤلاء النصارى يتضمن تعظيم الفلاسفة وأهل المنطق وأن من قرأ." (٢)

"ص -٣٠- مناقضا لقولهم الموجود إما جوهر وأما عرض مع قولهم إن الرب جوهر ثلاثة أقانيم والأقنوم ذات وصفة ومع قولهم إن الرب جوهر فقولهم يقتضي أن الرب جوهر تقوم به الأعراض فكيف غيره. ثم يقال إذا قدر أنهم يدعون ثبوت جوهر لا يقوم به الأعراض فهذا اصطلاح لهم وافقوا فيه نفاة الصفات من الفلاسفة كأرسطو وذويه فإنهم يقولون إن الرب جوهر لا يتصف بشيء منالصفات الثبوتية لكن ليس هذا قول النصارى فتبين أنهم في قولهم إن الرب جوهر وفي قولهم إن من الجواهر ما لا يقوم به الصفات

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٩/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٠/٦

موافقون للمشركين الفلاسفة أرسطو وأتباعه لا موافقين للمسيح والحواريين وأنهم أثبتوا الصفات لله موافقة للمسيح والحواريين ثم جعلوه جوهرا ثم قالوا إن الجوهر اللطيف لا تقوم به الصفات وهذا قول الفلاسفة المشركين المعطلين وهذا تحقيق ما ذكرناه عنهم من أنهم ركبوا دينا من دين المسيح والحواريين ومن دين الكفار المشركين.

فهؤلاء إن عنوا بالعرض هذا فكل جوهر يقبل الصفات وإن أرادوا بالعرض ما تعنيه المتفلسفة بالصفات العرضية التي يفرقون بينها وبين الذاتية مع أن هذا ليس مقتضى كلامهم فقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** أن تقسيم هؤلاء الصفات اللازمة للموصوف إلى ذاتية وعرضية تقسيم باطل وتقدير أن يكون حقا فالنفس أيضا تقبل الصفات العرضية بل وكذلك كل جوهر سواء كان لطيفا أو كثيفا

فقولكم إن الجوهر اللطيف لا يقبل عرضا مثل جوهر النفس وجوهر العقل وجوهر الضوء وما يجري هذا المجرى من الجواهر اللطيفة كلام باطل على كل تقدير." (١)

"ص -٢٩٣- ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ في موضعين من كتابه وهذا أول الكلمات العشر التي أنزلها الله على موسى حيث قال أنا الله لا إله إلا أنا آلهك الذي أخرجتك من أرض مصر من التعبد لا يكون لك إله غيري لا تتخذ صورا ولا تمثالا ما في السموات من فوق ومن في الأرض من أسفل وما في الماء من تحت الأرض لا تسجد لهن ولا تعبدهن إني إنا ربك العزيز وقد شهد المسيح عليه السلام أن هذا هو أعظم وصية في الناموس فعبادة الله وحده لا شريك له وان يكون الله احب إلى العبد من كل ما سواه هو أعظم وصية وكلمة جاء بها المرسلون كموسى والمسيح ومحمد صلوات الله عليهم أجمعين وضد هذا هو الشرك الذي لا يغفره الله تعالى قال تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** وبين أن النفس ليس لها نجاة ولا سعادة ولا كمال إلا بأن يكون الله معبودها ومحبوبها الذي لا أحب إليها منه ولهذا كثر في الكتب الإلهية الأمر بعبادة الله وحده ولفظ العبادة يتضمن كمال الذل بكمال الحب فلا بد أن يكون العابد محبا للإله المعبود كمال الحب ولا بد أن يكون ذليلا له كمال الذل فمن أحب شيئا ولم يذل له لم يعبده ومن خضع له ولم يحبه لم يعبده وكمال الحب والذل لا يصلح إلا لله وحده فهو

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٨/٦

الإله المستحق للعبادة التي لا يستحقها إلا هو وذلك يتضمن كمال الحب والذل والإجلال والإكرام والتوكل والعبادة فالنفوس محتاجة إلى الله من حيث هو معبودها." (١)

"ص -٢٩٦- تعديل الشهوة والغضب بالعفة والحلم وهذا غايته ترك الإسراف في الشهوة والغضب والشهوة هي جلب ما ينفع البدن ويبقي النوع والغضب دفع ما يضر البدن ولم يتعرضوا لمراد الروح الذي يحبه لذاته مع أنهم إنما تكلموا فيما يعود إلى البدن وجعلوا ذلك إصلاحا للبدن الذي هو آلة للنفس وجعلوا كمال النفس في مجرد العلم وقد بسطنا غلطهم في هذا الأصل من وجوه **في غير هذا الموضع** وبينا أن النفس لها كمال في العمل والإرادة كما أن لها كمالا في العلم وأن العلم المجرد ليس كمالا لها ولا صلاحا ولو كان كمالا لم يكن ما عندهم من العلم ما هو كمال النفس وبينا غلط الجهمية الذين قالوا الإيمان هو مجرد العلم وأن الصواب قول السلف والأئمة إن الإيمان قول وعمل أصله قول القلب وعمل القلب المتضمن علم القلب وإرادته وإذا كان لا بد للنفس من مراد محبوب لذاته لا تصلح إلا به ولا تكمل إلا به وذلك هو إلهها فليس لها إله يكون به صلاحا إلا الله ولهذا قال الله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ وليس ذلك للإنسان فقط بل للملائكة الجن فإنهم كلهم أحياء عقلاء ناطقون لهم علم وعمل اختياري ولا صلاح لهم إلا بمرادهم المحبوب لذاته وهو معبودهم ولا يجوز أن يكون معبودا محبوبا لنفسه إلا الله فلو كان في السموات والأرض إله إلا الله لفسدتا فلهذا كان دين جميع الرسل عبادة الله وحده لا شريك له." (٢)

"ص -٣٧٥- خارج الفلك كوجود الفلك في حيزه يحتاج إلى خلاء وقوله بنفي الخلاء خارجه كقوله بنفي الخلاء عن حيزه فإن كان الخلاء عدما محضا فهو منتف في الجانبين وإن قيل إنه أمر وجودي لزم أن يحتاج إليه في الموضعين وحينئذ فيبطل القول بنفيه وكذلك ما يذكرونه في قدم العالم فليس مع القوم دليل واحد عقلي صحيح يناقض ما أخبرت به الرسل ولكن قد تناقض ما يظنه بعض أهل الكلام من دين الرسل كما قد بسط **في غير هذا الموضع** والنوع الثاني آيات الجو كاستسقائه صلى الله عليه وسلم واستصحائه وطاعة السحاب له ونزول المطر بدعائه صلى الله عليه وسلم

ففي الصحيحين عن أنس بن مالك: "أن رجلا دخل المسجد فيوم جمعة من باب كان نحو دار القضاء

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٢٦/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٣٠/٦

ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا قال: فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال: "اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا"

قال أنس: فلا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا من قزعة وأن السماء لمثل الزجاجة وما بيننا وبين سلع من دار فوالذي نفسي بيده ما وضع يديه حتى ثار السحاب أمثال الجبال ثم." (١)

"ص -٤٨٣- وكما تواتر عنه وعن خلفائه أنهملم يكونوا بمنى يصلون صلاة عيد بل يرمون جمرة العقبة وينحرون كما أمر أهل الأمصار أن يصلوا ثم ينحروا إلى أمثال هذه الأمور مما هو متواتر عند كل من كان عالما بأحواله ومنها ما هو متواتر عند جميع الأمة ومنها ما هو متواتر عند جمهورها وليس منها شيء إلا وتواترت آياته وبراهينه صلى الله فيها عليه وسلم التي لم تذكر في القرآن أعظم من تواتر هذه الأمور والكتب المصنفة في آياته وبراهينه الخارجة عن القرآن فيها من الأحاديث أضعاف أضعاف ما يوجد من الأحاديث في مثل هذه الأمور بل في كل صنف من أصناف آياته من الأحاديث أضعاف ما يوجد في مثل ذلك كتواتر إخباره بالغيوب المستقبلة وتواتر تكثيره للطعام والشراب مرات متعددة وتكثيره الطهور إما بنبع الماء بين أصابعه وأما بفيضان الينبوع الذي يضع فيه بعض آثاره وإما بفيضان الماء من الوعاءالذي برك فيه والماء باق بحاله لم ينقص فالأحاديث المتواترة في مثل هذه الأنواع أكثر من الأحاديث المتواترة في مثل تلك الأمور التي هي متواترة ولهذا كان شهرة هذه الأمور في الأمة وفي أهل العلم بأحواله أعظم من شهرة كثير من تلك الأمور والمقصود هنا أن تواتر آياته المستفيضة في الأحاديث أعظم من تواتر أمور كثيرة هي متواترة عند الأمة أو عند علمائها وعلماء أهل الحديث وهذا غير الآيات والبراهين المستفادة بالقرآن فإن تلك قد تجرد لها طوائف من المسلمين ذكروا من أنواعها وصفاتها ما هو مبسوط **في غير هذا الموضع** حتى بينوا أن ما في القرآن من الآيات يزيد على عشرات." (٢)

"ص -٥٦٥- وقال تعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هاديا ونصيرا﴾ وهؤلاء الذين عندهم ما يناقض بعض ما أخبرت به الرسل هم ثلاثة اصناف أهل الخييل من الملاحدة المتفلسفة والباطنية الذين يقولون إن الرسل أخبروا من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر بما يخالف الحق في

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤١٤/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٦/٧

نفس الأمر ليخيلوا إلى الجمهور ما ينتفعون به ويعدون هذا من فضائل الرسل وقد بسط الرد على هؤلاء في غير موضع وأهل التحريف والتأويل الذين يؤلون كلامهم على ما يخالف مرادهم ويزعمون أنهم أرادوا ذلك المعنى مع انه ليس في كلامهم ما يدل على إرادة ذلك المعنى بل كلامهم يدل على إرادة خلافه وأهل التجهيل الذين يقولون ذلك الكلام ليس له معنى يعلمه الرسل ولا غيره وإنما يعلمه الله وحده وهذان القولان يقول بكل منها طوائف معظمين للرسل وقد تبين فسادهما **في غير هذا الموضع** وأما من قال إن الرسل وغيرهم يعلمون المعنى الذي بينه الله لهم بكلامه ولكن استأثر الله بعلم امر آخر لا يعلمونه كما استأثر بعلم غيب الساعة فهذا قول السلف والأئمة وبسط هذا له موضع آخر والمقصود هنا أن الكلام في النبوات تارة في جنسها وتارة في شخص النبي المعين وهرقل ملك الروم لم يكن محتاجا إلى الإيمان بجنس النبوات فإنه كان من أهل الكتاب وأهل الكتاب يقرون بجنس النبوة فإنهم يقرون نبوة نوح والخليل وموسى وأنبياء بني إسرائيل والنصارى تقر مع ذلك بالمسيح والإنجيل والذين يحتاجون إلى معرفة النبي المعين نوعان نوع عرفوا أنه يبعث نبي وقد يعرفون بعض نعوته فيحتاجون أن يعرفوا عينه وهرقل وأمثاله من أهل الكتاب كانوا من هذا النوع وكانوا يعلمون أن نبيا سيبعث وإنما كانت حاجتهم أن يعرفوا هل هو هذا النبي المذكور ام غيره فيكون ما يحتاجون إليه من." (١)

" فصل قوله تعالى الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار سورة غافر ٣٥ بعد قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب سورة غافر ٣٠ إلى قوله ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا سورة غاقر ٣٤ الآية يخوفهم بمثل عقوبات الله في الدنيا للأمم الكافرة قبلهم وخوفهم بما يكون يوم القيامة

وهذا فيه بيان إخباره بيوم القيامة وهو ممن آمن بموسى كما قد قررناه **في غير هذا الموضع** أن جميع الرسل أخبرت بيوم القيامة خلاف ما تزعم طوائف من الفلاسفة وأهل الكلام أن المعاد الجسماني لم يخبر به إلا محمد وعيسى ونحو ذلك

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٣٣/٧

ثم قال المؤمن ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا كذلك يضل الله من هو مسرف مرتاب سورة غافر ٣٤ لأن الريب عدم العلم وهذه حال أهل الضلال

وقال هناك كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار سورة غافر ٣٥ لأنه أخبر بجدالهم في آيات الله بغير سلطان أتاهم وهذه حال المتكلمين بغير علم لطلب العلو والفساد ." (١)

" وأما ما يدخل في الخبر عن إنشاء أمر فيكون لدخوله في الإنشاء إنشاء الأمر والنهي وإنشاء الوعيد عند من يجوز النسخ فيه كآخر البقرة على ما روى عن جمهور السلف

وهو مبني على أن الوعيد هل هو خبر محض أو هو مع ذلك إنشاء كالعقود التي تقبل الفسخ لكونه إخبارا عن إرادة المتوعد وعزمه وكالخبر عن الأمر والنهي المتضمن خبره عن طلبه المتضمن إرادته الشرعية وهذا مما يبين ما قررناه **في غير هذا الموضع** أن الله سبحانه بين بكتابه سبيل الهدى وأنه لا يصلح أن يخاطب بما ظاهر معناه باطل أو فاسد بل ولا يضلل المخاطبين بأن يحيلهم على الأدلة التي يستسيغونها برأيهم بل يجب أن يكون الكتاب بيانا وهدى وشفاء لما في الصدور وأن مدلوله ومفهومه حق وهذا أصل عظيم جدا

فصل فيما اختلف فيه المؤمنون من الأقوال والافعال في الأصول والفروع

فإن هذا من أعظم أصول الإسلام الذي هو معرفة الجماعة وحكم الفرقة والتقاتل والتكفير والتلاعن والتباغض وغير ذلك ." (٢)

" ولهذا نهى النبي ص عن القتال في الفتنة وكان ذلك من أصول السنة وهذا مذهب أهل السنة والحديث وأئمة اهل المدينة من فقهائهم وغيرهم

ومن الفقهاء من ذهب إلى أن ذلك يكون مع وجود العلم التام من أحدهما والبغى من الآخر فيجب القتال مع العادل حينئذ وعلى هذا الفتنة الكبرى بين أهل الشام والعراق هل كان الأصوب حال القاعدين أو حال المقاتلين من أهل العراق والنصوص دلت على الأول وقالوا كان ترك قتال أهل العراق أصوب وإن

---

(١) الاستقامة، ١/١٧

(٢) الاستقامة، ١/٢٤

كانوا أقرب إلى الحق وأولى به من الشام إذ ذاك كما بسطنا الكلام في هذا **في غير هذا الموضع** وتكلمنا على الآيات والاحاديث في ذلك

ومن أصول هذا الموضع أن مجرد وجود البغى من إمام أو طائفة لا يوجب قتالهم بل لا يبيحه بل من الأصول التي دلت عليها النصوص أن الإمام الجائر الظالم يؤمر الناس بالصبر على جوره وظلمه وبغيه ولا يقاتلونه كما أمر النبي ص بذلك في غير حديث فلم يأذن في دفع البغي مطلقا بالقتال بل إذا كانت فيه فتنة نهى عن دفع البغي به وأمر بالصبر

وأما قوله سبحانه فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى سورة الحجرات ٩ فهو سبحانه قد بين مراده ولكن من ." (١)

" ولأجل ما يظن من تعارض هذين تعرض الحيرة في ذلك لطوائف من الناس والحائر الذي لا يدري لعدم ظهور الحق وتميز المفعول من المتروك ما يفعل إما لخفاء الحق عليه أو لخفاء ما يناسب هواه عليه

والبدعة مقرونة بالفرقة كما ان السنة مقرونة بالجماعة فيقال أهل السنة والجماعة كما يقال أهل البدعة والفرقة وقد بسطنا هذا كله **في غير هذا الموضع**

وإنما المقصود هنا التنبيه على وجه تلازمهما موالاة المفترقين وإن كان كلاهما فيه بدعة وفرقة أو كانوا مؤمنين فيوالون بإيمانهم ويترك ما ليس من الإيمان من بدعة وفرقة فإن البدعة ما لم يشرعه الله من الدين فكل من دان بشئ لم يشرعه الله فذاك بدعة وإن كان متأولا فيه

وهذا موجود من جميع أهل التأويل المفترقين من الأولين والآخرين فإنهم إذا رأوا ما فعلوا مأمورا به ولم يكن كذلك فليس ما فعلوه سنة بل هو بدعة متأولة مجتهد فيها من المنافقين سواء كانت في الدنيا أو في الدين

كما قال تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا ." (٢)

" قطعية ويوهنون من أمر الفقه الذي هو معرفة أحكام الأفعال حتى يجعلوه من باب الظنون لا العلوم وقد رتبوا على ذلك أصولا انتشرت في الناس حتى دخل فيها طوائف من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث لا يعلمون أصلها ولا ما تؤول إليه من الفساد مع أن هذه الأصول التي ادعوها في ذلك باطلة واهية

---

(١) الاستقامة، ١/٣٢

(٢) الاستقامة، ١/٤٢

كما سنبينه **في غير هذا الموضع** ذلك أنهم لم يجعلوا لله في الأحكام حكما معينا حتى ينقسم المجتهد إلى مصيب ومخطئ بل الحكم في حق كل شخص ما أدى إليه اجتهاده

وقد بينا **في غير هذا الموضع** ما في هذا من السفسطة والزندقة فلم يجعلوا لله حكما في موارد الاجتهاد أصلا ولا جعلوا له على ذلك دليلا أصلا بل ابن الباقلاني وغيره يقول وما ثم أمارة في الباطن بحيث يكون ظن أصح من ظن وإنما هو أمور اتفاقية فليست الظنون عنده مستندة إلى أدلة وأمارات تقتضيها كالمعلوم في استنادها إلى الأدلة

ثم إنه وطائفة مع هذا قد أبطلوا أصول الفقه ومنعوا دلالتها ." (١)

" فصل وقد اعترف أكثر أئمة أهل الكلام والفلسفة من الأولين والآخرين بأن

أكثر الطرائق التي سلكوها في أمور الربوبية بالأقيسة التي ضربوها لا تفضى بهم إلى العلم واليقين وفي الأمور الإلهية مثل تكلمهم بالجنس والعرض في دلائلهم ومسائلهم

فأما الأول فقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** مقالة أساطين الفلسفة من الأوائل أنهم قالوا العلم الإلهي لا سبيل فيه إلى اليقين وإنما يتكلم فيه بالأولى والأحرى والأخلق ولهذا اتفق كل من خبر مقالة هؤلاء المتفلسفة في العلم الإلهي أن غالبه ظنون كاذبة وأقيسة فاسدة وأن الذي فيه من العلم الحق قليل

وأما اعتراف المتكلمة من الإسلاميين فكثير قد جمع العلماء فيه شيئا وذكروا رجوع أكابرهم عما كانوا يقولونه وتوبتهم إما عند الموت وإما قبل الموت وهذا من أسباب الرحمة إن شاء الله تعالى في هذه الأمة فإن الله يقبل التوبة عن عبادة ويعفو عن السيئات وهذا أصح القولين في قبول توبة الداعى لكن بقاء كلامهم وكتبهم ." (٢)

" وأما إن قصد أنه ليس فوق العرش فهذا باطل ولكن لفظ إيواء المحل بالمعنى الاول أشبه

وأما قوله من كان له جنس طالبه بكيف فهو نمط الذي قبله فإنه يتضمن نفي المجانسة عنه بآنتفاء طلب الكيف والعلم بأن الله ليس له مثل ولا سمي ولا كفو أبين من العلم بأنه لا يقال له كيف فإن كثيرا من الناس دخلت عليهم الشبهة فطلبوا التكييف حتى بين لهم أن الكيف غير معلوم لنا

---

(١) الاستقامة، ٤٩/١

(٢) الاستقامة، ٧٩/١

فالذي ثبت نفيه بالشرع والعقل واتفاق السلف إنما هو علم العباد بالكيفية وسؤالهم عن الكيفية التي لا يمكن معرفتها بخلاف المجانسة فإنها منتفية عنه في نفس الأمر فكيف نجعل هذا دليلا على الآخر

ولو قلب العبارة وقال فالذي يطلب له كيف له جنس لكان قد سلك سبيل الاستدلال لكن قد لا يسلم له ذلك ويقال له من أين تعلم ان كل ما يقال له كيف يجب أن يكون له مثل يجانسه

وحينئذ يمكن الاستدلال على ذلك بما ليس هذا موضعه ولعل المتكلم بهذا الكلام قصد هذا المعنى مع أنه في نفي السؤال بكيف كلام قد ذكرناه **في غير هذا الموضع** ." (١)

" وقال تعالى واسجد واقترب سورة العلق ١٩

وأما قوله علوه من غير توقل ومجيئه من غير تنقل فكلام مجمل هو إلى البدعة أقرب فإنه قد يظهر منه أنه ليس هو فوق خلقه ويفهم منه نفى ما دل عليه الكتاب والسنة من وصفه بالإستواء المجئ والإتيان وغيرذلك وهذه المسألة والتي قبلها كبيرتان ذكرناهما **في غير هذا الموضع** مثل جواب الإعتراضات المصرية وغير ذلك

وقوله هو الأول والآخر والظاهر والباطن والقريب والبعيد ليس في أسماء الله البعيد ولا وصفه بذلك أحد من سلف الأمة وأمتها بل هو موصفوف بالقرب دون البعد

وفي الحديث المشهور في التفسير أن المسلمين قالوا يا رسول الله أقريب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه فأنزل الله وإذا سألك عبادي عني فإني قريب سورة البقرة ١٨٦ وهذا يقتضي وصفه ." (٢)

" النظر قبل المعرفة ومنهم من قال يجب القصد إلى النظر ومن غالبيتهم من أوجب الشك وقد بسطنا القول في هذه المسألة **في غير هذا الموضع**

فهذا القول يوافق هؤلاء لكن في صحة الحكاية بهذا اللفظ عن رويم نظر فإن رويما من أهل العلم والمعرفة وما ذكره من الحجة لا يدل على هذا الجواب فليس في قوله إلا ليعبدون ما يدل على أن المعرفة أول الواجبات سواء فسر يعبدون بيعرفون أو فسر بغير ذلك فإن خلقهم لشئ لا يدل على أنه أول واجب إن لم يبين ذلك بشئ آخر

---

(١) الاستقامة، ١٢٨/١

(٢) الاستقامة، ١٣٩/١

وأما التفسير المذكور عن ابن عباس فالذين ذكروه عنه جعلوا هذه المعرفة هي المعرفة الفطرية التي يقربها المؤمن والكافر ومقصودهم بذلك أن جميع الإنس والجن قد وجد منهم ما خلقوه له من العبادة التي هي مجرد الإقرار الفطري وجعلوا ذلك فرارا من احتجاج القدرية بهذه الآية

ولا ريب أن هذا ضعيف ليس المراد أن الله خلقهم لمجرد الإقرار الفطري وقد تكلمنا على الآية **في غير هذا الموضع**

ولعل السائل سأله عن أعظم واجب فقال المعرفة لقوله إلا ليعبدون أي يعرفون واعتقد رويم أن هذه المعرفة هي المعرفة التي يشير ." (١)

" إنما طلب دعاء الغير ورقيته فاعتماد قلبه على الله وحده وتوكله عليه أكمل لإيمانه وأنفع له

وأما حديث أم حبيبة ففيه أن الدعاء يكون مشروعا نافعا في بعض الأشياء دون بعض وكذلك هو ولهذا لا يحب الله المعتدين في الدعاء فالاعمار المقدرة لم يشرع الدعاء بتغييرها بخلاف النجاة من عذاب الآخرة فإن الدعاء مشروع له نافع فيه وقد كتبت مسألة زيادة العمر بصلة الرحم **في غير هذا الموضع** ولا يلزم من تأثير صلة الرحم ونحو ذلك أن يزيد العمر كما قد يقال بزيادة العمر بتأثير الدعاء ولذلك كان يكره أحمد أن يدعى له بطول العمر ويقول هذا فرغ منه

ثم ذكر ما جاء في الرؤية قال أبو القاسم سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمى رحمه الله يقول سمعت منصور بن عبد الله يقول سمعت أبا الحسن العنبرى يقول سمعت سهل ." (٢)

" بهذه الأمور **في غير هذا الموضع** في مواضع

الوجه الثاني أن المراد بالقول في هذا الموضع القرآن كما جاء ذلك في قوله ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون سورة القصص ٥١ فإن القول الذي أمروا بتدبره هو الذي أمروا بأستماعه والتدبر بالنظر والاستدلال والاعتبار والاستماع فمن أمرنا بأستماع كل قول أو بأستماع القول الذي لم يشرع استماعه فهو بمنزلة من أمر بتدبر كل قول والنظر فيه أو بالتدبر للكلام الذي لم يشرع تدبره والنظر فيه فالمنحرفون في النظر والاستدلال بمثل هذه الأقوال من أهل الكلام المبتدع

---

(١) الاستقامة، ١٤٣/١

(٢) الاستقامة، ١٥٧/١

وذلك أن اللام في لغة العرب هي للتعريف فتنصرف إلى المعروف عند المتكلم والمخاطب وهي تعم جميع المعروف فاللام في القول تقتضي التعميم والاستغراق لكن عموم ما عرفته وهو القول المعهود المعروف بين المخاطب والمخاطب ومعلوم ان ذلك هو القول الذي أثنى الله عليه وأمرنا بأستماعه والتدبر له واتباعه فإنه قال في أول هذه السورة تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فأعبد الله مخلصا له الدين الا لله الدين ." (١)

" من الذم فيما هو مغفور لهم ويتبعهم آخرون فيزيدون في الذم ما يستحلون به من أعراض إخوانهم وغير أعراضهم ما حرمه الله ورسوله فهذا واقع كثير في موارد النزاع الذي وقع فيه خطأ من بعض الكبار

واعتبر ذلك بمسألة السماع التي تكلمنا فيها فإن الله سبحانه شرع للأمة ما أغناهم به عما لم يشرعه حيث أكمل الدين وأتم عليهم النعمة ورضى لهم الإسلام دينا وهو سماع القرآن الذي شرعه لهم في الصلاة التي هي عماد دينهم وفي غير الصلاة مجتمعين ومنفردين حتى كان أصحاب محمد إذا اجتمعوا أمروا واحدا منهم ان يقرأ والباقون يسمعون وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى يا أبا موسى ذكرنا ربنا فيقرأ وهم يستمعون وقد بسطنا القول في ذلك **في غير هذا الموضع** وإنما ذكرنا هنا نكتا تتعلق بالسماع

قال تعالى الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثانى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله سورة الزمر ٢٣

وذكر سماع المؤمنين والعارفين والعالمين والنبيين فقال تعالى إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا سورة الأنفال ٢

وقال تعالى إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للأذقان يبكون ويزيدهم خشوعا سورة الإسراء ١٠٨ ١٠٩ ." (٢)

" النساء يغنين على عهد النبي ص وأصحابه في الأفراح كالعرس وقدوم الغائب ونحو ذلك بخلاف من يستمعون الغناء من المردان والنساء الأجنبيات ويجتمعون معهم على الفواحش فإنما يكون ذلك من أعظم المحرمات فكيف إذا جعل ذلك من العبادات وقد كتبنا **في غير هذا الموضع** مما يتعلق بذلك ما لا يحتمله هذا الموضع

---

(١) الاستقامة، ٢٢٢/١

(٢) الاستقامة، ٣٠٢/١

الوجه السادس أن رفع الأصوات في الذكر المشروع لا يجوز إلا حيث جاءت به السنة كالأذان والتلبية ونحو ذلك فالسنة للذاكرين والداعين ألا يرفعوا أصواتهم رفعا شديدا كما ثبت في الصحيح عن أبي موسى أنه قال كنا مع رسول الله ص فكنا إذا علونا على شرف كبرنا فارتفعت أصواتنا فقال يا أيها الناس اربعوا على انفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا إنما تدعون سميعا قريبا إن الذي تدعون أقرب إلى احدكم من عنق راحلته

وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين سورة الأعراف ٥٥ وقال عن زكريا إذ نادى ربه نداء خفيا سورة مريم ٣ وقال تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر من القول بالغدو والآصال ولا تكن من الغافلين سورة الأعراف ٢٠٥ ." (١)

" ما هو احب إلى الله منه او اشتمل على بغض الله له أعظم من محبته لذلك العفو قدم الراجح

فكون الشئ جميلا يقتضي محبة الله له وهو سبحانه أحسن كل شئ خلقه إذ كل موجود فلا بد فيه من وجه الحكمة التي خلقه الله لها ومن ذلك الوجه يكون حسنا محبوبا وإن كان من وجه آخر يكون مستلزما شيئا يحبه الله ويرضاه أعظم مما فيه نفسه من البغض

فهذا موجود فينا فقد يفعل الشخص الفعل كشرب الدواء الكرية الذي بغضه له أعظم من حبه له وهذا لما تضمن ما هو محبته له أعظم من بغضه للدواء أراده وشاءه وفعله فأراد بالإرادة الجازمة المقارنة للقدرة فعلا فيه مما يبغضه أكثر مما يحبه لكونه مستلزما لدفع ما هو إليه أبغض ولحصول ما محبته له أعظم من بغضه لهذا فإن بغضه للمرض ومحبته للعافية أعظم من بغضه للدواء

فالأعيان التي نبغضها كالشياطين والكافرين وكذلك الأفعال التي نبغضها من الكفر والفسوق والعصيان خلقها وأراد وجودها لما تستلزمه من الحكمة التي يحبها ولما في وجودها من دفع ما هو إليه أبغض فهي مرادة له وهي مبغضة له مسخوطة كما بينا هذا في غير هذا الموضع

وأما الجمال الخاص فهو سبحانه جميل يحب الجمال والجمال الذي ." (٢)

" وروى عنه أنه قال لأم سلمة يا ام سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة

---

(١) الاستقامة، ٣٢٢/١

(٢) الاستقامة، ٤٤١/١

ومن المعلوم أن أحب خلقه إليه المؤمنون فإذا كان أكملهم إيمانا أحسنهم خلقا كان أعظمهم محبة له أحسنهم خلقا والخلق الدين كما قال الله تعالى وإنك لعلى خلق عظيم سورة القلم ٤ قال ابن عباس على دين عظيم وبذلك فسره سفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وغيرهما كما قد بيناه **في غير هذا الموضع**

وهو سبحانه يبغض الفواحش ولا يحبها ولا يأمر بها كما قال تعالى إن الله لا يأمر بالفحشاء سورة الأعراف ٢٨ ." [١]

" بالرسالة فقد تضمن ذلك ذكر الله واما من ذكر الله ولم يذكره بالرسالة فإنه لا يكون مؤمنا وحيث جاء في الاحاديث يخرج من النار من قال لا اله الا الله واسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه ونحو ذلك فلأن ذلك مستلزم الايمان بالرسالة كما بيناه **في غير هذا الموضع** وانه لا تصح هذه الكلمة الا من المقرين بالرسالة وبما وقع فيه هؤلاء وامثالهم من ضعف الايمان بالكتاب والرسول وبعض انواع الضلالة والجهالة حتى في الشرك الذي زعموا انهم فروا منه فنسأل الله مقلب القلوب ان يثبت قلوبنا على دينه

وكذلك قول الشبلي لما سئل متى تستريح فقال اذا لم ار له ذاكرا وذكر هذا في الغيرة التي هي من طريق اولياء الله وعباده الصالحين من اعظم المنكرات ومن القول الذي يبغضه الله ورسوله واولياؤه من الاولين والآخرين ايغار المؤمن ان يذكر الله او يغار ." [٢]

" خلافا للقدرية وقالوا هو ايضا محب لها مريد لها ثم اخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه فقالوا لا يحب الفساد بمعنى لا يريد الفساد أي لا يريده للمؤمنين ولا يرضى لعباده الكفر بمعنى لا يريده أي لا يريده للمؤمنين

وهذا غلط عظيم فإن هذا عندهم بمنزلة ان يقال لا يحب الايمان ولا يرضى لعباده الايمان بمعنى لا يريده للكافرين ولا يرضاه للكافرين

وقد اتفق اهل الاسلام على ان ما امر الله به فإنه يكون مستحبا يحبه ثم قد يكون مع ذلك واجبا وقد يكون مستحبا ليس بواجب سواء فعل او لم يفعل والكلام على هذا مبسوط **في غير هذا الموضع**

---

(١) الاستقامة، ١/٤٤٣

(٢) الاستقامة، ٢/٢٦

والفريق الثانى من غالطي المتصوفة شربوا من هذه العين فشهدوا ان الله رب الكائنات جميعها وعلموا انه قدر كل ." (١)

" شيء وشاءه وظنوا انهم لا يكونون راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره الله ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان حتى قال بعضهم المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب قالوا والكون كله مراد المحبوب وضل هؤلاء ضلالا عظيما حيث لم يفرقوا بين الارادة الدينية والكونية والاذن الديني والكوني والامر الديني والكوني والبعث الكوني والديني والارسال الكوني والديني كما بسطناه **في غير هذا الموضع**

وهؤلاء يؤول بهم الامر الى ان لا يفرقوا بين المحظور والمأمور واولياء الله واعداء الله والانبياء والمتقين ويجعلون الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض ويجعلون المتقين كالفجار ويجعلون المسلمين كالمجرمين ويعطلون الامر والنهي والوعد والوعيد والشرائع

وربما سموا هذا حقيقة ولعمري انه حقيقة كونية لكن هذه ." (٢)

" صفة الله او فعله ولا نرضى بالمقضى الذي هو مفعوله وفي هذا الجواب ضعف قد بيناه **في غير هذا الموضع**

الثالث انهم قالوا ان هذه المعاصي لها وجهان وجه الى العبد من حيث هي فعله وصنعه وكسبه ووجه الى الرب من حيث انه خلقها وقضاها وقدرها فنرضى من الوجه الذي يضاف به الى الله ولا نرضى من الوجه الذي يضاف به الى العبد اذ كونها شرا وقبيحة ومحرمة وسببا للعذاب والذم ونحو ذلك انما هو من جهة كونها مضافة الى العبد وهذا مقام فيه من كشف الحقائق والاسرار ما قد ذكرنا منه ما ذكرنا **في غير هذا الموضع** ولا يحتمله هذا المكان فإن هذا متعلق بمسائل الصفات والقدر وهو من اعظم مطالب الدين واشرف علوم الاولين والاخرين وادقها على عقول اكثر العالمين ." (٣)

" والقدر متعذر كما ان طائفة تجعل ذلك مخالفا للحكمة والعدل

وهذه الاصناف الثلاثة هي القدرية المجوسية والقدرية المشركية القدرية الابليسية وقد بسطنا الكلام على هذه الفرق **في غير هذا الموضع**

---

(١) الاستقامة، ٢/٧٧

(٢) الاستقامة، ٢/٧٨

(٣) الاستقامة، ٢/١٢٦

واكثر ما يبتلى به السالكون اهل الارادة والعامة في هذا الزمان هي القدريةالمشركية فيشهدون القدر ويعرضون عن الامر كما قال فيهم بعض العلماء انت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبري أي مذهب وافق هواك تمذهبت به وانما المشروع العكس وهوان يكون عند الطاعة يستعين الله عليها قبل الفعل ويشكره عليها بعد الفعل ويجتهد ان لا يعصى فإذا اذنب وعصى بادر الى التوبة والاستغفار

كما في الحديث سيد الاستغفار ان يقول العبد ابوء لك ." (١)

" ذلك الى معبودهم ومقصودهم ومحبوبهم وليس لهم قوة مع ذاك على شهود سائر ما يقوم به من الكائنات وما يستحقه من الاسماء والصفات فهؤلاء اذا لم يتركوا واجبا لم يضرهم وان تركوا مستحبا مشتغلين عنه بما هو افضل منه لم ينقلوا عن مقامهم وان اشتغلوا عما تركوه من المستحب بما ليس مثله فانتقالهم الى ذلك الافضل افضل اذا امكن والا ففعل المقدور عليه من الصالحات خير من الاهتمام بما يعجز عنه ويصد عن غيره وان تركوا واجبا او فعلوا محرما مع امكان العلم والقدرة فهم مؤاخذون على ذلك وان كان مع سقوط التمييز لسبب يعذرون به مثل زوال عقل بسبب غير محظور او سكر بسبب غير محظور او عجز لا تفريط فيه فلا ذم عليهم وان كان مع التكليف فسبب الذم قائم ثم لهم حكم الله فيهم كما لسائر المؤمنين من كون الذنب صغيرا او كبيرا مقرونا بحسنات ماحية او غير ذلك من احكام السيئات مالم يخرجوا الى القسم الثالث وهو فنا ء الكافرين وهو جعل وجود الاشياء هو عين وجود الحق او جود نفسه عين وجوده كما بيناه من مذاهب اهل الحلول والاتحاد **في غير هذا الموضع** فان هذا كفر وصاحبه كافر بعد قيام الحجة عليه وان كان جاهلا او متأولا لم تقم عليه الحجة ." (٢)

" ولهذا قال تعالى قل ان الله لا يأمر بالفحشاء سورة الاعراف ٢٨ فان الفحشاء قبيحة منكرة تنكرها القلوب بفطرتها والله لا يأمر بمنكر وهذا يقتضي ان الافعال القبيحة السيئة تكون على صفات تمنع معها ان الله يأمر بها وفي هذا نزاع معروف بين الناس بيناه **في غير هذا الموضع**

ثم قال اتقولون على الله ما لا تعلمون سورة الاعراف ٢٨ أي اتقولون انه امر بهذا وانتم لا تعلمون انه امر به اذ ليس معكم الا عادة ابائكم ودينكم وانتم لا تعلمون ان الله انزل بهذا سلطانا

---

(١) الاستقامة، ١٣٩/٢

(٢) الاستقامة، ١٤٣/٢

فهذه الاية يدخل فيها كل من تعبد بفاحشة وامر منكر وان احتج بالعادة التي لسلفه او زعم ان الله يأمر بذلك او لما يذكره من الاسباب كقول مشركي العرب هذه الثياب عصينا الله فيها فلا نطوف له فيها يريدون وقت العبادة ان يجتنبوا ثياب المعصية

وكذلك تقسيمهم الناس الى قسمين حمس وغير حمس ." (١)

" ذلك لله ورسوله وهو معتد في حدوده كما نصب كثير من اهل البدع والاهواء نفسه للأمر والنهي كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم من غلط فيما اتاه من الامر والنهي والجهاد وغير ذلك فكان فساده اعظم من صلاحه

ولهذا امر النبي صلى الله عليه و سلم بالصبر على جور الائمة ونهى عن قتالهم ما اقاموا الصلاة وقال ادوا اليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم وقد بسطنا القول في ذلك **في غير هذا الموضع**

ولهذا كان من اصول اهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الائمة وترك القتال في الفتنة واما اهل الاهواء ." (٢)

" فأما حب القلب وبغضه وارادته وكراهته فينبغي ان تكون كاملة جازمة لا يوجب نقص ذلك الا نقص الايمان واما فعل البدن فهو بحسب قدرته ومتى كانت ارادة القلب وكراهته كاملة تامة وفعل العبد معها بحسب قدرته فإنه يعطى ثواب الفاعل الكامل كما قد بيناه **في غير هذا الموضع**

فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وارادته وكراهته بحسب محبته نفسه وبغضها لا بحسب محبة الله ورسوله وبغض الله ورسوله وهذا من نوع الهوى فإن اتبعه الانسان فقد اتبع هواه ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله سورة القصص ٥٠ فإن اصل الهوى هو محبة النفس ويتبع ذلك بغضها والهوى نفسه وهو الحب والبغض الذي في النفس لا ." (٣)

" أيكم احسن عملا سورة الملك ٢ قال اخلصه واصوبه فقيل له يا ابا على ما اخلصه واصوبه فقال ان العمل اذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقل واذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على السنة

---

(١) الاستقامة، ١٧٥/٢

(٢) الاستقامة، ٢١٥/٢

(٣) الاستقامة، ٢٢١/٢

وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبير قال لا يقبل قول الا بعمل ولا يقبل قول وعمل الا بنية ولا يقبل قول وعمل ونية الا بموافقة السنة ورويا عن الحسن البصري مثله ولفظ ما روى عن الحسن لا يصلح مكان لا يقبل

و وهذا فيه رد على الذين يجعلون مجرد القول كافيا فأخبر أنه لا بد من قول وعمل المرجئة اذا الايمان قول وعمل لا بد من هذين كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع** وبينا ان مجرد ." (١)

"ص -٢٢٨- عن معارض، أو نسخ، لأن القيام في الصلاة ليس بمشابهة في الحقيقة، فلا يكون محذورا، فالحكم إذا علل بعلة، ثم نسخ مع بقاء العلة فلابد من أن يكون غيرها ترجح عليها وقت الناسخ أو ضعف تأثيرها، أما أن تكون في نفسها باطلة: فهذا محال، هذا كله لو كان الحكم هنا منسوخا، فكيف والصحيح أن هذا الحديث محكم، قد عمل به غير واحد من الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع كونهم علموا صلاته في مرضه.

وقد استفاض عنه صلى الله عليه وسلم الأمر به استفاضة صحيحة صريحة يمتنع معها أن يكون حديث المرض ناسخا له، على ما هو مقرر **في غير هذا الموضع**: إما بجواز الأمرين، إذ فعل القيام لا ينافي فعل القعود وإما بالفرق بين المبتدئ للصلاة قاعدا، والصلاة التي ابتدأها الإمام قائما، لعدم دخول." (٢)

"ص -٢٢٩- هذه الصلاة في قوله: " وإذا صلى قاعدا " ولعدم المفسدة التي علل بها، ولأن بناء فعل آخر الصلاة على أولها من بنائها على صلاة الإمام، ونحو ذلك من الأمور المذكورة، **في غير هذا الموضع**.

كراهية القيام للجنازة إذا مرت لأنه من فعل أهل الكتاب وأهل الجاهلية

وأيضا - فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اتبع جنازة لم يقعد حتى توضع في اللحد، فعرض له حبر فقال هكذا نصنع يا محمد، قال: فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: "خالفوهم". رواه أبو داود و ابن." (٣)

---

(١) الاستقامة، ٣٠٩/٢

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ١٣٦/٤

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، ١٣٧/٤

"ص -٣٦٥- شعر، ولا في مراكبهم، ولا نتكلم بكلامهم ولا نكتني بكناهم، وأن نجز مقادم رؤوسنا، ولا نفرق نواصينا، ونشد الزنانير على أوساطنا.

هذه الشروط مجمع عليها في الجملة وهي أصناف أربعة

وهذه الشروط أشهر شيء في كتب الفقه والعلم، وهي مجمع عليها في الجملة، بين العلماء من الأئمة المتبوعين، وأصحابهم، وسائر الأئمة، ولولا شهرتها عند الفقهاء لذكرنا ألفاظ كل طائفة فيها، وهي أصناف.

الصنف الأول:

ما مقصوده التمييز عن المسلمين، في الشعور واللباس والأسماء والمراكب والكلام، ونحوها، ليتميز المسلم عن الكافر، ولا يتشبه أحدهما بالآخر في الظاهر، ولم يرض عمر رضي الله عنه والمسلمون بأصل التمييز، بل بالتمييز في عامة الهدي، على تفاصيل معروفة **في غير هذا الموضع**.

وذلك يقتضي: إجماع المسلمين على التمييز عن الكفار ظاهرا، وترك التشبه بهم، ولقد كان أمراء الهدى، مثل العمرين، وغيرهما - يبالغون في تحقيق ذلك بما يتم به المقصود.." (١)

"ص -٤٦٢- فصل

في الرد على من عارض أدلة التشبه بأن شرع من قبلنا شرع لنا

فإن قيل ما ذكرتموه من الأدلة معارض بما يدل على خلافة وذلك: أن شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يرد شرعنا بخلافه، وقوله تعالى: ﴿فبهداهم اقتده﴾. وقوله: ﴿اتبع ملة إبراهيم﴾. وقوله: ﴿يحكم بها النبيون الذين أسلموا﴾. وغير ذلك من الدلائل المذكورة **في غير هذا الموضع**، مع أنكم مسلمون لهذه القاعدة، وهي قول عامة السلف وجمهور الفقهاء.

ومعارض بما رواه سعيد بن جبير " عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة، فوجد اليهود صياما، يوم عاشوراء، فقال لهم صلى الله عليه وسلم: ما هذا اليوم الذي تصومونه؟ قالوا: هذا يوم عظيم، أنجى الله فيه موسى وقومه، وأغرق فيه فرعون وقومه، فصامه موسى شكرا لله، فنحن نصومه تعظيما له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فنحن أحق وأولى بموسى منكم، فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه ". متفق عليه.." (٢)

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٤/٦

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢/٩

"ص –١٥– البائع في هذه السوق ذمي، وقد أقروا على هذه المبايعة.

ثم إن الرجل لو سافر إلى دار الحرب ليشتري منها، جاز عندنا، كما دل عليه حديث تجارة أبي بكر رضي الله عنه، في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض الشام، وهي دار حرب، وحديث عمر رضي الله عنه، وأحاديث أخر بسطت القول فيها **في غير هذا الموضع**، مع أنه لا بد أن تشتمل أسواقهم على بيع ما يستعان به على المعصية، فأما بيع المسلمين لهم في أعيادهم، ما يستعينون به على عيدهم، من الطعام واللباس، والريحان ونحو ذلك، أو إهداء ذلك لهم، فهذا فيه نوع إعانة على إقامة عيدهم المحرم، وهو مبني على أصل. وهو: أن بيع الكفار عنبا أو عصيرا يتخذونه خمرا لا يجوز، وكذلك لا يجوز بيعهم سلاحا يقاتلون به مسلما.

وقد دل حديث عمر رضي الله عنه، في إهداء الحلة السيراء إلى أخ له بمكة مشرك، على جواز بيعهم الحرير، لكن الحرير مباح في الجملة وإنما يحرم الكثير منه على بعض الآدميين، ولهذا جاز التداوي به في أصح." (١)

"ص –٣٠– بدله عصيرا استحق الأجرة، فهذا التقييد عنده لغو، فهو بمنزلة الإجارة المطلقة، والمطلقة عنده جائزة، وإن غلب على ظنه أن المستأجر يعصي فيها، كما يجوز بيع العصير لمن يتخذه خمرا، ثم إنه كره بيع السلاح في الفتنة. قال: لأن السلاح معمول للقتال، لا يصلح لغيره.

وعامة الفقهاء خالفوه في المقدمة الأولى، وقالوا: ليس المقيد كالمطلق، بل المنفعة المعقود عليها هي المستحقة، فتكون هي المقابلة بالعوض، وهي منفعة محرمة، وإن جاز للمستأجر أن يقيم غيرها مقامها. وألزموه ما لو اكترى دارا يتخذها مسجدا، فإنه لا يستحق عليه فعل المعقود عليه، ومع هذا فإنه أبطل هذه الإجارة، بناء على أنها اقتضت فعل الصلاة، وهي لا تستحق بعقد إجارة.

ونازعه أصحابه وكثير من الفقهاء في المقدمة الثانية وقالوا: إذا غلب على ظنه أن المستأجر ينتفع بها في محرم حرمت الإجارة له، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصرها. والعاصر إنما يعصر عصيرا، لكن إذا رأى أن المعتصر يريد أن يتخذه خمرا وعصره –استحق اللعنة. وهذا أصل مقرر **في غير**

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٨/١٤

هذا الموضع. لكن معاصي الذمي قسمان:

أحدهما: ما اقتضى عقد الذمة إقراره عليها. والثاني ما اقتضى عقد الذمة منعه منها، أو من إظهارها.." [(١)]

"ص -٤٩- حرق حانوتا يباع فيها الخمر، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه حرق قرية يباع فيها الخمر. وهي آثار معروفة، وهذه المسألة مبسوطة **في غير هذا الموضع**. وذلك لأن العقوبات المالية عندنا باقية غير منسوخة.

الأصل عند أحمد تحريم هذه الأمور، فكذلك ما يقيمونه في أعيادهم المحرمة وسائر ما ينتفعون به في أعيادهم المحرمة

فإذا عرف أصل أحمد في هذه المسائل، فمعلوم أن بيعهم ما يقيمون به أعيادهم المحرمة، مثل بيعهم العقار للسكنى وأشد. بل هو إلى بيعهم العصير أقرب منه إلى بيعهم العقار، لأن ما يبتاعونه من الطعام واللباس، ونحو ذلك، يستعينون به على العيد. إذ العيد -كما قدمنا- اسم لما يفعل من العبادات والعادات، وهذا إعانة على ما يقام من العادات، لكن لما كان جنس الأكل والشرب واللباس، ليس محرما في نفسه، بخلاف شرب الخمر، فإنه محرم في نفسه.

فإن كان ما يبتاعونه يفعلون به نفس المحرم: مثل صليب، أو شعانين، أو معمودية، أو تبخير، أو ذبح لغير الله، أو صورة ونحو ذلك، فهذا لا ريب في تحريمه، كبيعهم العصير ليتخذوه خمرا، وبناء الكنيسة لهم، وأما ما ينتفعون فيه في أعيادهم للأكل والشرب واللباس، فأصول أحمد وغيره تقتضي كراهته.

لكن: كراهة تحريم كمذهب مالك، أو كراهة تنزيه؟ والأشبه: أنه كراهة." [(٢)]

"ص -٢٦٢- عند القبر خاصة، فليس عليه أحد من أهل العلم المعروفين، بل الناس على قولين:

أحدهما: أن ثواب العبادات البدنية: من الصلاة والقراءة وغيرهما، يصل إلى الميت، كما يصل إليه ثواب العبادات المالية بالإجماع. وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما، وقول طائفة من أصحاب الشافعي، ومالك. وهو الصواب لأدلة كثيرة، ذكرناها **في غير هذا الموضع**.

والثاني: أن ثواب البدنية لا يصل إليه بحال، وهو المشهور عند أصحاب الشافعي ومالك. وما من أحد من هؤلاء يخص مكانا بالوصول أو عدمه، فأما استماع الميت للأصوات، من القراءة أو غيرها- فحق. لكن

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ١٤/٢٣

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ١٤/٤٢

الميت ما بقي يثاب بعد الموت على عمل يعمله هو بعد الموت من استماع أو غيره، وإنما ينعم أو يعذب بما كان عمله هو، أو بما يعمل عليه بعد الموت من أثره، أو بما يعامل به. كما قد اختلف في تعذيبه بالنياحة عليه." (١)

"ص -٢٩٠- قد بسطت في غير هذا الموضع.

وليس كل من قضيت حاجته بسبب يقتضي أن يكون السبب مشروعا مأمورا به فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل في حياته المسألة فيعطيها لا يرد سائلا، وتكون المسألة محرمة في حق السائل: حتى قال: "إني لأعطي أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا. قالوا يا رسول الله فلم تعطيهم؟ قال: يأبون إلا أن يسألوني، ويأبى الله لي البخل".

وقد يفعل الرجل العمل الذي يعتقده صالحا، ولا يكون عالما أنه منهي عنه، فيثاب على حسن قصده، ويعفى عنه لعدم علمه، وهذا باب واسع.

ما يحصل لبعض الناس من فائدة في العبادات المبتدعة لا يدل على مشروعيتها

وعامة العبادات المبتدعة المنهي عنها، قد يفعلها بعض الناس، ويحصل له بها نوع من الفائدة، وذلك لا يدل على أنها مشروعة، بل لو لم تكن مفسدتها أغلب من مصلحتها، لما نهي عنها. ثم الفاعل قد يكون متأولا، أو مخطئا، مجتهدا أو مقلدا، فيغفر له خطؤه ويثاب على ما فعله من الخير المشروع المقرون بغير المشروع، كالمجتهد المخطئ وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.." (٢)

"ص -٣١٧- مهين﴾ والإملاء: إطالة العمر، وما في ضمنه من رزق ونصر. وقال تعالى: ﴿فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لا يعلمون وأملي لهم إن كيدي متين﴾.

وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع.

قال تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين﴾ والمقصود هنا أن دعاء الله قد يكون دعاء عبادة لله، فيثاب العبد عليه في الآخرة، مع ما يحصل له في الدنيا، وقد يكون دعاء مسألة تقضى به حاجته، ثم قد يثاب عليه إذا كان مما يحبه الله، وقد لا يحصل له إلا تلك الحاجة، وقد يكون سببا لضرر دينه فيعاقب على ما ضيعه من حقوق الله سبحانه وتعداه من حدوده، فالوسيلة التي أمر الله بابتغائها إليه

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٣/١٩

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢١/٢١

تعم الوسيلة في عبادته وفي مسألته، فالتوسل إليه بالأعمال الصالحة التي أمر بها، وبدعاء الأنبياء والصالحين وشفاعتهم-ليس هو من باب الإقسام عليه بمخلوقاته.

استشفاع الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة

ومن هذا الباب: استشفاع الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة، فإنهم يطلبون منه أن يشفع لهم إلى الله، كما كانوا في الدنيا يطلبون منه أن يدعو لهم، في الاستسقاء وغيره.

استشفاع عمر بالعباس إنما هو استشفاع بدعائه

وقول عمر رضي الله عنه: إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك." (١)

"ص -٣٢٧- به: المباين المنفصل، فلا يكون صفة الموصوف أو بعضه داخلا في لفظ: الغير. وقد يراد به: ما يمكن تصوره، دون تصور ما هو غير له، فيكون غيرا بهذا الاصطلاح.

ولهذا تنازع أهل النظر في مسمى: الغير. والنزاع في ذلك لفظي. ولكن بسبب ذلك حصلت في مسائل الصفات من الشبهات ما لا ينجلي إلا بمعرفة ما وقع في الألفاظ من الاشتراك والإبهامات، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

بيان قول الحق في صفات الله وذاته

ولهذا يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل. لأن مسمى اسم "الله" يدخل فيه صفاته بخلاف مسمى "الذات" فإنه لا يدخل فيه الصفات، ولهذا لا يقال صفات الله زائدة عليه سبحانه، وإن قيل: الصفات زائدة على الذات، لأن المراد أنها هي زائدة على ما أثبته المثبتون، من الذات المجردة، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، فليس اسم الله متن اولا لذات مجردة عن الصفات أصلا ولا يمكن وجود ذلك، ولهذا قال أحمد رحمه الله في مناظرته للجهمية: لا نقول الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره: هو إله واحد. وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وأما قول الناس: أسألك بالله وبالرحم، وقراءة من قرأ: ﴿تساءلون به والأرحام﴾ فهو من باب التسبب بها، فإن الرحم." (٢)

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٥٠/٢١

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٦٠/٢١

"ص -٣٣٠- بسبب بين الناس وبينهم، إما محبتهم وطاعتهم فيثاب على ذلك، وإما دعاؤهم له فيستجيب الله شفاعتهم فيه.

فالتوسل بالأنبياء والصالحين يكون بأمرين: إما بطاعتهم واتباعهم، وإما بدعائهم وشفاعتهم. فمجرد دعائه بهم من غير طاعة منه لهم ولا شفاعة منهم له، فلا ينفعه وإن عظم جاه أحدهم عند الله تعالى.

وقد بسطت هذه المسائل في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أنه إذا كان السلف والأئمة قالوا في سؤاله بالمخلوق ما قد ذكر فكيف بسؤال المخلوق الميت؟ سواء سئل أن يسأل الله أو سئل قضاء الحاجة ونحو ذلك، مما يفعله بعض الناس، إما عند قبر الميت، وإما مع غيبته، وصاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم حسم المادة وسد الذريعة، بلعنه من يتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، وأن لا يصلى عندها لله، ولا يسأل إلا الله، وحذر أمته ذلك. فكيف إذا وقع نفس المحذور من الشرك، وأسباب الشرك. وقد تقدم الكلام على الصلاة عند القبور، واتخاذها مساجد.

ما ورد عن ابن عمر ونزوله في مواضع نزول النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك مردود بفعل سائر الصحابة وقد تبين أن أحدا من السلف لم يكن يفعل ذلك، إلا ما نقل عن ابن عمر: أنه كان يتحرى النزول في المواضع التي نزل فيها النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة في المواضع التي صلى فيها، حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وصب فضل وضوئه في أصل شجرة. ففعل ابن عمر ذلك وهذا من ابن عمر تحر لمثل فعله. فإنه قصد أن يفعل مثل فعله، في نزوله وصلاته، وصبه للماء وغير ذلك، لم يقصد ابن عمر الصلاة والدعاء في المواضع التي نزلها.." (١)

"ص -٣٦٦- وقال تعالى: ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ أي حسبك وحسب من اتبعك: الله، فهو وحده كافيكم ومن ظن أن معناها: حسبك الله والمؤمنون، فقد غلط غلطا عظيما من وجوه كثيرة مبسوطة في غير هذا الموضع.

ثم قال: ﴿وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله﴾ فجعل الفضل لله، وذكر الرسول في الإيتاء، لأنه لا يباح إلا ما أباحه الرسول، فليس لأحد أن يأخذ ما تيسر له إن لم يكن مباحا في الشريعة. ثم قال: ﴿إنا إلى الله راغبون﴾ فجعل الرغبة إلى الله وحده، دون ما سواه.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٦٣/٢١

كما قال: ﴿فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب﴾ فأمر بالرغبة إليه. ولم يأمر الله قط مخلوقا أن يسأل مخلوقا، وإن كان قد أباح في موضع من المواضع ذلك، لكنه لم يأمر به، بل الأفضل للعبد أن لا يسأل قط إلا الله.

كما ثبت في الصحيح في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب: هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون" فجعل." [1]

"ص -٣٦٩- أحب إلي من نفسي. قال: الآن يا عمر".

وقال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾. وقال تعالى: ﴿يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه﴾ أي الرسول خاصة ﴿وتسبحوه بكرة وأصيلا﴾ أي تسبحوا الله تعالى. فالإيمان بالله والرسول، والتعزير والتوقير للرسول، والتسبيح لله وحده. وهذا الأصل مبسوط **في غير هذا الموضع**.

بعث الله محمدا صلى الله عليه وعلى آله وسلم بتحقيق التوحيد ونفي الشرك بكل وجه

وقد بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بتحقيق التوحيد وتجريده ونفي الشرك بكل وجه، حتى في الألفاظ. كقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقولن أحدكم ما شاء الله وشاء محمد، بل ما شاء الله ثم شاء محمد" و "قال له رجل: ما شاء الله وشئت. فقال: أجعلتني لله ندا؟ بل ما شاء الله." [2]

"ص -٣٨٥- ومن أكابرهم من يقول: الكعبة في الصلاة قبلة العامة، والصلاة إلى قبر الشيخ فلان -مع استدبار الكعبة- قبلة الخاصة!. وهذا وأمثاله من الكفر الصريح باتفاق علماء المسلمين.

وهذه المسائل تحتمل في البسط وذكر أقوال العلماء فيها ودلائلها أكثر مما كتبنا في هذا المختصر.

وقد كتبنا في ذلك **في غير هذا الموضع**، ما لا يتسع له هذا الموضع. وإنما نبهنا هنا على رؤوس المسائل، وجنس الدلائل، والتنبيه على مقاصد الشريعة، وما فيها من إخلاص الدين لله، وعبادته وحده لا شريك له، وما سدته من الذريعة إلى الشرك، دقه وجله. فإن هذا هو أصل الدين، وحقيقة دين المرسلين، وتوحيد رب العالمين.

غلط طوائف من أهل النظر والكلام وغيرهم في مسمى التوحيد وبيان الحق في ذلك

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢٢/٢٣

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٥٢/٢٣

وقد غلط في مسمى التوحيد طوائف من أهل النظر والكلام، ومن أهل الإرادة، والعبادة حتى قلبوا حقيقته.
فطائفة: ظنت أن التوحيد هو نفي الصفات، بل نفي الأسماء الحسنى أيضا، وسموا أنفسهم: أهل التوحيد.." (١)

"ص -٣٨٦- وأثبتوا ذاتا مجردة عن الصفات، أو وجودا مطلقا بشرط الإطلاق.
وقد علم بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول: أن ذلك لا يكون إلا في الأذهان، لا في الأعيان.
وزعموا أن إثبات الصفات يستلزم ما سموه تركيبا وظنوا أن العقل ينفيه، كما قد كشفنا أسرارهم وبينا فرط جهلهم، وما أضلهم من الألفاظ المجملة، المشتركة **في غير هذا الموضع**.

التوحيد لا يتحقق إلا بتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهية معا

وطائفة ظنوا أن التوحيد ليس إلا الإقرار بتوحيد الربوبية، وأن الله خالق كل شيء وهو الذي يسمونه: توحيد الأفعال.

من أهل الكلام من أطال نظره في تقرير توحيد الأفعال

ومن أهل الكلام من أطال نظره في تقرير هذا التوحيد: إما بدليل أن الاشتراك يوجب نقص القدرة وفوات الكمال، واستقلال كل من الفاعلين بالمفعول محال، وإما بغير ذلك من الدلائل. ويظن أنه بذلك قرر الوحدانية وأثبت أنه لا إله إلا هو. وأن الإلهية هي القدرة على الاختراع أو نحو ذلك. فإذا ثبت أنه لا يقدر على الاختراع إلا الله، وأنه لا شريك له في الخلق- كان هذا معنى قولنا: لا إله إلا الله، ولم يعلم أن مشركي العرب كانوا مقرين بهذا التوحيد، كما قال تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض وسخر الشمس." (٢)

"ص -٣٨٧- والقمر ليقولن الله ﴾ وقال تعالى: ﴿قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون﴾ الآيات وقال تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ قال ابن عباس وغيره: تسألهم من خلق السماوات والأرض فيقولون الله، وهم مع ذلك يعبدون غيره.
وهذا التوحيد هو من التوحيد الواجب، لكن لا يحصل به الواجب ولا يخلص بمجرده عن الإشراك الذي هو أكبر الكبائر، الذي لا يغفره الله بل لابد أن يخلص لله الدين، فلا يعبد إلا إياه، فيكون دينه لله.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٤١/٢٣
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٤٢/٢٣

معنى الإله

والإله: هو المألوه الذي تألهه القلوب، وكونه يستحق الإلهية مستلزم لصفات الكمال، فلا يستحق أن يكون معبودا محبوبا لذاته إلا هو وكل عمل لا يراد به وجهه فهو باطل، وعبادة غيره وحب غيره يوجب الفساد. كما قال تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ وقد بسطنا الكلام على هذا **في غير هذا الموضع**.." (١)

"ص -٣٨٨- وبينا أن هذه الآية ليس المقصود بها ما يقوله من يقوله من أهل الكلام، من ذكر دليل التمانع الدال على وحدانية الرب تعالى، فإن التمانع يمنع وجود المفعول لا يوجب فساده بعد وجوده، وذلك يذكر في الأسباب والبدايات التي تجري مجرى العلل الفاعلات. والثاني يذكر في الحكم والنهايات التي تذكر في العلل التي هي الغايات، كما في قوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ فقدم الغاية المقصودة على الوسيلة الموصلة. كما قد بسط **في غير هذا الموضع**.

طوائف من أهل التصوف ترى أن توحيد الربوبية هو الغاية

ثم إن طائفة ممن تكلم في تحقيق التوحيد على طريق أهل التصوف، ظن أن توحيد الربوبية هو الغاية، والفناء فيه هو النهاية، وأنه إذا شهد ذلك سقط عنه استحسان الحسن، واستقباح القبح، فآل بهم الأمر إلى تعطيل الأمر والنهي، والوعد والوعيد. ولم يفرقوا بين مشيئته الشاملة لجميع المخلوقات، وبين محبته ورضاه المختص بالطاعات، وبين كلماته الكونيات التي لا يجاوزها بر ولا فاجر، لشمول القدر لكل مخلوق، وكلماته الدينيات التي اختص بموافقتها أنبياؤه وأولياؤه.

فالعبد مع شهوده الربوبية العامة الشاملة للمؤمن والكافر، والبر والفاجر عليه أن يشهد ألوهيته التي اختص بها عباده المؤمنين، الذين عبدوه وأطاعوا أمره، واتبعوا رسله.." (٢)

"ص -٣٩٢- والعرفان، وهم من أعظم أهل الشرك والتلبيس والبهتان.

يقول عارفهم: السالك في أول أمره يفرق بين الطاعة والمعصية -أي نظرا إلى الأمر- ثم يرى طاعة بلا معصية -أي نظرا إلى القدر- ثم لا طاعة ولا معصية -أي نظرا إلى أن الوجود واحد- ولا يفرقون بين الواحد بالعين والواحد بالنوع، فإن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢٣/٤٣

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢٣/٤٤

أقسام الوجود:

والوجود ينقسم إلى: قائم بنفسه. وقائم بغيره، وواجب بنفسه وممكن بنفسه. كما أن الحيوانات مشتركة في مسمى الحيوان، والأناس يشتركون في مسمى الإنسان، مع العلم الضروري بأنه ليس عين وجود هذا الإنسان هو عين هذا الفرس، بل ولا عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته هو عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته، ولكن بينهما قدر مشترك تشابها فيه. قد يسمى كليا ومطلقا وقدرا مشتركا، ونحو ذلك. وهذا لا يكون في الخارج عن الأذهان كليا عاما مطلقا، بل لا يوجد إلا معينا مشخصا، فكل موجود فله ما يخصه من حقيقته، مما لا يشركه فيه غيره، بل ليس بين موجودين في الخارج شيء بعينه اشتركا فيه. ولكن تشابها، ففي هذا نظير ما في هذا، كما أن هذا نظير هذا، وكل منهما متميز بذاته وصفاته عما سواه، فكيف الخالق سبحانه وتعالى؟.

وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع البسط الذي يليق." (١)

"ص -٣٩٤- إذ كان القرآن باعتبار معانية ثلاثة أثلاث: ثلث توحيد، وثلث قصص، وثلث أمر ونهي. لأن القرآن كلام الله. والكلام: إما إنشاء، وإما إخبار. والإخبار: إما عن الخالق، وإما عن المخلوق. والإنشاء: أمر ونهي وإباحة. فقل هو الله أحد فيها ثلث التوحيد، الذي هو خبر عن الخالق. وقد قال صلى الله عليه وسلم: "قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن" وعدل الشيء -بالفتح- يكون ما ساواه، من غير جنسه، كما قال تعالى: ﴿أو عدل ذلك صياما﴾ وذلك يقتضي: أن له من الثواب ما يساوي الثلث في القدر، ولا يكون مثله في الصفة، كمن معه ألف دينار وأخذ معه ما يعدلها من الفضة والنحاس، وغيرهما. ولهذا يحتاج إلى سائر القرآن، ولا تغني عنه هذه السورة مطلقا، كما يحتاج من معه نوع من المال إلى سائر الأنواه، إذ كان العبد محتاجا إلى الأمر والنهي والقصص.

وسورة: ﴿قل هو الله أحد﴾ فيها التوحيد القولي العلمي، الذي تدل عليه الأسماء والصفات، ولهذا قال تعالى: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾.

وقد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وسورة: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ فيها التوحيد القصدي العملي، كما قال تعالى: ﴿قل يا أيها الكافرون لا

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٤٨/٢٣

أعبد ما تعبدون﴾ وبهذا يتميز من يعبد الله ممن يعبد غيره وإن كان كلاهما يقر بأن الله رب كل شيء ويتميز." (١)

"ونحو ذلك من الحديث الذي فيه إتيان القرآن ومجيئه. وقالوا له: لا يوصف بالإتيان والمجيء إلا مخلوق؛ فعارضهم أحمد بقوله: وأحمد وغيره من أئمة السنة . فسروا هذا الحديث بأن المراد به مجيء ثواب البقرة وآل عمران، كما ذكر مثل ذلك من مجيء الأعمال في القبر وفي القيامة ، والمراد منه ثواب الأعمال.

والنبي صلى الله عليه وسلم قال: " اقرءوا البقرة وآل عمران، فإنهما يجيئان يوم القيامة كأنهما غيايتان، أو غمامتان، أو فرقان من طير صواف ، يحاجان عن أصحابهما" وهذا الحديث في الصحيح: فلما أمر بقراءتهما وذكر مجيئهما يحاجان عن القارئ، علم أنه أراد بذلك قراءة القارئ لهما وهو عمله، وأخبر بمجيء عمله الذي هو التلاوة لهما في الصورة التي ذكرها، كما أخبر بمجيء غير ذلك من الأعمال.

وهذا فيه كلام مبسوط **في غير هذا الموضع**: هل يقلب الله العمل جوهرا قائما بنفسه أم الأعراض لا تنقلب جواهر؟ وكذلك قوله: "يؤتى بالموت في صورة كبش أملح " [أي بياضه أكثر من سواده] .

والمقصود هنا: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر بمجيء القرآن في هذه الصورة أراد به الإخبار عن قراءة القارئ التي هي عمله ، وذلك هو ثواب قارئ القرآن ، ليس المراد به أن نفس كلامه الذي تكلم به ، وهو قائم بنفسه يتصور صورة غمامتين. فلم يكن في هذا حجة للجهمية على ما ادعوه.

ثم إن الإمام أحمد في المحنة عارضهم بقوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ [البقرة: ٢١٠] . قال: قيل: إنما يأتي أمره هكذا نقل حنبل ، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في [المحنة] كعبد الله بن أحمد ، وصالح بن أحمد، والمروزي وغيره، فاختلف أصحاب أحمد في ذلك.

فمنهم من قال: غلط حنبل، لم يقل أحمد هذا. وقالوا: حنبل له غلطات معروفة وهذا منها ، وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا.

ومنهم من قال: بل أحمد قال ذلك على سبيل الإلزام لهم. يقول: إذا كان أخبر عن نفسه بالمجيء والإتيان ولم يكن ذلك دليلا على أنه مخلوق، بل تأولتم ذلك على أنه جاء." (٢)

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢٣/٥٠

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٥٦

"كلام. وكذلك رضاه، وغضبه، وفرحه، ومجيئه وإتيانه، ونزوله وغير ذلك، هو مخلوق منفصل عنه، لا يتصف الرب بشيء يقوم به عندهم.

وإذا قالوا: هذه الأمور من صفات الفعل، فمعناه: أنها منفصلة عن الله بائنة، وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به.

ولهذا يقول كثير منهم: إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات، وينكرون على من يقول: آيات الصفات وأحاديث الصفات.

وإما أن يجعلوا جميع هذه المعاني قديمة أزلية، ويقولون: نزوله ومجيئه، وإتيانه وفرحه، وغضبه ورضاه، ونحو ذلك: قديم أزلي، كما يقولون: إن القرآن قديم أزلي.

ثم منهم من يجعله معنى واحدا، ومنهم من يجعله حروفا، أو حروفا وأصواتا قديمة أزلية، مع كونه مرتبا في نفسه. ويقولون: فرق بين ترتيب وجوده، وترتيب ماهيته، كما قد بسطنا الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع على هذه الأقوال وقائليها، وأدلتها السمعية والعقلية في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أنه ليس شيء من هذه الأقوال قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا قول أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة ـ أئمة السنة والجماعة وأهل الحديث ـ كالأوزاعي، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأمثالهم ـ بل أقوال السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أئمة الدين، وعلماء المسلمين، موجودة في الكتب التي ينقل فيها أقوالهم بألفاظها، بالأسانيد المعروفة عنهم.

كما يوجد ذلك في كتب كثيرة، مثل كتاب [السنة] و [الرد على الجهمية] لمحمد بن عبد الله الجعفي، شيخ البخاري؛ ولأبي داود السجستاني، ولعبد الله بن أحمد بن حنبل، ولأبي بكر الأثرم، ولحنبل بن إسحاق، ولحرب الكرماني، ولعثمان بن سعيد الدارمي، ولنعيم بن حماد الخزاعي، ولأبي بكر الخلال، ولأبي بكر بن خزيمة، ولعبد الرحمن بن أبي حاتم، ولأبي القاسم الطبراني، ولأبي الشيخ الأصبهاني، ولأبي عبد الله بن منده، ولأبي عمرو الطلمنكي، وأبي عمر بن عبد البر.." (١)

"أحمد بن على كتابا يحتج فيه، فأدخلته على أبي عبد الله وأخبرته بالقصة قال: ويضع كتابا؟ ! وأنكر عليهما جميعا: على بن رجاء حين قال: جبر العباد، وعلى القدري الذي قال: لم يجبر، وأنكر على أحمد

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٦٤

بن على وضعه الكتاب واحتجاجه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب، وقال لي: يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال: جبر العباد. فقلت لأبي عبد الله: فما الجواب في هذه المسألة؟ فقال: يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء.

قال الخلال: وأخبرنا المروذي في هذه المسألة: أنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال: لم يجبر، وعلى من رد عليه جبر، فقال أبو عبد الله: كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال: يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثة، وأنكر على من رد شيئا من جنس الكلام إذا لم يكن له فيه إمام تقدم.

قال المروذي: فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن على من عكبرا ومعه نسخة وكتاب من أهل عكبرا، فأدخلت أحمد بن على على أبي عبد الله، فقال: يا أبا عبد الله، هذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم على منبر عكبرا وأستغفر الله، فقال أبو عبد الله لي: ينبغي أن تقبلوا منه وارجعوا إليه.

قال المروذي: سمعت بعض المشيخة يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: أنكر سفيان الثوري جبر، وقال: الله ـ تعالى ـ جبل العباد. قال المروذي: أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس.

قلت: هذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع، وإنما المقصود التنبيه على أن السلف." (١)

"وكذلك يقولون: الحي لا يكون إلا فعالا، كما قاله البخاري، وذكره عن نعيم بن حماد، وعثمان بن سعيد، وابن خزيمة وغيرهم، ولا يكون إلا متحركا، كما قال عثمان ابن سعيد الدارمي وغيره، وكل منهما يذكر أن ذلك مذهب أهل السنة، وهكذا يقول ذلك من أساطين الفلاسفة من ذكر قوله بذلك في غير هذا الموضع من متقدميهم ومتأخريهم.

قالوا: وهذا تسلسل في الآثار والبرهان، إنما دل على امتناع التسلسل في المؤثرين، فإن هذا مما يعلم فساده بصريح المعقول، وهو مما اتفق العقلاء على امتناعه، كما بسط الكلام عليه في موضع آخر.

فأما كونه ـ سبحانه وتعالى ـ يتكلم كلمات لا نهاية لها وهو يتكلم بمشيئته وقدرته، فهذا هو الذي يدل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول، وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها، والفلاسفة توافق على دوام هذا النوع. وقدماء أساطينهم يوافقون على قيام ذلك بذات الله كما يقوله أئمة المسلمين وسلفهم. والذين قالوا: إن ذلك ممتنع هم أهل الكلام المحدث في الإسلام من الجهمية والمعتزلة، وهم الذين استدلوا على حدوث

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٨

كل ما تقوم به الحوادث بامتناع حوادث لا أول لها.

ومن هنا يظهر الأصل الثاني ـ الذي تبنى عليه أفعال الرب ـ تعالى ـ اللازمة والمتعدية: وهو أنه ـ سبحانه ـ هل تقوم به الأمورالاختيارية المتعلقة بقدرته ومشيئته أو لا؟

فمذهب السلف وأئمة الحديث وكثير من طوائف الكلام والفلاسفة جواز ذلك. وذهب نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة، والكلابية من مثبتة الصفات إلى امتناع قيام ذلك به.

أما نفاة الصفات: فإنهم ينفون هذا وغيره، ويقولون: هذا كله أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والأجسام محدثة، فلو قامت به الصفات، لكان محدثا.." (١)

"أما الكلابية: فإنهم يقولون: نحن نقول: تقوم به الصفات ولا نقول: هي أعراض، فإن العرض لا يبقى زمانين، وصفات الرب ـ تبارك وتعالى ـ عندنا باقية بخلاف الأعراض القائمة بالمخلوقات؛ فإن الأعراض عندنا لا تبقى زمانين.

وأما جمهور العقلاء، فنازعوهم في هذا، وقالوا: بل السواد والبياض الذي كان موجودا من ساعة هو هذا السواد بعينه، كما قد بسط **في غير هذا الموضع**؛ إذ المقصود هنا التنبيه على مقالات الطوائف في هذا الأصل.

قالت الكلابية: وأما الحوادث فلو قامت به، للزم ألا يخلو منها، فإن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده. وإذا لم يخل منها لزم أن يكون حادثا، فإن هذا هو الدليل على حدوث الأجسام. هذا عمدتهم في هذا الأصل، والذين خالفوهم قد يمنعون المقدمتين كليهما، وقد يمنعون واحدة منهما.

وكثير من أهل الكلام والحديث منعوا الأولى؛ كالهشامية والكرامية، وأبي معاذ وزهير الإبري، وكذلك الرازي، والأمدي، وغيرهما من الأشعرية، منعوا المقدمة الأولى وبينوا فسادها، وأنه لا دليل لمن ادعاها على دعواه. بل قد يكون الشيء قابلا للشيء وهو خال منه ومن ضده، كما هو الموجود؛ فإن القائلين بهذا الأصل التزموا أن كل جسم له طعم ولون وريح، وغير ذلك من أجناس الأعراض التي تقبلها الأجسام. فقال جمهور العقلاء: هذا مكابرة ظاهرة، ودعوى بلا حجة، وإنما التزمته الكلابية لأجل هذا الأصل.

وأما المقدمة الثانية: وهو منع دوام نوع الحادث، فهذه يمنعها أئمة السنة والحديث، القائلين بأن الله يتكلم

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٥٧

بمشيئته وقدرته، وأن كلماته لا نهاية لها، والقائلين بأنه لم يزل فعالا، كما يقوله البخاري وغيره، والذين يقولون: الحركة من لوازم الحياة فيمتنع وجود حياة بلا حركة أصلا؛ كما يقول الدارمي وغيره.." (١)

"ويقول كثير منهم: إن هذه طريقة إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ المذكورة في قوله: ﴿لا أحب الآفلين﴾ [الأنعام: ٧٦] قالوا: فإن إبراهيم استدل بالأفول ـ وهو الحركة والانتقال ـ على أن المتحرك لا يكون إلها. قالوا: ولهذا يجب تأويل ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم مخالفا لذلك من وصف الرب بالإتيان والمجيء والنزول وغير ذلك؛ فإن كونه نبيا لم يعرف إلا بهذا الدليل العقل، فلو قدح في ذلك لزم القدح في دليل نبوته فلم يعرف أنه رسول الله، وهذا ونحوه هو الدليل العقلي الذي يقولون: إنه عارض السمع والعقل. ونقول: إذا تعارض السمع والعقل امتنع تصديقهما وتكذيبهما وتصديق السمع دون العقل؛ لأن العقل هو أصل السمع، فلو جرح أصل الشرع كان جرحا له.

ولأجل هذه الطريق أنكرت الجهمية والمعتزلة الصفات والرؤية، وقالوا: القرآن مخلوق؛ ولأجلها قالت الجهمية بفناء الجنة والنار؛ ولأجلها قال العلاف بفناء حركاتهم؛ ولأجلها فرع كثير من أهل الكلام، كما قد بسط **في غير هذا الموضع**.

فقال لهم الناس: أما قولكم: إن هذه الطريق هي الأصل في معرفة دين الإسلام ونبوة الرسول صلى الله عليه وسلم، فهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإنه من المعلوم لكل من علم حال الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وما جاء به من الإيمان والقرآن، أنه لم يدع الناس بهذه الطريق أبدا، ولا تكلم بها أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، فكيف تكون هي أصل الإيمان؟ ! والذي جاء بالإيمان وأفضل الناس أيمانا لم يتكلموا بها البتة، ولا سلكها منهم أحد.

والذين علموا أن هذه طريق مبتدعة حزبان:

حزب ظنوا أنها صحيحة في نفسها، لكن أعرض السلف عنها لطول مقدماتها وغموضها، وما يخاف على سالكها من الشك والتطويل. وهذا قول جماعة كالأشعري في رسالته إلى." (٢)

"به من غير أن يكون الأمر في نفسه كذلك، ومن غير أن تكون الرسل بينت الحقائق، وعلمت الناس ما الأمر عليه.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٥٨

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٦٢

ثم منهم من يفضل الفيلسوف على النبي صلى الله عليه وسلم. وحقيقة قولهم: إن الأنبياء كذبوا لما ادعوه من نفع الناس، وهل كانوا جهالا؟ على قولين لهم. إلى غير ذلك من أنواع الإلحاد والكفر الصريح والكذب البين على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الأنبياء . صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقد بين **في غير هذا الموضع** أن هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل، وإن تظاهروا بالإسلام؛ فإنهم يظهرون من مخالفة الإسلام أعظم مما كان يظهره المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد قال حذيفة بن اليمان . رضي الله عنه .: المنافقون اليوم شر من المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قيل: ولم ذلك؟ قال: لأنهم كانوا يسرون نفاقهم، وهم اليوم يعلنونه. ولم يكن على عهد حذيفة من وصل إلى هذا النفاق ولا إلى قريب منه؛ فإن هؤلاء إنما ظهروا في الإسلام في أثناء [الدولة العباسية] وآخر [الدولة الأموية] لما عربت الكتب اليونانية ونحوها، وقد بسط الرد عليهم **في غير هذا الموضع**.

والمقصود هنا: أن هؤلاء المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم، لم يكن الأمر كما قالوه، بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة؛ ولهذا يوجد كثير ممن دخل في هؤلاء الملاحدة إنما دخل من باب أولئك المتكلمين، كابن عربي وابن سبعين وغيرهما. وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة فإنهم يستنصرون ويستعينون بأولئك المتكلمين المبتدعين، ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله، فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما قد وجد ذلك عيانا.

ودعواهم أن هذه طريقة إبراهيم الخليل في قوله: ﴿لا أحب الآفلين﴾ [الأنعام: ٧٦] كذب ظاهر على إبراهيم؛ فإن الأفول هو التغيب والاحتجاب باتفاق أهل اللغة والتفسير، وهو من الأمور الظاهرة في اللغة، وسواء أريد بالأفول ذهاب ضوء القمر." (١)

"من الثلاثة منكر في العقل والشرع؛ ولهذا كانت بحوث الرازي في مسألة القادر المختار في غاية الضعف من جهة المسلمين، وهي على قول الدهرية أظهر دلالة.

واحتج أهل الكلام المبتدع بأنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها، ويقولون: لو وجدت حوادث لا أول لها، لكنا إذا قدرنا ما وجد قبل الطوفان وما وجد قبل الهجرة، وقابلنا بينهما، فإما أن يتساويا . وهو ممتنع . لأنه يكون الزائد مثل الناقص، وإما أن يتفاضلا، فيكون فيما لا يتناهى تفاضلا وهو ممتنع، ويذكرون حججا

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٦٥

أخرى قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وقد تكلم الناس في هذه [الحجة] ونحوها، وبينوا فسادها؛ بأن التفاضل إنما يقع من الطرف المتناهي لا من الطرف الذي لا يتناهي، وبأن هذا منقوض بالحوادث المستقبلة، فإن كون الحادث ماضيا أو مستقبلا أمر إضافي؛ ولهذا منع أئمة هذا القول ـ كجهم والعلاف ـ وجود حوادث لا تتناهي في المستقبل، وقال جهم: بفناء الجنة والنار، وقال العلاف: بفناء الحركات، وهذا كله مبسوط في موضع آخر.

وصار طائفة أخرى، قد عرفت كلام هؤلاء وكلام هؤلاء ـ كالرازي والآمدي وغيرهما ـ يصنفون الكتب الكلامية، فينصرون فيها ماذكره المتكلمون المبتدعون عن أهل الملة من [حدوث العالم] بطريقة المتكلمين المبتدعة هذه، وهو امتناع حوادث لا أول لها، ثم يصنفون الكتب الفلسفية كتصنيف الرازي [المباحث الشرقية] ونحوها، ويذكر فيها ما احتج به المتكلمون على امتناع حوادث لا أول لها، وإن الزمان والحركة والجسم لها بداية، ثم ينقض ذلك كله، ويجيب عنه، ويقرر حجة من قال: إن ذلك لا بداية له.

وليس هذا تعمدا منه لنصر الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه. فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح." (١)

"طلعت لم تجدنا غافلين وفي رواية سورة آل عمران وكذلك روى السائب بن يزيد قال صليت خلف عمر الصبح فلما انصرفوا استشرفوا الشمس فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين.

فإن قيل فقد روى رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر" رواه الخمسة وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال عبد الله بن مسعود: "ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها" رواه الجماعة وفي رواية لمسلم بغلس وهذا يقتضي أن عادته كانت الأسفار في غير هذا الموضع إذ المراد به قبل وقتها الذي كانت عادته أن يصليها فيه فإنه لم يصلها يومئذ حتى برق الفجر كما في حديث جابر وهي قبل ذلك لا تجوز إجماعا.." (٢)

"يمنع من إكمال السجود ومن تحقيق القراءة على ما يأتي أن شاء الله ذكره اللهم إلا أن تكون بين رجال أجانب وربما يذكر هذا أن شاء الله تعالى في غير هذا الموضع.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٥

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٢٢١

فأما المرأة المراهقة فعورتها كعورة الأمة ما لا يظهر غالبا لأن قوله عليه السلام: "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار" يدل بتعليله ومفهومه على أن غير الحائض بخلاف ذلك وكذلك قوله في حديث أسماء: "إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا" دليل على انتفاء ذلك قبل بلوغ المحيض وعن عائشة رضي الله عنها قالت: "دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت في حجري جارية فألقى علي حقوه فقال شقه بين هذه وبين الفتاة التي في حجر أم سلمة فإني لا أراها إلا قد حاضت أو لا أراهما إلا قد حاضتا" رواه أحمد وأبو داود.

والخنثى المشكل كالرجل في أشهر الوجهين لان الأصل براءة ذمته مما زاد على ذلك.

وفي الآخر هو كالمرأة لأنه لا يتبين براءة ذمته إلا بذلك وبكل حال فالمستحب له أن يستتر كالمرأة احتياطا.." (١)

"الأركان إنما يجب في الصلاة وما كان مقصودا في نفسه ومقصودا للصلاة فهو أولى مما يقصد في الصلاة فقط لا سيما والستر يعم جميع أركان الصلاة والركن ينقضي في أثنائها يوضح هذا أن تكميل الأركان واجب في غير هذا الموضع وكذلك كشف عورته والإفضاء بها إلى اشرف الجهات محرم في غير هذا الموضع في غير الصلاة وهو في الصلاة أشد قبحا وتحريما فإذا كان هذا الموضع لا بد فيه من التزام بدل واجب أو فعل محرم كان ترك الواجب أسهل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أمرتكم بأمر فآتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه" فالمنهي عنه يجب تركه بكل حال والمأمور به إنما يجب فعله في حال دون حال ولهذا لو لم يمكنه فعل فرائض الصلاة إلا بارتكاب محرم لم يجب فعلها إلا ترى أنه لو لم يمكنه ثوب يلبسه سقط عنه حضور الجمعة والجماعة مع أن الجمعة من اوكد الواجبات وأن شهود الجمعة والجماعة اوكد من تكميل الأركان بدليل أن المريض الذي يمكنه إتمام الأركان في بيته ولا يمكنه إتمامها في الجماعة فإن صلاته في الجماعة افضل.

وقد كان يتوجه أن لا تصح صلاته قائما لذلك وإنما صححناها لأنه يعتاض عن ستر العورة بتكميل الأركان وهو مقصود في الجملة ولأنه إذا لم يكن بد من الإخلال ببعض فروض الصلاة لم يتعين أحدها لكن

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٢٦٩

الأحسن ما كان أشبه بالأصول ولأن الستر قد عجز عنه إلا بترك واجب آخر كما عجز عن تكميل الأركان إلا بترك واجب فصارت الأدلة الموجبة لأحدهما: بعينه معارضة كالأخرى." (١)

"وما ذكره عنهم من الفرق بين العقول والنفوس وبين الأجسام بأن تلك مجردة عن المادة والأجسام في المادة منبئ على أن للجسم مادة هي جوهر قائم بنفسه وهو من أعظم الباطل.

وما ذكروه من التجريد واحترازهم عن المعقولات بقوله: "لا بتجريد غيره يقتضي الاشتراك في مسمى العقل".

وهذا العقل عرض من الأعراض وذاك جوهر قائم بنفسه.

ولا ريب أن كلامهم في إثبات ذلك وإن كان مهيبا عند من لم يمعن النظر فيه فهو عند التحقيق في غاية الفساد والتناقض والاضطراب كما قد أوضحناه في غير هذا الموضع.

وكذلك ما ذكره عن المتكلمين في المتحيز فإن لهم في ذلك نزاعا وفيه تفصيل ليس هذا موضعه.." (٢)

"مادة الفلاسفة الصابئين والمجوس وبهذه المعاني يتميز عن غيره من الفلاسفة المشائية ولهذا يعظم الأنوار وهؤلاء الذين سلكوا مسلك فارس والروم هم من الداخلين في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: "لتأخذن مآخذ الأمم قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله فارس والروم قال ومن الناس إلا هؤلاء".

وقد بسطنا ما يتعلجق بهذا في غير هذا الموضع.

ثم إنهم مع إقرارهم بأن جعل هذه المعاني الصابئية الفلسفية هي مسميات هذه الأسماء النبوية أو التي يقال إنها نبوية هو من كلام هؤلاء المتفلسفة يقطعون بذلك في مواضع أخر بل فيما يجعلونه من أشرف العلوم والمعارف حتى إنهم يجعلونه من العلوم التي يضن بها على غير." (٣)

"والسنة والإجماع تارة بل ومن المخالفة لما علم بالعقل الصريح تارة ولما فيه من الأمور التي يقولون إنها تستلزم قولهم.

ولهذا عظم إنكار أئمة الإسلام لهذا الكتاب ونحوه حتى جرت في ذلك فصول يطول وصفها.

وقد جعل الكتاب ثلاثة فصول:

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٣٢٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/١٩٢

(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/١٩٥

الفصل الأول: في بيان أن النور الحق هو الله تعالى وأن اسم النور لغيره مجاز محض لا حقيقة له وعاد كلامه إلى أن النور بمعنى الوجود وقد سلك ابن سينا قبله نحوا من ذلك مما جمع به بين الشريعة والفلسفة وكذلك سلك الإسماعيلية الباطنية في كتابهم الملقب (برسائل إخوان الصفا) وكذلك فعل ابن رشد بعده.
وكذلك الاتحادية يجعلون ظهوره وتجليه في الصور بمعنى وجوده فيها.
والكلام على هذا واسع مذكور **في غير هذا الموضع** إذ الغرض هنا بيان ما يعلم به من كلامهم من متابعتهم للمتفلسفة الصابئين.." (١)

"وما يتعلق بذلك **في غير هذا الموضع** وتكلمنا على ما ذكره هو وأبو عبد الله الرازي وأمثالهما في ذلك وبينا أن هذا الحديث بهذا اللفظ كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق أهل المعرفة بالحديث لا يوجد في شيء من دواوين الحديث وذكرنا الحديث الذي في الصحيح حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل حجابه النور أو النار لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه وذكرنا الأحاديث والآثار في الحجب وكلام السلف والأئمة في ذلك وبينا مخالفة الجهمية من المتفلسفة وغيرهم وأشباههم للنصوص المتواترة في ذلك مع مخالفتهم للعقل." (٢)

"وقد تكلمنا **في غير هذا الموضع** على ما شاء الله تعالى من ذلك.
والكلام الجملي إن مثل هذا الكلام يشتمل على أمور باطلة من جهة النقل كقوله: "إن في الصحيح: "إن الله خلق آدم على صورة الرحمان" وقوله: "على صورته" ليس في الصحيح" فهذا من أبين الباطل فإن اللفظ الذي في الصحيح من غير وجه "على صورته".
وأما قوله: "على صورة الرحمان" فيروى عن ابن عمر وفيه كلام قد ذكرناه مع ما قاله عامة طوائف الناس في هذا الحديث **في غير هذا الموضع** ويشتمل على أمور باطلة وهي في أنفسها مخالفة للشرع والعقل مثل ما فيه من أن ملكا من الملائكة وهو العقل الفعال مبدع لجميع ما تحته من المخلوقات أو أن الملائكة

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/١٩٩
(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٠١

يسمونها العقول والنفوس أبدع بعضها بعضا أو أن عالم الشهادة هو المحسوسات وعالم الغيب المعقولات أو أن تفسير القرآن هو مثل تعبير الرؤيا وأمثال ذلك مما ليس." (١)

"هو من قول المسلمين واليهود والنصارى بل من أقوال الملاحدة من الصابئين والفلاسفة والقرامطة.

وفيها ما هو من جنس الإشارة والاعتبار الذي سلكه الفقهاء والصوفية كما في قوله: "إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب" فإذا قيس على تطهير القلب عن الأخلاق الخبيثة كان هذا من جنس إشارات الصوفية وقياس الفقهاء.

ومنه ما هو من جنس القياس الفاسد كما ذكر من أن موسى أمر مع خلعه للنعلين بخلع الدنيا والآخرة وأن ما ينزل على قلوب أهل المعرفة من جنس خطاب تكليم موسى وتكليمه بهذا باطل باتفاق سلف الأمة وأئمتها وهو مبسوط **في غير هذا الموضع** وما فيه من تعظيم الأمر." (٢)

"وضعا وضعوه ثم يريدون أن ينزلوا كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على ما وضعوه من اللغة والاصطلاح وهذا لو كانت تلك المعاني التي يذكرها الفلاسفة صحيحة ما جاز بل كان من الكذب على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم أنه يقال أنه أرادها فكيف وأكثر تلك المعاني باطلة ومضطربة وما يذكرونه من الأقيسة العقلية على ثبوتها أقيسة ضعيفة بل فاسدة وقد اعترف أساطين الفلاسفة بأنها لا تفضي إلى اليقين وكل منهم يعبر عن المعاني الفلسفية بعبارات إسلامية ومنهم من لا يبين لأكثر الناس أن مراده ذلك ومنهم من يزعم أن تلك المعاني حصلت له بطريق الكشف والمشاهدة كما يزعمه صاحب الفتوحات المكية وأشباهه وقد يقول عن الملائكة أنوار في أنوار وأنوار في ظلال وأنوار في ظلمه.

والأول هي العقول.

والثاني هي: النفوس الفلكية.

والثالث: النفوس الطبيعية.

ومعلوم أن الملائكة الذين وصفهم الله تعالى في الكتاب والسنة لا ينطبقون على هذه العقول العشرة والنفوس التسعة التي يذكرونها كما قد بسطنا الكلام في ذلك **في غير هذا الموضع**.

ولهذا يؤول بهم الأمر إلى أن يجعلوا الملائكة والشياطين أعراضا تقوم بالنفس ليس أعيانا قائمة بنفسها حية

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة و الباطنية ابن تيمية ص/٢١٥

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢١٦

ناطقة ومعلوم بالاضطرار أن هذا خلاف ما أخبرت به الرسل واتفق عليه المسلمون وإن كان قد يعني بالشيطان العاتي المتمرد من كل نوع وقد يعني به بعض الناس عرضا." (١)

"وهذا كما يجعلون كلام الله ما يفيض على نفس النبي من غير أن يثبتوا لله تعالى كلاما خارجا عما في نفس النبي، وعند التحقيق فلا فرق عندهم بين الفيض على نفس النبي وسائر النفوس إلا من جهة كونها أصفى وأجمل وحينئذ فيكون القرآن كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حقيقة قول الوحيد الذي قال في القرآن: ﴿إن هذا إلا قول البشر﴾ كما قد بينا **في غير هذا الموضع**.

ولهذا يقولون: إنه لم يسجد لآدم إلا الملائكة الأرضية ويعنون بالسجود انقياد هذه القوى للبشر كما في جواهر القرآن.

قال: "وأما الأفعال فبحر متسع أكنافه ولا ينال بالاستقصاء أطرافه بل ليس في الوجود إلا الله وأفعاله فكل ما سواه فعله لكن القرآن اشتمل على الخلق منها الواقع في عالم الشهادة كذكر السموات والكواكب والأرض والجبال والبحار والحيوان والنبات وإنزال." (٢)

"وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم "أن أهل الجنة يلهمون التسبيح كما يلهم أهل الدنيا النفس".

ومعلوم أن النفس لا يشغل الإنسان عما يزاوله من الأعمال فحينئذ كان التسبيح والمشاهدة لجلال الله تعالى لا يشغلهم عن التدبير الذي وكلوا به وهذا الجمع أكمل لا سيما وهم يقولون كمال الإنسان التشبه بالإله على حسب الطاقة وقد وافقهم هؤلاء على هذا المعنى.

وكذلك قولهم: "في الملأ الأعلى" وإذا كان ذلك فمعلوم أن الله تعالى لا يشغله ما يفعله عن معرفته ولمه وذكره شيء بل هو سبحانه لا يشغله ما سمع عن سمع ولا تغلطه المسائل ولا يتبرم بإلحاح الملحين.

وإن كان قولهم في الله تعالى موافقا لقول المسلمين في علمه وقدرته ومشيئته فالكلام مع من يذكر مطابقة الكتاب والسنة لقولهم وهذا لا يكون إلا مسلما فلا يمكن ذكره المطابقة مع المخالفة لأصول المسلمين.

وأما مع من لا يبالي بدين الرسول أو يفضل الفيلسوف على النبي فهذا لكلامه مقام آخر يستقصي فيه هذا

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢١٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٢٠

الاستقصاء كما بسط تناقض أقوالهم على أصولهم وفسادها على كل أصل في غير هذا الموضع وقد قال الله تعالى: ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم." (١)

"أنهم تكلموا في حدوث الأجسام ولم يعتمدوا دليلا على نفي ما ليس بجسم كالعقول والنفوس التي تثبتها الفلاسفة بل سكتوا عن ذلك فليس الأمر كما ذكروا بل قد صرح أئمة المتكلمين بأن نفي ذلك معلوم بالضرورة المستغنية عن الدليل وكثير منهم يقول إن كل موجودين فإما متباينان وإما متحايثان وأن هذا معلوم بالضرورة.

وأما الممكنات فمتفقون على أن هذا التقسيم ثابت فيها بالضرورة وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع.

فإذا قيل لفظ الخلق مشترك في اصطلاحهم كما ذكره أبو حامد عنهم فقال: "وحد الخلق هو اسم مشترك قد يقال خلق لإفادة وجود كيف كان وكذلك قد يقال خلق لإفادة وجود حاصل عن مادة وصورة كيف كان وقد يقال خلق هذا المعنى الثاني لكن بطريق الاختراع من غير سبق مادة فيها قوة وجوده وإمكانه".

وإذا كان لفظ الخلق مشتركا عندهم بين مطلق الإيجاد وبين الإيجاد المختص بالأجسام العنصرية أمكن أن يحمل قوله أول ما خلق الله العقل على المعنى الأول.." (٢)

"أما المعنى الثالث فكذلك: فليس في كلام الرسل ما يثبت أن الخلق حاصل في أجسام هي مادة وصورة بل كلامهم ينفي ذلك وهذا بين فقد تبين أن أهلل الملل المتفقين على أن الله تعالى خلق الملائكة لا يريدون خلقهم بالمعنى الأول وهو الذي يريده الفلاسفة كما في قوله تعالى: ﴿فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون أم خلقنا الملائكة إناثا وهم شاهدون﴾ وقوله تعالى: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا أشهدوا خلقهم ستكتب شهادتهم ويسألون﴾ وقوله تعالى: ﴿جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء قدير﴾ وقد أخبر الله تعالى في كتابه أن من أعمال الملائكة وعبادتهم وحركاتهم وكلامهم وأصنافهم ما ينافي أصولهم ويبطلها وكذلك قول النبي في الحديث الصحيح: "خلقت الملائكة من نور وخلق إبليس من نار وخلق آدم مما وصف لكم".

وقد بين في غير هذا الموضع أن قولهم بصدور العقول والنفوس عنه هو نظير قول من جعل له بنين وبنات كما قال تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٢٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٣٣

يصفون بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾ .

وتبين أيضا أن قولهم بتولد ذلك عنه هو كقول من يقول يتولد الملائكة." (١)

"أما المعنى الثالث فكذلك: فليس في كلام الرسل ما يثبت أن الخلق حاصل في أجسام هي مادة وصورة بل كلامهم ينفي ذلك وهذا بين فقد تبين أن أهلل الملل المتفقين على أن الله تعالى خلق الملائكة لا يريدون خلقهم بالمعنى الأول وهو الذي يريده الفلاسفة كما في قوله تعالى: ﴿فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون أم خلقنا الملائكة إناثا وهم شاهدون﴾ وقوله تعالى: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا أشهدوا خلقهم ستكتب شهادتهم ويسألون﴾ وقوله تعالى: ﴿جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء قدير﴾ وقد أخبر الله تعالى في كتابه أن من أعمال الملائكة وعبادتهم وحركاتهم وكلامهم وأصنافهم ما ينافي أصولهم ويبطلها وكذلك قول النبي في الحديث الصحيح: "خلقت الملائكة من نور وخلق إبليس من نار وخلق آدم مما وصف لكم".

وقد بين **في غير هذا الموضع** أن قولهم بصدور العقول والنفوس عنه هو نظير قول من جعل له بنين وبنات كما قال تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾ .

وتبين أيضا أن قولهم بتولد ذلك عنه هو كقول من يقول يتولد الملائكة." (٢)

"أو المسيح عنه وقد قال تعالى: ﴿لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا﴾ وقال تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا﴾ الآية وقال تعالى: ﴿وله من في السماوات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون﴾ وقال تعالى: ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾ .

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٣٧

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٣٨

وهذا باب واسع ليس هذا موضعه قد بسطناه **في غير هذا الموضع** وأما خلق السماوات والأرض فقد نص القرآن والتوراة أنه خلق ذلك في ستة أيام وتواترت بذلك الأحاديث ثم اتفق عليه أهل الملل فكيف يجوز أن يفسر بالاختراع اللازم لذاته من غير سبق مادة كما ذكروه في المعنى الثالث.." (١)

"العمل بالعلم كما قد بسطنا الكلام على مسمى العقل وأنواعه **في غير هذا الموضع**.

إذا الغرض هنا بيان كذب هؤلاء على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم.

الوجه الخامس:.أن العقل في لغة المسلمين كلهم أولهم عن آخرهم ليس ملكا من الملائكة ولا جوهرا قائما بنفسه بل هو العقل الذي في الإنسان ولم يسم أحد من المسلمين قط أحدا من الملائكة عقلا ولا نفس الإنسان الناطقة عقلا بل هذه من لغة اليونان ومن المعلوم أن حمل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كلام الله تعالى على ما لا يوجد في لغته التي خاطب بها أمته ولا في لغة أمته وإنما توجد في لغة أمة لم يخاطبهم بلغتهم ولم تتخاطب أمته بلغتهم فهذا يبين أن الذين وضعوا الأحاديث التي رويت في ذلك ليس المراد بها عند واضعيها ما أثبته الفلاسفة من الجوهر القائم بنفسه فهؤلاء المستدلون بهذه الأحاديث على قول المتفلسفة لم يفهموا كلام الكاذبين الواضعين للحديث بل حرفوا معناها كما حرفوا لفظها فإذا كان هذا حالهم في الحديث الذي استدلوا به فكيف في غيره فتبين أن استدلالهم باطل قطعا.

الوجه السادس:.أن العقل في الكتاب والسنة وكلام الصحابة والأئمة لا يراد به جوهر قائم بنفسه باتفاق المسلمين وإنما يراد به العقل الذي في الإنسان الذي." (٢)

"الأسباب حتى خرجوا عن الشرع والعقل وقالوا إن الله يحدث الشبع والري عند وجود الأكل والشرب لا بهما وكذلك يحدث النبات عند نزول المطر لا به ونحو ذلك وهذا خلاف ما جاء به الكتاب والسنة قال الله تعالى: ﴿وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات﴾ وقال الله تعالى: ﴿وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة﴾ وقال تعالى: ﴿وأحيينا به بلدة ميتا﴾ وقال تعالى: ﴿يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا﴾ وقال: ﴿يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام﴾ ومثل هذا كثير ونفى هذه الأسباب أن تكون أسبابا في الأمور المخلوقة هو شبيه بنفي طوائف من المتصوفة ونحوهم لما يأمرون به

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٣٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٥١

من أعمال القلوب وغيرها من الأمور المشروعة نظرا إلى القدر ودعوى التوكل كما بسطنا الكلام في ذلك **في غير هذا الموضع**.

ولهذا قال من نظر إلى هذين الانحرافين كأبي حامد وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهما في كتاب التوكل "إعلم أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسبابا تغيير في وجه العقل والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع".." [1]

"والسلف والأئمة متفقون على إثبات هذه القوى فالقوى التي بها يعقل كالقوي التي بها يبصر والله تعالى خالق ذلك كله كما أن العبد يفعل ذلك بقدرته بلا نزاع منهم والله تعالى خالقه وخالق قدرته فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله.

والحول اسم لكل تحول من حال إلى حال والقوة عام في كل قوة على الحول فنفي القوة كنفي الحول وقد بسطنا الكلام **في غير هذا الموضع** فيما يقع من الاشتباه والنزاع في قدرة العبد هل هي مؤثرة في الفعل أو في بعض صفاته؟ أو غير مؤثرة بحال.

وقد وقع تسمية هذه القوة عقلا في كلام طوائف منهم أبو المعالي الجويني ذكر في أصول الفقه أن العقل معنى يدرك به العلم وجملة صفات الحي وكان يقول في التعليق أنه تثبيت سمة إدراك النفس.." [2]

"وأنه كيف مثل العلم بالماء والقلوب بالأودية والينابيع والضلال بالزبد ثم نبهك في آخرها فقال: ﴿كذلك يضرب الله الأمثال﴾ ويكفيك هذا القدر من هذا المعنى فلا تطيق أكثر منه.

وبالجملة فاعلم إن كل ما لا يحتمله فهمك فإن القرآن يلقيه إليك على الوجه الذي لو كنت في النوم مطالعا بروحك اللوح المحفوظ لتمثل لك ذلك بمثال مناسب يحتاج إلى التعبير واعلم أن التأويل يجري مجرى التعبير" انتهى كلامه.

فهذا الكلام ونحوه من جنس كلام الفلاسفة القرامطة فيما أخبر الله به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر ويجعلون ذلك أمثالا مضروبة لتفهيم الرب والملائكة والمعاد وغير ذلك والكلام عليهم مبسوط **في غير هذا الموضع**.

وصاحب الجواهر لكثرة نظره في كلامهم واستمداده منهم مزج في كلامه كثيرا من كلامهم وإن كان قد

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٦٢

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٦٣

يكفرهم بكثير مما يوافقهم عليه في موضع آخر وفي أواخر كلامه قطع بأن كلامهم لا يفيد علما ولا يقينا بل وكذلك قطع في كلام المتكلمين وآخر ما اشتغل به النظر في صحيحي البخاري ومسلم ومات وهو مشتغل بذلك.." (١)

"وفي الصحيح أيضا من حديث مالك وغيره عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله إذا أنا مت فحرقوه ثم اذروا نصفي في البر ونصفي في البحر فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذابا لا يعذبه أحد من العالمين فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم فامر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه ثم قال لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب وأنت أعلم فغفر الله له".

وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في مسألة التكفير وما فيها من اضطراب الناس **في غير هذا الموضع** وبينا أن من تأول قوله في هذا الحديث (قدر) بمعنى ضيق أو بمعنى قضى فلم يصب مقصود الحديث." (٢)

"المخالف لما علم من الظاهر مأخوذ عنه ثم لم يستفيدوا بهذا النقل عن علي عليه السلام عند المسلمين إلا زيادة كذب وخزي فإن المسلمين يعلمون بالاضطرار أن عليا لا يقول مثل هذا وأهل العلم منهم قد علموا بالنقول الصحيحة الثابتة عن علي ما يبين كذب هذا ويبين أن من ادعى على علي أنه كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم علم خصه به فقد كذب كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع**.

وقد دخل كثير من هذه القرمطة في كلام كثير من المتصوفة كما دخل في كلام المتكلمة وقد ذكر أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب حقائق التفسير قطعة من هذا الجنس عن جعفر الصادق رضي الله عنه.

وأهل العلم بجعفر وأحوال يعلمون قطعا أن ذلك مكذوب على جعفر كما كذب عليه الناقلون عنه الجدول في الهلال وكتاب الجفر والبطاقة والهفت واختلاج الأعضاء والرعود والبروق ونحو ذلك مما هو من كلام أهل النجوم والفلسفة ينقلونه عن جعفر وأهل العلم بحاله يعلمون." (٣)

"قصدهما إهلاك الرسول وأن أبا لهب أقامهما لذلك وأنهما يدا أبي لهب وهو المراد في زعمهم بقوله: ﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾ وقولهم إن الإشراك الذي قال الله: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ هو

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٧٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣١٠

(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٢٨

إشراك أبي بكر وعلي في الولاية وأن الله أمره بإخلاص الولاية لعلي دون أبي بكر وقال: "لئن أشركت بينهما ليحبطن عملك" ونحو ذلك من تفسير القرامطة.

فقولنا بتفسير الصحابة والتابعين لعلمنا بأنهم بلغوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يصل إلينا إلا بطريقهم وأنهم علموا معنى ما أنزل الله على رسوله تلقيا عن الرسول فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن وهم مخطئون وهذا يعلم بطلانه ضرورة عادة وشرعا.

الوجه الثالث عشر:

أن أبا حامد في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة مع أنه قد توسع فيه في تأويلات المحرفين غاية التوسع وذكر فيه من الأمور ما قد بسطنا الكلام عليه **في غير هذا الموضع** جزم بكفر هؤلاء كما جزم به سائر علماء المسلمين كما جزم بكفرهم في التهافت وغيره ورد أيضا التأويلات التي ذكرها في مشكاة الأنوار وغيره فقال:." (١)

"وأما تكفير من لم يكن منافقا فهذا فيه تفصيل قد بسطناه **في غير هذا الموضع** وبينا الفرق بين من قامت عليه الحجة النبوية التي يكفر تاركها وبين المخطىء المجتهد في اتباع الرسول إذا اقتضى خطؤه نفى بعض ما أثبته أو إثبات بعض ما نفاه حتى نفس المقالة الواحدة يكفر بتكذيبها من قامت عليه الحجة دون من لم تقم كالذي قال: "إذا مت فاسحقوني ثم اذروني في اليم فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا من العالمين".

فإن الإيمان بقدرة الله على كل شيء ومعاد الأبدان من أصول الإيمان ومع هذا فهذا لما كان مؤمنا بالله وأمره ونهيه وكان إيمانه بالقدرة والمعاد مجملا فظن أن تحريقه يمنع ذلك فعل ذلك ومعلوم أنه لو كان قد بلغه من العلم أن الله يعيده وإن حرق كما بلغه أنه يعيد الأبدان لم يفعل ذلك.

وقد بسطنا الكلام في مقالات الناس في التكفير وبيان الصواب **في غير هذا الموضع**.

والمقصود أن أبا حامد ذكر هنا أن هذه التأويلات التي أشار إليها في مشكاة الأنوار لم يقم دليل قاطع يقتضيها وتكلم في تبديع أهلها بما تقدم وذكر أن ما يتعلق بأصول العقائد فيجب تكفير من بغير الظاهر فيه بغير برهان قاطع وقطع بتكفير الفلاسفة كما تقدم كما قطع بتكفيرهم في تهافت الفلاسفة.." (٢)

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٣٢

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٤٢

"ومن أصولهم: الجمع بين النقيضين والضدين.

وقول هؤلاء هو في الحقيقة قول الجهمية الذين كفرهم السلف والأئمة لكن أولئك ظهر عنهم أنهم قالوا إن الله بذاته في كل مكان وكل من القائلين للقولين قد يقول مقالة الآخر كما بينته **في غير هذا الموضع**.

فإن هؤلاء يقولون: بالمظاهر وإنه ظهر في الأشياء.

فقلت لبعضهم: فالمظاهر وجود أو عدم؟

قال: وجود.

قلت: فهي غيره أم لا؟ فإن قلتم غيره فقد قلتم بموجودين وإن قلتم لا بطل ما قررتموه فتحير.

ولهذا لما فهم السلف حقيقة قول هؤلاء كفروهم كما قال عبد الله بن المبارك ما ذكره البخاري في كتاب خلق الأفعال قال: "وقال ابن مقاتل سمعت ابن المبارك يقول: من قال ﴿إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني﴾ مخلوق فهو كافر ولا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك.." [١]

"على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه ولهذا أطلق الأئمة القول بالتكفير مع أنهم لم يحكموا في عين كل قائل بحكم الكفار بل الذين استمحنوهم وأمروهم بالقول بخلق القرآن وعاقبوا من لم يقل بذلك إما بالحبس والضرب والإخافة وقطع الرزق بل بالتكفير أيضا لم يكفروا كل واحد منهم وأشهر الأئمة بذلك الإمام أحمد وكلامه في تكفير الجهمية مع معاملته مع الذين امتحنوه وحبسوه وضربوه مشهور معروف.

وإنما القصد هنا التنبيه على أن عامة هذه التأويلات مقطوع ببطلانه وأن الذي يتأوله أو يسوغ تأويله فقد يقع بالخطأ في نظيره أو فيه بل قد يكفر من يتأوله ونحن قد بسطنا الكلام في هذه الأبواب **في غير هذا الموضع** وإنما الغرض في هذا الجواب التنبيه على مخالفة أقوال هؤلاء المتفلسفة لدين الإسلام وأن أقوالهم هذه التي أدخلها من أدخلها من المتكلمة والمتصوفة في دين الإسلام ليست موافقة لأقوال الرسل بل نقطع بمخالفتها وأنا أنبه على نكت فيما ذكره.

الوجه الرابع عشر:

إن ما ذكره في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام من أنه أراد بالكوكب القمر والشمس ما يذكره المتفلسفة من العقول والنفوس كما في المشكاة.." [٢]

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٥٠

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٥٤

"قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون﴾ .

ومعلوم أنه من حين البزوغ ظهرت فيه الحركة فلو كانت هي الدليل على الحدوث لم يستمر على ما كان عليه إلى حين المغيب بل هذا يدل على أن الحركة لم يستدل بها أو لم تكن تدل عنده على نفس مطلوبة.

وأما ثالثا: فإنما قال: ﴿لا أحب الآفلين﴾ فنفى محبته فقط ولم يتعرض لما ذكروه.

وأما رابعا: فمن المعلوم أن أحدا من العقلاء لم يكن يظن أن كوكبا من الكواكب دون غيره من الكواكب هو رب كل شيء حتى يكون رب سائر الكواكب والأفلاك والشمس والقمر وقد بسطنا الكلام في ذلك **في غير هذا الموضع**.

والفريق الثاني: من فسر ذلك من متفلسفة الصوفية أنه هو النفوس والعقول كما ذكره أبو حامد.

ومعلوم أن هذا أفسد من الأول بكثير مع أنه في المشكاة رجح حال من يعتقد إلهية هذه فيما رأى على طوائف المسلمين الصفاتية المقرين برب العالمين فإنه لما ذكر الحجة ثم أخذ في تفسير الحديث المكذوب "أن لله." (١)

"وقال تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون﴾ .

وقال تعالى ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت﴾ .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ شق ذلك على أصحاب رسول الله وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ .

وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع** ولكن نبهنا على المقصود.

الوجه الخامس عشر:

قوله: "فأقول إن كان في عالم الملكوت جواهر نورانية شريفة علية يعبر عنها بالملائكة فيها تفيض الأنوار على الأرواح البشرية ولأجلها قد تسمى أربابا ويكون الله رب الأرباب لذلك ويكون لها مراتب في نورانيتها متفاوتة." (٢)

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٦٠

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٧٥

"يزعمون أن ذلك فيض فاض من العقل على نفس النبي كما يفيض على سائر الأنبياء وغيرهم فإن هذا ليس من مقالات أهل الملل لا سنيهم ولا بدعيهم لكن من مقالات الصابئة المتفلسفة الذين ليس عندهم في الحقيقة لله كلام ولا ملائكة تنزل بكلامه بل عندهم لا تمييز بين موسى وهارون ولا بينهما وبين فرعون.

فكيف يتصور على أصلهم أن يختص موسى برسالاته وكلامه؟ غايته أن القلوب عندهم مثل آنية توضع تحت السماء فيقع فيها المطر أو نبات تنبسط عليه الشمس فتجففه فيكون ذلك بحسب القابل ولهذا يمكن عندهم أن يكلم كل واحد كما كلم موسى.

وعندهم قد يسمع أحدهم ما سمعه موسى وقد ذكر ذلك صاحب المشكاة **في غير هذا الموضع**.

وهذا القول لا ريب أنه يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أنه باطل وقد بينا **في غير هذا الموضع** الشبهة الباطلة التي قالها من قالها من المتكلمين في سماع كلام الله ورؤيته حيث قالوا إن ذلك ليس إلا مجرد إدراك يحصل في نفس العبد من غير أسباب منفصلة عنه.." (١)

"يعطي الولاية من يشاء ويصرفها عن من يشاء والله يقول لسيد ولد آدم: ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾ وقال: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ .

وقد بسطنا الكلام في هذه الأمور لحاجة الناس إلى ذلك **في غير هذا الموضع**.

فصل:

وهذا كله إذا ميز وجود القلم وغيره من المخلوقات عن وجود الرب تعالى كما عليه أهل الملل وجمهور العقلاء من غيرهم.

وأما على قول هؤلاء المدعين التحقيق الذين يدعون أن الوجود." (٢)

"فأرسطو وأصحابه على أنه يمكن انفكاكها عنها بخلاف أفلاطون ويزعمون أن المادة جوهر روحاني قائم بنفسه وأن الصورة الجسمية جوهر قائم بها وأن الجسم يتولد من هذين الجوهرين.

والعقلاء والمحققون يعلمون أن هذا باطل كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع**.

والهيولى عندهم أربعة أقسام الصناعية والطباعية والكلية والأولية.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٨٤

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٩٤

فالصناعية كالدرهم الذي له مادة وهي الفضة وصورة وهي الشكل المعين وكذلك الدينار والخاتم والسرير والكرسي ونحو ذلك وهذا القسم لا نزاع فيه بين العقلاء ولكن هذه الصورة عرض من أعراض هذا." (١)

"في ذلك الحكم إيجاده وللشيء فيه التشبه فهذا الكلام يتضمن أنه هو وجود العالم وكل جزء من العالم إما أن يوجد معينا كهذا الإنسان وهذا النبات أو مطلقا كالإنسان والنبات فكل جزء إذا أخذ غير معين فهو جزء من وجود العالم فهو والعالم هو الكل للجزء إذا عين وإذا أطلق ولم يعين فهو كل النوع الذي هو كل المشخص.

واعلم أنا لم نقصد في هذا الجواب الرد على هؤلاء وبيان ما في كلامهم من الكفر والباطل والضلال فقد أوضحنا ذلك **في غير هذا الموضع** وبيناه بيانا شافيا.

وإنما القصد هنا التنبيه على جمل أقوالهم لتتصور فإن تصورها يكفي في بيان بطلانها فإن هذا الكلام وإن تضمن أنه ليس غير العالم وتضمن تعطيل أن يكون للعالم خالق مباين له كما هو معلوم بالضرورة من دين جميع أهل الملل بل من دين كل من يقر بالصانع وهم يصرحون بذلك كما يقول ابن عربي: "إن العالم صورته وهويته" فإنه متناقض باطل في نفسه فإن الناس يعرفون انقسام الكلي إلى جزئياته كانقسام الجنس إلى أنواعه وإلى أشخاص أنواعه كانقسام الحيوان إلى الناطق والأعجم وانقسام الناطق إلى العربي والعجمي وانقسام الكلمة الاصطلاحية إلى الاسم والفعل والحرف." (٢)

"ثم من العجائب أنهم يبنون كلامهم على غاية النفي والتنزيه الذي هو محض التعطيل فينفون الصفات لأن الصفات تستلزم في زعمهم التركيب والمركب مفتقر إلى أجزائه وأجزاؤه غيره والمفتقر إلى غيره ممكن ليس بواجب بنفسه فهذه هي عمدتهم في نفي صفاته الثبوتية.

وقد بسطنا الكلام على فساد هذه الحجة **في غير هذا الموضع** بسطا تاما وبينا أن عامة ما فيها وفي أمثالها من المقدمات إنما هي قضايا سفسطائية قد ألفت من ألفاظ مجملة متشابهة تشتمل على حق وباطل كما قال الإمام أحمد في هؤلاء يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم.

فإن لفظ التركيب المعروف في اللغة وهم يريدونه لذلك وكذلك لفظ الجزء والافتقار والغير وإنما يعنون بلفظ

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤١٣

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٣

التركيب معاني اصطلحوا على تسميتها تركيبا وهي نوعان:

الصفات والمقادير.

فالأول: كقولهم: الإنسان مركب من الحيوان والناطق.

والإنسانية مركبة من: الحيوانية والناطقية.

ومعلوم أن الحيوان والناطق صفتان للإنسان والصفة لا توجد بدون الموصوف وأما تسمية الحيوان والناطق غيرين للإنسان فتسمية اصطلاحية أيضا.

وأما قولهم إن المركب مفتقر إلى جزئه فتسمية هذا افتقار أيضا لفظ اصطلاحي وإنما هو ملازم فإن هذا الموصوف لا يوجد بدون وصفه فهما متلازمان ليس هناك شيء ثابت غير الحيوان والناطق حتى يوصف بأنه مفتقر." (١)

"شيء مباين له توقف المعلول على العلة وأما كون ذاته مستلزمة لصفاته فهذا لا يقتضي أن يكون متوقفا على مباين له توقف المعلول على العلة أكثر ما يقال إن ذاته لا توجد إلا مع هذا وهذا لو كان مباينا له منفصلا عنه لم يكن ما ذكروه من إثبات واجب الوجود تابعا له كيف وهم يزعمون أنه مستلزم لوجود العالم والعالم لازم له لا يمكن مفارقته له فمن يكون قوله في واجب الوجود بهذا الحال كيف يمتنع أن تكون له صفات تستلزم ذاته سواء سمي ذلك تركيبا أو لم يسم إذ لا عبرة بالعبارات والمعاني الذي يقوم الدليل على نفيها وإثباتها فكيف والصفات ليست مباينة له ولا منفصلة عنه؟

وإذا قيل: إن حقيقته أو وجوده أو نحو ذلك يتوقف عليها فغايته أن يفسر بالتلازم وهو توقف أحد المتلازمين على الآخر أو توقف المشروط على شرطه ليس هو توقف المعلول على علته وهذا لا يمنع كونه واجب الوجود بمعنى أن ذاته ليست لها علة منفصلة عن ذاته وهذا هو الذي أثبته البرهان ولهذا كان هذا بمنزلة أن يقال هو متوقف على ذاته أو مفتقر إلى ذاته كما يقال هو واجب لذاته وموجود بذاته وهذا لا ريب فيه وإذا فسر القائل قوله إنه مفتقر إلى ذاته بهذا المعنى كان هذا المعنى حقا وإن كان في العبارة ما فيها وإذا لم يكن هذا ممتنعا بل كان هذا واجبا فإذا قيل هو مفتقر إلى ما تجعلونه جزأه أو صفته وكان المراد بذلك استلزام ذاته لذلك وامتناع وجود ذاته بدون ذلك كان هذا أولى بالجواز وأبعد عن الامتناع وقد بسطنا الكلام على شبه هذه المقامات العظيمة التي تحل شبه هؤلاء وغيرهم **في غير هذا الموضع**.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٥

والمقصود هنا أنهم إذا كانوا يقولون بمنع الصفات وغيرها مما هو مستلزم للتعطيل حذرا من هذا المعنى الذي يسمونه تركيبا وليس هو." (١)

"بشرط الإطلاق وتكلمنا على ما يذكرونه من هذه الموارد واللواحق والأعراض حواش غريبة عرضت للحقيقة وأنها خرجت عن الحقيقة وبسطنا الكلام في ذلك بسطا تبين به أنه اشتبه على القوم ما يكون في الذهن والخيال بما يكون في الوجود والخارج فظنوا ما يتخيلونه في أنفسهم من هذه الحقائق كالموجود المطلق والإنسان المطلق موجودا في الخارج فهم في الوهم والخيال الذي ليس بمطابق للحقائق مع كونهم قد ينكرون ما كان من الوهم والخيال حقا مطابقا للخارج كما قد بسطنا ذلك **في غير هذا الموضع**.

وقول هؤلاء بإثبات الماهيات المطلقة المجردة وبالمواد المجردة وإثباتها في الأعيان هو شبيه بقول من يثبت الأحوال ثابتة في الأعيان وقول من يجعل لكل معين من الموجودات ماهية ثابتة في العدم ويجعل الماهيات غير مجعولة وهؤلاء يقولون وجود كل شيء زائد على ماهيته ولكن نريد بالماهية الماهية الشخصية التي لا تكون لغيره كما يقوره من يقوله من المعتزلة والرافضة وأولئك يقولون بنحو ذلك لكن يقولون بإثبات الماهية النوعية الكلية وكل هذه الأمور إنما هي ثابتة في الأذهان لا في الأعيان وإن كان بعضهم ينكر على غيره أشد الإنكار قوله الذي قال ما هو نظيره وأبلغ منه أو هو في الحقيقة كما ينكر طائفة من متكلمي الصفاتية القائلين بالأحوال كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى على من يقول المعدوم شيء حتى يكفروه بذلك.." (٢)

"وقولهم بإثبات الأحوال هو من نمط قولهم حيث يقرون بإثبات ثابت لا موجود ولا معدوم وكما ينكر الفلاسفة على من يقول بالأحوال وبأن المعدوم شيء.

فقولهم بإثبات الماهيات المطلقة في الأعيان مع قولهم بإثبات المواد للجسم وتركب الجسم من جوهرين مادة وصورة هو مع كونه من نمط هذا القول فهو إن لم يكن أبعد منه فليس دونه في الضعف إذ جعله حقيقة مطلقة لا تتقيد ثابتة في شيء مقيد وحاصلة له مع أن تلك تنقسم إلى واحد وكثير وهذا لا ينقسم إن هذا من العجب فهل يجعل مورد التقسيم جزءا من القسمين ثابتا في الأعيان وهل هذا إلا تسوية بين قسمة الكلي إلى جزيئاته والكلي إلى أجزائه مع أنهم يفرقون بينهما وغاية ما قد يجيبون به عن هذا أن يقولوا

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣٥

المطلق من حيث هو لا يوصف لا بنفي ولا بإثبات فلا يقال هو واحد ولا كثير ولا ينقسم ولا لا ينقسم ونحو ذلك مع أن محققيهم كابن سينا يقول: "إنه لا يوجد إلا موجودا في الأعيان أو في الذهن" وعلى هذا فيكون الوجود المطلق لا يوجد إلا في الأعيان الموجودة فلو كان وجود الرب هو المطلق للزم أن يكون جزءا من أعيان المخلوقات مع أنه يلزمه أن يكون ثابتا في الوجود الواجب والوجود الممكن فلا يكون هو واجب الوجود وهذا تناقض كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع**.

ومعلوم أن هذا الجواب لم يقصد فيه بيان هذه المسائل تصويرا." (١)

"فإنه جعل علمه بالأشياء عين الأشياء إذ جعل لا وجود معه إلا لعلمه بذلك الشيء وجعل نفس الأشياء علمه ولهذا أثبت التغاير من وجه وعدمه من وجه وقال: "فأنت به ثابت من حيثية متغايرة ومن حيثية أن علمه عين ذاته".

وهذا الثاني يشبه قول الفلاسفة الذين يقولون: إنه عاقل ومعقول وعقل وأن ذلك واحد.

ويقال: إن أبا الهذيل العلاف يقرب إلى مذهبهم.

وفساد هذا القول معلوم قد بسط **في غير هذا الموضع** لكن هو لما التزم أن يكون وجود الأشياء غي ماهيتها وهو عندهم عين وجود الأشياء ولا." (٢)

"على أن الدجال ليس هو ربهم فإنه إذا جوز عند موت هوى النفس أن يرى بعينه الله لم يصح حينئذ أن يكون ينفي عن كل مرئي بالعين في الدنيا أنه الله.

واعلم أن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وأهل السنة من جميع الطوائف متفقون على أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة عيانا كما يرون الشمس والقمر كما تواترت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومتفقون على أنه لا يراه أحد بعينه في الدنيا كما ذكر أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن حنبل عن إسحاق بن حنبل قال سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يقول: "إن الله لا يرى في الدنيا ويرى في الآخرة ثبت في القرآن وفي السنة وعن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين".

وأما رؤية النبي وتنازع عائشة وابن عباس فقد بسطنا الكلام فيه **في غير هذا الموضع** وبينا أن الثابت عن

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣٦

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٤٣

ابن عباس ثم عن الإمام أحمد هو شيء واحد وهو إما إطلاق الرؤية وإما تقييدها بالفؤاد وأما التقييد بأنه رآه بعينه فلم يثبت لا عن ابن عباس ولا عن أحمد بن حنبل ونحوهما.." (١)

"وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

وأما من سوى أهل السنة فلهم قولان متطرفان:

أحدهما: وهو قول الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة والمتفلسفة وغيرهم أنه لا يرى بحال بل رؤيته ممتنعة عندهم.

والثاني: قول بعض المتكلمين وبعض جهال الصوفية أنه يرى في الدنيا وقد ذكر ذلك أبو طالب المكي عن بعض الصوفية ورد عليه.

وكذلك حكاه الأشعري في المقالات عن طائفة منهم.

ومن الناس من يجعل للأشعري نفسه في هذه المسألة قولين وبعض أصحابه جوزوا وقوع ذلك.." (٢)

"وقد ظن طائفة من النفاة – كبشر المريسي وغيره – أن مرادهم بذلك أن لا تقوم به الأفعال الاختيارية ولا يتحرك ونحو ذلك، ورد عليهم عثمان بن سعيد الدارمي وغيره، وبينوا خطأه فيما فهمه من ذلك عمن نقل ذلك عنه من السلف، وهو إنما نقله عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهذا الإسناد وحده مما لا يعتمد عليه أهل الحديث، فذكروا ضعفه (١) ، ثم ذكروا عدم دلالته على ما طلبه. ولكن قد روي هذا بغير هذا الإسناد، فبينوا خطأ من فهم ذلك المعنى، وأن المراد بقولهم "لا يزول": أنه دائم باق لا ينقص عن كماله فضلا عن أن يفنى أو يعدم، كقوله تعالى: (أولم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال (٤٤) وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال (٤٥) وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال (٤٦)) (٢) . وفيه قراءتان (٣) : أكثر القراء يقرءون "لتزول"، فيدل على النفي، أي: ما كان مكرهم لتزول منه الجبال.

وقرأ بعضهم "لتزول" بالرفع على الإثبات، أي: إن كان مكرهم تزول، هذا تقدير البصريين. والكوفيون يقدرون: ما كان مكرهم ألا تزول. وكلا القراءتين لهما معنى صحيح، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع (٤) .

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٧٠

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٧٢

وقوله تعالى "تزول منه الجبال" مثل قوله تعالى: (إن الله يمسك

---

(١) انظر "الإتقان" للسيوطي (٤/٢٣٩) ، و"تدريب الراوي" (١/١٨١) .

(٢) سورة إبراهيم: ٤٤-٤٦.

(٣) انظر: "زاد المسير" (٤/٣٧٤) والقرطبي (٩/٣٨١) .

(٤) انظر: "مجموع الفتاوى": (١٧/٣٨١-٣٨٢) .." [1]

"وأما الشبهة إذا اجتنبها أوقعته فيما يتردد بين الكراهة والتحريم قطعا، فهذا مما يتنازع الفقهاء فيه، مثل إذا شك من الطلاق الثلاث فمن الفقهاء من يستحب له اجتنابها، بل يستحبون له إيقاع الطلاق يقينا لتباح لغيره بلا شك، مثل أن يقول: إن لم يكن وقع بك فقد أوقعته بك. ومنهم من يستحب له إمساكها، ويرى ذلك خيرا (١) من مفارقتها ومن إيقاع الطلاق عليها، فإنه إذا ملكها لم يأثم، فإن الأصل عدم الطلاق، وإمساكها جائز لا إثم فيه، وأما الطلاق فهو مكروه أو محرم، فمن قطع بتحريمه فإنه يقطع بأنه ليس له أن يطلقها لأجل الشك، ومن قال مكروه فقد يتردد اجتهاده لكون كراهة الطلاق أشد أم كراهة إمساكها مع الشك. وأما من تردد هل الطلاق محرم أو مكروه فإمساكها أولى عنده، لأنه هناك متردد بين حلال وحرام، وهنا متردد بين حرام ومكروه. وأما من قال: الطلاق مباح لا كراهة فيه، فإيقاعه عنده أولى من إمساكها م ع الشك. وقد بسطنا هذه المسائل **في غير هذا الموضع**. والصواب أن الطلاق في الأصل محظور، وإنما أبيح للحاجة.

والمقصود هنا أن مالا يستعان به على النفع الدائم فهو نفع يتعقبه، ومنه يسمى العبث واللعب باطلا، وإن كان العابث اللاعب فيه منفعته زائلة، لما فيه من اللذة الحاضرة، لكن هو باطل إذا لم يستعن به على الحق الذي يدوم نفعه. ولهذا قال تعالى: (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا) (٢) ، وقال تعالى: (وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين (٣٨)) (٣) ، وقال تعالى: أفحسبتم أنما خلقناكم

---

(١) في الأصل: "خير".

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١/٤١

(٢) سورة ص: ٢٧.

(٣) سورة الدخان: ٣٨.." [١]

"بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه (١) .

وعلى ذلك انقضى إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم وجميع الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق، وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله.

ومن ادعى أن العقل يعارض السمع ويخالفه فدعواه باطلة، لأن العقل الصريح لا يتصور أن يخالف النقل الصحيح. وإنما المخالفون للكتاب والسنة والإجماع، والمدعون حصول القواطع العقلية إنما معهم شبه المعقولات لا حقائقها، ومن أراد تجربة ذلك وتحقيقه فعليه بالبراهين القاهرة والدلائل القاطعة التي هي مقررة مسطورة في غير هذا الموضع (٢) . والله أعلم.

***

---

(١) أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في "الرد على الجهمية" (ص٥٠) و"الرد على بشر المريسي" (ص١٠٣،٢٤) وعبد الله بن أحمد في "السنة" (ص٥،٢٥،٧ ،٧٢،٣٥) من طرق عنه.

(٢) انظر المجلد الخامس من "مجموع الفتاوى" الذي يحتوي على رسائل ومسائل للمؤلف في هذا الموضوع.." [٢]

"والله سبحانه بعث رسوله وأنزل كتابه لبيان الفرق بين هذا وهذا، وختمهم بمحمد - صلى الله عليه وسلم - أفضل رسول بعثه بأفضل كتاب إلى أفضل أمة بأفضل شريعة، فرق الله به بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد، وأولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وجند الله المفلحين وحزب إبليس اللعين.

وقد بسط الكلام عليه [في] غير هذا الموضع، مثل "بيان الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" لأجل سؤال من سأل عن ذلك من أهل الملك والعلم والدين.

فمن أنكر كرامات أولياء الله المتقين فهو من أهل البدع الضالين، كمن أنكر ذلك من المعتزلة وغيرهم، ولهذا كان أفضل متأخريهم أبو الحسين البصري مقرا بكرامات أولياء الله المتقين، وإن كان بعض أهل

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤٨/١

(٢) جامع ال مسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦٤/١

الإثبات -كأبي إسحاق الإسفرايني- وافق المعتزلة على إنكار الكرامات. فإنكار كرامات أولياء الله المتقين قول مبتدع في الإسلام، مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف الماضين وأئمة الدين، بل من أنكر خوارق أهل السحر وأتباع الشياطين فهو من أهل البدع الضالين، كما أنكر طائفة من الفلاسفة والأطباء وجود الجن، وأنكر كثير من المعتزلة أن يدخلوا في الإنسان ويصرعوه ويتكلموا على لسانه. فكلا القولين من الأقوال الباطلة المخالفة للكتاب والسنة وأقوال الأئمة، بل من المخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وإن كان إنكار الجن كفر ظاهر (١) ، فكثير ما في الكتاب والسنة من ذكرهم، بخلاف دخولهم في الإنسان فإنه أخفى، ولهذا كان إنكار الثاني بدعة وإنكار الأول إلحادا ظاهرا.

---

(١) كذا في الأصل بالرفع.." (١)

"والرب تعالى له الكمال الذي لا يقدر العباد قدره في أنواع علمه وحكمته ومحبته وفرحه وبهجته، وغير ذلك مما أخبرت به النصوص النبوية، ودلت عليه الدلائل الإلهية، كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع**. وهو في كل ذلك غني عن كل ما سواه، فهو الذي يجعل في قلوب العباد من أنواع الأغذية والأقوات والمسار والفرح والبهجة مالا يجعله غيره، وهو إذا فرح بتوبة التائب فهو الذي جعله تائبا حتى فرح بتوبته، لم يحتج في ذلك إلى أحد سواه.

والتعبير بلفظ القوت والطعام والشراب ونحو ذلك عما يقيت القلوب ويغذيها كثير جدا، كما قال بعضهم: أطعمهم طعام المعرفة، وسقاهم شراب المحبة. وقال آخر:

لها أحاديث من ذكراك يشغلها عن الشراب ويغنيها عن الزاد

وكثيرا ما توصف القلوب بالعطش والجوع، وتوصف بالري والشبع. وفي الصحيحين (١) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "رأيت كأني أتيت بقدح، فشربت حتى إني لأرى الري يخرج من أظفاري، ثم ناولت فضلي عمر"، قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: "العلم". فجعل العلم بمنزلة الشراب الذي يشرب.

وفي الصحيحين (٢) عن أبي موسى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا، فكانت منها طائفة قبلت الماء فانبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها طائفة أمسكت الماء، فشرب الناس وسقوا وزرعوا، وكانت منها

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٩٦/١

(١) البخاري (٨٢ ومواضع أخرى) ومسلم (٢٣٩١) من حديث عبد الله بن عمر.

(٢) البخاري (٧٩) ومسلم (٢٢٨٢) .." [1]

"الصحابة، فقالوا له: الشرط في الربائب دون الأمهات. فرجع ابن مسعود، فأمر الذي كان أفتاه أن يفارق امرأته، لما علم أن هذا مما تناولته آية التحريم، وهو قوله: (وأمهات نسائكم) (١) ، علم أن هذا العقد فاسد.

وكذلك سائر الصحابة والعلماء متفقون على الاستدلال على فساد هذه العقود بالنهي، وهذا في العبادات أظهر، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**.

والمقصود هنا أن الذين قالوا: إن الطلاق المحرم يقع، قد احتج بعضهم بقوله تعالى: (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا) (٢) . قالوا: والمراد لا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن من الولد، فدل ذلك على أنه طلقها بعد أن أصابها، وإلا فلو طلقها في طهر لم يصبها فيه لم يكن حاملا، ولو طلقها وقد استبان حملها لم يمكنها كتمان الحمل.

وهذه الحجة مما يعتمد عليها من يراها حجة قوية، وسنبين إن شاء الله أن هذه الآية حجة عليهم لا لهم، وممن ذكر ذلك أبو علي الجبائي في تفسيره، فقال بعد أن نصر أن الأقراء هي الحيض: وقد دلت هذه الآية على أن الطلاق قد يلزم لغير السنة، وذلك أن المطلق للسنة هو من طلق امرأته وهي طاهر من غير جماع، أو طلقها بعد أن تبين الحمل بها، والمطلقة إذا كانت طاهرا من غير جماع لا يجوز أن

(١) سورة النساء: ٢٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.." [2]

"فطلاقه لواحدة من هؤلاء طلاق باطل، إذ كان الله لم يملكه إياه.

وكذلك طلاق الحائض والموطوءة التي تبين حملها لم يملكه الله طلاقها، فإنه لم يأذن في ذلك ولم يبحه،

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١/١٢٤

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١/٢٤٨

بل نهى عنه، وما نهى عنه العبد من نكاح وطلاق وعتق وبيع فإنه لم يملكه ذلك، فتصرفه فيه تصرف في غير ملك، ولو سمي ملكا فهو محجور عليه فيه منهي عنه، وتصرف المحجور عليه فيما حجر عليه فيه لا يجوز، فتصرف من حجر الله ورسوله عليه أولى أن لا يصح، لاسيما وهو سفيه حيث خالف أمر الله ورسوله، وفعل ما نهى عنه، وهم يسلمون أن الوكيل في الطلاق لا يملك إلا ما أذن له فيه، ولو طلق غير ذلك لم يقع، بل هو محجور عليه فيه، فما لم يأذن الله فيه وحجر على صاحبه فيه أولى أن لا يقع. والله تعالى قد نهاه عن الطلاق إلا في العدة، كما نهاه عن النكاح في العدة، ولو تزوج في العدة لم يصح بالاتفاق، فكذلك إذا طلق لغير العدة، فإن الذي حرم هذا حرم ہذا، والحكم إنما استفيد من تحريمه، ليس في كلامه يصح أو لا يصح، أو يشترط أو لا يشترط، بل الدلالة في كلامه على هذا من جنس الدلالة في كلامه على هذا. وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع.**

والمقصود هنا بيان دلالة الآية على نقيض ما استدلوا عليه، فنقول: قوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (١) إنما يتناول من كانت عدتها الأقراء، لا يتناول الحامل، فان الحامل لا تتربص ثلاثة قروء، بل عدتها كما قال تعالى: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) (٢) .

وإذا كانت المرأة حاملا لم تتربص ثلاثة قروء، ولكن ربما ظنت أن

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٢) سورة الطلاق: ٤.." (١)

"والأحاديث في هذا الباب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ليس فيها حديث ثابت يدل على وقوع الثلاث بكلمة واحدة، بل فيها في الصحيح والسنن ما يدل على أن الثلاث بكلمة واحدة لا تكون لازمة لكل من أوقعها.

مثل الحديث الذي في صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن أبي داود والنسائي وغيرهما (١) عن طاوس عن ابن عباس: أن الطلاق كان على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وصدرا من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أنا أنفذناه عليهم، فأنفذه عليهم.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٥٢/١

وهذا الحديث بطرقه وألفاظه مذكور **في غير هذا الموضع**، والذي رواه طاوس كان يفتي بموجبه كما قد ذكر **في غير هذا الموضع** (٢) .

والمقصود هنا حديث ركانة (٣) ، فإنه قد احتج به غير واحد من أهل العلم على وقوع الثلاث بكلمة واحدة، حيث قال له النبي – صلى الله عليه وسلم –: ما أردت إلا واحدة؟ قال: ما أردت إلا واحدة.

وعليه اعتمد الشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة (٤) .

وحديث ركانة هذا قد ضعفه طائفة (٥) كأحمد وأبي عبيد وابن حزم،

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٢) وأحمد (٣١٤/١) وأبو داود (٢٢٠٠) والنسائي (١٤٥/٦) .

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/٣٣) . وقد أخرجه عن طاوس: عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٠٢/٦) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٦/٥) .

(٣) أخرجه الدارمي (٢٢٧٧) وأبو داود (٢٢٠٨) والترمذي (١١٧٧) وابن ماجه (٢٠٥١) من طريق علي بن يزيد بن ركانة عن جده. وأخرجه أبو داود (٢٢٠٦، ٢٢٠٧) أيضا من طريق نافع بن عجير عن ركانة.

(٤) انظر: "الأم" (٢٧٧/٥) .

(٥) قال الترمذي عقب روايته: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت =." [١]

"المهر وحقوق النكاح ثم يقدم على الفراق إلا لحاجته إليه، إما لعدم إرادته للمرأة وعدم محبته لها؛ أو لعدم حصول مقصوده بنكاحه بها: لكونها ممتنعة منه، أو لكونها تكلفه ما يضره، أو لكون أهلها يكلفونه ذلك؛ أو لبغضه لها: إما بغضا لصورتها أو لخلقها أو لدينها أو لظلمها له؛ أو لغير ذلك. فأما مع كونه مريدا لها إرادة راجحة على كراهتها فلا يقصد إيقاع الطلاق أصلا.

ولهذا لم يقع الطلاق إلا ممن له قصد صحيح يقصد به مصلحته، فلم يقع بالمجنون بالاتفاق، وإن كان يتكلم باختياره ويفعل باختياره، فإن البهائم تفعل باختيارها، فكيف المجنون، لكن لما تغير عقله الذي يوجب أن لا يميز بين قصد ما ينفعه وما يضره لم يقع به الطلاق باتفاق المسلمين. وكذلك لا يقع بالنائم والمبرسم ولا بمن زال عقله بغير فعل محرم منه كالمغمى عليه، بالاتفاق.

ولكن تنازع المسلمون في السكران، والذي نصرناه **في غير هذا الموضع** (١) أنه لا يقع به أيضا، كما هو

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢٩٥/١

قول أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وعقبة بن عامر، ولم نعلم أنه ثبت عن صحابي خلاف ذلك صريحا، وهو قول طوائف من أئمة التابعين، وهو إحدى الروايتين عن أحمد اختارها أئمة من أصحابه، كأبي بكر الخلال وأبي الخطاب وغيرهما، وهو طرد ما ذكرناه من الطلاق إذا كان إنما أبيح للحاجة، وهي جلب منفعة أو دفع مضرة، فلم يقع إلا ممن له قصد صحيح يجلب به المنفعة ويدفع به المضرة، وحينئذ فإقدامه عليه دليل الحاجة.

---

(١) انظر "مجموع الفتاوى" (٣٣/١٠٢-١٠٩، ٣٨-١٤،٤٣/١١٥-١١٨) .." [١]

"الذين خالفوا قياس أصولهم في الطلاق خالفوها لما بلغهم من الآثار، فلما ثبت عندهم عن أئمة الصحابة أنهم ألزموا بالثلاث المجموعة قالوا: لا يلزمون بذلك إلا وذلك مقتضى الشرع. واعتقد طائفة أن لزوم هذا إجماع، لكونهم لم يعلموا فيه خلافا، لاسيما وصار القول بذلك معروفا عن الشيعة الذين لم ينفردوا عن أهل السنة بحق.

قال المستدلون لهم: أما الشيعة وطائفة من أهل الكلام فيقولون: جامع الثلاث لا يقع به شيء. وهذا القول لم يعرف عن أحد من السلف، بل قد تقدم الإجماع على نقضه، وإنما الكلام هل يلزمه واحدة أو ثلاث، والنزاع بين السلف في ذلك ثابت لا يمكن دفعه.

وليس مع من ألزم بالثلاث وجعل ذلك شرعا لازما للأمة حجة يجب اتباعها، لا من كتاب ولا من سنة ولا من إجماع، وإن كان قد احتج بعضهم بالكتاب، وبعضهم بالسنة، وبعضهم بالإجماع، وبعضهم بالقياس، وقد يحتج بعضهم بحجتين أو أكثر. لكن المنازع تبين له أن هذه كلها حجج ضعيفة، وإن كان الكتاب والسنة والاعتبار إنما يدل على عدم اللزوم. وتبين أنه لا إجماع في المسألة، بل الآثار الثابتة عمن ألزم بالثلاث مجموعة من الصحابة تدل على أنهم لم يكونوا يجعلون ذلك مما شرعه النبي – صلى الله عليه وسلم – لأمته شرعا لازما، كما شرع تحريم المرأة بعد الطلقة الثالثة، بل كانوا مجتهدين في العقوبة بإلزام ذلك إذا كثر ولم تنته الناس عنه، وقد ذكرت الألفاظ المنقولة عن الصحابة **في غير هذا الموضع**. والعقوبة إنما تكون لمن علم التحريم وأقدم عليه، وأما من لم يعلم التحريم فلا تجوز عقوبته.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١/٣٤٦

وعامة الآثار المنقولة عن الصحابة تدل على أنهم ألزموا بالثلاث لمن عصى الله بإيقاعها جملة، فأما من كان متقيا لله فإن الله يقول:." [(١)]

"بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين.

قال شيخنا تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله:

فصل

في طلاق الإيلاء

قال تعالى: (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم (٢٢٦) وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم (٢٢٧)) (١) . والذي عليه جمهور الصحابة والعلماء أنه لا يقع به الطلاق، حتى تمضي الأربعة، فإما أن يفيء وإما أن يطلق، وإن طلق قبل ذلك جاز. وقد قالت طائفة: إن عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة أشهر، فإذا مضت وقع به طلقة، وهذا مذهب أبي حنيفة، والأول مذهب الثلاثة، وقولهم هو الصواب كما قد بين **في غير هذا الموضع** (٢) . لكن المقصود أنه متى طلق فقد قيل: إنه لا يقع إلا بائنا لئلا يملك الرجعة، وقيل: يقع رجعيا، وله الرجعة، ثم تضرب له مدة الإيلاء. وقيل: للإمام أن يطلق عنه إذا امتنع ثلاثا.

وهذه أقوال ضعيفة، والصواب القول الآخر الذي دل عليه القرآن، وهو أنه إذا طلق أو طلق عنه الإمام لم يقع إلا طلقة رجعية، لأن الله

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انظر "مجموع الفتاوى" (٣٨١/٢٠) ، و"المغني" (٤٧/١١) .." [(٢)]

"يظاهرون من نسائهم) (١) ، وكلاهما مضمن معنى الامتناع، فإن المولي يمتنع باليمين من امرأته، وكذا المظاهر يمتنع بالظهار من امرأته، وكلاهما مقصوده الامتناع والبعد والنفور منها والهرب منها والتخلص منها والفرار منها، فمن هي لابتداء الغاية، ولكن الفعل هنا قد ترك.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٦٢/١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٧١/١

وإذا قلت: سرت من مكة إلى المدينة فالمجرور بمن مبدأ الفعل، كذلك إذا قلت: غضبت من هذا، أو خفت من هذا، أو حذرت من هذا، أو فزعت من هذا ونحو ذلك، كان المجرور هو مبدأ الغاية للفعل المذكور، والمولي والمظاهر هو تارك للمرأة، والمولي ممتنع من وطئها، وإنما يكون بسبب منها، وإن كانت قد تكون مظلومة لكونه يبغضها ويغضب منها وينفر عنها، وإن كانت مظلومة، فبكل حال هو ممتنع منها أي من وطئها، وهو نافر منها. لكنه في الإيلاء هو ممتنع باليمين، وفي الظهار ممتنع بتحريمها لما شبهها بأمه التي تحرم عليه. ولهذا كانوا يعدون هذا وهذا في الجاهلية طلاقا، إذ لم يكن في شرعهم كفارة يمين ولا كفارة ظهار، فمتى حرمها فلا تحرم إلا بالطلاق، ومتى ألزمته اليمين ترك وطأها، فالزوجة لا تكون ممنوعا من وطئها، فإذا زال لازم النكاح زال.

والله سبحانه في البقرة ذكر الأيمان ثم الطلاق، كما أنه في سورتي التحريم والطلاق ذكر الأيمان ثم الطلاق، وفرق بين الأيمان والطلاق هاهنا وهاهنا، وهو مما يبين الفرق بين الأيمان والطلاق، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** (٢) ، ويبين أن الحلف بالطلاق من باب الأيمان لا من باب الطلاق، كما أن الحلف بالنذر من باب الأيمان لا

---

(١) سورة المجادلة: ٣.

(٢) انظر "مجموع الفتاوى" (٣٣/٥٧ وما بعدها) .." [1]

"يرجموكم أو يعيدوكم في ملتهم ولن تفلحوا إذا أبدا (٢٠)) (١) . وقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "العائد في هبته كالعائد في قيئه" (٢) . فهذا ونحوه إنما يعرف إذا عاد إلى مثل ما كان عليه أولا. والمعاد سمي معادا لأن الله يعيد الخلق فيه بالنشأة الثانية، كما قال: (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده) (٣) ، وقال:

(كما بدأنا أول خلق نعيده) (٤) ، وقال: (كما بدأكم تعودون (٢٩)) (٥) .

وأيضا فإنهم يعودون إلى ربهم، كما يقال: إنهم يرجعون إليه ويردون إليه، كما قد بسط هذا **في غير هذا الموضع**.

وأيضا فهب أن لفظ العود لا يقتضي ذلك، فلابد من تفسير قوله (ثم يعودون لما قالوا) . وأبو علي لم يذكر

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١/٣٧٤

معنى الكلام.

وقد قيل فيها قول رابع وخامس على أصل من يقول: إنها مصدرية، قال الزجاج (٦) : المعنى ثم يعودون إلى إرادة الجماع من أجل ما قالوا.

فجعل اللام لام كي، لم يجعلها معدية ليعودون.

وأضعف منه قول من يقول (٧) : هو محمول على التقديم والتأخير، والمعنى: والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون، أي يعودون إلى ما كانوا عليه من الجماع، فتحرير رقبة من أجل ما قالوا.

---

(١) سورة الكهف: ٢٠.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٧٥ ومواضع أخرى) ومسلم (١٦٢٢) من حديث ابن عباس.

(٣) سورة الروم: ٢٧.

(٤) سورة الأنبياء: ١٠٤.

(٥) سورة الأعراف: ٢٩.

(٦) "معاني القرآن" (١٣٥/٥) .

(٧) هذا منقول عن الأخفش كما في تفسير القرطبي (٢٨٢/١٧) ، ولم أجده في "معاني القرآن" له.."

(١)

"ويرضاه وبين سائر ما قدره وقضاه. فهؤلاء أهل ضلال وتعطيل، قد حققوا التوحيد الذي أقر به المشركون، ولم يدخلوا في توحيد الله ودينه الذي كان عليه الأنبياء والمرسلون. فإن انتقلوا من ذلك إلى الحلول ووحدة الوجود والإلحاد فقد صاروا من أعظم أهل الكفر والإلحاد. وهؤلاء فيهم من الإشراك بالله والمخالفة لدينه ما لا يعلمه إلا الله، كما قد بسطنا الكلام على هذه الأمور **في غير هذا الموضع** (١) .

والمقصود هنا الكلام على اسم "القطب" ومسماه،/ وما علمت أن السلف تكلموا بهذا الاسم في الرجال. (٢) ، ولا جعلوا اسم القطب مما يعثر به عن أحوال أولياء الله المتقين. بخلاف اسم "الأبدال"، فإنه نقل عنهم التكلم بذلك في مواضع.

وقد تكلم بعض المتأخرين بلفظ "الوتد"، والوتد: المثبت لغيره، كما أن الجبال أوتاد الأرض، فمن ثبت الله

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤٠٣/١

به الإيمان والتقوى في قلوب بعض عباده، أو ثبت بدعائه وعبادته نصرهم ورزقهم، كان له من هذا المعنى نصيب بحسب ذلك.

وأما قول القائل: "إن على قدم كل نبي من الأنبياء وليان (٣) : ولي ظاهر وولي باطن"، فهذا كذب بلا ريب، فإن الأنبياء مائة ألف

---

(١) انظر "مجموع الفتاوى".

(٢) هنا كلمة مطموسة في الأصل، ولعلها "الصالحين" وما في معناها.

(٣) كذا في الأصل بالرفع.." [1]

"ولا ترجمان، كما في الصحيح (١) عن عدي بن حاتم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا شيئا قدمه، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا شيئا قدمه، وينظر أمامه فتستقبله النار، فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل، فإن لم يستطع فبكلمة طيبة".

والمصلي يقول في الصلاة: (إياك نعبد وإياك نستعين (٥)) (٢) . وفي الصحيح (٣) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "إن المصلي يناجي ربه"، وقال (٤) : "إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فإن الله قبل وجهه، فلا يبصقن قبل وجهه". فإذا كان العبد يناجي ربه ويخاطبه، والله يسمع كلامه ويجيب دعاءه، فأين حاجته إلى الوسائط التي ما أنزل الله بها من سلطان؟ /التي يعلم كل عاقل من أهل الإيمان أنها من تأويل أهل الشرك والبهتان. وشواهد هذه الأصول كثيرة، قد بسطت **في غير هذا الموضع.**

والكتاب والسنة مملوء (٥) بما يناقض دعوى هؤلاء المفترين.

---

(١) البخاري (٦٥٣٩، ٧٥١٢) ومسلم (١٠١٦) .

(٢) سورة الفاتحة: ٥.

(٣) البخاري (٤٠٥، ٤١٣، ٤١٧، ٥٣١، ١٢١٤) ومسلم (٥٥١) من حديث أنس بن مالك.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٨٧

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٦، ٧٥٣، ٦١١١) ومسلم (٥٤٧) عن ابن عمر.

(٥) كذا في الأصل بالإفراد، كأن الكتاب مع السنة شيء واحد.." [1]

"القبور مساجد، إلا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك" (١) . ونهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها (٢) .

والله سبحانه لم يأمر مخلوقا أن يسأل مخلوقا وإن كان بدأ باسمه بالسؤال أحدا، فلم يأمره به، بل قال تعالى: (فإذا فرغت فانصب (٧) وإلى ربك فارغب (٨)) (٣) . وقال لابن عباس: "إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله" (٤) .

وفي الصحيح (٥) عنه أنه قال في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب: "هم الذين لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون". فجعل من فضائلهم أنهم لا يطلبون من غيرهم رقية وإن كانت الرقية دعاء. فهذا وصف خواص عباد الله. وهذا باب واسع، قد بسط **في غير هذا الموضع** (٦) .

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله البجلي.

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٦، ١١٩٧، ١٨٦٤، ١٩٩٢، ١٩٩٥) ومسلم (٨٢٧) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) سورة الشرح: ٧- ٨.

(٤) أخرجه أحمد (١/٢٩٣، ٣٠٧) والترمذي (٢٥١٦) من طريق حنش الصنعاني عن ابن عباس. وللحديث طرق أخرى كثيرة يرتقي بها إلى درجة الصحة.

(٥) البخاري (٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٤٧٢، ٦٥٤١) ومسلم (٢٢٥) عن ابن عباس. وأخرجه مسلم (٢١٨) عن عمران بن حصين.

(٦) كتب بعده في الأصل: "والله سبحانه أعلم. كتبه أحمد بن تيمية"، ثم شطب عليه، وواصل الكتابة فيما بعد.." [2]

"ولا يعرف اسمه" (١) .

والكتاب الذي بين أيدينا نموذج من هذا الخط الدقيق، ولعله بقي عند بعض أصحابه، ولم تنسخ منه نسخ،

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢/١١٠

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢/١١٣

ولا انتشر ذكره مثل بقية مؤلفاته المشهورة، فلم نجد له ذكرا في فهارس المخطوطات، بل المكتبة التي تحتفظ بهذا المخطوط الفريد لا يوجد في فهارسها ذكره، ولذا بقي مجهولا لدى الباحثين إلى يومنا هذا.

ومما يدلك على أنه لشيخ الإسلام أن في الكتاب إشارة إلى

كتاباته الأخرى في موضعين:

١- بعدما قرر أن القياس الصحيح لا يجوز العدول عنه بحال، قال: "وهذا هو الصواب، كما قد بسطناه في مصنف مفرد، بمناسبة أنه ليس في الشرع شيء بخلاف القياس الصحيح أصلا" (ص ١٩٧- ١٩٨) . يشير هنا إلى رسالته في معنى القياس، وهي من مؤلفاته المطبوعة والثابتة النسبة له (٢) .

٢- قال: "وقد بينا **في غير هذا الموضع** أن الأحكام كلها بلفظ الشارع ومعناه، فألفاظه تناولت جميع الأحكام، والأحكام كلها معللة بارمعاني المؤثرة، فمعانيه أيضا متناولة لجميع الأحكام " (ص ٢٠٦- ٢٠٧) . يشير هنا إلى " قاعدة في شمول النصوص للأحكام"، حيث أطال الكلام في هذا الموضوع، وقرر أن النصوص وافية

---

(١) العقود الدرية ٦٥.

(٢) انظر تعليقي على الموضع المذكور.." [1]

"**في غير هذا الموضع** (١) أن الأحكام كلها بلفظ الشارع ومعناه، فألفاظه تناولت جميع الأحكام، والأحكام كلها معللة بالمعاني المؤثرة، فمعانيه أيضا متناولة لجميع الأحكام. لكن قد يفهم المعنى من لم يعرف اللفظ العام، وقد يعرف اللفظ العائم ودلالته من لم يفهم العلة العامة. وكثيرا ما يغلط من يظنه قال لفظا ولم يقله، أو يجعله عاما أو خاصا ويكون مراد الشارع خلاف ذلك، كما يغلط من ينفي لفظا قاله، وكما يغلط من يظنه اعتبر معنى لم يعتبره، أو ألغى معنى وقد اعتبره، ونحو ذلك.

ولنأتين بما يذكر العلماء أنه استحسان على خلاف القياس:

فمن ذلك ما يقوله أحمد في إحدى الروايتين عنه إذا اعتبر الاستحسان، فإنه قد ذكر عنه روايتين (٢) كما تقدم، والقول الثالث وهو الذي يدلك عليه أكثر نصوصه أن الاستحسان المخالف للقياس

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٢٩/٢

(١) انظر "قاعدة في شمول النصوص للأحكام "، ومجموع الفتاوى ٢٨٠/١٩ وما بعدها. فقد ذكر أن الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد، ومن أنكر ذلك لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد. ثم مثل بلفظ "الخمر" و"الميسر" و"الربا" و"الأيمان" وغيرها، فقال عن الخمر إنها تناولت كل مسكر، فصار تحريم كل مسكر بالنص العام والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده، وإن كان القياس دليلا آخر يوافق النص. ومن كان متبحرا في الأدلة الشرعية أمكنه أن يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة.

(٢) كذا في الأصل منصوبا.." [1]

"وتخصيص العلة التي ظهر فيها الفرق، والمنع من شهادتهم على المسلمين ثبت بالنص، والإذن فيها هنا ثبت بالنص أيضا للحاجة. وهل يعدى هذا إلى جميع مواضع الحاجة؟ فيه عن أحمد روايتان (١) ، بناء على أن العلة معلومة، وهي **موجودة/في غير هذا الموضع**. هذا وجه القول بالجواز.

وأما وجه المنع فإما أن نقول: لم نعلم العلة وإنها مشتركة، أو علمنا اختصاصها بهذه الصورة للضرورة العامة فيها. هذا إذا ثبت عموم المنع في غير هذه الصورة، إما لفظا وإما معنى. وألفاظ القرآن لا عموم فيها بالمنع، وكذلك السنة ليس فيها لفظ عام بالمنع. لم يبق إلا القياس، وتلك المواضع أمر فيها بإشهاد المسلمين، ومعلوم أن ذلك إنما هو عند القدرة على إشهادهما، وهذا واجب في الوصية في السفر. وأما إذا تعذر إشهادهما على الذين في السفر أو على الرجعة فليس في القرآن ما يدل على المنع من ذلك. وإذا لم يكن في الكتاب والسنة منع من إشهاد أهل الذمة عند تعذر إشهاد المسلمين، لم يكن هنا قياس يخالف هذه الآية، وقد عمل بها

= أبدا ولا ممن ترضى شهادته. وقال الشافعي وأصحابه: الآية محكمة ولكنها في أهل الإسلام جميعا، ولاحظ لأهل الذمة فيها. انظر تفصيل القول في ذلك في: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ١٥٥ وما بعدها، والأم ١٢٧/٦، ١٢٨ وأحكام القرآن للشافعي ١٤٥/٢، ١٤٦ والناسخ والمنسوخ للنحاس ١٣٣ وتفسير

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٠٧/٢

القرطبي ٣٤٦/٦ وفتح الباري ٤١٢/٥. وانظر كلام المؤلف في مجموع الفتاوى ٢٩٩/١٥.

(١) انظر: المغني ١٨٣/٩، ١٨٤.." [1]

"لطيف". وقد تحرف هذا العنوان في بعض المصادر (١) إلى "شمول النفوس لأحكام الفقه المنصوص"! ولا يستفاد منه معنى صحيح ولا سجع مقبول، فلا يلتفت إليه. ويكون المعتمد ما ذكره تلاميذ شيخ الإسلام وأصحابه، لكونه موافقا لبداية النسختين الكاملتين للكتاب.

وقد أشار شيخ الإسلام إلى هذا الكتاب في "قاعدته في الاستحسان" (ص ٢٠٦-٢٠٧) فقال: "وقد بينا **في غير هذا الموضع** أن الأحكام كلها بلفظ الشارع ومعناه، فألفاظه تناولت جميع الأحكام، والأحكام كلها معللة بالمعاني المؤثرة، فمعانيه أيضا متناولة لجميع الأحكام". والكتاب الذي بين أيدينا فصل فيه الكلام على الموضوع الذي أشار إليه، وقرر أن الله تعالى بين جميع ما أمر به ونهى عنه، وجميع ما أحله وحرمه، وبهذا أكمل الدين، ولكن قد يقصر كثير من الناس عن فهم ما دلت عليه النصوص، فيقولون: إن النصوص لا تحيط بأحكام الحوادث. وبمقابل هؤلاء قوم من نفاة الqياس نفوا القياس الجلي الظاهر حتى فرقوا بين المتماثلين، وزعموا أن الشارع لم يشرع شيئا لحكمة أصلا، ونفوا تعليل خلقه وأمره، واقتصروا في معرفة الأحكام على مجرد الظواهر، فحيثما فهموا من النص حكما أثبتوه، وحيث لم يفهموه نفوه وأثبتوا الأمر على موجب الاستصحاب. ثم بين خطأ الفريقين، وناقشهما مناقشة طويلة، وقرر أن السنة وسط بين هؤلاء وهؤلاء، وأن النصوص

---

(١) "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" (٥٨/٢) .." [2]

"شاملة لجميع الأحكام، ولو أعطي حقها من المعرفة والفهم لدلت على جميع الأحكام. ويعتبر القياس دليلا صحيحا آخر يوافق دلالة الظاهر والتعليل الصحيح.

وقد تكلم شيخ الإسلام في هذا الموضوع في مواضع أخرى من كتاباته وفتاواه، فذكر في فتوى له (١) أن الناس تنازعوا في ذلك: فقوم زعموا أن أكثر أحكام أفعال العباد لا يتناولها خطاب الشارع، بل تحتاج إلى القياس، وقوم زعموا أن جميع أحكامها ثابتة بالنص، وأسرفوا في تعلقهم بالظاهر حتى أنكروا فحوى الخطاب

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٢٦/٢

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٣٨/٢

وتنبيهه. وقوم يقدمون القياس تارة، لكون دلالة النص غير تامة أو لكونه خبر الواحد، وقوم يعارضون بين النص والقياس، ويقدمون النص ويتناقضون. ونحن قد بينا **في غير هذا الموضع** أن الأدلة الصحيحة لا تتناقض، فلا تتناقض الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية، ولا تتناقض دلالة القياس إذا كانت صحيحة، ودلالة الخطاب إذا كانت صحيحة. فان القياس الصحيح حقيقته التسوية بين المتماثلين، وهذا هو العدل الذي أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل.

وفي الكتاب الذي بين أيدينا قرر المؤلف أن قياس الجمع والفرق يكون بالأوصاف المعتبرة في الشرع، وهذا كله من الميزان الذي أنزله الله مع رسله كما أنزل الكتاب، وإذا ثبت أن الكتاب

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٢/٣٣١-٣٣٢) . وذكر في "منهاج السنة" (٦/٤١١-٤١٢) مذاهب الناس في هذا الباب.." [1]

"ممن رد بدعة ببدعة، وقابلوا الفاسد بالفاسد، فإنهم أنكروا حكمة الله تعالى في خلقه وأمره، وأنكروا رحمته في خلقه وأمره.

وأصل قولهم هو قول جهم بن صفوان ومن وافقه على قوله في القدر، كما قد بسط الكلام عليهم **في غير هذا الموضع** (١) ، فإن القدرية من المعتزلة ونحوهم والجهمية الجبرية تناقضوا في هذا الباب تناقضا بينا، والسنة وسط، ليست مع هؤلاء ولا مع هؤلاء.

وهؤلاء صاروا في القياس نوعين:

قوم (٢) اقروا به، كالأشعري وأتباعه ومن وافقهم من الفقهاء، وقالوا: إن علل الشرع إنما هي مجرد (٣) أمارات محضة وعلامات، كما قالوا ذلك في سائر الأسباب، فقالوا: إن الدعاء إنما هو علامة محضة، والأعمال الصالحة إنما هي علامات، وكذلك سائر ما وجدوه من (٤) الخلق والأمر مقترنا بعضه ببعض، قالوا: أحدهما دليل على الآخر لمجرد الاقتران والعادة الموجودة في خلقه وأمره، لا (٥) لأن أحدهما سبب للآخر، ولا علة له ولا حكمة، ولا له فيه تأثير بوجه من الوجوه (٦) .

---

(١) انظر "مجموع الفتاوى" (٨/٤٦٦ وما بعدها، ١٦/١٣٠- ١٣٣) .

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٣٩

(٢) س: "قوما".

(٣) س: "مجردات".

(٤) في النسختين: "في"، والتصويب من إعلام الموقعين (١/٣٣٦) .

(٥) "لا" ساقطة من س.

(٦) انظر "مجموع الفتاوى" (٨/٤٨٥- ٤٨٦) .." [١]

"هذه الأسباب، لأنها والأفعال تقترن بها المصلحة عادة، وإن لم تكن أسبابا وعللا لها عندهم.

. فهذا قولهم، وهو (١) موجود في أقوال كثير (٢) من المنتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد بن حنبل ومالك بن أنس والشافعي وغيرهم، وهي أقوال مبتدعة مخالفة لنصوص الأئمة وأصولهم، ولنصوص الكتاب والسنة، وإجماع السلف، والعقل الصريح، كما قد بسط (٣) في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن نفاة القياس لما سدوا على أنفسهم باب التمثيل والتعليل -وهو من الميزان والقسط الذي أنزل الله سبحانه- احتاجوا في معرفة الأحكام إلى مجرد الظواهر، [و] (٤) صاروا معتصمين (٥) بالظاهر والاستصحاب، فحيث فهموا (٦) من النص حكما أثبتوه، وحيث لم يفهموه نفوه، وأثبتوا الأمر على موجب الاستصحاب. وهم وإن أحسنوا في كونهم قالوا: إن النصوص تفي بجميع الحوادث، وإن الله ورسوله بين الأحكام، وأكمل الدين، وأغنى الناس عما سوى الكتاب والسنة، وأحسنوا في ردهم ما

---

(١) ع: "وهذا".

(٢) س: "كثيرة".

(٣) ع: "قد بيناه".

(٤) زيادة على النسختين ليستقيم السياق.

(٥) ع: "متصرفين".

(٦) ع: "لم يثبتوه".." [٢]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٧٧

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٨١

"عنهم (١) ، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي وأحمد، واختاره أبو حفص البرمكي من الصحابة، وحكاه بعضهم رواية عن أحمد.

وأما المورثون الجد مع الإخوة فهم علي وابن مسعود وزيد (٢) رضي الله عنهم، ولكل [واحد] (٣) قول انفرد به. وعمر بن الخطاب رضي الله عنه كان متوقفا في أمره (٤) . والصواب بلا ريب قول الصديق، لأدلة متعددة ذكرناها في غير هذا الموضع (٥) .

منها: أن الذين ورثوا الإخوة عمدتهم أنهم يدلون ببنوة الأب، والجد يدلي بأبوته، والبنوة أقوى.

وهذه الحجة فاسدة، مناقضة للكتاب والسنة والإجماع، فإن الجد مقدم على بني الإخوة عند عامة المخالفين في هذا، وابن الابن يقوم مقام الابن ويقدم على الجد، فلو كان بنوة الأب مقدمة لقدمت بنوة الأب.

---

(١) انظر: "المغني" (٩/٦٦) والمصادر السابقة.

(٢) أخرجه عنهم: عبد الرزاق (١٠/٢٦٩) وسعيد بن منصور (٣: ١/٦٩، ٧٠) وابن أبي شيبة (١١/٢٩٣-٢٩٥) والدارمي (٢٩٢٠-٢٩٣٢) والبيهقي (٦/٢٤٩-٢٥٢) .

(٣) من ع.

(٤) انظر "المحلى" (٩/٢٨٢) .

(٥) وانظر "إعلام الموقعين" (١/٣٧٤-٣٨٢) ، ففيه عشرون وجها لتصحيح هذا القول.." [١]

"ميت يموت فيقوم باكيهم فيقول: واجبلاه! واسنداه! أو نحو ذلك إلا وكل به ملكان يلهزانه أهكذا أنت؟ ". قال الترمذي: حديث حسن غريب.

وفي سنن أبي داود (١) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لنسوة في جنازة: "ارجعن مأزورات غير مأجورات، فإنكن تفتن الحي وتؤذين الميت".

فهذا ونحوه هو تعذيب الميت بالنياحة. والحي في الدنيا قد يعذب بما يراه ويسمعه ويشمه من أمور منفصلة عنه، وهو التعذيب الذي يلحق من جنس سائر ما يلحقه من هول الفتنة والضغطة وهول القيامة وغير ذلك من أنواع الآلام. والكلام في هذا مبسوط في غير هذا الموضع (٢) .

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٣٠٦

وأما قوله – صلى الله عليه وسلم – "إن الله لا يؤاخذ على دمع العين ولا على حزن القلب، ولكن يؤاخذ على هذا أو يرحم" (٣) وأشار إلى لسانه، فهذا أيضا حق، وهذا كقوله: "ما كان من اليد واللسان فمن الشيطان، وما كان من العين والقلب فمن الله" (٤) . والميت إنما يعذب بما ن ه ي عنه لا بما أبيح له، ولهذا جاء مفسرا أنه النياحة، وهو البكاء بالمد، فإن من الناس من يقول: البكاء بالمد هو الصوت، وأما بالقصر فهو الدمع، زيادة اللفظ كزيادة المعنى، وينشدون:

---

(١) لم أجده فيه، وقد أخرجه ابن ماجه (١٥٧٨) والبيهقي (٧٧/٣) من حديث علي، وهو ضعيف. انظر الكلام عليه في "الضعيفة" (٢٧٤٢) .

(٢) انظر "مجموع الفتاوى" (٣٦٩/٢٤– ٣٧٨) .

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق.." [1]

"وذكرنا أقوال الناس كلهم في ذلك **في غير هذا الموضع** (١) ، وبينا أن قربه لا ينافي علوه.

الجواب الثالث

أن لفظ "التأويل" فيه اصطلاحات متعددة، فالتأويل الذي يتنازع فيه مثبتة الصفات ونفاتها المراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، وذلك لا يجوز إلا بدليل يوجب ذلك.

وقد يراد بلفظ التأويل تفسير اللفظ، وإن كان التفسير يوافق ظاهره. وهذا اصطلاح ابن جرير الطبري في تفسيره وابن عبد البر ونحوهما.

وقد يراد بلفظ التأويل ما يؤول إليه اللفظ، وهو الحقيقة الموجودة في الخارج التي دل الكلام عليها، وبهذه اللغة جاء القرآن، كقوله تعالى: (هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) (٢) ، وقوله تعالي: (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) (٣) ، وأمثال ذلك.

إذا عرف ذلك فنقول (٤) : أما التأويل بالمعنى الثالث والثاني فلا نزاع فيه بين الناس. وأما التأويل بالمعنى الأول فيقال: هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره، أو عن حقيقته أو عن

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٤٠/٣

(١) انظر "مجموع الفتاوى" (٥/٢٢٦ وما بعدها) .

(٢) سورة الأعراف: ٥٣.

(٣) سورة آل عمران: ٧.

(٤) انظر الكلام على معنى التأويل عند المؤلف في "مجموع الفتاوى" (١٣/٢٨٨- ٢٩٤، ١٧/٣٦٤ وما بعدها، ٥/٣٥- ٣٧، ٣/٥٥- ٥٧، ٤/٦٨- ٧٠) .." [1]

"في المخلوقات. وأخبر بقوله ليس (ليس كمثله شيء) (١) وبقوله (ولم يكن له كفوا أحد (٤)) (٢) ونحو ذلك أن يماثله العباد في صفاتهم، فتكون صفاته كصفات خلقه.

فهذه النصوص المفسرة تبين أن تلك المعاني الفاسدة ليست مرادة، سواء سمى المسمي ذلك تأويلا أو لم يسمه.

فقول القائل "إذا تأولنا هذه الآيات احتملت هذه الأحاديث أيضا التأويل" حقيقته أنا إذا نفينا عن النصوص أن يراد بها معنى فاسد بين الله تنزهه عنه في موضع آخر، وجب [أن] ننفي عن نصوص أخرى معاني ونفسرها بأمور من غير أن يدل القرآن والسنة لا على نفي هذا ولا على إرادة هذا، ومعلوم أن هذا باطل سواء سماه تأويلا أو لم يسمه، لوجوه:

أحدها: أن ما نفي من المعاني الفاسدة هناك نفاه القرآن، فإن بينوا في بقية (٣) النصوص معنى فاسدا نفاه القرآن وجب نفيه أيضا.

الثاني: أن ما فسروا به تلك النصوص هو تفسير يوافق سائر النصوص، لتفسيرهم لها بان الله إله من في السماء وإله من في الأرض، وأنه بكل شيء عليم، ونحو ذلك. وأما تأويلات الجهمية فهي متناقضة، منها قولهم (٤) : "استوى" بمعنى استولى، فإن هذا فاسد من قريب عشرين وجها مذكورة **في غير هذا الموضع** (٥) .

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) سورة الإخلاص: ٤.

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣/١٧١

(٣) في الأصل: "نفيه"، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: "كقولهما".

(٥) انظر "مجموع الفتاوى" (١٤٤/٥-١٤٩) ففيه ذكر اثني عشر وجها.." [١]

"لا موجود ولا معدوم، لأن في هذا تشبيها له بالموجودات والمعدومات.

فان قال (١) : هذا خروج عن النقيضين، وهذا خروج عن العقل، وهو مخالف لما علم بالاضطرار من السمع.

قيل له: وهكذا حال جميع النفاة، فإنهم لابد أن يجمعوا بين النقيضين أو يسلبوا النقيضين كالقرمطي، فمن قال: لا هو مباين ولا محايث ولا داخل ولا خارج، كان بمنزلة من يقول: لا قائم بنفسه ولا بغيره، ولا قديم ولا محدث، ولا موجود ولا معدوم، ومن قال: إنه وجود مطلق ليس له حقيقة وراء الوجود المطلق. وقد تقرر في المنطق أن المطلق بشرط إطلاقه لا يوجد في الخارج بل في الذهن، كالجسم المطلق والحيوان المطلق، فإن جعل المطلق بشرط الإطلاق يثبت في الخارج جمع بين النقيضين.

وهذا قد بسطناه **في غير هذا الموضع**، وبينا أن هؤلاء أهل التأويلات المبتدعة الذين ينفون الصفات ليس لأحد منهم قانون مستقيم في التأويل، بل يتناقضون.

فيقال لهم: إذا تأولتم هذا فتأولوا هذا، أو لا تتأولوا شيئا.

فإن قالوا: ما دل العقل على إثباته لم نتأوله كالإرادة، بخلاف ما لم يدل على إثباته كالغضب.

كان الجواب من وجوه:

أحدها أن يقال: عدم الدليل ليس دليلا على العدم، فهب أنكم لم تعلموا بالعقل ثبوت صفة أخرى، فمن أين لكم نفيها بلا دليل

---

(١) في الأصل: "قلت" وأثبتنا ما يناسب "قيل له" آلاتي.." [٢]

"الخارج إلا عين المشخص، فافتقاره إلى الأعيان المخلوقة أعظم وأعظم، بل على هذا التقدير ليس مغايرا لها البتة. وقول التلمساني -وهو أحذقهم في مقالتهم التي هي وحدة الوجود- يرجع إلى هذا.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٧٣/٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٧٨/٣

وعلى كل وجه يفرض من وجوه المحايثات فإنه يكون مشروطا بوجود المخلوقات، لا يتحقق ذاته بدون المخلوقات، وما كان كذلك لم يكن خالقا للمخلوقات، بل ولا يجوز أن يكون علة لها، فضلا عن أن يكون خالقا لها؛ لأن العلة متقدمة بالذات على المعلول، والمشروط بالشيء لا يكون متقدما عليه، إذ وجود المشروط المستلزم لشرطه قبل شرطه الملازم للإيجاب، فيمتنع أن يكون علة. بل ولا يكون واجب الوجود بنفسه، لأن نفسه لا تستغني في وجودها، بل لابد لتحققها من ذلك الشرط اللازم لها المقرون بها، فيكون وجودها مفتقرا إلى وجود ذلك الشرط. ولأن محايثة القائم بنفسه محال، وما يذكره المتفلسفة من محايثة الصورة للمادة هو بناء منهم على أن تصور الأجسام مواد هي جواهر قائمة بنفسها. وهذا باطل لا حقيقة له.

وكذلك من قال: إن الجواهر الموجودة ماهيات قائمة بأنفسها غير الموجود المعروف، فقوله باطل بما يذكرونه من الماهيات الثابتة المغايرة للوجود المحسوس، ومن المواد القائمة بنفسها المغايرة للجسم المحسوس، فهو حادث في الأذهان، لا حقيقة لها في الأعيان، سواء قالوا باستغناء المواد عن الصور واستغناء الماهيات عن وجودها -كما يذكر عن أفلاطن وشيعته-، أو قالوا بافتقار المادة إلى الصورة، والماهيات إلى الوجود -كما يقوله أرسطو وشيعته-. وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع**.

فلم يبق إذا محايثة العرض للجسم ومحايثة الصفة للموصوف،." (١)

"وهذا معنى قول عمر بن عبد العزيز: عليك بدين الأعراب والصبيان في الكتاب، عليك بما فطره الله عليه. فإن الله فطر عباده على الحق، والرسل بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها، لا بتحويل الفطرة وتغييرها.

وأما أعداء الرسل كالجهمية الفرعونية فيريدون أن يغيروا فطرة الله، ويوردون على الناس شبهات بكلمات مشتبهات لا يفهم كثير من الناس مقصودهم بها، ولا يحسن أن يجيبهم. وقد بسط الكلام عليهم **في غير هذا الموضع**.

وأصل ضلالهم تكلمهم بكلمات مجملة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا قالها أحد من أئمة المسلمين، كلفظ التحيز والجسم والجهة ونحو ذلك، فمن كان عارفا بحل شبهاتهم بينها، ومن لم يكن عارفا بذلك فليعرض عن كلامهم، ولا يقبل إلا ما جاء به الكتاب والسنة، كما قال تعالى: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره) (١) . ومن تكلم في الله وأسمائه

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٨٩/٣

وصفاته بما يخالف الكتاب والسنة فهو من الخائضين في آيات الله بالباطل.

وكثير من هؤلاء ينسب إلى أئمة المسلمين ما لم يقولوه، فينسبون إلى الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك وأبي حنيفة من الاعتقادات ما لم يقولوه، ويقولون لمن اتبعهم: هذا اعتقاد الإمام الفلاني، فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة تبين كذبهم في ذلك، كما يتبين كذبهم فيما ينقلونه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في كثير من البدع والأقوال الباطلة.

ومنهم من إذا طولب بتحقيق نقله يقول: هذا القول قاله العقلاء، والإمام الفلاني لا يخالف العقلاء. ويكون أولئك العقلاء طائفة من

---

(١) سورة الأنعام: ٦٨.." (١)

"وهذا جهل ممن توهمه أو نقله عن أهل السنة والحديث، فإن الحديث: "حتى يضع رب العزة عليها -وفي رواية: فيها-، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط وعزتك"، فدل ذلك على أنها تضايقت على من كان فيها فامتلأت بهم، كما أقسم على نفسه إنه ليملأنها من الجنة والناس أجمعين، فكيف تمتلئ بشيء غير ذلك من خالق أو مخلوق؟. وإنما المعنى أنه توضع القدم المضاف إلى الرب تعالى، فتنزوي وتضيق بمن فيها. والواحد من الخلق قد يركض متحركا من الأجسام فيسكن، أو ساكنا فيتحرك، ويركض جبلا فيتفجر منه ماء، كما قال تعالى: (اركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب (٤٢)) (١) ،

وقد يضع يده على المريض فيبرأ، وعلى الغضبان فيرضى.

المسألة السابعة

أن التكليف بالأمر والنهي ثابت بالشرع باتفاق المسلمين، وفي ثبوته بالعقل اختلاف بين العلماء من أصحابنا وغيرهم، والمسألة مشهورة، مسألة التحسين والتقبيح ووجوب الواجبات وتحريم المحرمات، هل ثبتت بالعقل؟ ومسألة وجوب معرفة الله وشكره، ومسألة الأعيان قبل السمع. وفي المسألة تفصيل كتبته في غير هذا الموضع، إذ المقصود هنا النكت المستغربة.

وأما الثواب والعقاب فمعلوم بالسمع بلا خلافي بين المسلمين، وهل يعلم بالعقل؟ مبني على المعاد، فإن المعاد معلوم بالسمع بلا ريب، وهل يعلم بالعقل؟ قد اختلف فيه:

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٠٥/٣

فذهب كثير من أهل الكلام وذهب أكثر الناس إلى أن المعاد من

---

(١) سورة ص: ٤٢.." (١)

"على العدو، والبعد عن الجزع والخوف، فهي صفة تتعلق بالقلب، وإلا فالرجل قد يكون بدنه أقوى الأبدان، وهو من أقدر الناس على الضرب والطعن والرمي، وهو ضعيف القلب جبان، وهذا عاجز. وقد يكون الرجل يقتل بيده خلقا كثيرا، وإذا دهمته الأمور الكبار مالت عليه الأعداء، فيضعف عنهم أو يخاف. وأبو بكر الصديق كان أقوى الصحابة قلبا وأربطهم جأشا وأعظمهم ثباتا وأشدهم إقداما وأبعدهم عن الجزع والضعف والجبن، ولهذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصحبه وحده في المواضع التي يكون أخوف ما يكون فيها، كما صحبه في الهجرة، وكان معه في الغار، والأعداء يطلبهما ويبذل ديتهما لمن يأتي بهما، وكان معه في العريش يوم بدر وحده والكفار قاصدون الرسول خصوصا. ولهذا لما مات النبي - صلى الله عليه وسلم - ظهر من شجاعته وبسالته وصبره وثباته وسياسته وتدبيره وإمامته للدين وقمعه للمرتدين ومعونته للمؤمنين وسد ظهوره م ما لا تتسع هذه الورقة. وكل من له بالشجاعة أدنى خبرة يعلم أنه لم يكن منهم من يقاربه في الشجاعة فضلا أن يشاريه. وكذلك كان عمر، كان أشجعهم بعده، كما أن أبا بكر كان أعلمهم، كما ذكر الإمام منصور بن عبد الجبار السمعاني إجماع العلماء على أن أبا بكر أعلم الأمة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وهو مبسوط **في غير هذا الموضع** (١) . والله أعلم.

---

(١) انظر "منهاج السنة" (٨/٨٢- ٨٩) .." (٢)

"فالواجب ما في حديث عائشة الذي بعثت به إلى معاوية، ويروى موقوفا ومرفوعا (١) : "من أرضى الله بسخط الناس كفاه الله مؤونة الناس -وفي لفظ: رضي الله عنه وأرضى عنه الناس-، ومن أرضى الناس بسخط الله لم يغنوا عنه من الله شيئا -وفي لفظ: عاد حامده من الناس ذاما-".

وهذا يجرى فيمن يعين الملوك والرؤساء على أغراضهم الفاسدة، وفيمن يعين أهل البدع المنتسبين إلى العلم والدين على بدعهم. فمن هداه الله وأرشده امتنع من فعل المحرم وصبر على أذاهم وعداوتهم، ثم تكون له

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٤١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٥٠

العاقبة في الدنيا والآخرة، كما جرى للرسل وأتباعهم مع من آذاهم وعاداهم، مثل المهاجرين في هذه الأمة ومن ابتلي من علمائها وعبادها وتجارها وولاتها.

وقد يجوز في بعض الأمور إظهار الموافقة وإبطان المخالفة، كالمكره على الكفر، كما هو مبسوط **في غير هذا الموضع**، إذ المقصود هنا أنه لابد من الابتلاء بما يؤذي الناس، فلا خلاص لأحد مما يؤذيه البتة. ولهذا ذكر الله تعالى في غير موضع أنه لابد أن يبتلي الناس، والابتلاء يكون بالسراء والضراء، ولابد أن يبتلي الإنسان بما يسره ويسوؤه، فهو محتاج إلى أن يكون صابرا شكورا، قال تعالى: (إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا (٧)) (٢) ، وقال تعالى: (وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون (١٦٨)) (٣) ، وقال تعالى:

---

(١) أخرجه بالوجهين الترمذي (٢٤١٤) . وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (ص٦٦) وأحمد في "الزهد" (ص١٦٥) والحميدي في "مسنده" (١/١٢٩) وعبد بن حميد في "مسنده" (١٥٢٤) من طرق مختلفة بألفاظ متقاربة.

(٢) سورة الكهف: ٧.

(٣) سورة الأعراف: ١٦٨.." [1]

"يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد". والأول سؤال بأنه المحمود، والثاني سؤال بأنه الأحد، فذاك سؤال بكونه محمودا، وهذا سؤال بوحدانيته المقتضية توحيدا، وهو في نفسه محمود يستحق الحمد، معبود يستحق العبادة.

والنصف الأول من الفاتحة الذي هو نصف الرب، أوله تحميد وآخره تعبيد، وقد بسط مثل هذا في مواضع، وبين أن التحميد والتوحيد مقرونان، ولابد منهما في كل خطبة، فكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم، وكل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء. والحمد مقرون بالتسبيح، ولا إله إلا الله مقرون بالتكبير، كذاك تحميده وهذا توحيده. قال تعالى: (فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين (٦٥)) (١) ، ففي أحدهما إثبات المحامد له، وذلك يتضمن جميع صفات الكمال ومنع النقائص، وفي الآخر إثبات وحدانيته في ذلك، وأنه ليس له كفو في ذلك.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٥٦

وقد بينا في غير هذا الموضع أن هذين الأصلين يجمعان جميع أنواع التنزيه، فإثبات المحامد المتضمنة لصفات الكمال تستلزم نفي النقص، وإثبات وحدانيته وأنه ليس له كفو في ذلك يقتضي أنه لا مثل له في شيء من صفات الكمال، فهو منزه عن النقائص ومنزه أن يماثله شي بلا في صفات الكمال، كما دل على هذين الأصلين قوله تعالى: (قل هو الله أحد (١) الله الصمد (٢) لم يلد ولم يولد (٣) ولم يكن له كفوا أحد (٤)) (٢) .

---

(١) سورة غافر: ٦٥.

(٢) سورة الإخلاص: ١- ٤.." [1]

"في هذا "أنت الأول فليس قبلك شيء" يناسب قوله "كان الله ولا شيء قبله". وقد بسط الكلام على هذا الحديث وغيره في غير هذا الموضع (١) .

والمقصود هنا الكلام على ما يظنه بعض الناس من الإجماعات.

فهذا اللفظ ليس في كتاب الله، وهذا الحديث لو كان نصا فيما ذكر فليس هو متواترا، فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير، فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر. ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فكيف يدعى فيها الإجماع ويدعى الإجماع على كفر من خالف ذلك؟ ولكن الإجماع المعلوم هو ما علمت الأمة أن الله بينه في القرآن، وهو أن خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، كما أخبر الله بذلك في القرآن في غير موضع (٢) . فإذا ادعى المدعي الإجماع على هذا وتكفير من خالف هذا كان قوله متوجها. وليس في خبر الله أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ما ينفي وجود مخلوق قبلهما، ولا ينفي أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما، كما أنه أخبر أنه خلق الإنسان وخلق الجن، وإنما خلق الإنسان من مادة وهي الصلصال كالفخار، وخلق الجان من مارج من نار، فكيف وقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف الذي لا يعلم فيه نزاع أن الله لما خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وكان عرشه على الماء قبل ذلك، فكان العرش موجودا قبل ذلك، وكان الماء موجودا قبل ذلك.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٨٧

(١) للمؤلف كتاب مستقل في شرح هذا الحديث، وهو ضمن "مجموع الفتاوى" (١٨/٢١٠-٢٤٣) .

(٢) في سبعة مواضع أولها في سورة الأعراف: ٥٤.." [1]

"وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** (١) ، وذكر منشأ غلط الطائفتين حيث لم يفرقوا بين النوع والعين، وذكر قول السلف والأئمة: إن الله لم يزل متكلما إذا شاء، وإنه لا نهاية لكلمات الله، وإن وجود مالا نهاية له من كلمات الله في الماضي، كما ثبت في المستقبل وجود مالا نهاية له أيضا، وإن كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وليس معه شيء قديم بقدمه، بل ذلك ممتنع عقلا باطل شرعا؛ فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء. والقول بأن الخالق علة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها باطل عقلا وشرعا، وموجبة أنه يمتنع ضرورة وجود علة تامة يقارنها حدوث شيء من العالم، فإن الحوادث بعد أن لم تكن يمتنع مقارنة معلولها بها، بل قد بين أن القول بأن الفاعل يكون علة تامة مستلزمة للمفعول باطل، وأن الفعل لا يكون إلا بإحداث شيء. لكن فرق بين حدوث الشيء المعين وبين حدوث الحوادث شيئا بعد شيء.

وقد ثبت بالدلائل اليقينية أن الرب فاعل باختياره وقدرته، وأنه إذا قيل: هو موجب بالذات، فإن أريد بذلك أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه= فهذا لا ينافي فعله بمشيئته وقدرته؛ وإن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة كابن سينا ونحوه من أن ذاتا مجردة عن الصفات أوجبت العالم بما فيه من الأمور المختلفة الحادثة= فهذا من أفسد الأقوال عقلا وسمعا، فإن إثبات ذات مجردة عن الصفات أو إثبات وجود مجرد عن جميع القيود أو مقيد بالسلوب لا يختص بأمر وجودي مما لا يمكن تحققه في الخارج، وإنما يقدره الذهن كما يقدر سائر

---

(١) انظر "شرح حديث عمران بن حصين" الذي سبق ذكره، وانظر "منهاج السنة" (١/٣٦٠ وما بعدها) و"درء التعارض" (٨/٢٨٧- ٢٩٠) .." [2]

"الممتنعات. ودعوى أن الصفة هي الموصوف، وأن إحدى الصفتين هي الأخرى كما يقوله هؤلاء المتفلسفة: إن العقل والعاقل والمعقول شيء واحد، واللذة واللذيذ والملتذ شيء واحد، وأن العلم والقدرة

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٣٤٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٣٤٨

والإرادة شيء واحد، والقدرة هي القادر، والعلم هو العالم، ونحو ذلك من أقوالهم التي قد بسط الكلام على فسادها وتناقضها **في غير هذا الموضع**= هي دعاو باطلة.

والمقصود هنا الإشارة إلى ما قد يتوهمه بعض الناس من الإجماع لنوع من الاشتباه، فيظن أمورا داخلة في الإجماع ولا تكون كذلك، كما يظن أمورا خارجة عنه ولا تكون كذلك، كما يصيب بعض الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة وفيما يخرجونه، ولهذا يذكر هؤلاء أمورا مختلفة فيها، وإذا نظر إلى مستندهم في الخلاف وجد فيه من الخطأ أمور أخرى كذلك، إما نقل ضعيف، وإما لفظ مجمل، وإما غير ذلك مما قد يقع الغلط في صحته تارة وفي فهمه تارة، كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من الغلط، ويكون قد نشأ من الإسناد تارة ومن فهم المتن تارة. والله سبحانه أعلم.." [١]

"وينعقد النكاح لازما بدون حصول غرض المشترط. فألزموه ما لم يلتزمه ولا ألزمه به الشارع، ولهذا صحح من قال ذلك نكاح الشغار ونحوه مما شرط فيه نفي المهر، وصححوا نكاح التحليل لازما مع إبطال شرط التحليل، وأمثال ذلك.

وقد ثبت في الصحيحين (١) عن عقبة بن عامر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: "إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج". فدك النص على أن الوفاء بالشروط في النكاح أولى منه بالوفاء بالشروط في البيع، فإذا كانت الشروط الفاسدة في البيع لا يلزم العقد بدونها، بل إما أن يبطل العقد، وإما أن يثبت الخيار لمن فات غرضه بالاشتراط إذا بطل الشرط، فكيف بالشروط في النكاح؟.

وأصل عمدتهم كون النكاح يصح بدون تقدير الصداق، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع. فقاسوا النكاح الذي شرط فيه نفي المهر على النكاح الذي ترك تقدير الصداق فيه، كما فعل أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأكثر متأخري أصحاب أحمد. ثم طرد أبو حنيفة قياسه، فصحح نكاح الشغار بناء على أن لا موجب لفساده إلا إشغاره عن المهر، وهذا ليس مفسدا.

وأما الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد فتكلفوا الفرق بين الشغار وغيره، بأن فيه تشريكا في البضع أو تعليقا للعقد أو غير ذلك، مما قد بسط **في غير هذا الموضع** (٢) ، وبين فيه أن كل هذه فروق غير مؤثرة، وأن الصواب مذهب أهل المدينة مالك وغيره،

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣/٣٤٩

(١) البخاري (٢٧٢١، ٥١٥١) ومسلم (١٤١٨) .

(٢) انظر "مجموع الفتاوى" (٣٧٩/٢٠) و"نظرية العقد" (ص١٧٥ وما بعدها) .." [1]

"شاءها وقدرها، وهذه غاية يحبها ويأمر بها ويرضاها. والكلام على هذا مبسوط **في غير هذا الموضع** (١) .

والعبادة لله أن يجمع غاية الحب له بغاية الذل له، فكل خير وكل كمال ومقام وحال قرب إليه ونحو ذلك مما يحمد من العباد ويطلب منهم ويرضى لهم فهو داخل في طاعة الله ورسوله أو مستلزم لذلك. ولهذا اتفقت الأمة على أنه معصوم فيما يبلغه عن ربه تبارك وتعالى، فإن مقصود الرسالة لا يتم إلا بذلك، وكل ما دل على أنه رسول الله من معجزة وغير معجزة فهو يدل على ما قال – صلى الله عليه وسلم –:" فإني لن أكذب على الله" (٢) .

وقد اتفقوا أنه لا يقر على خطأ في ذلك، وكذلك لا يقر على الذنوب لا صغائرها ولا كبائرها، ولكن تنازعوا: هل يقع منهم بعض الصغائر مع التوبة منها أو لا يقع بحال؟

فقال كثير من المتكلمين من الشيعة والمعتزلين وبعض متكلمي أهل الحديث: لا يقع منهم الصغيرة بحال، وزادت الشيعة حتى قالوا: لا يقع منهم لا خطأ ولا غير خطأ.

وأما السلف وجمهور أهل الفقه والحديث والتفسير وجمهور متكلمي أهل الحديث من أصحاب الأشعري وغيرهم فلم يمنعوا الوقوع إذا كان مع التوبة، كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة،

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٥٩/٨–١٦١، ١٨٧–١٩٧،١٩٠–٤٤٠،٢٠٠–٤٤٢) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٦١) عن طلحة.." [2]

"يطلب من الله قد ينال بغير الطلب. ومن المعلوم أن الدعاء والطلب سبب لنيل المطلوب المسؤول، فإن جاز أن يكون للمسؤول سبب غير الدعاء **في غير هذا الموضع** فكذلك في هذا الموضع.

وأيضا فقوله "من عندك" ليس فيه ما يدل على اختصاصه بالطلب ولا بالمطلوب، وتفسير اللفظ بما لا دليل عليه هو من جنس تفسير القرامطة الذين يفسرون الألفاظ لما أرادوا، وأكثر أهل الإشارات الذين يقعون

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤١٤/٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤٠/٤

في أشياء مثل قطعة كثيرة من الحكايات المذكورة في "حقائق التفسير" لأبي عبد الرحمن السلمي، والإشارات التي يعتمدها المشايخ العارفون، هي من جنس القياس والاعتبار.

وهي كشبه غير المنطق بالمنطق لكونه في معناه أو أولى بالحكم منه، كما يفعل مثل ذلك في القياس الفقهي، كما إذا قيل في قوله: (لا يمسه إلا المطهرون (٧٩) (١) إذا كان المصحف الذي كتب فيه طاهرا لا يمسه إلا البدن الطاهر، فالمعاني التي هي باطن القرآن لا يمسها إلا الqلوب المطهرة، وأما القلوب المنجسة لا تمس حقائقه، فهذا معنى صحيح، قال تعالى: (سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق) (٢) . قال بعض السلف: أمنع قلوبهم فهم القرآن. وقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "إذا أذنب العبد نكت في قلبه نكتة سوداء، فإن تاب ونزع واستغفر صقل قلبه، فإن زاد زيد فيها حتى تعلو قلبه، فذلك الران الذي قال الله تعالى فيه: (كلا بل ران على

---

(١) سورة الواقعة: ٧٩.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٦.." [1]

"العالم. وسنتكلم على ذلك ونبين أنه لا يبطل هذه الدلالة، وبتقدير أن يبطل هذا الدليل المعين لا يبطل المدلول عليه، فنفرض أن رفع اليدين لا يدل على هذه المسألة، فأدلتها السمعية والعقلية أكثر من أن تسطر هنا، وفي القرآن نحو ثلاثمائة موضع يدل على ذلك، والأحاديث والآثار في ذلك أشهر وأظهر من أن تذكر هنا مع الأدلة العقلية، كما قد بسط **في غير هذا الموضع** (١) .

ثم يقال: هب أنه يبطل الاستدلال برفع اليدين، فأي شيء أدخل تحويل الرداء في ذلك؟ فإنا ما علمنا أحدا استدل بتحويل الرداء على أن الله فوق حتى تبطل دلالته، فعلم أن إدخال هذا في هذه المسألة جهالة واضحة، وإنما يعرف عن طائفة من المتجهمة المنتسبين إلى الحديث أنهم يذكرون رفع اليدين، وأما تحويل الرداء فما علمت لذكره وجها.

الوجه الثالث: أن يقال: ما ذكره المستدل إن كان فيه حجة

فهي عليه لا له، وذلك أن عائبنا يقول إن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل أعلى ردائه أسفله، أو أن ذلك هو المستحب، فيقال له: إن لم يكن في هذا التحويل دليل على مسألة العلو بنفي ولا إثبات فلا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤/٦٥

حجة لك فيه، وإن كانت فيه حجة فثبت بحجة على أن الله في العلو، لأنه جعل أسفله أعلاه، فيكون قد قصد توجيه ردائه إلى ما فوق كما وجه قلبه، كما سنذكره إن شاء الله، وهذا مناسب، وهو لا يمكنه

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٥/٥٤،١٥،١٢-١٦٤،٥٨-٢٢٦،١٧٨-٢٢٧) .." [1]

"مع من يحفرن؟ " قلن: لا، قال: "هل تدلين مع من يدلي؟ " قلن: لا، قال: "فارجعن مأزورات غير مأجورات، فإنكن تفتن الحي وتؤذين الميت". ومعنى قوله: "تؤذين الميت" أي بالنياحة، فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: "من نيح عليه يعذب بما نيح عليه".

وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث **في غير هذا الموضع** (١) ، وبينا أن ما يحصل للألم بنياحة الحي ليس عقوبة له على ذنب غيره، بل النائحة تعاقب على نياحتها، كما ثبت في صحيح مسلم (٢) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "إن النائحة إذا لم تتب قبل موتها فإنها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسربالا من قطران".

فالميت ما يحمل وزر النائحة، بل يحصل له بنياحتها من الألم الذي يتعذب به ما أخبر به - صلى الله عليه وسلم -، وليس كل ألم يحصل للإنسان بسبب من الأسباب يكون عقوبة عليه، وفي الصحيحين (٣) عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية".

فقد تبرأ ممن لطم الخدود وشق الجيوب، والجيب هو طوق الثوب، كما يفعله بعض المصابين حين يشق ثيابه. والدعاء بدعوى الجاهلية مثل أن يقول: يا ركناه! يا عضداه! يا ناصراه!

ونحو ذلك، وهذا هو الندب، لأنه يندب الميت، أي يدعوه، والميت لا يجيب دعاءه، ولا منفعة في هذا الندب لا للحي وللميت،

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٢٤/٣٦٩-٣٧٢) .

(٢) برقم (٩٣٤) عن أبي مالك الأشعري.

(٣) البخاري (١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٤، ٣٥١٩) ومسلم (١٠٣) عن ابن مسعود.." [2]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤/٨٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤/١٤٨

"بناء على أصلهم في أن الله لم يخلق أفعال العباد، فتناول العبد له ليس عندهم مقدورا لله، ولا هو ملكه إياه، وهو قول باطل.

فإن قيل ما ذكره المعترض عليه –من كون النبي – صلى الله عليه وسلم – له مثل أجور أمته، فلا حاجة إلى الإهداء– ضعيف من وجهين:

أحدهما: أن الابن من كسب أبيه، ودعاؤه مستثنى من عمله المنقطع، ومع هذا فالابن يتصدق عن أبيه بالسنة والإجماع، وكذلك يحج عنه، بل ويصوم عنه، بالسنة الصحيحة.

الثاني: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – إذا حصل له مثل أجر العالم من أبيه أمكن أن يحصل له مثل ذلك أيضا بطريق الإهداء إليه، فلا منافاة بين الأمرين.

قيل عن الأول من وجهين:

أحدهما: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يجعل للأب مثل عمل جميع أمته، ولا يعلم دليلا على ذلك، وإنما جعل ما يدعوه الابن له من عمله الذي لا ينقطع، بخلاف الداعي إلى هدى كان له، حصل له مثل أجر المدعو، وهذا الفرق ظاهر، وهو أن الداعي إلى هدى أراد إرادة جازمة فعل ذلك الهدى بحسب قدرته، وهو لم يقدر إلا على الأمر به والدعاء إليه، ومن أراد عملا إرادة جازمة وعمل منه ما يقدر عليه كان بمنزلة العامل له، كما قد بسطنا هذه المسألة **في غير هذا الموضع**، وبينا فصل الخطاب فيما تنازع الناس فيه من الإرادة ونحوها من أعمال القلوب إذا لم يدربه من عمل الجوارح، هل." [1]

"لقد أحصاهم وعدهم عدا (٩٤)) (١) ، والثاني كقوله: (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان) (٢) ، وقوله: (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا) (٣) ، وقوله: (عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجيرا (٦)) (٤) ، وقوله: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا) (٥) ، (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) (٦) ، (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) (٧) ، (فأوحى إلى عبده ما أوحى (١٠)) (٨) .

وقد بسطنا **في غير هذا الموضع** الكلام في الفرق بين الإرادة الكونية والدينية، كقوله (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (٩) ، وقوله: (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا) (١٠) ، وبين الأمر الكوني والديني، والإذن الكوني والديني، والبعث الكوني والديني، والإرسال الكوني والديني، وكذلك القضاء والحكم والكتاب والتحريم وغير ذلك مما يفرق به بين الحقائق

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤/٢٦٦

الدينية الإيمانية

---

(١) سورة مريم: ٩٣- ٩٤.

(٢) سورة الحجر: ٤٢، سورة الإسراء: ٦٥.

(٣) سورة الفرقان: ٦٣.

(٤) سورة الإنسان: ٦.

(٥) سورة الإسراء: ١.

(٦) سورة الجن: ١٩.

(٧) سورة البقرة: ٢٣.

(٨) سورة النجم: ١٠.

(٩) سورة البقرة: ١٨٥.

(١٠) سورة الأنعام: ١٢٥.." [١]

"والآخرة، وله الحكم وإليه يرجعون. لا رب غيره ولا إله إلا هو، كما أنه هو المنعم بالنعمة، والمنعم بالشكر عليها، والمنعم بجزاء الشاكرين. ولهذا التوحيد أسرار علوية مذكورة **في غير هذا الموضع**، تتعلق بتحقيق مسائل الصفات والشرع والقدر ليس هذا موضعها، قد نبهنا إليها **في غير هذا الموضع**.

فمن سوى بين ... (١) كان من جنس الذين قال فيهم (لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق) (٢) ، فإن هؤلاء المجادلين جعلوا اقتراضه كاقتراض المخلوق من المخلوق لحاجته، وكيف يقترض من هو خالق المقترض والمقرض وخالق أعيان ذلك وصفاته وأفعاله، فمن جهة الربوبية العامة الشاملة للبر والفاجر جمع المقرض، ولكن تصح من جهة الألوهية التي أقر بها أهل التوحيد الذين يشهدون أن لا إله إلا هو، وأنه المستحق للعبادة والطاعة دون من سواه، فيكونون عابدين له بالجهاد. ولهذا كان الكفار رحمة في حق المؤمنين الذين جاهدوهم فنالوا بجهادهم أعلى الدرجات، وكذلك وجود الفجار في حق من يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر حتى ينال أعلى الدرجات. وكذلك وجود الفقراء في حق الأغنياء الذين بهم حصل لهم ثواب الصدقات، والله قد ابتلى

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤/٢٨٠

بعضنا ببعض، فمن أعانه على أن أطاعه في الابتلاء كان الابتلاء رحمة في

---

(١) بياض في الأصل بقدر كلمة.

(٢) سورة آل عمران: ١٨١.." [1]

"وفي الصحيح (١) أنه قال - صلى الله عليه وسلم -: (لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم، فإنما أنا عبد الله، فقولوا: عبد الله ورسوله".

وفي الصحيح (٢) أيضا: أنه قال - صلى الله عليه وسلم -: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد". يحذر ما فعلوا، قالت عائشة ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدا".

وفي الصحيح (٣) أنه قال قبل أن يموت بخمس: "إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور [مساجد] ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك". وفي السنن (٤) عنه أنه قال: "لا تجعلوا بيوتكم قبورا، ولا تتخذوا قبري عيدا، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم".

وقد ثبت عنه في الصحيحين (٥) أنه قال: "لتركبن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه، قالوا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: "فمن؟ ".

وقد شرحنا هذا الحديث وتكلمنا عى جمل ما وقع في ذلك من مخالفة الصراط المستقيم **في غير هذا الموضع** (٦) . والمقصود

---

(١) البخاري (٣٤٤٥، ٦٨٣٠) عن عمر بن الخطاب.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق.

(٤) سبق.

(٥) البخاري (٣٤٥٦، ٧٣٢٠) ومسلم (٢٦٦٩) عن أبي سعيد الخدري.

(٦) يشير إلى كتابه "اقتضاء الصراط المستقيم".." [2]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤/٢٨٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤/٢٩٥

"نهاكم عنه فانتهوا) (١) ، فإن الرسول يأمر بما أمر الله به، وينهى عما نهى الله عنه، ويأذن فيما أذن الله. قال تعالى: (من يطع الرسول فقد أطاع الله) (٢) ، وقال تعالى: (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) (٣) .

وأما التوكل فعلى الله وحده، فلهذا قالوا: حسبنا الله، ولم يقولوا: حسبنا الله ورسوله، كما قالوا: سيؤتينا الله من فضله ورسوله، فإن الحسيب هو الكافي، والله وحده كافي عباده، كما قال تعالى: (أليس الله بكاف عبده) (٤) ، وقال تعالى: (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين (٦٤)) (٥) ، أي الله كافيك وكافي المؤمنين المتقين، [هذا] الذي اتفق عليه السلف. ومن ظن أنه معناه "أن الله والمؤمنين يكفونك" فقد غلط غلطا عظيما من وجوه كثيرة في اللغة والتفسير والمعنى، كما قد بسط **في غير هذا الموضع**، وهذه القواعد كلها مبسوطة **في غير هذا الموضع**، والمقصود هنا أن الإشراك أن يجعل لله ند فيما يختص به من العبادة أو التوكل، ومن البدعة أن يعبد الله بعبادة لم يدل عليها دليل شرعي. ومن الغلو أن يرفع المخلوق إلى درجة الخالق.

---

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) سورة النساء: ٨٠.

(٣) سورة النساء: ٦٤.

(٤) سورة الزمر: ٣٦.

(٥) سورة الأنفال: ٦٤.." [١]

"وقال في "شرح حديث أبي ذر" ضمن "مجموع الفتاوى" (١٤٣/١٨) : "وقد بينا **في غير هذا الموضع** نحوا من ثلاثين دليلا شرعيا يبين انتفاع الإنسان بسعي غيره".

وهذا كله يؤكد صحة نسبة الفصل المذكور إلى الشيخ.

(١٠) "رسالة في الاتباع": هي ضمن مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق [مجموع رقم ١٨ (عام ٣٧٥٥)] .

(الورقة ٦-٢٠) ، مخرومة من أولها، وقد ذهب ذلك بعنوانها.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٩٨/٤

وفيها خرم آخر بين الورقتين ١٤ و١٥، فالكلام ليس بمتصل فيهما.

والنسخة جيدة كتبت بخط نسخي واضح من خطوط القرن الثامن تقديرا. وقد عنونها مفهرس المجاميع بـ "رسالة في التوحيد" (١) ، والكلام فيها يدور حول اتباع السنة ونبذ البدع، فيحسن أن تسمى "رسالة في الاتباع".

ولشيخ الإسلام "قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة، وأن كل خير في العالم فأصله متابعة الرسل" (٢) ، و"قاعدة في أن كل عمل صالح أصله اتباع النبي - صلى الله عليه وسلم - " (٣) ، و"اتباع الرسول بصريح المعقول" (٤) .

(١١) "شرح حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن": ذكر

---

(١) انظر (فهرس مجاميع المدرسة العمرية" (ص ٨٢) .

(٢) "العقود الدرية" (ص ٤٩) . ونشرت ضمن "مجموع الفتاوى" (١٩/٩٣-١٠٥) .

(٣) "العقود الدرية" (ص ٤٧) و"أسماء مؤلفات شيخ الإسلام" (ص ٤٦) .

(٤) ضمن "مجموع الفتاوى" (١٠/٤٣٠-٤٥٣) .." [1]

"وما ذكره عن أبي محمد بن عبد السلام يوافق ذلك. وأما استثناؤه الرسول إن صح حديث الأعمى، فهو -رحمه الله- لم يستحضر الحديث بسياقه حتى يتبين له أنه لا يناقض ما أفتى به، بل ظن أنه يدل على محل السؤال، فاستثناه بتقدير صحته. والحديث صحيح، لكن لا يدل على هذه المسألة كما تقدم.

وأما ما نقله (١) السائل عن القشيري فأجنبي عن هذه المسألة، لا يدل عليها بنفي ولا إثبات.

وقد ذكر المروذي في منسكه عن الإمام أحمد بن حنبل أن الداعي المسلم على النبي - صلى الله عليه وسلم - يتوسل به في دعائه. فهذا النقل يجعل معارضا لما نقل عن أبي حنيفة وغيره.

ونقل أيضا عن عثمان بن حنيف أنه أمر رجلا بعد موت النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يدعو بهذا الدعاء، لكن لم يقل فيه: "اللهم فشفعه في".

وقد تكلمت على إسناد ذلك، وهل هو ثابت أم لا؟ وبسطت الكلام على ذلك **في غير هذا الموضع** (٢) ، وبينت أنه [على] تقدير ثبوته يكون معارضا لما فعله عمر بمحضر من المهاجرين والأنصار، وإذا كانت

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٢/٥

مسألة نزاع ردت إلى الله والرسول.

وما نقل عن أحمد رضي الله عنه فإنه يشبه ما نقل عنه من جواز الإقسام برسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وأنه يجب بذلك الكفارة، فإن الإقسام به

---

(١) في الأصل: "فعله".

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١/٢٦٨-٢٧٦) .." [١]

"من حجة الوداع. فقال: "يا أيها الناس! إني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله". فذكر كتاب الله وحض عليه، ثم قال: "وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي". قيل لزيد بن أرقم: من أهل بيته؟ قال: الذين حرموا الصدقة: آل علي، وآل العباس، وآل جعفر، وآل عقيل. قيل له: كل هؤلاء من أهل بيته؟ قال: نعم.

وهذه أمور مبسوطة **في غير هذا الموضع**.

والمقصود هنا أن يزيد بن معاوية الذي تولى على المسلمين بعد أبيه لم يكن من الصحابة، بل ولد في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

ولكن عمه يزيد بن أبي سفيان من الصحابة، وهو من خيار طبقته من الصحابة، لا يعرف له في الإسلام ما يذم عليه، بل هو عند المسلمين خير من أبيه أبي سفيان، ومن أخيه معاوية. ولما مات يزيد بن أبي سفيان ولى عمر أخاه معاوية مكانه، ثم بقي متوليا خلافة عمر وعثمان، ثم لما قتل عثمان وقعت الفتنة المشهورة.

وكان علي ومن معه أولى بالحق من معاوية ومن معه. كما ثبت في الصحيح (١) عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: "تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين". فمرقت الخوارج لما حصلت الفرقة، فقتلهم علي وأصحابه. فدل على أنهم كانوا أولى بالحق

---

(١) مسلم (١٠٦٥) عن أبي سعيد.." [٢]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١١٥/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٥٣/٥

"قال تعالى: (أفرأيتم ما تمنون (٥٨) أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون (٥٩) نحن قدرنا بينكم الموت وما نحن بمسبوقين (٦٠) على أن نبدل أمثالكم وننشئكم في ما لا تعلمون (٦١) ولقد علمتم النشأة الأولى فلولا تذكرون (٦٢)) (١) . فهؤلاء غلطوا في معرفة النشأة الأولى، فكانوا في معرفة النشأة الثانية أغلط، كما قد ذكر هذا **في غير هذا الموضع**.

وكان غلطهم لأنهم ظنوا أن الله يفني العالم كله ولا يبقى موجود إلا الله، كما قالوا: إنه لم يكن موجود إلا هو، فقطعوا بعدم كل ما سوى الله. ثم اختلفوا، فقال الجهم: إنه يفني العالم كله، وإنه وإن أعاده فإنه يفني الجنة والنار، فلا يبقى جنة ولا نار، لأن ذلك يستلزم دوام الحوادث، وذلك عند الجهم ممتنع بنهاية وبداية في الماضي والمستقبل. وقال الأكثرون منهم: بل هو إذا أعدم العالم بالكلية فإنه يعيده ولا يفنيه ثانيا، بل الجنة باقية أبدا، وفي النار قولان (٢) .

وهؤلاء قطعوا بإفناء العالم، وللنظار فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: القطع بإفنائه.

والثاني: التوقف في ذلك، وأنه جائز، لكن لا يقطع بوجوده ولا عدمه.

والثالث: القطع بأنه لا يفنيه. وهذا هو الصحيح، والقرآن يدل على أن العالم يستحيل من حال إلى حال، فتنشق السماء فتصير

---

(١) سورة الواقعة: ٥٨-٦٢.

(٢) انظر "قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار".." [1]

"إلا ثلثها، إلا ربعها، إلا خمسها، إلا سدسها، إلا سبعها، إلا ثمنها، إلا تسعها، إلا عشرها (١) .

ورب صائم حظه من صيامه الجوع والعطش (٢) ؛ وليس بمنزلة المفطر، بل وإن لم يحصل له ثواب فهل يرفع عنه عقاب الترك؟ وهذه الأمور مبسوطة **في غير هذا الموضع**.

والمقصود هنا بيان كيف ينفى الإيمان بفعل الكبائر. وذلك أن الإيمان الواجب لابد أن يكون الله ورسوله أحب إلى صاحبه مما سواهما، ولابد أن يخشى الله ويخافه، فمن لا يحب الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - ولا يخشى الله تعالى فهذا ليس بمؤمن، بل قال تعالى: (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٧٤/٥

يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) (٣) . وقال تعالى: (ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون (٨١)) (٤) .

فبين سبحانه أنه لا يوجد مؤمن يواد المحاد لله ورسوله – صلى الله عليه وسلم –، وأن المؤمن لا يمكن أن يتولى الكافر، والمودة والموالاة تتضمن المحبة، فدل ذلك على أنه لابد في الإيمان من محبة الله ورسوله – صلى الله عليه وسلم – مما ينافي

---

(١) كما في حديث عمار بن ياسر الذي أخرجه أحمد (٣٢١/٤) وأبو داود (٧٩٦) والنسائي في الكبرى (٥٢٥) . وهو حديث حسن.

(٢) كما في حديث أبي هريرة الذي أخرجه أحمد (٣٧٣/٢) وابن خزيمة (١٩٩٧) .

(٣) سورة المجادلة: ٢٢.

(٤) سورة المائدة: ٨١.." [1]

"وصوارف السوء كانت منتفية، وإنما صرف عنه السوء والفحشاء بإخلاصه، وترك ما هم به لما رأى برهان ربه. وهمه الذي تركه كتب له به حسنات كاملة، ولو تساوت القضيتان لكان هو أفضل، فكيف وبينهما من الفرقان ما لا يخفى إلا على العميان؟

وكثير من المؤمنين يطلب منه الفاحشة، ويراوده من يراوده ويمتنع، لكن لا تجتمع معه هذه الأمور ولا يكون معهودا هذا الضمير (١) ، ولا يصبر على حبس بضع سنين= يختار ذلك على فعل ما طلب منه في خلوة عن الوطء لم يمتنع عن مقدماته، ويوسف صرف الله عنه السوء والفحشاء فلم يفعل كبيرة ولا صغيرة، ولا أمرته نفسه بسوء، بل كان ممن رحم الله، فلم تكن نفسه أمارة بسوء، بل امرأة العزيز هي التي كانت نفسها أمارة بالسوء؛ فإنها راودته، وقدت القميص، وكذبت عليه، واستعانت بالنساء ثم حبسته، ولهذا قالت: (أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين (٥١) ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب) (٢ (أي: في مغيبته عني.

وقد بسط الكلام على هذا **في غير هذا الموضع** وبين أن قوله: (وما أبرئ نفسي) هو من تمام كلام امرأة العزيز، وكما دل على ذلك القرآن في غير موضع (٣) .

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢٤٤/٥

(١) كذا في الأصل.

(٢) سورة يوسف: ٥١-٥٢.

(٣) انظر "مجموع الفتاوى" (١٥/١٣٨-١٥٦) ، ففيه رسالة للمؤلف في هذا الموضوع، ولكنها ناقصة الأول.." [1]

"كذبت، بل أردت أن يقال فلان عالم، وقد قيل، ثم يؤمر به فيسحب إلى النار. ومعاوية لما سمع هذا الحديث بكى وقال: صدق الله وبلغ رسوله، ثم قرأ قوله: (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون (١٥) أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون (١٦)) (١) .

وكذلك في الحديث في السنن (٢) : "من طلب علما مما يبتغى به وجه الله، لا يطلبه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا، لم يرح رائحة الجنة". وفي الحديث الآخر (٣) : "من طلب علما -أو قال: من تعلم علما- ليجاري به العلماء ويماري به السفهاء، ويتأكل به الدنيا، ويصرف به وجوه الناس إليه، لقي الله وهو عليه غضبان".

وفي رواية: "لم يجد عرف الجنة".

وهذا باب واسع قد بسط **في غير هذا الموضع**، وتكلمنا فيه على آية هود وآية سبحان وآية الشورى وغير ذلك من الآيات والأحاديث والآثار في ذم العالم وغيره المريد للدنيا والقالة، وبينا فيه أمارات ذلك، وبينا أن الدين كله لله، وأن الله أغنى الشركاء عن الشرك، وأن الصحابة والسلف كانوا أخوف الخلق في هذا المقام الخطر.

والمقصود أن هذا العالم لما لم يكن مقصوده إلا الدنيا بما علمه

(١) سورة هود: ١٥-١٦.

(٢) أخرجه أحمد (٢/٣٣٨) وأبو داود (٣٦٦٤) وابن ماجه (٢٥٢) عن أبي هريرة.

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥/٢٥٨

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٥٤) عن كعب بن مالك، وابن ماجه (٢٥٣) عن ابن عمر، وابن ماجه (٢٦٠) أيضا عن أبي هريرة. وفي أسانيدها ضعف.." [١]

"وأما عمرة الحديبية فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – أهل هو وأصحابه من ذي الحليفة، ثم حلوا بالحديبية لما صدهم المشركون عن البيت، فكانت الحديبية حلهم لا ميقات إحرامهم. وهذا متواتر يعلمه عامة العلماء وخاصتهم، وفي ذلك أنزل الله: (وأتموا الحج والعمرة) (١) الآيات باتفاق العلماء.

وأما عمرة الجعرانة فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – لما قاتل هوازن بوادي حنين الذي قال الله فيها: (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين (٢٥) ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودا لم تروها وعذب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين (٢٦) ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم (٢٧)) (٢) . وحاصر الطائف ونصب عليها بمنجنيق، ولم يفتحها، وقسم غنائم حنين بالجعرانة، فلما قسمها دخل إلى مكة معتمرا ثم خرج منها؛ لم يكن بمكة فخرج منها إلى الحل ليعتمر كما يفعل ذلك من يفعله من أهل مكة.

بل الصحابة رضي الله عنهم وأئمة التابعين لم يستحبوا لمن كان بمكة ذلك، بل رأوا أن طوافه بالبيت أفضل من خروجه لأجل العمرة، بل كرهوا له ذلك، كما قد بسطنا هذه المسألة **في غير هذا الموضع** (٣) .

---

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) سورة التوبة: ٢٥-٢٧.

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٢٦/٢٤٨-٣٠١) .." [٢]

"وتارة نؤمر بالصبر عليها، وهو ما قضي من المصائب ولا فائدة في الجزع عليه، كالمصائب في الأنفس والأموال والأعراض، والرضى بهذه أعظم من الصبر. وهل هو واجب أو مستحب، على قولين أصحهما أنه مستحب.

وتارة نخير بين الأمرين بين دفعها وقبولها، وإن كان قد يترجح أحدهما، كدفع الصائل عن المال، وكالتداوي أحيانا ونحو ذلك، وقد فصلنا مسائل هذا الباب **في غير هذا الموضع**.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥/٢٦٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥/٣٤٢

وكذلك الأمور التي ليست حاصلة عندنا، منها ما نؤمر بطلبه واستعانة الله عليه، كأداء الواجبات، ومنها ما ننهى عن طلبه كالظلم، ومنها ما نخير بين الأمرين، فكيف يقال مع هذا: إن العبد ينبغي له أن يكون كالميت بين يدي الغاسل؟ هذا مع الله.

وأما كونه كذلك مع الشيخ ففيه تنزيل الشيخ منزلة الرسول، وهذا على إطلاقه باطل، لكن فيه تفصيل ليس هذا موضعه.

ومما يغلط فيه ما يذكر عن الشيخ أبي يزيد رضي الله عنه أنه قال في بعض مناجاته لما قيل له: ماذا تريد؟ فقال: أريد ألا أريد، لأني أنا المراد وأنت المريد. ويتحذلق بعضهم على أبي يزيد (١) ، فيقول: فقد أراد بقوله "أريد". وهذا الاعترض خطأ لوجهين:

أحدهما: أنه من قيل له: ماذا تريد لم يطلب منه عدم الإرادة، وإنما

---

(١) في الأصل: "أبو يزيد".." (١)

"حق عند أهل السنة والجماعة، وفيهم أهل العلم والمعرفة واليقين، فإنهم متفقون على محبته لذاته، وقد قررت هذه المسألة في غير هذا الموضع.

الوجه الثاني: أن تريد بالحب الأول: الحب الذوقي الذي لا يتقيد بالأمر المحض، فإن من عرف الله ولو بعقله ونظره أحبه وعظمه، حتى المشركون فيهم محبة الله، كما قال تعالى: (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله) (١) أي كحبهم الله، لا كحب المؤمنين لله، فإن الذين آمنوا أشد حبا لله، ثم إن المحبين (٢) من الأنبياء عليهم السلام، وأهل العلم والايمان كثيرا ما يستعملهم الحب في أشياء ويدعوهم إلى أشياء من طلب، وسؤال عبادة، واجلال، ونعوت، لابتغاء الوسيلة، وطلب نيل الفضيلة، وإن لم تكن تلك الأشياء قد أمروا بها، لكن إذا لم يكونوا نهوا عنها، بل وغير الحب من الأحوال المحمودة قد يفعل مثل ذلك، من الرحمة للخلق، والرجاء لرحمة الله، والخوف من عذابه، فإن الأفعال ثلاثة: مأمور به، ومنهي عنه، وما ليس مأمورا به ولا منهيا عنه.

فكثير من المحبين يفعل ما يراه محصلا لمقصوده من محبوبه إذا لم يكن منهيا عنه، حتى إن منهم من ينهى أويمنع كما منع موسى عليه السلام عن النظر لما ساله، وانما دعاه إليه قلق الشوق والمحبة، كما أن

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١١/٦

نوحا لما سال في ابنه قيل له: (فلا تسألن ما ليس لك به علم) (٣) ،

---

(١) سورة البقرة: ١٦٥.

(٢) في الأصل: "المحبون".

(٣) سورة هود: ٤٦.." [1]

"مقصود هو المعبود، ووسيلة هي الحركة، فأي معبود يسامي الله؟ وأي قصد للمعبود خير من أن يكون القاصد ذليلا له مخلصا له، لا متكبرا ولا مشركا به؟ وأي حركة خير من فعل الحسنات؟ فبهذا تبين أن من أسلم وجهه لله وهو محسن، فإنه مستحق للثواب، كما تبين أنه لا أحسن منه.

وبيان ذلك أن الوجه إما أن يكون هو القصد والنية كما قال:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل (١)

والوجه مثل الجهة، مثل الوعد والعدة، والوزن والزنة، والوصل والصلة، وقد قررت هذا **في غير هذا الموضع**، وهذا مقتضى كلام أئمة التفسير، وهو مقتضى ظاهر الخطاب لمن كان يفقه بالعربية المحضة من غير حاجة إلى إضمار ولا تكلف، ومثل هذه الاية قوله تعالى: (ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءا يجز به ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا (١٢٣) ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا (١٢٤) ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفا واتخذ الله إبراهيم خليلا (١٢٥)) (٢) .

روى الإمام أحمد في مسنده (٣) عن أبي أمامة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال:

---

(١) البيت بلا نسبة في كتاب سيبويه (١/١٧) ومعاني القرآن للفراء (٢/٣١٤) والمقتضب للمبرد (٢/٣٢١) ومصادر أخرى.

(٢) سورة النساء: ١٢٣- ١٢٥.

(٣) ٥/٢٦٦. وفي إسناده علي بن زيد الألهاني، وهو ضعيف. وأخرجه أحمد=." [2]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/١٨

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/٢٧

"فالعدل واجب في جميع الأمور، والإحسان قد يكون واجبا، وقد يكون مستحبا، ففي الحكم بين الناس والقسم بينهم ما ثم إلا العدل، والعدل بينهم إحسان إليهم، وفيما بين الناس وبينهم مستحب له الإحسان إليهم، بفعل المستحبات من الابتداء بالإحسان الذي ليس بواجب، والعفو عن حقوقه عليهم، ويدخل في قوله تعالى: (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين (١٩٩)) (١) .

ونكتة هذا الكلام أن يفرق الإنسان بين العدل الذي هو الغاية، وليس بعده إحسان، وهو العدل بين الناس، وبين العدل الذي فوقه الإحسان، وهو العدل مع الناس. الأول: حق الخلق عليه، والثاني: حق له عليهم. فلكل منهما على صاحبه العدل، فعليه أن يوفيهم العدل الذي عليه، وليس عليه أن يستوفي العدل (٢) منهم، بل قد يستحب له الإحسان بتركه.

ومن العدل الواجب- كما قررته **في غير هذا الموضع-** أن الظالم لا يجوز أن يظلم، بل لا يعتدى عليه إلا بقدر ظلمه، كما قال تعالى: (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين (١٩٣) (٣) ، وقال: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) (٤) ، وقال تعالى: (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا

---

(١) سورة الأعراف: ١٩٩.

(٢) في الأصل: "عدل".

(٣) سورة البقرة: ١٩٣.

(٤) سورة البقرة: ١٩٤.." [١]

"يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون (٢٥٤)) (١) ، فجعل الظلم في حق الله تعالى قسما خارجا عن ظلم العبد نفسه، وعن ظلم العباد، وهذا يقتضي أن لله فيه حقا قد ضيعه العبد، لا أنه مجرد ظلم العبد نفسه كالمعاصي، وإن كانت المعاصي مخالفة لأمر الله وتركا لما أوجبه، وجناية على دين الله.

وأيضا فإن الله قد أخبر أنه يحب الحسنات المأمور بها، من الإيمان والعمل الصالح، وأنه يرضاها، ويحب أهلها، ويرضى عنهم، والحب مستلزم للإرادة، وهو مع ذلك فقد شاء جميع الكائنات، وما شاء كان، وما

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٩/٦

لم يشأ لم يكن، وقد قررت هذه القاعدة **في غير هذا الموضع**، وبينت الفرق بين كلماته الكونيات، وما يتصل بها من أمر وإرادة وإذن وحكم وبعث وإرسال وغير ذلك، وبين كلماته الدينيات، وما يتصل بها من أمر وإرادة وحكم وبعث وإرسال، قررت هذا الأصل الفارق في غير موضع، وأن منه تزول الشبهات الحاصلة في مسائل الدين والقدر وتعارضهما.

وحقيقة ذلك تعود إلى أن الدين الذي أمر الله به شرعا من بين سائر الكائنات، له من الله مزية واختصاص بذلك صار محبوبا مأمورا به، وذلك من وجهين:

أحدهما: من جهة عوده إلى الخلق، لما في الدين من مصلحتهم ومنفعتهم في الدنيا والآخرة بالثواب والنعيم المقيم المتعلق بالمخلوق، والمتعلق بالخالق، كالنظر إلى وجهه الكريم.

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٤.." [١]

"أن الإرادة عامة التعلق بجميع الكائنات- دليل على أن باب أحدهما ليس هو باب الآخر.

وهذا بين معقول ببرهان لمن تأمله، وهو دليل عقلي على ثبوت هذه الصفات، كما كان أصل التخصيص دليلا على ثبوت الإرادة.

ويقال لمثبتي التعليل من القدرية: عندكم أن جميع هذه الصفات تعود إلى معنى النفع والإضرار، فإن مصلحة العباد والإحسان إليهم وغير ذلك هو عندكم نفعهم، وضد ذلك إضرارهم، فعطلتم صفات الله من هذا الوجه، ولكم في الإرادة من الاضطراب ما هو مذكور **في غير هذا الموضع**.

ثم تزعمون أنه إنما خلق وأمر لنفع الخلق، فيقال لكم: وأي فرق بالنسبة إليه، نفعهم أو لم ينفعهم؟ فإن جعلتم ذلك قياسا على الخلق، فالخلق إنما يحسن منهم نفع بعضهم لبعض، لأن النافع يعود إليه من نفعه مصلحة له، وإلا فحيث لا مصلحة له في ذلك، لا يكون نفعه حسنا.

ويقال لكم أيضا: النافع من الخلق يختلف حاله، بين ما قبل أن ينفع وبعد ما ينفع، فيكسب نفسه بذلك صفة كمال له، يدرك ذلك من نفسه، ويدرك ذلك الخلق منه، فنفس السخي الجواد أكمل وأشرف وأعظم من نفس البخيل الجبان، كما قال الله تعالى: (قد أفلح من زكاها (٩) وقد خاب من دساها (١٠)) (١) ، وقال: (فأما من أعطى واتقى (٥) وصدق

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/٤٩

(١) سورة الشمس: ٩، ١٠.." [1]

"ومنهم من اختار أنه لا يقدر على أن يفعل بهم غير ما فعل من الإعانة، وهؤلاء أكثر القدرية.

ولا بد من بيان الكلام في ذلك على أصول العربية التي نزل بها القرآن، فإن هذه اللام التي ينصب بها الفعل تسميها النحاة لام [كي] ، وهي في الحقيقة لام الجر، أضمر بعدها "أن" فانتصب الفعل، ولهذا تليها الأسماء المجردة، كما في قوله: (لجهنم) .

والمجرور بها تارة يكون سببا فاعليا، كما تقول: فعلت هذا لأني اشتهيته وأحببته. وقد يكون سببا غاليا، كما تقول: فعلت هذا ليرضي زيدا وليحسن إلي.

وأما المنصوب على المفعول له فلا يكون إلا لسبب الفاعل، كقوله: (ابتغاء مرضات الله) (١) ونحو ذلك، والفرق بينهما مذكور **في غير هذا الموضع**.

وأما الذين أجروا الآية على مقتضاها مع الإيمان بالسنة، وقالوا: المراد أن يعبد ويحمد ويشكر، فمنهم من يقول: قد وجد ذلك من بعضهم. ومنهم من يقول: مقصوده أمرهم بذلك، لا نفس وجود المأمور به.

والتحقيق أن اللام هنا لام إرادة المحبة والرضا والأمر، لا لام الإرادة العامة الشاملة للكائنات. واللام في قوله: (ولذلك خلقهم) (٢) (ولقد ذرأنا لجهنم) (٣) لام الإرادة العامة الشاملة، فتلك الإرادة

---

(١) سورة البقرة: ٢٠٧.

(٢) سورة هود: ١١٩.

(٣) سورة الأعراف: ١٧٩.." [2]

"نفاس، ولا عدة، ولا استبراء، ولا استيلاد، ولا غير ذلك، بخلاف العلقة، والعلقة تنازعوا فيها، لأنه يجوز أن تكون مبدأ آدمي، ويجوز أن لا تكون، ولهذا قال من قال منهم: يرجع في ذلك إلى شهادة القوابل وغيرهن.

وأيضا فالعلق دم، والدم فيه الحرارة والرطوبة، وهما سبب الحياة، ولهذا كان الدم مادة حياة الإنسان، وفيه

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥٣/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦٠/٦

الأرواح البدنية التي تكون فيها القوى. وقد دل هذا الكلام على أن الإنسان الذي هو جوهر جسم قائم بنفسه وأنه صورة- مصورة، مخلوق من هذه المادة التي هي جسم أيضا، وهي العلق. فبان بهذا أن الحادث بعد أن لم يكن جوهر قائم بنفسه، ليس كما يطلقه بعض المتكلمين والمتفلسفة أن الحادث إنما هو صفات في الجواهر، فإن الفرق بين الصور والأجسام، وبين الصفات والأعراض، فرق ظاهر كما قد بيناه **في غير هذا الموضع**.

والفلاسفة يفرقون أيضا بين الأمرين، ويقولون: الحال في المحل إن كان المحل مستغنيا عنه فهو الموضوع، وهو الجوهر، والحال فيه هو العرض، وإن كان المحل محتاجا إليه، فهو الهيولى، والحال فيه هو الصورة، ومجموعهما هو الجسم، ويقولون: إن الهيولى جوهر، والصورة جوهر، والجسم جوهر، والموضوع جوهر، بخلاف الحال في الموضوع فإنه عرض.

والجواهر عندهم خمسة (١) : المادة، والصورة، والجسم،

---

(١) في الأصل: "أربعة".." (١)

"وقد ذكرنا **في غير هذا الموضع** أن ما يستدل به على أن الله خالق غير العبد، يستدل به على ذلك في العبد، وإن أشبهه ذلك، حتى إن مناظري القدرية لم يتفطن جمهور متكلميهم على ذلك. وذكرنا أن الخوض في القدر أصل كل شبهة في العالم، فبين سبحانه أنه خلق وعلم، وخلق فسوى، وقدر فهدى، فإنه إذا كان هو المعلم الهادي إلى خلقه، فمعلوم أن مبدأ الحركات الإرادية هو جنس العلم، والتعليم ينطبق على تعليم الناطق والبهيم، كما قال تعالى: (وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله) (١) ، وذكر الكلب المعلم، والفرق بينه وبين غير المعلم ثابت بالسنة الثابتة واتفاق العلماء.

ولهذا قال سبحانه: (قدر فهدى (٣)) (٢) فجعل التقدير قبل الهداية، كما جعل الخلق قبل التسوية، والتقدير يتضمن علمه بما قدره، وقد يتضمن تكلمه به وكتابته له، فدل ذلك على ثبوت القدر، وعلى أن أصل القدر هو علمه أيضا، فدل ذلك علی أنه بكل شيء عليم، ولهذا قال في السورة الأخرى: (الذي علم بالقلم (٤) علم الإنسان ما لم يعلم (٥)) (٣) ، والكتابة بالقلم تتضمن القول، والقول يتضمن العلم، وهذه الثلاثة هي مراتب التقدير العلمي، وذلك مذكور بعد خلق العين، فذكر إحداثه لذاته وصفاته وأفعاله، فانظر

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٧٨/٦

كيف كانت الرسالة تتضمن الدلالة بهذين الأصلين: الخلق المستلزم للحياة، والهدى

---

(١) سورة المائدة: ٤.

(٢) سورة الأعلى: ٣.

(٣) سورة العلق: ٤، ٥.." [١]

"والشوق والمحبة، والنور والهدى مع ذلك، فتبين أن العلم لا يحصل إلا بعمل، والعمل مقارن للعلم، كما قد بينا ذلك **في غير هذا الموضع**، وبينا تلازم العلم والعمل، وذلك أنها مثل الحياة.

وأيضا ففي النار إنارة وحرارة وأشواق، ففي التمثيل بذلك إشارة إلى أن النور والهدى في القلب، لا يحصل إلا بنوع من الحرارة التي تكون عن الحركة والشوق والمحبة، فإن الحب والشوق والطلب يوجب للقلب أعظم من حرارة النار البسيطة، هكذا يقوله الطبيعيون، وكذلك يجربه العاشقون، كما قال بعضهم: إن لم تكن نار المحبين أعظم من نار جهنم، وإلا كان كذا وكذا.

فإذا كان النور مع الحرارة المقارنة للحركة والمحبة والإرادة، دل ذلك على أن الهدى ينال بذلك، كما قال تعالى: (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) (١) ، قال معاذ بن جبل: والبحث في العلم جهاد.

وقال تعالى: (الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب) (٢) فعلق الهداية بالإنابة، وقال: (يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام) (٣) ، وقال تعالى: (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا (٦٦) وإذا لآتيناهم من لدنا أجرا عظيما (٦٧) ولهديناهم صراطا مستقيما (٦٨)) (٤) .

---

(١) سورة العنكبوت: ٦٩.

(٢) سورة الشورى: ١٣.

(٣) سورة المائدة: ١٦.

(٤) سورة النساء: ٦٦- ٦٨. في الأصل بياض بعد "لاتيناهم".." [٢]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٨٠/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٨٢/٦

"يحب ويرضى شيئا دون شيء، وذلك في مفعولاته وأفعال عباده، فهو فعل لوجود ما يحبه ويرضاه، ومراده وجود المحبوب المرضي، وهو ألوهيته وكونه هو المقصود المراد، وإن كان في ضمن ذلك قد فعل ما أراده، وهو لا يحبه ويرضاه، لأن فعله له وسيلة إلى ما يحبه ويرضاه، فهو مراد بالقصد الثاني. وقد بسطنا **في غير هذا الموضع** من كلامنا في القدر، وتكلمنا على أنواع تتعلق بذلك.

ومن هنا يعرف قوله عليه الصلاة والسلام: "والشر ليس إليك" (١) ، فإن الله إليه المنتهى من جهة إلهيته، والشر لا ينتهي إليه، ولا يصعد إليه، ولا يصل إليه، ولا يحبه، ولا يرضاه، فهو قطع له من جهة الألوهية، وهذا نحو قول من قال: لا يتقرب به إليك، ألا ترى كيف قال في الأضحية: "اللهم منك ولك" (٢) .

لكن قد يقال: المعروف إن قال: هذا العمل لله، فكان مناسبه أن يقال: والشر ليس إليك. وأما "إلى" فيعدى بها الفعل، كما قال الخليل عليه السلام: (إني ذاهب إلى ربي سيهدين (٩٩)) (٣) ، وقال: (إنك كادح إلى ربك كدحا) (٤) .

فيقال: وقد قال (٥) :

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٩٥) وابن ماجه (٣١٢١) من حديث جابر.

(٣) سورة الصافات: ٩٩.

(٤) سورة الانشقاق: ٦.

(٥) شطر بيت سبق ذكره وتخريجه.." [1]

"رب العباد إليك الوجه والعمل

وأما من جهة الربوبية فهي مخلوقة، لكن بالقصد الثاني لأجل غيره، وليس هو أيضا مرادا بالإرادة الأولى، ولا مخلوقا بالقصد الأول، فليس هو مضافا إليه من جهة كونه شرا، إذ لم يقصده ويرده من هذه الجهة، ولكن من جهة ما هو وسيلة إلى الخير الذي هو يبدئه، كما قال تعالى: (أحسن كل شيء خلقه) (١) ، وقال: (صنع الله الذي أتقن كل شيء) (٢) ، وهو لم يقل: الشر ليس بك ولا منك ولا من عندك، بل قد يقال: كل من عند الله في الحسنات والسيئات، التي هي المسار والمصائب، كما قد بينته **في غير هذا**

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٠١/٦

الموضع.

وقد يعترض على هذا فيقال: قد فرق بينهما في قوله: (فمن الله) و (فمن نفسك) (٣) في هذه الاية، وفي قوله: (فإن أصابتكم مصيبة قال قد أنعم الله علي إذ لم أكن معهم) (٤) الاية، و (ولئن أصابكم فضل من الله) (٥) ، وقد قال تعالى: (وما بكم من نعمة فمن الله) (٦) ، وقال: (ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة) (٧) ولم يقل في الشر مثل ذلك.

---

(١) سورة السجدة: ٧.

(٢) سورة النمل: ٨٨.

(٣) سورة النساء: ٧٩.

(٤) سورة النساء: ٧٢.

(٥) سورة النساء: ٧٣.

(٦) سورة النحل: ٥٣.

(٧) سورة هود: ٩.." [١]

"والقصد، ولكونها مرادة ابتداء صار الفعل المؤدي إليها مرادا، وإن قدر أنه تعالى يحب شيئا لذات ذلك الشيء، فمن المعلوم أنه هو الذي خلق تلك الذات، وجعلها على الوجه الذي يحبه هو، فإذا كان محب المحبوب محبوب (١) ، فكيف بفاعل المحبوب ومبدعه وخالقه؟ فقد وجب أن تكون محبته لنفسه هي الأصل في القسمين، في الأول من جهة الغاية، وفي الثاني من جهة السبب، من جهة الألوهية، ومن جهة الربوبية.

الوجه الثاني: أنه يحب من يحبه، ومن يتقرب إليه بما يحبه، كما ثبت ذلك بنصوص الكتاب والسنة، ومحبة محب الشيء ومحبة المتقرب إلى الشيء والساير في مراضي الشيء، تبع وفرع على محبة ذلك الشيء محبوبا، امتنع أن يحب محبه (٢) ، ويحب من يتقرب إليه بمحابه، ويسعى في مراضيه، وإذا كان الله يحب من يحبه، ومن يتقرب إليه بمحابه ويسعى في مراضيه، كان هو أحق بأن يكون هو المحبوب لنفسه المرضي، إذ هو المحبوب المقصود بالقصد الأول.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٠٢/٦

الوجه الثالث: أنه يبغض ويمقت أعيانا وأفعالا، والموجود لا يبغض إلا لكونه مانعا من المحبوب. وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع** في "قاعدة المحبة" (٣) ، وبينا أن البغض تبع للحب، وأن الحب هو الأصل، فإذا كان بغضه لأمور مستلزما محبته لأضدادها، فمحبة تلك الأمور مستلزمة محبته لنفسه، كما تقدم.

---

(١) كذا في الأصل مرفوعا.

(٢) كذا في الأصل، ولعل هنا سقطا.

(٣) في "جامع الرسائل" (١٩٣/٢ وما بعدها) .." [1]

"الوجه الرابع: أنه يحب من يبغض تلك الأمور، ويجاهد أهلها، قال الله تعالى: (إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص (٤)) (١) ، وإنما أحبهم لإعانتهم على حصول محبوبه، فتكون محبته لنفسه التي أحب من أعان على محبوبها أولى وأحرى.

فإن قيل: فتلك الأمور التي يبغضها هو خلقها بإرادته، فكيف يريد مايبغضه؟

فيقال: الشيء الواحد [قد] يكون (٢) مرادا من وجه، مكروها من وجه، كما يوجد في حقنا شرب الأدوية الكريهة، فإنها مكروهة من جهة إيلامها لنا، مرادة من جهة تحصيلها للدنيا في المستقبل، وهو سبحانه إنما خلق الحوادث وأرادها لحكمة فيها، فتلك الغاية التي هي الحكمة هي محبوبة له مرضية، وإن كان بعض ما هو وسيلة إليها قد يكون مكروها مبغضا مع كونه مرادا، وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع**.

وأما المأمورات فهي كلها محبوبة بتقدير وجودها، إذ هي الغايات، لكن قد يريد أن تكون إذا كانت الغاية المترتبة عليها مما يحبه ويرضاه، وقد لا يريد أن تكون في بعض الصور، وإن كانت لو وقعت لأحبها، لأن وجودها قد يكون مستلزما لوقوع ما يبغضه ويكرهه، فكما أن المكروه قد يراد وقوعه لأنه وسيلة إلى المحبوب، فالمحبوب

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٠٦/٦

(١) سورة الصف: ٤.

(٢) في الأصل: "لا يكون".." (١)

"لا يراد وقوعه [لأنه] وسيلة إلى مكروه، وإن كان لو تجرد عن تلك السيئة كان محبوبا، كما قد يقال في قوله: (ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم) (١) ، وإن كان ذلك الانبعاث هو المأمور به، وإلا فيكون مكروها لنفسه إذا لم يكن على الوجه المأمور به.

لكن قوله: (فثبطهم) هو دليل على أنه كره وقوعه كونا، لما فيه من الشر بالمؤمنين، وذلك يقتضي أنه لو تجرد عن هذه العاقبة لم يكن وقوعه مكروها له كونا، ولم يكن يثبط عنه، بل غايته أن يكون بمنزلة ما يقع من المعاصي المكروهة، فإنه قد لا يثبط عنها إذا كانت مفضية إلى ما يحبه. وأما هذا فثبط عنه لإفضائه إلى ما يكرهه بالمؤمنين.

وهذا باب فيه بسط وتفصيل مذكور **في غير هذا الموضع**، وهو من المقامات الشريفة الهائلة، التي اضطرب فيها الأولون والاخرون، مسألة اجتماع الشرع والقدر، وإنما المقصود هنا بيان أنه سبحانه هو المقصود المراد المحبوب لنفسه مما فعله خلقا وأمرا، وبهذا يتبين أن حقه على العباد أن يعبدوه لا يشركوا به شيئا، ويظهر الفرق بين ما أمر به لأنه حق له، وبين ما أمر به لينتفع به العامل، وإن كانا متلازمين، كما بيناه **في غير هذا الموضع**. ولكن يظهر الفرق بحسب القصد الأول، فإذا كان حقه على عباده أن يعبدوه، وهو يستحق ذلك عليهم، علم أنه يحب ذلك ويطلبه ويريده منهم إرادة دينية. ومن أحب حقه على غيره، وأنه يعطيه حقه، فمن المعلوم أنه لولا أنه يحب نفسه التي

---

(١) سورة التوبة: ٤٦.." (٢)

"الممكن المستوي الطرفين مفتقرا إلى المرجح، وهذا مبسوط **في غير هذا الموضع**.

وإنما المقصود هنا أن كل ما دل في بعض الموجودات أنه مخلوق لله، فهو يدل على ذلك في أفعال العباد، فيعلم بذلك كثرة الأدلة وقوتها على هذا المطلوب. ولهذا قال من قال من أئمة السلف، كحماد بن زيد وغيره: من قال: أفعال العباد لم يخلقها [الله] ، بمنزلة من قال: السماء والأرض لم يخلقها الله.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٠٧/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٠٨/٦

والمقصود هنا أنه إذا كان قصده وفعله مخلوقا لله مربوبا له، لا يوجد إلا بمشيئته وقدرته وربوبيته وإعانته، إذ يمتنع أن يكون حادثا بنفسه، أو حادثا من غير محدث، فكذلك أيضا يجب أن يكون لله، مبتغى به وجه الله، لا يفعل إلا لمحبته ورضاه وإلهيته وعبادته، فإنه لا يجوز أن يكون ليس فيه مقصود مراد، إذ القصد والعمل لغير مقصود مراد ممتنع، كما أن الحادث من غير محدث ممتنع.

ولا يجوز أن يكون هو المقصود المراد المحبوب بعمله، كما لا يجوز أن يكون هو الخالق له، لأنه يفضي إلى التسلسل والدور، فكما قلنا: لو كان قصده حادثا بقصد آخر، فإن كان ذلك القصد الثاني حادثا بالأول لزم الدور، وإن كان حادثا بغيره لزم التسلسل.

فيقال: لو كان هو المقصود بذلك، فإما أن يكون مقصودا لنفسه أو لأمر آخر، ويمتنع أن يكون مقصودا لنفسه، كما يمتنع أن يكون محدثا لنفسه، لأن المقصود يجب أن يتأخر عن القاصد، كما يجب أن يتقدم الفاعل على المفعول، فإذا لم يجز أن تفعل نفسه نفسه لم يجز أن." (١)

"ومن هنا تجدهم معرضين عن العبادات، بل مستخفين بأهلها، وقد يظنون أن الرسل إنما أمروا بحفظ قانون يستعان به على نيل الحكمة النظرية (١) فقط، كما ذكر ذلك من ذكره من متفلسفة المسلمين واليهود وغيرهم. وأما الرسل فأول دعوتهم الأمر بعبادة الله، ولهذا كان نهاية المتفلسف أول قدم يدخل به الإنسان في الإسلام.

الوجه الثاني: أنهم جعلوا المعلوم الذي تكمل به النفوس هو العلم بالمجردات التي عند التحقيق لا وجود لها إلا في الأذهان لا في الأعيان، كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع**. فاما الموجودات الخارجية فهم لا يعلمونها بأنفسها، ولا يعترفون بالله ولا ملائكته، وإنما يقرون بوجود مطلق بشرط الإطلاق لا حقيقة له في الخارج.

الثالث: جعلهم غاية كمال الإنسان التشبه بالإله، وأن المتحركات العلوية إنما تتحرك للتشبه بمن فوقها، مع أنهم أشد الناس إنكار، للتشبيه، وأدخلهم في التعطيل، [فينكرون] (٢) من التشبيه ما يخلقه الله، ويدعون من التشبيه ما يفعلونه بكسبهم.

وقد استدل أبو حامد (٣) بحديث ذكره مرفوعا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "تخلقوا بأخلاق الله " (٤) .

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١١٢/٦

(١) في الأصل: "والنظرية".

(٢) هنا بياض في الأصل بقدر كلمة.

(٣) في المقصد الأسنى (ص ١٥٠) .

(٤) حديث لا أصل له قال ابن القيم في مدارج السالكين (٣/٣٤١) : باطل، وانظر الضعيفة (٢٨٢٢)

.." [1]

"وأنكر أبو عبد الله المازري وغيره ذلك، وقالوا: ليس للرب خلق يتخلق به العبد. وتحقيق هذا في موضع آخر.

وذكر هذا أبو طالب المكي، وأنكره عليه الشيخ أبو البيان الدمشقي، فيما أنكر عليه.

الرابع: أن هذا القدر في ثبوته نزاع مذكور **في غير هذا الموضع**، كما قرره أبو حامد وغيره، فليس الكمال والسعادة في أن يقصد العبد التشبه بالرب فقط، بل أن يقصد عبادته، فإنه بدون أن يكون معبودا له مقصودا، يفسد حاله، فلا تكون له سعادة بحال، وإذا عبده مع نقيض اتصافه بصفات الكمال حصل له من السعادة بقدر ما عبده، فإذا اتصف مع ذلك بما يحبه الرب كانت سعادته أكمل، وجميع ما في العباد من صفات المدح والكمال التي يوصف الرب بالكمال المطلق فيها كالعلم والرحمة والقدرة ونحو ذلك، إنما يصير صاحبها سعيدا كاملا نائلا سعادته إذا قصد المقصود المعبود لذاته، فأما بدون ذلك فلا سعادة له أصلا. فمثل هذه الصفات من توابع الكمال والسعادة ومكملات ذلك، وأما عبادة المعبود المقصود لذاته فإنه من لوازم السعادة والفلاح، لايتصور وجود السعادة والفلاح بدون ذلك.

فالمتحركات العلوية جميعها حركاتها عبادة لله، كما وصف الله بذلك الملائكة وغيرهم، وقال: (ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس) ثم قال (وكثير حق عليه العذاب) (١) ، فبين بذلك أنه ليس

(١) سورة الحج: ١٨.." [2]

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/١٢٤

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/١٢٥

"وأما المتفلسفة فالذي يعترفون به هو لذة العلم أيضا فقط، إذ رؤيته عندهم بالعين ممتنعة، وكل من تكلم في لذة النظر والمشاهدة والتجلي ونحو ذلك من متصوفة المتفلسفة، فكلامه يعود إلى ذلك، وهو دونه، فإنه لا يثبت قدرا زائدا على ما أثبته المعتزلة، بل لا يكاد يصل إليهم، ولكن يموهون بالتعبير على المعاني الفلسفية بالعبارات الإسلامية، وإلا فهم في الرؤية والمشاهدة لا يجاوزون قول المعتزلة حيث يفسرونها بنوع من العلم. وفي كلام أبي حامد وأمثاله من ذلك أصناف، والفارابي.

ومن تدبر كلام الفلاسفة كابن سينا ونحوه، وجد ما يثبتونه من اللذات العقلية إنما هو لذة العلم بالموجود من حيث هو موجود، لا اختصاص للرب بذلك، اللهم إلا من حيث يولد وجوده، وغايته تلذذ بامور كلية حاصلة في ذهن العالم لا وجود لها في الخارج، لا سيما إذا قالوا: إن النفس الناطقة لا تدرك المغيبات التي يسمونها الجزئيات، وإنما تدرك الكليات، لا سيما بعد المفارقة. والكليات لا تكون كليات إلا في الذهن، فلا تكون لذة النفس عندهم إلا بأمور مقيدة فيها متصلة بها، لا بعلم شيء موجود في الخارج عنها.

وهذا في غاية البعد عن الحق، كما قد بسطناه **في غير هذا الموضع**، وإنما هو إثبات النعيم بأمور مقدرة في الذهن، ولهذا كان الاتحادية وهم من خلاصة جهم، لا ينكرون اللذة بالمشاهدة، كما ذكر ذلك ابن العربي الطائي في بعض كلامه (١) أن المشاهدة ما التذ بها

---

(١) فى الفتوحات المكية (١/ ٦١٠) .." (١)

"المبادىء علة فعله ومعلولة فعله، وذلك ممتنع إن كانت هي إياها، وإن كانت غيرها لزم أن يكون فاعلا لفعله بفعل. وكذلك الفعل بفعل آخر، وكذلك الفعل بفعل آخر، فتحدث تلك الإرادة بإرادة، وتلك الإرادة بإرادة، وهلم جرا. وهذا يفضي إلى وجود حوادث لا تتناهى في الإنسان، والإنسان متناهي، ويمتنع وجود ما لا يتناهى فيما يتناهى، فلا بد أن تنتهي تلك الأفعال إلى أسباب خارجة من العبد، وهذا خارج من قولنا، لأنه يفضي إلى التسلسل، فإن التسلسل إن أريد به تسلسل العلل التامة التي يجب وجودها في زمن واحد، لم يجب ذلك. وإن توقف الفعل الثاني على الأول جاز أن يكون من باب الشروط التي يجوز تقدمها، فتكون كوجود حوادث لا تتناهى. وهذا فيه نزاع، فمن جوزه في القديم أو المحدث لم يصح أن يبطل التسلسل فيه. ومن لم يجوزه يرد عليه سؤالات مذكورة **في غير هذا الموضع**.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٣٩/٦

وإن شئت أن تقول: لأن الفعل القريب إما أن يكون مفعولا عن الفعل الذي قبله بحيث يكون كل فعل علة لما بعده أو شرطا، فإن كان علة لزم وجود إرادات وأفعال لا تتناهى في زمان واحد، والإنسان يعلم بحسه وعقله أن الأمر بخلاف ذلك علما ضروريا. وإن كان شرطا لزم ما لا يتناهى على التعاقب، وهو إما أن يكون ممتنعا فيما يتناهى، وإن شئت أن تقول: التسلسل في الإنسان ممتنع، لأنه مستلزم وجود ما لا يتناهى في زمن واحد، أو في أزمنة لا تتناهى في حق الإنسان، وذلك ممتنع في الوجهين.

وهذا السؤال يرد على أبي عبد الله الرازي، فإنه يقرر خلق فعل." [1]

"وقوله: (وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين (٣٨) ما خلقناهما إلا بالحق) (١) ، وقوله: (وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما إلا بالحق وإن الساعة لآتية فاصفح الصفح الجميل (٨٥)) (٢)

.

وإن كان قوله: (بالحق) أي بقوله الحق، فهذا إشارة إلى شيء من السبب الفاعل، والآية أعم من هذا، فإن الباء باء السبب، والسبب يتناول الفاعل والغاية، فإن الغاية سبب فاعل للسبب الفاعل، ولهذا يقال: جئت بسبب زيد، وبسبب تخليص هذا المال، وبسبب دفع العدو، ونحو ذلك.

والحق يعم الحق المقصود والحق الموجود، فالحق المقصود هو الغاية، وهو نقيض الباطل الذي في قوله – صلى الله عليه وسلم –:"كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل، إلا رميه بقوسه، وملاعبته امرأته، وتأديبه فرسه، فإنهن من الحق" (٣) . وقد بسطنا هذا **في غير هذا الموضع**.

ويتبين أن النظر والاعتبار قد يعلم به المعاد، كما يعلم به مبدأ العباد، كما علم بالنظر والاعتبار ابتداء خلق العباد، بل الفطرة تقضي بذلك كما تقضي بالابتداء، وأن الذين أنكروا هذا من متكلمة أهل الإثبات، وقالوا لا نعلم ذلك إلا بالسمع، فذلك كقولهم: لا نعلم

---

(١) سورة الدخان: ٣٨، ٣٩.

(٢) سورة الحجر: ٨٥.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٤٨/٦

(٣) أخرجه أحمد (٤/١٤٤، ١٤٨) والدارمي (٣٤١٥) والترمذي (١٦٣٧) وابن ماجه (٢٨١١) من حديث عقبة بن عامر. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.." [1]

"الحمد لله رب العالمين. قال الشيخ الإمام العالم المحقق أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية رحمه الله:

فصل

قاعدة في إرادة العدم والإعدام واستطاعته وفعله

وطلبه والتعليل به ونحو ذلك

قد ذكرت بعض ما يتعلق بذلك عند الكلام في العلم بالمعدوم، ومسألة النهي هل هو طلب العدم أو الوجود، وعند الكلام في إحسان الله لخلق كل شيء، وأنه إنما لا يصرف إليه المعدوم ونحو ذلك. ونحن نذكر هنا قاعدة، فنقول:

الصفات المتعلقة بالوجود مثل: العلم والإرادة والأمر والقدرة والفعل والسبب الفاعل كيف يتعلق بالعدم؟ أما العلم فقد قررنا **في غير هذا الموضع** أنه إنما يعلم المعدوم بطريق التبع للعلم بالوجود، وكذلك قررنا أنه إنما يراد المعدوم بطريق التبع للموجود، فإن الشاعر منا لا يدرك بنفسه ابتداء عدم شيء، وإنما يدرك الوجود، ثم يقدر في نفسه ما يركبه أو يفرعه من أجزاء الوجود، مثل تقدير إله آخر، أو نبى بعد محمد، أو جبل ياقوت، أو بحر زئبق، فحينئذ يعلم أنه لا إله إلا الله، وأنه لا نبي بعد محمد، وأنه ليس هنا جبل ياقوت وبحر زئبق، وإنما يعلم ذلك بعد أن يكون علم إلها موجودا ونبيا موجودا وبحرا وجبلا وياقوتا وزئبقا، وأما ما لم يتصور مفرداته من الموجود فإدراك عدمه مثل عدم إدراكه، كما قال تعالى: (قل أتنبئون الله بما لا يعلم في." [2]

"فصل

في الإسلام وضده

قد كتبنا **في غير هذا الموضع** في مواضع أن الإسلام هو الاستسلام لله وحده، فهو يجمع معنيين: الانقياد والاستسلام، والثاني إخلاص ذلك لله، كما قال تعالى: (ورجلا سلما لرجل) (١) أي خالصا له، ليس لأحد

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/١٦١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/٢٠٣

فيه شيء. وإنه يستعمل لازما ومتعديا، فالأول كقوله: (إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين (١٣١)) (٢) ، وقوله: (وأمرت أن أسلم لرب العالمين (٦٦)) (٣) ، وقوله: (أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السماوات والأرض طوعا وكرها) إلى قوله: (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه) (٤) . وهو هذا الإسلام الذي هو الاستسلام لرب العالمين.

وقد يستعمل متعديا في مثل قوله: (ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن) (٥) ، وفي قوله: (بلى من أسلم وجهه لله) (٦) . فهنا لما كان مقيدا بإسلام الوجه قرن به الإحسان، لأن إسلام الوجه له هو يتضمن إخلاص القصد له، فلا بد مع ذلك من الإحسان، ليكون

---

(١) سورة الزمر: ٢٩.

(٢) سورة البقرة: ١٣١.

(٣) سورة غافر: ٦٦.

(٤) سورة آل عمران: ٨٣- ٨٥.

(٥) سورة النساء: ١٢٥.

(٦) سورة البقرة: ١١٢.." [1]

"الأذان بين التكبير والتهليل، فإن التكبير- وهو قول "الله أكبر"- يمنع كبر غير الله، وقول لا إله إلا الله يوجب التوحيد، وهاتان الكلمتان قرينتان، كما قد بينا ذلك **في غير هذا الموضع**، وبتنا اقتران التهليل والتكبير كاقتران التسبيح والتحميد.

وقد يقال: الشرك أعم، ولهذا كان هو المقابل للتوحيد، فإن المشرك قد يكون متكبرا وقد لا يكون، وأما المستكبر فلا بد أن يكون فيه شرك، فذم المشرك يدخل فيه ذم المستكبر من أهل الكتاب، وذم المستكبر لا يدخل فيه ذم المشرك الذي ليس مستكبرا، ولهذا يكتفى بكلمة التوحيد التي هي لا إله إلا الله عن كلمة التكبير، من غير عكس، كما قال تعالى عن النصارى: (ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون (٨٢)) (١) ، وقال في وصفهم: (وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة) (٢) ، وقال فيهم: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢١٩/٦

عما يشركون (٣١)) (٣) ، فوصفهم بالشرك وترك الكبر، وهذا ظاهر من حال كثير منهم أن فيهم شركا وتواضعا، لكن الشرك من أعظم الفساد لصاحبه، إن لم يرد علوا في الأرض فقد أراد فسادا.
لكن هذا في مشركي أهل الكتاب، إذ الشرك مبتدع في دينهم لا

(١) سورة المائدة: ٨٢.

(٢) سورة الحديد: ٢٧.

(٣) سورة التوبة: ٣١.." [1]

"وقد تكلمت على مسألة التحسين والتقبيح العقلي وعلى مسألة تنزيه الرب عن الظلم **في غير هذا الموضع** بما يوقف مريد الحق على حقيقة الأمر إن شاء الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ولم يكن الغرض هنا ذكر هذا، وإنما بينا ذلك لاتصال الكلام به، لأنه بسبب كون الظلم في النفوس عامة مستلزما لاحتراز المظلوم من الظلم، وكون الحق مستلزما لنفع المستحق، ولم يهتد أكثرهم إلى كون عبادة الله وحده حقا له، وكون الشرك ظلما في حقه.
ثم اضطربوا في وجه التكليف وجنسه، فزعمت المعتزلة ونحوهم ممن يتكلم في التعديل والتجويز (١) أن ذلك لما فيه من تعريض المكلف للنفع الذي لا يحصل بدونه، وكان هذا الكلام من اللغو بين الناس بطلانه من وجوه كثيرة. هذا مع أنهم يوجبون شكره بدون التكليف الشرعي، وهذا تناقض بين.
وقال آخرون من المنتسبين إلى السنة: إن ذلك محض المشيئة وصدق الإرادة، وهذا الإطلاق غالب على أهل السنة الظاهرين من فقهاء أهل السنة ومتكلميهم، ومعلوم أن الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، لكن لا ينكر العاقل ما في خلقه وأمره من أنواع الحكمة والمصالح لخلقه، بل إخلاء الوجود من الوجوه التي فيها المناسبة لأحكامها من الظلم، فقد سلمت الشريعة لبابها وحرر الفقه في الدين صاحبه، ولم يفهم المعارض كون السنة التي سنها الرسول هي

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٢٤/٦

(١) في هامش الأصل: "أي يقولون هذا يجؤز هذا، وهذا يجوز أن يكون ويجوز أن [لا] يكون ". ولعل الأرجح: "التجوير" من الجور، انظر (ص ٥٠) .." [١]

"الواجب، وقد يستلزم الآخر، وهو تعدي الحد، فإن من تعدى الحد لا بد أن ينقص حق المتعدى عليه، فنقص الحق ملازم لمسمى الظلم، وهو فساد الحد الثاني في العموم، فإن وضع الشيء في غير موضعه نقص وخلو لموضعه منه. وربما يقال: هو أعم منه (١) لأن نقص الحق قد يكون تركا له بالكلية، وقد يكون نقلا له إلى موضع آخر، وقد يقال: لا يكون إلا أمرا موجودا ثابتا، وإن استلزم عدم أمور أخرى، فلا بد له من محل، فإذا لم يوضع في موضعه وضع في غيره، وهو الظلم. أما العدم المحض الذي لا يستلزم حقا مرتبا وأمرا وجوديا فليس بشيء أصلا، فلا يقال فيه: إنه ظلم ولا إنه غير ظلم.

وهذه معان فيها دقة، قد تكلمت على أصلها في "قاعدة العلم والإرادة وتعلقهما بالموجود والمعدوم "، فقد عاد معرفة الظلم مفتقرا إلى معرفة الحق. وقد تكلمت على معنى الحق **في غير هذا الموضع**، وأنه يعنى به الموجود تارة وما يستحق الوجود، أي أن يوجد منا فعل الطاعة، وهو المانع أخرى. ففي الكلام الخبري الحق هو الثابت والعلم به والخبر عنه. وفي الكلام الطلبي الحق هو ما يبتغى وجوده أو ما يستحق الوجود كالنافع للعبد، وهو الخير وهو الحق وإرادته والأمر به، الباطل يضاده، كقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل إلأ رميه بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته امرأته، فإنهن من الحق" (٢) ، أي أن اللهو لا منفعة فيه ولا فائدة له إلا في هذه الأمور. وكذلك قوله:

---

(١) في هامش الأصل: "أي أن الظلم قد يقع عاما في جميع الأشياء".

(٢) سبق تخريجه.." [٢]

"أفضل: طول القراءة أو كثرة الركوع والسجود أو هما سواء؟ على ثلاثة أقوال، أصحها التسوية، كما كانت صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم -، كما بسطنا القول في ذلك **في غير هذا الموضع**.

فصل

والصلوات المشروعة مشتملة على ذلك، على استماع لقراءة آيات الله وعلى السجود، ويدل على ذلك أنه

---

[١] جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٤٢/٦

[٢] جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٤٥/٦

قال بعد ذلك: (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات) (١) ، فعلم أن ما وصف به الذين أنعم عليهم قبل ذلك ضد الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، فنعت النبيين وأتباعهم بإقام الصلاة والمحافظة عليها.

ولهذا لما احتج بهذه الآيات ونحوها من أوجب سجود التلاوة أجاب عن ذلك من لم يوجبه بأن المراد بها سجود الصلب المفروض في الصلوات والقعود للثناء ما يتضمن الجمع بين القراءة والسجود، كما تضمن ذلك أول سورة أنزلت. ومما يشبه هذه الآيات الثلاث قوله في آخر النجم: (أفمن هذا الحديث تعجبون (٥٩) وتضحكون ولا تبكون (٦٠) وأنتم سامدون (٦١) فاسجدوا لله واعبدوا (٦٢)) (٢) . يذم تعالى من يعجب من القرآن، ويضحك ولا يبكي بل يلهو، وأمر بالسجود لله والعبادة له.

وهذا متضمن (٣) للسجود عند سماع هذا الحديث، كما وضعت الصلاة على ذلك.

---

(١) سورة مريم: ٥٩.

(٢) سورة النجم: ٥٩- ٦٢.

(٣) في الأصل: "متضمنا".." (١)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/٢٩٤